

الجزء الأول

من مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص
المفتاح للإمام الخطيب الفزويني
في علم المعاني والبيان والبدع
(وعليه)
تجريد العلامة البناني

(ويليه)

تقرير العلامة المحقق مربي العلماء وقدوة الفضلاء
وشيخ الاسلام شمس الدين الشيخ الانبائي شيخ
الجامع الازهر الشريف

(ويليه)

بعض تقارير هامة لاحد أفاضل العلماء بالازهر الشريف

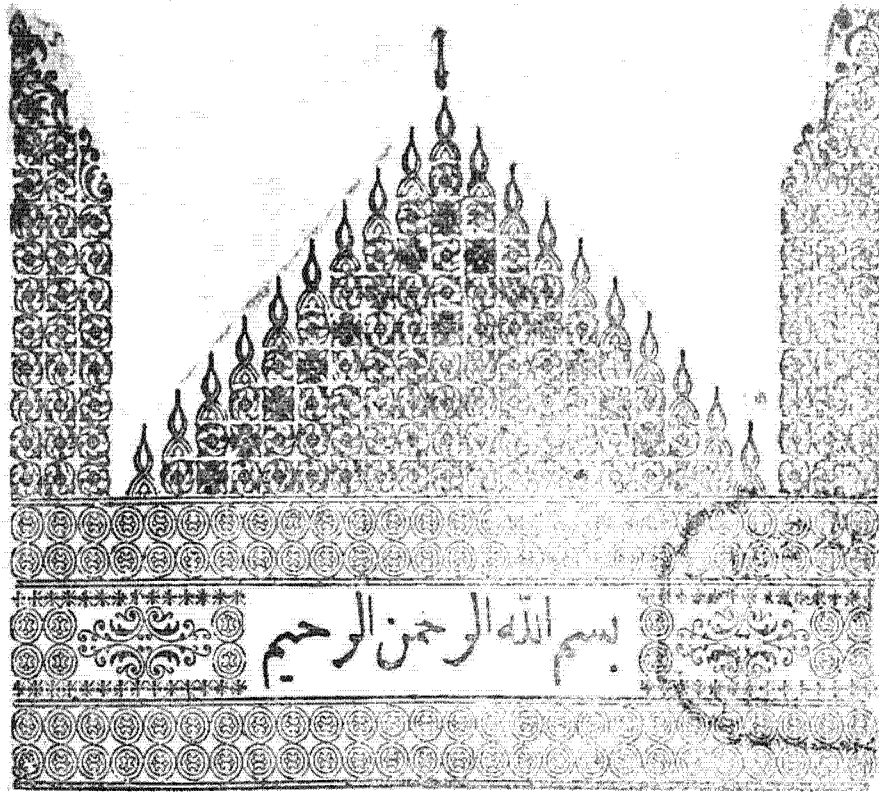
(الطبعة الاولى)

سنة ١٣٤٧ هـ

(بطلب من)

جميع المكاتب بمصر والجهات

طبع بمطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الازهر بمصر



نحمدك

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(نحمدك يا من (١) أبرزت للبلاء عرائس المعاني في حلل البيان * وأحرزت الفصاحة قصبات السبق في ميادين البيان * ورسلي رسلي على نبيك محمد المخصوص بالفصاحة الباهرة للعقول والأدهن * المعجز بيلاغته فرسان البلاء في كل ميدان * وعلى آله وصحبه فروج شجرة كلالته الباسقة * وفراقدها انعاماته البارقة * صلاة وسلاماً دائمين منلارمين مادام القلم متفاد الأفكار * جارياً بعنان البيان لبيان الاسرار) أما بعد فيقول العبد الفقير الفقير في مصطفى بن محمد الباني غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عناية إليه هذه حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلت عن الحشو والتعقيد * وحوث كل عقد فريد * تعبر عن حسن معانيها * وتعبر في وجهه شئها إذا وصل إليها خاطب معناها وأذن له في كشف غطاها أسفرت عن كل مراد وأسعفته باسماده كفوها ذهن رائق وعقل فائق ومهرها صدق التأمل والانصاف وطرح التوغل والاعتساف على شرح التلخيص في علم المعاني لسيد المحققين مولانا سعد الدين التفتازاني * جردت غالبها من هوامش نسخها شيخنا العلامة الفاضل والهام الكامل سيد المحققين وسند المدققين كشاف المشكلات ومزيل المعصلات لودعي زمانه وألمعي عصره وأوانه أستاذنا غفر الأقران ونحفة الزمان المحفوف برعاية المنان سيدنا ومولانا الشيخ محمد الصبان لازالت الطروس صاحكة ببكاء أقلامه ولا برحت رقائق العبارات (٢) متبسمة بكاء أفهامه وانما غنيت بجمعها وان لم أكن من فرسان هذا الميدان لكونها القريد في هذا الشأن ورجاء للافق والفقران بدعوة صالح من الاخوان وبالله أستعين على سلوك سبيل الرشاد فهو المعتر به لتبليغ المراد قال نعمنا الله به قوله نحمدك فيه أسئلة خمسة * الاول ان ذكر نعمتي شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل أن يكون مجرد تعيين الحمد (٣) أو مجرد براعة الاستهلال المتبادر منه انه لا جل

(قوله عرائس المعاني) من اضافة المشبه به الى المشبه وقوله في حلل البيان ترشيح للتشبيه واطافة لحلل البيان تخيل لمكنية (قوله الباهرة) أي الغالية أي الغالب هو بسببها للعقول أي لذوى العقول قوله والاذهان) في المصباح

(١) (قوله أبرزت) أي أظهرت لأن الابرار معناه الاظهار والبيان هو البيان بدليل فهو أخص من البيان اه شيخنا (٢) نسخة متبسمة بتقديم الباء على التاء (٣) (قوله أو مجرد براعة الخ) هذا لا يظهر الا بالنسبة للفقرة الاولى الا أنه يقال أن البيان اسم مكتوب في كتابه لا يظهر الا بالنسبة للفقرة

كونهما الحمدود عليه لان الموصول مع صلته في معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يقصد به غالباً الاشارة الى غلية المشتق منه فهذا الحمد محدود وشكره اختيار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر والجواب أن ذلك لا افتتاح القرآن المجيد بمادة الحمد (١) ولا ندرأس الشكر كما في الحديث لانه أصرخ أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد لم يحمد أي ما أظهر نعمته كل الاظهار عبد لم يشن عليه باللفظ ولا نه أقرب (٢) الى امتثال حديث كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم على رواية ضم الدال وان قيل أنها ضعيفة ولا يرد (٣) أن زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى لن شكرتم لازيدنكم إذ ليس المراد في الآية خصوص الشكر بلفظه قطعاً بل ما يشمل الثناء بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان في مقابلة النعمة ومن جميع ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالمدح ووجه أيضاً اختيار الحمد على المدح أن نية تنبيهها على أنه فاعل مختار كما عليه المسلمون الاخبار * الثاني لم اختيار الجملة المضارعية على الجملة الاسمية مع أنها تدل على دوام مضمونها ومع أنها المفتوح بها كتاب الله تعالى والجواب أن ذلك لدلالة المضارعية على تجديد مضمونها دائماً المشعر (٤) ذلك بتجدد ما يقابل الحمد من النعم دائماً فهي أنسب هنا لان الحمدود عليه متجدد ولما كانت الرواية دائماً تاسمها الجملة الاسمية المفتوح بها كتاب الله تعالى * الثالث لم آخر النون التي هي المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وكلاهما لا يناسب أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان المقام مقام خضوع والجواب أن ذلك للاشارة الى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وأنه لا تفي قوة شخص واحد به أو لشركه أخوانه من العلماء معه في ثواب الحمد شفقة منه عليهم كما تقرأ أشياء (٥) وتهدى ثوابه الى والدك فإنه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشر كفة في الحمد منزلة الشر كفة في الثواب اقامة للسبب مقام المسبب هكذا ينبغي تقرير هذا الجواب ومنه يعلم أن تنظيره بنحو ما وقع في التشهد حيث قيل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام (٦) إذ فرق بين الدعاء وغيره فالدعاء يجوز التشريك فيه نفسه بخلاف غيره فالتشريك انما هو ثوابه أو لجعله موارد الحمد من اللسان والاركان والجنان جامدة فتكون النون عبارة عن نفس الشخص الحامد والوارد على طريق الجمع بين الحقيقة والحجاز كما

الذهن الذكاء والفطنة والجم أذهان اه والذكاء حدة القلب وكمال العقل وسرعة الفهم لقوله لانه أصرح أنواعه أي الشكر ووجه الاصرحية أن ما بالجنان خفي وما بالاركان يمكن أنه انفاقي ولا يعلم كونه حمداً الا بقربته ألا ترى أن هيئة السجود قد تصدر من الشخص لغرض آخر ويصادفها استقبال القبلة وعدم العبث ونحوهما وقس على ذلك فيئذ لا يخصان للدلالة على اظهار النعمة بخلاف الثناء اللساني فإنه نص صريح في مدلوله فهو اظهار لها البتة (قوله أي ما أظهر نعمته كل الاظهار) فليس المراد أن عمل الاركان أو اعتقاد الجنان في مقابلة احسان ليس شكراً أصلاً بل المراد أنه ليس شكراً كاملاً (قوله لم يشن عليه باللفظ) أي في مقابلة انعام

(١) (قوله ولا نه رأس الشكر) أي اعلاً أنواعه لان مادة الحمد دالة على رأس الشكر من مادة الشكر وقوله كما في حديث الترمذي وغيره الحمد رأس الشكر اه (٢) (قوله ولا نه أقرب الخ) الاظهر أن أفعل على غير ما به لعدم قرب مادة الشكر من الامثال الا أن يقال أن فيها قرناً من حيث وجود الثناء وأما الحمد ففيه قرب انظام من حيث وجود المادة ومعنى من حيث وجود الثناء اه (٣) الاستدلال به معنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا (٤) أي ولا تجل أن يناسب الحمدود عليه هنا المتجدد ومنه تعلم أن الاولى أن يقول ولائها بدل قوله في أنسب اه (٥) (قوله كما تقرأ الخ) هذا قياس مع الفارق فان ما حصل لك هو ثواب الهبة للغير لا ثواب الدعاء الا أن يهب البعض تأمل اه (٦) ويمكن أن يقال أن التنظير تام لان الشر كفة في المدعو به في نفس الدعاء كما أن الشر كفة هنا في ثواب الحمد لا فيه نفسه تأمل اه

يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ونور قلوبنا بلوامع

يقال على طريق ذلك تقطع باعتبار إسناده القطع إلى القاطع وآلته هذا كله أن جعلنا النون المتكلم مع غيره فإن جعلناها للمعظم نفسه فالعبر بها لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم * الرابع لم أثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر والجواب أن ذلك الإشارة إلى قوة اقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشافهة وإلى وقوع حمده على وجه الاحسان المفسر بحديث أن تعبد الله كأنك تراه * الخامس لم أثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص والجواب أن ذلك لأن تأخير (١) هو الاصل وللإشارة إلى استثناء هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن البيان وكتب أيضا قوله نحمدك جملة خبرية لفظا انشائية معنى أو خبرية لفظا ومعنى ويحصل بها الحمد ضمنا في ابتداء التصنيف لأن الاخبار عن حديقته يستلزم أن ذلك المحمود أهل لأن يحمده (٢) وهذا يستلزم انتصافه بالجميل فذلك الاخبار وإن لم يكن حمدا صريحا في ابتداء التصنيف يستلزم الوصف بالجميل الذي هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بنفس ذلك الاخبار كما قيل في نحو أنكم أنه اخبار عن تكلم حصل به لكن هذا كما قال سم في بعض تأليفه محل نظر (٣) تام وأما كون الاخبار عن الحمد حذرا فاما يمنع اذا كانت الجملة اسمية كما لا يخفى (قوله يا من شرح) أورد كلمة يا التي لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب إلينا من جبل الوريد تعظيما وتعبدا للحضرة المقدسة عن الحامد المكدر بالكدرات البشرية ولا ينافي هذا ما سلف في نكتة الخطاب لأن البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه إليه تعالى وقد ورد في الكتاب والسنة اطلاق المهيمات عليه تعالى نحو سبحان الذي أسرى بعبده أم من يخلق كمن لا يخلق وفي السنة يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شيء فرفع صاحب المتوسط اطلاقها عليه تعالى ممنوع (٤) والشرح في الاصل الفتح والتوسعة والمراد هنا التهيئة لقبول العلوم والمعارف وهو وسيلة لتنوير القلب فلذلك قدم عليه وعبر في جانبه بالصدر والبيان وفي جانب التنوير بالقلب والتبيين ذكر الالاعلى مع الاعلى والادنى مع الادنى تدبر (قوله صدورنا) أى أرواحنا القائمة بقلوبنا التي محالها منا الصدور ففيه مجاز بمرتين (٥) من اطلاق المحل على الحال فيهما وقوله لتلخيص البيان أى لعلم كيفية تلخيصه أى تمييزه وتحليصه عن التصور في افهام المراد مثلا والبيان مصدر بأن النطق به سمح العرب عما في الضمير وقيل كشف الكلام النفسى بالكلام الحسى وقوله في إيضاح متعلق بتلخيص وفي معنى (٦) مع أو على حالها متعلقة بتلخيص أو البيان أى التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت إيضاح المعاني وحالته قال ابن عقوب أى نحمدك يا من علمتنا كيف تلخص البيان عند قصدنا لا إيضاح المعاني بذلك البيان اه قال السيرامى والمعاني هي الصور العقلية من حيث أنها تقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميمى معنى المفعول أو اسم مكان المعنى أى الفصل لا يتخيل في المفعول كونه محلا لوقوع الحدث ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العالمين فى معنى مع وكتب أيضا قوله لتلخيص البيان الخ لا يخفى ما فى ذكر البيان والمآنى والفصاحة والبلاغة من براعة الاستهلال وما فى ذكر التلخيص والايضاح والتبيين ودلائل الاعجاز وأسرار البلاغة التي هي أسماء كتب في هذا الفن الاولان للمصنف والثالث للطبيب والاخير أرواحا للشيخ عبد القاهر من التورية (٧) (قوله بلوامع

(١) قيل هذا مخلف للنكتة المعنوية وهي ان تقديمه يفيد الحصر الا أن يقال لاداعى للعدول عن الاصل لأن النكتة المعنوية أمرها ظاهر لا تتوقف على التقديم اه (٢) المناسب وهذا وصف بجميل بدليل التفرع اه (٣) (قوله محل نظر) وجه بأن الحكاية غير المحكي وبجواب عنه بأن هذا أمر غالب بدليل قول النبي لمن ناداه قد أجبتك فانه حكاية عن نفسه قطعاً ولا يتأني الانشائية فيه (٤) (قوله ممنوع) فى الحنفى أن المنع محمول على ما اذا كانت الصفة أو الصلة غير معينة (٥) (قوله بمرتين) الاولى أنه مجاز على مجاز أو بمرتبة واحدة اذ لاداعى له على الارواح اه (٦) (قوله بمعنى مع) فتكون المعاني حينئذ هي المقصودة والالفاظ تبع اه (٧) (قوله من التورية

التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلالات اعجازه

التبيان) يحتمل أن المراد باللوامع المعاني المفهومة بالتبيان فالإضافة لادنى ملاسة أو المراد بالتبيان اللفظ المبين به من اطلاق المصدر على اسم المفعول فالإضافة من إضافة المدلول للدال وعلى كل سمي المعاني لوامع تشبها لها بالأنجم اللوامع على طريق الاستعارة التصريحية والمطالع ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى بالتبيان الذي هو كالأنجم اللوامع في الاهتداء بكل فهو من إضافة المشبه به إلى المشبه وعليه قال في التبيان للاستغراق ليلائم جمع اللوامع أو قصد المبالغة في تشبيهه بجميع اللوامع والتبيان بكسر التاء على غير قياس وفتح وهو مصدر بين ونظيره في الكسر شذوذ أو التلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كاندكار والتكرار وهو أبلغ من البيان لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر وأعمال قلب والقولان متقاربان كذا في خسرو (قوله من مطالع المثاني) حال من التبيان أو صفته وشركه أتيان الحال من المضاف إليه موجود وهو هنا كون المضاف مثل الجزء من المضاف إليه في صحة حذفه ومن سببية أي كائنا أو الكائن بسبب تدر مطالع وهذا إن أبقى التبيان على مصدره فإن جعل بمعنى المبين به فن يانية وعلى الاحتمال الأول يصح أن يكون الظرف لغوا متعلقا بلوامع فن ابتدائية والمثاني بالثلاثة كما في النسخة التي صححها الشارح والمراد بها القرآن لأن السور والقصاص والاحكام نيت فيه أي كررت جمع متنى كعمل اسم مكان أو متنى بالتضعيف من التثنية على غير قياس ومطالع القرآن ألفاظه شبت بمواضع طلوع الشمس لأن منها تبد والمعاني فقيه استعارة تصريحية والإضافة من إضافة الاجزاء إلى الكل ويحتمل أن لا استعارة وأن الإضافة من إضافة المشبه به للمشبه وعلى نسخة المباني بالوحدة فالمطالع استعارة للمركبات أو الإضافة من إضافة المشبه به للمشبه (قوله ونصلي) أهله لم يأت بالسلام خطأ اكتفاء بآتيائه له لفظا لاندفاع الكراهة بجمعهما لفظا قال الذوري محشى التحرير وجمع بين الصلاة والسلام لنقل النووي عن العلماء كراهة أفراد أحدهما عن الآخر أي لفظا لا خطأ خلافا لمن عمم قيل والأفراد إنما يتحقق إذا اختلف المجلس أو الكتاب أي بناء على التعميم (قوله دلالات اعجازه) الإضافة للمجرد الملاسة الأولى أن (١) يجعل مدلول تلك الدلائل التي هي المعجزات الصديق لأنه المقصود من الاتيان بها لكن لما كانت ملاسة لا اعجاز الخاق أي اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها ودلت على الصديق بواسطته أي الاعجاز أضيفت إليه وقوله بأسرار البلاغة أي الاسرار الواجة في البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وأسرارها الامور التي يقتضيهما الحال كالتأكيد عند النكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سيأتي وسماها أسراراً لأنها لا يعرفها إلا أربابها تشبها لها بالسريين الاثنين لا يعرفه الا هم على طرق الاستعارة المصروفة فان قلت من حلة دلالت اعجازه انشاق القمر مثلاً فما معنى ونه مؤيداً بأسرار البلاغة قلت المعجزات يؤيد بعضها بعضاً فلا يؤيد

(قوله التصريحية) أي التبعية فشبه وضوح المعاني بمعنى اللعان فان كلاً سبب في الاهتداء بمقامه واستمر المعاني للوضوح واشتق منه لامة بمعنى واضحة (قوله ويحتمل أن يكون الخ) مقال قوله يحتمل أن المراد باللوامع الخ ان اللوامع على هذا الاحتمال باقية على حقيقتها سواء أبقى التبيان على مصدره أم جعل بمعنى المبين به إلا أنه على الأول فيه تشبيه الحدث بالذات (قوله ليلائم جمع اللوامع الخ) أي فلا يقال فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع ما لم يقصد المبالغة (قوله وهذا أن تبي الخ) لا يخفى أن جعلها سببية مع تقدير المضاف الذي قدره أظهر عند جعل الأولى من التوجيه) وهو أن يشار إلى الاسماء متلازمة ويمكن أن يدعى أن القريب إلى الفهم الكتب دون المعاني اللغوية المرادة هنا فيكون بها تورية اه (١) (قوله ان الأولى أن يجعل الخ) أي لا الاعجاز كما في الحفيد وانما قال الأولى لأنه أجيب عما في الحفيد أن المراد بالاعجاز لازمه وهو اظهار الصديق فالإضافة حينئذ للمدلول اه

باسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر المدعو سعد

ثابت له بهذا الاعتبار أى بواسطة تأييدها للقرآن المؤيد لبقية المعجزات لأن مؤيد المؤيد لشيء مؤيد لذلك الشيء هذا أن جعلنا إضافة دلائل إلى اعجازه للاستغراق فإن جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا أن جعلناها للعهد وأردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية فقط وأمارات الاعجاز في القرآن وإن كانت كثيرة من الاخبار بالنيوب والاساليب العجيبة وغيرها لكن أقواها كمال البلاغة الحاصل بتلك الاسرار تأمل (قوله المحرزين قصبات السبق) القصبات جمع قصبة وهي سهم صغير تفرسه أفرسان في آخر الميدان ليأخذه من سبق إليه أولا في الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب في حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة بهيئة الفرسان في احرازهم قصب السبق في ميدان الخيل عند المسابقة أو استعارة مفردة مصرحة في قصب السبق بأرشبه ما اخصصوا به من بدع العبارات الدالة على علو رتبهم في الفصاحة والبراعة بقصب السبق والمضمار ترشيح أو مكينة في الآل والاصحاب بأن شبههم بفرسان الميدان واحراز قصب السبق تخييل والمضمار ترشيح والفصاحة والبراعة على كل تجريد وبصح جعل المضمار استعارة تصريرية في المقام واجراء الاستعارة المكينة في الفصاحة والبراعة بتشبيههما في المقس بالخيل الجياد وكتب أيضا قوله المحرزين صفة للأكل والاصحاب معا وقوله قصبات السبق أى القصبات الدالة على السبق أى الدال إحرزها عليه قوله في مضمار أى ميدان (قوله والبراعة) في القاموس برع وتلك براعة وبرعا فاق أصحابه في العلم وغيره أو تم في كل فضيلة وجمال فهو بارع وهي بارعة وبرع صاحبه غلبه اه (قوله فيقول) فيه التثنية (قوله الفقير) فاعيل بمعنى المفتقر فهو لا يستوى فيه المذكر والمؤنث لأن استواءهما في فاعيل بمعنى مفعول كمتيل وجريج وكتب أيضا قوله الفقير أى إلى الله حذف المفتقر إليه فيه إيدانا بالعموم (قوله الغنى) بالجر صفة لله وبالرفع صفة للفقر أى الغنى عما سواه تعالى والاول المتبادر (قوله المدعو سعد) أى المسمى بسعد وكما أن التسمية تعدى بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذي بمناها يعدى بالباء قال الله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها أى سموه كما في الكشف كما يعدى بنفسه قال الله تعالى أياما تدعوه للاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشتهار تضميناً نحو يا أويانيا فدعاه بالباء أو معنى تسمية تضميناً يانانيا لا نحويا لأن الدعاء بمعناها وضعاً وعلى فرض عدم التضمنين (١) تجل الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية فاندفع ما نقل عن الشارح أن الاولى لسعد باللام الموجه بأن الدعاء بمعنى التسمية إنما يتعدى إلى مفعوليه بنفسه والشائع زيادته للتقوية باللام لا بالباء (٢) على أن الباء ترد للتقوية

ليبار بمعنى المبين به (قوله وهي سهم صغير الخ) المناسب رمح صغير لأن السهم في العادة يكون صغيراً عن الرمح فإذا كان صغيراً عن عادته لا يمكن جعله علامة للمناضلة قاله بعض مشايخنا ولا يخفى ضيقه (قوله في الكلام استعارة الخ) تفرج على معلوم وهو كون المقام دالاً على عدم إرادة شيء من ذلك هو مصدر مما فرعه بالتمثيلية لكونها الاولى إذ هي محط رحال البلغاء لا يعدلون عنها متى أمكنت (قوله صفة للال والاصحاب معا) بقضى

(١) (قوله لجعل الباء زائدة الخ) اعلم أن زيادتها في الايجاب لا تنطرد الا في مواضع ليس هذا منها ولا يخفأك أن ما عدا الاول الذي هو جواب بالمنع لا يدفع الا ولوية في حد ذاتها تأمل (٢) (قوله على أن الباء الخ) وقال بعضهم زيادة اللام في المفعول الاول دون الثاني فلا وجه للاولية وقد يقال مثلها الباء فلا وجه لها أيضا والذي يظهر أن محل ما ذكر اذا ذكر المفعولان معا صراحة ويجاب أيضا بأن اللام موهمة أن المراد المنسوب بعد بخلاف الباء فهي الاولى تأمل جدا اه

التفتازاني هداه الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأغنيتها بالأصباح قليلا كما نقل عن الكافي جى ويقتضيه التعبير بالشيوع في اللام فتدبر وكتب أيضا قوله المدعو بسعد تبرأ منه مع أنه لم يشتهر إلا به فعلم المدحة عن نفسه وحذف المضاف إليه من اللقب الذي هو سعد الدين لجواز ذلك اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة وماله قولهم في عصام الدين عصام قوله التفتازاني بالجر تبعاً لسعد وبالرفع تبعاً لمسعود وهو أولى نسبة إلى تفتازان بلد بخراسان ولد سنة اثني عشرة وسبعمائة وتوفي سنة إحدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب والعصدي بسمرقند وكان شافعي المذهب وعن نص على ذاك السيوطي في تاريخه الذي ذكر فيه علماء العربية (قوله هداه الله سواء الطريق) أثره على سواء الطريق أو لسواء الطريق ملاحظة قيل إن الهداية إذا تعدت أي إلى المفعول الثاني نفسها يراد بها معنى الاتصال وإذا وصلت بجر الجر من اللام أو إلى يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وانت لتهدي إلى صراط مستقيم اهـ جري وهكذا في الخطائي وبقولنا أي إلى المفعول الثاني بطل نقض بعضهم قوله تعالى وأما تومر فهدى بهم نعم يعكس على ذلك ما في المصباح من أن لغة الحجازيين تعديتها إلى الثاني بنفسها ولغة غيرهم تعديتها إليه إلى واللام الآن على أنها عند الحجازيين بمعنى الاتصال وعند غيرهم بمعنى الدلالة ولا يخفى هذه () ويعكس عليه تعالى فاهدوهم إلى صراط الجحيم وكتب أيضا قوله سواء الطريق أي الصواب أي السوي أي المستقيم اهـ سواء من الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المصروفة ولذا أعطف على الهداية ليه يبيحهم فقال وأذاقه حلاوة التحقيق هذا هو الأنسب وإن صح غيره (قوله وأذاقه حلاوة التحقيق) في التحقيق استعارة بالكتابة والحلاوة تحييل والاذاقة ترشيح أو مصروفة في الحلاوة والاذاقة ترشيح وفي التعبير بالأذاقة إشارة إلى أن التحقيق أمر صعب المرام لا يتأهل جميعه إنما يصل الإنسان إلى طرف منه كما يصل الذائق إلى طرف مما يذوقه (قوله فيما مضى) أتى به وإن استفيد من شرحت الذي هو فعل ماض تأكيذاً لدفع توهم التجوز في شرحت إلى معنى أشرح أو المراد في زمن هنئ خال من الكدر والغم أي بخلاف هذا الزمر الذي سألوني فيه اختصار ذلك الشرح وربما برشح هذا قوله بعد فاتصبت بشرح الكتاب ثانياً إلى أن قال مع جمود الخ ووجه أيضاً بأن لفظة فيما مضى تشهر بالبعد فيفهم منها بعد زمن تأليف المطول والمضى المفهوم من شرحت أعم من البعيد والقريب ويؤيد هذا التوجيه التعبير بتم في قوله ثم رأيت الخ (قوله تلخيص المفتاح للإمامة محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق اهـ مطول (قوله وأغنيتها) الضمير فيه وفي معانيه وفي أستاذه راجع لتلخيص المفتاح وباقي الضمائر راجعة للشرح واتكل في ذلك وإن كان فيه تشبث على ظهور المعنى هذا هو القريب الظاهر ويجوز على حد وخفاء العكس في غير ضمير اختصاره أما هو فالشرح قطعاً فله (قوله بالأصباح الخ الاصباح هو أن الكلام في الهم فصحاء فإن أردت التعميم المناسب لمقام الدعاء جعلت الصفة للاصحاب (قوله وإن استميد الخ لكن لا على سبيل الجرم كما هو ظاهر ولذلك احتيج لدفع توهم معنى أشرح قولاً إلى أن قال مع جمود الخ) هو محل الشاهد ووجه ترشيحه أن المتبادر أن ذلك في زمن الشارح دون الزمن سابق فهو طارئ لا أصلي وقال بعض مشايخنا أنه غير مرشح لأنه محتمل لكون الجمود المذكور طارئاً أو أصلياً وعلى احتمال كونه أصلياً فلا يرشح المراد المذكور اهـ ولا يخفى بعد هذا الاحتمال من السياق والسباق

(١) (قوله ويعكس عليه الخ) لعل التعدية بنفسها عنهم غالباً وإن كانت بمعنى الاتصال دائماً وإن كان بعيداً وورد عليهم ما في القرآن لجواز أن يكون على لغة غيرهم وإن كان خلاف المعروف إذ المراد في الآية الدلالة والاتصال من القرائن بناء على لغة الغير ولا يخفك أن هذا الخلاف في معنى الهداية بين السنة والمعتزلة اهـ

عن المصباح وأودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت كثيرا

الدخول في وقت الصباح (١) والاقرب أن المراد به هنا لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح والمصباح استعارة لشرح غيره وإنما أثر لفظ الاصبح على لفظ الصبح موازنة للفظ المصباح وفي ذلك إتياء الى أنه ينبغي أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يسم بذلك ل غلبت عليه التسمية بالمطول فتأمل (قوله وأودعته) أي وضعت مجازا مرسل عن قولهم أودعت فلانا كذا أي وضعت عنده كذا ودبعة أو شبهة شرحه بامين تودع عنده النمائس على طريق الاستعارة المكنية وأثر لفظاً ودعته إشارة الى حسن تلك الغرائب وعزتها عنده لأنه يفهم منه أنه ملتفت اليها وملاحظها كما هو شأن من يودع (قوله غرائب نكت) أي نكتا غرائب والنكت جمع نكتة من نكت في الارض اذا بحث فيها يعود مثلاً والنكتة في الاصل اسم للقطعة والنكوت فيها ومن لازمها أنها مخالفة لما أحاط بها في الهيئته ثم استعملت لكل مخالفة لا أحاط به ثم استعيرت للطائف المعاني لمخالفتها لغيرها بزيادة الحسن (قوله سمحت) في التعبير به إشارة الى أن شأنها أن يدخل بها فهو يفهم عزتها وحسنها أيضاً واسناد السماح الى الانظار مجاز عقلى أو على تشبيهها بعقل يسمح على طريق المكنية وهذه السجدة أعنى قوله وأودعته الخ تضمنت مدح الشرح باشماله على المعاني اللطيفة احسنه والتي بعدها تضمنت مدحه باشماله على العبارات الرائقة والجل الفاتحة فمقاد الثانية غير مفاد الاولى وكتب أيضا قوله سمحت بها الانظار أي انظاري واجمع باعتبار متعلقات النظر وانظر هو الفكر المؤدى الى علم أو ظن والفكر هو حوكة النفس في المعقولات (قوله ووشحته) أي زينته مجازا مرسل عن إلباس الوشاح وهو أديم مرصع بالجواهر نجعله المرأة من خلف بين عاتقها وكشحتها (٣) ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق المكنية والترشيح تحييل وقوله بلطائف فقر إما بالإضافة من إضافة الصفة الموصوف فلطائف مجرور بالكسرة وإما بتركها فلطائف مجرور بالفتحة وفقر صفة كما قاله الجري أو بدل على الاوفق بالقواعد لان فقر اسم جامد وكون المبدل منه في نية الطرح اعلى والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهي في الاصل ففار الظهر أي سلسلته ثم استعير لحي يصاغ على هيئته يسمى بالخياصة (٢) ثم استعير لنكت الكلام واحاسنه وهو المراد هنا ويصح ايضاً رداة الحلي هنا على الاضافة يكون من إضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها أي لطائف كان فقر وعلى ترك الاضافة يكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أي لطائف كالقفر (قوله سبكتها يد الافكار) أي صاغت وصنعتها وفيه استعارة بالكناية وتحييل وترشيح فتشبيه الفكر في النفس بالصانع فيه استعارة بالكناية واثبات اليد استعارة تحييلية وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملائماته اه جري * وكتب أيضا قوله الافكار أي افكارى واجمع باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) إن كانت بصرية كانت جملة يسألوني حالا أو علمية كانت في موضع المفعول الثاني والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى الى مفعولين بنفسه أو بمعنى الاستفهام تعدى الى الثاني عن أو بما في معناها نحو فأسأل به خيرا ونحو فان تسألوني بالنساء فأنى * خير بأحوال النساء طيب

- (١) (قوله والاقرب الخ) أي لانه أبلغ في المراد باعتبار وجه الشبه وان جاز تشبيه الشارح به بمعناه الاصلى بجامع السرور في كل والانتظار اسم في كل اه (٢) (قوله ثم استعير الحلي الخ) هو مجاز على مجاز قيل وعلى كل المراد الكلام المسجع اه وفيه نظر بل المراد العبارات التي في الشاح اه
- (٣) قوله بين عاتقها وكشحتها الذي في المصباح وتشده المرأة بين عاتقها وكشحتها اه

من الفضلاء والجم الفقير من الاذكاء يسألونني صرف الهممة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره لما شاهدوا من المخلصين قد تقاصرت همهم

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون لأن المعنى يسألونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله من الفضلاء) جمع فضيل ككرمهم وكرماء حال من الكثير أو صفة (قوله والجم) من الجحوم وهو الكثرة والفقير السائر لكثرة وجه الأرض أو ما وراءه من الغفر وهو الستر والاذكاء (١) أهل الذكاء وهو كمال والعقل والخطب محل اطناب فلا يعترض بأن هذا بمعنى ما قبله وقد يمنع بأن الجم الفقير ابلغ في الكثرة من لفظ الكثير والاذكاء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من انصف بكثرة العلم أهملوا (قوله صرف الهممة) بفتح الهاء وكسرهما لغة الارادة وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما كان عالياً فهي عليه وان كان دنياً فهي دنية وفي كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهممة بناقة بيد صاحبها زمامها يصرفها به الى أي جهة يريد والصرف تخيل (قوله نحو اختصاره) أي جهته أي الى جهته والمراد بها هنا تعاطيه فنحو استعارة مصرحة أو شبه الاختصار بمقصد ذي جهة على طريق المكنية وإثبات النحر تخيل (قوله والاقتصار الخ) أي به إشارة الى أنه ليس المراد بالاختصار المسئول الاثبات بجميع مسائل المطول في ألفاظ قليلة بل المراد به الاختصار على بيان معانيه وحذف ما زاد فهم وتفسير للاختصار (قوله على بيان معانيه) المناسب أن يكون مصدر بأن المتعدي بمعنى بين على ما في القاموس حيث قال بأن بياناً اتضح فهو بأن وجمعه أبناء وبنته بالكسر وبنته وبنته وبنته واستبذنه أو ضخته وعرفته بيان وبين وتبين وأبان واستبان كلها لازمة متعدية والبيان ويفتح مصدر شاذ اه وفي الصباح ان ان الثلاثي لا يكون متعدياً فتدبر وكتب أيضاً قوله على بيان أي تبين (قوله وكشف أستاره) فيه استعارة بالكساية وتخيل وترشيح أو مصرحة بتشبيهه الخفاء والغموض بالاستتار ويحتمل أن تكون الاستار بمعنى المستورات (قوله لما شاهدوا) متعلق بيسألونني أي علموا علماً كالمشاهدة وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها في الاثبات وكتب أيضاً قوله لما شاهدوا الخ إنما كان التقاصر والنقاص عماداً كروا النقايب والمذكورين (٣) علة لطالب اختصاره لأن في اختصاره تقع التقاصرين باعطائهم مقدورهم وقع المستحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيترك كون الانتهاء والسخ بطلان مرجحهم من ملاحظة الناس إيدهم (قوله من أن المحصلين) وغيرهم بالأولى والمراد المحصلون لغير ذلك الشرح أو من شأهم التحصيل (قوله تقاصرت) مانع من صيغة التفاعل من التعمى والتكلف غير مراد بل المراد قصرت ومنه يقال في قوله الآن وتعاذت وذ كرمهم أن تفاعل يأتي للمبالغة وانها هنا كذلك أي قصرت قصوراً تاماً واستناد القصور الذي هو العجز الى الهمم

(قوله لأن المعنى الخ) أشار الى أنه في المعنى متعد الى المفعول الثاني بمن وأما في اللفظ فلا عمل له فيه حتى يتعدي اليه بنفسه أو بالحرف لكونه معلقاً عنه بالاستفهام (قوله أبلغ في الكثرة) أي لا صريح فيه بلازم شدة الكثرة فان ذلك يشمر بشدتها جداً (قوله أعم من الفضلاء) إذ كثير أما يكون الشخص كامل العقل وليس بكثير العلم (قوله ويحتمل أن تكون الاستار الخ) فالممكنية بتشبيه معانيه بالعراس

(١) (قوله والاذكاء أعم الخ) دفع به التناقض على كون الاذكاء عين الفضلاء ويحتمل أن يكون الاذكاء عين الفضلاء والكثير الأول وليس نصافي بلوغ الغاية في الكثرة والجمع الخ نص فيه فيكون الثاني أخص ولا تنافض ويحتمل أن الاذكاء المتعلمون والفضلاء المعلمون والأمر على هذا ظاهر اه شيخنا

(٣) قوله المذكورين له المذكور ان بالثنية فيكون صفة لمميزين التقاصر والنقاص واحد والتقليب والمذ واحد لكن هكذا في أصل التأليف اه من هامش

عن استطلاع طوابع أنوار وتساءلت عزائمهم عن استكشاف خبيات أسرارهم وأن المتحدين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاج ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرأهم كشحا

والقعود الى العزائم مجاز عقلي اذ المتصف بها حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوابع أنوار) السين والتاء اما لطلب أى طلب طوعها أى ظهورها وزائدتان لتحسين اللفظ والاضافة في طوابع أنوار من اضافة الصفة الى الموصوف والمراد بانوار الشرح علومه استعار لها لفظ الانوار استعارة تصريحية والطوابع ترشيح ويصح كون الطوابع استعارة للمعاني الشرح والانوار استعارة لالفاظه أى عن استخراج معاني ألفاظه فالاضافة من اضافة المدلول للدال وكون علومه أو معانيه طوابع بالنسبة الى الشارح اما بالنسبة اليهم ففي غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع أو المراد بكونها طوابع أن استفادتها منه سهلة لخوذه عن التعقيد فاندفع الاعتراض بلزوم طلب تحصيل الحاصل وهو عيب على كون السين والتاء للطلب وتحصيله وهو محال على كونهما زائدتين (قوله عزائمهم) جمع عزيم وهي الارادة على وجه التصميم (قوله عن استكشاف الخ) في السين والتاء ماهر والاضافة في خبيات أسرارهم من اضافة الصفة الى الموصوف أى أسرار الخبيات وهذه السجعة بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل اطاب (١) على أن هذه أفادت اتصاف طوابع أنواره بكونها خبيات أسرار أى بالنسبة الى غير الشارح وأنها في المسائل الشديدة الصعوبة وما قبلها في المسائل الصعبة فقط لكن على هذا كان الأولى تقديم هذه على ما قبلها لعمها بما قبلها بالأولى لأنهم إذا عجزوا عن الصعبة فقط فمن الشديدة الصعوبة بالأولى (قوله وان المتحدين) أى الأخذين لكلام غيرهم مظهرين أنهم لم (قوله أحداق الأخذ) الاضافة تأتي لادنى ملايسة والمعنى هنا قلبوا أحداقهم الملايسة للأخذ والانتهاج أى الملابس تقلبيها ومثل هذا يجري في قوله أعناق المسخ فلا حاجة الى تكلف استعارة المسخ بتبديل صورة بصورة دون الأولى وشبهه بأخذهم على سبيل الاستعارة التصريحية اشارة الى قبح ما غيروا به عبارات الشارح من عباراتهم التي هي كالصورة تأمل (قوله والانتهاج) عطف خاص على عام لأن الانتهاج الأخذ فخر التفسير المراد (قوله ومدوا الخ) مد الأعناق تطويلها وهو كناية عن كمال الميل كما في القرى (قوله على ذلك الكتاب) على بمعنى الى متعلقة بمدوا وأثر التعبير بعلى اللطيفة وهي ان على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ار تقع فيه اشارة الى أنهم حين مدوا الأعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويرشحه لأم البعدو كافة في ذلك (قوله وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا) أى أمسك نفسي عن هذا الامر العظيم امسا كما في الجلالين في تفسير قوله تعالى افضرب عنكم الذكرك صفحا ونصه افضرب نفسك عنكم الذكرك القرآن صفحا امسا كما هو وأعرض اعراضا فالعمل على الاول متعدي حذف مفعوله وعلى الثاني لازم وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل (٢) مفعول لاجله والعلة في الحقيقة أثره وهو الارتباح من القيل والقال الذين لا يخلو تأليف منهما فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه وقيل حال مؤكدة بناء على ما نقل عن المبرد من قياسه وقوع المصدر حالا مطلقا كما في الأشموني وان كان المشهور عنه كفاية التقييد بكون المصدر من أنواع ناصبه كجاء زيد مشيا (قوله وأطوى دون مرأهم) أى مطلوبهم كشحا والكشح هو ما من أسفل الخاصرة الى الضلع الأسفل وطيه معلوم أى وهو الى الجنب

(قوله أى بالنسبة الى غير الشارح) ليس محتاجا اليه بالنظر الى المراد من خبيات (قوله أى الملابس تقلبيها) أى لان الشأن ان الانسان وقت أخذ شيء غير ظاهرا يقلب أحداقه

(١) (قوله على أن هذه الخ) ويحتمل أن يراد بالأولى المعاني المطابقة وبالثنائية المعاني اشارة لكنه يرد عليه (٢) (قوله وقيل مفعول لاجله) وعليه فعلى علة الحذف كما يأتي أو علة للعلة اه شيخنا

علما منى بان مستحسن الطباع بأسرها ومقبول الاسماع عن آخرها أمر لا يسهه مقدرة البشر وانما هو شأن خالق القوى والقدر وأن هذا الفن قد نصب اليوم مأوّه فصار جدا بلا أثر وذهب روائه فعاد خلافا بلا أثر

وعبر به عن لازمه (١) وهو عدم وصول صاحبه به الى المطوى عنه أى بعده عنه ثم استعمل في مطلق الامتناع من الشئ مجازا أمر سلا بما هو موضوع لعدم الوصول بنى (٢) مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانتهى حاله من الامتناع من الشئ المطلوب بحال من طوى كشحه عن مياسة الشئ فعبر بالفظ الثاني عن الاول والمراد أنه لفتى النظر عن مطالبهم اهعق وفي القاموس دون بالضم تقيض فوق ومعنى أمام ووراء ومعنى غير اهو كتب أيضا قوله دون مر امهم أى قدام مطالبهم وقبل الوصول اليه (قوله علما) علة لقوله أضرب عن هذا الخطب صفحا وطوى دون مر امهم كشحا على التنازع واعتراض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به تستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة الامتناع ويجاب بأن المراد علما منى بأن الاختصار الذى أتى به لا يسلم من طعن الناس ولا يخاض من اعتراضهم لان الاختصار الذى تستحسنه كل الطباع أمر لا تسعه الخ فأننا آثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى ابراز مستحسن وقوله الطباع أى ذوى الطباع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسر فى الاصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيدته كناية عن ذهابه بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا سواء كان ثم أسير أم لا كان ثم قيدا أم لا (قوله وه قولا الاسماع) أى ذوى الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها وهوتا كيد لأن آل استغراقية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول تأمل ويصح ابقاء عن على معناه أى قبولنا نشأ عن آخرها واذ انشأ عن الآخر نشأ عن غيره بالاولى (قولا مقدرة) مصدر ميمي أى قدرته فهمى يضم الدال وفتحها وأما المقدرة من القضاء والقدر فبفتح لا غير ومعنى اليسار فبالضم لا غير ذكره فى المختار (قولا القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطفها على القوى عطف خاص لصدق القوى بقوة للمع والصر وغيرهما (قوله وأن هذا الفن الخ) أى فالتعب فى التأليف فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لقلة المشتغلين به جدا وقوله قد نصب اليوم مأوّه شبه نفائس الفن بالماء ونصب ترشيح أو الفن بالنهر والماء تخيل فالاستعارة مصرحة على الاول ممكنة على الثانى ومراده اليوم زمان الشارح وما قرب منه ما قبله وكتب أيضا قوله قد نصب من باب بعد أى غار (قوله فصار) أى الكلام فيه جدا لا أو صار هو محل جدال أو صار هو جدا للاحقية قصد المبالغة (قوله بلا أثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارته فيتمشدقون بظواهره اهعق (قوله وذهب روائه) يضم الراء منظره الحسن وفتحها عنده استعارة للطائفة على الوجهين ويحتمل أنه شبه الفن بالناس حسن أو بنهر ورواء تخيل وذهابها بذهاب من يعرفها وقوله فادخلا أى عاد الكلام فيه وأعاد هو محل خلاف وفى الكلام مبالغة وقوله بلا أثر أى بلا فائدة أو فى الكلام تشبيه بليغ أى كشجر الحلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لا ثم له وعليه نقر له بلا أثر بيان للواقع واعلم أن الخطب محل إطباق فلا يقال هذا

(قوله أى ابراز مستحسن) انما قدر هذا المضاف لان الذى تسعه المقدرة ولا تسعه ليس هو ذات المستحسن (قوله ثم كنى به عن الجميع) أى عبر بالاسر عن كل فرد من الافراد مجازا من اطلاق الخاص واردة العام (قوله بلا فائدة) فأطلق العام وأريد الخاص (قوله وذهابها الخ) ظاهر على التصريحية ووجهه على المكنية اعتبار التصريحية معها واعتبار لازم الرواء فانه لا يلزمه ذهاب اللطائف اه

(١) (قوله وهو عدم وصول صاحبه به الخ) أى مثلا وقوله بنى الخ عبارة مخرفة وعبرة ابن يعقوب بما هو لعدم الوصول لشيء مخصوص عن عدم الوصول مطلقا اه شيخنا

(٢) (قوله بنى لعل الاول بشئ ليس فى الكلام نفى اه من هامش

حتى طارت بقية آثار السلف أدرج الرياح وسالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح وأما الاخذ
بمعنى ما قبله (قوله حتى طارت) أي وانتهى الامر الى أن طارت حتى (١) للانتهاء ويصح أن تكون تعليلية
وطارت استعارة تبعية في الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أي فوائدهم أو من بقي من تلامذتهم والملازم من
تقدمك من آباءك أطلق هنا على من تقدمك من العلماء المقررين لقواعد الفن لأنهم آباء في التعليم (قوله أدرج
الرياح) جمع درج وهو الطريق وأدرج مفعول مطلق والمعنى طارت طير أن أدرج الرياح أي طير أن ما فيها أو
حال أي طارت حالة كونها مثل أدرج الرياح أي مثل ما فيها في سرعة ذهابه أو ظرف أي في أدرج الرياح وفيه
أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية باطراد الا اذا كان مبهمًا والجر بي وأما قوله * كما غسل الطريق الغلب *
أي اضطرب في الطريق فضرورة كما في الاشمو في فاعرفه والكلام كناية عن اضمحلال هذه البقية (قوله
وسالت الخ) هذا أيضًا عبارة عن اضمحلال بقية السلف ويتوجه في هذه العبارة أن يكون شبه تلك الاحاديث
وهي تلك الابحاث بقوم سرعين السير حتى غابوا في عدم الوجدان بعد الحضور بسرعة فآثر التشبيه في النفس
كنائية وذكرا المطايا والبطاح والاعناق تخيل ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلًا وأنه شبه حال الابحاث في
ذهابها بالركب (٢) السرعين واستعمل تركيب الثاني للاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا
ما خوذ من قوله أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطي الاباطح
والاباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسطة في دقاق الحصى والمطي هي الابل والما كان سيرها عند كثرتها يشبه
سيل الماء فيه في الاتصال والسرعة والحسن شبه اسير الابل فيه بالسيان ونسبوه للاعناق لان فيها تظهر
السرعة فهذا الكلام مجاز في أصله ويجوز فيه ثانيًا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا فليتهم امعق وقوله بالركب
السرعين أي بحالهم وقوله ونسبوه للاعناق الصواب ونسبوه للاباطح مباينة كأنه من قوة السير وسرعته
سارت أمكنة السير التي هي الاباطح وجعلوا اسير انهم ملتبسوا بالاعناق لان فيها الخ الالم الآن يبنى كلامه على
أن آباء الآلة (٣) ويراد بالنسبة للاعناق الايقاع عليها ويصح أن يراد بالمطايا حلة تلك الابحاث
من العلماء بها وبالبطاح مدارسهم وكتب أيضًا قوله وسالت أي جرت وقوله البطاح جمع أبطح
على غير قياس والجمع القياسي أبطاح اه جري (قوله وأما الاخذ الخ) ان جعلنا أما مجرد التأكيد
فالامر ظاهر وعليه فالواو للاستئناف وان جعلناها للتفصيل كما هو الشائع كان مقابلها مأخوذا
من مضمون الكلام السابق أعني قوله علماني الخ كما ذكر في قوله تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ الآية
وعليه فالواو للعطف وكأنه قال أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب في الاختصار ويحمل
(قوله أن يكون شبه تلك الاحاديث أو من كان بقي من تلامذة السلف وكذا يقال في قوله ويحتمل أن يكون
الكلام تمثيلًا وأنه شبه حال الابحاث الخ) كما هو مقتضى قوله هذه أيضًا عبارة عن اضمحلال بقية السلف الا
أن يكون ابن يعقوب لم يجعل في بقية السلف احتمالا لين لكن لا مانع من ذلك (قوله بالركب السرعين) لعل مراده
بالركب المطايا لا القوم لانه لم يذكر في تركيب المشبه به الا أن يكون محذوفًا (قوله فهذا الكلام مجاز في أصله)
أي بالنظر لاصله المأخوذ منه وهو كلام الشاعر وبقي هذا التجوز على حاله بعد الاخذ اه

(١) اقوله حتى للانتهاء الخ ان كان المراد بالبقية التلامذة فالامر ظاهر بذات التعليل في محله وان أردنا التؤاد
فلا يناسب التعليل وعبارة ابن يعقوب بلا أثر أي بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارها قال أيضا
وذلك رواه عبارة عن ذهاب حقائقه وقال أيضًا حتى طارت أي انتهى به الامر في الاضمحلال الى أن طارت
بقية آثاره أي ابحاث السلف اه فتأمل (٢) (قوله وذكرا المطايا الخ) الاولى جعل التخيل واحدا منها اه
لا بناء عليه للتعدي الخاصة (٣) (قوله ويراد الاولى أو يراد لانه جواب آخر اه

والانتهاج فأمر برتاحه الطبيب فالارض من كأس الكرام نصيب وكيف ينهر عن النهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ماذا تدفع مدافعتي الاشغاف

عليه لولا أني أعلم أن مستحسن الخ مع علمي لترك الناس بهذا الفن فصار التأليف فيه تضيقا للوقت لعدم المشتغلين وأما الأخذ والانتهاج فليس مما يحمل على الاختصار أفاده عن كتب أ يضاقوله وأما الأخذ الخ سكت عن المسخ الصادر منهم لأن غير واقع في شرحه بل في عباراتهم فلذا لم يحتج إلى الاعتذار عنه (قوله برتاح) أي ينشط ويفرح اه جري (قوله الطبيب) أي الذي وقع الأخذ من كلامه لا الأخذ (قوله فالارض الخ) مأخوذ من قول بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند طيب * بذاك شراب الطيبين يطيب

شربنا وأهرقنا على الارض جرعة * وللارض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو الفاء لكونه جملة على ما قبله وفي الكلام تشبيه نفسه ونفس مطوله والمتحليل منه بالكرام والكأس والارض وكتب أيضا قوله فالارض الخ فيه إشارة إلى أن هؤلاء المتحليلين كالارض في التطفل والعمارة تأمل (قوله وكيف ينهر الخ) أي فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المتحليلين الذين هم كالسائلين أي الشحاتين عن المطول الذي هو كالانهار فكلامه هذا متضمن لهذا التشبيه بعد التشبيه المار ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالانهار لا ينهر واحد واختار الانهار على البحار لعذوبتها واختار ينهر على يطر دمنا للجمانسته الانهار اشتقاقا وكتب أيضا قوله وكيف استفهام انكاري بمعنى النفي في قوة تعليل ثان وقوله ينهر أي يمنع ويتردد (قولا) ولمثل هذا فليعمل العاملون هذه الفاء في جواب شرط مقدر تقدير مهمما يكن من شيء فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشئ ط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المعمول لفائدة الاختصاص ونظير ذلك قوله تعالى وربك فكبر قال اليساوي الفاء فيه لفائدة معنى الشرط وكأنه قال ومهما يكن من شيء فكبر ربك اه ولا يرد قولهم ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله اذا جاءت على أصلها من (١) تو سطها بين جملة الشرط والجزاء لفظا وكتب أيضا قوله ولمثل هذا أي الأخذ والانتهاج وأفراد اسم الإشارة باعتبار أنها بمعنى أو باعتبار أن ويلهم ما بالمد كورقة ديم الجار والمجرور وللحصر الاضافي أي فليعمل العاملون لمثل هذا لا لجل حظوظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة ولا يضر مخالفة مرجع اسم الإشارة هنا مرجع اسم الإشارة في الآية قوله ثم ماذا تدفع مدافعتي عبرتهم لفائدة تراخي زيادة الشغف والغرام (٢) عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله وكنت أضرب الخ فيكون فيه إشارة إلى كثرة مدافعتهم بحيث أزعجهم زيادة الشغف والغرام المتسببة عن تكرار المدافعة بكثرة تراخي جذا عن زمن ابتداءها (قوله شغفا الخ) الشغف العشق يقال شغفه الحب أي أحرق قلبه والغرام الولوع والظما العطش والهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر والواو اشد العطش وحرارته اه جري وأراد الشارح بالظما والواو لازمهما وهو الميل والحب وازافة

(قوله الشحاتين كذا في الاصل بالناء المشاة فوق وصواب النحاذين بالذال المعجمة انظر القاموس) قوله مخالفة اسم الإشارة الخ) فرجع اسم الإشارة في الآية الثموز العظيم من النعمة والامن من الذباب والمرجع هنا الأخذ

(١) (قوله من تو سطها بين الخ) أراد من وقوعها في محله بأن لا تكون مزحقة كما هنا وليس المراد من وجودها متوسطة بين الشرط والجزاء اللطيفين وما هنا ليس كذلك لان تقديره معمول ما بعد الفاء الحالة محلها ممنوع مطاقا تأمل (٢) (قوله عن ابتداء المدافعة) لعله أخذ هذا من قرينة حالهم المفيدة تكرار السؤال والمدافعة والاقم لا تنبذ لك بمجرد ما اه

وغير اما وظما في هو اجر الطلب أو اما فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية
نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القرينة

هو اجر الى الطلب من اضافة المشبه به الى المشبه أي في الطلب الذي هو كالمجرى بجامع أن في كل منهما
صعوبة على النفس أو شبه الطلب بالمراد الطويل الصعب على طريق الكنية والهو اجر تخيل (قوله فانتصبت)
أي تهيأت (١) وتفرغت مجازا عن الوقوف (قوله على وفق) أي انتصبا على وفق أو شرعا على وفق (قوله
مقترحهم) الاقتراح طلب الشيء من غير روية (٢) وفكر في قوله مقترحهم دون مسؤولهم ومطلوبهم
ونحوها إشارة الى أنهم سألوه ذلك من غير روية وفكر وفيه مبالغة في كونه مطلوبا لهم اه جري (قوله ثانيا)
أي انتصبا ثانيا أو شرعا ثانيا أو زمنا ثانيا فهو اما صفة امصدر محذوف أو ظرف (قوله ولعنان العناية) اعترض
(٣) بأن الاولى ترك الو او ليكون ثانيا الثاني حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهري وما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا
الاول اما صفة امصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثاني عليه ولا مجال لجعلها و او الحال
ويمكن أن يجعل ثانيا الثاني أيضا صفة للمصدر المحذوف هي طريق الاسناد المجازي حيث أسند الصرف الذي
هو معنى ثانيا الثاني الى المصدر المحذوف الذي هو موصوف ثانيا الاول أو يجعل ثانيا الاول حالا من فاعل
انتصبت أي جاعلا للشرح ثانيا كما صرح الرضي بأنه اذا كان بمعنى التصيير فهو اسم فاعل حقيقة له فاعل
ومصدر فثانيا الثاني حال أخرى معطوفة على الاولى لكن تجوز في جعل ثانيا الاول بمعنى جاعلا للشرح
ثانيا لانه انما يقال ثانيا أي جعل له بنفسه ثانيا لا جعل له شيئا غيره ثانيا فاستعماله بهذا المعنى مجاز مرسل
لعلالة الاطلاق والتقييد واستعمارة تسمية بأن شبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصويره نفسه ثانيا
بجامع ترتب الزوجية على كل ويستمار للأول اللفظ الموضوع للثاني وهو الثاني ويشترك منه ثانيا على طريق
التبعية أو يقدر في الاول حال يعطف عليها أي فانتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان الخ أو العامل في الثاني
محذوف أي واجتهدت ثانيا لعنان العناية الخ على أن عطف الحال على المصدر جائز كما نقله يس
في حواشيه على الحفيد عن أمالي ابن الحاجب حيث جوز فيها في الكلام على قوله تعالى وما كان
لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا أن يكون قوله تعالى أو من وراء
حجاب عطف على وحيا على تقدير حاصل وان لم يكن ما قبله حاصلًا كما تقول ما ضربته الا تأديبا وقائما
يوم الجمعة اه وبقرار هذا المقام على هذا الوجه يعلم (٤) ما في كلام الحفيد من البحث (قوله نحو) ظرف

والا تهاب (قوله اعترض بأن الاولى الخ) يندفع هذا وما ارتكبه من التسميات في الاجوبة بجعل على وفق
مقترحهم حالا من فاعل انتصبت أي جاري على وفق مقترحهم و ثانيا لعنان الخ اه شيخنا (قوله ولا مجال الخ
أي لان و او الحال انما تدخل على الجملة لا على المفرد (قوله فهو اسم فاعل الخ) أي فلذلك صح وقوعه حالا (قوله
أي جعل له بنفسه ثانيا) قد يصير ذلك الشخص الشيء عذائا هو نفس ذلك الشخص (قوله وان لم يكن ما
قبله حاصلًا) أي لفظا لا على ذات وحصول بل على مجرد حصول (قوله ظرف لثانيا) ليس المعنى على هذا بل
على صرف عنان العناية في غير جهة الاختصار الى جهة الاختصار فافهم (قوله أي عدم انبساطها الخ) أي عدم
جولانها وتوغلها في المعاني التي يتغلقت بها الادراك (قوله الا بعد تكلف) اذ لا يعظم الاتباع بذلك الماء الا
بعد تسخينه وحله لا بتلك القرينة الا بعد طول نظر وفكر اه

(١) (قوله أي تهيأت) عبارة ابن يعقوب فلما رأيت ازدياد شغفهم رحمتهم فانتصبت اه (٢) وقوله من غير روية
لا ينافي قوله سابقا لما شاهدوا الخ لا احتمال أن يكون بحسب ما ظن أو لا وهذا بحسب ما ظهر له ثانيا ويقال المراد
كانهم سألوا من غير روية اه (٣) (قوله اعترض بأن الاولى الخ) مراده بالاولى الواجب بدليل التعليل ولأن ابن
يعقوب عبر بيجب اه (٤) (قوله يعلم ما في كلام الخ) لد في قوله لكن اسناد ثانيا لا شرح على وجه الفهم ولبية مجاز

بصر البليات وخود الفطنة بصر صر النكبات وترامى البلدان بنى والاقطار ونبو الاوطان غنى والاوطار
حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء
يومما يحزوى ويوما بالعقيق وبال * عذيب يوما ويوما بالخليصاء
ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام وقوضت عنه خيام الاختتام بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام

لثانيا بعده (قوله مع جمود القريحة) أى عدم انبساطها في المدارك مستعار من جمود الماء بجامع قلة
الارتفاع الا بعد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القريحة بالماء على سبيل الاستعارة المكنية والجمود
تخييل والقريحة في الاصل اسم لاول ما يستنبط من البئر استعير لاول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه
مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب لحياة الجسم والعلم سبب لحياة الروح ثم اطلق على العقل لانه
محل العلم أو بعضه أى بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلأ أو استعارة (١) ثم صار اطلاقه
عليه حقيقة عرفية وقوله بصر البليات أى البليات التي كالصر وهو بر شديد يضر بالنبات والحراث وقوله
بصر صر النكبات أى بالنكبات التي كالصر صر وهى الريح العاصفة وفي قوله خمود الفطنة استعارة مصرحة
أو مكنية وتخييل على ما مر في جمود القريحة ولا يخفى ما في ذكر الجمود مع القريحة التي هى الماء في الاصل
وجمله بالصر الذي يحصل منه تجميد الماء وذكر الجمود مع الفطنة التي تشبه بالنار في الذكاء وجعله بالصر صر
التي تخدم النار من المناسبة الظاهرة واللفظ البين فتدبر وكتب أيضا قوله مع جمود الخ في وصف قريحته
بالجمود وفطنته بالجمود إشارة الى أن عقله كالماء والنار وهو غاية اللطف والجودة اه جربى ببعض تصرف
(قوله القريحة) أى العقل (قوله الفطنة) هى في الاصل الفهم والمراد بها الذهن وهو العقل (قوله النكبات)
أى المصائب (قوله وترامى البلدان الخ) فيه استعارة مكنية وتخييل حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء
وأثبت لها الترامى تخيلا أو المعنى وترامى أهل البلدان الخ وكتب أيضا قوله وترامى البلدان أى رمى كل
بلدة بنى الاخرى كناية عن عدم استقراره في محل (قوله والاقطار) جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولا يلزم
من ترامى البلدان به ترامى الاقطار فلذا عطف عليه (قوله ونبو) أى بعد (قوله والاوطار) أى المقاصد (قوله
حتى طفقت) الظاهر أن حتى تفرعية على وترامى الخ لا انتهائية اذ ليس نهاية الترامى المذكور الشروع في
جوب كل أغبر الخ كما لا يخفى (قوله أجوب) أى اقطع (قوله أغبر) أى ذى غبرة (قوله قائم الارعاء) أى مظلم
النواحي جمع رجاء بالقصر وألفه عن واو (قوله في شطر) أى قطعة وقوله من الغبراء أى الارض (قوله يوما الخ)
(٢) أى وصار حالى في هذه الاسفار بجامع الشغل كحال القائل يوما يحزوى والخ والاربعة اسماء واضع بالحجاز
(قوله بعون الله) الباء تصوييرية لاسيحية (٣) اذ لا صحة لقولنا توفيق الله يتسبب عن عونه الا أن يجعل معنى
وفقت وصلت أو تعلق الباء بالتمام ومعمول المصدر يغتفر تقدمه اذا كان ظرفا كما يجىء تحقيقه عند قول
المصنف للاصول جمعا وكتب أيضا قوله بعون الله اسم مصدر بمعنى الاعانة (قوله للاتمام) فيه إشارة الى تأخر
الخطبة (قوله وقوضت) أى ازلت مجازا عن تقويض البناء أى نقضه من غير هدم واطافة خيام الى الاختتام

(١) (قوله ثم صار اطلاقه عليه الخ) ذكر شيخ الاسلام في آداب البحث ان العقل يطلق على أربعة معان
وعلمها بعض العلوم الضرورية اه (٢) (قوله أى وصار حالى الخ) القصد من هذا التشبيه الاعتذار فانه
الفه في حالة شاقة فلا يلام عليه في هفوة حصلت منه اه (٣) (قوله اذ لا صحة لقولنا الخ) هذا ظاهر ان كان
ما في الشرح مبنيًا للفاعل مع انه مبني للمفعول فالسببية ظاهرة لان الكون موقفا مسبب عن المون كما
في وما توفيقى الابالله قال الزمخشري أى وما كوني موقفا الا بمعونة الله تامل اه

ووضعت كنوز فرائده على طرف النمام
سعد الزمان وساعد الاقبال * ودنا المني وأجابت الآمال
وتبسم في وجه رجائي المطالب بان توجهت تلقاء

من اضافة السبب الى السبب أي الخيام المضروبة عليه بسبب الاختتام أي انتظار الاختتام لانه مستور
لا يشغل به الا بعد اختتامه وفي ضمير عنه استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بشيء نفيس مضروب عليه
الخيام والاستار بجامع الحسن وخيام تخييل وقوضت ترشيح أو استعار الخيام على طريق التصريح لانواع
التحجب والتستر وهذه النسخة هي المصححة بتصحيح الشارح ولو قال خيام الختام لكان فيه جناس
التصحيح وفي بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أي بسبب حصول الاختتام بالفعل وفي بعضها
وفضضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام
ختامه ليطلع عليه الطالبون وقوله بعدما كشفت عن وجوده خرائده اللنام الخرائد جمع خريدة وهي الخبيثة
من النساء استعارها للدقائق والوجود هو اللنام ترشيحان وكتب أيضا قوله اللنام أل جنسية فيصدق بالمتعدد
ليناسب قوله ووجوده خرائده قوله ووضعت الخ موضع الفرائد على طرف النمام وهو نبت صغير يتنال باليد لقربه
من الارض كناية عن تسهيل أخذها وتحصيلها ويسر طريق الوصول اليها اه جري وكتب أيضا قوله كنوز
فرائده أي مكنوزات فرائده أي فرائده المكنوزة أو المراد بالكنوز الالفاظ والفرائد معانيها فليؤخذ
لاتأويل وقوله على طرف النمام أي وضعا آتيا على طرف النمام أي حالته من سهولة التناول أو المراد على حده
الا على فيكون الكلام كناية عن تسهيل تحصيلها (قوله سعد الزمان) أي يظهر الخير فيه وهو جواب لما
وساعد الاقبال أي اقبال مطالي على بعد اياتها ودنا المني أي قرب ما أمني بظهور أماراته وأجابت الآمال
أي المأمولات أي أتت الى مرجواتي بعد الاباية ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة الى الاقبال مجاز
عقل أو في الكلام حذف مضاف أي أهل الزمان وتشبيه الاقبال بشخص على الاستعارة بالكناية
وشبه الآمال بالناسن يجب بعد الطلب في حصول النفع بكل فاضر التشبيه في النفس كناية وذكر
الاجابة تخيلا أو شبه حصول المرجو باجابة المدعو على طريق المصراحة بجامع الانتفاع بكل
وتبسم في وجه رجائي المطالب شبه المطالب بالناسن مرغوب منه التناول متبسم وشبه الرجا
بأنسان طالب استعارة بالكناية فيها واطافة الوجوه الى الرجاء والتبسم المنسوب للمطالب تخييل
والمراد اقبال المطالب بعد مدها وكتب أيضا قوله الاقبال أي اقبال الخلق على وقوله ودنا المني جمع منية
وهي ما يتمنى والآمال بمعنى المأمولات أي المرجوات كأنه يقول ودنا ما كنت أعتقد استحالة أو
ما فيه عسر وأجاب ما حبه مما هو ممكن ولا عسر فيه فليس معنى الجملتين واحد السكن كان الاحسن فدنا بالقاء
لتسبب هاتين الجملتين عما قبلهما (قوله بان توجهت) سبب للافعال الخمسة قبل ويرد عليه أنه جعل السبب هو
التوفيق المتقدم لتعليقها به حيث قال ولما وقعت الخ وأجيب بأن لما معنى حين وليست للتعليق أو سبب لقوله
وتبسم الخ فقط فلا يرده شيء وهنالك وجوه (١) آخر تأمل وكتب أيضا قوله بان توجهت الخ لا يخفى ما فيه من
(قوله بظهور أماراته) سبب لحكمه بالقرب (قوله بأنسان طالب) أي بجامع أن كلا وسيلة لحصول المقصود
(قوله واطافة الى الرجاء) أي مع اعتبار معونة المقام (قوله والمراد اقبال المطالب الخ) أي أن الكلام
بعد ما تقدم كناية عن ذلك (قوله وليست للتعليق) أي ليست ظرفا مضمنا معنى التعليق اه شيعنا على أن
التعليق لا يقتضى سببية الشرط بل المدار فيه على لزوم الجزاء للشرط (قوله أو سبب لقوله الخ) عطف على قوله
(١) (قوله وجوه آخر) منها أن قوله بان سبب للافعال الخمسة وهي مع سببها مسببة عن التوفيق ومنها أن كلا

مدین المآرب حضرة من أنام الأنام في ظل الأمان وأفاض عليهم مجال العدل والاحسان ورد بسياسته
الفرار الى الاجفان وسد بهيبته دون ياجوج الفتنة طرق العدوان وأعاد رميم الفضائل

حسن التخالص اه جري (قوله مدین المآرب) أي مكان شبيه بمدین بلد سيدنا شعيب في حصول المآرب
فيه فهو استعارة من العلم بعد تأويله بكل وفيه تلميح الى قصة سيدنا موسى عليه السلام وقوله حضرة من أي
مكان حضور من أنام الخ كافي عرق وهي بدل من مدین وفرر بعضهم أن الحضرة في الاصل مكان الحضور لكن
صارت تستعمل بمعنى الدات وانها هنا بمعنى الدات وابداهلها من مدین المآرب ظاهر لانها مكان لحصول
المآرب وصدورها (قوله في ظل الأمان) أي في الأمان الذي كالظل في الراحة وشبه الأمان بشجرة تشبها
مضمر في النفس والظل تخيل (قوله وأفاض) المناسب (١) تأخيره عن السجعتين بعده (قوله مجال الخ)
السجال جمع سجل وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل او كثر ولا يقال للدلو اذا لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب
اه جري وشبه العدل والاحسان بالماء بجامع الاحياء تشبها مضمر في النفس على طريق الاستعارة بالكناية
والسجال تخيل وأفاض ترشيح وقوله ورد بسياسته أي حسن تدبيره وتقويمه وحكمه العرا وهو في الاصل
النوم القليل والمراد هنا النوم مطلقا الى الاجفان أي اجفان العيون وهو كناية عن الامن ويطلق ايضا الفرار
على حد السيف والجفن على غمده ويصح اعادة ذلك هنا وانه ارجع السيوف الى اعماقها بعدما كانت مسولة
زمن الفتنة باطمانه ناراها بحسن سياسته في الفرار والجفن ايها وهو غير النورية عند متاخرى اهل البديع
لارادة البعيد فيها ونساوى المعنيين فيه (٢) وغير التوجيه ايضا وما أحسن قول بعضهم
بين السيوف وعينه مشاكة * من اجلها قيل للاعتماد اجفان

كذا في يس على الحفيد (قوله دون ياجوج الفتنة) أي عند الفتنة الى كياجوج في الانتشار وقوله طرق العدوان
أي طرق اهل (٣) سدها عليهم حتى لا يصلوا منها الى الرعية ويحتمل ان المراد بالسد المنع وبطرق العدوان
انواعه ووجوهه ومن فسر دون هنا بمنع الجري ولعله على سبيل التوسع فان الذي في القاموس أن
دون بمعنى تحت وبمعنى أمام وبمعنى وراء وبمعنى غير وفرر بعضهم ان دون بمعنى أمام أي سد
قدام الفتنة التي كياجوج طرفها الملازمة للعدوان فلم يصل الى الرعية تلك الفتنة ويصح على هذا
أن يكون استعار ياجوج للقوم المفسدين في زمره و اضافهم الى الفتنة لما بين المضايقين من
الملازمة أي سد قدامهم طرف العدوان فلم يجدوا مسلكا أو فلم يتلبسوا بشيء منها على اختلاف
المراد بطرق (قوله وأعاد رميم الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيله وهي ما يمدح بها الانسان من الاخلاق
بالطوبى في دهاها واضمحلالها منذ ازمان على طريق الاستعارة بالكناية واصاب اليها العظام الرمية أي
البو الى تخيلا ونسب الى الممدوح أنه أعادها منشورة أي مبعوثه بعد موتها اه عرق وقوله شبه الفضائل
أي والكلمات ويصح أن تكون الاضافة على معنى من أي الرميم من الفضائل والكلمات ويكون الرميم
استعارة للمضمحل من الفضائل والكلمات من الميت المنجوز اليه بالرميم عن العظم البالي فيكون مجازا

سبب (قوله في حصول المآرب فيه) في الاولى سببية وليس ذلك بيانا للجامع كما لا يخفى فتنبه لمثله اه
سبب الخمسة لكن الاول مسبب حقيقي والثاني ظاهري ومنها ان قوله بان على معنى وبأن والمعطف على المعنى
ومنها قوله بان سبب السببية اه (١) لانها من التخليه بالخاء وهذا من التخليه اه (٢) (قوله وغير التوجيه)
هو ان يشار باللفظ الى اسماء متلائمة كقوله

مدام بآبك لم تبرح جوارحه * تروى احاديث ما اوليت من متن

فالعين من قرّة والكف عن صلة * والقلب عن جابر والسمع عن حن

(٣) يحتمل سدا حسيا ويحتمل سدا معنويا والاول الملاحظ من المقابل اه

والكلمات منشورا ووقع بأقلام الخطيات على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا وهو السلطان الاعظم مالك رقاب الامم ملاذ سلاطين العرب والعجم ملجأ صناديد ملوك العالم ظل الله على بريته وخليفته في خليفته

على مجازو هذا أو فقه بقوله منشورا فان النشر لميت جميعه لالعظمه فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فالرميم استعارة كاسرأ والمشببه بالمشبه فالرميم حقيقة (قوله والكلمات) عطف عام على خاص أن أريد بالفضائل معناها المتعارف الذي هو النعم القاصرة وتفسير أن أريد منها اللغوى الاعم (قوله ووقع) أى كتب والمراد هنا مطلق التأثير مجازا وقوله باقلام الخطيات أى بالخطيات التى كالأقلام فى التأثير بها وضبطت الخطيات بفتح الحاء المعجمة ونشديد الطاء المهملة أى الرماح وبضم الحاء المهملة وفتح الظاء المعجمة تخففة جمع حظية بصغير حظوة بفتح الحاء وقد تضم وهي سهم صغير قدر ذراع فان لم يكن لها فصل فهي حظية بالخطيات السهام الصغيرة الى لا نصل لها وقوله على صحائف الصفائح أى صفائح أعدائه جمع صفيحة وهي السيف المريض والمراد بصحائفها جواربها كفى الجربى او اضافة الصحائف الى الصفائح من اضافة المشبه به أى الصفائح الى كالصحائف أى الاوراق فى التأثير وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع أى لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أى لكتاب منشورا أى تأثيرات منشورة لكثيرتها وفى نسخ منشورا بالمثلثة أى تأثيرات ككتابة كلام منشور وتخصيص المنشور لانه الاغلب من النظم والكلام كناية عن ابطال لانهم واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه مالا يخفى حيث جعل لاضعف لانه التأثير فى اقوى ذات أعدائه مما يات بالاك باقوى لانه واضعفا لانهم (قوله السلطان) من السلاطه وهي القهرا اه فترى رفته له مالك رقاب الامم المي بالاحسان اليهم والقهر لهم وكتب ايضا قوله له مالك رقاب الامم أى دوات الامم من اطلاق الجزاء واردة الى كل والامم واجتماعات (قوله ملاذ) أى ملجأ (قوله صناديد) جمع صنديد وهو الشجاع المقدام (قوله ظل الله) لسميته ظللا لانه يلجأ اليه كايلاجى الى الظل من الحر أى فهو استعارة مصرحة فى الحديث السلطان ظل الله فى ارضه ياوى اليه كل مظوم و اضافته الى الله تعالى لانه هو البارى له والمملكات اه فى بزيده (قوله وخليفته) الخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى أمر من الامور يخلفه بالضم والخلفى بكسر الحاء المعجمة ونشديد اللام مبالغة فيها لانفسها كما يتوهم من كلام الصحاح جعل اسم لمن خلف غيره فى الملك والتناء (١) لنقل من الوصفية الى الاسمية أو للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا أى نفس خليفة وفى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاري على الاصل خلائف ككريمة وكراثم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بقاء على انه لا يقع الاعلى مذكرة الفعلية بالتاء (قوله أى تأثيرات ككتابة كلام الخ) الداعى الى هذا مع انه كان أن يقال أى تأثيرات متفرقة أن هذا لا يلائم مقام المدح (قوله وتخصيص المنشور الخ) الاولى لانه يكون غير مفرق عادة بخلاف المسجع والمنظوم (قوله وفيه من المبالغة الخ) هذا ظاهر على الاحتمال الثانى فى الخطيات اما على الاول فلا يظهر الا أن ادعى أن الرماح اضعفاه شيخنا (قوله فهو استعارة مصرحة) أى على مذهب الشارح فى زيد أسد (قوله على اسقاط الهاء) أى من خلفيه وضميم أنه خلفاء اه

(١) (قوله والتناء لنقل الخ) يحتمل أن يكون مراده ان اللفظ منقول عن وصف مذكر والتناء لنقل تحقيقا أو عن وصف مؤنث والتناء للتأنيث بحسب الاصل فيكون منقولا عن المؤنث ويقدر ذهاب التناء الاصلية والاتبان بتاء النقل اه

حافظ البلاد وناصر العباد ماحي ظلم الظلم والعناد رافع منار الشريعة النبوية ناصب رايات العلوم الدينية خافض جناح الرحمة لاهل الحق واليقين ماد سراق الحق والامن بالنصر العزيز والفتح المبين كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة * ظل الاله جلال الحق والدين

لا تجمع على فعلاء اهقري (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) سجمة واحدة مقابلة لقوله ماحي الخ لا سجتان لئلا يلزم عدم الازدواج وكتب أيضا قوله حافظ البلاد أي من الشرور وقوله ناصر العباد يعني المؤمنين (قوله ماحي ظلم الظلم) أي الظلم كالظلم فهو من اضافة المشبه به الى المشبه وفي تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى أن الظلم كان كثيرا أو شبه الظلم بالليل تشبيها مضرا في النفس والظلم تخيل (قوله والعناد) فسرهم خسرو بالميل عن الحق وعدم الانقياد اليه والفقري بالمكابرة وفرق بعض أهل آداب البحث بين العناد والمكابرة بأن العناد النزاع في المسئلة مع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه والمكابرة انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الخ) المنار العلم وشبه كلام الشريعة والعلوم بالجيش تشبيها مضرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية ومنار تخيل في الاولى ورايات تخيل في الثانية ورافع ترشيح في الثانية والكلام كناية بعد ذلك عن اظهار الشريعة والعلوم وتأيدهما (قوله خافض جناح الرحمة) في ضمير خافض استعاره بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على افراده بجامع الشفقة والخوف تشبيها مضرا في النفس والجناح تخيل والخفض ترشيح واطافة جناح الى الرحمة ليجرد الملابس اذ الرحمة التي هي سبب خفض الجناح ملازمة للجناح تأمل (قوله لاهل الحق) هو على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام أو الاعتقاد وعلى أنه صفة مشبهة مطابقة الواقع من الكلام أو الاعتقاد والصدق كذلك الا أن المطابقة معتبرة فيه من جانب الكلام أو الاعتقاد لبعض المحققين أنهما متحدان في المفهوم غير أنه شاع استعمال الصدق في الاقوال خاصة (١) والحق يشمل غير الجازم وما عن تقليد فقطف اليقين عليه عطف خاص على عام وكتب أيضا قوله لاهل متعلق بخافض وقوله واليقين الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ولذا لا يوصف به الله (قوله ماد سراق) قال في المختار السراق واحد المرادقات التي تمد فوق صحن الدار أي الخيام التي تمد لاجل دفع حر الشمس ونحوه فوق صحن الدار قال وكل بيت من كرسف فهو سراق يقال بيت مسردق اه والانصب هنا لقول الشارح ماد المعنى الاول واطافته الى الامن من اضافة المشبه به الى المشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمدترشيح للتشبيه ويصح أن يكون في الامن استعارة ممكنة شبهه بالدر بجامع الحفظ واندفاع الضرر في كل تشبيها مضرا في النفس وسراق تخيل وماد ترشيح (قوله بالنصر) أي الحاصل بالنصر (قوله المبين) أي البين (قوله كهف الانام) أي ملجؤهم قال في المختار الكهف كالبيت المنقور في الجبل والجمع كهوف وقلان كهف أي ملجأ اه وكتب أيضا قوله كهف الانام الخ هذا البيت مستفاد مدلوله مما قدمه من قوله وهو السلطان الى آخر السجع الا أن الخطب محل اطناب سيما وهذا نظم (قوله جلال الحق والدين) أي عظمتها فهو على حد زيد عدل (قوله

(قوله رحمه الله بالنصر العزيز) أي الذي لم يحصل لاحد من الملوك نظيره والفتح أي فتح البلاد بنحو الجهاد المبين أي البين الواضح لكل احد لكثرة شهرته وامره من ابان بمعنى بان اي ظهر وقوله قاطبة بمعنى جميعا كما في الدسوق (قوله المنقور) يظهر انه بالرفع خبر ثان عن الكهف (قوله وقلان كهف) محل الشاهد على ما قدمه

(١) (قوله والحق يشمل الخ) هذا على انه صفة مشبهة ومع عدم شموله لغير الجازم يكون عطفها اذا كان صفة مشبهة يكون الاعتقاد عاملا لليقين وغير الجازم والعطف صحيح حينئذ من عطف الخاص واما على انه مصدر فالعطف مغاير وقوله اول والصدق كذلك فيه نظر فان من فرق بينهما في المفهوم يخص الصدق

أبو الظفر السلطان محمود جاني بيك خان خلد الله سر اذق عظمته وجلاله وأدام روى نعم الآمال من
سجال أفضاله لحاوت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال والاستقلال بظلال الرأفة والافضال لجعلته
خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاه الاقبال ومغول رجاء الآمال ومبوء العظامة والجلال لازالت محط رحال
الافاضل وملاذ أرباب الفضائل وعون الاسلام وغوث الانام بالنبي

(السلطان) أعاده مع تقدمه في قوله وهو السلطان تأدياً لانه يستقبح أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلحق
بجانبه وصفه بالسلطنة كما هو العادة تأمل (قوله جاني بيك خان) لقب أعجمي له وفي بعض الحواشي جاني
بالفارسية أي روح بيك كبير وخان سلطان فعنه روح كبراء السلاطين (قوله خلد الله) استعمل التخليد مجازاً
في لازمه وهو إطالة البقاء (قوله سر اذق) فيه مامر والكلام كناية عن طول حياته وبقاء ملكته (قوله
وجلاله) عطاف مرداف (قوله وأدام روى) بكسر الراء مع القصر أي ارتواء قال في المختار روى من الماء
بالكسر روى بوزن رضاوريا أيضاً بفتح الراء وكسرها وارتوى وتروى كنه بمعنى اه وفي نعم استعارة
بالكنية حيث شبهه بزراع أو انسان برتوى وروى تخييل وسجال ترشيح وقوله الآمال على حذف مضاف
أي نعم أهل الآمال وقوله من سجال متعلق بروى وفي أفضاله استعارة بالكنية حيث شبهه بالماء بجامم
الاحياء وسجال تخييل أو بفتح الراء مع الدوهو الماء العذب ويظهر على هذان اضافته الى نعم من اضافة
المشبه به الى المشبه ومن سجال صفة لنعم أي النعيم الذي كالماء العذب في التذاذ النفس وانسائها
بكل الحاصل هذا النعيم من سجال أفضاله أو بضم الراء مع المد بمعنى المنظر الحسن على تشبيه النعم
بشخص ذي منظر حسن على طريق الاستعارة المكنية فتكون من سببية متعلقة بأدام وأقرب
الوجوه الثلاثة الاول (قوله لحاوت) (١) تفريع على ما قبله أي حيث كان السلطان متمصفاً
هذه الصفات حاولت أي قصدت التشبث وهو كما في الجربي التمسك من الأدنى الى الأعلى ويصح
أن يكون حاولت معطوفاً على توجهت التقدم كما قرره بعضهم أو على سعد الزمان وقوله بأذيال
الاقبال أي اقباله على وشبه الاقبال بانسان من تمسك بأذياله وصل على طريق الاستعارة بالكنية
والاذيال تخييل والتشبث ترشيح (قوله والاستقلال) أي التظلل وليست السين والتاء للطلب
وقوله بظل الرأفة يجري فيه ما يجري في قوله ظل الامان والرأفة أشد الرحمة على مافي الصحاح
(قوله خدمة لسدته الخ) السدة عتبة الباب والاقبال جمع قل وهو الملك من ملوك حير والمراد هنا الملك
مطلقاً واذا وصف العتبة بكونها ملتئم أو تستلم بشفاه الملوك فإظناك بغيرهم (٢) والسدة كناية عن الممدوح
أي جعلت هذا الكتاب خدمة للممدوح والخدمة في الاصل السعاية في مراد المخدم ولما كان هذا
الممدوح راغباً في العلم بزعم المادح كان التأليف خدمة له ففي الكلام ممدوحه بهذا المعنى وهو كونه
راغباً في الخيرات أمرأ بها اهرق وعبرة القنري على المطول الخدمة مصدر خدمه يخدمه بالضم والكسر
وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدود (قوله الاقبال) أثره على نحو الملوك للجمع والجناس
(قوله ومغول رجاء) أي المغول عليه في رجائي وقوله رجاء الآمال أي أهلها (قوله ومبوءاً) أي منزل (قوله
وعون الاسلام) أي بقاء صاحبها بختم الاسلام ويشيده (قوله بالنبي) أي متوسلاً بالنبي الخ ويوجد في
بعض النسخ عقب مانصه فناء بحمد الله كما روى النواظر ويجلوصداً الاذهان ويرهف البصائر ويضيء

(قوله فيه مامر) لكن كل من المعنيين المتقدمين للمرادق يساوي الآخر هنا (قوله متعلق بروى) فن ابتداءية اه

بالخير وقوله شاع اي اطرء فلان في خاصه اه (١) (قوله تفريع على ما قبله) المناسب أن تكون الفاء سببية
واقعة في جواب شرط مقدر اه (٢) (قوله والسدة كناية الخ) لا يخفى مافي هذه الكناية من عدم
المناسبة لمقام المدح والامدح ابقاؤها على حقيقتها ويؤيده قوله ببقاء صاحبها

ألباب أرباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو حسي ونعم الوكيل وقوله فجاء أي حصل أو صار وهو عطف على قوله سابقا لتعصب الخ وقوله كما يروق أي على وجه يروق أي يعجب يقال رافق الشيء أي عجنه وقوله صدأ الأذهان أي وسخها وغشاها قال في المختار صدأ الحديد وسخه وبابه طرب فهو صدئ بوزن كتهامه وقوله ويرهف البصائر أي يقويها مجازا عن أرهاف السيف أي ترفيقه والبصائر جمع بصيرة وهي قوة في القلب يحصل بها التمييز التام وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس وقوله ويضيء ألباب أرباب البيان أي بنورها بازاء الظلمة جهل ما يجهلونه واثبات فوائد الشرح في تلك الألباب وفي ضمير يضيء استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بالمصباح أو الشمس مثلًا تشبيهًا مضمرا في النقص والإضاءة تخيل والأوجه أن المراد بالبيان هنا جميع الفنون الثلاثة لأن كثيرًا يسمى الجميع علم البيان كما يأتي في آخر المقدمة ويصح أن يراد به اتفاق الفصيح العرب صفات الضمير وقوله من الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبرية لفظًا ومعنى وأن تكون خبرية لفظًا انشائية معني وقوله وعليه الخ خبرية لفظًا ومعنى فقط (قوله الحمد لله) (١) لما كان لفظ الله لما للذات من حيث هي لا باعتبار (٢) صفة مخصوصة من صفاتها اختير في عبارة الحمد تنبيهًا على استحقاق الذات للحمد من حيث هي أي من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعتراض بأنه لا إشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي إذ لم يعمد إلى تعليق أمر باسم غير صفة يدل على منشئية مدلوله على أن هذا إن سلم فأنما هو إذا لم يصرح بجهة للاستحقاق غير الذات كما في قول المصنف على ما أنعم والجواب أن هذا يفهم باللهوق حيث لم يقل الحمد للنعم مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم أو الحمد لله النعم لأن حيث أن تعليق أمر باسم يدل على منشئية مدلوله وذكر وصف الانعام محمداً عليه بعد إفادة الاستحقاق الذاتي لا يضره على أن لفظ الله لما دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصافها بما بحيث تلاحظ كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق بالاشتق الدال على منشئية جميع الصفات لكن هذا الجواب الثاني إنما يلائم تفسير الاستحقاق الذاتي بالاستحقاق بجميع الصفات الكمالية كما أشار إليه الشريف في حواشي الكشف وعليه فذكر صفة الانعام مع اندراجها في الاستحقاق الذاتي المشار إليه بالله ليكون كالنصرح (٣) بأنه أدى الواجب من شكر النعم أو يقال المراد بالصفات في تفسير الاستحقاق الذاتي الصفات

(قوله مجازا عن أرهاف السيف) أو شبه البصائر الضعيفة بالسيف المحتاجة إلى الأرهاف على طريق المسكنية ويرهف تخيل قوله ان هذا) أي المذكور من دلالة التعليق بالاسم على منشئية مدلوله (قوله إذا لم يصرح الخ) أي لأن اعتبار الإشارة إذا لم تصرح بالإشارة وقوله كما راجع للنفي (قوله مع أنه أخصر الخ) الأنسب مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم وكون التردد في كلامه للإشارة إلى اختلاف نسخ المتن يتوقف على برهانه وكونه عدل عن الحمد لله النعم إلى ذكره يحتاج لنكتة ولعلها الدلالة على كمال تمكن الحمد من الانعام اه (قوله في حكم التعليق بالاشتق الدال الخ) أي في حكم التعليق بكل مشتق ولذلك قال الدال (قوله وعليه) أي على

(١) (قوله لما كان لفظ الخ) عبارة المطول والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرزاق أو نحوها فيما يوم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل إنما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهًا على تحقيق الاستحقاقين اه (٢) (قوله لا باعتبار صفة الخ) صادق ملاحظة الجميع وبما إذا لم تعتبر صفة أصلا وبما إذا اعتبرت صفة غير معينة اه (٣) (قوله كالنصرح) المأخوذ من المطول أنه صريح رقيق إنما أتى به مع أنه يندرج فيما قبله ليفيد أنه أدى الواجب إفادة قوية فانه قال وأديت الواجب بهذا الحمد اه

الذاتية فانها (١) لما لم تكن غير الذات أعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام وقيل الاستحقاق الذاتي انه تعالى يستحق الحمد لذاته بقطع النظر عن الصفات كما يستحقه للصفات اهقرى مع تصرف وايضاح ويظهر ان القول الاول الذي أشار اليه الشريف مبني على ما قيل ان الذات لا تستحق الحمد لذاتها بل لما لها من نوال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشريف المصنف في ان كمال الصفات دليل على كمال الذات ولولا أن للذات كمالا في ذاتها دون الذات المتصفة بصفات النقص لما اتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الأخرى وإذا كانت الصفات مقتضى الذات فالأمر أحل فلو لا ان ذاته من حيث هي اكمل من غيرها لما اقتضت تلك الصفات أو اقتضتها التواتر الناقصة فليس مقتضى كمال الصفات الا كمال الذات وان كان ذلك من كمالها فهو دليل كمالها فهم من فهم ومن لم يفهم فلا يحمل التصور الاعلى نفسه وعن الرازي ان ذاته تعالى لم تحتج الى شيء من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات وفي الحكم الهى أنت الغنى بذاتك عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لا تكون غنيا عنى ونقل الشيخ على الأجهورى عن بعضهم اجماع أهل المكاشفة على عدم احتياج الذات الى الصفة الموجودة كذا في رسالة بعض الفضلاء على البسطة والحمدلة هذا وقرق في الاطول بين تعليق الحمد بالذات وتعليقه بالانعام بأن العلية الاستفادة من الأول علية الذات لثبوت الحمد لله والعلية الاستفادة من الثانى علية الانعام لا إنشاء الحمد لا لثبوت له عدم صحة ذلك وقد منع دعواه عدم الصحة فتأمل وكتب أيضا قوله الحمد لله هذه الجملة إما خبرية لفظا انشائية معنى استعمالها التكلم في الانشاء مجازا كما حققه الفخرى أو لنقلها شرعا اليه كما ذكره الحفيدو اما خبرية لفظا ومعنى والحمد حاصل بها صراحة لانها اخبار بمسحقة (٢) الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك أن ذلك الاخبار ثناء بجميل وقولهم الاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء محله إذ لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم الخبر عنه أما اذا كان كذلك فلا كما هنا وكما في قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا حاجة الى تأويل الحمد بالمحمود به الذى هو الصفة المذكورة فى صيغة الحمد أو بالمحمود عليه الذى هو الجليل الاختيارى لأن ذلك مجاز علاقته فى الأول التعلق وفى الثانى التعلق أو السببية والمجاز خلاف الاصل ولا بد له من قرينة ولا قرينة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمحمود عليه لا يناسب هنا لأن معنى قول المصنف على ما أنعم لاجل انعامه فيصير المعنى الانعام لله لاجل انعامه ولا يخفى تباينه (٣) الآن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما أنعم (قوله هو الثناء باللسان) تضمن الإشارة الى الصيغة والى المحمودية وكونه جميلا لان لفظ الثناء يشمر بذلك اذ هو الذكر الجليل وأسقط ما يشير الى المحمود عليه وهو الجليل الاختيارى اكتفاء بقوله سواء

الجواب الثانى (قوله وقرق فى الاطول الخ) أى راد على الشارح فى الطول حيث أفاد كلامه فيه ان تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام وهو يصلح هنا جو ابا بالمتنع عن الاعتراض السابق المذكور فى ضمن قوله وعليه قد ذكر صفة الانعام الخ كما تقدم (قوله لا إنشاء الحمد) أى لا يجاده والحمد الذى أوجده هو تلفظه بالجملة لدلائلها على الجليل ولا يخفى أن ما ذكره متبادر لا يلبق اعتبار خلافه وان صح على تكلف لا يلبق كون علية الانعام لثبوت الحمد الذى هو موضوع الجملة (قوله علاقته فى الاول التعلق) أى الخاص وهو التعلق الاشتقاقى فلا يقال

(١) (قوله فانها لم تكن الخ) الظاهر أنه علة تقديره ونسبة الاستحقاق للذات مع انه على هذا الصفة لا لها الخ (٢) (قوله بمسحقة الحمد لله) أى مثلا هذا ظاهر ان قلنا انما الاخبار بان الله مالك لجميع المحامد وان قلنا انما موضوعه لوقوع الحمد من الغير فقول ذلك الاخبار يستلزم اتصافه تعالى بالكمال فيكون اخبارا باتصافه تعالى بالكمال افاده الدسوقي (٣) لان المحمود عليه المراد منه الحامل للحامد لا الحامل لغيره حتى لا يلزم التهاافت اه

تعلق الخ لانه يدل عليه كذا في يس وفي دلالة على كون المحمود عليه اختياريا نظر فالوجه أنه تعريف بالاعم والمراد بالجميل في المحمود به والمحمود عليه اعم مما في الواقع كالعلم والزهو مثلاً وعند الحامد أو المحمود يزعم الحامد بان يزعم الحامد أن هذا جميل عند المحمود فيشمل الثناء بنحو ظلم أو على نحو ظلم ادعى أحدهما حسنة أو المناط التعظيم وقد وجد وقد يقال إن هذا تعريف للمحمد لا لغوي فالمناسب أن يراد بالجميل ما عده أهل اللغة جميلاً والمراد بالاختياري الاختياري حقيقة بان سبق بالاختيار أي القصد كالانعام أو حكما (٣) بان ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فاندفع إيراد الحمد عليها على أنه قد يقال كما في الغزالي أن الحمد عليها مجازاً عن المدح كما في قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقام محموداً ومن قيد المحمود عليه بكونه فعلاً أراد بالفعل ما يشمل الذات والصفة أو يذهب إلى مجازية الحمد عليها كما مر وكتب على قوله بان ترتب عليه الخ مانعه أي كان له دخل ما فيها ولو بغير السببية فدخل نحو الحياة وصفات السواب وكتب أيضاً قوله هو أي لغة وقوله الثناء اسم مصدر انتهى (قوله باللسان) أن جرينا على أن الثناء يشمل فعل غير اللسان حقيقة وأنه الاتيان بما يدل على التعظيم فلا احتياج إلى هذا القيد ظاهر وإن جرينا على اختصاصه بفعل اللسان وأنه الذكر بخير فدركه لدفع توهم المجاز في الثناء بعمله عاماً وتنصيصاً على ما يقابل به الحمد الشكر ليظهر التفرغ إلى والمحدود الحمد الحادث فلا يضر ذكر اللسان في الحدو على تسليم عموم المحدود إيراد باللسان مطلق الكلام مجازاً مرسل (٢) بمقتضى استعمال اللسان في الكلام اللساني لعلاقة الالية ثم استعماله في مطلق الكلام لعلاقة الاطلاق والتقييد أو يجعل قيد اللسان من قبيل الكناية وهي لا يشترط فيها إمكان المعنى الأصلي وما ذكر أحسن مما قيل في توجيه التجوز باللسان عن الكلام أنه أطلق عليه نظراً إلى أن الغالب فيه أن يكون باللسان لما أورد عليه من أن كلام الله تعالى أكثر لقوله تعالى ما نقدت كلمات الله وإن اعتذر عنه بان وجه الغالبية تعدد الخلق وتعدد الحق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا القيد من ماهية الحمد بل شرطاً ما لتحقيقه أو للاعتداده والظرف حال من الثناء على القول بجواز الحال من الخبر أي حال كون ذلك الثناء على قصد التعظيم وعلى الاستعلاء المجازي أي تمكن ذلك الثناء على ذلك القصد أي لو كان الثناء لا على قصد التعظيم لم يتحقق الحمد أو لم يعتد به بان كان على قصد التحقير أو لا على قصد التعظيم ولا تحقير كان كان القصد مجرد الأخبار وطمع بعضهم في اشتراط ذلك توهم للأنمة بلا دليل بقى أنه لا يستغنى عن ذكره بالثناء على تعريف بعضهم له بما يدل على التعظيم لأن الدلالة على التعظيم لا تستلزم قصده وكتب أيضاً على قصد أي مع قصد (قوله سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء بوصفه كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى إلى كلمة سواء بيننا وبينكم لا يتنى ولا يجمع على الصحيح وهو هنا خبر والفعل بعده أعنى تعلق في تأويل مصدر مبتدأ كما صرح بمنزلة الخ غشري في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها

مطلق التعلق لا يصلح علاقة بل لابد من بيان جهته الخاصة كالشبهة والسببية (قوله أما لتحقيقه الخ) كانه مبني على الخلاف فما فقد شرط صحة ايصديق عليه حالة فقد اسمه فتطلق الصلاة مثلاً حقيقة على الاقوال والافعال العلوية بدون طهارة أم لا اه (قوله في تأويل مصدر) في عهد الحكيم ان

(١) (قوله أو حكما) اعلم أن صفاته تعالى اختلف فيها هل توفيقه أو لا وهل الخلاف إذا لم يؤم اللفظ نقصاً وما هناك إبهامه إذ الاختيار يؤثر في حدوث الظاهر أنه تعريف لنوع من أنواع الحمد والحمد عليها مجاز اه (٢) المناصب مجاز على مجاز اه

تعلق بالنعمة أو بغيرها والشكر فعل

سيان فتكون مادة الاستواء مغنية عن السابك نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو لان التسوية انما تكون بين المتعدد وكل ما يقتضى التعدد انما يعطف فيه بالواو كاصطفت هذا وابنى وللرضى في اعراب هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج عليه الى جعل أو بمعنى الواو وملخصه أن سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء وهذه الجملة الاسمية دالة على جواب شرط مقدر ان لم تذكر همزة التسوية صريحا بعد سواء فان ذكرت كانت بمعنى ان وان كان العطف بأى كانت بمعنى أو والتقدير هنا ان تعلق الثناء بالنعمة أو بغيرها فالامر ان سواء أفاده السير اى مع بعض زيادة وكتب أيضا قوله سواء الخ جملة مستأنفة لبيان عموم متعلق الثناء الذى هو المحمود عليه لا من تمام التعريف اذ التعريف لبيان ماهية المحدود لا بيان عموم (قوله تعلق أى الثناء (قوله بالنعمة) أى الانعام وقوله أو بغيرها أى كالفضائل وهي المزايا القاصرة أى التى لا تحقق (١) وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم (٢) والشجاعة والكرم كفى السير اى ويقابلها الفواضل وهي التى لا تحقق الا بذلك كالنعام والاقناص من مكروه وهذا بمعنى قول بعضهم الفضائل ما يلزم الانسان ولا ينتقل منه الى غير الفواضل ما ينتقل منه الى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى اللغوى لكل منهما فأعم فانهما من الفضل وهو الزيادة مطلقا بانه عليه السير اى ويدخل فى قوله أو بغيرها الذات فيدخل فى كلامه الحمد على الذات فبما رته أولى من قولهم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل (قوله أو بغيرها) هذا على رأى الجمهور وذهب الامام الرازى الى أنه مخصوص بالنعمة وفرق بينه وبين الشكر بانه لا يختص بالنعمة الواصلة الى الحامد وأما الشكر فهو مختص بها اى ليس وكتب أيضا انظر لماذا (٣) أعاد الباء (قوله والشكر الخ) عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع أنه غير مذكور فى المتن لقربه من الحمد وكون حمد المصنف شكر من حيث وقوعه فى مقابلة الانعام وان لم يكن شكرا من حيث وقوعه فى مقابلة الذات والصفات المشار اليه بالله وكتب أيضا والشكر أى لعة (قوله فعل) أى امر وشأن فظهر التعميم الا فى وقوله ببنى عن تعظيم النعم أى يدل على تعظيمه أى اعتقاد عظمتها ودلالة عليه ليعرف النبي عن المنابعه وبهذا صحت دلالة فعل الجنان الذى هو اعتقاد خفى على التعظيم ومعرفة الاعتقاد النبىء إما بالهام أو بقول الشاكر أو فعله فعلى الاول ثم شكر واحد على الاخيرين شكر ان قول الشاكر أو فعله والاعتقاد الاول منبى عن الثانى وكلاهما منبى عن التعظيم لا يقال اعتقاد العظمة هو الشكر الجنانى فيكون منبئان عن نفسه لانه نقول ليس هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد انصاف النعم بصفات الكمال وهذا يدل على اعتقاد آخر هو اعتقاد عظمتها فتبايرا

الفعل هنا مجرد عن النسبة والزمان حكمه حكم المصدر (قوله نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو وكذا اى أم فى الآية الكريمة ولا يضر أنه لم يعمد مع غير سواء كون أم بمعنى الواو (قوله دالة على جواب) هو فى الحقيقة علة الجواب (قوله كانت بمعنى أو) أى جردت عن معنى الاستفهام كما ذكره الرضى فى مبحث همزة التسوية (قوله وأما الشكر فهو مختص بها) منه مع ما قبله يعلم مخالفة الرازى للشهور فى كل من الحمد والشكر (قوله انظر لماذا الخ) فديقال اعادة العامل بشمر بالاعتناء بالمعمول ففيه

(١) (قوله وان لم يتعد أثرها الخ) المتبادر انه غاية ويدل له قوله ويقابلها الخ فتكون اعم من الفواضل فقوله انقاصه اصطلاح وفى عبد الحكيم الفواضل المزايا المتعدية بمعنى ان النسبة للغير ما خوذة فى مفهومها والفضائل المزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة اهـ (٢) (قوله والشجاعة قال الفري فان قلت ان الشجاعة مملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف الى ذاتها حمدا وقد اشترط اختيارية التعلق فيه تلك الشجاعة قد تطلق على آثار تلك الملكة أيضا كالحوض فى الممالك والاقدام فى المعارك وهي المراد هنا اهـ (٣) يظهر انه انما أعاد الباء لاجل ان يجلب تعلقا آخر فينبذ يتهدد المبتدأ فيصبح الاختيار منه بسواء أو بمعنى الواو اهـ

ينبغي من تعظيم النعم لكونه منعماً سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالاركان فورد الحمد لا يكون الا الله اذ هو متعلقه يكون النعمة وغيره متعلق الشكر لا يكون الا للنعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق

ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازماً أو اجتهاداً بناً لا وقيلاً المراد الجازم كذا في الفري (قوله ينبغي من تعظيم الخ) اعترض بان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلاً عن قصده مع أن قصد التعظيم معتبر في الشكر فكان الاحسن أن يقول يقصد به تعظيم النعم اه فري (قوله لكونه منعماً) متعلق بمحذوف صفة لفعل أي صادراً وصدور لكونه الخ لا بفعل لانه بمعنى الامر والشأن فليس فعلاً ولا ما فيه راحة الفعل حتى يتعلق به الجار ولا بتعظيم لان المقصود جعل الانعام علة للشكر الذي هو الفعل المنبئ لا لما ينبغي عنه الشكر ولذلك جعل متعلقاً للشكر لا لما ينبغي عنه الشكر ولا ينبغي عولاً بالنعم لما هو ظاهر تأمل (قوله سواء كان باللسان قدم اللسان لانه أظهر في الانباء ووسط الجنان رمز الى خير الامور أو وسطها) (قوله أو بالجنان) عطف بآو اشارة الى استقلال كل من الانواع الثلاثة بكونه شكر أو لا يدافعه (١) ما أشير اليه في حواشي شرح المطالع من وجوب مطابقة الاعتقاد في الشكر اللسان والاركان وعدم مخالفة الاركان أيضاً في اللسان لان ما ذكر شرط خارج كذا في الفري (قوله أو بالاركان) المراد بالاركان ما عدا اللسان من الجوارح والاعضاء وانما أفردته بالذكر مع أنه داخل في الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد فيه يتحقق اجتماع الحمد والشكر فيما اذا كان الثناء باللسان في مقابلة الاحسان اه (قوله فورد الخ) بدأ المورد في جانب الحمد والمتعلق في جانب الشكر تقدماً للاخص في جانب كل منهما افادة سم وظهر من كلام الشارح أن ما بين المورد من عموم ما خصوصاً مطلقاً وكذا بين المتعلقين وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموم ما خصوصاً وجهياً مجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة احسان وينفرد الحمد في ثناء بلسان في مقابلة احسان وينفرد الشكر في ثناء بغير لسان في مقابلة احسان وكتب ايضاً قوله فورد الحمد تنريع على التعريفين لان الظاهر من التعريفين هو النسبة بين المورد وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر فخرج ما يظهر من التعريفين عليها ما يظهر من اظاهر عليه جرياً على ما هو قاعدة التعليم اه جري وكتب ايضاً قوله فورد الحمد اعترض بان الاولى أن يقول فورد الحمد لان مورد ما يشيء عليه ذلك الشيء وجوده وتحققه وصدوره عن غيره مع أن الحمد اللغوي لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بان (٢) تعبيره به للاشارة الى ان الحمد

ينبغي أن يكون عن صميم القلب فكانه صادراً منه ثم يرد على اللسان (قوله أعم اي مطلقاً اه سم (قوله باعتبار) اشارة خفية الى الرد على ارادى (قوله لفر به من الحمد) أي يكونه في اواقع المعنى الاخر العرفي للفظ الحمد وباعتبار قصد التعظيم في كل وكون كل لا يكون الا للماعقل بخلاف المدح في كل وان قيل ان الحمد والمدح أخوان (قوله تقدماً للاخص الخ) أي وجرياً في التنريع على ألف والنشر المرتب كما هو ظاهر (قوله وظهر من كلام الشارح الحمد وتفرقه الاول كالصريح في اجتماع المفهومين وانفراد كل منهما) (قوله ثم ظهر الخ) عطف على معمول شامل واحد (قوله ينبغي ان يكون الخ) أي لا يكون حسناً الا اذا كان كذلك فليس الانباء بمعنى الوجوب كما علم مما مر والتعبير في الشكر بالمورد مشاكاة والا فلا يقال في الشكر الجنائي كانه صادراً من القلب ثم ورد على الجنان كما لا يخفى وان كان لا بد من هذه الكناية في القسمين الآخرين منه لاشتراط مطابقة الجنان فيها فتدبر

(١) (قوله ولا يدافعه الخ) ان كان الشرط المذكور للتحقق دافعه قطعاً اللهم الا ان ينظر للصورة وان كان للسكالم لعدم الدافعة ظاهر اه (٢) قوله بان تعبيره الخ) أي وان كان المراد الصدور ومثل هذا يقال في مورد الشكر لكن لا يتم في الجنان اه

وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (لله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول
الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا الى كون المقام

الباء سببيه (قوله وأخص) أى مطلقا (اسم) قوله بالعكس أى ملتبس بالعكس أى المخالفة (قوله هو اسم)
مراده بالاسم ما قابل الكنية واللقب أو ما قابل الصفة وبهذا يشعر كلامه في المطول لا ما قابل الفعل والحرف
عليته بوضع منه تعالى علمه غير الوحي أو الهام أو الوحي لمقبول الكمال ابن الهمام في تجريد الالف في الواضع انما هو
اجاء الاجناس (١) اما اسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا واما اعلام الاشخاص كزيد وعمر
كلواضع لها بشر اتفاقا هو بكونه الواضع يندفع الاستشكال بأن وضع العلم لذات يستدعى علمها وذاته وغير
معلومه لانسواء كن العلم بها ممنوعا كما عليه الحكماء او ممكنا غير واقع كما عليه المتكلمون او واقعا بصفة الباطل
كما نقله السيرامي عن بعض الصوفية على ان التعقل بالوضع كاف (قوله الواجب الوجود الخ) ذكر هذين
الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تقييدا له وان كان كيا وأثرهما دون غيرهما لان وجوب الوجود
مبنى سائر صفات الكما هو استحقاق جميع المحامد يقتضى اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه
تخصيص الحمد به تعالى الدال عليه الحمد لله وفي يس وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال ان الذات
الموضوع لها جملتها الا انه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه مرجعا للتسمية به لتضمن الالهية
الدال عليها صلوه وهو اله كل صفة كمال (قوته والعدول الخ) يريد أن قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية
أى حمدت الله حمدا فحذف الفعل مع التماثل واقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الثبات
كما قالوا في سلام عليك اه جري فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التي هي
الاصل في الاخبار عن الامور التي تنجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا يناق قول الشيخ عبد القاهر لادلالة في زيد
منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام السكشاف والمفتاح ان الدوام اصل في الاسمية كما
في الحفيد (قوله للدلالة الخ) إن قلت دلالتها عليه انما لم يكن خبرها فعلا والا دلت على التجدد كما في الله
يستوى بهم او ظرفا والا احتملتها بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل في الخبر لا فرا فيرجح تقديره اسما
(قوله والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مرادف للثبات خص من الثبوت (قوله وتقديم الحمد) أورد
عليه أن النسبكتة انما تذكر للزال عن محله الاصل لا انقار فيه والحمد هنا مبتدأ والاصل فيه التقديم وأجيب
بأن اصل الحمد لله أحمده الله حمدا فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ونبايته عنه وأدخل لام الجر في المفعول
تقوية وعدل عن النصب لما ذكر فصار لله حمد فتقدم وأجاب لغزى بأنه سيأتي في تقديم لمسند اليه انك
تعهد الى اسم فتقدمه تارة فتجمله مبتدأ أو تخرجه تارة فتجمله ناعلا كل ذلك يستدعى نكتة فكون النكتة
للتقديم للزال عن محله لا انقار فيه ومنوع اه يس (قولا باعتبار) الباء سببيه (قوله نظرا الخ) أى
فهم أهم لمعارض المقام وقوله وان كان ذكر الله الخ أى الان لا هم الذاتي انما يقدم انما لم يقتض الحال تقديم
غيره كما هنا فان الحال يقتضى تقديم الحمد لكون المقام مقامه فانه يصدد حمد الله تعالى والبلاغة هي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال وأورد عليه أن مقام الحمد لا يقتضى تقديم لفظه لأن تحصيل معنى الحمد والثناء لله
تعالى لا يتم الا به جموع المبتدأ والخبر فيقتضى تقديم المجموع على ما سواه لا حدا الجزأين على الآخر قال
الحفيد والجواب ان لفظة الحمد بين اللفظين انساب بالتقديم نظر الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا الدنى

قوله والجواب ان الاختصاص الخ) على ان المقام ليس مقام افادة الاختصاص بل مقام ثناء لكن يمكن

(١) اراد بها ما يشمل اعلام الاجناس والنكرات اه

مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجيء وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما انعم) أي على انعامه ولم يتعرض

أي معنى الحمد وأورد عليه أيضا أن هذه النكتة معارضة بإفادة تقديم لله الاختصاص والجواب أن الاختصاص مستفاد على تأخيرها أيضا التعريف المبتدأ بالام الجنس وقبل لاذا لام تفيد وورد أيضا تقديم الجار والمجرور في نحو فله الحمد رب السموات وله الحمد في السموات والارض مع أن المقام مقام الحمد والجواب منع أن المقام هو الآي المذكور ومقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه كما أشير اليه في الكشف وهذا يقتضي تقديم الظرف تارة الثمري (قوله مقام الحمد) لم يضر لان الحمد المتقدم بمعنى اللفظ (قوله في تقديم) أي في توجيه تقديم الخ وهو مبني على أن باسمه متعلق بأقرأ الاول واليه ذهب صاحب الكشف وجعله صاحب المفاتيح متعلقا بأقرأ الثاني وأقرأ الاول منزل منزلة لازم وعليه فلا تكون الا به نظيرا لما نحن فيه والى ذلك أشار الشارح بقوله على ما سيجيء (قوله وأن كان ذكر الله) أي ذكر اسمه مقدمة وقوله نظرا الى ذاته أي بقطع النظر عن المقام (قوله على ما انعم) الظاهر أنه ظرف مستقر خبر به مدح خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين الذاتي والوصفي لانوه متعلق بالحمد لانه يلزم عايه الاخبار عن المصدر قبل استنفاء معمولاته (١) وهو لا يجوز وقدم الاستحقاق انا أو على الوصف (٢) لانه أقدم من الوصف اه يس ملخصا وفي عبد الحكيم أن على متعلقه بقوله الحمد باعتبار الاثبات فهو عليه أي أثبت هذا الحمد أعني الحمد لله لانعامه وكتب أيضا على هنا للتعليل (قوله أي على انعامه) جعل ما مصدرية لا موصولة ولا موصوفة كما فعل بعض الشارحين لا وليتها لفظا ومعنى أه اللفظ فلا نهالا محتاج الى تقدير بخلافها فانها يحتاجان الى تقدير العائد في أي نعم أي نعم به مع أن مسوغ حذف له يوجب حذفه لعدم جزمه بما جزمه الموصول نعم نقل السيوطي عن بعض النحاة أن الجار اذا تعين كما هنا جاز حذف العائد وأن لم يجر بما جزمه الموصول وفي علم أي وعلم به ويكون ما علم به كما قال عبد الحكيم عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره وهو مع تكانه لم يوجب حذفه مسوغ أصلا وعلى كل حال مالا محتاج الى التقدير اولى وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف النعم أمكن من الحمد على النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة أن النعمة أثر الانعام وبهذا يعرف متع قوله في المطول يتعذر تقدير العائد في المسطوف على هذا أن الاختصاص أدخل في التعظيم ومقام الحمد يناسب ذلك كما عرفت في الكلام على حمد الشارح (قوله الظاهر أنه ظرف) مقابلا لذلك كونه متعلقا بحذف أي حمدته على ما أنعم أو بالجملة باعتبار دلالتها على الاثبات لا ما ذكره بقوله لنواله كما لا يخفى (قوله لانه أقدم من الوصف) أي من حيث التعقل على أن الذاتي النفس الذات بقطع النظر عن الصفات والمراد أن الوصف بعض متعلقه حادث وهو صفات الافعال بخلاف الذاتي على أن متعلقه الذات بقطع النظر عن الصفات وجميع الصفات الذاتية (قوله باعتبار الاثبات) أي اثبات المستد كما علمت فتقوله بعد أي أي أثبت هذا الحمد لله انما يصح باعتبار أن كل مجرور مخبر عنه في المعنى والا فكان الواجب أن يقول أي أثبت للحمد كونه لله على وجه استحقاقه تعالى له مثلا فتدبر

(١) (قوله وهو لا يجوز) لما فيه من الفعل بالاجنبى وهو الخبر بالنظر للتغاير الاعتباري والحق أن الاخبار عن المصدر لا يمنع عمله لان خبر معموله أيضا فالعامل واحد ولا عبرة بالتغاير الاعتباري ويحتمل أن يكون وجه المنع أن فيه الحكم قبل تمام المحكوم عليه اه (٢) (قوله لانه أقدم الخ) فيه أن الوضع أن كان قديما حقيقة فلا معنى للتفصيل وان حادثا بحديث الانعام اقتضى أن الله لا يستحق الحمد اذ لا لانعامه وهو بعيدان لم يكن باطلا ويمكن اختيار الاول وقوله أقدم أي باعتبار التعقل والكلام مبني على تباين الاستحقاقين اه وتأمل

للمنعم به اياما القصور العبارة عن الاحاطة به ولا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم) من عطف الخاص على العام دطاية

وانه لا حاجة الى جعل ما له نعم بدلا من ضمير المفعول المحذوف من ان الجمهور على من حذف المبدل منه في غير الاستثناء المقررة وانما المحجب على منعه مطلقا ولا الى جعله خبره محذوف او مقدم له (اقول اوله تعرض) اي تفصيلا للمنعم به أي لا كلا ولا بعضا ولا اجمالا لبعض المنعم به فقه له اذا ما علة ترك النعم عرض لك المنعم به تفصيلا أي ايقاما في الوجه أي الوجه في قوله تعالى في قوله السامع على من الاشارة الى التاكيد في العبارة تقصر عن الاحاطة بجميعها نعم انما هي تقصر فلا يرد المراد الا انها ايقام السامع في وجهه غير ثابت حتى يرد ان القصور المذكور ثبات وقوله لو ثلاث هي العلة لترك النعم عرض لبعض المنعم به فقه لا كذا قال على انعامه بالعافية او اجمالا كذا قال على انعامه ببعض الاشياء أي أنه لو تعرض لبعضه اختصاص الحمد بما تعرض له أي ان الحمد لا يكون الا عليه دون غيره من المنعم أن ارجعناه لضمير اختصاصه بالحمد او اختصاص المنعم به بما تعرض له أي ان النعم به هو ما تعرض له دون غيره أن ارجعناه للمنعم به وهو الا قرب او اختصاص الله بما تعرض له المصنف أي ان الله لم ينعم الا به دون غيره أن ارجعناه لله وقههم وهذا ان المصنف تعرض لك المنعم به اجمالا وهو كذلك قال الحفيد لانه انعم في تأويل انعام الله والمصدر المضاف فميدل وهو وذكر الانعام في قوة ذكر المنعم به اجمالا ثم قال لا يقال قد وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا حيث قال وعلم الخ لا نا تقول المراد بالتعليل هنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام اه اي بان يقول انهم بكذا وكذا ينبغي تقرير هذا المحل (قوله ايها ما) مفعول لفعل تضمنه لم تعرض أي ترك التعرض ايها ما الخ كما سيحى الكلام عليه عند قول المصنف ولم انا في اختصاصه تقريرا فانظر (قوله بشيء) الماء داخل على القوم وعليه (قوله وعلم) أي علمنا بالمفعول الاول محذوف (قوله من عطف الخاص) انما يتصور كونه من عطف الخاص على العام بعد التأويل في أنعم بانعامه وعلم بتعليمه اذ قلنا التأويل ليس لانعم ولا علم دلالة على العموم اذ الفعل لا عموم فيه اي شمولي وانما عمومه يدلى عن سمة (قوله رعاية الخ) المفعول (١) له قد يكون غاية مرتبة وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مرتبة على عطف الخاص على العام لا محالة علم لفظ البيان والتنبيه باعثة على العطف المذكور فاندفع ما قيل أن الرعاية انما تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل العطف المذكور فيه * عبد الحكيم على المطول * واجاب بعضهم ان عطف الخاص على العام يتضمن شئ من ذكر الخاص بعد العام وعلا به بالرعاية وكونه بطريق العطف وعلا به بالتنبيه ففى الكلام لف ونشر مرتب وكتب أيضا (قوله أي بان يقول أنعم بكذا) يشير الى أن المراد ذكره في ابتداء الكلام على وجه ذكره نوصلة لانعم والا ورد أن التعليم مذكور في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام (قوله ولا علم) فيه ان العموم ليس مدعى في علم نعم تأويله ليتضح اندراجهم في العلم (قوله وانما عمومه يدلى) أي لان الفعل في حكم النكرة وهو في سياق الاثبات لانهم معه ما مثالنا بدلنا (قوله واجاب بعضهم) انه عن القيل المنذفع بما تقدم (قوله وللتنبيه الخ) اذ لا يوجد التنبيه الا بذكر ذلك فاندفع بحث المدسوق بأن هذه المائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة (١) (قوله المفعول الخ) عبارة عبد الحكيم قوله رعاية لبراعة الخ المفعول له سبب حامل على الفعل وهو قد يكون غاية مرتبة معلولا في الخارج وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مرتبة على عطف الخاص على العام باشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف المذكور وليس معلولا في الخارج انما المعلول له التنبيه فاندفع الخ اه

لبراعة الاستهلال وتنبئها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم) قدم عليه رعاية السمع والبيان هو المطلق الفصيح العرب هماني الضمير (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من اطلق

قوله دعابة أي حفظا (قوله لبراعة الاستهلال) هو اول تصويت الحمي استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى الغوى تفوق الابتداء سمي بها اصلاحا ككون الا ابتداء مناسبة المقصود لانه سبب لتفوق الابتداء فهو من تسمية السبب باسم السبب تنبئها على كماله في السببية كذا في القنري واصافة براعة للاستهلال مجاز عقلي ان كانت لامية وكان الموصوف بالبراعة حقيقة التكلم فان كانت بمعنى في او كان يوصف ببراعة الكلام فلا وكتب ايضا قوله لبراعة الاستهلال هي هنا حاصلة بذكر البيان اما باعتبار ان هذا الكتاب في فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن تشارك في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والبيان يتعلق بالبيان بمعنى المنطق التي اخرج في بعض تصرف وقوله في فن البيان المراد به جميع العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبديع اذ هم كما تسم بالبيان كاسيا (قوله الاستهلال) اي الابتداء (قوله وتنبئها الخ) لان عطف الخاص على العام يدل على فضيلة على بقية افراد العام (قوله من البيان) ان قلت ما علل به ترك التعرض للنعيم به جار في المعاني فذكره قلت للكتبة المذكور رتبة وقوله لرعاية الحوائك لا تترك احمر (قوله لقوله ما لم نعلم) أي لما لم نعلمه ما لم نعلمه ما لم نعلمه اذكره وان كان التعلم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد ما لم نعلمه بقوله تنالو خيلنا وانتم لنا لهوهم كسبهم تناقضه اشارة الى كمال المنفعة حيث علمنا ما السنأه لاله له ولان المقام مقام خضوع فينا سبه التنصيص على عدم العلم (١) ولاجل السجعة والتنصيص على ان الله تعالى تعلقنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولدفعتموه الى المراد بالتعلم تذكير مانى تجوزاها من حواشي المطول (قوله قدم) اي البيان على المبني اي بعد ذكر العام او لا كما هو لا صلا فلا بد حصول الرعاية حصول الرعاية بان يقال وما لم نعلم من البيان عام ودفع سر هذا اليراد لزوم تقديم معمول الصلاة عليها وهو يمنع ردود بان المنع انما هو تقديم الصلاة وبعضها على الموصول (قوله هو منطوق) اي المنطوق به بدليا وصفه بالفصيح (قوله الفصيح) ورد عليه انه اما ان يكون بمعنى المظهر فالمعرب يستثنى عنه او بمعنى الخالص من السكنة فلا يظهر تركه اذا المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحيا بالمعنى المذكور ولعله اراد معنى المظهر وجعل المعرب تفسيراً له من القنري ببعض تغيير (قوله عا في الضمير) من تسمية المحل باسم الحال (قوله والصلاة) جملة خبرية لفظا انشائية معنى تزيها معطوفة اتياء الى تبعيتها جملة الحمد وعطفها عليها اظاهران جعلت الاولى انشائية وبقتدير اقول ان جعلت خبرية او جرى على الجواز (قوله على سيدنا) اي البشر او القلاء او الخلق ولا يلزم النقص بالتفضيل على الناقص لانه عند التفضيل عليه بخصوصه (قوله محمد) اي من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان احدهما يفيد المبالغة في الحمودية والآخر المبالغة في الحامد به واشتهر من بين الاسمين الاول اكثر وخصت به زمة التوحيد (٢) لانه انسب بما له من مقام الحمودية قاله في الاطوال (قوله خير من نطق) اثر الطنق على التكلم والقول ملام واقفة للآية الثمينة وما ينطق عن الهوى ولانه انسب بذكر البيان السابق لانه المطلق الخ ولعدم شموله للباري تعالى فلا يحتاج الكلام معه الى تخصيص بخلافه الوفا لكلامه او قال مثلا لدخوله تعالى

(١) (قوله ولاجل السجع) قال في الاطوال هذا محسن بدعي لا يدفع التطويل ولا بد في دفعه بما يدخل في اصل البلاغة ام (٢) (قوله لانه انسب الخ) وهو في نظرهم كالأوجب وذلك لان محمدا يفيد كثرة الحمودية المناسبة لمقام المحبوبية مناسبة تامه فحينئذ يخص كلمة التوحيد المشتقة على دال الذات المحب له صلى الله عليه وسلم وحاصله انه يناسب مقامه الذي للذات تعلق به فيذكر الاسمان متفاوتين اه

بالصواب وافضل من اوتوا الحكمة) هو داء الترائع وكرهه . وانق اباؤ وترك فادلا لاندلا ذما
الفعل لا يعلج الا الله تعالى (وفصل الخطاب) اي الخطاب المذموم والابن الذي يتبينه

فيحتاج الى ذلك لاجراجه تعالى بان يقول قال اوتاكم من الخلق تأمل وكتب ايضا قوله من نطق في نسخة
انطق وهي انسب لفظا ومعنى بأوتى كافي يس (قوله خير من نطق بالصواب الخ) اختار هذين الوصفين
لمناسبة ما ذكر في الحمد من البيان والصواب اطابق الواقع فهو مرادف للصدق (قوله هو) قيل اني بهي دون
اي لفائدة حصر معنى الحكمة فيما ذكره اشارة الى انه المرص في معناه دون غيره (قوله علم الترائع) الاضافة
لبيان ان جعل العلم (١) بمعنى السائل ولاهية اذ جعل بمعنى الادراك بمعنى من او في اذ جعل بمعنى الملك وكتب
ايضا قوله علم الترائع اطابق لانه العلم والعمل به والحكم العالم العالم وقبل الحكمة النبوة والحكمة
والاصابة في القول وهي منحصرة في نوعين علمية وعملية والحكمة تركبة وتحملة اذ جعل في قوله وكل كلام
الخ) عطف داء لشعولة قام زيد الطارق لواق (قوله واذق الحق الخ) وافقت نسبتها لكلمة النسبة الخارجية
التي هي الواقع ونفس الامر فالمراد بالحق هنا الواقع (قوله لان هذا الفعل الخ) علة لمخذوف وتقدير الكلام
لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعينه وظهوره لان هذا الفعل الخ امر وهو في حقه ووبدل عليه ما هيأت
من نكات حذف المسند اليه تعينه (قوله الا الله الخ) مسند الله (قوله وفصل الخطاب) قال في الطول هو اشارة
الى المعجزة قال القرني اراد المعجزة المشار اليها القرآني فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب
ايه وصدة عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام لان المراد به هنا أما
الكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام والقرآن والاعجاز في غير القرآن غير ظاهر لتصر محهم بان باقي
الكتب ليست منزلة للاعجاز وأما ما يعمدوا بسننهم ان قوله لا يراه واما امتنع براد به القرآن
لاختصاص القرآن بنبينا وفاد العبارة الاشتراك في فصل الخطاب لانه معمول صلة الى صول المضاف اليه افضل
التفضيل الذي هو بعض ما يضاف اليه (قوله أي الخطاب المفصول الخ) فيه اشارة الى ان الفصل وان كانه صادرا
في الاصل مستعمل هنا أما بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل وكذا المراد بالخطاب الكلام المخاطب به لا المعنى المصدري
وذلك لان المراد الاشارة بفصل الخطاب الى معجزة القرآن كما في المطاف ولا يناسبها المعنى المصدري في شيء
منها اه خسر ولو جوز بعض بقاء الفصل على معناه المصدري على أن تكون الكلام من قبيل جرد الطيفة
وصفا للمصدر للصابقة ثم الاضافة على جميع الواجه من اضافة الصفة الى الموصوف وبمحتمل أن لا يكون المراد
الاشارة الى المعجزة فيبقى الفصل على معناه المصدري وتكون الانفاقة حقيقته من اضافة المصدر لمفعوله (قوله
البيان) تفسير للفصول ولوقال المير لكان أنسب بالمفصول وقوله الذي الخ تفسير للبيان (قوله الذي يتبينه)

(قوله هو انسب لفظا ومعنى) اللفظية ظاهرة والمعنوية من حيث ان الحدث في كل واقع من الفاعل
على المفعول (قوله لمناسبة ما ذكر في الحمد الخ) لان النطق بالصواب يناسب معنى البيان وكذا الحكمة
اذ هي علم الشرائع وهو لا يستفاد الا للبيان وهي الكلام للواقع للاحق في كلام مخصوص والبيان من نطق
مخصوص ومعنى فصل الخطاب الكلام المفصول والفاصل (قوله ومعنى من الخ) فيه نظر لا يخفى اذ ليس بين
المضاف والمضاف اليه هنا عموم وجهي كما في خاتم جديد وليس في المضاف معنى الحدث مع كون المضاف اليه
ظرفا كما في نحو مكر الليل وانما الاضافة هنا على معنى لام الاختصاص نعم قد يقال كون الملك من الشرائع باعتبار
حصولها من ممارستها فكأنها من جنسها وظرفية الملكية في الشرائع باعتبار جريانها فيها وفيها تكف اه

من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو الخطاب اتصاف بين الحق والباطل (وعلي آله) أصله أهل بدليل أهيل
خص استعماله في الاشراف وأولى الخطر (الاطهار) جمع طاهر كصاحب وأصحاب (وصحابة الاخيار)

أى يعلمه علما بينا فالتبين بمعنى العلم ولذا عدى بنفسه راما الذى بعين الظهور فهو لازم وقوله ولا يلتبس عليه تفسير
لقوله بتبينه اه فرى والظاهر أنه عطف لازم وكتب أيضا قوله بتبينه من يخاطب به أى من البلغاء أى يفهم
ما فيه من النكات والاسرار التى توجب بلاغته كالخذف والاضمار والعطف وتركه واننا كيد وتركه عند اقتضاء
الحال لها وليس المراد فهم معانيه حتى يرد أن ذلك لا يظهر فى جميع القرآن سيما المتشابهات خصوصا على رأى
السلف هذا خلاصة ما فى الحفيد وفى الجربى أن المراد فهم معانيه وأجاب عن الايراد بأن الكلام فى الخطاب
المتعلق بالمؤمنين كالتعلق بالصلاة والصوم والزكاة ونحوها وهوى بين الالتباس فيه والمتشابه لم يقصد به ذلك
وحكمته تكثير الاجور للمجتهدين فيه من العلماء نحو يد الله فوق ايديهم اه وهذا بمعنى قول عبد الحكيم
فصل الخطاب وصف لبعض ما وتوهمه لاجلته حتى ترد المتشابهات وما ذكر من السؤال والجواب انما هو
من حيث فصل الخطاب الذى اوتيه نبينا وهو القرآن الذى عجزت من جزئيات فصل الخطاب الكلى الواقع فى
عبارة المتن اذ ليس المراد بفصل الخطاب فى عبارته خصوص القرآن بل ما يشمل كل ما اوتيه الانبياء (قوله اصله
أهل) فابدت الباء همزة توصلا الى الالف لا لا بفائها فلا يرد أن الباء أخف من همزة ثم ابدلت الهمزة ألفا
وانما لم تقلب الباء ابتداء لفلا لأن قلبها لفالم يحى عفى موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة فحقق كاء أصله
ماء بدليل مياء وأما لم يلب الهمزة لفافشائع اه فرى بإيضاح (قوله بدليل أهيل) لا يخفى ضعفه باحتمال أنه مصغر
أهل كما جزم به فى الاطول ويؤيده ما روى عن الكسائى أنه سمع أعرابيا فصيحاً يقول أهل وأهيل وآل
وأويل وبهذا يعرف ما فى قول الحفيد لم يسمع أو يل وكتب أيضا قوله بدليل الباء سببية والاضافة للبيان
خص استعماله الخ أى أن وضع عاماه سم (قوله فى الاشراف أى العقلاء الاشراف أى بأن لا يضاف الا الى
الاشراف من ذوى العقول فلا ينافى تصغير آل المقتضى للتحقير (قوله وأولى الخطر) فى المختار الخطر اقتدر والمنزلة
فعطف أولى الخطر على الاشراف عطف مرادف (قوله الاطهار) أى الطاهرين من وصم الشقاوة وفيه إيماء الى
قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الخ وفى قوله الاخيار إيماء الى قوله تعالى كنتم خير أمة و بهذا تبين وجه
تخصيص آلن بالاطهار والصحابة بالاخيار اه ابن يعقوب (قوله جمع طاهر) أى يحسب المعنى لأن جمع حقيقى
له فلا ينافى ما له فى حواشى الكشف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع صحب بالكسر
تخفيف صاحب كسروا تمار وصحب بالسكون اسم جمع كسروا ونهارا هيس وفى عى جمع طاهر على غير قياس اه
وقيل جمع طاهر وصفا بالمصدر للمبالغة وفيه أن المصدر يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا يجمع

(قوله وأن وضع عاما يحتاج لنقل وأما كون أصله أهلا فلا دلالة فيه كما لا يخفى اذ هو على حد قولهم أصل قال قول
مجرد تقدير فلا ينافى أن الواضع وضع لفظ آل وضعاء مستقلا كما وضع لفظ أهل اقوله إيماء الى قوله تعالى
كنتم الخ) أى بناء على أن الخطاب لخصوص الموجودين وهم الصحابة (قوله اسم جمع) لصحب أى
أن مفرد هذا الجمع اسم جمع (قوله وفيه أن المصدر الخ) فديقال اعتبار ايجاد المصدر بالذات سوغ ذلك

(١) قوله ويحتمل الخ) هذا ظاهر أن ريد الخطاب الصادر منه وأن اريد ما هو أعم كان فيه أيضا إشارة
لاممجة اه (قوله بمعنى العلم) عبارة عبد الحكيم وإيتاء الكلام البين لا يقتضى ان كل كلام اوتيه كذلك حتى
المتشابهات على رأى من وفقى إلا الله اه (٢) (قوله عطف مرادف) وقال عبد الحكيم قوله أو من له خطر
دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء أو بعولوا الحسب وبيان أنه مختص بالعقلاء اه

جمع خير بالتشديد * (أما بعد)

وقيل بل يجمع فاعل على أفعال كمشاهد وأشهد وأبرار على أن المفرد بار كما جوزه الزمخشري وأحسن من الكل أنه جمع طهر كفتح بمعنى طاهر على ما في القاموس وقوله أو صاحب بالسكون فيه أن فعلا لا يطرد جمعه بأفعال إلا إذا أعلنت عينه كثوب وبيت باب على الصحيح اه حلبى (قوله وصحابته) الصحابة في الاصل مصدر بمعنى الصحب كالصحابة بالكسر أطلق على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم بالعلبة عليهم فلا يطلق على غيرهم فهو اخص من الاصحاب ولكون الصحابة كالعلم صح النسبة اليه كالصحابي فسقط ما قيل الجمع لا ينسب اليه اه فنرى زيادة على أن الجمع الذي لا ينسب اليه هو الجمع اللفظي لا المعنوي كالصحابة (قوله جمع خير بالتشديد) اعترض بأنه يصح أن يكون جمع خير مخفف خبر المشدود فمأوجه التقيد بالتشديد واجب عن ذلك بأن المراد التشديد في الحال أو في الاصل فدخل خير مخفف خبر المشدود وبأن الجمع في الحقيقة ليس الاخير المشدد لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا اريد جمع خير مخفف خير رد الى اصله من التشديد ثم جمع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خير الذي هو أفعّل تفضيل اصله اخير حذف هـ من ته تخفيفا لانه لا يثنى ولا يجمع لا عن خير مخفف خير والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يمتزج به هذا ايضاح ما ذكره الحفيد والجواب الثاني فيه نظر لان معنى رد التكسير الاشياء الى اصولها ان المفرد اذا دخله تغيير حرف منه بآخر أو حذف منه حرف رد ذلك الحرف في جمعه كما في ميت واموات وشفة وشفاه واعترض الثالث بأن أفعّل التفضيل انما يمتنع جمعه اذا كان مجردا من أل والاضافة او مضافا الى نكرة كما قال في الخلاصة وان لم نذكر يضاف البيت امام مع الاقتران بأل كما هنا فالمطابقة واجبة كما قال فيها أيضا وتلوا طبق أو مع الاضافة الى معرفة فالوجهان جائزان الافراد والمطابقة كما قال فيها أيضا ومالمعرفة الخ والجواب عن النظر في الثالث أن التفصيل المذكور في غير خير أما هو فقال في الاطول انه لا يتغير في التانيث والجمع والتنثية على ما في الصحاح اه وكذا في خسرو وغيره وعلل الخطائي عدم تغييره كتغيير أفعّل التفضيل بحسب ما قدمناه فقال ان خير الذي هو اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤثر لأن صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعّل التفضيل وكونه في الاصل على أفعّل من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية اه وفي الاطول وعبد الحكيم ان التقييد بالتشديد لدلالة المشدد على الخيرية في الدين والصالح بخلاف المخفف فانه يدل على الخيرية في الحسن والجمال كما في القاموس والاول ابقى بالمقام وهو حسن (قوله اما بعد) اما هنا لفصل الخطاب مع تأكيد لا مع تفصيل المجلد والتزام ذلك بحجج الى تكلف تمدير مستغنى عنه كذا في الاطول وغيره وقال الحفيد المناسب ان يجعل اما هنا مجرد فصل الخطاب لا لتأكيد وقوع الجزاء (١) فانه غير مقصود اه ووجهه ان مضمون الجزاء هنا ربط تأليفه

(قوله فهو اخص من الاصحاب) لصدق لفظ أصحاب بأصحاب الرسول واصحاب غيره (قوله لفصل الخطاب) اي الكلام المخاطب به اي تدل على ان ما بعدها منفصل عما قبلها ليس من عامه بل كلام آخر لغرض (آخر قوله مع التأكيد) اي تأكيد مضمون الجزاء الذي هو لازم لتعليقه على محقق قوله بحجج الى تقدير الخ (كان يقال هنا الا زمان شئ ولا علة لنا بالزمان السابق على البسطة وما معها واما بعد البسطة وما معها فلما كان الخ

قوله (١) (قوله فانه غير مقصود) لان الكلام المؤكد انها مخاطب به من عنده ترد في الحكم وانكاره والمخاطب بالكلام المشتمل على اما الواقعة في أوائل الكتب لا انكار عنده ولا ترد وتزله منزلة المنكر لا داعي اليه وفي ذلك نظر لان فائدة التأكيد لا تنحصر في نفي الشك ودفع الانكار بل قد يؤثر في التوكيد لمجرد التقوية والاهتمام لما بعده

هو من الظروف الدنية المنقطعة عن الاضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شئ

بكون علم البلاغة وتوابعها بالوصاف الآتية وليس في تأكيد كبير فائدة قال يس وفيه أن الجزاء في الحقيقة الأخبار والاعلام وكأنه قبل فأقول أو فاعلم وبذلك أيضا يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الحمد أى بناء على تعلق الظرف بالجزاء كما هو الزاجح وإلا فمضمون المذكور ثابت حمد أو لم يحمد على أنه أجيب عن هذا بأن البعدية رتبية اه وبذلك يظهر استقبال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضا قوله أما بعد أى بعد البسملة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الأمور المتبرك بها ليكون أن الشروع فيما بعدها غير ذاهل عنها فيزيد في التبرك أطول (قوله هو) أى هنا (قوله البنية) أى لشبهها بأحرف الجواب كنعم في الاستغناء بها عما بعدها كما في القاموس لا للافقار لأنه إنما يوجب البناء إذا كان إلى جملة وبني على حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت ضمة لتكمل له الحركات الثلاث وجبرا لما فاتته من الاعراب بأعطائه أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أى انقطاعا بمعنى بدليل قوله البنية وانظر لم أقصر على هذا الاحتمال مع أن عبارة المصنف محتملة لنية لفظ المضاف اليه فتكون بعد معربة وهذا الاحتمال أظهر لأن الأصل في الاسماء الاعراب فكأن ينبغي ذكره ان لم يقتصر عليه اه يس وقد يقال ثبتت الرواية عند الشارح بالضم أما بالتثنية عن الاشياخ أو لكونه رأيا كذا بخط المصنف أو أحد تلامذته فتأمل (قوله أى بعد الحمد والصلاة) فيه إشارة إلى أن المضاف اليه نوى نبوت معناه دون لفظه وإلا لقال أى بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ والمراد بالحمد التناء فدخات البسملة وبالصلاة الدعاء فدخل السلام ولا احتياج لهذا على النسخ التي ليس فيها ذكر السلام وبذلك أندفع ما قيل أن الشارح لم يأت في تقدير المضاف اليه بالمضاف اليه جميعه تأمل (قوله والعامل فيه) أى في محله حال البناء كما هنا وفي لفظه حال الاعراب نصبا على الظرفية كقولنا أما بعد حمد الله وكتب أيضا قوله والعامل فيه أما صريح في أنه من متعلقات الشرط والأوجه أنه من متعلقات الجزاء إذ القصد بتحقيق الجزاء والملائم له اطلاق الشرط لا تقييده كذا في القنري وكتب أيضا قوله والعامل فيه أما وقيل العامل فيه فعل الشرط المحذوف (قوله لنيابتها عن الفعل) أى فعملها بطريق النيابة ولم يقل ومهما مع أنها نائبة عنها أيضا لأن نيابتها عنها لا مدخل لها في العلة (قوله والاصل) أى ماحق التركيب أن يكون عليه وإنما لم يستعمل هذا الاصل اختصاراً وما ذكره من أن الاصل مهما يكن من شئ مبني على أن مراد سيديويه بقوله معنى أما زيد فنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق أنه في الاصل كذلك قال بعض الافاضل مراد سيديويه ببيان معنى البحث وتصوير أن أما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لأنه كان في الاصل كذلك (١) بل الاصل أن يكن في الدنيا شئ مخفف الشرط وزيدت ما وأدغمت

(قوله والمقصود منه تذكير الخ) فإن علق الظرف بنحو القول والتأليف قصد مع ذلك الاحتراز عن الزمن السابق للإشارة إلى الامتنال (قوله أى هنا) تقييد إذ هي في غير ما هنا قد تكون معربة مع الاضافة ودونها (قوله إذا كان جملة) أى وكان لازما (قوله صريح في أنه من متعلقات الشرط) سواء حملت النيابة على الحلول محل فعل الشرط أو حملت على أفهام معناه بسبب حلولها محل اسم الشرط (قوله والملائم له اطلاق الشرط الخ) هذا مسلم لكن لا يفيد المدعى لأن التقييد وإن لم يلائمه لكن

(١) (قوله بل الاصل الخ) يرد عليه ان ان للشك وليس المقام له الا أن يقال عرض بالتغيير معنى آخر أو أنها قد تاتي للتحقيق

بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ وإلا سمية لازمة للمبتدأ ويمكن شرط والفاء لازمة له غالبا
فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط

النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضى اه فرى وقوله مهما في القاموس مهما بسيطة
لا مركبة من مه وما ولا من ما خلافا لزعمهما ولها ثلاثة معان الأول مالا يعقل غير الزمان مع
تضمن معنى الشرط نحو مهما تأتينا به من آية الثاني الزمان والشرط كقوله وانك مهما تعط بطنك
سؤله * وفرجك نالاً منتهى الذم أجمعا . الثالث الاستفهام كقوله * مهما لي الليلة مهما لي * وفي هذين
خلاف وقوله يكن هي تامة وفاعله ضمير راجع لهما ومن شيء بيان لهما في موضع الحال لتأكيد
العموم أو لادخال الزمان أيضا وان كان مهما للزمان والشرط ففاعله من شيء ومن زائدة لأن الشرط
في حكم غير الموجب اه عبد الحكيم وقوله وفاعله ضمير الخ أي ان كانت مهما هنا بالهني الأول من
معانيها بدليل ما بعد ويصح أن تكون يكن ناقصة على المعنيين واسمها الضمير أو شيء وخبرها بعد
وقوله أو لادخال الخ أي وادخال ما يعقل أيضا تأمل وكتب أيضا قوله والاصل الخ جواب سؤال
نشأ من قوله لنيا به عن الفعل فهو استئناف بياني (قوله بعد الحمد) مبني على أن الظرف من متعلقات
الشرط (قوله هنا) أي في هذا الأصل قال ع ق وانما قيدنا ابتداءية مهما هنا لأنها قد تكون في غير
هذا المكان مفعولا كقولنا مهما تعط من شيء أقبل اه ومحل كونها في هذا الأصل مبتدأ اذا لم يحل
للزمان والشرط كما جوزاه عبد الحكيم وإلا كانت في محل نصب على الظرفية الزمانية وكتب أيضا
قوله ومهما هنا مبتدأ اختلف في خير هذا المبدأ ونحوه على ثلاثة مذاهب الأول أنه الشرط وحده
والجزء قيد فيه والثاني أنه الجزء وحده والشرط قيد فيه والثالث أنه مجموع الشرط والجزء اه جربى
(قوله والاسمية لازمة للمبتدأ) لم يقل له وان كان مقتضى الظاهر لئلا يتوهم رجوع الضمير لهما وليس
مرادا لا يقال هلا راعى ذلك أيضا في قوله لازمة له لانا نقول الاضمار أصل ولزوم الاسمية للمبتدأ
من لزوم الصفة للموصوف لا من لزوم العام للخاص كزوم الحيوان للانسان كما زعم يس لان ذلك
إنما يصح في جعل اللازم للمبتدأ الاسم (قوله والفاء لازمة له) أي لا تنفك عن الاتيان بعده متصلة
بجوابه وقوله غالبا أي في غالب أحواله ومواضعه فلا ينافي اللزوم وكتب أيضا قوله غالبا أي في
غالب أحواله وهو ما أشير اليه في هذا البيت

اسمية طلبية وبجاءد وبما ولن وقد وبالتنقيس

واحترز بقوله غالبا كما قال يس عما إذا كان الجزء ماضيا بغير قد أو مضارعا مثبتا أو متقيا بلا وعن
الحذف في غير ذلك للضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها (١) * (قوله فحين تضمنت
أما معنى الابتداء والشرط) أي أفهمتهما ودلت عليهما لوقوعها موضعهما والمراد بالابتداء
وبالشرط فعل الشرط فاضافة معنى الى الابتداء والشرط للبيان والمراد بالمعنى ما يمتنى ويقصد مطلقا

لا ينافيه ولا يبعده أدنى إبعاد كما علمت فتي اقتضاه المقام الفائدة كما مر تعين وان اقتضى أيضا تقييد
الجزء لفائدة من فوائد قيد جميعا (قوله ولا من ماما) أي ما الشرطية وما الزيدة ثم أبدلت الهاء
من الالف الأولى دفعا للتكرار كما في المعنى (قوله فاضافة معنى الخ) لاحاجة إلى ذلك كما لا يخفى إذ المقصود
دفع ما سبذ كرهه من الاشكال ومجرد كون التضمن هنا ليس بطريق الاشراب كاف في دفعه فالاضافة من

(١) تمامه والشر بالشر عند الله مثلان وقبله . فانما هذه الدنيا وزينتها . كالزاد لا بد يوما أنه فاني و يروى
مذ يفعل الخير فالرحمن يشكره وقائله عبد الرحمن بن حسان وينسب أيضا لكعب بن مالك الافقي

لا ما قابل اللفظ وبصح قراءة الشرط بالنصب عطفاً على معنى وعبارته في المطول فوقعت كلمة أما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها اه قال عبد الحكيم أي كتضمن نعم جملة الجواب وفي ذلك دلالة على ما حللنا به عبارة الشارح هنا وبه يسقط ما يقال لم يعد تضمين الحرف معنى اسم وفعل لانه مبني على أن المقصد بالتضمين الاشراب وكتب أيضاً قوله فحين تضمنت الخ قال القرني اعلم أن ظاهر ما ذكره هنا من كون أما واقعة موقع المبتدأ وفعل الشرط مخالف لما ذكره في أحول متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى وأما عمود فهديناهم حيث قال تم أصل أما زيد فقام مهمما يكن من شيء فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط أعني يكن من شيء وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد لانه يدل على أن أما لم تقع الاموقع اداء الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على المذهبين اه وقد أشار ثم كما في الحفيد الى أن الظرف بين أما والفاء من معمولات الجزاء خلاف ما مشى عليه هنا قال الحفيد في كبراه المحققون على هذا مطلقاً سواء كان ما بعد الفاء يجب له الصدر كان وما النافية أولاً اه (قوله لزمتها الفاء) في الحواشي الخسرية فان قيل اذا كان علة لزوم الفاء لا ماتضمنها معنى الشرط وكانت الفاء لازمة للشرط غالباً لم أن يكون لزومها الا ماً يضاً غالباً والاي لازم من باب الفرع على الاصل قلنا لما تضمنت أما معنى الشرط ولم يكن الشرط مصرحاً به وجعل الفاء دليلاً عليه وجب لزوم الفاء كليا بخلاف ظاهر الشرط فانه لا يحتاج الى دليل لذلك فلزوم الفاء كليا لضمة لا لازيته اه وفي كون اللزوم كليا نظر لانها قد تحذف اذا دخلت على قول حذف وبقى مقوله نحو فاما الذين اسودت وجوههم كفرتم أي فيقال لهم كفرتم الآن يقال هذا قليل وقد تحذف في الضرورة كقوله *أما القتال لا قتال لديكم* وفي ندور كقوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كذا في أنظر اليه وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله فيحتمل أن التقدير فاقول ما بال رجال فهم من قبيل الآية تدبر اه يس وحاصل الجواب أن حذف الفاء لم يطرأ اختيار الا في موضع واحد وهو موضع حذف القول قالوا بكاية لزومها بخلاف حذفها مع الشرط فطر في موضع وكتب أيضاً قوله لزمتها الفاء الخ يذخي أن يكون بمعنى ألزمت الفاء والصوق أو جعلت الفاء والصوق لازماً ونحو ذلك ليتحدد الفاعل فيصح نصب اقامة على أنها مفعول لاجله اذ شرطه تحاده وقوله لزمتها الفاء راجع لقوله والشرط وفو لصوق الاسم راجع لقوله الابتداء وكتب أيضاً قوله لزمتها الخ اعلم أن الحروف يجوز تذكرها وتأتيها باعتبار اللفظ والكلمة فلذا قال لزمتها الفاء ولو قال لزمتها صح لكن يذخي أن يعلم أنه حذف على انفاء للصوق وهو مذكور فقد اجتمع مذكر ومؤنث لكنه مجازي وأسنده الفعل اليهما والحكم في ذلك للسابق منه ما فاحفظه اه يس (قوله ولصوق الاسم) اما كان اللازم للمبتدأ نفس كونه أنما كان المناسب أن يكون اللازم لثانيه أيضاً كذلك واما يمكن لتعريف جرفية أما جعل لصوق الاسم أي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدركه

إضافة المدلول الى الدال والمعنى قابل اللفظ وسيأتي انه لا دلالة في عبارة المطول وما كتبه عبد الحكيم عليها على شيء من ذلك سوى أنه ليس المراد التضمن بطريق الاشراب فقوله بعد وعبارته في المطول الخ لا يشهد له اه (قوله كتضمن نعم) ظاهره أن نعم حلت محل الجواب بحيث لا يقدر بعدها وصرح سم بانه مقدر بعدها (قوله سواء كان ما بعد الفاء الخ أي لانه يجوز انفاء المانع لعرض مهم وهو هنا الدلالة على أن ما بعد الفاء لازم لها عليها (قوله وجعل الفاء دليلاً عليه) لا يمنع من ذلك جعل أمادة عليه كما لا يخفى على أن الفاء هي التي دلت على حلول أما محل الشرط فافهم

اقامة للآزم مقام اللزوم وابقاء لآثره في الجملة (فاما) هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه
فعل ماض لفظاً أو معنى (كان علم البلاغة) هو علم المعاني والبيان

لا يتركه واعترض على لصوق الاسم بقوله تعالى فاما ان كان من المقرين وأجاب الشارح في الحواشي
بأن التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق تقديره والرضى قال انما الآزم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط
سواء كان اسماً أم لا اه سم (قوله اقامة (١) للآزم) هو الفاء والاسمية وقوله مقام اللزوم هو المبتدأ
والشرط (قوله في الجملة) يرجع الى ما قبل قوله وابقاء أيضاً وذلك لان الفاء وان قامت في مقام الشرط وهو ما
قبل الجزاء الا انها ليست في مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف لانه معمول له وكذا اللصوق الاسم
لم يقم فيه مقام المبتدأ لان مقامه حقيقة هو موضع أم لا انها ثابت عنه ووقعت في موضعه تاهل سم وقوله لانه
معمول له أي على تعلقه بالجزاء ومعمول الشرط على تعلقه به والعامل مقدم فكذا اما مقام مقامه من الفاء
فان دفع بحث الحفيد وأما بيان ابقاء الاثر في الجملة فهو كما قال الحفيد ان آثار المبتدأ وعلاماته كثيرة من
الاسمية والخبر والحمل بينهما فلصوق الاسم ابقاء لها في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملة الشرط
والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها في الجملة وكتب أيضاً قوله في جملة أي بحسب الامكان (قوله هو ظرف)
أي فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يحى بمعنى لم نحو ندم زيد وما ينفذه الندم ومعنى الانحو ان كل نفس لما
عليها حافظ اه عبد الحكيم وكتب أيضاً وقيل حرف (قوله بمعنى اذ) أي ملتبس بمعناها وهو الزمن الماضي
وهو اولى من قوله في المطول بمعنى اذ الان اذا الاستقبال (قوله يليه فعل ماض) أي لفظاً وتقديراً كقوله
أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

وكتب أيضاً قوله يليه الخ سكت عن جوابها ما فيه من الخلاف والاصح وجوب كونه أيضاً ماضياً (قوله
لفظاً) أي ومعنى وقوله أو معنى أي فقط كالمضارع المضي لم في نحو ما لم يقم زيد لم يقم عمرو (قوله علم البلاغة)
ليس التقصد المعنى العلمي بل المعنى الاضافي والمراد علم له زيادة تعلق عن غيره كالنحو بالبلاغة وتوابعها
فلا يلزم العطف على جزء العلم ولا ارجاع الضمير في توابعها على جزئه على انه يصح ارادة المعنى العلمي ويكون
حذف من الثاني المضاف وأبقى المضاف اليه على جره وأما الضمير فيكون راجعاً الى علم البلاغة وانث

(قوله وأجاب الشارح الخ) لا يخفى ان هذا التقدير مستغنى عنه ولا دليل عليه الاطراد الحكم الذي هو
الدعوى فقد جعل الدعوى دليلاً فالظاهر أن لصوق الاسم أكثرى لا كلي أفاده عبد الحكيم والسبب
الجملي والعلة الباعنة كل منهما لا يصلح دليلاً (قوله والرضى قال الخ) محصل كلام الرضى أن أما نائبة عن
مهما فقط وأتى بشيء من الجزاء اسماً أو غيره ليكون كالعوض عن فعل الشرط فلا يلزم لصوق الاسم بها
(قوله لم يقم في مقام المبتدأ) أي الحقيقي كما يفيد ما بعده فلا ينافي في أنه قام في مقامه التسمي وهو ما قبل
الجزاء (قوله أي على تعلقه بالجزاء الخ) المناسب أن يقول أي على تعلقه بالشرط والعامل مقدم فكذا اما مقام
مقامه من الفاء وعلى تعلقه بالجزاء الامر ظاهر لان الرد من سم على الحفيد انما هو عند تعلقه بالشرط (قوله من
جملة الشرط) أي كون الشرط جملة مركبة من مسند ومسند اليه فلا يقال فيه جعل الشيء علامة على نفسه
قاله بعض مشايخنا

(١) قوله وأن قامت الخ يخالف ما مر من ان اما قائمة مقامها الآن يتناول وعبرة المطول فوقت كلمة اما
موقع اسم هو المبتدأ أو فعل الشرط وتضمنت معناها فلتضمن معنى الشرط لزمته الفاء اللازمة للشرط غالباً
ولتضمن معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم للآزم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان اه
وقوله الحق ما كان أي الشرط والمبتدأ وحققها الفاء والاسمية وقوله بقدر الامكان وهو ابقاؤه باعتبار

(و) علم (توابعها) هو البديع (من أجل العلوم قدرا

باعتبار أنه صناعة وكتب أيضا قوله علم البلاغة أفرد مع أن المتعلق بالبلاغة علمان لأن المفرد المضاف يعم وإشارة إلى شدة تناسبها حتى كأنهما واحد (قوله وعلم توابعها) أشار بتقدير المضاف إلى توابعها بالجر عطفًا على البلاغة وإن المضاف الذي هو علم مسلط عليها فيكون واقعًا على ثلاثة علوم وكتب أيضًا قوله وعلم توابعها جعل المصنف البديع علما برأسه مع أن الزخشرى حضر علم الأدب في اثني عشر علما ولم يعد البديع علما برأسه بل جعله ذيلًا لعلم البلاغة لرجحان ما سلكه المصنف لأن للبديع موضوعًا متميز عن موضوع علم البلاغة بالحقيقة المعبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة أيضًا فجعله علما مستقلا أولى (فإن قلت) لا دخل للبديع في الكشف عن وجوه الإعجاز على المذهب المنصور وهو أن إعجاز القرآن لا يكون في أعلى طبقات البلاغة ولا في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو أقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في الفادة فكيف جعل العلوم الثلاثة من أجل العلوم وأدقها وعلمه بأن هذا الكشف والمعرفة المذكورين (قلت) لما كان تابعًا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالأجلية والأدقية وأجرى التعديلان على ذلك أفاده الفري وعلم أن المراد بعلم الأدب علم العربية بالمعنى العام لا اثني عشر علما قال السيرامي علم العربية هو العلم الباحث عن أحوال اللفظ صحة وفسادا فالباحث عن حال جوهر اللفظ ومادته لغة وعن أصله وفرعه اشتقاق وعن هيئة تصريف وعن حال آخره أعرابا وبناء نحو وعن حال مطابقته مقتضى الحال المعاني وعن اختلافه في التعبير به عن المعنى الواحد وضوحا وخفاء البيان وعن محاسنه البديع وعن وزنه والعروض وعن آخر الموزون الثقافية وعن كيفية النظم وترتيبه قرض الشعر وعن كيفية ترتيب النثر انشاء النثر من الخطب والرسائل وعن كيفية إيرادها في الكتابة علم الخط فهذه اثنا عشر علما قسم إليها علم العربية والفرق بين العروض وقرض الشعر أن العروض يتميز به الموزون من غيره وقرض الشعر يعرف كيفية انشاء الموزون المقتفى السالم من العيوب اه وكتب أيضا وعلم توابعها كالطباق والجناس (قوله من أجل الخ) (١) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلا جميعها وإنما يلزم كونها من الطائفة التي هي أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع اه ع ق اى لأن الأجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا) أى رتبة ومنزلة وكتب أيضا قوله قدرا تمييزا ما من نسبة الأجل إلى العلوم فيكون أصله من أجل قدر العلوم أى أقدارها وأما من نسبة الأجل إلى علم البلاغة فيكون أصله من قدر أجل العلوم أى أقدارها وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومعطوف عليه أى لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر معلوم أو قدر أجلا اه أطول والاحتمالان اللذان في قدر البحران في سر أى وأدق سرها أى أسرارها أو وسر أدقها أى أسرارها على ما مر اه وقال عبد الحكيم قدرا تمييز من نسبة الأجل إلى العلوم من زال عن القاعل

(قوله وقال عبد الحكيم الخ) وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير مضاف في علم البلاغة (قوله من نسبة الأجل إلى العلوم) أى التي هي مدلول الضمير في أجل المائد على موصوف أجل وليس المراد العلوم المنطوق بها لأنها مفضل عليها والمراد المفضل

(١) قوله لا يلزم من كون الخ قال في الأطول فيه حيثئذ أنه لم يعلم لهذا العلم درجة يعتد بها مزيد امتداد فيما بين العلوم العربية لأنه لا يجوز أن لا يكون أجل مذئذ منها أو لا يكون أجل لأنه واحد منها واختار وجها آخر حاصله أن أجل عبارة عن طائفة هي مجموع العلوم الثلاثة أى ما كان كل واحد من هذه الطائفة والمراد بالعلوم العربية كإلهو المتبادر من إطلاقها اه

وأدقها سر الاذية) أي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (يسرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سر آ (ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن استارها)

أي من طائفة علوم أجل قدرها وكذا قوله سر أي من طائفة علوم أدق سرها ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فإن التقدير اعتبار لا استعمال كما هو الفاضل الأسفرايني (قوله وأدقها سرا) أراد بسر العلم ما يدرك بذلك العلم اهـ ع ق كدقائق العربية المدركة بعلم البلاغة وتوابعها (قوله لا بغيره) إشارة إلى الحصر المستفاد بتقديمه بقوله من العلوم إشارة إلى أن الحصر اضافي والافتقار يكون ذلك بغير علم كالهام اهـ سم وكالسليقة (قوله العربية) أي اللغة العربية (قوله فيكون الخ) فيه إشارة إلى أن قوله يعرف الخ دليل للادقية لكن لا يتم الدليل إلا بواسطة مقدمة مطوية وهي أن دقائق العربية وأسرارها من أدق الدقائق والأسرار ونظمه هكذا هذا الفن يعرف بدقائق العربية وأسرارها وكل ما هو كذلك فهو من أدق العلوم سرا والدقائق والأسرار بمعنى كاف ع ق والمراد الأمور التي تقتضيها البلاغة كالتأكييد للنكر وعدمه لخال الذهن هذا إن أرجعنا ضمير أسرارها للعربية وهو التبادر ويصح إرجاعه للدقائق ويراد بها تلك النكات وبأسرارها فوائدها كدفع الإنكار بالتأكييد ويمكن على هذا أن يراد بأسرار الدقائق أدقها فلا يحتاج إلى توسط مقدمة محذوفة كما في يس (قوله ويكشف الخ) أي يزال غلظة الأجلية كما يشير إليه الشارح في كلام المصنف لف ونشر مشوش قال الفزري وإنما بدأ بالأجلية في اللف لأنها أدخلت في المدح من الأدقية وآخرها في النشر لأن دليلها إنما ينكشف بما ذكره في توجيه الأدقية من أنه يعرف بدقائق العربية (قوله عن وجوه الإعجاز) أي طرقه وأسبابه وهي دقائق البلاغة وأسرارها كما يشير إليه الشارح وكتب أيضا قوله عن وجوه الإعجاز لم يقل عن الإعجاز لأنه إنما يعرف بالدق المكتسب من كثرة مزاوله الوجوه المكشوفة بهذا العلم لانه كما في المفتاح اهـ أطول ما خصا (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه أو من الإعجاز أو صفة لأحدهما بحسب تقدير المتعلق معرفة أو نكرة وكتب أيضا قوله في نظم القرآن هو في الأصل مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت الشيء قرأته أي جمعته ومعنى القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرأنا نقل إلى الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم الإعجاز المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه هذا هو المفهوم من شرح الكشاف للشارح أو جعل أولا بمعنى أنفعول ثم نقل الكلام المذكور وهذا هو المفهوم من عبارته في المطول ووجه الأول خفة المؤنثة ووجه الثاني النسبية وهو علم شخص أن قد أباهم اختلاف الكلام باختلاف المتكلم كما هو عرف أهل العربية وإن لم يكن (١) ذلك الاختلاف اختلاف محل فقط كما اشتهر بل اختلف بالشخص عند التحقيق وعلم جنس (٢) أن لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا (قوله ولا يلزم عمل اسم التفضيل الخ) فيه أن الأصل أن لا يقدر إلا ما يصلح أن يظهر وإن كان التقدير اعتبار الاستعمال فالخلق مع الأسفرايني وهو العلامة عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه (قوله ونظمه) ذكر المصنف صغره بقوله أذ يعرف الخ وطوى كبراه لعلها وذكر الدعوى في قوله ولما كان علم البلاغة وهو عين النتيجة إذا الاختلاف بينهما إنما هو بالاعتبار

(١) (قوله وإن لم يكن الوال للحال) وهو اعتراض عليهم بأنه اختلاف شخص في التحقيق فكان حقه أن يكون علم جنس ويحتمل أنه ليس اعتراضا وإن المعنى أن اختلاف الشخص لا يتأني أنه علم شخص لاتحاد المعنى والمادة والشكل فيكون المدلول واحد لغة فالصادر من شخص عين الصادر من الآخرون وإن كان في الحقيقة غيره نظر إلى أن اللفظ عرض ينقض اهـ (٢) (قوله وعلم جنس) قال شيخنا قال شيخنا بالبولاق سمعت من بعض أسياسي أن القرآن مستثنى من هذا الخلاف تعظيما له وقرارا من الشناعة في تعدد القرآن

أى به يعرف أن القرآن معجز لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة إلى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم قدر الكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الاستعارات بالكنائية وإثبات الاستعارات تخيلية وذكر الوجوه إمام

الكلام في سائر أسماء الكتب والتراجم وكذا أسماء العلوم لأن اختلافها باختلاف التعقل كاختلاف الفاظ مسمى الكتب باختلاف التنافظ (قوله أى به يعرف الخ) (١) بيان لحاصل معنى مجموع قوله ويكشف الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التفصيل والتحقيق فلا يرد ذكر اعجازه في كتب الكلام لأنه على وجه الاجمال والتوسل لإثبات مسألة النبوة على أن علم الكلام يعرف فيه أن القرآن معجز وهذا العلم يعرف به أنه معجز و الفرق بين ما يعرف فيه وما يعرف به فلا يرد من أصله (قوله لكونه أعلى الخ) يصح تعلقه بـ يعرف على أن المعنى لأنه يعرف به كونه الخ وتعلقه بمعجز فالمعرفة منصبه على الاعجاز وعلمته وعلة علمته لكن معرفة الأولين به بواسطة الدقائق والأسرار التي اشتمل عليها القرآن ومعرفة هذه بمباشرة فناسب حل الشارح عبارة المصنف وكتب أيضاً قوله لكونه في أعلى الخ أى لكونه يخبر عن الغيبات ونحوه من الأقوال (٢) في وجه الاعجاز (قوله في أعلى مراتب البلاغة) المراد الأعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة يعجز الخلق عن الاتيان بمقدار أقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الأعلى وما يقرب منه فلا يرد أن الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الأعلى اه يس أى فالمراد الأعلى من نوع مقدور البشر لا مطاقها وبذلك أيضاً يدفع ما ورد على كلامه من أنه يقتضى أن القرآن كنه في مرتبة واحدة وليس بعضه أعلى من بعض وليس كذلك (قوله عن طوق البشر) مصدر طاقة إذ أقدر عليه ويقال طاقة طاقة (قوله وهذا) أى ما ذكر من معرفة أن القرآن معجز وقوله وسيلة إلى تصديق النبي أى لكون القرآن معجزته (قوله فيكون) أى هذا العلم (قوله لكون معلومه الخ) تعليل لتفريع كونه من أجل على ما تقدم لا لكونه من أجل لأن علمته المقر عليه وكتب أيضاً قوله لكون معلومه وهو الاعجاز (٣) كما هو ظاهر من كلام الشارح ووجه أجلية هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذى هو القرآن وقوله وغايته يجوز أن يراد بها الفوز ويجوز أن يراد بها تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كل فلا ينافى ذلك أن هذه الغاية تحصل بعلم الكلام أيضاً من سم (قوله وتشبيهه وجوه الاعجاز) أى في النفس قال الشارح في مطوله وقد جربنا في هذا على اصطلاح المصنف أى في الاستعارة بالكنائية فانه عنده التشبيه المضمر في النفس اه وجرى على مذهبه مع ضعفه لأنه الاستعارة وكتب أيضاً قوله وتشبيهه وجوه الاعجاز أى هذا المركب الاضافى اه يس أى معناه (قوله وإثبات الاستعارات الخ) قال الحفيد هذا مبنى على ما هو العرف من اختصاص الستر بالمحسوس وإلا (قوله على أن المعنى الخ) إشارة إلى تقدير مضاف ومتعلق بذلك المضاف وهو لفظ به والاصل معرفة كونه في أعلى الخ به وكذا يكون التقدير في قوله لاشتماله الخ (قوله فناسب حل الشارح عبارة المصنف) فانها تفيد أن هذا العلم يعرف به الاشتغال المذكور فافهم (قوله أى هذا المركب) أى وجوه الاعجاز وقوله معناه فيه تسمح أى معنى المضاف منه إذ هو المشبه ومعنى المضاف إليه غير داخل

يتعدد الالفاظ اه (١) أى بطريق اللزوم فان كشف الاستعار عن الشيء يستلزم معرفته اه

(٢) قوله من الأقوال الخ منها وجازة اللفظ مع كثرة المعنى ومنها سلامته من التناقض والاختلاف ومنها مخالفته لاسلوب كلام العرب اه (٣) قوله وهو الاعجاز في الأطول ملخص الاستدلال ان علم البلاغة يعرف به الاعجاز فهو أجل موضوعات سائر العلوم العربية وأجل غاية اه

أو تشبيه الاعجاز بالصور الحسية استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستعارة ترشيح ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق

فالستر يطلق في اللغة على المعنوي أيضا اه والذي في القاموس والصحاح والمصباح وغيرها أن الستر بكسر السين واحد الاستور والاستار وهو ما يستر به وأما بالفتح فصدر وليس في ذلك ما دامه بل قد يتبادر منه خلافه قوله ايهام أي تورية لأن الوجه يستعمل في معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق أي المعنوي وهو البعيد وهو المراد هنا قوله أو تشبيه الاعجاز الخ وعليه يكون المراد بالاعجاز المعجوز عنه وهو جعل القرآن اه عبد الحكيم أي ليتوافق المشبه والمشبه به في الجمعية ولك أن تقول شبه الواحد بالجماعة تقصد البالغة وكتب أيضا قوله أو تشبيه الاعجاز أي المضاف إليه فقط اه من فقط قوله بالصور أي المصورات وجمع ليلانهم وجوهه قوله ترشيح الترشيح أن يذ كرشي من ملائمت المشبه به سواء ذكر المشبه به كافي المصحة أو لم يذ كر كافي المكنية وما قيل من أنه لا يكون إلا في المصحة لأنه يجب أن يقارن لفظ المشبه به فرد وكتب أيضا ظاهره أنه لا ترشيح للاستعارة على الوجه الأول مع أن الكشف ترشيح قوله ونظم القرآن الخ قال خسر والمراد بهذا الكلام بيان نكتة إشار التعبير بالنظم على التعبير باللفظ وهي التنبيه على منشأ الاعجاز فإن النظم تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبة ودلالاتها متناسقة كأن ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل ولما كان الاعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان اختار النظم عليه مع ما فيه من الاستعارة والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمقتضيات الأحوال ومناسبتها إياها فلا ترد المشابهات لأن تشابهها مقتضى حال البلاغة فيها فيه كان ارتفاع شأنها وفي الفترى النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجميل مترتبة المعاني الخ وقد يطلق على مطلق الترتيب المفيد لأصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ وكتب أيضا لم يقل والنظم لأنه بلاضافة للقرآن قد يستعمل في أهم من المعنى المذكور كما في الفترى وكتب أيضا قوله ونظم القرآن تأليف كلماته أي المراد به هنا ذلك مجاز الآن النظم في الأصل ادخال الدر ونحوه في السلك استعير هذا للتأليف على سبيل الاستعارة التصريحية ويصح أيضا إجراء الاستعارة في القرآن بأن يكون شبهه بالدر على سبيل الاستعارة بالكناية والنظم تخيل قوله تأليف كلماته المراد الألفاظ مفردة أو مركبة لا خصوص المفردات قوله مترتبة المعاني أي الأمور التي يقصدها البلاغة كالتأكيده وتقديم السند إليه أو السند لاقتضاء الحال لذلك وترتيبها وضع كل منها في محله المطلوب فيه قال عبد الحكيم وهذا إشارة إلى علم المعاني وقوله متناسقة الدلالات قال عبد الحكيم أي في الوضوح (١) والخفاء وهذا إشارة إلى علم البيان اه أي دلالاتها متناسقة في وضوحها وخفائها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أي عقل البليغ راجع لكل منهما كما في عبد الحكيم وسيأتي أن علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال والبيان علم يعرف به نادية المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات قوله لا تواليها في النطق الخ أي بخلاف نظم الحروف فإنه تواليها في النطق

(قوله أي عقل البليغ) أي حتى يكون ما اقتضاه العقل غير خارج عن قواعد العلمين

(١) قوله أي في الوضوح والخفاء أي بحيث تكون خالية عن التقييد المعنوي لعدم الخلل في الانتقال ولا يرد التشابهات أم على مذهب الخلف فظاهر وأما على مذهب السلف فلأن المعنى المراد منها غير معلوم لعدم الدليل عليه ولا خلاف فيها من حيث اللفظ ولا من حيث الانتقال اه

وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ما صنف فيه) أى فى علم البلاغة وتوابها (من الكتب

من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مسكان ضرب برىض لما أدى الى فساد فى اللفظ اه مطول (قوله وضم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أى على أى حالة وقع الضم ولو من غير مراعاة العلمين أى المعاني والبيان ويحتمل رجوع ضمير اتفق للتوالى والضم وأفراده لتلازمها (قوله وكان) عطف على كان الاولى (قوله القسم الثالث) هو الاخير وأما القسم الاول ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثانى ففيه العروض والقوافى والمنطق وقوله من مفتاح العلوم فى العلوم استعارة بالكناية ومفتاح تخيل أو تصريحية فى مفتاح أصلية أو تبعية على الخلاف فى اسماء الزمان والمكان والآلة وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول سعى كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التى اشتمل عليها أولا نه مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها منها وكتب أيضا قوله من مفتاح أى السكاكين من مفتاح أو كائنات من مفتاح فهو صفة للقسم أو حال منه وفيه أنه مبتدأ فى الاصل والحال لا يأتى من المبتدأ الا ان يجرى على ان اسم كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين او على (٢) جواز اتيان الحال من المبتدأ وهو قول سيديويه وعلى جعله صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لادلالة له على الحدث والا كانت ا موصولة فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة وهو غير سائى وكتب على قوله أى السكاكين من مفتاح ما نصه ولا يرد ان الظرف بعد المعرفة حال لان ذلك اذا لم يمنع مانع كعدم ما يصلح لمجيء الحال منه على الراجح فها هنا افاده يس وكضعف المعنى على الحالية (قوله الفاضل العلامة) وصفه بذلك لا ينافى ما وصف به من الاعتزال (قوله يوسف) فيه ست لغات تثلث السين مع الهمز او الواو كما فى شيخ الاسلام على البخارى (قوله السكاكى) نسبة الى سكاكه قرية بنيسابور وقيل بالعراق وقيل باليمن (قوله اعظم ما صنف الخ) افعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فيقتضى ان القسم الثالث كتاب مع انه بعض كتاب ويجاب (٣) له بأنه كتاب باعتبار ثقله على حدته مع انه كتاب لغة لانه من الكتب بمعنى الجمع فيصدق بالكل والبعض قال شيخ الاسلام زكريا فى حواشى المطول ما موصولة او نكرة موصوفة ولا يجوز كونها موصولة لاحرفيا اذا المعنى اعظم التصنيف لان افعال التفضيل بعض ما يضاف اليه والقسم الثالث بعض المصنفات لا التصنيف فلا يجوز الادعاء وظاهره انه مع ادعاء يجوز كونها مصدرية وظاهر خلافه لانه يبين ما بقوله من الكتب اه يس وفيه ان تبين (٤) ما بقوله من الكتب لا ينافى مصدريتها الادعائية لان المراد بالتصنيف عليها المصنف غاية الامر انه ادعى انه عين (قوله ولو من غير مراعاة العلمين) أى اللذين يحصل بمراعاتهما الترتيب والتناسق وكان الاوضح ان يقول ولو من غير ترتيب وتناسق (قوله هو الاخير) افاد انه ثلاثة اقسام فقط (قوله او تبعية) فيشبه التوصل بالكتاب الى العلوم بالفتح ويستعار لفظ الفتح اليها ويشق منه مفتاح بمعنى موصول الى العلوم (قوله بمعنى الصفة المشبهة) أى وال الداخلة عليها حرف تعريف على الصحيح قوله ولا يرد ان الظرف الخ مبنى على ظاهر كلام المعربين وقد رده فى المعنى بان المدار على المتعلق فان قدر معرفة كان نعمنا والا كان حالا اه

- (١) قوله او على جواز الخ فيه ان يسود لا يقول بأنه مبتدأ ولا يلزم عنده اتحاد الحال وصاحبها فلا يرد على مذهبه شيء اه (٢) او ان جعله كتابا نظرا الى ان حقه ان يكون كذلك
- (٣) قوله وفيه ان تبين الخ فيه نظر لانه لا يناهض ما ذكره شيخ الاسلام والا فلا حاجة لادعاء ان الست كما ذكره شيخ الاسلام فتأمل اه

المشهوره) بيان لما صنف (نمعا) تميز من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهوره (ترتيا) وهو وضع كل شيء فى مرتبه

التصنيف بالمعنى المصدرى مبالغة ويمكن وجه آخر لجواز المصدرية وهو جعل المصدر المؤول بمعنى اسم المفعول أى أعظم المصنفات كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى أن أن يفترى فى تأويل افتراء بمعنى مفترى وحينئذ لا أشكال فى بيان ما بقوله من الكتب (قوله المشهوره) فغير المشهوره بالاولى اعزق (قوله بيان لما) تعقب بان من البيانى مع مدخولها فى موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا مفعولا بل مضاف اليه فالأقرب أنه بيان للصمير المستتر فى صنف ولا يلزم مقارنة الاشتغال من التصنيف لجمله من الحال المقدره وفى ذلك البيان مزيد مبالغة فى نفعه اذا الاشتغال لا يكون الا للنفع وصيانة عن تهمه الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق ايس وقوله اذ دعوى الاطلاع الخ ودعوى اثبات الخ اى الا زمتين لقوله أعظم ما صنف فيه نمعا مع حذف قوله من الكتب الخ وقوله قبل بل مضاف اليه أى وحال لا يأتى من المضاف اليه الا اذا أصلح (١) المضاف له فى الحال التنصب كان اسم فاعل أو مصدر وكان جزأ من المضاف اليه نحو أعجبني وجه زيد متبسما أو مثل جزئه فى صحة أسقاطه نحو أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وهن ليس كذلك قوله (من أعظم) أى من نسبة أعظم الى ما صنف فيه فلا بد من تقدير مضاف فى القسم الثالث أى لما كان تقع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه ويحتمل أنه تمييز من نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه وجعله تميزا من المشهوره بنيد وان كانت أقرب أى المشهوره نفعها لانه لا يكون حينئذ نصا فى المقصود وهو أن الا عظيمة باعتبار النفع لجواز أن تكون باعتبار آخر ايس (قوله لكرنه أحسنها ترتيا الخ) فى تقدير لكون ترتيبه وتحريره وجمعه للاصول حتى ترتيبات الكتب المشهوره وأما تحريرها وأكبر جموعها فيه حرف مضاف ومعطوف وكتب أيضا وقوله ولكرنه أحسنها الخ قال فى الاطول وابن كونه أعظم نمعا بكونه جامعا لثلاثة أمور كل منها شمل على عظم النفع لا بكن من الثلاثة كما يشير اليه كلام الشارح حيث جعل قوله وأنها تحريرا فى قوة ولكرنه أنها تحريرا وقوله واكثرها للاصول جمعا فى قوة ولكرنه أكثرها للاصول جمعا اما كون حسن (٢) الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما كان حسن الترتيب يوجد كل مقصد فى محله فلا يفوت الطالب وأما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للنظر فيه تضيق وقت يسكن خالص النفع بعظم نفعه وأما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر اه يس وقوله كما يشير راجع للمنى على ما هو اظهر تأمل وكتب أيضا قوله أحسنها ترتيا فيه ان الترتيب وضع كل شيء فى مرتبه وهذا لا تفاوت فيه واجب بأنه يقبله من حيث ان المسألة قد يسميها مواضع عديدة لسكرها ببعضها انبساطا لفاضل بهذا الاعتبار وكتب أيضا قوله ترتيبا لا يخفى أن الترتيب والتحرير صفتان للمرتب الذى هو السكاكى لا للمرتب الذى هو القسم الثالث (قوله وهذا ليس كذلك) لا يقال ان فعل النظم يل بعض ما يضاف اليه لا انزل هو فرد مما يضاف اليه لاجزاء منه فانه بعض مشايخنا (قوله فتقدير المضاف) أى الزائد على التميز وقوله فيما الخ خبر عن ترتيب (قوله وان) كانت اقرب (أى فى اللفظ الى التميز

- (١) قوله الا اذا صلاح فيه ان الفعل صالح للعمل فى الحال كما فى النحو فالشرط موجود فلا ايراد اه
- (٢) (قوله اما كون حسن الخ) لا يخفى ان الحسن اذا كان ينشأ عند العظيم فالاحسن ينشأ عنها الاعظمية فهذا لا ينفعه فيما ادعاه اولا بل يؤيد الشارح فيما ذهب اليه وكذا يقال فى الباقي اه

(و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام (وأكثرها) أي أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق
بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لأن معمول المصدر

فوصفه بها (١) مجازة على الالفة بينهما وهي وقوعهما عليه أو هما صدران للمعنى للمفعول فوصفه بهما حينئذ
حقيقة ومحتاج إليه إلى جعل المصدرين في تفسير الشارح لهما كذلك تدبر (قوله أي أحسن الخ)
لو نال أي الكتب كان أخضر (قوله وضع كل شيء الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير
مرتبه إلى شيء ثلاثا ليرد الاعتراض المشهور ادعاء الحكيم وحاصله أنه لا يصح عود ضميره مرتبه إلى كل
لأنه يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبه كل شيء وهو فاسد ولا إلى شيء لأنه يلزم عليه أن يكون كل شيء في
مرتبه الشيء الواحد وهو أيضا فاسد وأجيب عنه أيضا بأن الكلام من باب مقابلة الجمع بالجمع فهو على التوزيع
أي وضع الأشياء في مراتبها أي هذا في مرتبه وهذا في مرتبه وهكذا وأجاب الحفيد بما حاصله أن
الضمير الراجع إلى النكرة معرفة على الراجح وإضافة المرتبة للعهد الخارجي والمعنى وضع كل شيء في المرتبة
اللائقة بهذا الشيء الموضوع فيها وفيه من الاشكال باق بحاله عليه إذ المعنى حينئذ وضع جميع الأشياء في
مرتبه شيء معين تليق هي به فتدبر (قوله وأتمها تحريرا) فيه أن تمام الشيء نهايته فلا يقبل الزيادة وما لا
يقبلها لا يصاغ منه التفضيل والجواب أن المراد بالتمام التقريب إليه وهو يقبلها فالكتب قريبة إلى تمام
التحرير وأتمها الثالث أقرب إليها أو يقال التمام من جهة الحكم والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس كما
في سرفيه نظر (٢) وبهذا أيضا يدفع ما قيل أن تمام التحرير لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل وكيف
يقول بعد غيره صوابا لأن كونه أقرب إلى تمام التحرير بالنسبة إليها لا ينافي اشتماله على الحشو والتطويل
في نفسه على أن توهم المناقاة إذا ريد بالتحرير التهذيب عن الزوائد لا التهذيب عن الخطأ والالام تنوهم وفي
الاطول أن معنى كون الكتاب أتم تحريرا يكون اجزاؤه المحررة أكثر من محررات غيره فلا يرد الاعتراض
وحاصله أن المراد بالاتمية الأكثرية وهو يرجع إلى الجواب الأول (قوله هو تهذيب الكلام) قد يطلق التحرير
على بيان المعنى بالسكتة كما إذا تقرير بيانه بالبراهين وليس له هنا كبير معنى فلذا لم يلتفت إليه اه فري
(وله وأكثرها) لم يبقا ولكونه أكثرها كما قال في سابقه اكتفاء بالمقاييس وقوله أي أكثر الخ لا حذفه
كما إذا قبله اكتفاء بتفسير الضمير الأول وكتب أيضا قوله وأكثر الخ جمع الأصول مقدم على الترتيب
والتحرير عادة فكان المناسب تقديمه ذكر الإلانة أخر در غاية للسجع (قوله للأصول: المراد بها إما الشواهد
لأنها أصل للتقواعد وإما القواعد لأن الأصل يرادف القاعدة هيسر والأولى إرادة الثاني) (قوله يفسره الخ)

(قوله في مرتبة شيء أو أحد) أي أي واحد من مصدوق شيء أو عام عموما بدليا على أن العموم الشمولي
في كل واحد على أن مدخول كل عام عموما شموليا ذارجع الضمير إلى شيء يؤدي المعنى السابق لا هذا (قوله
واجب عنه أيضا الخ) هو باختبار عود الضمير إلى كل (قوله من باب مقابلة الخ) حمله على كل شيء بمعنى جميع
الأشياء فالكل في نحو ذلك من الكل المجموع لا من الكل الأفراد وإضافة مرتبة للعموم لأنه مفرغ من
لمعرفة فالمرتبة بمعنى المراتب ويرتكب التوزيع وبما تقر الدفع ما يقال التوزيع إنما يصح في الكل المجموع
لا في الكل الأفراد فانهم (قوله لا حذفه) قد يقال ذكره لطول العهد

(١) قوله فوصفه بها الخ (وهو أقبل إذا لم يوصف للمفعول فهو باق على أن صفة المركب من شاه عدم

اتماهل ذلك الكلام في صفة انتم الثالث اه

(٢) (قوله وبهذا أيضا يدفع الخ) دفع هذا الاشكال بالجواب المذكور محل تأمل فإذ التهذيب والتنقيح والتنقية

وهذا في التخفيف ليست مراتبه متفاوتة حتى يتصور فيه ذوا قريب منه اه

لا يتقدم عليه والحق جاز ذلك في الظروف لانها ما يكفيها راحة من الفعل (ولكن كن) اتقدم الثالث (غير
معلوم) أي غير محفوظ (من المأثور) وهو الزائد المستثنى منه (والطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا
فائدة وستعرف الفرق بينهما في بحث الاطناب والتعقيد

فيه أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وأجيب أن هذا مخصوص بباب الاشتغال أو أن مراد الشارح بالتفسير
ما لا يلائم لالة والافراد قال في الاطول فتولاهما حذفان للتميز الشاؤف اه بس (قوله لا يتقدم
عليه) لانهم جعلوا عاملا لتأويله بالذم مع الفعل أن أريد الماضي أو المستقبل وما مع الفعل أن أريد الحال كما
نص عليه ابن مالك في الخلاصة ومعمول فعل الحرف المصدرى لا يتقدم عليه لانه ومعمول كحرف كمة شرط
الترتيب فيها اه بس وعبارة غير دو ومعمول الالهة لا يتقدم على الوصول اه (قوله والحق جواز ذلك في
الظروف) أي لو روده في التنزل كقوله تعالى فلما بلغ منه السعي وقوله ولا تأخذكم بها رئاسة وتقدر
عامل للظرف تكلف (٢) وليس كل مؤول حكمه حكم الأول به فسطح ما قيل أن المصدر مؤول بأن والفعل
أوما والفعل وأزماه وصول حرفه والفعل صلته ومعمول الالهة لا يتقدم على الوصول لانه كستقدم جزء
الشئ المرتب الاجزاء عليه على أن الآي في كلام آمنة الحرة أن المصدر انما مؤول بان وأما الفعل اذا كان
معنى الحدث فاذا كان بمعنى الثبوت كما هنا لم يؤول لمخالفته للفعل فلا يصح أن يؤول به ويعمل حيث ينبغي
الظرف نحوه ذلك في الغلب ومعرفة في النحو ويجوز تقدم معمول الظرف على الالهة الشاؤف وهو تقدم
ما في حيز الحرف المصدرى عليه وقد ذكر ذلك في الماضي في الكلام على قوله تعالى وهو الله في السموات وفي
الارض يعلم سركم وجهركم وقوله تعالى أكل الناس دججا ذرا وحينا نحر وفي الظرف المتقدم على المصدر
تعلقه بمقال لانه لا ينحل لازوا الفعل أي ولا ما والفعل واشترط التأويل انه لا يعمل في غير الظرف من بس
وكتب أيضا هذا مذهب الرضوي والاول مذهب الجمهور (قوله لانها) أي الظروف ما أي من شئ
يكفيه أي يكفي ذلك الشئ أي من الممحولات التي يكفيها راحة من الفعل ومنها الحال في قولهم تلك
هذه مجردة لان تلك في قوة أشير والتعريف في قولهم رطل ذنبا أي والمصدر دال على الحدث الذي هو جزء معنى
الفعل ففيه راحة من الفعل فدو يكفي الظرف سواء تقدم أو تأخر (قوله والكر) لانه تودم نشاء من
وصف القسم الثالث بساها (قوله أي غير محفوظ) أنظر للمأخذ انما هو في نسخ حذف غير (قوله وهو
الزائد) أي الانظار الزائد على ادعاء أصل المراد وقوله المستثنى عنه أي في ادعاء اصل المراد وهو انكرو متعينا لا
اه عبد الحكم وكتب أيضا المستثنى عنه أي لافائدة (قوله وهو الزيادة) أي الزائد في نسخ (قوله بلا
فائدة) يازم من كونها بلا فائدة أنها مستثنى عنها فابسر في كلامه احتياك كقوله (قوله وستعرف الفرق
بينهما) هو أن الزائد في الحشو متعين كقوله «واعلم على اليوم والاهس قبله» فانه لا يقط أو الزوائد

قوله عطف ببيان التمييز المحذوف) فيه أن هذا من باب التوكيد على الاصح لانه باب عطف البيان ولا يرد
أن الحذف ينافي التوكيد اذ لا منافاة لان التوكيد يعتمد المعنى لا اللفظ ولذا أجازس وغيره حذف مع
التوكيد والتوكيد هنا يكون الاله تمام بجمع الاصول لظلم فقده جدا منهم يمكن هنا أن يقدرا المحذوف من معنى
المذكور لا من مادته

(١) لعل الاولى أن يقول ذمه مراد اشرح لانهم من تمام ما قبله فتساو (٢) (قوله) وبس كل
مؤول الخ قال في الاطول هذا ما ناله الرضوي وفيه نظر لان تأويل الاله بأن والفعل ليصاح للمعمل
بضمه انما يجب أن يكون في العمل حكم هذا الفعل او دونه ولا يثبت له عمل لا يمكن هذا
الفعل اه تقريرنا شيخنا

وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر أي كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل
(مفتقرا) أي محتاجا (إلى الإيضاح)

في التطويل غير متعين كتوله * وألفي قولها كذا وبه ينسأ * فالكذب واللين بمعنى واحد فيكون أحدهما
زائدا (١) قطعا لا كذا لا بينه وهذا الفرق من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فالمشعر يكون مفسدا وغير
مفسدا والتطويل لا يكون مفسدا في قولنا افرق دوذا فيقول فرنا آخر نوع أشعار بان ما ذكره هنا ليس
فرنا بينه به وذلك إذا ما افرق انادو بحسب التهود فتطال ما ذكره من المنين متساويا لصدنا واما
الفرق الثاني الذي وعد به في كتاب الاطناب فهو بعد افرق من انادو وتباينهما صدنا إلى ما وقع عليه
الاملاخ اه جرد وحمل التطويل في جناب الاختصار والمشاو في جانب التحريد لا يناسب الا افرق
الآتي قال المفيد ما معناه انت شمرى لم اتهم دلي ما ذكره لم يورد الفرق الآتي مع اختصاره ومع
مناسبه للمصنف هنا ومع أنه المعتد به وكتب ايضا قوله ويستعرف الفرق أي المعتد به الاصلاح وما تقدم
تقريري لنوي (قوله وهو كون الكلام الخ) ينبغي ان يحمل متناولا لاضف التاليف نظر إلى ان مخالفة
النحو توجب صعوبة فهم المراد على المقتضى لعمدته (٢) ويمكن ان يقال هذا المقدم من التعقيد لم يوجد في
القدم الثالث وكتب ايضا له حمل التعقيد على أنه مصادره قد بينا لامفعول يكون وصفا لا كتابا فاذا
فسره بذلك الكن بردان التطويل ليس وصفا لا كتاب فكان ينبغي تأويله أيضا الا ان يقال تركه انكلا
على المقايضة تأمل سم وكذا يقال في المشعر وقد يقال ان تفسير الشارح الحشو والتطويل بالزائد يفيد
حمله على المشعر والمطول به لا المعنى المصدري حتى يحتاج إلى ان يؤولهما بما اول التعقيد فالثلاثة
في الاصل مصادره هذا وبناء المصدري الحمول لا يراد الحقيقة وقد لا يسر لانه يتبادر منه انه من الملو قد
يدفع بوجود اقربته كما هنا اه (قوله قابلا) اختاروه جانب الاختصار اقبول وفي الاخرين الانتقار
انما إلى ان الاحتراز من الأخير من اه من الاختراز من الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل يشمل
الاطناب والابحار والمساواة انه قدم في الف المشعر على التطويل فيكونه اه في مقام بيان موجب
تغير القدم الثالث وكسر ناظر بما في التثنية اتماما لما ذكر الاختصار لازمه فإنه مختصر وقد ناظر
التقدم دلي ناظر المشعر رعاية لعمدته اه نفري (قوله خبر به خبر) يحمل الاسكوتية على تجويز الحالية
من ضمة غير موهو في منابر لانه ولا لا المبرية ناظر (٣) وأقرب أولاه هو ان مغايرته للمصون
مشروطة بالاحظة قبوله الاختصار مع انه اسر في ذلك لانه في نفسه منابر لانه وذو ان لا يلاحظ ذلك حرر

(قوله يفيد حمله على المشعر الخ) أي والكلام حيثما يستقيم أي فالمشعر والتطويل حيثما جزآن من
القدم الثالث وليس المراد كما لا يخفى أنما هذا الحار صحيح كونها وصفين كما لو (قوله على التطويل) أي
وعلى التعقيد أيضا وما ذكره منتج لذلك كما لا يخفى إذا المشعر قد يكون مفسدا

(١) لا لفظ الهمس لو حذف لم يصح جرد قبل بنير من كذا قبل وانظروا ان تبينه لعمده بما
قبله والا فلا مانع من نصبه دفعا على كل الجود ولا يصح توجيهه بأنه لو حذف الهمس والمطوف
فسد لان الهمس لا يدخل له هنا اه وتأمل (٢) (قوله) ويمكن ان يقال اخ لانه ما قبل لان المفيد مثبت
وهو مقدم على الثاني قاله النعمي اه

(٣) (قوله ناظر الخ) أي ابتادها بالسبب لهذه الحالية وقوله اقرب أي لعدم احوال التكف وقال
يس الظاهر حذف الهمس ليكون علته مما قبله اه

لما فيه من التقييد (و) الى (التجريد) مما فيه من المشو (الث) جواب لما (مختصر يتضمن ما فيه
اي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهو حكم

اه سم (قوله قوله لما فيه الخ) اي في كلام المصنف اف ونشر مختلط (قوله مما فيه من المشو) لم يقل لما فيه من
المشو على طريقة ما قبله اذ لا يعلم حينئذ ان المجرد عنه ما اذا بخلاف ما قبله لا يلزم فيه مثل ذلك فنامله سم
(قوله انت الخ) انما قال ذلك دون اختصاره مع انه اخصر الاشارة الى انه مطمح نظره اختصار التعميم
الثالث لانه دعاء اليه بل محط نظره تاليف مختصر يتضمن ما فيه ما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه
اه مم وكتب ايضا قوله انت في الاطول ولا يخفى ان من تنه دواعي تاليف مختصر كذا انه كالعنده
قوائد تخص به لم يسبقه بها احد فكذلك الانسب ان يفضله الى ما ذكر في الشرط بان يزيد واجتمع عندي
قوائد كذا وكذا انت (قوله يتضمن) اي تضمن وكذا قوله ويشتمل ليناسب الفعل قبله وبعده قيل
ويشتمل العكس ويؤيد الاول انه ناول عند الحاجة وان الافعال الماضية اكبر بل يمنع العكس ان
جواب لما يجب ان يكون ماضيا على الاصح وكتب ايضا قوله يتضمن الخ عبر في جانب القواعد بالتضمن وفي
جانب الامثلة والشواهد بالاشتمال لان المتضمن جزء من المضمون (١) فقصدا ان قواعد مضمونه لا يهاجزاء
الكتاب والامثلة لما لم تكن ركنا من موضوعه جعل مشتملا عليها فان الشيء قد يشتمل على ما هو زائد على
اجزائه الاصلية اه من يس (قوله حكم كى) اي حكم (٢) على كى فان كلمة الحكم كذا الحكم عليه كذا
والضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم كى ومنه انطباقه (٣) صدقته عليه اي الجميع وهو احتراز عن
التضييق الطبيعية والاشتمال في ليتعرف لام الماتية وذكر هذا التقيد لكونه ما هو ذاتي مفهوم القاعدة وما قبل
من ان المراد قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها اطلاق الاسم الجزء على الكل وحذف
المضافين وان الكلام محمول على الاستخدام بان يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي وضمير ينطبق
وجزئياته المعنى المجازي اعني المحكوم عليه او اطلاق الكل والجزئى على حكم الاصل والقرء باعتبار
الشبيه بالمعنى الكل والجزئى من حيث الاشتمال والاندراج فنكات لا تلتق مقام التعريفات وان
ذهب اليه الجزم النير اه عهد الحكم وقد تضمن من هذا ان في تقرير هذا التعريف اربعة اوجه
والقاعدة على اثبات اسم لنفس القضية وعلى الثلاثة الباقية اسم لنسب الحكم الذى هو جزؤا وحاصل
الرابع انه شبه حكم القضية العامة التى هى اصل ما تنحصر من القضايا بالمعنى الكلى بمجامع الاشتمال

(قوله يتضمن ما فيه الخ) لا يخفى ما فيه من تصور كما يعلم تتبع ما ذكره المصنف بعد وما يستغنى عنه اشار
اليه في قوله ويشتمل على ما يحتاج اليه في قوله وما آل جواب الخ (قوله من ان المراد قضية كلية الخ) لا يخفى
انه يصح ذلك سواء كان قوله حكم كى تركيبا اضافيا او توصيفيا سواء ادبرنا كلمة الحكم بكية المحكوم
عليه او قلنا انها بتعلقه بكل فرد وانسبة الى كل اي كل فرد انتهى

- (١) قوله فقصدا ان القواعد الخ اي فالمراد بالقواعد القضايا الانظمية وقوله والامثلة الخ اي فكانها ليست
اجزاء له وهى في الواقع من اجزاء الكتاب وقوله من موضوعه الخ اي دال الخ ولعل ما قاله ليس
امر اصطلاحى والاشتمال والتضمن مترادفان لغة في القاهرة وس تضمنه اشتمل عليه اه
- (٢) قوله اي حكم على كى بيان للمراد وعبارته تقتضى انه مركب توصيفى بدليل قوله ذال الخ ويصح
ان يقرأ باضافة حكم اي لكى وقوله ينطبق صفة لكى اه
- (٣) قوله صدقه اي حمله على كل جزئى من جزئياته وهى الاحكام التى في النتائج وهو احتراز لان الطبيعية
الحكم فيها على كلى بقطع النظر عن خصوص القضية اه

كلى ينطبق على جميع جزئياته لينعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده (ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهي الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد

وحكم هذه الفروع بالمعنى الجزئى بجامع الاندراج فاطنق على حكم الاصل لفظ الكلى وعلى حكم الفرع لفظ الجزئى فلا يرد ان الشائع اطلاق الكلى والجزئى على المفهوم وافرازه لا على حكم القضية الكلية وما تحتملها من القضايا المخصوصة بل الشائع اطلاق الاصل والفرع عليهما والحاصل على الوجه الثانى قصد موافقة التعريف المعروف من أن القاعدة اسم للقضية الكلية كما اشار اليه العلامة سم واطافة احكامها على الاول والثالث للبيان تأمل (قوله كلى) كونه باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته وذلك لان القضية الواحدة لا تصدق على اخرى ولا الحكم الواحد على حكم آخر اهجرى وقوله لان القضية أى ان اردنا بالحكم القضية وقوله ولا الحكم أى ان ابقينا على ظاهره (قوله ليعرف الخ) وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئى وتحملة موضوع القاعدة وتحملة محمولا ثم تحمل هذه القضية صغرى وتعمل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئى كان (١) تقول أن زيدا قائم كلام يلقي الى المنكر وكل كلام يلقي الى المنكر يجب توكيده ثم يحذف المنكر فيخرج الحكم بقى شىء آخر وهو أن التى فى موضوع الصغرى أما ان تكون من المحكى ومن الحكاية فان كان الاول لم يلزم مع قوله يجب توكيده لثلا يلزم تحصيل الجواب ان معنى قولنا يجب توكيده أى لا بد ان يكون مؤكدا وان كان الثانى لم يلزم مع قوله يلقي الى المنكر ان لا يلقي اليه اخلى عن التوكيد والجواب ان معنى قوله يلقي أى يراى القاءه وان كان لا يلقي بالفعل وكتب ايضا فيه انه يلزم الدور لتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسيأتى على معرفة يذكر لاثبات القاعدة فتوقف هى على معرفته والجواب ان الجهة منفكة لان توقف القاعدة على معرفة بعض جزئياتها أى بالسمع من الموثوق بعينه بالنسبة الى المستنبط أى الذى استنبط القاعدة وتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غيره من المقلدين له اه من يس (قوله يجب توكيده) أى لا بد ان يكون مؤكدا اه عبد الحكيم (قوله ما يحتاج اليه من الامثلة) لا ما يستغنى عنه ليكره حشوا اه مطول قال عبد الحكيم الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باسمه على الحشو وفيه اشارة الى ان القسم الثالث حشوه بتكثير الامثلة والشواهد الى لا يحتاج اليها اه (قوله وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد) قال فى الاطول المثال جزئى لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لايضاح القاعدة وهو المراد بقولهم المثال جزئى يذكر لايضاح القاعدة اه فقوله المذكورة لايضاح القواعد أى الصالحة لان تذكر لايضاحها وكتنا يقال فى تعريف الشارح للشواهد وبذلك يتضح اخصية الشواهد من الامثلة لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس على لا شرط كون جزئى من كلام المؤلف به فى الشاهد دون المثال وليس المراد انها تذكر بالفعل للايضاح او لاثبات اذ لا يلزم للجزئى المثال او الشاهد ان يكون

قوله واطافة احكامها (أى فى جملة احكامها وقوله على الاول هو ما خاره عبد الحكيم لكن هذا بناء على ما فهمه فيه والا لاطافة حمقية اولادنى ملاسة وقوله والثالث أى من الافوال الثلاثة المردودة وان كان رابعا بالنسبة لعدم ما خاره عبد الحكيم اولافكا، الأوضح ان يبدله بالرابع (قوله أى لا بد ان الخ اشارة لدفع الاشكال المتقدم فى الفقرة السابقة باختيار الشئ الاول منه

(١) (قوله) كان تقول الخ هذا لا يوافق قول الشرح كل حكم انما يوافق كون القاعدة كل كلام فتأمل اه

فهي أخص من الأمثلة (ولم آل) من الالوهو التقصير (جهدا) أي اجتهدا وقد استعمل الاول في قولهم لا آلوك جهدا معدي الى مفعولين وحذف ههنا المفعول الاول والمعنى لم أمنعك جهدا (في تحقيقه)

مذكورا بعد الحكم الكلي فضلا عن كونه للايضاح أو للاثبات فكونه مذكورا للايضاح أو للاثبات طارضا مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتها ولو اعتبر ذلك فإن اريد للايضاح فقط أو للاثبات فقط فبيها تباين كل ويلزم ادماقصدا به ما واسطة وأن اريد للايضاح مطلقا أي سواء كان للاثبات أيضا أولا وللإثبات مطلقا سواء كان للايضاح أيضا أم لا فبينهما عموم وخصوص من وجه (قوله فهي أخص من الأمثلة) تفرع على ما علم التزاما من قوله لا يثبت القواعد وهو أن الشاهد يجب أن يكون من كلام الله تعالى أو البلغاء وما علم من قوله لا يضح القواعد وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جمليا وقد يكون من كلام من لا يوثق به (قوله أن) مضارع معتل مبدوء بهمزة المتكلم ماصية الا كملا وأصل أن ألوههمزتين أبدلت الثانية من جنس ما قبلها ألوه وحذف الواو للجازم (قوله من الالو) ومثله الالو بالنشيد أيضا فهما مصدران لا لا كمناعتوا وعنيا كما هو القاعدة في مثل هذه الافعال (قوله وهو التقصير) ذكر أولا المعنى الحقيقي للالوهو التقصير ولم (١) ينف صحة كون المراد ذلك ثم ذكر المعنى الذي يستعمل وفيه بطريق المجاز المشهور أو التضمن وهو المنع ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى اشارة الى أن المعنى الاول وأن يمكن أن يراد هنا بوجه غير مشهورة ذكرها اعشى الا أن الانسب الثاني لأن هذا الفعل اذا قرن بالجهد ونحوه فلما يوجد في الاستعمال الاتمعديا الى مفعولين باحدا الاعتبارين اه خسرو والحاصل ان في لم آل جهدا أو جها أحدها أن آل بمعنى أقصر وجهدا أما حال من فاعله أي مجتهدا أو مصدر لحال مقدرة أي مهتهدا جهدا أو تتميز عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا مجازيا أي لم يقصر اجتهدا أو منصوب بترع الخافض أي في اجتهدا أي ثانيا أن آل مضمين معنى المنع فجهدا مفعول ثان والاول هو محذوف وهذا هو الذي حل عليه الشارح الثالث أنه مضمين معنى (٢) الترك مجتهدا مفعول ولا حذف حيث (٣) الرابع ما نقل عن أبي البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى مجتهدا وإنما اختار الشارح الثاني لأنه في غاية الشبوح وكأنه رجح المجاز المشهور كما في سم تأمل (قوله جهدا) بفتح الجيم لا غير على تفسير الشارح له بالاجتهاد وبالفتح والضم أن فسر بالطاقة وبالفتح لا غير أن فسر بالمشقة هدا ما نصيده عبارة المختار وفي المطول جهدا بالضم والفتح الاجتهاد عن القراء الجهد بالضم والطاقة وبالفتح المشقة (قوله لم أمنعك) أي لم امنع احدا الآن الخطاب مع غير معين فيعم اه ونكتة حذفه كونه غير مقصودا به يس (قوله في تحقيقه) أي ايراد مباحته أولا محققه لا تحقيقه بعد فراعته كما قد يتوهم وكتب أيضا قوله في تحقيقه متعلق بال

(قوله فان اريد الخ) أي مع أن كلام الشارح يفيد أن الشواهد أخص مطلقا (قوله كونه غير مقصودا) أي على أن التعيين والحذف يؤذن بالعموم (قوله لا تحقيقه) بعد فراغه كما يتوهم أي من اضافة التحقيق الى المختصر اذ هو لا يقال له مختصر الا بعد تمامه وبعد تمامه لا يحقق فكيف أضاف التحقيق اليه ودفع هذا التوهم بأن المراد ايراد مباحته محققه من أول الامر بقرينة العتلى والعادة فسميته مختصرا باعتبار حاله الآن

(١) قوله ولم ينف صحة الخ أي لأنه لم يرد الحصر الحقيقي في قوله والمعنى الخ اه
(٢) (قوله معنى الترك) فيه أنه معنى في القاموس قال عبد الحكم هذا وان كان صحيحا ففيه ان المستفاد منه انه لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهده فيه فالتقصير به بدل كل الجهد في تحقيقه وفيه انه يفيد بالتكسير بعد النفي اه هو خلاف الاستعمال المشهور (٢) فيه أنه ليس نصا في المراد اه

أى المختصر (وتهذيبه) أى تنقيحه (ورتبته) أى المختصر (ترتبا أقرب تناولا) أى أخذنا (من ترتيبه) أى ترتيب السكاكى أو القسم الثالث إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول (ولم أباغ في اختصار لفظه تقريبا) مفعول لما تضمنه

لا يجرد إلا أنه إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل كما قاله الزمخشري في قوله تعالى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون اهيس (قوله أى المختصر) جعل الضائر راجعة للمختصر دون القسم الثالث ليفيد الكلام صوم هذه الأوصاف جميع المختصر مأخذ من القسم الثالث وما هو زائد عليه وكتب أيضا قوله أى المختصر أى مافيه من التحقيق للمعانى لا للالفاظ التى هى مسمى المختصر وأما التهذيب والترتب فهما فى الالفاظ فيجوز بالنسبة إليها إرادة المختصر وإدراك مافيه أى بواسطة الالفاظ وإرادتها وقيل التهذيب للمعانى فهو كالنحو اه من يس وسم (قوله تناولا) هو فى الأصل مد اليد إلى الشيء فيؤخذ به مطول فاطلاقه على نفس الأخذ من إطلاق اسم السبب على المسبب أن لم يحمل الأخذ من مفهوم التناول والكل على الجزء أن جعل جزء منه وعلى كل حال فتموله تناولا استعارة مصروفة وفى ضمير أقرب استعارة ممكنة (قوله أى أخذ) أى أخذنا منه أخذنا لمعانيه من الالفاظ (قوله أى ترتيب السكاكى) انظر لما أضاف لفظ ترتيب وكثيرا ما يفعل مثل ذلك (قوله إضافة المصدر الخ) أى فهو مضاف إضافة المصدر الخ وهو من إضافة الخ (قوله فى اختصار لفظه) أنت تعلم أن المختصر عبارة عن الالفاظ المخصوصة وأن الاختصار تقليل اللفظ مع بقاء المعنى فتموله لفظه تصريح بما عم الزاموا كان نكتته أنه لو قال فى اختصاره لربما توهم عود الضمير للمختصر بآثار معناه كما رجع إليه ضمير محذوف ثم الإضافة فى لفظه من إضافة العام للخاص كنهج أراك اه يس وكتب أيضا قوله فى اختصار لفظه قيد لفظى أو لفظى والمآل واحد وفائدة التقييد الإشارة إلى أنه بالغ فى تجريدته عن الحشر والتطويل والعميد وتل ما يعميه بناء على الأطوار (قوله تقريبا الخ) تعليل لقوله لم أباغ وكذا قوله وطلبنا كما هو صريح الشارح بأن فى الأطوار أن التعليل لترك المبالغة فى الاختصار لأنه فى المتن مطلوب والمبالغة فيه شمار المهر قواما عدم التقصير فى التحقيق والتهذيب والبيان باحسن الترتيب فقبول أن لا نفسها لا يستدعيان التعليل فأنمله اه من يس (قوله لما تضمنه) أى وهو علة لما تضمنه وعلى هذا يصح وقوع ما على فعل وعلى معنى وعلى الثانى أو وهو معمول لما تضمنه فما وافقه على فعل وكتب أيضا قوله لما تضمنه ما وافقه على معنى أى معنى تضمنه معنى لم أباغ وذلك المعنى اثبات وهو قولنا تركت المبالغة والحاصل أن معنى لم أباغ نفي وهو مستلزم معنى هو اثبات وهو معنى تركت المبالغة وهو المعنى بقوله تقريبا اه يس وكتب أيضا قوله لما تضمنه الخ لا لفظى لأن المعمول له ما فعل لأجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمبالغة لأن المعنى عليه أن المبالغة فى الاختصار لم تكن للترتيب والنسبة بل لا مخرج مع أن المبالغة فيه منفية أصلا وهذا مبنى على ما فى دلالة الإعجاز أن حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن توجه إلى ذلك التقييد واجب (١) بأن هذا مسلم لو كان التقييد ثابتا قبل النفي ثم ورد النفي على الكلام للتقييد بذلك التقييد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون التقيد انما اعتبر بوجود بعد النفي فلا يتأتى توجه النفي إليه حتى يقتضى الكلام وجود التقيد لا يتقيد على أن توجه

لا باعتبار حاله وقت تحقيق المباحث (قوله دون القسم الثالث أى وإن كان الشارح أرجع اسم الإشارة فى قوله وأضفت إلى ذلك إلى ما أخذ من القسم الثالث من القواعد وغيرها لضرورة أن الشيء لا يضاف إلى نفسه وغيره

(١) (قوله واجب الخ) هذا جواب غير صحيح وكنا نقوله على أن توجه الخ لأنه لا معنى عليهما لعله نامل اه

معنى لم ابالغ أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه
والضما للختصار) وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما فى القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد

الى التقيد الثابت قبله أغلبي لا كل بل يجوز توجهه للمقيد فقط وللقيد فقط ولها معا فيجوز أن يكون
عله لا بالغ ويكون النفي للمقيد فقط وأن قلنا التقيد معتبر وموجود قبل النفي فالأولى لتلخيص عدم كونه علة
للمبالغة بما قاله فى الأطول من أنه لا وجه لقصد أن المبالغة فى الاختصار لتقريب التعاطى وطلب تسهيل
الفهم على الطالبين بل لو كان فى المبالغة فى الاختصار تقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم لوجب أن
يلتزم ويتبادر من كلام الشارح أن المنصوبين فى كلام المصنف علتان لأم ابالغ فقط لا لقوله ورتبته أيضا
وهذا هو الأقرب الى كلام المصنف وإن احتمل أن يكونا علتين لهما بل يجوز الخطأ أن تكون الأولى
للأول والثانية للثاني والعكس فتكون الصور أربعة (١) ومنهم من علل عدم جعله علة للنفي بأد حرف
النفي ضعيف لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظرف عند جمهور النحاة كما صرح به ابن هشام فى الباب الثالث
من المغنى فلذا أوله بفعل مثبت ونقل عن ابن الحاجب إعماله (قوله معنى لم ابالغ) أدرج المغنى للإشارة الى
أن ترك المبالغة ليس عيني معنى لم ابالغ لوجوب تغير المتضمن والمتضمن ولولم يذكر المغنى لصح أيضا أن اللفظ
يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لأن متضمن المتضمن لشيء متضمن لذلك الشيء لكن يصير الكلام
خاليا عن إفادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم ابالغ (يزدى) قوله (واضما) أى الأربعة (قوله وى
وصف الخ) نال فى الأطول ولعمري لقد أفرط المصنف ووصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا
وتعقيدا حيث صرح به أولا ولوح به ثانيا وعرض به بوصفه مختصرة بأنه منقح سهل المأخذ لثناؤه لمختصا
وقوله حيث صرح به أولا أى فى قوله غير مصون الخ وقوله ولوح به ثانيا أى فى قوله قابلا للاختصار الخ
قال فى الأطول أقول لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لبيان عذر شروعه فى التصنيف مع وجود
المفتاح وقبول (٢) العذر منه يحتاج الى المبالغة فى تحقيق ذلك الوصف إعماله قوله بأنه مختصر الخ من قوله
أنت مختصرا وقوله ولم ابالغ الخ (قوله منقح) مأخوذ من قوله وتهذيبه ويجوز أن يكون مأخوذا منه ومن
قوله تحقيقه فيكون التحقيق والتهذيب يرجعان الى معنى التنقيح وقد يؤول هذا سكوته عن التحقيق تأمل
سم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريبا لتعاطيه وطلب الخ (قوله تعريض بأنه الخ) كان الظاهر أن
يقول تعريض بأن القسم الثالث على الضد من ذلك كما نفيد عبارته فى الأطول والافهم وصف كتابه بما
ذكر ليس على طريق التعريض بل على طريق التصريح إلا أن يقال (٣) مصب التعريض قوله كما فى القسم
الثالث (قوله لا تطويل فيه الخ) فيه لف ونشر مرتب فتقوله لا تطويل فيه راجع الى قوله مختصرا ودوله
ولا حشو راجع الى قوله منقح وقوله ولا تعقيد راجع الى قوله سهل المأخذ (قوله المذكور) إشارة الى
توجيه أفراد اسم الإشارة فى قوله ذلك مع عوده على متعدداه (يس) (قوله فوائد عثر الخ) أنه بذلك على
(قوله لعل المبالغة) أى فى وصف القسم الثالث قوله وقد يؤول هذا الخ إعماله بقدر أنه قد يقال أن سكوته
عنه لأنه لا تعريض فى قوله وتحقيقه لأن التعريض فيما فيه التعريض هنا لقريئة ما مر من وصف
القسم الثالث بأن فيه تطويلا وحشوا وتعقيدا فى قوله ولكن كان غير مصون الخ قابلا للاختصار
ولم يسبق وصفه بأنه غير محقق لا صريحا ولا تلويحا وكذا لا تعريض فى قوله ورتبته الخ كما لا يخفى

(١) قوله ومنهم من علل الخ المنع هنا من حيث العمل وما مر من حيث المعنى

(٢) قوله وقبول العذر الخ فيه أن هذا لا يحقق الوصف فانه مجرد تكرار الأول إلا أن يقال المراد التأكيد

(٣) لا يقابل ما قيل والظاهر أن المراد الإشارة لا المعنى الاصلاحي للتلويح والتعريض وإن قاله عبد الحكيم

عُثِرَتْ (أى طلعت) في بعض كتب القوم عليها (أى على تلك القوائد) وزوائد لم أظفر (أى لم أفر) في كلام أحد بالنص. يح بها (أى بتلك الزوائد) ولا الإشارة إليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتمعية وإن لم يقصدها * (وأسميته تلخيص المفتاح) ليطلق اسمه معناه (وأنا سأله) قدم المسند إليه

مزيد اطلاعه وكل ما رآه لكتب الفن كان به على قدر فطائه بقوله وزوائد الخ والقصد بذلك توفير الرغبة في تعاطي كتابه وتسمية ملتقطاته من كتب القوم فوائد ومختصراته زوائد ما تواضع منه حيث جعلها مستغنى عنها وأما بالغة في كمالها حيث جعلها زوائد في الفضل على غيرها من القوائد فله في الاطول (قوله عُثِرَتْ أى اطلعت) قال في المختار العثرة الذلة وقد عثر في ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر يقال عثر به فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل واعثره عليه غيره ومنه قوله تعالى وكذلك اعثرنا عليهم اه وفي الجربى عُثِرَتْ بفتح المثلثة بمعنى اطلعت وبضمها بمعنى وقفت اه ثم رايت في القاموس ما نصه عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثر وعثارا وتعثر كما ثم قال والعثور الاطلاع كالعثرة اه وقاعدة صاحب القاموس انه اذا ذكر المصدر مطلقا فالعمل منه على مثال فصل كما قال في خطبته وكتب ايضا قوله عُثِرَتْ في بعض الخ في ذكر العثور الذي تفهم منه المصادفة اتفاقا وذكر البعض الذي يفهم منه عدم شيوعه في كتب القوم إشارة الى العزة اه يس (قوله وزوائد لم أظفر الخ) فان قيل هي حينئذ اجنبية عنهم وعما قالوه فكيف تدخل في فهمهم وتضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه قلت لمناسبة لما قالوه وكونها على طريقته ومشابهة له في الفائدة (قوله اظفر) من ياب طرب كما في المختار (قوله في كلام احد) أى من المتصدين لتقرير هذا الفن واستنباطه وتدوينه فلا ينافي انه قد يفهم بعض تلك الزوائد من كلام نحو مفسر اه يس (قوله بأن يكون الخ) تصوير للإشارة المنفية وقوله وإن لم يقصدها أى بالافادة بالتركيب اولا وبالذات فلا يرد ان الإشارة تستدعي قصدا تأمل وكتب ايضا الواو للاحال وان زائدة (قوله تلخيص المفتاح) لانه تلخيص اعظم اجزائه اه سم فاندفع الاعتراض بأنه انما هو تلخيص لبعضه (قوله ليطلق اسمه) أى معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة وقوله معناه أى الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المطابقة والمناسبة ان التنقيح والتهذيب اللذين هما المعنى اللغوي للتلخيص متعلقان بتلك الالفاظ المخصوصة التى هي معنى الاسم العلمى وحاصلان بها فاندفع ما قيل ان تلخيص المفتاح علم فلا يدل الا على الالفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه (قوله قدم المسند اليه الخ) اهلم اولا ان تقديم المسند اليه على السند العلمى اذا لم يل حرف النفي قد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتقوية على ما سيحىء وهما لا يعرف لشيء منها وجه حسن اذ لا حسن لقصر السؤال عليه بل التشريك في السؤال حسن ليكون اقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعاد عن التحجر في الدعاء ولا لتأكيد اسناد السؤال اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع. وحاصل ما اجاب به الشارح بتوضيح انه قصد ان يجعل الجملة حالا ليفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى (قوله على جزء معناه) أى الاصلى والقصد انه لا يدان يوجد معنيان تعتبر المناسبة بينهما اذ ليس المراد المناسبة بين اللفظ نفسه والمعنى

(١) قوله بل التشريك الخ) أى بأن لا يمنع احد من السؤال معه بدليل ما بعد فان اجتماع القلوب لا يجعل إلا بمشاركة الغير في السؤال فسقط ما قيل ان المنصوص على حسنه هو التعميم في الدعاء لا التشريك أى الاتيان بلفظ دال على ان الداعى هو وغيره اه

قصدا الى جعل الواو للحال (من فضاه) حال من (أن ينفع به) أي بهذا المختصر (كما نفع بإصلاحه والفتح
أو القسم الثالث منه (أنه) أي الله (ولي ذلك) النفع (وهو حسبي أي محسبي)

صريحاً لا بإيراد الجملة الاسمية مع الواو لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستئناف ولو
أوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف مع أن الجملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقتزن بالواو قال في
الخلاصة وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميراً ومن الواو خلت

لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون إلا لاحدا الأمرين ولا حسن شيء
منها ههنا إلا أن يقال اتهم بذلك مجرد بيان لنشأ اختيار الجملة الاسمية اه من عند الحكم وقال
التنزي قال بعض العلماء يجوز أن يكون التقديم لاتخذه بمحبة بقر أن يكون منه أنا أسأل الله
لا غيري لأن ما ألقاه لا يصلح لأن يلتفت إليه غيري فضلاً عن أن يسأل النفع به ويكون المراد
استحقاق مؤلفه ويجوز أن يكون القصر اضافياً أي أنا أسأل الله لامعاضة ولا حسادي من علماء
الزمان وكلاهما ليس بشيء أما الأول فلأن استحضار مؤلفه بحث بدم عدم صلاحته لأن يلتفت
إليه غير مناسب لما أسلفه من مدح محبته وترجيحه على المفتاح الا شكف وأما الثاني فلأنه ليس
هنا من يعتد بشاركة معارضة وحساده له في السؤال حتى يحتاج إلى التخصيص اه وفي السير امي
وخبرو والتنزي ما ماخذه يجوز أن يكون التقديم لاتخذه التقوية لأنه لما بال في مدح تهنيته كن
مظنة توهم الاعتماد في حصول النفع به على كمال تهنيته فلا بد من تقوى السؤال دفقاً لهذا وهو وإن
كان بعيداً اه وذكر في الاطول من وجود التقديم انه يجوز أن يكون لاتخذه بص إظهاراً للاحدة
في هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمين ليستغطف به فسكانه قال في اثناء السؤال الهى أجنبي
وأرحم وحدتي وانفرادي عن الاعوان اه وكتب أيضاً وهو أنا (قوله قصداً الى حال الواو للحال)
أي وجعل الواو للحال يستدعي تقديم المسند اليه لتكون الجملة اسمية فيصح اقترانها بالواو بخلاف
المضارعية فلها لا يصح اقترانها بالواو اذا كانت حالا (قوله حال من أن ينفع) قال الحفيد إنما لم يجعله
ظرفاً لغو لاسال اشارة الى (١) ان النفع كائن بمجرد الفضل والكره لان المال وصف له احبباً لا لاه
ذاتي في المختصر اه بإيضاح وفيه أنه لا يظهر تماق الظرف بإرسال مع استيفائه مفعوله حتى يحتاج الى
نسكتة العدول عنه على أنا لو سلمناه لم نسل عدم حصول تلك الاشارة عليه فتأمل (قوله من أن ينفع)
وان ينفع في تأويل النفع مفعول ثان لإرسال فتأمل في المال هو سال لا زال في المال هو
العامل في صاحبها وليس هو حالا من فاعل ينفع او ظرفاً لغو متعلقاً بـ ينفع حتى يكون العامل فيه
ينفع فيلزم تقديم صلة الموصول الحرفي عليه تأمل وكتب أيضاً أي كمال (قوله وهو المفتاح) وجعله
أصلاً له باعتبار أن أعظم أجزائه الذي هو القسم الثالث منه أصل له فهو أصل له بواسطة (قوله نه الخ)
ذلة لإرسال (قوله ولي ذلك) أي مولاه ومعهطيه (قوله أي محسبي وكفى) أشار الى ان الحسب بمعنى الحسب
(قوله الا بإيراد الجملة الاسمية مع الواو أي لان الواو حينئذ لا تكون ظاهرة في الهدف لاختلاف
الجملة مع ما قبلها اسمية وفعلية ولا في الاستئناف لقلة نجمات على إنها للحال وقوله اذ لو أوردت الفعلية الخ
وكذا لو أوردت الاسمية بدون الواو (قوله ولا حسن شيء منها ههنا) اذ ليس المقام مقام افادة أن
الدعاء الذي صدر منه كان على وجه الانفراد وان وجد من يعتقد أنه كان على وجه التركة او لا انكار لاسناد
السؤال من السامع ولا تردد فيه له

وكافي (ونعم الوكيل) عطف أما على جملة وهو حسبي والخصوص محذوف وأما على حسبي أي وهو نعم الوكيل فالخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار

أي السكافي وهو في الاصل اسم مصدر فيستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع فان ذكر بعد التكررة كان صفة لما نحو هذا رجل حسبك وان ذكر بعد المعرفة كان منصوبا على الحال نحو هذا عبد الله حسبك وقد ينطق بالفعل فيقال هذا رجل أحسبك أي كفالك ورجلان أحسباك ورجال أحسبوك وأن قطع عن الاضافة ونهى معنى المضاف اليه نهي على الضم تقول رأيت زيدا حسبا اه من خسر ويتصرف وكتب أيضا قوله محسب وكافي أي في جميع المهمات أو في ذلك النفع والاول اكثر فائدة والثاني انسب لما قبله (قوله وكافي) عطف تفسير (قوله أما على جملة الخ) انما انحصر في دفين لان (١) المذكرة ثلاث حمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع أي الرابط ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معلقة بهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فلما على تمامها واما على جزئها اه عبد الحكم (قوله والخصوص الخ) والتقدير نعم الوكيل الله وتقديره متأخرا عن الفاعل واجب وهو مبتدا خبره الجملة قبله او خبر مبتدا واجب الحذف أي هو الله او مبتدا خبره محذوف وجوبا او بدل من الفاعل اقوال (قوله واما على حسبي) وان لزم عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل اه سم (قوله فالخصوص هو الضمير الخ) يعني هو في قوله وهو حسبي وكون الخصوص مقديما على الفعل ليس بالاعرف ولذلك عزاه الى القائل به اه جري (قوله على ما صرح به صاحب المفتاح) وليس هو الضمير المتقدم عند الجمهور بل الخصوص محذوف والضمير المتقدم دليل عليه فاذا قلت زيد نعم الرجل فزيد المذكرة دلالة على الخصوص المحذوف لا نفس الخصوص لانه مؤخر دائما والتقدير زيد نعم الرجل زيد فحذف الخصوص الذي هو زيد الثاني لدلالة زيد الاول عليه هذا مذهب الجمهور ومذهب صاحب المفتاح انه نفس الخصوص (قوله قد عطف الخ) اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان حسبي بمعنى محسبي وهو بمعنى محسبي فهو جملة خبرية في المعنى فسقط ما قيل ان المعطوف عليه على الثاني مفرد فليس بخبر لان الخبر والانشاء إنما يجريان في الجملة وكتب ايضا قوله قد عطف الانشاء على الخبر أي وهو ممنوع عند البيانين واكثر النجاة فهو اعتراض على هذا التركيب وجوابه اما يمنع قوله الانشاء بحمل المعطوف خبرا كالمعطوف عليه مع تقدير مبتدا أي وهو نعم الوكيل نعم هو مقول فيه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وهذا أي قولنا معنى هو مقول فيه على القول بمنع وقوع الانشائية خبرا والاصح جوازه من غير تقدير قول ثم ان تقدير معقول على هذا القول لا يختص بكون العطف على جملة هو

(قوله ولا على الثانية) وهو قوله انه ولو ذلك قوله عطف على خبرها والمالح مآله ان الجملة التي خبرها انشائية انشائية على ما يأتي عطف على جزئها لزوم وقوع الانشاء تعليلا اما على انها خبرية فلا مانع منه وقوله لانها معلقة أي مسوقة للتعليل ومقتضاه ان الجامع على هذا موجه دويرجه ان الجملة المعطوف عليها مفيدة للمدح والتعظيم (قوله وهو مبتدا خبره الجملة قبله) على هذا يكون المعطوف جملة خبرها انشاء وسيأتي انها خبرية خلافا لعبد الحكيم وحينئذ تعلم ان كلام الشارح لا ينبغي على هذا الوجه

(١) (قوله لان المذكور الخ) أي المقام المناسب له هذا هو المعطوف فخرج سميته اه

حسبي بلى يجرى على كونه على حسبي لان المعطف على الخير خير كذا في الاطول نعم لا يحتاج الى تقدير البتة على كونه على حسبي واما بمنع قوله على الخبر يجعل المعطوف عليه انشاء كالمعطوف اي الادم احسبني واكفني هذا كما علمي هذا تقدير المعطف على وهو حسبي واما بمنع امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير المعطف على حسبي لان له محلام. الاعراب لانه خبر ع. هـ. ومحا امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو في الجزأ التي لا محلام. الاعراب هذا ومنحما ان غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على صحته لا الاعتراض وهذا والنقول عن الشارح - كما في الحفيد ثامنا - وقال الشيخ يس الذي نهى عنه الذوق السليم من عبارة الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا التنبيه ثم قال: وأعلم ان مبنى الاعتراض على سببة امر كون نعم الوكيل جملة انشائية والاول المعطف وأنه ليس من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه قوله وهو حسبي وأنه جملة خبرية او قوله حسبي وان عطف الجملة على المفرد غير جائز الا باعتبار التضمن اي تضمن المفرد معنى الجملة وان عطف الانشائية على حسبي باعتبار التضمن يستلزم المعطف الممتنع وكل واحد من هذه الامور يمكن ان يتوجه عليه المنع وتفصيلا ذلك في الجملة ا هـ وحاصله انا لانسلم كون نعم الوكيل جملة انشائية كما امر بيانه سلمناه لك. لانسلم كون الاله او المعطف لم لا يجوز ان تكون اعتراضية على القول يجوز الاعتراض آخر الكلام سلمناه لك. بجما المعطف من عطف القصة على القصة من غير ملاحظة انشائية او اخبارية سلمنا أنه ليس من هذا القصة لك. لانسلم ان المعطف على حسبي هو حسبي او حسبي لم لا يجوز ان يكون وأنا أسأل الله على أنها انشائية او اخبارية وعطف الانشاء على اخبار جائز فبالله مح من الاعراب كجملة الحال سلمنا ان المعطف على حسبي هو حسبي لكن لا تسلم انها خبرية لم لا يجوز ان تكون انشائية كما امر بيانه او قوله حسبي لك. لانسلم ان عطف الجملة على المفرد لا يجوز الا باعتبار ناويله بالفعل لم لا يجوز مطلقا سلمناه لك. لانسلم ان المعطف على حسبي هذا الاعتبار يستلزم المعطف الممتنع لجواز ذلك فبالله مح من الاعراب والمتعاطاة أن على هذا التقدير لها محسب لانها خير ولا يخفى ان المنع الثاني لا يتجه على مذهب الجمهور المسانعين الاعتراض آخر ولا يخفى بعد الثالث ولا يخفى ما في الرابع لان الانشاء لا يقع حالا وما السدس فغير صحيح وان ذكره السبد لا يجانبهم تأويله المفرد بالفعل في مثل ذلك ولهذا نال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعلا فعلا * وعكسا استعمال نجده سهلا

فاحسن الاجوبة الثلاثة التي قدمناها والامور السبعة عشر تفصيلا خمسة على المعطف على حسبي وخمسة على المعطف على حسبي ثم ما امر من جواز عطف الانشاء على الخبر فيما له محل من الاعراب هو ما صرح به السيد وتبعه عليه جماعات وتعقبوا اطلاق قول صاحب الغنى منعه البيانون اي عطف الانشاء على الخبر وعكسا بل نسبوا الى البيانين تجوز المعطف المذكورة فيما لا محل له اذا كان هناك ما يوجب كمال الاتصال كما في هذا التركيب إذ النائية لبيان حال موضوع الاولى ومدحه فهي كالدليل على إثبات محمول الاولى لموضوعها فيبينها من الارتباط والمناسبة ما يوجب كمال الاتصال بينهما وبين اختلاف الجملتين اخبار او انشاء لا يوجب كمال الانقطاع وبهذا ايضا صرح السيد في حاشيته على المطول رادا على ما سيجيء للشارح من إيجاب ذلك كما لا تقطاع ونازع جماعة السيد في تجوز المعطف المذكور فيما له محل على الاطلاق وخصوصا الجواز بما اذا كان المعطوف عليه محكية بالقول لكون

(وله نعم لا يحتاج الخ) اي ان قدر القول والاحتياج اليه

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

المقصود من المتعاطفين حينئذ اللنظ كما يعلم بمراجعة حراشي المطول وعلى هذا لا يرد على الشارح قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ان جعلنا الواو من الحكاية أى كلام الله تعالى لامن المحكى أى كلام الصحابة نعم يرد عليه وقوع نظير هذا التركيب دون احكاية بالقوا في القرآن ووقوله تعالى وما واهم جهنم وبئس المصير وقد يتال الاعتراض على التركيب لا يقضى رده والحكم بعدم صحته حتى يرد على الشارح ما ذكر لانه عبارة عن ايراد بحث في التركيب وان كان له دافع التركيب ويوجهه هذا غاية بتحقيق المقام فاحفظه والسلام

﴿ مقدمة ﴾

(قوله رتب المختصر الخ) شرع بتدريج عن خمسة مباحث الاول في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان اختصاصه ليست جزا خامسا مستقلا بل هي من الثالث الثاني في وجه تسميته مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة فيما سياتى الثالث في تنوين مقدمة الرابع في بيان نقل المقدمة واشتقاقها الخامس في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها هنا (١) مقدمة كتاب وكتب يضاف قوله رتب المختصر ضمن المعنى ادشال فعداه بعلى اى جعله مشتقلا على ما ذكر ان اريد التضمين النحوى اورتبه مشتقلا على ما ذكر ان اريد التضمين البياني واظرف لعو على الاول مستقر على الثانى فلا يرد أن الترتيب جمع كل شىء في مرتبه فى اللغة وجعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر فى الاصطلاح وظل منها لا يتعدى بعلى اه من يس لكن قوله ومستقر على الثانى فيه نظر لان اظرف المستقر هو الذى حذف متعلقه العام بحوز يدفى الدار أى كائن فى الدار والمتعلق هنا وهو مشتقلا خاص فلا يكون مستقرا بل لغوا وحذف المتعلق الخاص جائز إذا دلت عليه قرينة واقربية هنا لفظة على فنامل كذا بخط بعض الافاضل ويرده ما فى بسملة الشنوائى عن السيد أن الظرف المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه سواء كان عاما أو خاصا بحوز يد على الفرس او من العلماء اوفى البصرة أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج خصوص معنى عامله عن كونه مستقرا لا استقراره أيضا فيه وجاز تقدير العامل لتوجيه اعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطا مطردا اعتبره

(قوله وعلى هذا لا يرد على الشارح الخ) صورة الايراد هو ان يقال كيف يحكم الشارح على هذا التركيب بالفساد مع وقوع نظيره فى القرآن وحصل الجواب ان ما فى القرآن ليس من هذا القبيل لانه إنما عطف فيه الانشاء على مفعول القول وهو غير ممنوع بخلاف هذا التركيب (قوله لامن المحكى) والا فإرد عليه هذا التركيب القرآنى لان العطف حصل من الصحابة قبل وجود المحل الناشئ من القول (قوله) مشتقلا على ما ذكر (اى من اشمال الكل على اجزائه وكان عليه ان يزيد على وجه كون كل فى مرتبه مثلا (قوله وجاز تقدير العامل الخ) اى ان الصورة التى يفهم فيها العامل احاص يجوز فلها تقدير العامل التام لكفايته فى اجزاء الاعراب عليه كما يجرى على احاص وان كان المقصود احاص لا العام فقوله لتوجيه الخ اى

(١) مقدمة من ان اسماء السكتب والتراجم من قبيل اعلام الاشخاص وقيل انها من قبيل اعلام الاجناس وحينئذ فإتأتى فى الشرح لا يتمشى على ذلك وانما يأتى على أنها نكر الائم على الملية نكر كون مقدمة ونحوها ممنوعة فى الصرف

لان المذكور فيه أما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا اتمن أولاً الثاني المقدمة والاول أن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول وإلا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثالث والاف هو الفن الثالث

النجاح وفسر المستقر بما علمه محذوف وعام وكتب أيضا قوله رتب المختصر لا يخفى أن المختصر لفظ فيجب كون المقدمة والفنون كذلك والالم تكن أجزاء فمؤله لان المذكور فيه ان كان مصدوقه المعاني كان في قوله الثاني المقدمة حذف مضاف أي الثاني معنى المقدمة وهكذا التقدير في الباقي وأن كان مصدوقه الالفاظ والظرفية من ظرفية العام في الخاص كان في قوله قبيل المقاصد حذف مضاف أي قبيل دال المقاصد وفي قوله منه حذف مضاف أي من مداوله وكذا الباقي يعني أن الفن عبارة عن العلم كما سيأتي في قوله الفن الاول علم المعاني فلا يكون لفظا فلا يكون جزءا فكيف كان على مقدمة وثلاثة فنون واعلمهم يزولون ماسيا أي أي الفن الاول دال علم المعاني أو يزولون فهم هنا أي على مقدمة ودوال ثلاثة فنون فتمام وكتب أيضا قوله رتب المختصر الخ ورد على احصر المذكور الخطبة فانها من المختصر بلا شك وهي خارجة عما ذكر واجيب بان المراد بالمختصر ما دخل في المسائل العلمية اطلاقا لاسم الكل على البعض اه يس واجاب سم بان المراد المقصود بانبات من الكتاب ومن العام فدخلت المقدمة وخرجت الخطبة (قوله لان المذكور فيه) أي مما له دخل في المسائل العلمية لتخرج الخطبة فيطابق الدليل المدعى وكتب أيضا قوله لان المذكور الخ دليل عقلي للحصر مستند فيه إلى الاستقرار أي استقرار المختصر لان قوله أوال في الاول أعم من المقدمة لكن حصره فيها الاستقرار وكما قوله ولا في الثاني أعم من الفن الثالث لكن حصره فيه الاستقرار وكتب على قوله أي استقرار المختصر ما نصه أي استقرار أجزاء وتسمية ذلك استقرار مجاز تشبيها لاستقرار الأجزاء باستقرار الجزئيات وقوله أما أو يكون خبر أن يحذف مضاف لما مع الاسم أي لان حال المذكور أو مع الخبر أي لان المذكور ذو أن يكون أو يفرق بين المصدر الصريح وللزول كما هو معروف للعالم بنحوه اه يس (قوله من قبيل المقاصد) أي للكتاب بالذات ومنها المثلثة أو شواهدا لانها وان قصدت لغيرها باعتبار ذكرها للايضاح والاثبات فهي أيضا مقصودة لذاتها باعتبار إنها من جريئات قواعد الفن ومنها اعتراضات للمصنف الآتية فيها لأن في صحتها تحقيقا لها (قوله في هذا الفن) أي علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث (قوله الثاني المقدمة) أخرى في لتقسيم لان مفهومه عدمي وقدمه في البيان لبساطته اه فري (قوله ان كان الخ) (١) عبارة عن أن كان الغرض إنذار الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يراعى أن ادعى اصل المراد الفن الاول (قوله في تأدية المعنى المراد) أورد عليه ان التعقيد المعنوي خطأ في التأدية فيشبه الفن الثاني بالاول (٢) وأجيب بأن التعقيد المعنوي خطأ في كيفية التأدية اولامنه لافي نفس التأدية اه يس زيجاب

للافادة المعنى المراد لتوقفه على الخاص بخلاف الاعراب فانه لا يتوقف عليه وقوله لكن لما كان العلم من تنمة كلام الشنوائى لبيان نكتة قصر المستقر على العام في تلام النجاة مع أن هذه الأمثلة من المستقر وان كان المتعلق فيها خاصا

(١) قوله عبارة عن المتبادر ان المراد الاعتراض على الشارح لكن الشارح جاري المصنف فيما يأتي أو اقتصر على المقصود بالذات اه

(٢) قوله واجيب بان الخ سيوضعه في الحاصل ولا يظن ان هذا الجواب يفيد ان المماز ونحوه من مقتضيات الاحوال وأما الجواب الثاني ليفيد انه ليس منها قال عبد الحكيم لا يدخل الاحتراز عند الخطأ في التأدية الاحتراز

وجعل الخاتمة خارجة عن فن الثالث وهم كما سنبين ان شاء الله تعالى ولما انجز كلامه في آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف المهدى بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام والخلاف في تنوينها للتعظيم او للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش

أيضا بان المراد بالمعنى المراد ما زاد على اصل المعنى من الاحوال التي يقصدها البليغ كما يؤخذ من عرق فلا يتجه الايراد لان التعقيد المعنوي حاصل واصل المعنى والحاصل ان الفن الاول يحترز به عن الخطأ نفس النادية كالتاكيد عن اقتضاء الحال له وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه كالتعبير بالمجاز عند اقتضاء الحال له وبالحقيقة عن اقتضاء الحال لها فان عكست كسبت مخطئا في النادية والفن الثاني يحترز به عن الخطأ في كيفية النادية كالتقاء المجاز الذي اقتضاء الحال على وجه بين يظهر المراد معه فان القيمة على خلاف هذه السكينة كنت مخطئا في السكينة كالقول رابت سدانريد رجلا انحراد لا يظهر هذا المعنى من هذا المجاز لخفاء وجه الشبه وبعدمه فتعبيرك بالمجاز من الفن الاول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة من الثاني (قوله وهم) بل داخله فيه لانها راجعة الى المحسوسات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزءا مستقلا فهي خاتمة للثالث والكتاب (قوله كما سنبين) أي في أول الخاتمة (قوله بطريق التعريف المهدى) (١) لتقدم ذكرها وان لم يمكن مريحا بعنوان الفن حيث قال في آخر المقدمة وما يحترز به عن الاول علم المعاني الخ اذ من المعلوم ان ما يحترز به عن الاول عن الاول الخ فنون ثلاثة أي ضروب و انواع مختلفة فكونها فنونا ثلاثة لازم من كلامه فالعهد في الذكر في قوله تعالى وليس الذكر كالأنثى إذ لم يتقدم مريحا بل بطريق التفهيم من التحرير وسبأى الكلام على قوله الفن الاول في محله (قوله النهدي) أي لذكرى (قوله فانه لا مقتضى الخ) أي والاصل في اسماء التنكير فلا يعدل عنه الا لمقتضى ولا مقتضى هنا (قوله والخلاف) أي الواقع به الزوني الفائل بانه للتعظيم وغيره الفائل بانه للتقليل وكسب اضاف قوله والخلاف الخ حاصله ان من نظر الى صغر حجمها قال ان تنوينها للتقليل ومن نظر الى كثرة نعمها قال وان تنوينها للتعظيم وهذا لا طائل تحته على أنه يشح اعتبارهما معا باعتبارين المدكورين وفي الاطول لعل وجه التعظيم أي في خصوص ما هنا انها ذات المقدمات في كونها مقدمة لعلوم ثلاثة وجه التقليل انها مقصورة على بيان الحاجة دون تعريفه وبيان موضوعه بخلاف غيرها من المقدمات ا هـ (٢) فان قلت التقليل لا يقابله الا التمكنير والتعظيم لا يقابله الا التحقير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى في هذا التعبير امسالك الاحتباك فكانه قال للتكنير والتعظيم او للتقليل والتحقير فاكنتي بذكر المقابل في كل (قوله بين المخلصين) أي المهمات العلوم لعلو همتهم عن الاشتغال بمحققاتها وكلامه صالح لان يكون فيه تبريض فتدير (قوله والمقدمة) أي من حيث هي لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك اظهر مع ان المقام للضمير تأمل (قوله مأخوذة من مقدمة الخ) أي منقولة منها او مستعاره ا هـ سم والاول اولي ويجوز كافي الخطأ والهنري

(قوله امسالك الاحتباك) أي لشبهه بالا الحقيقي ثم انه لا وجه الاعتراض إذ المقصد حكاية ما وقع ومن هذا الملم فساد الجواب (قوله او مستعارة) ان لم يجر المعنى الاصل وقوله والاول اولي لانها اسم لهذه الالفاظ من غير ملاحظة استعاره بل حقيقة فيها

عن التعقيد المعنوي لانه خطأ في كيفية النادية لافي النادية نفسها ا هـ

(١) قوله لتقدم ذكرها أي فهو هناك لمقتضى وهنالك كذلك فلا يقال ما المانع من الشريف الخارجى وعد الاشارة المحصرة (٢) (قوله فان قلت لاورد له اصلا فان ما قاله الشارح حكاية لا واقع من الشراح ا هـ

للجماعة المقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف الشروع عليه في مسائله ومقدمة الكتاب

ان يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيش منقولا من المقدمة متى هي صفة والناء للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي الفائق ان المقدمة استعيرت لاول كل شيء اى لا الخصوص مقدمة العلم او الكتاب وكتب ايضا قوله ماخوذه من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقوله من تدخير ثان المقدمة بيان لاشتقاقها وقرر بعضهم ان المقدمة في الاصل صفة لانها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسما لمقدمه الجيش ثم نقلت من مقدمه الجيش الى مقدمه الكتاب او العلم فتحوّل من قدم الى حالة كون مقدمه الجيش منقولة من اسم فاعل قدم فمضى كلام الشرح اشارة الى مراتب النقل (قوله للجماعة) اى المؤسسة للجماعة (قوله المقدمة منها) اى من الجيش لتأويله بالطائفة اهل يس (قوله من قدم بمعنى تقدم) اى قدم اللازم لا المتعدي لان المباحث المذكورة متقدمة لا متقدمة شيئا آخر اى جعلته مقدما اهل سم وقد يقال كان الاولى ان يقول من قدم اللازم لان تقدم ياتى متغديا تقول زيد تقدمه عمرو ويجاب بان هذا ليس من باب التعمدية بل من باب الحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمه العلم لا يتوقف) اى تطلق مقدمة العلم على ما يتوقف الخ (قوله لما يتوقف) ما وافقه على معان كبيان حده وموضوعه وغايته فتقدمه العلم اسم للمعاني الخصوصية وذكر الالفاظ لتوقف الانباء عليها لانها مقصودة لداتها وبذلك تعلم ان النسبة بين المقدمتين المبينة الكلية لان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كما يدل عليه قوله لطائفة من كلامه نعم بين مقدمة العلم ودلولات مقدمة الكتاب اذ وال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اى يوم وخصوص مطلقا يهتمان فيما يتوقف عليه شروعا وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع وما ذكر من العموم والخصوص المطلق انما يظهر على اعتبار تقدم مقدمة العلم وضعه فى مفهومها وجعل بعضهم العموم والخصوص وجهيا بناء على عدم اعتبار ذلك وهو ما يقتضيه تعريف الشارح لها فتكون المادة الى تنفرد فيها مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع وكان فى الانتهاء مثلا ثم ليكون مقدمة الكتاب يجوز ان تكون معانيها مقدمة العلم او بعضها قال الشارح رحمه الله تعالى فى شرح السمية مقدمة الكتاب هنا لامور ثلاثة هى سماها القوم مقدمة العلم وما نقل من ان عبارته فى شرحها مقدمة الكتاب ها امور ثلاثة فلم تجده فيما راينا من النسخ وعلى تسليم وجوده فى نسخة يحمل على حذف المضاعف اى دوال امر او من اطلاق ما هو اسم للفظ على المعنى تجوز ثم تسمية هذه الطائفة مقدمة الكتاب كتسمية طائفة من الكتاب فنا اوقسا اوبانيا اوفصلا وجمعهم كتبهم مشتملة على هذه الامور استعمال الكل على اجزاء فبني مقدمة الكتاب مقدمة جملة جزء الكتاب فاطلاقها كاطلاق فن للكتاب وقسمه وبابه وبابه وفصله فلا يقال انه اصطلاح جديد لادليل عليه من كلامهم على ان فى الفائق وفى المغرب التنصيص على هذا الاسم اعنى مقدمة الكتاب وبما ذكرناه يندفع ما اعترض به السيد هنا وكتب ايضا قوله لما يتوقف عليه الشروع فى مسائل اى لمعان يتوقف على معرفتها اصل الشروع فى مسائل العلم كرسمة المفيد كرسمة المفيد تصه ره بوجه وككوه فائد ما او كاه بحيث يكون الشارع على بصيرة كحد وموضوعه وفائدته والمراد بالمعرفة مطلق الادراك وهو بالنسبة

(قوله للنقل من الوصفية) اى انها بالاحظ فيها ذلك بعد ان كانت للتانيث او بقدر زوال تاء التانيث والاثنيان بداها بقاء النقل استعيرت لاول كل شيء اى استعيرت من مقدمة الجيش فظهر قوله لا لخصوص الخ (قوله فتحوّل من قدم الخ) لا يتفرغ على ما قبله وكلام الشارح مشير الى مراتب النقل على كل حال فان قوله من مقدمة الجيش يفيد ان مقدمه الجيش ليس اطلاقا على الجماعة المتقدمة منه بطريق الوصفية والا فلا معنى لاعتبار مقدمة الجيش دون غيرها

المادة المذكورة من المذهب لا يرتبط بالاعتقاد بانه هو منها لبيان معنى القصاحة والبلاغة
والخصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى روجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين
مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ما يخفى على كثير من الناس (القصاحة) وهي في الاصل تنبى عن الظهور

لرسم والجد بمعنى التصور وبالنسبة للموضوع والمائدة بمعنى التصديق فعلم أن أصل الشروع لا يتوقف على
كل هذا بل على التصور بوجهه والتصديق بأن له فائدة ما كفاي سرور اجهه وكتب أيضا على قوله الشروع
ما ينه أي أصله أو كماله قد خلت جميع المبادئ فاندفع اعتراض الحفيد (قوله لطائفة) هي في الاصل صفة
لما طاف بالشيء ثم جاءت اذما قبل الجملة أقالها ثلاث وقد اتناز وعن مجاهد الواحد فما فوق اه من
التميزي (قوله من كلامه) من اضافة العام الى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه (قوله لا يرتبط له بسا)
أي سواء توقف دأبها الشروع أم لا وإنما انتبه الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظر الى أنه
موقوف عليها ليس (قوله بسا) أي بمعناها وقوله وانتفاعها فيها أي بمعناها سواء توقف عليها أم لا (قوله
ليبيان معنى القصاحة والبلاغة) اللتين تصد معرفتهما من وضع هذا الفن اذ هما منشأ غاية التي هي معرفة
أعجل القرآن اه ع ق (قوله وانحصار الخ) يخالف ما قاله في أواخر المقدمة فرجع البلاغة الى تلك العلوم
جميعا لا الى مجرد المذهب والبيان ويكرر الاشارة الى المراد انحصار المسمى به البلاغة أو علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة في ذلك المذهب بتدليل قوله في أواخرها أيضا وسعها علم البلاغة لمكان مزيد
اختصاص لها بما انلا منافاة اه من جهة ووضع زيادة من التميزي (قوله علم البلاغة) أي وتوابعها
وقوله في علمي المعاني والبيان أي والبديع (قوله وما يلائم ذلك) عبارة المطول وما يتصل بذلك قال بعضهم
عطف على بيان معنى القصاحة والبلاغة ولقط ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين
وهو رجوع البلاغة وغيرهما ويصح عطفه على معنى وذلك اشارة اليه وما واقعة على النسبة ونحوها (قوله ولا
يخفى الخ) يؤخذ منها انها مقدمة كتاب لكن سبأ فيها ذكر غابات العلوم الثلاثة حيث قال في آخرها وما
يحترق به الخ فهي مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله بذلك) أي بالبيان المذكور (قوله القصاحة) اورد
المصنف بحث انحصار البلاغة ولا نظرا الى أنها غاية للمدعي والغاية متقدمة ذهنا واورد بها صاحب
المصنف آخرها نظرا الى تأخر النماية خارجا قوله وهو في الاصل (أي اللغة تنبى الخ) الاكاذ الواقع في كتب
اللغة ذكر ما اذ مقدمة للقصاحة (١) وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق الشارح روجه الله تعالى منها
الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه اذ في بيان أي القصاحة بما يجمع معانيها
الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة والمراد بالابانة الدلالة أعم من تكون طريق المطابقة
أو التضمن أو الالتزام فان كانت مضمومة للظهور والابانة كان انبأها عنها مطابقة أولها ولا يبرها كان
تضمنه أو لشيء يلزمه الظهور والابانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذه نكتة قول الشارح
تنبى عن الظهور والابانة دون أن يقول هي الظهور والابانة ومن هذا علم ان مراد الشارح بأصل اللغة
أي المعنى اللغوي سواء كان حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقي فقط لكن قال المثل السائر الذي عندي أن

(قوله وراجعه) أي راجع يس فان فيه بقية متعلقة بما سبق وعليك بالسيد وعبد الحكيم ومواد الشمسية
ليوضح لك المقام (قوله اشارة الى اللسان) أي المذكور في قوله وهي هنا لبيان معنى القصاحة وقوله
بيان النسبة الخ أي في قوله فكر لم يفسح ولا عكس وقوله ورجع البلاغة أي في قوله وان البلاغة مرجعها
الخ وقوله وغيرهما كقوله والثاني منه ما بين الخ وقوله اشارة اليه أي الى ذلك المعنى

(١) (قوله وكلها تدل) أي لكل المجموعي لا الجمعي لأنه لا يصح لأنه يلزم عليه دلالة الشيء اه

والإبانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قبيل المراد بالكلام

الفصاحة في اللغة الظهور والبيان نظير كسب على قوله أولها وآخرها ما نصه هذا الاحتمال لم تجده في كتب اللغة فدل ذلك المفيد له لتعميم لا الإشارة إلى مواقع بالفعل (قوله والإبانة) عطف تفسير والإبانة تحيى بمعنى البيان مرشح الجوهري فلا يرد على الشارح أنه غير لازم بالمتعدي ليس (قوله مثل كلمة فصيحة) أي غير ابتداء عن جزئي معين من جزئيات المفرد كقائم والإشارة بمثل (١) إلى لفظ أخرى بدليل قوله مثل كلام فصيح فإن المقصود منه (٢) ذلك لا الأخبار عن لفظ كلام لأنه مفرد وقد (٣) من أن المراد منه هذا قوله بعد والمركب يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم (٤) فصيح مع أنه قياس سابقه قاله يس (قوله وقصيدة فصيحة) مثل بمثابة الإشارة إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين النثر والنظم وكتب أيضا قوله وقصيدة مأخوذة من التمهيد لا الشارح بقية صديدها وتمهيدها والنماء للغة من الوصفية إلى الأسماء أول تقدير الموصوف مؤنثا وقيل من اقصدت الكلام أي اقتطعت قيل لا تسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة فأفوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة اه من انقضى (قوله قبيل المراد) لما كان اجراء المفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالتفات وهي المركبات الناقصة مع أن الفصاحة ينصف بها جميع الالتفات لا يختص بها بعض دون بعض احتج إلى التأويل في المفرد أو في الكلام حتى يشمل هذا المركب ويتناول ما اختار البعض التأويل في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابله بالتقيد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم في المفرد بحمله على ما ليس بقرينة مقابله بالكلام ورجح على القول بأنه قد عهد في المفرد إطلاقه على ما يقابل مقابله فإذا قوبل بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به ما ليس واحداً منهما والمضاف يراد به ما ليس بمضاف وبالكلام ما ليس بكلام كما في الشارح ولم يعهد في الكلام ذلك بل أنه إنما يطلق على المعنى الاصطلاحي أي المركب التام أو اللغوي أي اللفظ مطلقاً والثاني غير مراد والالتم يقابله بمفرد لشموله حيث شذ لفتحيز الأول ووافق السيد ذلك البعض وأيده بأن تلك المركبات قد تشمل على كمات كثيرة فربما يوجد في تلك المركبات تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فتكون غير فصيحة فيحتاج في تفسير فصاحة المفرد إلى قيود أخر تخرجها بدونها يختل التفسير (٥) فوجب تسمية الكلام وإبقاء المفرد على حاله وأما التزام كونها فصيحة مع اشتغالها على ما يختل بفصاحة الكلام ففي غاية البعد وأبعد منه انتقالها غير فصيحة بواسطة ضم كلمة فصيحة إليها تسمى بها كلاماً تاماً واشنع من هذا انتقالها غير فصيحة من غير زيادة شيء ولا نقصه كإلى المركب التوصيفي إذا حول عن التوصيف وقد استناد أحد جزءه إلى الآخر بخويزيد الذي ضرب غلامه صرافاً

(قوله والكلام على ظاهرهما) الظاهر من المفرد ما ليس بمركب ومن الكلام المركب التام

(١) قوله بمثل إلى لغة أخرى قال بعضهم لاحاجة قوله أخرى وأجيب بأنها ادخلت قوله ومقبوله اه
(٢) أي الأخبار عن جزء معين اه (٣) (قوله وقد بين الخ) أي زاده بياناً والافتقار لا مستدلاً لعلم من قوله مثل كلام فصيح وقوله من هذا أي الأخبار عن جزئي معين اه (٤) (قوله مثل متكلم الخ) أي لأنه لا يختص جزئياً معيناً اه

(٥) قوله فوجب تسمية الكلام بذكر عليه قول المصنف والبلاغة لينتف بها الأخيران إلا أن يقال إنه في كلامه شبه استخدام اه

مالس بكلمة ليضم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح
السكرت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح تلك لو اطلتوا على مثل هذا المركب أنه كلام
فصيح ولم ينقل ذلك عنها واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق انه داخل
في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المتن والمجموع

داره بناء على أن ضمير غلامه له مرلي يكون فيه ضيف التأليف وأورد عليه أن المفرد مالم يقصد بجزء منه
الدلالة على جزء المعنى فيتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتغالها على تنافر الكلمات كأمده أو ممدحه
إذا سعى به للاحتياج المذكور باق الا ان يقال لا نسلم أن أمده إذا سعى به كان كل من جزء به كلمة
حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منها بمنزلة حروف المباني عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع
معنى أصلا وعلى أن المعتبر في المفرد والكلمة وحدة اللفظ دون وحدة المعنى كما هو رأي المحققين من النحاة
تخرج هذه الاعلام قطعا فلا يرد الايراد من أصله ومنهم من أبقاها على حالها قال وأما المركبات الناقصة
فيعرف حكمها بطريق الدلالة لانه معلوم قطعا أن التقييد المعتبر في فصاحة الكلام انما اعتبرت لاشتغالها
على التركيب ولا دخل للاسناد في هذا المعنى وكتب أيضا قائله الخاطي (قوله ماليس بكلمة) الانسب
بالمقابل أن يقول ماليس مفردون كان (١) المؤدى واحدا (قوله وغيره) (٢) من المركب الناقص (قوله فانه)
أي الحال والشان (قوله بيت من القصيدة الخ) كقول الشاعر

إذا ما الغانيات بررن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

(قوله وفيه) أي في هذا القيل مع تعليله وكتب أيضا قوله وفيه نظر النح عبارة ابن يعقوب ورد بان وصفه
بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل في معناه وانما المقضى لدخول المركب الغير المفيد
في الكلام أن يقال فيه مثلا هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من
التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة
لا لكونه كلاما مركبا اه بحر وفيه (قوله لانه انما يصح ذلك) أي جعل الكلام شاهدا للمركب الناقص
(قوله أنه كلام فصيح الخ) أي وأما مجرد اتصافه بالفصاحة فلا يقضى بدخوله في الكلام (قوله يجوز
أن يكون الخ) أي فوصفه بالفصاحة لادانته بل باعتبار مفرداته فدخل في قوله بوصفها المفرد من غير
تأويل أي في المفرد لانه لانه فحتاج اذن التأويل لكن الحق فيه أي في التأويل خلاف ما قلت
تأمل اه سم ببعض ايضا وقوله قد دخل في قوله الخ أي ولا تصور في كلام المتن (قوله باعتبار الخ)
فيكون من وصف الشيء بوصف أجزائه (قوله على أن الخ) تركيب كثير الوقوع واختار ابن الحاجب
أن الجار والمجرور ومثله خبر مبتدأ محذوف أي والتحقيق على أن قال ودل ذلك على أن الجملة الاولى وقعت
على غير تحقيق ثم جاء بما هو التحقيق فيها اه يس أو على بمعنى مع أي مع أن الحق الخ بل هذا هو
(قوله واورد دابة الخ) هذا واورد على السبيل المؤيد للخطا ومما لا يرد أن اذلال تفسير فصاحة المفرد
الموج زيادة ان يكون لازما على كل حال سواء اوردنا على ما اشرح أو على ما اخطا والمشارك في الازام
لا يصح للرد على أحد الخصمين (قوله ومنهم من أبقاها الخ) محمله ان بعضهم أبقى المفرد والمركب على
حالتها فالاول ماليس بمركب والثاني المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما معلوم حكمه بالقياس
على المركب التام وهذه طريقة راسخة غير ما عليه السد والشارح وعبد الحكيم

(١) غيره جميع لادانته من المفرد اه

(٢) أي هو والمركب الناقص وقوله يوصف أجزائه أي وهي المفردات اه

وعلى ما يتقابل الكلام ومقابلته بالكلام هي اقرب الى "نريد به" من "الاخير" في المراد (كلام) بوصف
بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي تنبئ عن الوصول والانتهاه (بوصف
بها الاخير ان فقط) أي الكلام والمتكلم دون المفرد

الناس هنا لان ما ذكر عن ان الحجاب انما يظهر في عبارة ليس فيها لفظ الحق من ان تأمل (قوله) وعلى
ما يقال (الكلام) فيه ان الشعور بمقابلته الجملة وهو اعم من (الكلام) فالهـ ق (قوله) ومقابلته
بالكلام (الخ) لا يقال انه يكره في الكلام (الكلام) في المفرد (١) بل انه ليس بمفرد لاننا نقول
اطلاق الكلام على ما ليس بمفرد انما هو بحسب اللغة بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه
بحسب الاصطلاح والتبادر من الالتفات حملها على معانيها بحسب الاصطلاح فتأمل اسم (قوله)
على أنه يريد (الخ) يرد عليه الزوم دخول غير التصحيح من المركب الغير المقيد في تعريف فصاحة المفرد فيما
سبق لانه نال فيه فاقصاحه في المفرد خلوصه من تناثر الحروف الخ ولا شك انه يصدق على مثل قوله
في المثال الآتي وليس قرب قبح حرب انه ظاهر من تناثر الحروف الى آخره ابود اذ الموجود فيه تناثر
الكلمات لا تناثر الحروف فيكون مفردا فانه جاءوا لرسكنا لا لان يقال تناثر الكلمات رجع الى تناثر
مجموع حروفها ثم على تقدير تحمل اجواب في هذا يدخل في التعرف الى خصص من التعقيد اللفظي
اهـ ع ق وتقدم تمام الكلام في ذلك (قوله) اراد به (الاخير) في وكذا هذا الاطلاق حقيقة
عرفية لان اطلاق المشترك على أحد معانيه حقيقة عرفية بخلاف التأويل في الكلام فانه مجاز مرسل
والحل على الحقيقة اولى (قوله أيضا) أني به في جانب المتكلم دون الكلام لاختلاف الجنس هنا
واتحاده هناك اذ المفرد والكلام من حاسر اللفظ (قوله) يقال كاتب (الخ) هو منشيء النثر وليس المراد
من يكتب بالقلم وقوله وشاعر أي منشيء الشاعر (قوله وهي تنسـ الخ) في التاج والقاموس بلج الرجل
بلاغة اذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده من حـ ذكره فهو في اللغة تنسـ عن الوصول والانتهاه الخ
وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمتنضم الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في
الاصل (٢) اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لانه مناهلغة واصطلاحا واحدا وفيه انه مع كونه
خلاف الواقع أن يلزم أن يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتهاه مستندوكا لان اقتضاه انهاء المناسبة بين
المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه اهـ عبد الحكم (قوله والانتهاه) عطف تفسير (قوله فقط) هو اسم
فعل بمعنى انته فـ كانه يقول اذا وصف بها الاخير ين فـ انته عـ وصف الكلمة بها (م) كذا في المطول

(قوله وهي اعم من الكلام) ولو فرض مقابلته هنا الجملة فالمركبات الناقصة بعضها حشود داخل في المفرد
نحو غلام زيد وبعضها داخل في الجملة نحو ان فـ زيد لا يتم مراا الشارح من دخول المركبات الناقصة جميعها
المفرد (قوله) انما هو بحسب اللغة (بخلافه) ما تقدم من أنه في اللغة اللفظ مطلقا ولو مفردا لانه بعض شيئا
ويخالف ما يأتي أيضا من أن التأويل في الكلام مجاز مرسل وقد تقدم

(١) قوله على ما ليس بمفرد الخ يفكر عليه ما تقدم أن المعنى اللغوي على الكلام مطلقا الا أن يقال أن ما هنا
جزئي من جزئياته اهـ

(٢) قوله اكتفاء بما ذكره الخ ويحتمل أنه لم يقله لكون هذا ليس معنى لغويا مستقلا

(٣) قوله كذا في المطول الخ نص عبارته فقط من اسماء الافعال بمعنى انته ثم يصدر بمعنى حسب وكثيرا
ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزء شرط محذوف أي اذا وصف بها الاخيرين فقط فـ انته عن وصف
الاول بها اهـ

اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمتنض الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والحكم وانما قسم كلام من الفصاحة والبلاغة ولا لتعدد جمع المعاني المختلفة

وابن يعقوب وغيرهما ولورد عليه ابن كمال باشا بعد ان نقل عن المعنى انها تكون بمعنى (١) حسب كقوله واسم فعل بمعنى يكفى ان المناسب للمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفى قال فجعلها هنا اسم فعل وانها بمعنى انه غلط مرتين وفيه نه لمانع هنا من جعلها اسم بمعنى يكفى فالغلط في تفسيره بانها فقط راعى ايضا بانه لا يهدف من انوات الشرط الا ان كمالا في يس فالاولى جمع الماء زائدة لتزيين اللفظ وتطبع معنى حسب خبر محذوف بان السيرامي وجه تزيين الماء للفظ قطانها على حرفين فاذا زيدت الماء صارت ثلاثة احرف فتكون على اعدل الابنية لاشتماله على الاول والوسط والاخر على كون الماء زائدة لتزيين اللفظ فهي لازمة كما في يس عن ابن هشام في حواشي التسهيل هذا ونقل بعضهم عن الرضى في الكلام على الماء العاطية ما يقتضى اطراد حذف اذا وفصل الشرط وعليه يتمنى كلام الشارح وغيره (قوله ان لم يسمع كلمة بليغة) ان ادخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأى الشارح ولا يسم الا شها (٢) لا ان يراد بالكلمة الاعم من الحقيقي والحكمي كما في تعريف الكلام بما تضمنه من كنهين بالاسماء ليشتمل المركب الناقص وان ادخل الكلام كما هو رأى السيد او اخرج عنهما كما هو عندي فلا اشكال اصلا اه عبد الحكيم (قوله وهي لا تتحقق في المفرد) لانها لما يخص برعاية الاعتبارات الزائدة من على المراد كما ياتي فلا تتحقق الا في ذى الاسناد المقيد اه (قوله وهم) اورد عليه ان ملخص هذا التعليق ان العرب لا تطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فمرجه الى قولنا لم نسمع كلمة بليغة ويدفعه ان المتبادر من العبارة ان بناء التعليل على تعريف القوم لا على التبع وتزيينه مسبى على المتبادر اه من الاطول (قوله لان ذلك الخ) يعنى ان ما ذكر من التلخيص لا يسم الا انما انحصر معنى البلاغة فيما ذكره من انه يجوز لها معنى اخر يصح وجوده في المفرد على تقدير ان يصح بها ان يقال معنى بلاغة من المفرد وصفه في مرتبة تليق به كما ان للفصاحة والمرد معنى اخر غير معنى فصاحة الكلام والمسمى اه اجاز ذلك لم يتجه عند التعليل تعليلا لعدم وصف المفرد بالبلاغة فان ابن يعقوب قال هذا الملل المسمى بالبلاغة في كلام العرب الا هذا وهو محال في الكلمة عاد الى انتفاء النسخ الذي عللنا به اه وكتب ايضا اى ولا دليل على انحصار البلاغة في تلك المطابقة لافى كلام العرب ولا كلام الادباء والنصفين ايضا افادة الحميد (قوله وانما قسم كلام الخ) قال ابن كمال باشا ولما كان تعريف الشيء مسبوqa بتعيينه وتميزه في الجملة مناسب تقسيم كل من الفصاحة والبلاغة ثم تعريف اسميهما ومن ثم ان ذلك لتعدد الجمع بين العتائق المختلفة في تعريف واحد فقد

(قوله ولما كان تعريف الشيء الخ) فيها ان تقسم الى معبرين ايتا تعيينه وتميزه فيناسب تعريفه ثم بتسميته (قوله ومن ثم الخ) يرد كلامه بانه لو ثم ان الالام في مطلق تعريف مع انه الالام في تعريف يميز الماهية الكلية لجميع الاقسام عن غيرها

(١) فهم كمالا انما انها ان كانت بمعنى حسب اسم فاعل تقييد المحصر وان كانت اسم فعل بمعنى يكفى لا تقييد المحصر وليس كذلك لانها على كل تقدير المحصر اه (٢) قوله لا ان يراد باله كلمة للخ اعترض عليه بان النابذ في الدليل من قبيل الدعوى ولا يستدل بالدعوى على دعوى ولو كان له نظير لان نظره يقويه كما في تعريف الكلام الخ

الغير المشتركة في امر يعمها في تعريف واحد كما قسم ابن الحاجب السبتي الى متصل ومنقطع ثم عرف
كلا منهما على حدة (فالفصاحة

وهم فان اشمال التحديد على التسمية غير مستنكر قال بعض المحققين ان او في الحدود التي ذكرت
فيها ليست للترديد بل للتقسيم اي 'يا كان من القسمين المذكورين في هذا الحد فهو من الحدود اه وحاصله
منع تعذر الجمع المذكور لمقتضى التقسيم اولا وذكر كل على حدة لانه كان الجمع في تعريف مشتمل على
او التي للتقسيم كذا في يس واقول يمكن الجواب بان التعريف المشتمل على او التي للتقسيم ليس
في الحقيقة تعريفا واحدا بل تعريفا او اكثر بحسب تعدد او كما صرح به بعضهم وان كان بحسب
اظهار تعريفا واحدا وكلام اشرح في الجمع في تعريف واحد في الحقيقة فاحفظه وكتب ايضا قوله
وانما قسم كلا الخ اي وعرف كل قسم على حدته ثانيا لتعذر جمع المعاني الى الاقسام المختلفة فقوله لتعذر
علة لهذا القدر وعلة التقسيم محذوفة اي قسم ثلثا للتحقق الاقسام المختلفة وتميز بعض التمييز وكتب
ايضا قوله قسم او ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمنكاه والبلاغة
يوصف بها الاخير ان فقط فان هذا يستلزم انقسامهما الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم
والى بلاغة كلام وبلاغة متكلم ثم هذا التقسيم تقسيم لهما باعتبار محالهما (قوله الغير المشتركة الخ
هذا تفسير لقوله المختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا خفاء ان المراد امر يعمها امر يصلح للتعريف
بحيث يمتاز كل منها عما سواه والا فلا شك في وجود المفهومات العامة وهي تمام المثاني المختلفة وتشارك فيها
تلك المعاني اه جري بالمعنى ونحوه في الحفيد وعليه ففى كلام اشرح مؤاخذه لان كلامه يقتضى
على هذا ان هناك معاني مشتركة في امر يعمها يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل عما سواه وهو مستحيل
وقرر بعضهم ان المراد بالامر يعمها الامر الذاتي لا بقيد كونه يصلح لما مر والمراد بالتعريف التعريف بذاتي
لا بقيد كونه يميز كل عما سواه يعنى ان المعاني التي لم تشارك في ذاتي يعمها كالفصاحة والبلاغة لا يمكن
جمعها في تعريف واحد بامر ذاتي يعمها اما التي اشتركت في ذلك نجمة في تعريف واحد بامر ذاتي يعمها
يمكن كالانسان والفرس فيتمكن تعريفهما بامر ذاتي يعمها فتقول هما حيوان (قوله في تعريف واحد)
اي يخصها ويميز كلا منها عن غيره والا فالمعاني المختلفة يمكن جمعها في تعريف واحد لكن لا يخصها ولا يميز
كلا يدعن غيره كقولنا في الانسان والجماد والفرس هي جسم نام حساس ومنحرف بالارادة وكقولنا في اقسام
الفصاحة والبلاغة هي وصف يتفق معه الخلق كذا اقرر بعضهم وهو مبنى على كلام الحفيد وقد عرفت
ما فيه (قوله وهذا) اي تقسيم المصنف للفصاحة اولا الى اقسام ثلاثة والبلاغة الى قسمين ثم تعريف كل
قسم كتقسيم ابن الحاجب الخ (٣) ويرد عليه انه يمكن جمع المتصل والمتقطع في تعريف واحد وان لم يميز كلا عن
اخره بناء على تقرير غير الحفيد لاشتراكهما ما في امر يعمها وهو الذكر بعد الا او احدي اخواتها ولك ان
تقول التشبيه في مجرد سبق التقسيم وتأخر التعريف (قوله فالفصاحة في المفرد) لم يفل ففصاحة المفرد مع
(قوله بحسب تعدد او) راجع لقوله اكثر (قوله المفهومات العامة) اي كشيء وهو وجود ومستضمن (قوله
فتقول هما حيوان فيه انه تعريف بالاعم وهو ممنوع على الراجح فلما سب ان يقول كالأسم والأفعال والحرف
فيمكن تعريفها بامر ذاتي يعمها كان يقال قول مفرد

(١) قوله ويرد ويرد عليه الخ اي على الشارح دون ابن الحاجب قيل هذا لا يراد بموقفه على ثبوت كون
هذا العام ذاتيا والا كان خروجا عن الموضوع لان الموضوع عدم الاشتراك في ذاتي عام والاشترالك في
غيره امر آخر اه شيخنا

أنه أخصر من قوله فالفصاحة في المفرد (١) لاحتياجه حينئذ إلى أن يقول بعد وفصاحة الـ كلام وفصاحة المتكلم والاخص - وفي الـ كلام والمتكلم تدبر وكتب أيضا قوله فالفصاحة الفاء فصبيحة قال السيرامي المصدر يطلق تارة ويراد به المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث وأخرى ويراد المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما حصل بالايقاع من هيئة أو صفة مثلا إذا قام زيد وسخن نفسه حصل له هيئة في الاول وصفة في الثاني وهي الحرارة فالقيام أو التسخين يطلق تارة ويراد به ايقاع الهيئة أو الصفة في ذاته وأخرى ويراد به نفس الهيئة أو الصفة لكن (٢) هذه القاعدة جارية في كل مصدر يحصل للفاعل بفعله معنى ثابت قائم به فما ليس بفعله كالطول والقصر أو بفعله لكن لم يحصل به معنى (٣) ثابت كالاعدام أو ثابت لكنه قائم بالغير كالتحريك وتسخين الغير لا تجري فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر في هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط اذا عرفت ذلك فنقول كل من الفصاحة والبلاغة في الاصل مصدر مشتعل (٤) على تلك القيود فيجوز أن يراد به ايقاع المتكلم في لفظة الكيفية الخصوصية الحاصلة بالسلامة عن الامور المذكورة وبالمطابقة لمقتضى الحال وأن يراد به نفس الكيفية لكن المقصود ههنا نفس الكيفية في اطلاقات أهل الفن فانهم يتعرضون للامور الموجودة المتعلقة بذوات المواد على وجه مخصوص وليس لهم كلام في الايقاع لانه اعتبارى غير متحقق كما قرر في موضعه فحقيقتهم الاصطلاحية هي تلك الكيفية وأما التعريف بكون اللفظ جاريا على القوانين كثير الاستعمال أو بالخصوص وبالمطابقة فتعريف بلوازم الماهية تسهلا للامر على المتعلم لظهور تلك الارازم وتيسر وصفها والتعبير بها عنها ولا كذلك الكيفية اهو في بعض ذلك نظرقنا مل (قوله في المفرد) الظرف أمام مستقر متعلق صفة للفصاحة أى الكائنة في المفرد وبه صرح في المطول وهذا أنسب بجانب المعنى وانما لم يقدره نكرة على أنه صفة مع تصريحه في شرح المفتاح بأن المعروف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لأن القياس وان انتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف (قوله بجانب المعنى أى ويسوق كلام المصنف فان مقتضاه أن اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظي وجعله حالا يوم الاشتراك المعنوي وان اختلافها بحسب الأحوال اه عبد الحكيم (قوله لكن الاستعمال لا يساعده) لانه لم يوجد في استعمال العرب وصف المعروف بلام الحقيقة من حيث هي نكرة بل بمعرفة

(١) قوله لاحتياجه الخ مراده الى أنه يلزمه زيادة الطول بخلاف عدم الاختصار ههنا فان فيه اختصار فيما يأتي وبه يكرن لمجموع أخص بخلاف الاختصار في الاول فلا المجموع أخص وفيه أنه يمكن أن يقال الكلام المفرد ثم فصاحة ثم والمتكلم وهو أخصر الآن يقال طول العهد ذكر المضاف اه (٢) قوله لكن هذا الخ يفهم منه أنه لا فرق بين اللازم والمتعدى كافي المثالين وعبارة التلويع وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على ايقاع الفاعل ذلك الأمر وهو المعنى المصدرى كايقاع الحركة وإيجادها في ذات الموقع والحادث لا كايقاع الحركة في جسم آخر حتى يكون تحريكيا وكايقاع القيام والقعود في ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع وهو معنى الحاصل بالمصدر ويكون وصفا كالقيام أو كيفية كالحرارة اه

(٣) قوله بل المصدر الخ لا يظهر في آخر وجهه احرار اقل بمضمون صيغ المصادر أما مشتركة بين المعنى المصدرى وبين الهيئة الحاصلة للفاعل وللعمول به وأما موضوعه للاول فقط ولا تستعمل في الثاني الاجاز اه (٤) فيه نظرا لانه أما أن يقال فصيح اللفظ أو المتكلم وكل منها ليس فيه ما ذكر اه

لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة - كونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والتكلم لتوقفها عليهما

المعهود الذهني ولا أنه حال بناء على جواز انتصابهما من المبتدأ ولا يرد عليه أن الحال قيد في عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء لأن محل ذلك إذا كان عامل الحال لفظيا لا معنويا كالا ابتداء أو بناء على تأويل أن الفصاحة لكونها معرفة مفعول للتعريف معنى كأنه قيل تعريف الفصاحة أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة لما قاله السيد من أن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان المآل واحد أو قس على هذا أمثاله وراع جزالة المعنى وإن أحوجتك إلى زيادة تقدير في الالفاظ واسم الفاعل المقدر في مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وأما ظرف لغو متعلق بالفصاحة كما جوزة السيد حيث قال وقد ذكر بعض الأدباء أن نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجرز أعمالها في الظرف خاصة وإن لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبا الخصم إذا تسور والحراب وهل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين أذ دخلوا عليه والمر في جواز أعمالها تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن أن يجعل قوله في المفرد ظرفا لغو للفصاحة وإن لم يرد بها معناها المصدرية ومنع الفترى ذلك ورد قياس الفصاحة على القصة وما معها بإبداء الفرق فانظره أو متعلق بما اشتملت عليه الجملة وإن كان جزأها جامدين من نسبة المسند إلى المسند اليه وحمله عليه وكون المسند هو المسند وذلك معنى للفعل كما في الحفيد والخطائي وغيرهما يرد ذلك على حصر النحاة العامل المعنوي في الابتداء والتجرد قال السيرامي وأورد على من جعله ظرفا لغو متعلقا بالنسبة هنا أنه لا نسبة بين المعروف والمعرف لعدم الحكم بينهما ولا كان قضية ولو سلم فهي أي النسبة غير مستقلة ولذا مسمى أهل المنطق اللفظ الدال عليها رابطة وأداة فلا يجرز أعماله وأجيب بأن أهل الأدب يجرزون أعمال غير المستقل حتى جوزوا أعمال حرف التنبيه في هذا بعل شيوخنا اه (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أي من حيث هي على معرفة الفصاحة من حيث هي اذ بلاغة (١) الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف كلام فصيح في بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بحسب التحقيق اذ لا يمكن أن يقتدر على تأليف كلام بليغ ولا يقتدر على تأليف كلام فصيح اه (قوله لكونها الخ) أي فالتوقف المذكور من توقف معرفة الكل على معرفة الجزء (قوله لتوقفها) أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فلا واسطة وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم اه (٢) وقد يقال (قوله أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة) وعلى هذا فالحال من نائب فاعل المسمى المأذ على ال لا من الفصاحة لأن المقصود لفظها (قوله إن نحو القصة الخ) أي ما يفهم منه المعنى الحديث وإن كان اسما جامدا نحو أسد على وفي الحروب نعم اه عبد الحكيم (قوله حتى جوزوا أعمال حرف التنبيه) أي وحرف النفي في نحو ما أنت نعمة ربك بمجنون

(١) قوله اذ بلاغة الكلام الخ هذا بقطع النظر من قول الشرح لكونها لانه يفيد أنه في خصوص فصاحة المفرد والكلام أي وأما فصاحة المتكلم فقدمها أيضا على البلاغة لجمع الاقسام في محل واحد اه (٢) قوله وقد يقال الخ فيه أنه مع ما ذكره الشرح هناك لا يناسب قول المصنف ملكة يقتدر بها عن المقصود المتبادر منه النسبة الكلامية اه

(خلوصه) أى خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوى أى المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح

المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف الخ) الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم فلو أماد من وأدخلها على الغرابة ومخالفة القياس لكان أظهر فى إفادة العموم ووجه حصر فصاحة المفرد فى الخلوص من الثلاثة أن كل مفرد له مادة هى حروفه وصورة هى صيغته ودلالة على معناه فعيبه أن فى مادته وهو التنافر أو فى صيغته وهو مخالفة القياس أو فى دلالة على معناه وهو الغرابة وكن أجراؤه فى الكلام أيضا لأن له مادة هى كلماته وصورة هى التأليف العارض لها ودلالة على معناه التركيبى فعيبه أن فى مادته وهو تنافر الكلمات أو فى صورته وهو ضعف التأليف أو فى دلالة على معناه وهو التعقيد اه خسرو (قوله القياس) أى الضابط (قوله اللغوى) انما لم يقل الصر فى وان كان المراد ذلك ايعاء الى أن منشأ القياس الصر فى استقراء اللغة اه فنرى (قوله أى المستنبط الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة القياس فى اللغة الذى هو الحاق شىء بشىء لجامع بينهما بل المراد القياس الذى منشؤه استقراء اللغة وهو القياس الصر فى كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبا ألفا ويجرى مجرى ما دخل فى القياس مائت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفا للقياس كاببدال الهاء همزة فى ماء مثلا هعق فان أريد بالقياس الأمر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ماء كما قال المولى عصام واليه يشير الشارح فيما سبأنى (قوله لا يخلو عن تسامح) نقل عن الشارح فى وجه التسامح أن الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخلوص عدميا لأنها كونه اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هى الخلوص وأن صح أن الفصح هو الخاص لأن تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق ماخذا كالناطق والضاحك إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والمائى فانه يصح المائى حركة مخصوصة وانما استقام فى الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وإدعاء أنها نفسها (١) واعترضه السيد بان هذا الوجه يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين وقصد المبالغة والإدعاء المذكور مما لا يلتفت اليه فى التعريفات وبأن كونه الفصاحة وجوديا والخلوص عدميا لا يستلزم أن لا يحمل الخلوص عليها لجواز حمل العدميات على الوجوديات كما فى قولك البياض لا سواد ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص أنسب بالمعنى اللغوى حيث يقال فصح الاعجمى اذا خاضت لغته وانطلق لسانه وفصح اللبى اذا أخذت رغوته وذهب لبؤه (٢) وأجيب عن الأول بان كتب الادباء منجونة بالتعريف بالامور المبالغة لا غرض كتعريف صاحب المفتاح علم المعانى بالتبع والمعرض أيضا من المتفقين على جوازه بل ذلك واقع فى كتب المتفقين

(قوله الذى هو الحاق الخ) فيه أن هذا ليس هو القياس فى اللغة بل فى الاصول (قوله على القوانين) أى الصرفية والنحوية اه عبد الحكيم أى والبيان (قوله لا يستلزم تصادق الخ) لان تصادق المشتقين معناه اتحاد الذات المنتصفة بمبدئها وهو لا يستلزم اتحاد المبدأين فى الصدق اه عبد الحكيم (قوله بان هذا الوجه الخ) اعترض بامور ثلاثة بل بأربعة والرابع قوله بل كونها عبارة الخ

(١) فيه منع للصغرى والكبرى المشار اليه بقوله أولا لا ينبأ الخ فتأمل اه (٢) نسخة لبأوه

(فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو) مستشزرات في قول امرئ القيس (غداؤه) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير مائد إلى الفرع في البيت السابق مستشزرات

كثير يفهم العلم بمحصول صورة الشيء في العقل ونقله السيد في حواشيه على شرح المطالع وعن الثاني بأن مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم صحة حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبأن الشارح أن يقول أردت بالوجودي الموجود لا مالم يجعل العدم جزءاً من مفهومه وبالعدمي المعلوم لا ما جعل العدم جزءاً من مفهومه ولا شك أن المعلوم لا يصح حمله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على أن فيما ذكره من المثال مناقشة لأنه إذا أراد بلاسواد عدم السواد فهو لا يعمل على البياض لأن البياض لا يكون فرداً لعدم وأن أراد به معنى غير فهم وليس بعدمى قطعاً (١) وعن الثالث أنه لا ينبغي على من له قدم في الصناعة العربية وذوق أن اللفظ إذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة راد أن فيه سلاسة وجزالة. أي يؤدي معنى ذلك لا مجرداً أنه ليس فيه نقصية كذا وكذا وان كان الثاني لازماً لا دلل ومن أهل اللغة من يقول معناها الحقيقي الظهور والبيان فلا يتم على هذا ما ذكره من أن كونها في الاصطلاح نفس الخلو من المذكور أنسب بالمعنى اللغوي وبتسليم أن معناها اللغوي الخلو من المتقدم فيكون تفسيرها اصطلاحاً بالخلو من الأمور المذكورة أنسب به تقول أن ذلك لا يقدح في كون معناها اصطلاحاً كون اللفظ جارياً بالخ لا تحقق الخلو من وزومه لكون اللفظ الخ يكفي فيما تقرر عندهم من اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاح وأورد على الجواب الأول أن المجازات لا تكتب في التعريفات اعتماداً على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والسيد في شرحها بالفتح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك إذ لم يشتهر أن الفصاحة ما إذا حتى بنى على ذلك مساعدة في التفسير بالخلو من كيف والمدعى أنها عين الخلو من وعلى الجواب بأن للشارح أن يقول أردت بالوجودي الموجود وبالعدم المعلوم أنه قد ينزع في كون الخلو من معسوماً ما هم مخلصاً من حواشي المطول (قوله فالتنافر) أي المراد هنا وسياً في التنافر في الكلمات (قوله ثقلها) بالكسر والفتح ضد الخفة وبالكسر والسكون الشيء الثقيل والأول (٢) هو المناسب هنا بدليل عطف العسر عليه عطف تفسيري (قوله امرئ القيس) لقب (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمزة وأبدت الهمزة الأولى في الجمع بالواو لاستئناسهم ووقع الف الجمع بين الهمزتين اه عبد الحكيم وكتب أيضاً مانصه الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر اه سيرامي أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي أنه وتديلي في فوق وسط الرأس كما هنا (قوله غديرة) سمي الشعر بذلك لأنه غودز أي ترك حتى طال اه فترى (قوله والضمير عائداً إلى الفرع) هو شعر الرأس وفي السيرامي أنه يروي غداؤها فالضمير حينئذ بالمعجوبة (قوله في البيت السابق) أي على هذا البيت وهو قوله

(قوله بمحصول صورة الشيء) أي مع أنه نفس الصورة لاعتبار حصولها في العقل وهذا إذا لم يجعل من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله وعن الثاني بأن مراد الشارح الخ) أي وما استند إليه السيد من باب الحمل الحكيم اه شيخنا

(١) (قوله وعن الثالث) قال عبد الحكيم قد عرفت أن الفصاحة يتصف بها اللفظ في الخارج فكيف يقال أنها نفس الخلو الذي يتصف به في العقل نعم أن هذا السلب لازمة له فانه إذا انصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مساوياً عند الأمور الثلاثة في الداخل

(٢) (قوله والأول هو المناسب) وقيل الثاني أنسب معنى لأفادته أن الحمل شديد النقل كالشيء الثقيل دون أن يكون فيه أصل النقل كما في ألم أعهد اه

أو مرتفعات أو مرفوعات يقال استشرده أي رفقه واستشرز أي ارتفع (إلى الملا) * تضل العقاص
في منى ومرسل تضل أي تغيب العقاص جمع عقصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمنى المفتول

وفرع يزين المتن أسود فاحم * أثبت كقنو النخلة المتشكل

والواو عاطفة على مجرور بمن تقدم في كلام الشاعر وليست الواو واو رب كما توهم والمفرع الشعر التام
كذا في القاموس والصحيح وخسر ووالسيراى والخطائى والفنرى فاضافة غداثر اليه من اضافة الاجزاء
الى الكل ونقل الحفيد عن المذهب أنه الشعر مطلقا وجعل اضافتها اليه على هذا من اضافة الجزئى للكل
والمتن الظهر والفاحم الشبيه بالفحم لشدة سواده والاثبت بثلاثين بينها تحية الا كثير وهو صفة ثالثة
لمفرع وقنو النخلة بالكسر منزلة عنقودا ينب فهو اسم للسبابة كلها ومثل المدق والكياسة والمتشكل
كثير المساكيل جمع عسكال بالكسر أو عسكول بالضم وهما ما عليه البسر من عيدان القنو وقد يحى
العسكول بمعنى القنو أيضا وعليه يكون في الكلام شدة مبالغة لأن المعنى حينئذ كقنو النخلة صاحب
القنوان المتعددة ففيه زيادة مبالغة في وصف الشعر بالكثرة وأما أصل المبالغة فمن التشبيه بالقنو (قوله
أي مرتفعات) أي فالزاي مكسورة وقوله أو مرفوعات فالزاي مرفوعة (قوله إلى الملا) جمع العليا تانبت
الاعلى أي الى جهة العلاهى السموات (قوله تضل العقاص) يعنى تلك الغدائر وأقام الظاهر (٢) مقام
المضمر اشارة الى تسمية تلك عقاصا أيضا وظن بعض الشراح أن العقاص غير ما فرتب عليه أن الشعر
أربعة أقسام وفي جميع العصاص مع أفراد المنى والمرسل لطيفة وهى الاشارة الى أن العصاص مع كثرتها
تغيب فى الاخيرين مع وحدتها فافيه اشارة الى كثرة شعرهما فأداه الجربى وغيره وقال السيراى أراد أن
شعره ينقسم ثلاثة أقسام مفتول وعبر عنه بالمنى وملوى كالخيط المدرى وعبر عنه بالعقاص ومرسل عن
الفتل واللى وان الملوى غائب بين المفتول والمرسل والنوايب تتناول الاقسام الثلاثة وقد شد الجميع على
الرأس بالخيوط فارتفعت الى أعلى الرأس ويقدر منها بعدد العقاص وبعد المرسل أن تضل العقاص منها فى
منى ومرسل منها أى من النوايب أهو على الأول مصدوق الغدائر والعقاص ههنا واحد وهو فقط
الملوى المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو المشرح من غير فتل وعقص وكتب أيضا أى عن العقص
والثنية (قوله جمع عقصة) ويحمل أن يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرحمة ورهام
صرح به فى الصحيح ويروى بدل العقاص المذارى وهى جمع مذرى خشية ذات أطراف يذرى بها الطعام
لتنقيته من نحو التبن والمراد بها فى البيت المشطوفى التعبير بالمذارى مبالغة لا تخفى كذا فى الفنرى (قوله
وهى الخصلة) بالضم أى القطعة (قوله المجموعة من الشعر الخ) كانت عادة نساء العرب أن تجمع شيا من
شعر رأسها فى وسط الرأس وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة ويسمون نه غديرة وذؤابه وعقصة ثم يسترونه
بارحاه المنى والمرسل فوفه الى وراء كذا قرر بعضهم وهو على غير ما رعن السيراى ويسمى المنى والمرسل

(قوله يزين المتن) أى لو أرسل فلان فى أن الكل مشدود على ما يأتى عن السيراى أو النظر للبعض

على ما يأتى عن الجربى وغيره (قوله على مجرور بمن تقدم فى كلام الشاعر) وهو قوله

تصد وتبدي عن أثيل وتتنى * بنظرة من وحش وجرة مطلق

وجيد كجيد الريم ايس بفاش * اذا هى فضته ولا يمحطل

(قوله اشارة الى تسمية الخ) عرفت أنه ليس المقصد أن الغدائر ترادف العقاص

(٢) (قوله مقام الظاهر وأقام الخ) قال عبد الحكيم فيه أنه يخالف لما فسر به الشرح العقصة
فإنها الخصلة المجموعة من كالرمانة ليصير مجمدا وانظر تمام الكلام فى عبد الحكيم

يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومنى ومرسل والاول يغيب
في الاخيرين والفرص بيان كثرة الشعر والضابط ههنا أن كل ما بعده الذوق الصحيح ثقبلا متمسك
النطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في
المثل السائر وزعم بعضهم أن منشأ النقل في مستشذرات هو توسط السين المعجمة التي هي من الحروف
المهموسة الرخوة بين التاء التي هي

غلبة وذوابة أيضا وكتب أيضا على قوله من الشعر ما نصه بفتح العين وسكونها والفتح أجود (قوله يعنى أن
ذوائبه) أى الفرع (قوله مشدودة) أن قلت من أين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من
مستشذرات خصوصا إذا قرئ على صيغة المجهول ويفهم أيضا من العقاص لأن العقصة شعر ذو عقاص
وهو المحيط الذي يربط به أطراف الذوائب كذا في الجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما
ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هي الغدائر بعد أن شددت لا غير فظهر أن الشاعر أن شعر
ممدوحه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لا إلى أربعة كما توهم اه فترى (قوله على الرأس) أى وسطه (قوله
بخيوط) أى لا يخيوط واحد بموثة أن المقام للمبالغة في كثرة الشعر (قوله والفرص بيان كثرة الشعر)
أى وإن لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود فالكلام كناية أن كان مستعملا في كثرة الشعر التي هي
لازمة لحقيقة الكلام أو تعريض أن كان مستعملا في حقيقة ملتفتا فيه إلى هذا اللازم (قوله والضابط
أى الممول عليه خلافا لمن قال الممول عليه بعد الخارج ولمن قال قربها لأن كلا منها لا يطرد لانا نجد
عدم التنافر مع قرب الخارج كالجيش والشجى ومع بعدهما كعلم بخلاف ملح أى أسرع قال في المطول
وليس ذلك أى عدم التنافر في علم وجوده في ملح بسبب أن الاخراج من الحلق إلى الشفة أيسر من ادخاله
أى للفظ من الشفة إلى الحلق لما يجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح اه (قوله ههنا) أى في معرفة
التنافر من غيره اه جري (قوله أن كل ما بعده الذوق الخ) واستشكه ابن جماعة بأن هذا رد إلى أمر غير
معلوم وغير مضبوط وهؤدالى معارضة الذوق بمثله اهو الذوق قوة للنفس بها كمال الادراك وهو سلقى كما
للرب العرياء وكسبى كما المولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاويلين لنكاتهم وامرارهم (قوله أو غير ذلك)
كتوسط الشين بعد التاء والراى كما يأتى (قوله ابن الاثير) هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين أبو الفتح
نصر الله بن محمد بن محمد اه سيراى (قوله وزعم بعضهم) هو الخلفاى وغيره (قوله توسط الشين الخ) أى
فضارت الشين ما قبلها من حيث أنها رخوة والتاء شديدة وضاربت ما بعدها من حيث أنها مهموسة
والراى مجهورة وقد علمت من هذا أنه لا حاجة لوصف التاء بالهمس اذ لم يحصل بسببه مضاربة الشين
للتاء فهو زائد في البيان (قوله من الحروف المهموسة) المجموعة في قول ابن الجزرى فنه شخص سكت وقوله
الرخوة هي ما عدا الحروف الشديدة المجموعة في قوله أجد قط بكت وما عدا الحروف التي بين الرخوة الشديدة
المجموعة في قوله لن عمرو وقوله من المهموسة الشديدة قد عرفت ما وقوله من المجهورة هي ما عدا المهموسة
والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها بجرى النفس معها لضيف الاعتاد عليها في
مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها والقوتها ومنع النفس أن يجرى معها لقوتها
في مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفه لذلك لجرى النفس معها حتى لانت عند النطق بها والشددة
لغة القوة سميت حروفها شديدة لأنها النفس أن يجرى معها لقوتها في مخارجها وسميت حروف لن صر
بينها لأن النفس لم ينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة اه ملخصا من الجزرية

من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولوقال مستشرف لزال ذلك النقل وفيه نظر لأن الرأء المهمة أيضا من المجهورة وقيل أن قرب الخارج سبب للنقل الخلل بالفصاحة وإن في قوله تعالى ألم أعهد إليكم تقلا قريبا من المتناهي فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا وفيه نظر لأن فصاحة الكلام مأخوذة

وشرحها الشيخ الاسلام (قوله من المهموسة) أي انتهاء وقوله الشديدة أي ابتداء أي أول النطق فلا تنافي بين الوصفين (قوله المعجمة) إله بيان للواقع أو لامن لغاته الزاء بالمذكال كرا أو ترسم على هذه اللغة همزة بعد الألف كما ترسم الرأء كما في القاموس فيحتاج على هذا إلى التقييد بالمعجمة لتمييز من الرأء (قوله التي هي من المجهورة) لم يقل من المجهور الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاي والرأء ترويحاً للنظر الآتي فإنه لا يتم إلا بذلك لضعفه إذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهي الرخاوة والمختصة بالرأء وهي التوسط بين الرخاوة والشدّة لتمييز الفرق حيثئذ بين الزاي والرأء فاندفع ما في الحفيد من أن وصف الزاي بالصفة المشتركة وهي الجهر دون الصفة المختصة وهي الرخاوة لغو كذا قيل وفيه نظر لأن كون الرأء بين الرخوة والشدّة بخلاف الزاي فإنها رخوة مما يوجب زيادة ثقل مستشرف على ثقل مستشرف على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لأن معاندة الشين للرأء من جهة همسها ورخاوتها ذ الرأء مجهورة متوسطة بين الرخوة والشدّة ومعاندة الشين للزاي من جهة همسها فقط إذا لزم الرأء مجهورة رخوة وهذا يقوى نظر الشارح الآتي ولا يضعفه ما عرّف ذلك (قوله لأن الرأء الخ) أي فالتقل باق على مقتضى علتك أيها الزاعم وإن حكمت بزواله وأجيب بما حاصله أن مراد هذا الرغمز وال النقل بخصوص لا زواله مطلقا بدليل قوله لزوال ذلك النقل وسلب الاختصاص لا يستلزم سلب الاعم والرأء وان كانت مجهورة هي بين الشديدة والرخوة لا رخوة بخلاف الزاي فإنها مجهورة رخوة ولكل وصف دخل وأجيب أيضا بان وجود الرأء والقاء وهما من حروف الدلالة التي يجمعها من ينقل في مستشرف أو ث عدم التنافز فيه بخلاف مستشرف وفي الجواب الأول نظر وإن قاله الحفيد لأن كون الرأء بين الشديدة والرخوة مهاله دخل في زيادة ثقل مستشرف على مستشرف على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لا في خفته كما بيناه في القولة السابقة وكتب على قوله وهما من حروف الدلالة ما نصه الزلاقة سرعة النطق (قوله وقيل) قائله الزوزني (قوله قريبا من المتناهي) أي لأنه جمع بين ما يخرج من أقصى الخلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وأما المتناهي فتحو الهاء مع أنه جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الخلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الحاء وهو بكسر الهاء وفتح الحاء وكسرهما ثبت أسود (قوله كما لا يخرج الخ) قاسه عليه في صحة كل منهما بوصف ليس في جزئه بجامع الطول ووجود الوصف في الجلامع (قوله لأن فصاحة الكلمات الخ) ناقشه بن جماعة (٢) بأن الذي فصاحة الكلمات جزء مفهومه إنما هو فصاحة الكلام الفصيح المفردات

(قوله فلا تنافي بين الوصفين) وجه التنافي أن الهمس يلزمه جريان النفس والشدّة يلزمها انحباسه أخذ ما تقدم له قريبا (قوله في خفته) أي وكلام الزوزني على ما قاله الحفيد معناه لزال ذلك النقل وخلفه ما هو أخف منه إذ مقصوده بقوله ولوقال الخ الاعتراض على الشاعر كما هو الظاهر (قوله بأن الذي) أي الأمر الذي وقوله لا مطلقا أي لا فصاحة مطلق الكلام

(١) قوله ع ق الخ نقل عبارته على غير وجهها

(٢) علم لأبيه فهو ممنوع من الصرف

في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فجرد اشتغال القرآن

لامطلقا هو عليه منع ظاهر (قوله في تعريف فصاحة الكلام (٣) اعترض بأن الكلام يتحقق بالمسند اليه والمسند وما زاد عليهما من الفضلات خارج عن حقيقة الكلام فيتحقق فصاحة الكلام يتحقق فصاحتها فقط والجواب أن الكلام يطلق على مجموعها مع ما يتعلق بها من الفضلات وهو المراد هنا على أن هذا القائل مثل لما اشتمل على كلمة غير فصيحة في زعمه بما تلك الكلمة أحذر كنيه أعنى لم أعهد (قوله من غير تفرقة بين طويل وقصير) يعني هذا التوجيه الذي ذكره هذا القائل في معرض الاعتذار عما لزمه من قوله أن في ألم أعهد نقلا الخ وهو كون القرآن يشتمل على كلام غير فصيح ليس بشيء لا شرائطهم في فصاحة الكلام مطلقا فصاحة كانه من غير نظر إلى طوله أو قصره فذهب إليه من التفرقة بحكم من عند نفسه اهجرني (قوله على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة) يعني أن مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالركب التام لأنه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات في الركب التام والناقص لا جماعهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام وهو عنده يشمل الركب الناقص بخلاف الركب الناقص على تفسير غيره لأن فصاحة المفردات انما شرطت في فصاحة الكلام والركب الناقص على تفسيره غيره ليس بكلام وحينئذ فالحال اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة كانه أكثر على تفسيره لأنه يلزمه الحال في الركب التام والركب الناقص لا جماع القوم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كانه وهذا القائل يفسر الكلام بما يعم التام والناقص فلو كان هذا القائل فسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله لكن الكلام الخ لازماله في الركب التام فقط وكتب على قوله وجود كلام فصيح الخ ما نصه كذا قل المفيد قال عرق مة خي هذا أن صاحب هذا المذهب أي من يدخل الركب الناقص في الكلام يجعل غير المفيد عنده فصيحاً ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو اللازم لتفسيره اه (قوله ظاهر الفساد) أي فساد ظاهر لوجود الفارق لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها وهي كلماته ولم يشترط في عربية الكلام عربية أجزائه كلها لأنه يكفي كون أكثر على لغة العرب في نسبة المجموع إليهم بدليل اتفاق النحاة على وجود الجملة في إبراهيم ونحوه مع اجماع المسلمين على أن القرآن عربي كما نص عليه فيه ولو سلم الاشتراط في عربية الكلام فلاق (١) العربي عليه باعتبار الأسلوب لا جميع مفرداته أو أن ما وقع فيه مما يؤم أنه غير عربي من توارد اللغات كما في الصابون فإن معناه في جميع اللغات واحد لكن هذا لا ينفع في نحو إبراهيم (٢) للاتفاق على عجمته وانما ينفع في نحو المشكلات (قوله ولو سلم) أي بناء على تسليم ما ذكر من القياس اه ليس وكتب أيضا قوله ولو سلم عدم خروج الخ (قوله وعليه منع ظاهر) أي أن هذا التمهيد لم يقل به أحد وليس هذا القائل من أهل أحداث الاصطلاح

(١) الأولى له أن يقول الخ لأن محط الاعتراض قول الشارح من عن تفرقة بين طويل وقصير ولا معنى لكون المسند والمسند اليه يوصف بالطول والقصر اه (٢) لعل صوابه في المفرد اه (٣) (قوله) فإطلاق العربي عليه الخ ولا يصح أن يكون صحيحا باعتبار الأسلوب لأنه لا يوصف بها إلا الكلام والمتكلم والكلمة والأسلوب ليس واحدا من هذه الثلاثة اه من هامش (٤) الظاهر أنه مستعمل للعرب ومتعارف عندهم قبل نزول القرآن

على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل أو الجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا (والغرابية) كون السكامة

أى الذى تضمنه انقول بعدم خروج الكلام الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصيحة لأن السورة من الكلام الطويل وكتب أيضا قوله خروج السورة أى باشتمالها على كلمة غير فصيحة (قوله فجرد اشتمال الخ) أى وأن لم يخرج ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير اهـ سم (قوله على كلام غير (١) فصيح) المراد بالكلام الكلمات فلا يرد أن هذا القائل لا يقول باشتمال القرآن على كلام تام غير فصيح لا يقال هو لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعددة لا با نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة يستلزم تجويزه اشتمال القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة فكم كلام طويل في القرآن (قوله بل على كلمة) أى واحدة (قوله مما يقود) أى يمر الى نسبة الجهل بأن المورّد غير فصيح أو بأن الاولى اراد الفصيح أو نسبة المجز عن اراد الفصيح بدل غير قال سم وأورد أنه كان ينبغي أن يقول للمجز أو الجهل أو السفه لانه اذا كان عالما فان لم يكن قادرا لزم العجز وان كان قادرا لزم السفه وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل أى بأنه سفه وأنه غير لائق فنسبته تدخل في نسبته اهـ وقد يقال يمكن ان القرآن يشتمل على كلمة غير فصيحة لكى يعلمها الله تعالى ويدفع بأن المقصود من القرآن اعجاز الفصحاء والبلغاء جميعهم فهذا يفيد أن جميع كلماته فصيحة والا كان لهم مساع في معارضته وكتب أيضا قوله يقود قلت فيه معنى لطيف زائد على يستلزم فاعلم اهـ بن جماعة هو تضمنه (٢) تشبيهه من يقول بذلك بداية يقاد وتشبيه ذلك المقول بقائده (قوله والغرابية كون السكامة الخ) قال خسر وما ملخصه اعلم ان الغرابية والوحشية وما فى مناهما يعتبر تارة بالنظر الى جميع الاعراب الخاص من سكان البوادي وتارة بالنظر الى بعضهم وتارة بالنظر الى غيرهم من المردين فاذا وصفوا اللفظ بالغرابية أو الوحشية مثلا في مقام القدح يراد الاعتبار الاول واذا وصفوه بذلك في مقام المدح يراد الاعتبار الثالث وأما الثاني فلا يلزم به قدح ولا مدح يشهد به استقرار موارد الاستعمال فمعنى التعريف كون السكامة وحشية عند الاعراب الخاص أى غير ظاهرة المعنى لهم ولا مأنوسة الاستعمال عندهم لان الكلام في بيان مخلات الفصاحة اهـ (٣) وفي الاطول واعلم أن الغرابية مما تنفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم فالمراد بالغرابية المخلة بالفصاحة أن يكون اللفظ بالنظر الى الفصحاء كلهم لا الى العرب كلهم فانه لا يتصور اذ لا أنل من تعارفه عند قوم يتكلمون به ولكون الغرابية أعم مما يخل بالفصاحة ثبتت فصاحة غريب القرآن

(قوله لانا نقول تجويزه الخ) هذا لا يدفع الاعتراض لان الجواب آل الى تجويز الاشتمال والشارح ادعى لزوم الاشتمال قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان مثل ألم أعهد في القرآن كثير فاقصود التجويز الوقوعى (قوله وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل الخ) قد منع بأن لم بأنه سفه وانه غير لائق لا ينافى الفعل لحكمة أصلا وحينئذ قاله قوى

(١) (قوله على كلام غير فصيح) مبنى على أن الضمير في عهد خارج وأما اذا قلنا أنه معتبر فيكون قد اشتمل على كلام غير فصيح وأجيب بأن المراد بالكلام الطويل وألم أعهد ليس منه فن جعله غير فصيح لانه كلام طويل فقد وهم (٢) فان قيل أن الاستعانة بالكتابة لا يحذف فيها المشبه وهنا قد حذف أجيب بانه لدليل وهو لا يضر اهـ (٣) (قوله وفي الاطول واعلم الخ) قيل لا يخالف ما مر من قوله الى جميع الاعراب لانهم الفصحاء الذين اتهم خالصة بخلاف أهل المدن فان لغتهم مختلطة لتوارد الناس غير العرب عليهم وهذا يصحب الزمن الاول وأما الآن فقد اختلفت لغة الجميع اهـ

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال (نحو) مخرج في قول المعجاج
* ومقلة وحاجبا مزججا *

والحديث اه (١) وبما تقرر علم أن قوله تعالى ان هذان لساحران قصيح لانه مانوس الاستعمال عند قوم من
فصحاء العرب وكتب أيضا مانصه يعرف الغريب عند المولدين بالاحتياج في معرفة معناه الى بحث
وتفتيش في مطولات كتب اللغة والاحتياج الى تخرجه على وجه بعيد فلم من هذا أن الغريب قيمان
قالوا نحو نكا كما تم والثاني نحو مخرج كما أفاده الشارح في المطول والثاني أغرب من الأول لأن
تخرجه على وجه بعيد فرع عدم وجوده في كتب اللغة (قوله وحشية) انما وسطها في البين ولم يقتصر على
قوله كون الكلمة غير الخ تذبها على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال وكتب
أيضا مانصه شبيهت بالدابة الوحشية المنسوبة الى الوحش وهو الحيوان الذي يسكن القفار أو مفردة المؤنث
كما أن الوحشي مفردة المذكر وأفاده في الاطول (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يرد التشابه
والمشكل والمجمل لأنها غير ظاهرة الدلالة على المراداه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى الخ
تفسير للوحشية وأعاد المنفى استفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تذبها على أن
المنفى متعلق بكل من المعطوفين لا بالجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال
المخلان بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخالص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين اه فترى وكتب
أيضا قوله غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال قبل العطف للتفسير وليس بظاهر وقيل من عطف السبب
على المسبب وهو وجهه وذ كر غير واحد أنه من عطف أحد المتلازمين على الآخر وثدته المقصودة منه
نصب علامتين على غرامة الكلمة ولفظه غير معنى لا بقرينة عطف ولا مانوسة الاستعمال فالتركيب من
قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما في عبد الحكيم ويحتمل أن لا بمعنى غير بقرينة العطف
على غير (قوله ولا مانوسة الاستعمال) أي استعمال العرب فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا
لهم اه عبد الحكيم (قوله نحو مخرج) أي نحو غرامة مخرج (قوله المعجاج) لقب (قوله ومقلة) عطف
على واضحا في البيت قبله وهو

أزمان أبدت واضحا مفلجا * أغر براقا وطرفا أبرجا

ومقلة الخ فزمان اسم امرأة أبدت أظهرت واضحا أي شيئا واضحا هو السن مفلجا أي ماعدا بينه أغر أي
أبيض براقا أي لما عا وطرفا أي عينا أبرجا أي بين البرج بفتح الراء وهو أن يكون بياض العين محدقا
بالسواد كله والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الخدقة والمرسن بفتح الميم وكسر السين أو

(قوله والمشكل) هو ما يمكن الوقوف عليه بخلاف التشابه فانه تعالى قد استأثره بعلمه (قوله لا بالجموع)
أي لصدقه حيث يئذ بوجود البعض فيقتضي أن ما ظهر معناه ولم يؤنس استعماله غريب مع أن الغريب ما
اجتمع فيه العدمان (قوله وهو وجهه) أي لانه يتسبب عن مانوسية الاستعمال ظهور المعنى (قوله وذ كر
غير واحد الخ) فيه نظر إذ اللزوم من جهة واحدة كما علم ما تقدم (قوله فلا يرد غريب القرآن الخ)
أي لو لم يقيده استعمال العرب العرباء لورد غريب القرآن فانه اجتمع فيه العدمان عدم ظهور المعنى وعدم
أنس الاستعمال عند غير العرب العرباء

(١) (قوله وبما تقرر علم الخ) ففي إرادته هنا نظرا لاي رد الا على فصاحة الكلام لانها اعتبر فيها
الخلص من ضعف التأليف ويوجب عنه بأنه جاء على لغة فصيحة وان كان غيره أفصح والقرآن يقع
فيه الامر ان اه

أى مدققا مطولا (وفاحا) أى شعر أسود كالفحم (ومرسنا) أى أنفا (وسرجا أى كالسيف المريجى فى الدقة والاستواء ومريج اسم قين تنسب اليه السيوف (أو كالسراج فى البريق والامعان) فان قات لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أى بهجه

فتحتها الأنف كما فى القاموس وفى غيره أنف البعير أطلق على أنف الانسان على سبيل الاستعارة أو المجاز المرسل (قوله أى مدققا) أى خلقه لا بفعل فاعل وقوله مطولا أى مع نفوس (قوله أى شعر الخ) هذا التعبير يشعر بان الفاحم نسبة الى الفحم نسبة تشبيهية فيكون غريبا كهمرج ويحتمل أنه تشبيه بحذف الاداة أى كالفاحم فلا غرابة الا أنه كان المناسب لمذا أن يقال كالفاحم لا كالفحم تأمل سم وفى القاموس الفاحم الاسود بين الفحوة كالفحم وقد فحم ككرم فحوة اه وعلى هذا النسبة ولا تشبيه وكتب أيضا قوله أى شعرا أسود الخ ففاحما للنسبة كلابن وبأمر نسبة المشبه الى المشبه به اه عبد الحكيم يقول الشارح أى شعرا أسود كالفحم بيان لحاصل المعنى والتفسير الجارى على ما مر أن يقول شعر المنسوب الى الفحم على معنى أنه كالفحم (قوله أى كالسيف المريجى الخ) هذا التفسير منقول عن ابن دريد وكتب أيضا قوله أى كالسيف المريجى الخ بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قديجىء لنسبة الشيء الى أصله نحو تمتته أى نسبته الى تميم فمعج معنى المنسوب الى السريجى أو السراج أى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذه منها بعيدا سم فهو من ثانى قسمى الغرابة وهو ما يحتاج الى تخريجه على وجه بعيد وتقرير المقام على هذا الوجه أولى ما صدر به الحفيدوار تضاء حيث قال ان فعل قديجىء لصيرورة فاعلة كاصله المأخوذ هو منه نحو قوس الرجل أى صار كالفوس فالسراج مصدر ميمى بمعنى الفاعل فيكون المعنى ومرسنا مسرجا كمر الرء فى صاير اكالمريجى أو كالمراج لانه يرد على (١) هذا ان المصدر الذى على صيغة اسم المفعول لا يكون الا للمتعدي على الصحيح كفى اليردى محشى الخطائى وقوس المذكور لازم ومثل ذلك يرد على تخريجه على أن فعل قديجىء لصيرورة فاعله أصله كعجزت المرأة أى صارت عجوزا وعلى أنه قديجىء لصيرورة فاعله ذا أصله (٢) نحو ورق الشجر أى صار ذا ورق (قوله اسم قين) أى حداد (قوله أو كالمراج الخ) هذا التفسير منقول عن ابن سيده (قوله والاهمان) عطف تفسير (قوله لم يجعلوه اسم مفعول الخ) أى ليخرج عن الغرابة أصلا وقوله قلت هو أى سرج بهذا المعنى أيضا الخ جواب على طريق المنع أى منع خروجه عن الغرابة يجعله اسم مفعول من سرج المذكور من وجهين أشار الى الاول بقوله هو أيضا من هذا القبيل أى من قبيل الغريب أى من القسم الاول (٣) من الغريب أعنى ما يحتاج الى تقدير عنه فى كتب اللغة وتفتيش لانه لم يشتهر بهذا المعنى فى كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سرج اللوح وجه بهذا المعنى فى الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا أن يقال اشتهاه فى كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكيم من قدماء أهل المعانى بقرابة المراج هو اذا ثبت أن سرج بهذا المعنى غريب كان المأخوذ منه أعنى مسرجا غريبا أيضا الوجه الثانى ما أشار اليه بقوله أو مأخوذ وهو عطف على قوله من هذا القبيل وحاصله أن سرج بهذا المعنى غريب من القسم الثانى من الغريب أعنى ما يحتاج الى التخريج على وجه بعيد فان هذا يحتاج الى

(١) (قوله لانه يرد على الخ) قال عبد الحكيم والقول بانه مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل ليس بشيء لانه اذا لم يحمىء منه اسم مفعول كيف يحمىء المصدر منه على وزنه اه (٢) سيأتى له أنه يخرج بعيدا (٣) أى فى المطول لا فى المختصر (٤) قوله من القسم الثانى لا يوافق كلام الشرح عطف قوله أو مأخوذ على قوله من هذا القبيل المفيد أنه ليس بغريب وحمله الاول على ما قال بعيدا للظاهر على أنه أعنى من المخرج اذ المصنف والشرح هنا لم يتعرضا للقسم الاخير اه

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام الرزوقي رحمه الله حيث قال المريجي منسوب الى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه وروقه حتى كان فيه سراجا ومنه ما قبل سرج الله أمرك أي حسنة ونوره (والخاتمة) أن تكون

التخريج المذكور وببانه أن المراد بسراج الله وجهه على هذا التقرير أعني تقدير أخذه من السراج جعله ذا سراج بالمشابهة والمعنى الظاهر لسراج الله وجهه جعله ذا سراج على الحقيقة فجعله على معنى جعله ذا سراج بالمشابهة تخريج على وجهه بعيد وإذا كان سراج بهذا المعنى غريبا كان المأخوذ منه أعني ممرجا كذلك فإن قلت الكلام في سرج بمعنى بهج وحسن والذي بينت تخريجه على الوجه البعيد سرجه بمعنى جعله ذا سراج بالمشابهة قلت هو فإن معنى جعله ذا سراج بالمشابهة بهجه وحسنه فإن قلت كيف قابل بين الوجهين مع أن الغرابة المحوجة إلى التفتيش في كتب اللغة تجماع الأخذ من السراج قلت جماعهما وجهين إشارة إلى أن كلامهما يكفي في المقصود مع قطع النظر عن الآخر كما في الخطائي وهذا أحد تقريرين لكلام الشاهح وثانيهما أنها جو ابان متغايران الأول بتسليم وجوده سرج في لغة العرب وحاصله أن سرج بهذا المعنى على تسليم أنه ورد عن العرب غريب أما من القسم الأول وأمن القسم الثاني والجواب الثاني يمنع وجوده في لغة العرب وحاصله أنه مولد مستحدث أخذه المولدون من السراج ولا وجود له في لغة العرب فلا يتم كون ممرجا اسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيد الطول وحواشيه وأما ما في الحفيد فليس بجيد وعلى ما قرره هذا البعض كان الأولى تقديم الجواب الثاني على الأول ويجب على ما قرره أن المستشهد عليه بكلام الرزوقي مجرد كونه مأخوذا من السراج لانه هو الذي صرح به وأما كون هذا الأخذ على وجه التوليد والاستحداث فأمر آخر لعل السعد فهمه من قول الرزوقي ما قبل أو من غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله أو مأخوذ من السراج) ينبغي أن لا يكون المراد بكونه مأخوذا من السراج أنه مأخوذ منه على طريق النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرج الله وجهه نسبة إلى السراج بالمشابهة لأن سرج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى إذ الصادر منه تعالى ليس النسبة بل إيجاد وجهه على تلك الصفة فالمراد أنه مأخوذ من السراج على معنى سرج الله وجهه أي جعله ذا سراج بالمشابهة اسم وهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذي أشار إليه المصنف بقوله أولا أو كالسراج الخ فإن المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله حيث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ما قبل الخ (قوله السريجي) أي السيف السريجي (قوله منسوب إلى السراج) أي على غير قياس ذات القياس سراجي وأجيب بأنه منسوب إليه مصغرا (١) وفيه أن القياس تشديد الباء فهو بتخفيفها غير قياسي أيضا (قوله ويجزئ الخ) بيان لوجه وصف السيف بالسريجي وبعبارة بيان لوجه نسبة السيف إلى السراج فالوصف على هذا معنى النسبة والياء بمعنى إلى واسم الإشارة راجع إلى السراج (قوله وصفه) أي السيف وقوله بذلك أي بالسريجي (قوله لكثرة مائه) أي صفاته (قوله ومنه) أي من السراج قوله أن تكون

(قوله جعله ذا سراج بالمشابهة) أي جعله صاحب شيء يشبه السراج فكان فيه سراجا وهذا مناسب للمستشهد به بعد النقل عن الرزوقي (قوله وحاصله أن سرج بهذا المعنى الخ المناسب أن حاصله أنه من الغريب من حيث هو لأنه ظاهر الإشارة

(١) برده ما ذكره في شرح قول ابن مالك وثالث من نحو طيب حذف وإن نحو هذا الحذف عنه أيضا

١. كلمة على خلاف قانون مفردات (١) الالفاظ الموضوعة أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو) الاجل بقلك الادغام في قوله الحمد لله العلى الاجل) والقياس الاجل فحوال وماء وأبى يابى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك (قبل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر

(الكلمة الخ) المراد بالكلمة والمفردات ما يشمل المركبات الناقصة التي في حكمها لانه اذا قيل مسلموى بدون قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء كان غير فصيح ونوقش بأن مثل هذه الخاتمة يقع في المركب التام أيضا فانه اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهزة كان غير فصيح والجواب أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلو من ضعف التأليف لان الصورة المذكورة على خلاف القانون (٢) النحوى (قوله أعنى على خلاف ما ثبت الخ) تفرع على هذا التفسير قوله الآنى فحوال الخ اه سم وكتب أيضا ما نصه يعنى أن المراد بالقانون ما ثبت عن الواضع لا القياس التصريفي (قوله نحو الاجال) أورد عليه أن عدم الادغام لم لا يجوز أن يكون ضرورة الشعر وأجيب بأن أقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لأن هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على السنة العرب الرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر ألا ترى أن استعمال الجرشي جائز قطعا إلا أنه محل بالفصاحة لما ذكر اه سم وأجاب صاحب الاطول بأن الضرورة مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير مقيس اه وكتب أيضا قوله نحو الاجل فان قلت ليس الاجل مفردا غير فصيح لأن المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجل قلت أهل كل مغير موضوع عندهم كالفرع إلا أنه هجر الاصل اه أطول وكتب أيضا ما نصه أى نحر مخالفة الاجل (قوله في قوله الحمد لله الخ) تمامه * أنت ملوك الناس رباقيل * قال في الأطول رباقيل يدياري فياخذوف والالف بدل من الباء أى فأقبل الحمد اه * وفي كلام غيره أنه ممنون حال من الضمير في ملك وأما من جعله ممنونا منصوبا على النداء ففيه أن المقصود منه معين (٣) فحقه الرفع وفي الفرى ان تمامه * الواحد المفرد القديم الاول ثم قال وقديروى غير ذلك وتعبير المصام في أطوله بقوله تتمته كذا وخسرو والسير أى والفرى بقولهم تمامه كذا يخالف تعبیر الحفيد بقوله أو كذا وتعبير يس بقوله صدر البيت كذا وبني على ذلك ان الحمد لله بالنصب مفعول أقبل وان فيه التثنية (قوله فحوال الخ) أى وان كان ذلك على خلاف القياس التصريفي فان قلب الهاء همزة في آل وماء اللذين أصلهما أهل وموه على خلاف القياس وقياس مضارع أبى كسر عينه وقياس عور يعور قلب الواو والواو نحو اذ كر استحوذنى غلب فان قياسه قلب الواو ألفا وفقط شعره من باب علم أى اشتدت جمودته فان قياسه الادغام (قوله خلوصه مما ذكر الخ) فان قلت قد سبق أن تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس وانما أخذه من اعتباراتهم واطلاقتهم ولو كانت فصاحة المفرد معرفة بهذا التعريف أى الزيد فيه ومن الكرامة في السمع ولم يكن (قوله كان غير فصيح) أى لخاتمة القانون الصرى وقد علمت ما فيه (قوله أصل كل مغير الخ) الاصل هنا هو أجل بالالف اذ هو أصل للمدغم والمغير هو أجل وموضوع خبر المبتدأ أى موضوع كأن الفرع موضوع (قوله على خلاف القياس التصريفي) أى مجرد القاعدة بقطع النظر عن الاستثناء

(١) قال عبد الحكيم البحث عن ادعاء نحو مسلموى من طول النحر لا يزيد حيث التراكيب ويرده

ما ذكره الرشمونى لهما مشمولات قول الخلاصة أن يكن السابق

(٢) أراد ما يشمل العرفى والالم يتم ولا يخفك أن قوله مع فصاحتها كاف اه

(٣) قوله فحقه الرفع فيه نظر أقول ابن مالك واضم أو نصب الخ الا أن يكون جاريا على رأى

ابن مالك في الضرورة

(ومن الكراهة في السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يحجبها السمع ويتبرأ من معامها (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب * مبارك الاسم أغر القلب * (كريم الجرشي) أي النفس (شريف النسب) والأغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وقبه نظر) لأن الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة المقصورة بالوحشية مثل تكا كاتم وأفرقهوا ونحو ذلك وقيل لأن الكراهة في السمع وعدمها ترجع الى طيب

أخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم وإطلاقاتهم بل كان تنقيحاً لتعريف وجد في كلامهم بحذف ما هو مستدرك منه قلت لعل القائل من معاصريه ويدعي وجوب زيادة قيد على التعريف الذي استخرجه المصنف اه أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجري في قوله بعد تعريف فصاحة الكلام قيل ومن التكرار الخ وقيل المراد ناس معهودون كالشيخ عبد القاهر لاجمع علماء البيان فلا يراد بالسؤال وقد أجاب بهذا المصنف حين اعترض عليه خطيب اليمن بأنه اذا لم يوجد تعريف الفصاحة والبلاغة بما ذكر في كلام الناس فأى مستند له في أن ما ذكره هو معنى الفصاحة والبلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة في السمع المراد بالسمع هنا القوة السامعة لا معناه الصدى وهو ظاهر اه سم (قوله ويتبرأ من معامها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول أبي الطيب) يمدح سيف الدولة (قوله مبارك الاسم) اسمه على وانما كان مباركاً لا شعاره بالموافقة لاسم أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه والعلّة مجموع الامرين فلا يراد أنه لا اختصاص للاسم بهذه الموافقة بل كنيته أيضاً وهو أبو الحسن كذلك قال في الأطول ولا بعد أن تجمل البركة لموافقة اسم الله تعالى فتخص الاسم (قوله أغر القلب) يعني مشهور القلب اه أطول وكتب أيضاً مانصه وهو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضاً (٢) أغرقت لو سلم فالقلب أكثر شهرة لأن المالك يشار إليها بأقاربها دون اسمائها تعظيماً لها ناهل سم (قوله شريف النسب) لكونه عباسياً (قوله من الخيل) حال من ضمير الأبيض لامن الأغر والا لا يقتضي أن الأغر من غير الخيار له معنى آخر مع أن الأغر حقيقة لا يكون الا من الخيل ومن تبغيضية وجعلها بيانية أورد عليه من يس أن من البيانية لا تتقدم على البين الا ضرورة وأن ما بعدها مساو لما قبلها وهو هنا أعم (قوله ثم استعير) يحتمل أن المراد بالاستعارة الاصطلاحية ويحتمل أن المراد بالاستعارة اللغوية فيشمل المجاز المرسل لصحته هنا ملاحظة أن العلاقة السببية والسببية (قوله انما هي من جهة الغرابة الخ) أي فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة فالحاجة الى زيادة هذا التقيد لا يقال التنفر مع الغرابة كذلك فلم يشترط الخلوص عنه لانا نقول اغناء المتأخر عن المتقدم غير قبيح بخلاف العكس نعم يشكل ذكر الخلوص عن مخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة له وذكره قبله الآن يقال ذكره ازيد الاهتمام به فأطوله (قوله ونحو ذلك) كاطلختم الليل أي أظلم (قوله قبل) عبارة عن قواماً توجيه النظر بأن الكراهة في السمع ليست الا من قبيح الصوت فلواحتز عنهما خرج كثير من الكلمات اتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردوداً به لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشي غير مكروه في السمع الا عند نطق خشن الصوت وليس كذلك فانما قطع بكراهته دون مرادفه الذي هو النفس وان

(قوله ناس معهودون) أي فلا ينافي أن هناك ناساً غيرهم وجد التعريف في كلامهم وأخذ منهم

(١) عبارة ركيكة

النعم وعدم الطيب لآلى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باشتكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النعم (و) الفصاحة (في الكلام) خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع قصاحتها (و) حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل

نطلق به جميل الصوت (قوله النعم) في بعض الخواشي نقلا عن الصحاح أنه بالفتح جمع نعمة والأمر عليه ظاهر وفي بعضها أنه بالفتح مصدر وبالكسر جمع نعمة وأنه على هذا المناسب ضبطه هنا بالكسر أي لأن الذي يستطاب أو يستكره هو النعمة اسم أي لا المعنى المصدري الذي هو التصويت والنعمة الصوت يقال فلان طيب النعمة أي حسن الصوت أي القراءة انما يترد جمعا لعملة بكسرها أيضا كنعمة ونعم وقرينة وقرب وسدرة وسدر وكذا جمعها على نهم بفتح النون كما هو القول الأول المنقول عن الصحاح فقير قياسي أيضا بل هو ليس جمعا قياسيا لشيء أصلا والجمع المطرد لعملة بفتح الفاء فعال قال في الخلاصة

* فعل وفعله فعال لها * قال الاشموني باطراد أعمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعب وصعب وصعب وقصمة وقصاع وخدلة وخدال هو الخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة مثلثة الساقين والذراعين (قوله وفيه) أي هذا التعليل المحكي بقيل (قوله والفصاحة) أشار بتقديره المبتدأ أن المطف من باب عطف الجمل لا عطف المفردات لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما في المفردات العامل فيه الكائنة المحذوفة أو معنى النسبة على ما مر وخلوصه من تنافر الحروف العامل فيه المبتدأ أو في جوازه خلاف مبسوط في محله نعم أن جعل في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة على ما مر بيانه لم يلزم ذلك (قوله وتنافر الخ) لم يلتفت إلى أن العطف الواو بعد النفي يجعل في المجموع اسم ولو كرر من في الماعطوف لسم من الأبهام وكتب أيضا قوله وتنافر الكلمات أي الكامتين فاكثروا لكان الكلام المشتمل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحيا لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه واحترز بإضافة تنافر إلى الكلمات من تنافر المعاني فإنه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه في قوله مع فصاحتها كذا في الأطول (قوله مع فصاحتها) تأتي مع عند إضافتها لثلاثة معاني لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد بمعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح الثلاثة هنا ويراد بالوضع التركيب (قوله حال من الضمير في خلوصه) فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فهي هنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فإن قلت إذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لأن العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بأن اللغوا لا يقع حالا (١) ولا خبر أو لصفة قلت إطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء لأن الحال في الحقيقة متعلقة ممة فإن قلت إذا جعل حالا من الضمير ويلزم أن يكون مثل زيد أجلا وشعره مستشزرفصيحيا لأنه كلام له حالان حال فصاحة كلماته كافي زيد أجلا وشعره مرتفع وحال عدم فصاحتها كما إذا أقيم أجلا مقام أجلا ومستشزرف مقام مرتفع فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته أنه خالص في حال فصاحة كلماته كما نقول الكريم من يسخر في حال مكنته فيصدق على الفقير الذي

(قوله وفي جوزه خلاف الخ) وأصحه الجواز أن كان أحدا العاملين جارا متقدما نحو في الدار زيد في الحجرة عمرو وما هنا ليس من هذا القبيل (قوله عن تنافر المعاني) نحو البقر يعلف بالكسب وزيد مخلوق (قوله ويراد بالوضع التركيب) ليس المراد بالتركيب المركب لئلا يلزم كونه شيء في نفسه فافهم

زيد أجمل وشعره مستشزرو أنفه ممحج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بمنهجها لسلم من الفصل بين الحال وذوها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيداً للتنافر لا للخلوص ويلزم أن يكون الكلام

لامك. فله لكنه بحيث اذا حصل له ممكنة يسخر قلت هذا انما يسهل قيم اذا كان ما ذكرته كلاماً واحداً له حالاً وليس كذلك بل كلامان لاجل حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما انه كذا في حال يكون له كلام الآخر لانها ليست حالاً له بل للآخر مثلاً بخلاف المثال فان الفقير حال الكسنة وغير الكسنة شخص واحد اسم وقال في الاطول قلت ليس زيد أجمل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص بمقارنات تلك الفصاحة فلو قيل زيد أجمل خالص خالص حال فصاحته الكلمات (١) لم يصدق نعم انه بحيث يخاص خالص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يسخر حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير لو أردت به من له السخاء حال الكسنة ويصدق عليه لو أردت به من هو بحيث يسخر حال مكنته ومن لم يفرق بينهما أجاب بأن زيد أجمل ليس من أحوال زيد أجمل لانهم مات كيبان مختلفان وليس واحداً حالاً انما وقوله ليس زيد أجمل خلوص الخ أي ليس ملتبساً الا أن بخلوص مقارن لفصاحته لعدم مقارنة الخلوص فصاحته كلماته لعدم فصاحته كلماته وقوله فلو قيل زيد أجمل خالص الخ أي لاف اسم التفاعل حقيقة في التلبس بالفعل وكتب أيضاً مانصه أو (٢) ظرف لقول للخلوص أي خلوصه زمن فصاحتها أطول أو (٣) صفة لمصدر محذوف أي خلوصاً كائناً مع الخ اه قري (قوله زيد أجمل الخ) لم يرتب الالفاظ الثلاثة كما هي في المتن لئلا يلزم الوصف بالمراد بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم يرتكب عكس الترتيب يقتضي تقديم أنفه ممرج على شعر مستشزرو اشارة الى أن أنفه ممرج أقبح من شعره مستشزرو لا قيل انما مولدة (قوله وفيه نظر لانه الخ) مبني على أن النفي المستفاد من خلوص منصب على التقيد أعني قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عند نفي التقيد بقيد فان جعلناه منصبا على التقيد فقط أعني التنافر لم يلزم هذا القائل ما ألزمه به الشارح من لزوم فصاحة الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فيكون التعريف فاسداً ولكن يرد عليه بما ذلك انه يلزمه على هذا التقدير أعني تقدير انصباب النفي لا التقيد فقط وقوع التلبس والابهام في التعريف اقيام احتمال خلاف المقصود الذي هو اغلب وأرجح من المقصود ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله في آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم) الانسب فيلزم (قوله أي ليس ملتبساً لان الخ) هذا مراد الاطول ولكن فيه أنه لا دليل على هذا التقيد في النريف (قوله لم يرتب الالفاظ الثلاثة الخ) أي كان يقول زيد شعره مستشزرو وأنفه ممرج وأجل (قوله لئلا يلزم الوصف) أي الوصف معنى اذا الموجود هنا الاخبار (قوله مبني على أن النفي الخ) محل البناء قوله ويلزم الخ لداخل تحت قول المحشى الخ

(١) قوله نعم مبني على أن كلام واحد أي فالنفي الخلوص مع الفصاحة بالفعل لعدم الفصاحة ومن ثم لم يفرق بينهما أي بين الخلوص مع الفصاحة بالفعل والخلوص بالقوة
(٢) رده عبد الحكيم بقوله له ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي خلوصاً كائناً
(٣) قوله أو صفة لمصدر الخ قال عبد الحكيم ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي خلوصاً كائناً مع فصاحتها ولا أن يكون مع معنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسراً لان مفارقة الخلوص لفصاحة الكلمات أو كونه بعدها غير معتبر في فصاحة الكلام انما المعتبر أن يكون مقارناً لفصاحته كلماته مع ان القول بالحذف أو المجاز لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح اه

المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً لأنه يصدق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالأضمار قبل الذكر

وكتب أيضاً قوله ويلزم أن يكون الكلام الخ لم يذكروا هنا ولم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة لغير التنافر فصيحاً مع ذكره له أيضاً في المطول لأنه بنى كلامه هنا على الغالب من رجوع النفي إلى القيد فقط وفي المطول على صلاحية النفي لأنصبابه على القيد فقط وعلى القيد والمقيد معا ولكن حيث بنى الكلام على الاحتمال الغالب يلزم أن لا يصدق التعريف الأعلى غير المعروف وأنه لا يكون فصيحاً إلا ما اشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة كما نبه عليه يس وغيره فقول الشارح ويلزم أن يكون الكلام الخ أي فقط بناء على ما ذكره عبارة المطول ولا يجوز أن يكون حالاً من الكلمات في تنافر الكلمات (١) لأنه يستلزم أن يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحاً لأنه صادق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم اه قال الخطائي في حواشيه على المطول قوله ولا يجوز أن يكون حالاً من الكلمات الخ أي لأنه لا يكون قيداً للتنافر الذي هو العامل وانتفاء المقيد يكون بأحد الوجوه الثلاثة بانتفاء المقيد فقط القيد أو كليهما فانتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات أما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافرة غير فصيحة أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة فإذا جعل حالاً من الكلمات يصدق الحد على الأمور الثلاثة مع أن الحدود لا يصدق إلا على أو لها أو الراجح هو الوجه الثاني لأن الغالب في نفي المقيد رجوع النفي إلى قيده فاحتمل التعريف أوجه ثلاثة المقصود ليس الا واحد منها ولا يخفى ما في احتمال خلاف المقصود لاسيما إذا كان راجحاً في مقام الشريف اه ملخصاً وكتب أيضاً قوله أن يكون الكلام الخ (٢) قد يقال لا يلزم لأن كون هذا الكلام غير فصيح مفهوماً بالاولى ويجب أن مقام التعريف لا يكفى فيه بمثل ذلك وكتب أيضاً قوله أن يكون الكلام المشتمل الخ كقولك الاجل قرب قبر حرب (قوله الغير الفصيحة) أي كلاً أو بعضاً (قوله على خلاف القانون النحوي) قال في الاطول يرد عليه أن العرب لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون الخلو عن مخالفة القانون النحوي معتبراً في مفهوم الفصاحة في لغتهم فالصواب أن يقال وعلامة الضعف أن يكون تأليف الكلام الخ اه وأقول يمكن دفعه بأن القانون النحوي هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وإن كان بدون هذه النسبة وذكرها في التعريف لا لا اعتبارها فيه بل لبيان المراد بالقانون وأنه في الواقع هو النحوي وانما نسبته إلى البحر لأن أهلهم المتكلمون ببيان حال تأليف الكلام تأمل (قوله المشهور بين الجمهور) أقول قد يكون قول غير الجمهور أقرب إلى اللغة وشواهدهم أظهر فيدعي تقديمه على قول الجمهور وسكت عما لو استوى الفريقان المختلفان عرفاً بحيث لا يصح وصف أحدهما بأنه الجمهور ويدعي حينئذ اعتبار ما هو أقرب إلى اللغة ولو اختلف البصريون والكوفيون فقط فهل ينظر إلى الترجيح أو يقدم قول البصريين كما هو الغالب على الناس في هذه الأزمان فلتحرر هذه المسائل اه سم وذكرفي المفنى أن بعضهم التزم جواز مجيئ قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وبين ذلك ثم قال (قوله لأنه قيد يكون قيداً للتنافر) صوابه حذف قد كما في نسخ (قوله وعلامة الضعف) أي علامته لنا على الضعف

(١) أي فيكون غير مانع اه (٢) قوله قد يقال الخ لا يرد على نظر الشارح أصلاً وكذا على ما في المطول فان الشارح جعل التعريف بالمباني هنا وبالأعم في المطول فإين الأولوية اه

لفظا ومعنى وحكما (نحو ضرب غلامه زيدا والشافر)

والذي أجزم به أن قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة اه وهو يقتضى أن قراءة غيرهم تكون مرجوحة وبه صرح في موضوع آخر لكن لا يلزم من مرجوحية القراءة اشتغال القرآن على كلام غير فصيح لان مرجوحيتها لا تنافي تجوز الجمهور اياها انهم كثير من القراءات المشهورة اشتملت كما قاله السيرامى على وجوه غير جائزة عند الجمهور ولهذا (١) ردها الرخصى فيلزم اشتغال القرآن على ضعف التأليف فيحتاج الى منع كونها قرآنا كما عليه الرخصى وكتب ايضا قوله المشهور بين الجمهور فواتق عليه الكل (٢) أولى اه سم ومثله قاله الحفيد ويرد عليه أنه قدم ان طريق الاولوية غير ملتفت اليها في التعريفات ومنها هذا فالاولى أن يجعل داخل تحت المشهور بين الجمهور (قوله لفظا ومعنى وحكما) الذكر اللفظي أن يكون الرجوع ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان من حيث الرتبة والمعنى ايضا مقدما نحو ضرب زيد غلامه أولا نحو ضرب زيد غلامه والذكر المعنوي أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير لكن هناك ما يقتضى ذكره قبله ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيدو ككون رتبة المفعول الاول التقديم على الثانى نحو أعطيت درهمه زيدا وكتضمن الكلام السابق المرجع كقوله تعالى إعدوا لهوا أقرب للتعوى فان الفعل متضمن لصدره كاستانام الكلام السابق له استانام اقربا (٣) كقوله تعالى ولا يؤيه أى المورث فان الكلام السابق في بيان الميراث وهو يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب أى الشمس فان ذكر العشى سابقا يدل على الشمس والذكر الحكمي أن يكون مصرحا به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضى ذكره قبله الا أن حكم الواضع أن الرجوع يلزم تقدمه لكنه مقتضى حكم الواضع لا غرض نجى في وضع المضمير موضع المظهر فالرجع المؤخر افترض مقدم حكما كما أن المحذوف لعله كالنابت والممتنع انما هو تأخره لا لغرض فظهر ما ذكرنا أن قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لاقسامه اه جربى ببعض تصرف ومثال الذكر الحكمي نعم رجالا زيدو به رجالا وضمير الشأن كفى قوله تعالى قل هو الله أحد المرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث أن الاصل تقدم المرجع لكن خالف هنا الكتابة الاجمال فاللفصيل وكذا اتوجه نعم رجالا زيدو به رجالا (٤) ولا يخفى أن ما تقر ريقضى فصاحة ضرب غلامه زيدا اذا قصدت التكنية وعدم فصاحة نعم رجالا زيد اذا لم تقصد التكنية والذي عليه النحويون جميعا فصاحة الثانى وعدم فصاحة الاول من غير تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال للضعف بالنظر الى المتن والاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما بالنظر الى الشارح قال ابن جماعة ولك أن تقول الضعف هنا انما حصل من استعمال الضمير فهو فى المفرد ولا خلل فى الكلام الحاصل من الفعل والفاعل أو هو فى الاضافة الواقعة بين الفاعل وما أضيف اليه فهو فى المركب الناقص الذى هو من قبيل المفرد لا فى الكلام اه وأقول الظاهر عدم اتجاهه لان حق التأليف تقديم المفعول هنا على الفاعل فخوف وقدم الفاعل فالضعف واقع فى نفس تأليف الكلام وقد مر أن المراد بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمسند مع الفضلات وكتب ايضا ما نصه فانه غير

(قوله ككون رتبة الفاعل الخ) الانسب أن يجعل هذا من التقدم الحكمي كما رعن معاوية

(١) رده القرا كما فى متن الشاطبية وغيرها اه

(٢) قوله أولى فيه نظر لانه حينئذ يكون فاسدا لاضعيفا فقط فنامل اه

(٣) أى واضحا لا يتوقف على أعمال فسكر اه بخلاف ما بمده اه

(٤) قوله ولا يخفى الخ لا تنفاه لانهم لم يقصدوا التكنية الا فى مواضع سماعية خرجوها على ما ذكر فلا يصح اجراؤها فى كل شىء

أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحاً (نحو وليس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر) وصدر البيت * وقبر حرب بمكان قفر * أي خال عن الماء والكلاد كرفى عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن أمية فأت فقال ذلك الجن هذا البيت (وقوله كريم متى أمده والورى * معنى) وإذا ملته ملته وحدى والواو فى والورى للحال

فصيح وإن أجاز الاختفاء وتبعه ابن جنى أن يتصل بالفعل ضمير المفعول به كفى المطول وباء ابن جنى ساكنة وليست للنسبة معرب كنى كفى شرح الدمامينى على المعنى (قوله أن تكون الكلمات الخ) الانسب لما ذكره فى تنافر الحروف أن يقال وصف فى المركب يوجب ثقله على اللسان أه أطول (قوله وإن كان الخ) قد يقال هذه الغاية تاتى فى حذف التأليف أيضاً فلا شئ لم يذكرها الشارح ثم أيضاً واجب بأنه ذكرها هنا دون ثم لتصریح بالكلمات هنا دون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والمطاف أه سم (قوله قرب) ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فإضافة لفظة فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة أه سم أى الذى هو متمتع (قوله وصدر البيت) لم يدخل الشارح بصدر البيت على عجزه كقول فى بيت أبى الطيب المتقدم حيث قال نحو (١) كريم الجرشى فى قول أبى الطيب مبارك الخ لأنه لو قال هنا نحو وقبر حرب الخ لا وسم التنافر فى الصدر ولو قال نحو وليس قرب قبر حرب قبر من قوله وقبر من حرب الخ لكان فيه طول (قوله وقبر حرب الخ) ظاهر البيت خبر والمقصود هو التأسف والتعجب على كون قبره كذلك ولهذا الظاهر موضع المضمر فى قوله قرب قبر حرب مع أن مقتضى الظاهر أن يقول قبره ذلالة على زيادة التعجب والتوجع حيث اعتنى بذكره أه من الفري وخسر (قوله قفر) قيل نعمه مقطوع ، فيه أن محل صحة قطع النعت إذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهذا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأن هذا ضرورة ويمكن أن يقال إن قفر خبر قبر وقوله يمكن أنى مع مكانه ومحل فانه أيضاً قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) أى المصنف فى كتابه عجائب الخ (قوله وقوله) أى قول أبى تمام (قوله كريم متى أمده الخ) فى استعمال متى الدالة على الكلية فى المدح وإذا الخالية عن هذه الدلالة بل هى فى قوة الجزئية لطافة من حيث أنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطق لسانه بما يدل على الكلية فى اللوم أه جربى قال فى المطول وفى استعمال إذا والفعل الماضى ههنا أى فى قوله وإذا ملته الخ اعتبار لطيف وهو إيهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد أه وقصده بذلك الرد على الروزنى حيث عاب الشاعر بأن أتياه باذالة على القطع فى جانب اللوم لا يناسب مقام المدح فلو أتى بأن الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم إن إذا مع ذلك تقيهم عدم وقوع اللوم بالفعل من جهة أنها تدل على الاستقبال وإيهامها بالوقوع لا يخل بذلك لأنهم من جهة أخرى فكلامه غاية فى تزجيه عن استحقاق اللوم قال فى الاطول ومن لطائف تزجيه عن الالامة أنه لم يقدّر على ذكر ملامته فى صورة التى قرأ ما بعد إذا أه وكتب أيضاً ما نصه أى أردت مدحه (قوله والواو فى والورى للحال) لأنه المنساق إلى الفهم ولموافقة

(قوله نحو كريم الجرشى) المناسب حذف لفظ كريم لأنه ليس فى لفظ الشارح إلا أن يكون جارياً على ما فى بعض النسخ من ثبوته (قوله لأنه لو قال هنا نحو وقبر الخ) المناسب لأنه لو قال هنا كقوله وقبر الخ وكذا يقال فيما بعد لأن الذى فى النسخ كقوله لا نحو إلا أن يكون جارياً على ما فى بعض النسخ أيضاً أه (قوله هو التأسف الخ) لو كان بدله التأسف والتعجب لظهر الأثر ، يقال طعنه لا ينافى تأسف الطاعن وتعجبه أه شيعاً (قوله ثم إن ذامع ذلك) أى الفعل الماضى (قوله لا يخل بذلك) أى بالافهام المذكور

وهو مبتدأ خبره قوله معي وانما مثل بمثلين لان الاول متناه في النقل والثاني دونه ولان منشأ النقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها

وحدى فانه حال ومشاركة الوري للشاعر مفهوم من لفظ معي مع احتياج العطف على الضمير المستتر في أمده الثاني لوجملنا الواو للعطف الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزئية امثلا بتعدد الشرط والجزاء والى حل معي على الاجتماع زمانا فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر ام عبد الحكيم وقوله ولو افقه وحدى فانه حال أي وعلى تقدير كون الواو للعطف لا يكون هناك حال في مقالة وحدى وهذا انما يتم على تقدير العطف من عطف الجمل وان العطف عليه جملة أمده الثانية أما على ما اقتصر عليه من تقديره من عطف المفردات وان العطف عليه الضمير المستتر في أمده الثانية فمعي حال من الوري فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى مناسبة لتوافق الحالين حينئذ افراد وقوله ومشاركة الوري للشاعر أي في المدح دفع لا يقال تقوت افادة المشاركة في المدح على تقدير الحالية وقوله مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة انه يضعف احتمال العطف على جملة أمده الثانية أو على الضمير المستتر في أمده الثاني أنه بدون اعتبار العطف قبل الجزئية يلزم اتحاد الجزاء بالشرط فيحتاج في تصحيحه الى اعتبار العطف قبل الجزئية فيكون الجزاء في الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الوري وهذا مع كونه خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة في ضم الشاعر مدحه الى مدحهم لعله من فعل الشرط وأيضا يضعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضي أن يكون مدح الشاعر بمدوحه سببا بمدح الوري اياه وقد تمنع السببية وتسليم صحتها ففيه من القصور في شأن المدح ما لا يخفى وان أجيب عن المنع بأن المراد بالسبب في باب الشرط عند الحاجة ماله افضاء في الجملة لا مالا يلزم من وجوده الوجود ومدح الشاعر قد يفضي الى مدح الوري بأن يشرع في عدد الاوصاف الجميلة ويوافق في ذلك العدد حضار المجلس وعن القصور بأنه لا يلزم من هذا ترفق مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من انتفاءه انتفاءه لجواز أن يكون لشيء أسباب كثيرة كما سيأتي في بحث لو فلا محذور ويضعف خصوص احتمال العطف على الضمير المستتر أنه لا فائدة حينئذ في معي لاستفادة المشاركة في المدح من العطف وان التمس له فائدة بحمل المعية على الاجتماع زمانا لانه خلاف الظاهر هذا وقد دفع بعضهم اتحاد الجزاء بالشرط بأن معنى متى أمده متى أردت مدحه لا متى أمده بالفعل حتى يلزم الاتحاد وفيه أن ترتيب مدحه على ارادته ليس له كبير جدوى وان ارادة الشاعر مدحه لا تصح سببا بمدح الوري لانها لا يطلع عليها وان أجيب عن هذا بانها قد يطلع عليها بظهورها اراهم هذا ما خص ما قيل في هذا المقام مع زيادة وكتب أيضا على قوله يلزم اتحاد الجزاء الخ مانعه ولا يلزم ذلك على الحالية لان الحال قيد والمقصود من الكلام اقيد بقيد ذلك القيد (قوله حروف منها) المراد من الحروف (قوله على الضمير المستتر) تقييده العطف بذلك انما هو لاجل ورود الامرين وأما العطف على جملة أمده فلا يرد عليه الا الاول

- (١) (قوله ومشاركة الوري الخ) وهي على العطف قطعية بخلاف الحالية فانه يحتمل المشاركة في المدح انهم مدحه من غير مدح ام وفيه انه لا معنى للحالية حينئذ تأمل شخبنا
- (٢) (قوله من عطف الجمل فيه) انه لا يصح وقولهم يغتفر في التابع يس كليا هنا ام
- (٣) (قوله بل هو أقوى الخ) يحتمل أن مع ظرف للعامل لا حال وهو أولى فالجمل عليه كذلك وما قيل من أن مراد عبد الحكيم المقابلة في أن كلا حال من ضمير المتكلم وعلى عطف المفرد يكون مع حالا من الوري فلا موافقة وهم فان عبد الحكيم لم يقل الا على مجرد الحالية من غير نظر المصاحب فتأمل ام

وهو في تكرير أمده دون مجرد الجمع بين الهاء والخاء لوقوعه في التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بأن مثل هذا النقل محل بالفصاحة ذكر صاحب اسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بمضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهجعة قال نعم مقابلة المدح بالوم وإنما يقابل بالذم أو الهجاء فقال له الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرار في أمده أمده مع الجمع بين الخاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأنى عليه صاحب (والتعقيد) أي كون الكلام معقداً

بمجموع الخاءين والهاءين وفي عد الهاء من الحروف مع كونه مما تغليب (١) اه قري (قوله منها) أي من الكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فإن منشأ النقل في الثاني حروف من كلمتين وهما أمده أمده وفي العبارة استخدام فان مصدوق الضمير غير مصدوق الرجوع (قوله وهو في تكرير أمده) أي الشتم على الجمع بين الخاء والهاء بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ فاندفع الاعتراض ولو قال وفي الثاني تكرير حروف منها لكان أخصر وكتب أيضاً قوله وهو أي النقل في الثاني (قوله فلا يصح القول الخ) لأنه يلزم عليه اشتغال القرآن على غير الفصيح (قوله بأن مثل هذا النقل) نحو أعهد ولا ترغ قلوبنا فهذا وأمثاله وإن كان فيه نقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا النقل في القرآن ولم لم ينزه عنه تأمل وكتب أيضاً ما نصه أي نقل مجرد الجمع بين الخاء والهاء (قوله ذكر صاحب الخ) ساق هذه الحكاية تأكيذاً لكون هذا التكرار تقيلاً يخرج عن الفصاحة (قوله صاحب اسماعيل بن عباد) قال الفهري صاحب ابن العميد في وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما أقرانه إلا أنه فاق عليه الصابي في الكتابة قال النعماني كان صاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر ويراد بين الخالين بنو عميد (قوله من الهجعة) أي القبح (قوله نعم مقابلة المدح الخ) ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن لزم إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يخطر بالبال لعل مقام المدح عن أن يخطر ذمه ببال أحد (قوله نافر كل التنافر) المراد أن فيه تنافراً يخرج عن الفصاحة فلا ينافي أن هناك أكل منه تنافر أقل يخالف ما سبق أنه دون التناهي في النقل كقوله وليس قرب قبر الخ وكتب أيضاً قوله نافر كل التنافر المناسب نافر كل النفور أو متنافر كل التنافر (قوله والتعقيد الخ) عرفه دون نظائره لأن له سببين الخال في النظم والخال في الاتقة قالوا لو اقتصر على مجرد التنبيل لم يعلم المراد اه يس (قوله أي كون الكلام معقداً) على أن المصدر من المبنى المفعول وهو جواب سؤال مقدر وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جملة المصنف صفة الكلام فاجاب بقوله أي كون الكلام الخ اه سم وأجيب أيضاً بأن المراد بالتعقيد حقيقة الاصطلاحية لا اللغوية التي هي المعنى المصدرى واليراد المذكور باعتبار حقيقة اللغوية وهذا سالم مما أورد على الأول من أن المصدر عند الجمهور لا يكون من المبنى للمفعول دفعا للالتباس (٢) نعم قد يطلق المصدر ويراد به الحاصل به مجازاً قال الفهري نقل عن جده صبيح المصادر تستعمل أمان في أصل النسبة وتسمى مصدراً وأما في الهيئة الحاصلة منها المتعلقة بمعنى كانت أو حسيبة وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالتحريك والقائمة من الحركة والقيام (قوله فان مصدوق الضمير الخ) أي لأن المراد بالكلمات في الأول قرب قبر حرب قبر والمراد بالضمير أمده أمده (قوله بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ) أي فانه يفيد أن الجمع المذكور له دخل

(١) ويمكن أن لا تغليب لأن ظهور اليه أجزاء الكلمة الملقوظ به مرة واحدة اه (٢) دفع اليراد قبله وحمل الشارح عليه قريب اه

(أن لا يكون الكلام) ظاهر الدلالة على المراد للخلل (أما في النظم) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق في خال هشام) بن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن اسماعيل الخزومي

أو للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالمالية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح أهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون كل مصدر للمعلوم وقد يكون مصدر المجهول يعنون بها الـهـيـئـةـنـ اللـتـيـنـ هـاـمـعـنـيـا الحاصل بالمصدر والا كان مصدر متعددا مشتركا ولا فاعل به (١) بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه أو قوله أما في أصل النسبة الخ عبارة غير أما في المعنى المصدرى وهو الابقاع والاحداث وأما في المعنى الحاصل به الخ فله مراده بأصل النسبة الابقاع والاحداث وأراد بالهيئة ما يشمل نحو الحرارة الحاصلة من التسخين كما في كلام غيره (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن الذي في باب كان متوجه إلى الخبر فمضى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالة فلا يتوجه لومه بأن في كلامه حمل العدمي على الوجودي أه سم (قوله لخلل الخ) داخل في التعريف لاخراج التشابه والجمل والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس لخلل في النظم والانتقال بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منه الحكم ومصالح على ما تقرر في محله وكلمة أما مانع الخلو أه عبد الحكيم وراجعه ومن الشك اللغوي المعنى فهما فصيحان وإخفاء المراد منهما لا يمنع فصاحتهما لما عرفت فاندفع ما في الحفيد (قوله أما في منظم) أي في التركيب ولو نثر أو ذلك بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني كما في سم (قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما إشارة إلى أن كل واحد منهما مستقل بالاخلال وإن كان كل منهما مستلزما (٢) للآخر أه عبد الحكيم (قوله أو حذف) أي بالقرينة واضحة والا كان في قوة الإثبات وكتب أيضا قوله أو حذف لم يذكر له مثالا (قوله أو غير ذلك) كالفصل بين المبتدأ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البديل والمبدل منه بالاجنبي في الجميع ووقعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي وكالا ضار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما وكتب أيضا قوله أو غير ذلك في يس على الحفيد ما ما يخصه الحق الذي لا شبهة فيه الأخذ بما يفيد كلام المطول من أنه لا تعقيد في العطف على المحل ولا في العطف على المعنى المسمى بالتوهم ولا في جر الجوار إذا صحبها مشروطا بها عند المحققين لوقوع ذلك في أفصح كلام وأبلغه وهو القرآن كما يدل عليه كلام الأئمة خلافا لما في الحفيد (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور همام بن غالب بن صعصعة (قوله ابن اسماعيل الخزومي) ذكر في شرح المفتاح بدله المغيرة فكان اسمعيل اسمه والمغيرة لقب أه حفيد وفي حواشي ابن جماعة على المطول ما نصه قوله وهو إبراهيم بن هشام في المذهب للشيخ أبي إسحق أنه يدعى هشام ابن إبراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة (قوله نعم قد يطلق الخ) أي فيمكن حمل الشارح على هذا فإن الكون قد أثر حاصل المفعول بالمصدر فيندفع الإيراد أه شيخنا (قوله من أنه لا تعقيد في العطف على المحل الخ) فالأول نحو مررت بالضارب الرجل وزيدا بعطف زيد على محل الرجل والثاني نحو ليس زيد قائما ولا قائد والثالث نحو هذا جحر ضب خرب ولا يخفى أن ترتيب الالفاظ في ذلك على وفق ترتيب المعاني فلا تعقيد في النظم

(١) فيه نظر قال بعضهم والعناية في بيان اشتراك كل مصدره تعدد مجال واسع كيف وأهل اللغة يطلقه إطلاقا شائما أه شيخنا (٢) قوله لمنع الخلد قبل بل لمنع الخلد والجمع بدليل كلامه بعد حيث قال ووجه إخفاء وجهه في الحالين ما قال فعليك به إن شئت أه شيخنا (٣) قوله مستلزما أي بناء على أن المراد تقديم اللفظ عن محله وتأخير غيره أما أن أراد بتقديره عن محله وتأخير عن ذلك المحل فلا استلزام كذا قبل أه

(ومماثلة في الناس الاممكا * أبوأمة حي أبوه يقاربه أي ليس في الناس مثله حتى يقاربه) أي أحد يشبهه في الفضائل (الاممكا) أي رجلا أعطى الملك والمال يعني هشاما (أبوأم ذلك الملك) (أبوه) أي أبو ابراهيم الممدوح أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أعني أبوأمة أبوه بالأجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة أعني حي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني مملكا على المستثنى منه أعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبره والاممكا منصوب لتقديمه على المستثنى منه قبل ذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد

اه (قوله في الناس) أي لا في العرب فقط (قوله أبوأمة الخ) في وصف الممملك يكون أبي أمه أبا الممدوح إشارة لطيفة لأن مشابهة المملك له إنما جاءت من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح (قوله يقاربه) يدل (١) على أن مماثلة المملك للمدوح ليست بكاملة وكان ابراهيم أمير المدينة من قبل هشام وهو من خلفاء بني أمية اهسيرامي (قوله أي ليس مثله الخ) يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستقر في الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وأبوأمة مبتدأ وحي خبر أول وأبوه خبر ثان والجملة صفة مملكا ويقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القوة الشبابة الكاملة وكثيرا ما تنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وينزل الهرم منزلة الموت وغاية ما في هذا الوجه أن فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي (قوله وتقديم المستثنى الخ) ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ويصح العكس والامر سهل (قوله بين البدل) هو بدل كل وأتى به توطئة لإفادة نفي المقاربة الذي هو أعم بعد نفي المماثلة اه عبد الحكيم (قوله اسم ما) مقتضاه أن ما حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق تميمي كما صرحوا به عند الكلام على قوله فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم أدم قريش وادما مثلهم بشر

والاصل حمل الكلام على لغة قائله تدبر (قوله منصوب) أي رجرا لا وجوبا وقوله لتقديمه الخ أي والمستثنى في النفي إذا تقدم على المستثنى منه يترجح نصبه لانه الفصح الشائع كقول الشاعر

ومالي الآل أحمد شيمة * ومالي الاممكا الحق مذهب

ويجوز اتباعه (٢) للمستثنى منه على قلة والى ذلك أشار في الخلاصة بقوله

وغير نصب شابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اخترا ورددت

وأما إذا تأخر عن الممتنى منه كان الراجع الاتباع نحو ما قام أحد الأبيدومارأت أحد الأبيدوماررت بأحد الأبيدوماررت يجوز نصبه على الاستثناء به والى ذلك أشار في الخلاصة بقوله * وبعد نفي أو اكتفى أنتخب * اتباع ما اتصل وبهذا تعلم أن المصنف رحمه الله تعالى ارتكب في تفسير البيت الطريقة المرجوحة فانه نصب في تفسيره المستثنى مع تأخره فيه عن المستثنى منه ولعله قصد بذلك موافقه ما في البيت وفي بعض نسخ المتن رفعه فهو على الطريقة الراجعة فافهم (قوله قبل ذكر ضعف الخ) فالمتبادر (٣) أنه أراد حكاية قول غير الخلفاء ممن قال أن ذكر ضعف التأليف يعني على ذكر التعقيد ولا ضرورة الى حمل على حكاية قول الخلفاء أن ذكر أحد الأمرين الضعف والتعقيد معن عن ذكر الآخر حتى يعترض بأن دفعه لا يتم إلا باضمار بيان تحقق الضعف بدون التعقيد في مثل جاءني أحمد منون فانيحتاج الى الجواب بانه انما لم يعترض لذلك لظهوره

(١) لا يوافق تفسير الشارح فنأمل اه (٢) قوله ويجوز اتباعه الخ أي تحركه بحركة المستثنى منه فالتابع لا يتقدم فتأمل اه (٣) قوله المتبادر الخ ان كان الشرح يرى العموم الوجهي مما ذكره فلم وان كان يرى ما لا معصام فلا مانع منه ان أراد كلام الخلفاء

اللفظي وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد اللفظي باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وإن كان كل منها جازيا على قانون النحو

بخلاف عكسه الذي تعرض له فإنه خفي على أن هذه الضميمة منظور فيها كما نقلناه بالهامش عن الاطول وكتب أيضا قوله قيل ذكر ضعف التأليف الجاهل هذا مبني على أن التعقيد اللفظي لا يكون الا ناشئا من ضعف التأليف وقوله وفيه نظر لجواز الخ حاصله من أن التعقيد اللفظي لا يكون الا من ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيرهم مع انتفاء ضعف التأليف اهـ أي وقد يكون هناك ضعف تأليف ولا تعقيد فان قولك جاءني أحمد بالتونين مشتمل على الضعف دون التعقيد قلم انهما يجتمعان ويفترقان كذا قل غير واحد وسيأتي عن الاطول ما يخالفه (قوله اللفظي) هو الواقع في النظم التركيبي وأما التعقيد المعنوي فسيأتي وهو الواقع في الانتقال (قوله وإن كان كل منها الخ) فان الحفيد فيه اشكال قوي وهو أن اجتماع تلك الامور اما أن يكون مخالفا لقانون النحو المشهور أو لا فلي الاول لا يوجد (١) التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى الثاني لا يصح (٢) ما سيأتي في آخر المقدمة من أن الاحتراز عن التعقيد اللفظي يحصل بالنحو تأمل اهـ في الاطول ما يدفعه وعبارته المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق تركيب اجزاء أصل المعنى والخلل فيه بأن يخرج عن هذا التركيب الى ما لا تشهد به قوانين النحو المشهورة أو الى ما تشهد به لكن تحكم بأنه على خلاف طبيعة المعنى فتخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الأصل الموجبة لتعسير السامع قل المصنف فالكلام الخالي عن التعقيد اللفظي ماسلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف قوانين النحو المشهورة ولم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلو عن أن يكون على قوانين هي خلاف الأصل فلا يكون اشتراط الخلو عنه بعدد ذكر الخلو عن ضعف التأليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحو مشهور مخالفا للحكم بان مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجي عما أنه حينئذ لا يمكن معرية الابنوع الى قواعد النحو لا تطابقه عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل وأما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظي أم لا فالجواب الثاني وإن توهم بعض الافاضل أنه لا تعقيد في جاءني أحمد منونا الارجاء في أحمد فيدعي أحمد الى الشخص المعين فلا يكون ظاهرا للدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه أن ذكر التعقيد مع من ذكر ضعف التأليف كما توهم لانه لا بأس باعناء المتأخر عن التقدم كافي للمكس (٤) ويمكن دفع استدراك ذكر التعقيد لاعناء ضعف التأليف عنه أيضا بان ضعف التأليف لا يعني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد له لانه تعقيد اللفظي الا أن المصنف أراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لانه يشترط الخلو عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلو عن ضعف التأليف اهـ ومن نفى التعقيد عن جاءني أحمد منونا الحفيد

(قوله وعلى الثاني لا يصح ما سيأتي الخ) أي لانه يستلزم أن يكون التعقيد بأمر مخالفة لقواعد النحو ولا معنى للاحتراز بالنحو الا عن أمور مخالفة له (قوله الا وقد قامت عليه الخ) راجع في المعنى الى الثقلين في قرله فلم يكن الخ فانه متى قامت القرينة الواضحة انتفى التعقيد اللفظي وإن حصل ضعف التأليف (قوله لما أنه حينئذ الخ) علة للمخالفة وقوله لان النحو الخ علة لقوله ولا يكون وجود التعقيد الخ

(١) أي فيبطل ما هنا من انه مراد التعقيد عن الضعف اهـ (٢) أي لانه لا يحترزوا بالشيء عن الشيء الا اذا كان مخالفا كما أنه علة للمعنى (٣) جواب بالتسليم فيه فكاف اهـ

وهذا يظهر فساد ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق الحاجة اذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (واما في الانتقال) عطف على قوله اما في النظم أى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد للخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المنفردة

وكتب أيضا قوله وان كان الخ قال ع ق كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدأ مثلا اه ومثاله ذلك قولك الامرا الناس ضارب زيد وكتب أيضا ما نصه للتعميم أى سواء كان كلها جاريا على قانون النحو أو بعضها كتقديم المستثنى في بيت الفرزدق (قوله بهذا) أى بقولنا وان كان الخ (قوله اذ لا يخفى الخ) تعليل لفساد ما قيل الخ اه جري (قوله يوجب زيادة التعقيد) أى وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) تعليل لمحدوف تقديره وجعلنا التعقيد بما يزيد صحيح لأنه مما يقبل الخ (قوله أى لا يكون) أى الكلام وكتب أيضا قوله أى لا يكون الخ بيان للمحدوف بعدواوالمعطف يكون بالنصب بأن الداخلة على المعطوف عليه في قوله والتعقيد أن لا يكون الكلام الخ فاعرفه (قوله في انتقال الذهن) قال الخطائى ان أراد الخلل الواقع للمتكلم في انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن ايراد اللوازم اذا الامر بالعكس وان أراد الخلل الواقع للسامع في انتقال ذهنه فلا يصح أن يعطل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس ويمكن أن يجاب بأنه أراد الاول ليناسب قرينه أعنى الخلل الواقع في النظم ومسببته عن الايراد باعتبار معنى العلم والظهور أى يرف الخلل ويظهر بالايراد أو أراد الثانى وتعليل عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم والظهور أيضا ومثله في الفرى ثم قال ويجوز أن يراد الاعم من كل منهما ولك أن تحمل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف أى في طريق انتقال ذهن السامع اه والذي اختاره الحفيد ان المراد ذهن السامع وان المراد بالخلل في الانتقال ببطء الانتقال من الاصل الى المراد وبعدم ظهور الدلالة ببطء انقها المرامن اللفظ ولا شك أن ببطء الانتقال مسبب عن ايراد المتكلم اللوازم البعيدة المذكورة وسبب ببطء انقها المرامن اللفظ ومبنى الاعتراض على ان المراد بعدم الظهور الخفاء (قوله وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة الخ) فان قلت اذا أوردت لازما واحدا غير مفتقر الى راسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين المزموم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم العرض له لندور مثله اه سم وكذا يقال فيما اذا أريد باللفظ ما ليس بينه وبين معناه علاقة وكتب أيضا قوله اللوازم البعيدة أى جنس اللوازم فيصدق بالواحد أو الجمع باعتبار المواد وعلى هذا فتعدد اللوازم مفهوم بالاولى وقوله مع خفاء الفرائن لا بد منه حتى لو انضحت لم يضر وان كان اللازم بعيدا كما انه لو كان اللازم قريبا لا واسطة له لكن القرينة خفية يكون مضرا كما أورد وذلك عليه اه سم وكتب على قوله أى جنس اللوازم ما نصه ومنه يقال في قوله الفرائن أما قوله الوسائط فوصفه بالكثرة يمنع الحمل على ارادة الجنس ويضيع على ان الجمع باعتبار المواد وان أمكن أن يقال هو عليه بيان للواقع فالاولى الجواب ان الجمع في اللوازم والوسائط لان الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم (قوله اذا أوردت لازما واحدا الخ) هذه هي صورة ما اذا كان اللازم خفيا في نفسه (قوله وكذا يقال الخ) فيه أنه حيث لم توجد العلاقة يكون التركيب فاسدا لا معقدا اه شيخنا اللهم الا أن يكون هناك قول بعدم اشتراط العلاقة (قوله فتعدد اللوازم) أى كما اذا كانت مفردات الكلام متجزأ بكل واحد منها عن مزمومه (قوله يمنع الحمل الخ) مدفعه أخذنا ما تقدم عن عبد الحكييم (قوله ويضيع) أى الوصف بالكثرة وكذا ضمير هو أما ضمير عليه فهو راجع لكون الجمع باعتبار المواد (قوله فالاولى الجواب الخ) فيه انه لا يسلم ان الغالب ان تحقق التعقيد عند تعدد اللازم

الى الوسائط الكثيرة مغ خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الاخنف ولم يقل كقوله انما لا يتوهم عود الضمير الى الفردق (ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح والنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب لكنه أخطأ في جعل جريد العين كناية عما يوجب دوام التلاقى من الفرح والمروء (فان الانتقال من

والواسطة فوصف اللوازم البعيدة بالافتقار الى الوسائط الكثيرة أى ما فوق الواحد كاشف وكتب على قوله لم يضر وان كان اللازم بعيدا مانصه كافي كثير الرماد كناية عن المضياف اخصرو وكتب أيضا مانصه أى والمزومات كافي البيت الآتى فقوله اللوازم تمثيل لا تقييد نعم مذهب المصنف فى المجاز والكناية أن الانتقال من اللزوم الى اللازم فكان الاولى أن يقرل بسبب ايراد المزومات تأمل ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد اللوازم وادتها من المزومات فلا اعتراض (قوله الى الوسائط) أى بينها وبين المقصود والوسائط من لازم بعدها لا سيما اذا كانت بعيدة عن المطلوب فلا بد من واسطة بينها وبينه اهدس (قوله الكثيرة) المراد بالكثرة ما فوق الواحد اهدس (قوله ساطلب) أشار بالسین الى ان اليمدو ان كان هنا وسيلة الى القرب الذى هو المطلوب الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه فى نفسه بعد خليف بأن يسوف طلبه هذا ان حملت السین على ظاهرها فان جعلت نجرد النأ كيد فالاشارة الى ذلك باختيار العبارة الدالة وضعا على التسويف (قوله عنكم) متعلق ببعده والمعنى بعد داري عنكم وفيه اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه اهدس الحكيم (قوله وهو الصحيح) أى رواية ودراية وكتب أيضا قوله وهو الصحيح اما لانه ثبت عنده بنقل صحيح واما لان الصحيح فى معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبنى على الرفع اه جربى (قوله وهم) لان نصبه اما عطف على تقربوا أو على بعدو كلاهما لا يصح أما الاول فلانه يقتضى أن سكب الدموع الذى جعل كناية عن الحزن ملة لطلب البعد وهو لا يصح اذ علته القرب الذى يلزمه المروء كما قاله لتقربوا واما الثانى فلانه يقتضى ان السكب الذى جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصلًا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادة الحب ويمكن أن يختار الشق الاول ويوجه بأن المراد بطلب ذلك انه راض به فلا يكون النصب وهما أو المطلوب زيادته لأصله تأمل (قوله لتجمدا) أى العينان (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة عن فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثير اعن فراق الاحبة وهذا أمر سريع الادراك ولهذا يقال انكاه الدهر كناية عن أحزنه واضحه كناية عن سره وأصاب فى هذه الكناية لكن اخطأ الخ ومنه يعلم ان قول الشارح كناية عما يلزم فراق الاحبة أى كناية عما يلزمه ويلزم فراق الاحبة اذا الكآبة والحزن لازمان لكل من سكب الدموع والفراق لكن قول الشارح بعدوا تحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع يقتضى ان الحزن ملزوم وسبب لسكب الدموع والكل صحيح فيصح أن يكون كل من الحزن وسكب الدموع لازما وملزوما وكون السكب ملزوما للحزن هو الموافق لمذهب المصنف من أن الكناية ذكر المزوم واردة اللازم (قوله عما يلزم) أى عرفا بعبارة الغالب (قوله من الكآبة والحزن) الكآبة سوء الحال والاكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكاب كعلم يعلم كآبة وكآبة مثل رافة ورافة اه فنرى (قوله والحزن) عطف سبب على مسبب (قوله لكنه) أخطأ أى عند البلغاء والافهولة وجه صحيح كما ذكر فى الشرح أنه استعمل الجمود فى خلو العين مطلقا مجاز استعمالا للمقيد فى المطلق ثم يكفى بالمطلق عن السرور اه جربى وكتب أيضا قوله لكنه (قوله فى خلو العين) أى من البكاء لا من الدمع فان هذا يحتاج لاعتبار اللزوم والاطلاق لا مجرد الاطلاق

جود العين الى بخائها بالدموع (حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن) (لالاى ما قصده) الشاعر (من السرور) الحاصل بالملافة ومعنى البيت أى اليوم

أخطأ الخ تحقيقه أن كل حقيقة جرت عادت البقاء بالانجرز عنها الى معنى دائماً كما عن جود العين الى بخائها بالدموع أو أن ارادة البكاء فلا تنقل الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقاً وكما عنه الى السرور مختل ليس بمقبول لانه غير منقول حتى يرد عليه أنه لا يشترط النقل في آحاد المجاز عند المحققين بل لان نعارفهم على خلافه بمنع الاذهان عن الاتقاة اليه كافي فصول البديع وبه ظهر وجه تحسطة الشاعر وان جملة من استعمال التقييد في المطلق لا يفيد ما قترى ما خصصا (قوله جود العين) الجود في الاصل انعقاد المائع وعدم سيلانه لئلا يرض يرد فهو انما يكون بالحقيقة في المائع فوصف العين بالجود على ارادة ومعها على طريق المجاز المرسل أو بالحذف ونقل القترى فيما يأتى عن الصحاح أن العين الجود ما لا دمع لها وعليه فجمودها خلوها من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف فان الانتقال من جود العين الى بخائها بالدموع لان المراد من بخائها بالدموع خلوها منها لا يكون معنى جود العين على كلام المصنف التناثر المنتقل عنه والمنتقل اليه (قوله والسرور) ان كان مصدراً لازماً كما هو المتبادر من تقرير الصحاح على ما في الحفيدة لا مر ظاهر وان كان متعدياً كما في الحفيدة عن كثير من كتب اللغة احتج الى جعله هنا مبنياً للجهول لانه المناسب للمقام (قوله فان الانتقال) علة اقوله خطأ والارادة ان الانتقال بلا واسطة أو من غير خلل أو نحو ذلك لا مطلقاً اهمم وجعل الشيخ يس قوله فان الانتقال الخ علة لجعل البيت منالاً لا خال في الانتقال والمعنى وانما كان في ذلك خلل في الانتقال لان الخ ويبحث في كلام سم بان أخطأ من كلام الشارح لامن المتن فكيف يحل كلام المتن علة لكلام الشارح اه وقد يقال يمكن أن الشارح أشار الى ذلك علة الحذف تقديره أخطأ الشاعر في جعل جود العين الخ ويكون الشارح أظهر ذلك المحذوف تأمل (قوله الى بخائها بالدموع) خبر أن يبنى خلوها من الدموع أى وينقل منه الى بخائها بالدموع مطلقاً ومنه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور (قوله حال ارادة البكاء) هذا التقييد مفهوم من لفظه البخل والمذكور في الصحاح أن العين الجود ما لا دمع لها مطلقاً هقترى وعلى ما في الصحاح فجمود العين خلوها من الدمع فينتقل منه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور فتكون الواسطة واحدة قوله لالاى ما قصده من السرور أى بل الانتقال الى ما قصده من السرور يحتاج الى وسائط ولم يبين ذلك لانه لا في المطول ويمكن أن يبين بانه ينتقل من جود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن ونحوه فان ذلك هو السبب غالباً بالدمع من انتفاء الحزن ونحوه الى السرور اه سم وقوله الى انتفاء الدمع الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال الى انتفاء الدمع منها حال ارادة البكاء ومنه الى انتفاء الدمع مطلقاً ومنه الى انتفاء الحزن الخ فيه إشارة الى أن السين ليست للاستقبال بل للتأكييد كما قاله في المطول ونظر ومعنى البيت أى اليوم الخ فيه إشارة الى أن السين ليست للاستقبال بل للتأكييد كما قاله في المطول ونظر ذلك بقوله تعالى سنكتب ما قالوا ونحوه اه سم وابضاحه أن السين ليست للاستقبال بل للتأكييد كما ما فاستعمل هنا في مجرد التأكييد استهلالاً لئلا يفسر من غير وجه وقد أسلفنا أنه يصح أن تكون

(قوله وكما عنه) أى عن جود العين فهو مثال ثان (قوله فوصف العين بالجمود) أى لزوماً (قوله على طريق المجاز المرسل) أى من اطلاق اسم المحل و ارادة الحال أو على طريق المجاز العقلي (قوله ان كان مصدراً لازماً) أى من قولهم سرزبده حصل له سرور وقوله وان كان معدياً أى من قولهم سرتتد رؤيتك (قوله لانه المناسب للمقام) أى لان المقصود ان تصاف الشاعر بحصول السرور له ولما سببه للفرح المعطوف هو عليه

أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطئها على مقاساة الاحزان والاشواق وتجرع غصصها وأتمحل لأجلها
حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم وممرة لا نزول فان الصبر مفتاح الفرج
ومع كل عمر يمر اول كل بداية نهاية والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ولا تقوم ههنا كلام
فاسد أو ردناه في الشرح (فيل) فصاحة الكلام خلوصه ما ذكر (من كثرة التكرار وتتابع الاضافات

الاستقبال أيضا) (قوله أطيب) بالتخفيف كما يدل عليه قوله في المطول أراد بطالب الفراق طيب النفس
وتوطنها عليه أهوان كان التشديد هو الانسب بقوله وأوطئها (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق
اللازم لانه بازم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله وتجرع غصصها) كل من ضمير غصصها
ولا جملها راجع الى الاشراق لاهلها والاحزان لثلايصير التقدير احتمال لاجل الاحزان والاشواق حزنا وقوله
لأجلها مل هو علة الاحتمال أي لاجل اشتياق احتمال ذلك لانه يتسبب عنه ما يزيله أو علة حزنا ليس وكون
الاشواق علة لا تحمل غير ظاهر اذا ظاهر أن علة نيل الوصال والمصرة والظاهر أنه علة لحزنا تقدمت عليه
وأن قوله لا تسبب علة لجميع الافعال المتقدمة لا لا تحمل فقط (قوله الى وصل له يدوم) راجع أقوله لتقربوا
وقوله ومصرة لا تزول راجع لقوله لتجهدوا وكتب أيضا قوله الى وصل يدوم ومصرة لا تزول فيه أن المضارع
لا يفيد الدوام وإنما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بأن المراد يدوم تجده ولا يزول تجدها والمضارع يفيد
الاستمرار التجددى بمعنى المقيم أو أن المراد من المضارع هنا الدوام بقرينه المقام لا التجدد وفي الجواب
الاول نظر لان نجدد الوصل والمصرة يقتضي تحلل البعد والحزن (قوله ومن كثرة التكرار) أي تكرار
اللفظ الواحد فلا كان أو حرفا أو اسما ظاهرا أو مضمرا أو جري وإنما شرط هذا القائل الكثرة لان
التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة قطعا والالتجبع التوكيد اللفظي (قوله وتتابع) أي ومن تتابع
كما قاله ع في فهو معطوف على كثرة لاعلى التكرار وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة
الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم يكن ويرشح ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الاضافات مثل
قوله ولم يقل وكثرة تتابع فتأمل وكتب أيضا قوله وتتابع الاضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن
الصاحب قال له أياك وتتابع الاضافات وذكر أنها تستعمل في الهجاء كقوله

يا على بن حمزة بن عماره أنت والله ثلجة في خيارة

ويتضح منه أن المراد بالاضافات ما فوق الواحد أو أن تتابع لا ينافي وقوع غير المضاف بين المضافين فلو
قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة كان أظهر وأخضر أه بس ومثله في الاطول قال الفري
عمارة ضم العين المهملة والخيار القناء وليس بعري أصيل ثم الاظهر أن المعنى على القلب أي أنت خيارة
في ثلجة والمقصودة وصفة البرودة التامة لكن الخيار بارد بالطبع وإذا وضع في وسط الناج تضاعفت البرودة
وأما زيادة برودة الناج بالوضع في وسط الخيار حتى لا يكون ثم قلب فغير ظاهر نعم نجمع في بمعنى مع فلا

(قوله وفي الجواب الاول نظر الخ) قد يقال المرارة بتجدد الوصل والمصرة حصولها شيئا بعد شيء اذا
مقولان بالتشكيك وليس المراد أنهم يحصلان ثم يفقدان ثم يحصلان وهكذا على أن التجدد لا يستدعي
الفصل بالضد (قوله فلو قال المصنف الخ) فيه أنه على هذا يفوت التنبيه على شرط التتابع مع أنه شرط
سواء كان معه تداخل أم لا (قوله ثم الاظهر الخ) هذا على أن التقييد بقوله في خيارة لغرض تضاعف
البرودة ويجوز أن يكون لغرض حفظها فافهم (قوله نعم الخ) فيه أنه وان انتهى القلب
على هذا لكن لا وجه للتقييد حينئذ

كقوله) وتسعدني في غمرة بعد غمرة * (سبوح) أي فرس حسن
الجرى لا تنعبرا كبا كانهما جرى في الماء (لما) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق
بشواهد (شواهد) فاعل الظرف أعني لها يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قبل التكرار
ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرتة بذلك نالنا وفيه نظر

قلب اه ببعض تلخيص (قوله كقوله) أي أي الطيب اه مطول وكتب أيضا قوله كقوله لو قال
كافي المطول فكثرة التكرار كقوله الخ ليكون عدلا لقوله الآتي وتناوبت الإضافات مثل الخ لكان أحسن
(قوله وتسعدني) أي تعينني ولا يخفى ما في لطف ذكر الاسماء في الغمرة مع السبوح لان الغمرة في الاصل
ما يغمر لك من الماء ثم استعمل في الشدة مطلقا اه يس وكتب أيضا قوله وتسعدني قيل المراد أسعدني لانه
أراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضار الضرورة الاسعاد والاقرب
أن يراد الاستمرار التجدي بقرينة اقام اه فري (قوله سبوح) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر
والمؤنث من السبح وهو السباحة في الماء واطلاقه على جرى الفرس مجاز كما صرح به العلامة في
أساسه خلافا لما يقتضيه قول صاحب الصحاح شبح الفرس جريه وهو فرس ساج اه والى التجوز
أشار الشارح بقوله كانهما جرى في الماء (قوله حسن الجري) كان الواجب أن يقول حسنة الجري كما
عبر به في المطول لان الفرس مؤنث ويمكن أن يكون ذكرها باعتبار تأويلها بالركوب مثلا وأما تأويلها
بالخيل كما في الحفيد ففيه أن الخيل اسم جمع فلا يطاق على الواحد هذا وفي القاموس أن الفرس تقع على
الذكور والانثى ومقتضى وقوعه عليها مع عدم لحاق الهاء للمؤنث ذكر ضميره موصفته كبرغوث كما نص
عليه أبو حيان وإن أراد به مؤنث كما أن ما لم يميز وامدكره من مؤنثه وألحقوه الهاء مطلقا مؤنث مطلقا كملة
ولهذا قالوا الدليل على التأنيث في قوله تعالى قالت نملته بتأنيث الفعل نعم في المصباح أن ابن الأنباري
قال رحمه الله في قوله وحكاه يوشع سماط عن العرب وعليه فاجرد عن الهاء مذكر وانه مؤنث كذا
في رس وما نقله عن ابن الأنباري ويونس ذكره في القاموس ولا يخفى أنه يشكك في تأنيث ضمير الفرس
في قوله لا تنعبرا كبا كانهما جرى الخ وتأنيث ضميره وصغته في قول المطول وأراد أن الفرس حسنة الجري الآن
يقال التأنيث باعتبار التأويل بالدابة ونوقش في قوله حسن الجري بأن المناسب لقوله وتسعدني الخ أن
يقول شديدة الجري لان شدته هو الذي يترتب عليه الاتقاد من العدو وأجيب بأن المراد حسن الجري لقوة
جريها وسهولته لاسمولته فقط (قوله كانهما جرى الخ) فيه إشارة الى أن قوله سبوح مجاز لان الساج
والسبوح من سح في الماء ففيه استعارة مصرحة تبعية (قوله حال من شواهد) أي لان نعت النكرة اذا
تقدم عليها أعرب حالا (قوله شواهد) أي دلائل كما أشار الى الشارح بقوله علامات دالة فاندفع أن تعديه
الشهادة بعلى للمضرة وأجيب أيضا بأن الشهادة بنجاسة الفرس ضرر عليها لان هذه الشهادة توقعها في
للمارك والمالك (قوله فاعل الظرف) لاعتماده على الموصوف وهو سبوح اه يس وفي سم ويجوز أن
يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه اه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل) قاله
الروزي اه يس وكتب أيضا قوله قيل التكرار الخ حاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين فهو مجموع
الذكرين ولا يتحقق بتثليث الذكر تعدد فضلا عن كثرتة اذ لا بد لتعدد من تربع الذكر فليس في البيت
كثرة التكرار ولئن جعل التكرار هو الذكر الاخير فتثليث الذكر وإن تحقق به تعدد لكن الظاهر أنه
لا يكفي مجرد التعدد في وضو ذلك كثرة بل لا بد من زيادة على مجرد التعدد بتربع مثلا وحاصل ما أجاب
به أن التكرار انما هو في الذكر مرة بعد أخرى فهو الذكر الاخير والسكثرة تقابل الواحدة فتتحقق كثرة

لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكرها ثالثا (و) تتابع الاضافات مثل (قوله حمامة جرم حومة الجنديل اسجى) فانت بمرأى من سعادو مسمع * ففيه اضافة حمامة الى جرما وجرما الى حومة وحومة الى الجنديل والجرما ثابت الاجرع قصرها للضرورة وهي أرض ذات رمل لا تثبت شيئا والحومة معظم الشيء والجنديل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى من سعاد أي بحيث تر السعادو تسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع أي بحيث أراه وأسمع صوته كذا في الصحاح فظهر فساد ما قبله من مناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك بما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر)

التكرار بمجرد تعدده وأنه حاصل بتثليث الذكر اهـ سم والاولى بظاهر صنيع الشارح أن يكون صاحب القيل والشارح متفقين على أن التكرار هو الذكر الثاني لا مجموع الذكرين والخلاف بينهما فيما تحصل به الكثرة فصاحب القيل يقول الكثرة لا تحصل بذكره ثالثا بل بذكره رابعا والحاصل بذكره ثالثا التعدد لا الكثرة فالكثرة هي الزيادة على الوحدة باثنين فكثر والشارح يقول بل تحصل بذكره ثالثا لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة وما يدل على ما قلناه في تقرير كلام الشارح أن الشارح لم يجعل كلامه مع صاحب القيل الا في تفسير الكثرة دون تفسير التكرار وما يدل عليه أيضا أن صاحب القيل لو كان يقول أن التكرار هو مجموع الذكرين لقال ولا يخفى أنه لا يحصل تعدده بذكره ثالثا فضلا عن كثرته وعلى تقرير كلام الشارح بما ذكره من أرباب حواشي المطول وعبارة خمرو قال الزوزني ههنا قائل وهو أن تكرر اللفظ ذكره ثانيا ولا شك أن كثرته لا تحصل بذكره ثالثا بل غاية ما يحصل به تعدده وهو لا يقتضي كثرته فرده الشارح أن المراد بالكثرة مقابل الوحدة ولا شك أنه يحصل بذكره ثالثا تكرر أن فتحصل كثرته اهـ (قوله لان المراد الخ) وعلى تسليم أن المراد بالكثرة العرفية التي إنما تتحقق بالزيادة على مجرد التعدد بقدر هي أيضا حاصلة بذكر الشيء ثلاث مرات بناء على أن الذكر الثاني تكرر بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في الذكر الاول والثالث أو نقول الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك في حصول كثرة التكرار بتثليثه كذا في الفري وغيره (قوله حمامة) أي يا حمامة طائر معروف بألف البيوت أو كل ذي طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام كافي الاطول (قوله جرعة حوما الخ) اضافة جرما الى حومة الجنديل للبيان أي هي حومة الجنديل أو الجزء للكل ان كانت الجرما بعض حومة الجنديل أو الكل للجزء ان كان العكس (قوله وهي أرض ذات رمل لا تثبت شيئا) هكذا في الاساس والذي في الصحاح أنها نفس الرملة المستوية التي لا تثبت شيئا ولما فسر الشارح الجرما بنفس الارض جعل المراد من الجنديل نفس الارض أيضا وان كان معناه الحقيقي الحجارة اطلاقا لاسم الحال على المحل ليكون أنسب بجرما بالمعنى الذي ذكره الشارح اهـ من حواشي المطول (قوله أرض ذات حجارة) يخالفه ما في الصحاح الجنديل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجنديل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ويمكن التوفيق بينهما بأن ما ذكره رحمه الله لبيان المراد اطلاقا لاسم الحجر على موضعه وأما أن يقرأ الجنديل بكسر الدال ويكون تسكين النون لاجل الضرورة بناء على أن أصله جنديل بفتح النون فليس بذلك اهـ سم (قوله ونحوه) أي نحو هديره كحنين الناقة فهو بالرفع ولا تجوز في الهدير ويصح قراءته بالجرأى ونحو الحمام كالناقة فيكون الهدير مستعملا في حقيقة وهو تصويت الحمام وجازة وهو تصويت الناقة (قوله يشهد به العقل والنقل) أما النقل فانتقل عن الصحاح وأما العقل فلان المناسب أن يكون داعي الامر بالتصويت جماع غير المصوت

لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات أن تقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والافلايخل بالفصاحة

له لا سماع المصوت لصوت الغير ويخشه أنه إنما يكون كذلك إذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت وأما إذا كان الغرض اظهار النشاط كالبلابل ترنم بمشاهدة الانوار والازهار فلا يؤثر بما يؤيده أنه لم يقتصر في داعي الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن أن يقال معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيهه يخالف النقل وعنه مندوحة اهجرني وقوله اظهار النشاط أي نشاط تلك الحماسة كما يدل عليه عبارة ابن يعقوب ونصها وأما إذا كان المقام مقام اظهار أن المأمور في موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعي أي اهتري واطربي من شهود سعاد وسماع كلامها اه قوله وربما يؤيده الخ أي لانه لو كان الغرض سماع الصوت لم يكن لذكر الرؤية وجه قال شيخنا المولى في شرح ألفيته قد يقال الغرض الامر بفعل ما يرضى المحبوب أو يستعطفه ووقوع ذلك الفعل مع رؤيته وسماعه أتم وأقوى من وقوعه بدونها اه أي فالجمع بين رؤية الحماسة وسماع صوتها أتم وأقوى في طرب المحبوبة وانبسطها ورضاها تأمل ووجه السرايمى الفساد عقلا بان المحب إذا رأى المحبوب الفعل واندش فيفسد عليه بطريق الكلام والفساد عقلا بان من لا ابتداء الغاية فابتداء الرؤية من سعاد فهي الرائية لا المرئية اه وفيه ان من الابتدائية تدخل على المرئي أيضا نحو رأيت القوم من أولهم الى آخرهم ووجه عبد الحكيم شهادة العقل بانه لو كان كما زعم هذا القائل لكان المعنى اسجعي أيتها الحماسة فانك بمكان تستمعين فيه صوت سعاد مع أنه لا يحسن في نظر العقل طلب التصويت عند سماع صوت المحبوب بل اللائق طالب الاصغاء عند سماع صوته فكل الواجب على هذا الزعم أن يقول اسكتي وانصتي واصغي اه وما مر عن ابن يعقوب والسرايمى يفيدان سعاد محبوبة للحماسة كأنها محبوبة لغيرها ولا مانع منه وكتب أيضا قوله والعقل مستغنى عنه لانه قد يبي فساد من جهة النقل بكلام الصحاح والنفرع عليه بقوله فظهر فساد الخ فكان الاولى أن يقول والعقل يشهد أيضا بفساده (قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلايخل بالفصاحة) اعترض عليه بانه قد استضعف في المطول كلام من وجه تنظير المصنف في زيادة اشتراط الخلو عن الكراهة في السمع في فصاحة المفرد بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا ما لا وجه له وأجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما ينقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افشاء الكراهة في السمع الى النقل على اللسان عدم اخلاها بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع الإضافات فانها من حيث هادوجه لا خلا لها بها وانما إخلالها لافضائها الى النقل بشهادة النوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع إذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صوتا

(قوله وعنه مندوحة) قيد بذلك لانه اذا خالف النقل ولم يكن عنه مندوحة وجب ارتكابه بضرب من التجوز (قوله مع رؤيته وسماعه) أي رؤية المحبوب وسماعه فهو من إضافة المصدر لفاعله ويصح غير ذلك (قوله فكان الواجب الخ) اللهم إلا أن يحمل السمع مجازا عن النشاط ولا يمكن جملة كناية لا متناع الاستعمال في المعنى الحقيقي اه عبد الحكيم أوفيه على الوجه الاول في معنى كلامه أنه حيث كان يسمع كلام المحبوبة يناسب أن يصغى لأن يأمر الحماسة بالنشاط فافهم (قوله معنى مناسب للاخلال) أي يناسب عده من مخلات الفصاحة (قوله لا يقال التكرار الخ) أي ما تقدم مسلم في تتابع الإضافات وأما كثرة التكرار بل التكرار فضلا عن كثرته فهو مثل الكراهة في السمع الخ

كيف وقد وقع في التنزيل مثل دأب قوم نوح وذ كر رحمة ربك عبده ذ كريا ونفس وما سواها فألهمها
فجروها وتقواها (و) الفصاحة (في التكلم ملة) وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض

للكلام الفصحاء عن اللغو والعبث والتكرار من حيث أنه تكرار محل بالفصاحة أيضا لانا نقول ليس
المراد من التكرار الذي ندعي اخلافاً بالفصاحة أن يكون الثاني لغو محض يستفاد من الاول ما يستفاد منه
كما يشهد به أمثله بل المراد منه صورة التكرار وما يلتزمه التفصيح لتكثفه فلا تختل فصاحته بخلاف
الكره في السمع اه فترى ببعض تصرف وبحث فيما يقتضيه كلام الشارح وصرح به المحشى الفري من
حصر جهة اخلافاً بالفصاحة في النقل بأمرها قد يؤدى الى الكراهة في السمع دون النقل فيحصل
الاختلاف بالفصاحة وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه فادر بعيد فلم يلتفت اليه وبأنه أحال دفع الخدش
به ما اذا حصل منهما كراهة في السمع على ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلو عن الكراهة في
السمع باشتراط الخلو عن الغرابة أفاده سم (قوله وقد وقع) فاعله قوله، نزل دأب الى آخر الآيات فهي
في محل رفع كانه قال وقد وقعت هذه الترا كيب في القرآن مع اشتغال التركيبين الاولين على كثرة الاضافة
والثالث على كثرة التكرار أو الفاعل ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقوله مثل
الخ بدل من الضمير بدل بعض أو استئناف يباي كانه قيل مما مثله فقال مثاله قوله تعالى مثل دأب قوم نوح
الخ (قوله في التنزيل) وفي السنة أيضا كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم بن الكريم ابن
الكريم يوسف ابن يعقوب ابن اسحق ابن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات
(قوله ونفس وما سواها) أو رد عليه أن التكرار في جميع السورة فلم خص هذه الآية ويمكن أن يجاب بأنه
انما خصا لتتابع التكرار فيها زيادة على غيرها تأمل (قوله ملة) وأعلم أن الصفة الحاصلة للانسان في أول
أمرها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازلتها فاذا ثبتت على محلها وتقررت بحيث لا يمكن المتصف
بها ازلتها تسمى ملة ملة اسم (قوله كيفية راسخة في النفس) أفاد بذلك أنها من الكيفيات النفسانية
وهي أحد أقسام الكيف الاربعة وعبارة اليوسى في حواشى المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفيات
المحموسة وهي أمار راسخة كحلوات العسل وصفرة الذهب وتسمى أفعالية أو غير راسخة كحمرة الخجل
وتسمى أفعالات وكيفيات الكليات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية أى
المتخصصة بذوات الانفس وهي الحيوانات دون الجمادات والنباتات والحياة والادراكات والجهالات والذات
والآلام ومحورها وهي أمار راسخة في النفس وتسمى ملة ملة كذا العلم والكفاية أو أمار غير راسخة وتسمى
أحوالا كالمريض والفرح والكيفيات الاستعدادية أى المتضمنة استعداد أى أفعالا وتنبؤ القبول أثرا
أما بسهولة كاللبن وتسمى اللاقوة أو أما بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب أيضا قوله راسخة فيه
أن الكيفية عرض والعرض لا يبقى زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب ع ق بقوله راسخة برسوخ
أمنالها أى تواليا هو خرج بقوله راسخة الحال كحمرة الخجل وصفرة الوجع بقوله في النفس الراسخة في
الجسم كالبياض (قوله والكيفية) أظهر في محل الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت
(قوله لتتابع التكرار فيها الخ) أى أن تكرار الضمير الذي مثل به شديد التتابع فيها بخلاف تكراره في
غيرها فلا يقال التتابع في قوله تعالى فقدم عليهم عليهم بذنبيهم أشد من التتابع فيما مثل به فافهم (قوله لان
المتصف الخ) أى ملة في محلها في الحال فقط فلذلك سميت حالا وقيل ان وجه التسمية في كلامه
أن المتصف بها يقدر على ازلتها في الحال ثم المناسب للمحشى أن يقول لانها معرضة للتحويل اذ المرض لا يقدر
المتصف به على ازالته الا أن يقال اعتبر قدرته عليها بالمعالمجة في الغالب فيصح كلامه بالتوجيه الاول

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة والالافسة في محله اقتضاء أوليا فيخرج بالقييد الاول
الاعراض النسبية

راسخة أم لا أو اثلا يتوهم عود الضمير لو أضمر على النفس وإن كان بعيدا (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل
الغير) أى وإن استلزمه في بعض الصور كالادر لك والعلوم والقدرة ونظائرهما فانها لا تتصور بدون متعلقاتها
أعنى المدر لك والعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلومة لها كما في النسب
بل تصوراتها مستلزمة لتصورات متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة
والانحناء والتثليث والتربيع فلا تخرج عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها
على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا أن يتكلف
ويقال في دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقةه فتدخل الكيفية المركبة ويقال في دفع الثانى
المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت في جميع الاحوال فيخرج النظرى لانه لا يتوقف بعد العلم ولا
تخفى ان مقام التعريف يأتى ذلك وإن صح في نفسه اهضرو وقوله الكيفية المركبة كمزاة الرمان
المركبة من الخلاوة والحلاوة وقوله الكيفيات النظرية أى المكسبة بالنظر أى المدر كعبواسطة الحد أو
الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أى ولا نه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أى
المطهرة كالملائكة ومن يفرض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حدا ورسم هذا أورد القنرى أن
خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لا يتم على المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض
لاذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف
الكيفية واما يتم على المذهب الغير المشهور (قوله ولا يقتضى القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أى
لا يستلزم قسمة ولا عديمها بل تارة يكون منقسما كحجرة الخجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم باليسيط
وليس المراد بالاقتضاء القبول والالزام خلوا لشيء عن النقيضين ولا يجوز (قوله والالافسة) كذا جرت عادة
كثير بادخال أل على لافسة وهو خلاف العربية (قوله في محله) متعلق بالقسمة والالافسة على طريق
التنازع بناء على جواره في الجامد أو على أنه حذف من الاول لدلالة الثانى وهو لبيان الواقع قال سم كانه لان
سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة ويوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدى
في رسالة المقولات ونصه والمرض صحة انقسامه اما هى باعتبار المحل كما هو معلوم فقييدم القبول
بالذاتية مشكل والنقصد عنه بان معنى كون القبول ذاتيا أنه لا يحتاج الى أمر زائد على المحل بخلاف
الكيف كالبيض فان قبول القسمة باعتبار أمرين المحل والكم لا يرى أن الجرهر المراد لا يبيض لا ينقسم
وما ذاك الا لفقدا لكم المتوقف على اجتماع جوهرين مثلا الى آخر ما قال فراجع به وبه بدفع ما اعترض به
يس على كلامه سم فتدبر وكتب على قوله فتقييدم الخ ما نصه أى في قولهم الكم ما يقبل القسمة لذاته
(قوله اقتضاء أوليا) أى ذاتيا وهو قيد للدخال كاسيأتى (قوله الاعراض النسبية) من نسبة الجزئيات
الى كليها لان هذه الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاضافة نسبة بتوقف
تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان المتوقف
عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وإن كانت كلها اضافات وكنت

(قوله من نسبة الجزئيات الى كليها) قال بعض مشايخنا اذا ثبت أن هذه جزئيات لها كلى كان كليها جنسا
لها مع أنهم قالوا أنها أجناس عالية ليس فوقها جنس اه وتقدم لك أن هناك قولاً بأن النسبة جنس
لما عدا الكم والكيف من الاعراض

مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضى القسمة وبقولنا والاقسمة النقطة والوحدة وقولنا اوليا

ايضا قوله الاعراض النسبية الخ مبنى على أن الامور النسبية لها وجود في الخارج حيث أدخل في العرض واحتاج الى اخراجها والعرض موجود الحق عند أهل السنة أمها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وعلى هذا فهي خارجة بقوله عرض الا أن هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب اعراض وأورده تشبيها للاذهان اه وقال ع ق ومما ينبغي التنبيه له هنا أن وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والافاضات في العرض وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفى والا فالمعلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم في العرض مطلقا أنه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا انما هو بناء على صحة تماثله بمتعدد أو ما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ما ذكره بعضهم تغيير (قوله مثل الاضافة) وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة وقوله والفعل هر كون الشيء مؤثرا في غيره كالتقاطع مادام قاطعا وقوله والانفعال هو كون الشيء منائرا عن غيره كالتقطع مادام منقطعا اه سم (قوله ونحو ذلك) هو الابن والتمى والوضع والملك فالابن حصول الشيء في المكان ككون زيد في مكان كذا والتمى حصوله في الزمان ككون الخسوف في ساعة كذا والوضع هيئة حاصله للشيء بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقيود والملك حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به ويتنقل بانتقاله ككون الانسان متقمصا أو متممها اه يس (قوله الكميات) الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد والقادير كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة ما يشمل وجودها بالفعل كما في الكم المنفصل (قوله النقطة) وهي طرف الخط والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة فقط والوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضا والخمس مقدار ينقسم طولاً وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة أعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض الامتدادات الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق التي هي أي جعلتها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض له فالشكل المربع مثلا ذاته أي جوهره جسم طبيعي وامتداداته الثلاث تعليمي وكون النقطة والخط والسطح والجسم أعراضا هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة فمن الجوهر فالنقطة هي الجوهر الفرد والخط جوهر ينقسم طولاً والسطح جوهر ينقسم طولاً وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولاً وعرضا وعمقا وكتب أيضا قوله النقطة الوحدة الاحتراز عنها على مذهب من لم يجعلها من الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيداً بمن يجعلها من الامور الاعتبارية فهذا خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الموجودات الامور الاعتبارية غير موجودة وأما من يجعلها من مقولة الكيف فيجب ادخالها في التعريف بأن يؤثر في تعريف يتناولها لانها من المعرف حينئذاه سم وعلى أن النقطة من الكيف فهي من كميات الكم وأما الوحدة فلم يظهر رجوعها الى الكميات الاربع التي ذكروها أقسام الكيف فليحروا في بعض شروح الهداية أنه قد يمنع (قوله ان وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة الخ) ربما يوهن أن الخلاف بين الحكماء وغيرهم في اقتضاء القسمة وعدمها وأما ذات الكم والنقطة والوحدة فهي موجودة باتفاق وليس كذلك اذ لا يقول المتكلمون بوجود ذلك (قوله انقسام العلم باعتبار العرض) أي انقسام العلم باعتبار عروض هذا الانقسام له من تمدد المعلوم أو من كون المعلوم مقدارا كالخط والسطح على ما يأتي

ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات مقتضية للقسمة واللاقسمة فقلوله ملكة أشعار بأنه لو عبر عن المقصود
بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله (يقندر بها على التعبير عن المقصود
دون أن يقول يعبر أشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة

انحصار الكيف في الأقسام الأربعة إذ لا دليل عليه سوى الاستقرار وهو غير تام اه من يس وكتب على
قوله على مذهب من لم يجعلها الخ مانصه أي بل يجعلها من الأعراض ويخرجها من المقولات التسع
قائلاً اننا لم نحصر الأعراض فيها بل الأجناس العالية وهما ليسا بمنسبين لما تحتها كذا في الفري (قوله
ليدخل فيه مثل العلم) أي بناء على الصحيح أنه كيف وكتب أيضاً قوله مثل العلم الخ أي فإن اقتضاه للقسمة
في محله الذي هو النفس وعدمها ليس اقتضاء أولياً أي لذاته بل ثانوياً أي باعتبار متعلقه فإن كان متعلقه
بسيطاً كالعلم بالجواهر الفرد كان مقتضياً اقتضاء ثانوياً لعدم القسمة في محله أو مركباً كالعلم بالجمم كان
مقتضياً للقسمة في محله اقتضاء ثانوياً هذا تقرير كلام الشارح قال الحفيد ما يخصه والانصاف أن العلم أن
كان تفصيلياً بأن تعلق بكل من أبعاد العلوم على التفصيل فهناك علوم متعددة بتعدد تلك الأبعاد
لا علم واحد يقتضي انقسام محله بالذات أو بتبعية العلوم وإن كان إجمالياً بأن تعلق بالجموع فهناك علم واحد
لكن لا يقتضي انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فالخامس أن فلا من التفصيل والاجمالي لا يقتضي
انقسام محله بالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبرة الأطول وقولهم اقتضاء أولياً
على ما صرحوا به لئلا يخرج العلم معلوم واحد فانه لعروض لو حذله يقتضي للقسمة والعلم بمعلومين فانه
لتعلقه بالتعدد يقتضي القسمة ولا يخفى أنهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة في محلهما بل في أنفسهما فمع
قوله في محله لا حاجة إلى قوله اقتضاء أولياً لذلك وكما أنه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة إلى التقييد بالأولى
يحتاج عدم توقف التعقل على تعقل الغير إلى التقييد بالأولى لانه قد يعرض للكيف بالنسبة فيتوقف
باعتبارها على الغير اه (قوله فقلوله ملكة) أي دون أن يقول صفة وكتب أيضاً قوله فقلوله الخ تربع
على قوله أولاً وهي كيفية راسخة الخ اه يس (قوله أشعار بأنه الخ) يعني أن لفظ ملكة يشعر بذلك ولا ينافي
هذا أن يكون في التعريف لفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن أن يكون فصاحة حتى يرد أن اللام
في المقصود للاستغراق فيخرج ذلك التعبير على أن لفظ المقصود ليس صريحاً في إجماله لا احتمال اللام في
حد ذاتها للأجناس بل هو الأصل وانما حملت هنا على الاستغراق بمعونة المقام وقرينته وقد تخفى هذه القرينة
فيكون لفظ الملكة أقوى أشعاراً (قوله عن المقصود) أي جنس مقصوده لا كانه اذ الظاهر أنه لا تحقق
للتعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله ملكة يقندر بها الخ) قال في المطول فإن قلت هذا التعريف غير
مانع لصدقه على الإدراك والحياة ونحوهما بما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لأن سلم أن هذه أسباب
بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لأنه السبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم مما استعمل فيه البناء اه
قال الفري صدقه على الإدراك والحياة ونحوهما بما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه عن الملكة إذ
لا شيء من المذكورات ملكة اه أي فالسؤال ساقط من أصله وكتب أيضاً قوله يقندر عبر به دون يقدر
لمناسبة الملكة لما في الافتعال من المبالغة ويحتمل أنه إشارة إلى أنه يكفي ملكة القدرة بتكاف تأمل يس
(قوله عن المقصود) اللام للاستغراق أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وإرادته اه مطول قال الفري فإن

(قوله ليسا بمنسبين لما تحتها) أي ليسا بمنسبين له لعدم اختلافه بالحقيقة فضلاً عن كونهما جنسين
تحتها أجناس (قوله فإن اقتضاء الخ) يفيد تسليم أن النفس منقسمة وليس كذلك كما سيأتي (قوله
كالعلم بالجواهر الفرد) فيه أن الحكماء لا يقولون به فالأولى كالعلم بالنقطة

سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعلم المفرد والركب أما الركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند العدد دار غلام جارية ثوب بساط إلى غير ذلك * (والبلاغة في الكلام مطابقتها تقتضي الحال مع فصاحته) أي فصاحة الكلام والحال هو الأمر الداعي المتكلم

قلت أي حاجة إلى حمل الالام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يعني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر إلى نوع من المعاني كالمدح أو الذم أو غيرهما ولو سلم في الحمل على الاستغراق أشعار صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحاً اهـ (قوله سواء وجد التعبير) أي عن المقصود أي جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالملكة أو وجد التعبير عن بعضه (قوله نعم) متعلق بحذف خبر قوله والقرل في كلامه بالمعنى المصدرى فالحق وقال بلفظ فصيح ليعلم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد خفياً جذاً لا يتصور إلا في صورة واحدة مثله بقوله كما تقول عند العدد دار الخ اهـ جري أقوله فكما تقول أي من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة (قوله مطابقة) تقتضي الحال (المراد المطابقة في (١) الجملة إذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة اهـ فترى أي فإذا اقتضى الحال شيئاً فروعاً أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا الوجه وإن لم يكن بليغاً مطابقة فاصل البلاغة يتحقق بمراعاة أحدهما فقط وإن كانت مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى إفادة (٢) ع قال سم أن أريد بالشيئين في قوله فإذا اقتضى الحال شيئاً التأكيد والتعريف مثلاً فإذا ذكر ظاهر وإن أريد بهما تأكيدهما مثلاً لقوة الإنكار فإقالة مشكل لأن حصول المطابقة بالتأكيدهما الأول محل منع تأمل (قوله تقتضي الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بيان الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقة غير مختلفة في الوضوح والسماء نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح والسماء لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالات أيضاً كما ستعرفه فاقبل ليس مقتضى مخصوصاً بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح بل أعم من الخصوصيات التي يطالع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان فإنه لا بد في البلاغة من رعايتها ليس بشيء كيف وأنهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ اهـ عند الحكم وقوله كما يدل عليه بيان الشارح ويدل له أيضاً كلام الشارح في ترجمة الفن الأول فراجع (قوله مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقتها لأنه فاعل المصدر (قوله محل منع) أي لأن المؤكد الواحد ليس هو مقتضى الحال إذ مقتضاه تعدد التوكيد إلا أن يقال أنه في هذه الصورة قد تعدد الحال ومقتضاها فاصل الإنكار يقتضي أصل التوكيد وقوته تقتضي الزيادة على الأصل فإذا اقصر على مؤكده واحد فقد وجد في الكلام مطابقة لمقتضى حال (قوله كما يدل عليه بيان الشارح) أي في المطول حيث قال إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني اهـ الغرض منه وقوله كما يدل الخ مراده أن كلام الشارح صواب وليس الغرض منه الاستدلال به إذ لا يساهم الخصم بل النزاع فيه

(١) الأولى أن يقول ولو في الجملة لأن المقصود التعميم اهـ

(٢) الصواب أفاده عس لأنه رمز للعلامة المستدعية إلى أن ابن قاسم تليذه اهـ

الى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر للحكم حال مقتضى تأكيده الحكم والتأكيده مقتضاها وقوله له ان زيدا في الدار مؤكدا بأن كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك

المضاف وكتب أيضا مانصه قبل الا اذا كان مقتضى الحال خلاف ذلك كالتعقيد في العميات فان رعاية التطابق أولى حينئذ من رعاية الفصاحة ومنهم من منح بلاغة ذلك كما في الفري وقدمنا بالهامش عند تفسير التعقيد بيان فصاحة ذلك (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم الى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كذا مع دون في المرحمة للجزئية اه عبد الحكيم وقال الحفيد في توجيهه ايتار مع على في انما لم يقل في الكلام لأنه قيد الكلام بالذي يؤدي به أصل المراد فلا بد أن تكون الخصوصية خارجة عنه منضمة معه وانما قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى ايتار مع على في اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال الافتصار في الكلام على أصل المعنى في خطاب البليد فليس مقتضى الحال هنا زائدا على أصل المعنى لأننا نقول بل هذا الافتصار أمر زائد على أصل المعنى مقيد للسامع البليغ بلادة المخاطب اه بايضاح وقوله في خطاب البليد أي أو خلو ذهنه فافهم (قوله خصوصية ما) اعلم أن الأفصح في لفظ الخصوصية الفتح إذ حينئذ يكون الخصوص صفة ولا كان المعنى على المصدرية الحق الباء المصدرية لذلك والثناء للباء في مبالغة ما فترى ومثله الخطأ في قال الحفيد والصواب يجعل المصدر بمعنى الصفة أو الى أن تجعل الباء للينبيه بمبالغة ما فترى ومثله الخطأ في قال الحفيد والصواب هنا الضم فان المراد بها النكات والازايا المختصة بالتمام والخصوص بالضم مصدر فالحقت به باء النسبة اه أي فمضى الخصوصية الخصلة المنسوبة للخصوص وهي ما اختص بالتمام اه أي فالنسبة من نسبة الشيء الى صفته (قوله وهو) أي تلك الخصوصية والذكي باعتبار الخبر اه عبد الحكيم ويؤيده قول الشارح بعد والتأكيده مقتضاها دون أن يقول واعتبار التأكيده مقتضاها وحمل الشارح فيما يأتي الاعتبار المناسب الذي جعله المصنف مقتضى الحال على الأمر الذي اعتبره المتكلم الخ وان كان يصح أن يرجع الضمير الى الاعتبار المفهوم من معتبر على طريق المبالغة في اشتراط قصد الخصوصية حتى جعل قصدها نفس مقتضى الحال وان كانت هي في الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذي سيأتي خلافه في قوله وتحقيق ذلك الخ وكتب أيضا قوله وهو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه اه فترى (قوله والتأكيده) الانسب التفریع (قوله كلام مطابق لمقتضى الحال) ومعنى مطابقته له على هذا اشتماله عليه بخلاف المطابقة على التحقيق الآتي فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أي ان قولك ان زيدا في الدار مطابق لمقتضى الحال اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك أي بيانه على الوجه الحق وفيه اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهري وحاصله أن مقتضى هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية لانفس الخصوصية كما هو المصريح به فيما قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى أنه من جزئيات ذلك المقتضى وأن ذلك المقتضى صادق عليه لا اشتمال الكلام على تلك الخصوصية كما فيا قبل التحقيق فعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناها على ما قبله وأما معنى الحال فلم يختلف بل هو على كليهما الأمر الداعي المتكلم الى أن يعتبر (قوله بل هو على كليهما الخ) لكن على ما بعد التحقيق يقال هو الأمر الداعي المتكلم الى أن يعتبر الكلام

أنه من جزئيات هذا الكلام الذي يقتضيه الحال فإن الإنكار مثلاً يقتضي كلاماً مؤكداً وهذا مطابق له
بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال أن الكلّي مطابق للجزئيات وإن أردت

الخ وكتب أيضاً قوله وتحقيق ذلك استدلالاً على هذا التحقيق بأمر ثلاثة الأول قول السكاكي في تعريف
علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره فإن المذكور الكلام لا الخصوصيات الثاني قول
المصنف في تعريف علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو
جعل مقتضى نفس الخصوصيات التي هي الأحوال لزم أن يكون الشيء سبباً في مطابقة الغير له الثالث
أن المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الأحوال
وإنما يعتبر بين الكلام الجزئي والكلّي ورد الأول بأن كلام الكلّي والأحوال مستوفى عدم
الذكر فإن المذكور حقيقة الكلام الجزئي وكذا يقال إن المذكور التأكيد الجزئي وهو فرد من مقتضى
الحال الذي هو مطلق التأكيد مثلاً وبه رد الثالث لأنه لا حامل لنا على اعتبار المطابقة باصطلاح المعقول بل يراد منها ما
بالاشتغال على جزئيه ويرد الثالث بأنه لا حامل لنا على اعتبار المطابقة باصطلاح المعقول بل يراد منها ما
الذي الذي هو الموافقة وكتب أيضاً قوله وتحقيق ذلك الخ عبارة الأطول والبلاغة في الكلام مطابقة أي
مطابقة صفته مقتضى الحال فإن مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل
يشتمل عليه والخصوصية من حيث إنها حال الكلام ومرة تبطء بمطابقة لها من حيث إنها مقتضى الحال
فالمطابق والمطابق متغايران اعتباراً على نحو مطابقة نسبة الكلام لواقعه وعلى هذا النحو قول المصنف في
تعريف المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تطابق صفة اللفظ
مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارة القوم حيث يحملون الحذف والذكر إلى غير ذلك لا معلقة بالأحوال ولما
هو اللائق بالاعتبار لأن الحال عند التحقيق لا يقتضي إلا الخصوصيات دون الكلام اشتمل عليها والشارح
أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام مقتضى الحال فوقع في الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلّي
والمطابق هو الكلام الجزئي من مطابقة الجزئي للكلّي على عكس اعتبار الميزانين مطابقة الكلّي للجزئي
فعدل صما هو ظاهر المنقول وصما هو المعقول وأرتكب كافة مطابقة الجزئي للكلّي مع أن المحمول بالطبع
هو الكلّي واللائق اعتبار مطابقة للجزئي أه وقوله على هذا النحو قول المصنف الخ (أقول) يلزم عليه
أن الأحوال سبب في مطابقة نفسها لغيرها بالاعتبار ولا يخفى تهافته (قوله أنه) أي المثال أعني قولك أن
زيد في الدار جزئي من جزئيات الخ والكلام الذي يقتضيه الحال هو الكلام المؤكد وهذا المثال من جزئياته
لصدقه عليه وعلى قولك لزيد قائم مثلاً (قوله ذلك الكلام) هو الكلام المؤكد وأشار إليه مع عدم تقدم
ذكره لأنه ما به من السياق ولعدم تقدم ذكره أي بلام البعد (قوله وهذا) أي قولك أن زيد في الدار مطابق
له أي للكلام المؤكد الذي هو الكلّي (قوله بمعنى أنه) أي الكلام المؤكد الذي هو كلّي صادق عليه أي على
هذا الجزئي (قوله على عكس ما يقال الخ) أي على عكسه بحسب اللفظ والعبارة حيث أسند المطابقة إلى
الجزئي في هذا المقام عكس قولهم أن الكلّي مطابق للجزئيات فإن المطابقة فيه مسندة إلى الكلّي لا بحسب
المعنى إذا أسند إليه المطابقة هنا في المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذي هو الكلّي إذا المراد بمطابقة الجزئي
المشتمل على الخصوصية التي تناسب ذلك الأمر (قوله فلا كلام لا يطابقه بل يشتمل عليه) يفيد أن الاشتغال
ليس بمطابقة (قوله مع أن المحمول بالطبع هو الكلّي) فنقول أن زيد في الدار كلام مؤكد ولا تقول الكلام
المؤكد أن زيداً في الدار وقوله واللائق الخ تقريره على ما قبله أظهر

تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرناه في الشرح في تعريف علم المعاني (وهو) أي مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) لان الاعتبار اللاتني بهذا المقام بغاير الاعتبار اللاتني بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي مقام كونه محلا له

للكلي صدق الكلي عليه اه من سم يتصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أي اثباته بالدليل فقد ذكر ثم علة هذا الكلام أي قوله وتحقيق ذلك الخ فراجع (قوله وهو مختلف فان الخ) حاصله أن مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التي هي الاحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكر الشارح وانما عبر في العلة بالمقامات اشارة الى أنها متحدان ذاتا ومن هذا ظهر انتاج العلة للمعول (قوله متفاوتة) أي بحسب الافتضاء لا من حيث الذات لثلايرد عليه أن اختلاف المقتضى ذاتا لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد تقتضي أمور كثيرة شيئا واحدا ولذا تذكر الخصوصية واحدة دواع متعددة اه عبد الحكيم (قوله لان الاعتبار) أي المعتبر الذي هو الخصوصية وهو علة العلية أي وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا عين الخ من تمام العلة (قوله وهذا) أي التغاير المذكور وكتب أيضا قوله وهذا عين الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر كلام المصنف من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كل المقام غير الحال والمصادرة ان كان عينه وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات لان كلامهما عبارة عن الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات لان كلامهما عبارة عن الداعي وباختلافهما اعتبارا تدفع المصادرة فتأمل اهيس ولم يظهر وجه لحصول المصادرة على اتحادهما فان زعم أن وجهه أخذ الحال في المدعى والمقام الذي يرادفها في الدليل فجرد ذلك لا يستلزم المصادرة تأمل (قوله تفاوت) لوقال اختلاف لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير بين الحال والمقام الخ) ويختلفان في الاستعمال أيضا فاكثر ما يستعمل المقام مضانا الى المقتضى بالفتح فيقال مقام التأكيذ منلاوأكثر ما يستعمل الحال مضانا الى المقتضى بالكسر فيقال حال الاندور مثلا على الاضافة البيانية (قوله بحسب الاعتبار) وأما بحسب لذات فيها واحد فاذا كان مقتضيات المقامات مختلفة كان مقتضيات الاحوال كذلك فان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكن الاحوال والمقامات واحد اه سم وكتب ايضا على قوله الاعتبار ما نصه أي التوهم (قوله وهو) أي الاعتبار (قوله أنه) أي الحال والشأن (قوله يتوهم) أي مع أن الامر الداعي ليس مكانا ولا زمانا (قوله كونه زمانا) لعله لان احدا لآزمنة الثلاثة يسمى حالا وقوله في المقام كونه محلا له لعله لشيوع المقام في محل القيام كشيوع المجلس في محل الخلوس (قوله وفي المقام كونه محلا له) تخصبص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والكان مثلا ما باعتبار أن المقام من القياس السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التأكيذ أي محل رواجه أو على تشبيه حسن التأكيذ في

(قوله ومن هذا ظهر الخ) أي من هذا لا يخفى الانتاج مع تعبير أو لا بالحال وثانيا بالمقامات والافلا يظهر انتاج العلة للمعول الابعد اعتبار ما يأتي من أن المقصود تفاوت المقامات في الافتضاء لا من حيث ذاتها (قوله وهو علة للعلية) أي وليس علة للعلة التي هي تفاوت المقامات لثلايلزم الدور قلة الخفى وغيره (قوله وهو من تمام العلة) وجهة أن العلة التي هي قوله لان الاعتبار اللاتني الخ انما تم بعد معرفة كون الاعتبار هو المقتضى والمقام هو الحال فقال وهذا عين الخ ولما كان قوله المذكور مع بيان أن المقام هو الحال كافي في بيان كون الاعتبار هو المقتضى اكتفى بذلك ولم يبين أن الاعتبار هو المقتضى فتأمل

وفي هذا الكلام إشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحال (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يبين مقام خلافه) أى خلاف كل منها يعنى أن المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم

مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه أولا لأنه كان من حادثهم القيام في تاشد الاشعار وأمثاله فاطلق المقام على الامر الداعي لاهم يلاحظونه في محل قيامهم اهقري (قوله وفي هذا الكلام) يعنى قوله الا تى فمقام كل الخ (قوله إشارة اجمالية) وجه كونه إشارة أن صريحه تفصيل تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف اليها الذى هو المقتضى ووجه كونها اجمالية أنه لم يبين محال تلك المقتضيات ومتعاقباتها وأقسامها مثلا ذكر التنكير ولم يبين أن محله المسند اليه أو المسند وهكذا قوله الى ضبط أى عد وكتب أيضا قوله الى ضبط أى بأنها المذكورات من التنكير وما بعده اسم وكتب أيضا قوله الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصلة أنها ثلاثة أقسام ما يخص أجزاء الجملته واليه الإشارة بقوله فمقام كل الخ وما يخص الجملتين فصاعدا واليه الإشارة بقوله ومقام الفصل الخ وما لا يخص شيئا بل يهم واليه الإشارة بقوله ومقام الايجاز الخ أفاده في المطول ومثله في الالطول (قوله مقتضيات الاحوال) أى أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء والعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التى ليست جزءا جملة كما كثر مباحث الانشاء اه عبد الحكيم (قوله وتحقيق مقتضى الحال) أى تبين وتعيين له على ما ينبغى اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق مقتضى الحال أى في قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب (قوله فمقام كل من التنكير الخ) أحسن المصنف في تقديم ما هو الاصل والصرح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجمالا الا ترى أن التنكير مثلا أصل والتعريف فرع وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ أن يقول ومقام المساواة يبين مقام خلافها ويمكن أن يعتذر عنه بأنه لما كان في سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره قاله في الاطول لكن قوله وبيانه اجمالا عما يأتى في غير الوصل (قوله يبين الخ) المراد بالمباينة أن لا يكون مقام تناسب التنكير ومقابله مثلا ولهذا كان قوله أى خلاف كل منها على التوزيع اذ لو أجرى على ظاهره لزم أن يكون المقام المناسب للتنكير لا يناسب شيئا معاهدا مع أنه غير صحيح لجواز أن يكون مقام تناسب التنكير والتقديم وغير ذلك اه سم قال السيد ما معناه المقصود من هذه العبارة أن مقام التنكير يبين مقام خلافه ومقام الاطلاق يبين مقام خلافه الى آخر الكلام الا أنه أجل هذا التفصيل طلبا للاختصار فوقع الخلل في العبارة فالمقصود صحيح وان كانت العبارة مخجلة قال العصام في أطوله ونحن نقول لما نعرف هذا الاجال في افادة التفصيل وشاع في محاورات البداءة وأرباب التحصيل فالبيان أيضا بيان جميل اه (قوله ومقام اطلاق الحكم) أى النسبة بين المسند اليه والمسند نحو زيد قائم وجاء زيد وهى الاسناد الذى قمر به يس الحكم وكتب على قوله اطلاق مانصه أى عن التقييد عما يأتى (قوله أو التعلق) أى تعلق المسند بملاسه سواء كان المسند اليه نحو زيد قائم أولا كان معزول به نحو ضربت زيدا فالتملق أعم من الحكم أو تعلقه بمموله غير المسند اليه فالتملق مغاير للحكم (قوله أو متملقه) ظاهره رجوع الضمير الى المسند فقط وعليه معنى غير واحد مع أنه يصح رجوعه الى كل من المسند والمسند اليه فإنه يمكن أن يكون له متملق مطلق ويقيد (قوله تقييده) أى المذكور وكتب أيضا قوله تقييده بمؤ كد راجع للحكم والتعلق أو أداة قصر راجع لها أيضا أو تابع راجع للسبب اليه والمسند ومتملقه وقوله أو شرط

(قوله غير المسند اليه) احتراز عن نحو الفاعل (قوله وقوله وأشرط

أو التعلق أو المسند أو متعلقه يبين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخيرهم وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه فقوله مقام خلافه شامل لما ذكرنا وإنما فصل قوله (ومقام الفصل يبين مقام الوصل تنبيها على عظم شأن هذا الباب وإنما لم يقل مقام خلافه لأنه أخصر وأظهر لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الإيجاز يبين مقام خلافه) أي الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فإن مقام الأول يبين مقام الثاني فإن الذكي يناسبه من الاعتبار اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي

راجع للمسند إليه والمسند وقوله أو مفعول راجع للمسند إليه والمسند والمتعلق وقوله أو ما يشبه ذلك كالحال والتميز مثال التأكيده والقصر في الحكم أن زيدا قائم وما زيد الا قائم ومثاله في التعلق والله ضرب زيد عمر أريد بالقسم تأكيده تعلق الضرب بعمر وما ضرب زيد الا عمر بقصر تعلق الضرب بالصادر من زيد على عمرو ومثال تابع المسند إليه وتابع المسند قولك زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق المسند قولك زيد ضرب عمر الفاسق ومثال المسند التقييد بالشرط قولك أكرم زيدا أن جاء ومثال المسند إليه التقييد بالشرط قائم أن قام زيد عمرو ومثال مفعول المسند إليه قولك ضربني زيدا إذا كان قائما ومثال مفعول المسند قولك هذا ضربني زيدا ومثال مفعول متعلق المسند قولك زيد يخطي للضارب عمر أريفا وجعلنا فيما مرقول الشارح أو أداة قصر راجعا إلى الحكم والتعلق بمثلين لقصر الحكم بما زيد الا قائم تبعنا فيه الحفيد قال يس فيه أنه سيأتي أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف كقاي ما قائم الا زيد ومن قصر الموصوف على الصفة كقاي ما زيد الا قائم فكيف يكون ما زيد الا قائم من قصر الحكم وكيف يخص قوله أو أداة قصر بالحكم والتعلق دون المسند والمسند إليه ويمكن أن يقال قولنا ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد يصح فيه اعتبار القصر بالنظر إلى الحكم فانه مقصور وبالنظر إلى المسند إليه في الأول وإلى المسند في الثاني ويجعل قوله أو أداة قصر راجعا للمسند والمسند إليه أيضا به بتصرف وكتب أيضا على قوله أو تابع مانصه كالنعت (قوله وكذا مقام ذكره) أي ذكر المسند إليه أو المسند أو متعلقاته اه جري وكتب أيضا قوله وكذا مقام الخ فصله لثلاث يتوهم ابتداء أن مقام ذكره معطوف على مقام تأخيرهم فقد يفضى إلى الاشتباه اه سم وقوله أغنى سم ابتداء أي قبل الوصول إلى قول الشارح يبين مقام حذفه وبالوصول إليه يرتفع التوهم (قوله شامل) أي صالح وقابل له وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ اه سم والمراد بما ذكرنا على هذا كون مباينة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مباينة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا ويحتمل أن المراد شامل لما ذكرناه من مقام التعريف ومقام التقييد ومقام الأخير ومقام الحذف (قوله وإنما فصل قوله الخ) أي دون أن يذكروه مع الأربعة السابقة بأن يقول من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر والفصل (قوله هذا الباب) أي باب الفصل والوصل ولعظم خطره عرف بعضهم البلاغة بمعرفة الفصل والوصل اه جري (قوله لأنه أخصر) أي لأن ألف الوصل تحذف في الوصل فهو أربعة أحرف فقط اه سم وقال عرق لأن خلافه كإمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف كالجزاء (قوله لأن خلاف الفصل الخ) علة للاظهار أي لا كان الخلاف في الواقع منحصرا في الوصل كان ذكره بلفظ لوصل معينه بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف لا بهامه أن خلاف الفصل أعم من الوصل (قوله وكذا الخطاب الخ) أي ومثل

راجع الخ) فيه أنه يصح رجوعه للحكم والتعلق على أنه يغنى عن رجوعه للمسند إليه رجوعه للمسند على أن المتعلق كالمسند يمكن تقييده بالشرط

المقامين المذكورين في التباين مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي وحاصله تشبيهه المقامين بالمقامين في التباين ولو صرح بذلك المصنف لكان أوضح وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فان مقام الاول الخ فلفظ مقام مقدر في كلام المصنف اسم ملخصا ويمكن حل عبارة المصنف بوجه لا مؤاخذه فيه بان يجعل اسم الاشارة راجعا الى الامور المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين في المقامات وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الخ فصله بكذا اختصارا لان كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يبين ولان هذا متعلق بحال المخاطب وما قبله بحال الكلام ولانه أبلغ في الفصل فهو أدل على عظم الشأن اسم وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الذكي أي كذا مقام ما يخاطب به الذكي من مقام خطاب الغبي أي ما يخاطب به الغبي وهذا أيضا لا يختص باجزاء الجملة ولا بالجمليتين فصاعدا وإنما فصله عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل المخاطب لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكي الذي بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبي فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة في القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة اذا عرفت هذا فالمقابل للغبي هو الفطن الا انه أراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبي ولذا لم يقل مع خلافه اسم أطول وأشار بقوله ما يخاطب به الى ما صرح به الفري من أن المراد من الخطاب المخاطب به لا المعنى المصدري وأشار بقوله في القاموس الخ الى اعتراض الشارح في مطوله على المصنف بانه كان الانسب أن يذكر مع الغبي الفطن لانه المقابل للغبي قال النري انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما ذكره الشارح أخص من الفطنة فجاء أن يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل أن يذكر مع الذكي البليد لان الفطن أنسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومه ما ورد في الكلام من الغير اسم وكتب أيضا على قوله خطاب الذكي مانصه من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولكل كلمة الخ) فان قيل قد فهم من قوله مقام كل الخ أن لكل كلمة مع صاحبها مقاما فافا الفائدة في التكرار فلما اذالك بيان لما يقيد الخواص والمزايا لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما يفيدها بوضع فلا تكرار اه خسر و قيل ان قوله ولكل كلمة الخ اشارة الى علم البديع كما أن قوله وكذا خطاب الذكي الخ اشارة الى علم البيان وما قبله اشارة الى مقاصد علم المعاني أما الاخرة فظاهر وأما المتوسط فلان البيان يبحث عن أحوال الدلالات من حيث الوضوح والحقا وذلك باعتبار فهم المخاطب وأما السلب فلان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تاما وناقصا وغيرهما انما يتأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى ويتوجه عليه أنه لا يطردي كثير من المحسنات كالتوجيه والابهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين وأنه يلزم عليه أن تكون المحسنات البديعية من مقتضيات الحال والمقام فتطبيق الكلام عليهم يكون داخل في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف ما قالوا الا أن يقال الظاهر أن المحسنات أحوال ومقامات تقضيها فتطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال اياها يكون داخل في البلاغة ضرورة أنها ليست الا (قوله ويمكن حل عبارة المصنف الخ) وكلام الشارح ظاهر في هذا الحل أيضا قوله فان مقام الاول الخ بيان لوجه الشبه اه شيخنا (قوله وهذا أيضا لا يختص الخ) كما أن ما قبله يعني ومقام الايجاز الخ لا يختص (قوله من أن المراد من الخطاب المخاطب) سواء أريد بالخصوصيات والكلام المشتمل عليها وحينئذ فالخطاب هو مفتضى المقام والمقام لا المقام هو ذكاء المخاطب أو غباوته وانما أريد ذلك لانه المتبادر وقول الفتح وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي (قوله لان الظاهر أن الذكاء أخص الخ) أي لان الذكاء الفطنة مع سرعة

مطابقة الكلام الفصيح تقتضى الحال فيدبغى الصير الى ما ذكره رحمه الله في شرح الفتح أن المحسنات
داخلة في علم البلاغة أن اقتضتها الأحوال خارجة عنه تابعة له أن لم تقتضها بل كان إيرادها في الكلام
وعدمه على السواء وأوجب للكلام حسنا عرضيا والحاصل أنها داخلة في علم البلاغة بعض من المعاني
من جهة مطابقتها مقتضى الحال وإيجابها الحسن الذاتي وخارجة عنه مباحث للبديع من جهة إيجابها
الحسن العرضي الزائد على حصول البلاغة فإن قات لم يشتهر القول بأن المحسنات توجب الحسن الذاتي
بل أطلقوا القول بأنها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا وعلى ما ذكر يكون إيجابها الحسن
الذاتي كإيجابها الحسن العرضي فإذا دعاهم الى التزام السكوت عن الاول والنصريح بالثاني قلت يمكن
أن يقال اقتضاء الحال إياها بعيد خفى فاسقطوه عن درجة الاعتبار فله يطلقوا القول بإيجابها الحسن الذاتي
ولم يذكروا إيجابها المعاني بل ذكروا فيه منها ما يكون اقتضاء الحال إياه غير نادر كالتلفات والاعتراض
والنجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على أن سائر المحسنات يجوز دخوله في البلاغة لأنه علم مما فعلوا أن
كونه محسنا لا يتأى الدخول في البلاغة مع تقرر أن ما يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل في البلاغة
ومن المعلوم أن الأحوال قد تقتضى المحسنات اه من الخطائى على المطول وكتب أيضا قوله ولكل كلمة
مع صاحبها كالترقى بالنسبة الى ما قبله فإنه لما ذكر أن لكل كلام مقاما ترقى الى أن لكل كلمة من أجزاء
الكلام إذا قرئت بكلمة أخرى مقام ما يمكن لها إذا قرئت بكلمة أخرى غيرها اه جرى وكتب أيضا على
قوله ولكل كلمة ما نصه أى لوضع كل كلمة وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام ليس الخ بقيد أيضا
بمنطوقه أن لهذه الصاحبة مع تلك الكلمة مقاما ليس لك الصاحبة مع ما يشارك تلك الكلمة في أصل
المعنى لدخول هذه الصاحبة في قوله ولكل كلمة ودخل تلك الكلمة في الصاحبة والى هذا أشار الشارح
حيث مثل لكلام المتن بالمثالين الآتين كما سيظهر (قوله مع صاحبها) لا يتوهم فاصرا أن صاحبة
الكلمة ما جاورتها إذ هي ما ترتبط بها وتعلق بها نوع تعلق مثلا مرفوعة في قوله تعالى فيها سرر
مرفوعة واكواب مرفوعة طامع الموضوع مقام ليس للمرفوعة مقام مع الاكواب فقول يكفى للبيان
بالكلمة أن يفتضيهام مقام طامع صاحبة وان لم يكن مقام يفتضيهام مع عدة من صواحب أخرى بل تستوى
هى وما يشار كهنا في أصل المعنى مع تلك الصواحب اه أطول وكتب أيضا قوله مع صاحبها متعلق
بمضاف محذوف أى لوضع كل كلمة كذا في شرحه المفتاح أو حال من كل كلمة أو صفة لكلمة أو متعلق
بالطرف الواقع خبرا مقدما كذا في يس (قوله مع كل كلمة أخرى) قبل الاظهر أن يقول أو ما في حكمها
ليندرج فيه مقام المسند اليه مع المسند الذى هو جملة ولا يخفى أنه يجب التعميم أيضا في قوله ولكل
كلمة ليندرج فيه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وتسمع بالمعدي خير من أن تراه على
وجه لكن يبقى أنه يخرج مقام كل جملة مع جملة ليس لشيء منها محل من الاعراب فلا بد من الحكم بأنه ترك

(قوله كالترقى بالنسبة الى ما قبله الخ) لا معنى له إذ على تسليم ظاهر الايراد السابق من التكرار لا يتأتى
الترقى على منعه فالترقى لا يتأتى أيضا لان المقام السابق أيضا للكلمة ذات الخصوصية للكلام والا فافا
الفرق حتى يعتبر ما سبق للكلام وهذا لا يكاد اه شيئا (قوله على وجه) وهو أنه ليس على تقدير
الحرف المصدرى الذى رفع الفعل عند حذفه بل على وجه اعتبار ان الجملة اذا قصد منها الحدث كانت
في حكم المفرد والمحققون على أن الفعل اذا قصد منه الحدث كان اسما حقيقة وقوله لكن يبقى أنه يخرج
الخ أى لان الجملة التى لا محل لها ليست في حكم الكلمة

مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشاركك تلك المصاحبة في أصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أي انحطاط شأنه (بعدمها) أي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة

المقايسة وذلك أن تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقايسة اه يس (قوله مصاحبة لها أي ذكرت وجمعت معها في كلام واحد اه سم (قوله ما يشاركك تلك المصاحبة في أصل المعنى) أورد عليه أمران الاول أن هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لها مع المرادف لهذا اللفظ وأجيب بأن المفهوم من المشارك في أصل المعنى أن يكون بين اللفظين تغاير في المعنى في الجملة فخرج المرادف الثاني أنه لا وجه للتقييد بالمشارك إذ لا شك أن لكل كلمة مع صاحبها مقام اه ليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت تلك الكلمة الأخرى تلك المصاحبة في أصل المعنى أولا وقد أطلق في شرح المفتاح وأجيب بأنه قيد بها لغرابية صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ماسواها منها وفي الاطول بعدم أن قال تقديم الخبر في قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام لا يحصر ما نصه أي المقام لها الكلمة تشاركها في أصل المعنى فليس للبليغ أن يختار تلك الكلمة ما لم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة لا تشاركها في أصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد افاذته عليها ومن غفل أشكل عليه وجه تقييد الكلمة زعم أن المقام ليس لكلمة لا تشاركها أيضا فاعتذر بأن هذا القسم أولى بالتعرض لفحص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك على المقايسة اه (قوله في أصل المعنى) أي لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كان واذا فانها وان اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط اختلاف في الاول لا شك والثانية للحزم والتحقيق (قوله بالشرط) أي بأداته اه سم (قوله فله مع أن مقام الخ) مقام الفعل مع أن الشك ومقامه مع اذا الجزم اه سم تقول أن جاء زيدا تيك وآتيك اذا أحر اليه ولا يصح العكس اه جري وكتب أيضا قوله فله قرن الخبر بالفاء لان المبتدأ موصوف بالموصول والمبتدأ اذا كان موصوفا به فانه يقترب خبره بالفاء كما ذكره الاشعري (قوله وكذا السك الخ) هو عكس ما قبله فان ما قبله بيان لمقام الفعل مع الأدوات وهذا مقام الأدوات مع الفعل (قوله مع الماضي مقام) وهو اظهار أن الشرط لتحقيق وقوعه كانه وقع اه سم كقولك ان قام زيدت وفيه أن ان لا شك وكون مقامها مع الماضي التحقيق ينافي أصل وضعها فالاول أن يقال الغلبة وقوعه وحينئذ لا تنافي ومقام الشرط مع المضارع اظهار عدم الغلبة واظهار الاستمرار التجددى (قوله وعلى هذا القياس) كالابتداء مثلا فان له مع الخبر المفرد مقام ليس له مع الخبر اذا كان جملة اه جري (قوله وارتفاع) معطوف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل وقد مر أن الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين اتلاه وأسفله اه عبد الحكيم (قوله في الحسن) أي في بيان الحسن وهذا احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته انظر عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله في الحسن ما نصه أي بالنظر لذاته اه يس (قوله والقبول) أي بالنظر الى السامع والبلغاء اه يس (قوله الامر الذي اعتبره الخ) فالاعتبار بمعنى الاعتبار والمراد به أمما الكلام المشتمل على الخصوصيات فمطابقة الكلام له بمعنى اندراجها تحته أو نفس الخصوصيات فمطابقة بمعنى الاشتغال على ما مر (قوله بحسب) السليقة الخ لقائل أن يقول بقي قسم آخر وهو أن يكون بحسب ما عرف من القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع لما ذكره ويمكن أن يجاب بدخول هذا في القسم الثاني بنوع مساهمة لان تلك القواعد

أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء تقول اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه وراعت حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعني إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الرأى الامةطابقة للاعتبار المناسب على ما تفيدده اضافة المصدر

مأخوذة من التتبع والاخذ منها أخذ منه بواسطة وإما عدم اعتبار مثله فيعيد ايس وكتب أيضا على قوله بحسب السابقة مانصه ان كان المتكلم من العرب الرباء (قوله أو بحسب تتبع خواص الخ) ان كان من غيرهم (قوله وراعت حاله) أي الامر الداعي اليه فعطفه على ما قبله من عطف السبب على المسبب لان رعاية الامر الداعي كالانكار سبب لاعتبار الشيء أي التأكيد مثلا فتأمل (قوله وأراد بالكلام الكلام الفصيح) أي لان الفصاحة عند المصنف معتبرة في البلاغة ويحمل الكلام على الكلام الفصيح لا البليغ بندفع ما ورد على كل من المتقدمين في قول المصنف وارتقار الخ أما الاولى فلان ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول انما هو زيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكما لها لا بنفس المطابقة والثابت بنفس المطابقة انما هو أصل الحسن وأما الثانية فلان الانحطاط في الحسن يوجب أصل الحسن وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل الدفع أن أصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها لكن يرد عليه أنه لا يوافق حكم المصنف فيما سياتي بان غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بصوات الحيوانات والجواب بان المراد التتبع بها في مجرد عدم مراعاة الخواص بعيد فالحق أن المراد الكلام البليغ ويجاب عن الايراد على المتقدمين بما ذكره الخثي وغيره اه يس وحاصل جواب الخثي الحفيد أن كمال المطابقة مطابقة فصيح أن يقال الارتفاع بالمطابقة أي بجنس المطابقة فالإضافة للجنس كما أن أصل الحسن أيضا بذلك الجنس وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى الانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة اه ويمكن الجواب أيضا بان الإضافة للكمال أي الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة اه (قوله الداخل في البلاغة) أي في بابها ليشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت أصل الحسن الذاتي بالفصاحة كما يفيد جواب الشرح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف كما مرو ليندفع الاعتراض بان الداخل في البلاغة الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها فتدبر وكتب أيضا على قوله الداخل مانصه تفسير للذاتي (قوله لحصوله بالمحسنات البديعية) أي من حيث يبحث عنها في علم البديع لعدم اقتضاء الحال إياها اذهى من حيث يبحث عنها في علم المعاني الاقتضاء الحال إياها موجبة للحسن الذاتي ولذا ذكر الالتفات الذي هو من المحمات ونحوه في علم المعاني كذا في الحفيد وتقدم بسطه (قوله فقتضى الحال) انما للتفريع على قوله وارتقار شأن الخ والى ذلك الإشارة بقول الشارح يعني إذا علم الخ ولم تحمل الفاء تعليلية لان المناسب حينئذ يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولان التفريع أشبع (قوله على ما) أي بناء على ما الخ (قوله تفيدده اضافة المصدر) أي بالزوم فان اضافة المصدر عند عدم فربنة الخصوص للعموم أي كل ارتفاع حاصل بالمطابقة ويلزمه أنه لا ارتفاع الا بها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لاصدق ان كل ارتفاع حاصل بها وكتب أيضا على قوله المصدر

(قوله سبب لاعتبار الشيء) الاول سبب للنظر اليه لان مجموع المعطوف والمعطوف عليه على كلامه تفسير للاعتبار (قوله في مجرد عدم الخ) أي وهو لا ينافي ثبوت أصل الحسن بالفصاحة ل قول بعيد أي لان التبادر الالتحاق بها في عدم الحسن أصلا

ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والاصلدق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال

مانصه لانه مفرد مضاف فيعم (قوله ومعلوم) لم يقل وعلم اشارة الى أن هذه المقدمة معلومة فيهم وبينهم وليست معلومة من كلام المصنف أي علما قريبا والى أن التفرع في كلام المصنف عليهما معا لكن حذف أحدهما للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معناه مقدمة مقتضى الحال هي مطابقة للاعتبار المناسب بمقتضى قياس من الكلام المصنف فاذا جعلت المقدمة المعلومة صغرى والمقدمة الأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من الشكل الثالث نظمه أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب بمقتضى المكرر وهو الموضوع في كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عين المدعى وإن كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فاذا رد القياس الى الشكل الاول أنتج عين المدعى بأن يقال مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل ما يرتفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كذا قيل (أقول) ما ذكره من أن نتيجة القياس المذكور المارك من الشكل الثالث ما ذكر غير صحيح وكذا أقول بعضهم أن نتيجة مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة القياس المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار المناسب وهذا أيضا غير المدعى فالذي ينبغي هو أن يجعل في كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغره المقدمة المعلومة لأنها عينها والى كبراه بمقالة المصنف لأنها عينها ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقة الكلام وكل شيء يرتفع الى آخر ما مر فافهم (قوله فقد علم) جواب اذ (قوله والى) أي والى نقل ان المراد بهما واحد بان قلنا أنهما متباينان أو بينهما عموم وخصوص وجهي أو مطلقا لما صدق أنه الخ أي لما صدق هذان الحصران بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الحصر في الاخص على الاخير لتحقق الارتفاع في فرد آخر من الاعم وفيه نظر لان الحصر في الاعم من وجهه أو مطلقا لا يوجب وجود المحصور في جميع أفراد الاعم حتى يلزم تحقق المحصور في الفرد الخارج عن الاخص فيبطل الحصران على تقدير الاخصية من وجهه والحصر في الاخص مطلقا على تقدير الاخصية مطلقا فلا قولنا ما في الدار الأبيض وما فيها الا الحيوان حصر في الاعم من وجهه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور في جميع الافراد وكذا قولنا ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها الا الحيوان حصر في الاعم فظهر الحصرين الذين في كلام الشارح صحيحان على تقدير الاخصية من وجهه أو مطلقا لأنها باطلان على تقدير الاخصية من وجهه والحصر في الاخص باطل على تقدير الاخصية مطلقا واثبت سلم الاجاب فاللازم ليس الا بطلان أحد الحصر لا كليهما ولا واحد بعينه فقوله بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الاخص مطلقا على الاخير في حيز (قوله أي علما قريبا) فيه أنه لم يعلم منه أصلا غاية الأمر أنه علم أن البلاغة هي المطابقة لمقتضى الحال وأما أن الارتفاع لذلك فلم يعلم فتدبر (قوله فاذا رد القياس الخ) فيه أنه ليس موافقا لرد الصطلح عليه عند الميزانين الا أن يقال مراده ابتداء شكل لازم للمقدمتين لا رد الاصطلاح (قوله وللصواب أن نتيجة القياس الخ) غير صواب نعم ان جمات ال في الكائن على الجنس المتحقق في البعض حتى تكون جزئية أو جعلت القضية مهمة في قوة الجزئية صح ما ادعاه لكن لا تكون النتيجة حينئذ مستلزما للمدعى فافهم (قوله لا كليهما) أي على فرض التباين أو العموم من وجه وقوله ولا واحد بعينه أي على فرض العموم المطلق

المتع لجواز انحصار الارتفاع في نفس الامر في كونه بالمطابقة للاعتبار المناسب بعينه أو مقتضى الحال بعينه فيكون الباطل أحداً للمرين وهو المقابل للثابت في نفس الامر فلم يلزم بطلان كليهما على تقدير التباين أو العموم الوجهي وجوز أن يكون الباطل على تقدير الأعمية مطلقاً تماماً هو الحصر في الأعم باعتبار الجزء الثبوتي للحصر فيه المقابل للجزء السلبي للحصر في الإخص فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر في الإخص بعينه وبيان ذلك أن الحصر مطلقاً يشتمل على إثبات ونفي فإذا قلت لا يتحرك إلا الإنسان ولا يتحرك إلا الحيوان فالجزء الإيجابي للحصر الأعم وهو ثبوت التحرك للحيوان مقابل للجزء السلبي للحصر الإخص وهو سلب التحرك عن غير الإنسان لا يثبت الجزء الإيجابي للأعم التحرك للحيوان مثلاً ونفي الجزء السلبي للإخص إياه فافهم وأورد عليه أيضاً أنه منقوض بصحة الحصرين في لاصلة الأفتحة الكتاب لاصلة الأبطال وهو ردد هذا بأن الحصر في الحدين أضاف أي بالاضافة إلى عدم فائدة الكتاب وعدم الظهور والحصر هنا حقيقي لأن مقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب أن الارتفاع يكون بكل مطابق له ولا يكون بغيرها إذا الغرض أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع ويكون المقصود لأرباب التدوين من مثل هذه العبارة ذلك يندفع الوجه الأول أيضاً من وجوه التنظير لوجوب وجود المحصور في جميع أفراد الأعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسط أن ما ذكر من بطلانها على الأولين والحصر في الإخص على الأخير مبني على مقتضى ظاهر لفظ الحصرين بقطع النظر عن الواقع وقبل أن نبين ذلك ينبغي أن يعرف أن الجزء الإيجابي لكل حصر أمر مقرر عند القوم فالمرض للإبطال جزؤه السلبي إذا عرفت هذا فقول الجزء الإيجابي للحصر في الأعم ينافي الجزء السلبي للحصر في الإخص والجزء الإيجابي للحصر في الإخص لا ينافي الجزء السلبي للحصر في الأعم حتى يتطرق للحصر في الأعم البطلان فلذلك كان الباطل هو الحصر في الإخص على التقدير أعني تقدير الأعمية مطلقاً وأما على تقدير التباين أو العموم الوجهي فالإيجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر فهذه باطل كل منها والحاصل أن الباطل الجزء السلبي من الحصر في الإخص على تقدير الأعمية مطلقاً والجزآن السلبيان من الحصرين على تقدير التباين والعموم الوجهي اهـ هذا خلاصة ما في الأطول وحواشي المطول فاحفظه وكتب أيضاً قوله واللامصدق في كلامه مسأحة حيث أدخل اللام في جواب أن وانما تدخل في جواب لو فكانه أعطى أن حكم لولائها اختها في التعليق ووقع له ذلك كثيراً ولغيره من المصنفين اهـ يس (قوله فلينأمل) قاله لا مكان المناقشة في الملازمة بما مر ولأن المطلوب بيان اتحادهما مفهوماً كما هو مقتضى قصد تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وما ذكر على تقدير تمامه لا يفيد إلا أحد الأمرين اتحادهما في المفهوم أو تساويهما في الصدق لا خصرص اتحادهما في المفهوم والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم فلو قيل أن التفريق للتنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا مرجبه الذي يمنع أن ينفك عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وأما أطلق عليه لفظ مقتضى للتنبيه على أن المناسب المقام في نظر البليغ كالمقتضى الذي يمنع انفكاكه فلا يجد بداً منه أو أن الفاء فصيحة أي ادعرت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو (قوله عن الوسط) وما أفاده بقوله واثمن سلم الخ (قوله فلو قيل أن التفريق للتنبيه الخ) أي لا قصد التفسير الحقيقي وحينئذ لا يكون المطلوب بيان اتحادهما مفهوماً بل اتحادهما أعم من أن يكون في المفهوم أو في الصدق وحينئذ لا يرد هذا الإشكال وإن ورد ما مر مما تقدم الجواب عنه (قوله أو أن الفاء فصيحة الخ) وحينئذ لا استنح بما تقدم أصلاً فلا يرد شيء أصلاً

(فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) يعني أنه يقال كلام لم يخ لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أي الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادة وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلام المجردة (وكثيرا ما) نصب على الظرفية

الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا المصربا نقرر أنه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك أن العبارتين بمعنى واحد لم يتجه عليه شيء كذا في الاطول (قوله فالبلاغة) تفرع على تعريف البلاغة لان المطابقة صفة المطابق اهم ويصح جعله تفرعا على قوله وارتفاع شأن الكلام الخ وكتب أيضا قوله فالبلاغة الخ قصده دفع التناهي بين كلامي عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة اللفظ وقال مرة أن البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ وحاصل الدفع أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار افادته المعنى الثاني الزائد على أصل المراد افاده ابن يعقوب (قوله الى اللفظ) أي الذي هو الكلام الفصيح اه سم (قوله يعني) في بعض النسخ بمعنى (قوله وصوت) عطف أعم (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية اهم وكتب أيضا قوله باعتبار افادته المعنى أي المعنى الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام ايها كالتأكيذ بالنسبة للانكار والابجاز في الضجر وكالاطناب في الحجة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفاً بالبلاغة باعتبار افادته المعنى الاول الذي هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أي وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح في الطريق يتناول الالغرابي والعجمي والبدوي والقروي فلا ينظر اليه البليغ ملخص من ع ق فراد الشارح بالغرض المصوغ له الكلام لمقتضى الحال وقوله باعتبار المعاني والاغراض الخ أي المعاني الثانية والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التي هي مقتضيات الاحوال وكتب على قوله باعتبار افادته المعنى الاول مانصه كما لا يتصرف بهما من حيث أنه لفظ وصوت (قوله بالتركيب) بيان للواقع لا لخراج شيء ضرورة استحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب به عليه ع (قوله متعلق بافادة) يجوز في الاطول تعلقه بالمعنى مخففاً أو مشدداً والمراد مقصود البليغ (قوله وذلك) أي الرجوع باعتبار الافادة فقوله لان الخ علة راجعة الى اللفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار الخ (قوله اعتبار المطابقة وعدمها) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلا نه لا يسلب الشيء الا عن شيء يصح أن يتصرف به إذ لا يقال الحائط لا يبصر فظهر كونه لا يتصرف بكونه غير مطابق اهم وكتب أيضا قوله وعدمها أي الاعتبار وأنه لا كتسابه التأنيت من المضاف اليه كذا قرره بعضهم وظاهر كلام سم أنه راجع للمطابقة وكل صحيح (قوله باعتبار المعاني الخ) أي وجودا وعدمها لطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أي عن اعتبار افادة المعاني وليس المراد الغير المركبة اذ المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا وقوله المجردة أي عن اعتبار المعنى الزائد على أصل المراد كما في ع (قوله نصب على الظرفية) يجوز أن يكون صفة مصدر يسمى فيكون مفعولا مطلقا أي تسمية كثير او لا يرد أن التسمية وضع الاسم على المسمى فلا تعدد فيها وأنه كان يجب حينئذ تأنيث كثير لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمي زيد انسانا أي أطلق لفظ الانسان عليه والاطلاق بتعدد هو من ذكر باعتبار تأويل التسمية به ذكرت الصفة وما أجاب به الحفيد عن الثاني من أن تأنيث المصدر قد لا يراعى في صفته أي لتأويله بأن والفعل والفعل ليس مؤنثا

(قوله وعدمها أي الاعتبار) عليه يكون عدمها منصوبا عطفا على اعتبار وقوله وظاهر كلام سم الخ وعليه فهو مجرور عطفا على المطابقة كذا يؤخذ من بعض الحواشي

لأنه من صفة الاحيان ومالتا كيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة حيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يرد بها هذا المعنى ولها أي بلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقى الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضة (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير في منه طائد الى أعلى

الظاهر أنه خاص بالمصدر المؤل بذلك وما هنا ليس كذلك وكتب على قوله على الظرفية مانصة أي لاجل الظرفية فعلى تعليلية (قوله لانه) أي هنا (قوله من صفة الاحيان) أي وصفة الظرف ظرف وكتب أيضا مانصة فالمعنى وحينا كثيرا والعامل فيه يسمى (قوله ومالتا كيد الخ) فيكون حرفا زائدا اه جري (قوله والعامل فيه) أي في الظرف (قوله يسمى ذلك فصاحة) أي تطلق عليه فالسمية بمعنى الاطلاق كما في سم (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال التي سميناهم بلاغة وعلى هذا التقدير تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين اه سم وكتب أيضا على قوله الوصف ما نصه فيه اشارة الى أن تذكير الاشارة مع رجوعها الى المطابقة لتأويلها بالوصف (قوله في أعلى طبقات الخ) لا يرد عليه ما في المطول من أن بعض الآيات أعلى طبقة من بعض لأن أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله طرفان) أي فردان اه سم أو صنفان أو مرتبتان وسماها طرفين لشبههما بطرفي الشيء الأعلى والأسفل (قوله وهو أن يرتقى) أي ذو أن يرتقى فلا يرد أن حد الاعجاز من البلاغة وهي المطابقة المتقدمة وليست المطابقة ارتقاء (قوله الى أن يخرج الخ) قال في الاطول اعترض الشارح على كون الطرف الأعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة بمقتضى الحال مع فصاحتها وعلم البلاغة كافي بهذين الأمرين فمن أتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيهما حق الرماية فيأتي بكلام هو الطرف الأعلى ولو بمقدار أقصر سورة ولا يخفى أن الاشكال لا يختص بتكفيل علم البلاغة بل تكفيل سليقة العرب أقوى وأوجب للاشكال ثم أجاب بأجوبة ثلاثة الاولى أن العلم لا يتكفل الا ببيان مقننات الاحوال وأما الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها فامر آخر ثم نقل الجوابين الآخرين وبحث فيهما فراجع (قوله عن طوق البشر) أي طاقتهم ووسعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر ذكر البشر بناء على أنه المشتهر بالبلاغة والمتصدى للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع مخلوقات من الجن والانس والملك اه سم (قوله ويعجزهم) عطف لازم على ملزوم (قوله عطف على قوله هو الخ) قال الفري قديمترض على توجيه الشارح بوجهين أحدهما أن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان لا طرف الأعلى كما أن قوله وهو اذا غير الخ بيان للطرف الأسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود وكون الحاصل تفسير حد الاعجاز بأنه الطرف الأعلى وما يقرب منه ثانيهما أن لا تفاوت في البلاغة القرآنية وسره أن الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فليزم أن يكون كلامه اشتمل عليها في أعلى المراتب الا أن بعضا منه نقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع وتوجيهه يقتضى التفاوت فيها حيث جعل حد الاعجاز الطرف الأعلى وما دونه ما يقرب منه وأيد ذلك في المطول بأن بعض الآيات القرآنية أعلى طبقة من بعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع المعارضة فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات في البلاغة قلت التفاوت الحاصل فيها بالنظر الى أن الاحوال المتضمنة للاعتبارات

(قوله وحينا كثيرا فيه) اشارة الى ان الاحيان في كلام الشارح مراد به الجنس اذ ليس الموصوف الاحيان بل المفرد والواجب التأنيت وأنه كان الأوضح أن يقول من صفة الحين وفي بعض النسخ من صفات الاحيان (قوله وما هنا ليس كذلك) انظر ما وجهه ولعله اعتبر أن المانع ختمه بالتاء

يعنى أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى افتتاح وزعم بعضهم أنه عطف على حد الاعجاز والضمير عائدا اليه

فى بعضها أكثر فمقتضيات الرعية فهم أو فر من المقتضيات المربعة فى الأخرى وذلك لا يقدح فى أن يكون كل منها فى الطرف الأعلى أى فى مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الأحرار التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفى بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية أو آيتين فساكنه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية فى هذا يتعين الطرف الأعلى بأنه البلاغة القرآنية كما هو المقصود اهـ بايضاح وبعض تصرف قال سم فيما كتبه فى هامش الفرى يمكن أن يجاب عن الوجه لأول بأن ظاهر السوق قد يترك لما هو أرجح منه معنى وهمنا كذلك كما يظهر من احتجاج الشارح على أنه يمكن أن يمنع دلالة سوق كلام المصنف على أن مراده بيان الطرف الأعلى فقط بل بيان ذلك وبيان حد الاعجاز وقد أفاد كلامه ذلك لأنه أفاد أن الطرف الأعلى هو أعلى أفراد البلاغة وان حد الاعجاز أى مرتبته ونوعه هو ذلك الفرد وما قرب منه وعن الثانى بأن تفاوت البلاغة القرآنية بالنظر الى ما ذكره هو مراد الشارح من تفاوتها فالبعض الذى مقتضياته واعتباراته أكثر أعلى طبقة مما ليس كذلك وان اشتراكا فى أن كلا منهما روعى فيه جميع ما اقتضاه الحال فى نفس الامر على أنه يمكن أن يدعى تفاوت نفس البلاغة قرآنية بغير النظر الى ما ذكر بأن يكون أحد الكلامين أبعد عن أسباب الاختلال بالفصاحة كان لا يكون فى أحدها شائبة ثقل ويكون فى الآخر شائبة ثقل لا تخل بالفصاحة نحو فسبحه ولا شك أن انقطاع الشائبة بالكلية أدخل فى الفصاحة وموجب للاعلوية فى البلاغة فيندفع الامر الثانى من أصله وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ الأقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك أى حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهو أولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته من العطف على المبتدأ بعد مضى الخبر والعطف على أبعد المذكرين وأما حذف الخبر بعد قيام قرينته فشائع فى قريه اهـ سم وناقشه يس فى قوله وان اتحد المؤدى بما لا يظهر ثم نقل عن شيخه الغنيمى التوقف فى كلام الشارح بلزوم توسط المعمول بين أجزاء عمله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر ولزوم عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد اذا تحمل الخبر ضمير او ذلك محل نظر ثم نقل عن شيخه الدنوشى انه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذا كان العامل كثنين أو كلمات متفصلة إذ هو أهون من تقديمه على جميعه وان عود الضمير فى هذه الحالة أهون من عوده على متأخر لاسيما والجزء المتأخر فى نية التقديم وفى أهوية الامر ينظر ثم نقل عن مفتى اللبيب تجويز ما أجاز الشارح فجوز فى زيد فى الدار وعمر وعطف عمر على زيد وجعل الخبر المذكر لها معانم قال فى المعنى فان قلت لوضح ما ذكرته لصح زيد قائبان وعمر وقلت ان سلم منه فلتصح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصده وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالأعلى الأعلى الحقيقى وبعده الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية اهـ سم وأما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالأعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبني على أن المراد

(قوله هو مراد الشارح من تفاوتهما الخ) والأعلى وما يقرب منه على هذا وما بعده مطابقة مقتضى ما وجد من الاحوال بحيث لا يترك مقتضى حال فى الواقع فى مقدار أقصر سورة فأكثر والأعلى وما بعده هو ما بهد عن أسباب الاختلال بالفصاحة من ذلك والقريب من الأعلى ما لم يبعد عنها منه

يعنى أن الاعلى مع ما يقرب هو حد الاعجاز (وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد أوضحنا ذلك في الشرح (وأسفل وهو ما إذا غير) الكلام عنه (الى مادونه) أى الى مرتبة هي أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء باصوات الحيوانات التي تصدر

به في كلام هذا البعض الاعلى الحقيقي أى الفرد الذى لا فرد فوقه وبحد الاعجاز نهايته والاضافة لامية ولا بد من تقدير مضاف على هذا أى ذو حد الاعجاز وكذلك على الاول أى حدى الاعجاز لأن الاعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة لا الاعجاز (قوله يعنى أن الاعلى الخ) غلط ملاحظ قبل الاخبار كما أشار اليه بقوله مع ما يقرب منه فهو من باب الاخبار عن شيئين بشيء واحد (قوله مع ما يقرب منه) عبر بجمع مع أن عبارة المصنف الواو ومع أن الانسب بقوله كلاهما الواو إشارة الى اعتبار اللعبة وأن حد الاعجاز الاعلى وما يقرب منه معافئيه (قوله لا يكون من الطرف الاعلى) مبنى على أن المراد الاعلى الحقيقي وهو الطرف الجزئى الذى لا ينقسم ويمكن أن يراد به الكلى القول بالشكك الصادق على ما يقرب من الطرف الحقيقى فيندفع النظر وايضاحه أن يصح أن يراد به الطرف الاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وهو ماهية كلية افرادها متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الاعلى حيث يحد الاعجاز أى نهايته التي لا مرتبة للاعجاز فوقها وبما يقرب منه فيندفع النظر وأورد على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة الحصر في قوله وهو حد الاعجاز وما يقرب منه لأن الطرف الاعلى على هذا الوجه ليس خصوصاً حد الاعجاز أى نهايته وما يقرب منه بل ما يشمل ما ويشمل مبدأ الاعجاز وما فوقه مما لم يقرب الى حد من المراتب الوسطى وليس في البيان تعرض لمذين فيكون قد فسر النوع ببعض افراده على أن تفسير النوع بالافراد لا يخلو من ضعف اذا لم يحسن أن يقال نوع الانسان زيد وعمر والى غير ذلك هذا ايضاح ما في الحفيد وأجاب ع ق عن ذلك الايراد بأنه يجوز أن يرد أن نوع الاعلى يشمل صنفين حد الاعجاز وما يقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الاعلى بصنفيه كما يقال الانسان زنجى وغيره اه (أقول) يؤيد الشارح حسن المقابلة على ما ذكره بن أعلى وأسفل اذ الاعلى على كلامه مراد به الاعلى الحقيقي كما أن الأسفل مراد به الأسفل الحقيقي بدليل تفسيره بأنه ما إذا غير الخ (قوله وأسفل وهو ما إذا غير الخ) أورد على هذا التعريف أنه يصدق بالاعلى لأنه اذا غير الى مادون الأسفل التحق باصوات الحيوانات ويصدق على مادون الأسفل أنه دون الاعلى واجيب بعموم ما في مادونه بمعنى أن كل مرتبة دون غير اليها التحق والاعلى ليس كذلك اذ مادونه الوسط بتغيره لا يتحقق باصوات الحيوانات من سم وأجيب أيضاً بأن المراد الى مرتبة تحته بلا واسطة فإنه المتبادر عند الاطلاق وكتب على قول سم بالاعلى مانصه أى وبالمراتب المتوسطة وكتب أيضاً على قوله ما إذا غير مانصه أى مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أى الى مرتبة أخرى الخ (قوله التحق) أى في عدم الاشتغال على المناسبات واللطائف كما أشار اليه الشارح (قوله وان كان صحيح الاعراب) الأحسن وان كان

(قوله يلزم قصور البيان) فيه أنه لا قصور بل المراد بما يقرب منه ما يقرب في البلاغة من حد الاعجاز من كل ما لا يمكن معارضة كما أن المراد بما يقرب منه على كلام الشارح ما يقرب من الاعلى في البلاغة من كل ما لا يمكن معارضة فالقرب على كل انما هو بالقياس مادونه من مراتب البلاغة لأن مراتب الاعجاز كما يتوهم (قوله اذا لم يحسن ان يقال الخ) أى لأن النوع هو الطبيعية من حيث هي بقطع النظر عن الافراد فلا يحسن الاخبار حيث يحد بالافراد لاحتياجه لتكاف اعتبار النوع من حيث أفراد

عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الاختلال بالفصاحة (وبينهما) أي بلاغة الكلام (وجوه أخرى) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفي قوله يتبعها إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بمدراية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكلم لأنها ليست مما يجعل التكلم متصفا بصفته (والبلاغة) في التكلم ملزمة بقندر بها على تأليف

فصيحا سم (قوله عن محالها) هي الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق الخ) وليس من ذلك ترك مراعاة اللطائف والخواص في مخاطبة من لا تناسبه لعدم فهمه لها بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته على أن لك أن تقول ترك اللطائف حينئذ من اللطائف تأمل سم وكتب أيضا على قوله ما يتفق ما نصه مامصدرية أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها اه سم قوله متفاوتة (لما كان يشكل التفاوت بأنه ان حصلت المطابقة حصت البلاغة وان انتهت انتهت البلاغة بينه بقوله بحسب تفاوت المقامات أي كما في مقام يقتضي تأكيد شديد ومقام يقتضي مطلق التأكيد ورعاية الاعتبارات كما لو روعي اعتبار واحد وروعي أكثر والبعده من أسباب الخ كالوانتهى النقل بالكلية في موضع وبقي منه شيء يسير لا يخرج عن الفصاحة في موضع آخر اه سم ببعض تغيير ولا تغفل عما قدمناه من أنه لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال بل المطابقة في الجملة (قوله بعضها أعلى الخ) بيان لما فيه التفاوت قوله تفاوت المقامات أي فيما تقتضيه بأن يقتضي بعض المقامات تأكيدا واحدا ومثلا وبعضها أكثر وفي عددها فله وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هي والبعده معطوفان على المقامات (قوله آخر) يعني عنه قوله يتبعها فذكره بعده تكرار وهو الركاكة التي جعل الحفيد الكلام مشتملا عليها غير أنه أساء النصرف في جعل الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لأن قصد الشارح بقوله المذكور تفسير آخر كما قاله سم فلا اعتراض انما هو على قول المصنف آخر فندير (قوله سري المطابقة والفصاحة) هو غير متعارف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اه فري وكتب أيضا على قوله سوى المطابقة الخ ما نصه تفسير لقوله آخر اه سم (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تفيد التنبيه على أن ليس النظر إليها هي الداعية إلى التكلم وليس الوجوه كأنها فئت وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فإن النظر إليها هي الداعية إلى التكلم وليس النظر إلى حسن الكلام انما هو من توابعها اه أطول وقوله وليس النظر أي أولا (قوله حسنا) أي عراضيا زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله وإلى أن هذه الوجوه الخ) وإلى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة اه أطول (قوله لأنها ليست الخ) فيه نظر لانه كما يجعل التكلم موصوفا بالبلاغة باعتبار ملزمة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفا بالتجديس والترصيع مثلا باعتبار ملزمة الاقتدار عليها ونقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن المراد أنه لا يعد وصف التكلم بسبب هذه الوجوه بصفة لا يسمى بسببها اسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع مجنس فلا يرد أن وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح اه سم قال الفري وقد يقال يفهم من هذا الكلام أن هذه الوجوه لو جعلت التكلم موصوفا بصفة جاز أن تجعل ناعمة لبلاغة التكلم مع أنه ليس كذلك لأن هذه الوجوه أصناف للكلام فلا محالة تتركز تابعة لبلاغة لا لبلاغة التكلم سواء جعلت التكلم موصوفا بصفة أم لا وأنت خير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة

كلام بليغ فـ (ما تقدم) (ان كل بليغ) كلاما كان أو متكاملا بناء على استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا (ولاعكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحدا من أن يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال

لبلاغة المتكلم (قوله كلام بليغ) أو رد عليه أنه يصدق عليه الاقتدار على تأليف كلام بليغ في نوع من أنواع الكلام فقط كالمصحح مع أنها لا تسمى بلاغة وأجيب بأن النسبة في الاثبات قد تتم بقرينة المقام فالمعنى على تأليف كل كلام بليغ أي في وسع ذلك المتكلم فلا يبعد على هذا الجواب أن من البليغ القرآن ولا قدرة للبشر عليه فيلزم أن لا بلاغة لهم وبأن المراد في كل نوع كلاما والزعمي والمدح ونحو ذلك أن يقدر على تأليف أمر بليغ ونهي بليغ وهكذا إلى الآخر وإن لم يقدر على سائر مراتب البلاغة في تلك الأنواع قال الصفوي على أن عدم الاكتفاء بالتنوع الواحد محل بحث وأن ظاهر عبارتهم يخالفه وما المانع من حصول البلاغة بالنسبة لتلك النوع وإن يعد بليغا بالنسبة إليه أيضا اه سم ثم ذكر أن هذه العناية أعني ارادة كل نوع مأخوذة من المصلحة لان التبادر منها هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على التبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال ان العناية لا تدخل التعريف بغير قرينة اه بايضاح قال ليس وفي قوله على أن الخ نظر لان المعروف أن البلاغة المطلقة والتنوع الواحد لا يكفي في تحققها وقال في الاطول يقتدر بها على تأليف كلام بليغ أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالتسوية في سياق النفي صحت والمراد كلام بليغ ورد منه على المتكلم وأراد بيانه (قوله فعلم) أي بالقوة القريبة من الفعل أو بالتأمل في التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر أن المراد تعريف المعلوم إلا أنه فرع العلم مباينة في ظهور تفرع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تنميا للتعريف أي البيان كما هو العادة كانه قال فالفصيح أعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان أخصر وأوضح فيما هو مقصوده اه أطول وكتب أيضا قوله فعلم إلى آخر المقدمة المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح وبيان مرجع البلاغة وبيان الحاجة إلى هذه الفنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة وبيان الخلاف في التسمية (قوله ما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة اه سم (قوله المشترك) أي اللفظي (قوله أو على تأويل كل ما يطلق الخ) أي التأويل بمعنى يعم كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فيكون من قبيل المشترك المعنوي ويسمى بالتواطىء (قوله مطلقا) أي بلاغة كلام أو بلاغة متكلم (قوله بالمعنى اللغوي) أي لا بالمعنى الاصطلاحي لثبوته لان الموجبة السلبية تنعكس موجبة جزئية اه سم فيقال بعض الفصيح بليغ وكتب أيضا على قوله بالمعنى اللغوي، انه وهو عكس الموجبة السلبية كلية (قوله أي ليس كل فصيح بليغا) ان كان المراد نفي لزوم البلاغة كل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح بليغا فالعلة ظاهرة لان مجرد الجواز كاف في نفي اللزوم وان كان المراد نفي وجود البلاغة مع كل فصيح احتجج الى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل تدبر وكتب أيضا قوله أي ليس كل تفسير المنفى أعني لاعكس ويتضمن تفسير العكس المنفى بكل فصيح بليغ (قوله لاحد) فيه استعمال أحد المألزم للنفي في الاثبات (قوله أي في وسع ذلك المتكلم الخ) فيه أنه قد لا يكون في وسع ذلك المتكلم الا البليغ في نوع أو نوعين فيصدق التعريف على ما تقدم فلم يغن هذا الجواب شيئا ولا يجنئ تكلف من جعل قوله بعد وبأن المراد الخ من تنمة الجواب لا جوابا ثانيا على أنه لو كان من تنمة لم يكن لنا حاجة الى تكلف عموم التسوية في سياق الاثبات

(وعم أيضاً) (أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) والالزام أي المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لقتضى الحال فلا يكون بليفاً

(قوله وأن البلاغة مرجعها إلخ) بيان أن المرجع ما ذكره مهديا بيان وجه الحاجة إلى هذين العلمين لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة وعلم أن بعضه مدرك بعلوم أخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة إليهما أفاده ع (قوله في الكلام) تبع في هذا التقيد الإيضاح والاحسن تركه حتى يعلم البلاغة في المتكلم أيضاً ف وقال عبد الحكيم وإنما خص الأمر الثاني ببلاغة الكلام لأن كونه مرجعاً للبلاغة المتكلم بواسطة كونه لبلاغة الكلام (قوله أي ما يجب) أي احتراز وتمييز للفصيح من غيره وكتب أيضاً قوله أي ما يجب أن يحصل إلخ هذا يدل على أن المرجع انتم مكان أو مصدر بمعنى اسم المفعول أي المرجوع إليه ورد بأن المناسب للعتن أن يخمل على المعنى المصدرى أي بقرينة كلمة إلى اسم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما بعده مكاناً للبلاغة باعتبار توقفها عليهما ما كتوقف الحصول في المكان عليه وقوله أي المرجوع إليه أي فقيه على هذا الاجتمال حذف وإيصال والاصل المرجوع إليه هي أي البلاغة أي الذي رجعت إليه البلاغة لحذف الجار فاقصل الضمير المجرور واستتر فاقصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافاً إليه فعندنا ضميران أحدهما المستتر عند الحذف والإيصال وهو الراجع لال الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع إلى البلاغة وهذا يتضح أن من غلط الحفيد في تجويز اسم المفعول وجعله من باب الحذف والإيصال لاختلاف الضمير مرجعاً قبل حذف الجار وبعده هو الغلط وقوله ورد أي ما صنعه الشارح بأن المناسب للعتن إلخ أي لازماً يجب أن يحصل الذي هو مكان الرجوع أي المرجوع إليه هو نفس الاحتراز فلا موقع لال إلا أن يجاب بأن هذا تفسير لمرجع البلاغة بحسب ما آل مجموع الكلام فإن القول بأن رجوع البلاغة إلى الاحتراز يؤل إلى أنه أمر ضروري فيها إلا أن الأنسب حينئذ أن يؤخر هذا القول إلى آخر الكلام وكأنه نظر إلى أنه يقع الانتشار وعدم الرطب لقوله والال بما إلخ كذا في كبرى الحفيد وكتب أيضاً قوله أي ما يجب أن يحصل إلخ فالمرجع الذي هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولاً ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فإن الغالب تأخر المرجع كما في قولهم مرجع الجد إلى فساد القلوب (قوله إلى الغنى) أي يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد عليه قول الشاعر «حتى تجود وما لديك قليل» وأجيب بأن المراد بالغنى وجود شيء يعود به وإن لم يكن عنده مال كثير (قوله إلى الاحتراز) أي رجوع الاحتراز إلخ وكتب أيضاً قوله إلى الاحتراز إلخ أخذ من قولنا في تعريف البلاغة مطابقة الكلام لقتضى الحال وقوله وإلى تمييز إلخ أخذ من قولنا فقيه مع فصاحته وكتب أيضاً قوله إلى الاحتراز عن الخطأ إلخ ولا يدخل فيه الاحتراز عن التقيد الممنوع لأنه خطأ في كيفية التأدية فالاحتراز عنه الاحتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لا في نفسها اه عبد الحكيم (قوله المعنى المراد) زائداً على أصل المراد اه ع (قوله والال بما إلخ) فيه أشكال لأن الغنى أن كان

(قوله إلا أن الأنسب حينئذ) أي حين إذا كان تفسير المال أن يؤخر هذا القول وهو قوله أي ما يجب أن يحصل إلخ (قوله إلى أن يقع الانتشار) هذا إنما يظهر لو أخره قبل قوله والال بما إلخ (قوله فإن الغالب تأخر المرجع إلخ) أي وهو لا يتأتى هنا إذا الاحتراز لا يكون غرضاً من تبعاً إلى البلاغة لمخافتة لواقع أذهو متقدم عليها نعم الاحتراز من فرع على علم المعاني فهو غرض منه متأخر عنه (قوله أي وجود الاحتراز) لا حاجة لهذا المضاف إذ معنى كون الاحتراز مرجعاً وجوب تحصيله وإيجاده

للإحتراز والمعنى والايوجد الاحتراز ورد أنه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذا لم يوجد الاحتراز كان الكلام غير مطابق قطعاً وان كان نفي الكون الاحتراز مرجعاً للبلاغة والمعنى والا يمكن الاحتراز المذكور مرجعاً للبلاغة ورد أنه لا يصح حينئذ قولاً فلا يكون بليغاً اذا المناسب حينئذ في التفرع أن يقول فيكون بليغاً يعني واللازم وهو كونه بليغاً باطل فيبطل المزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعاً والجواب إما باختيار الشق الاول ويجعل ربما للتحقيق مجازاً كما ذكره ابن الحاجب وإما باختيار الثاني ويجعل ربما للنفي مجازاً لما بين النفي والقلة من النسبة ويجعل هذا النفي منصبا على قوله فلا يكون بليغاً ونفي النفي اثبات والتقدير والا يمكن الاحتراز مرجعاً لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغاً ومحصله والا يمكن الاحتراز مرجعاً أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغاً أى مع أنه ليس بليغاً ويختار الشق الثاني يجعل قوله والالربما الخ دليل على علم كون الاحتراز مرجعاً للبلاغة أى واجب الحصول فيها مما سبق من تعريف البلاغة واستلزام ما سبق له ويجعل قوله فلا يكون بليغاً متفرعاً على قوله غير مطابق باعتبار الواقع المعلوم مما سبق لاعلى نفي كون الاحتراز مرجعاً حتى يرد أن المتفرع على ذلك ثبوت البلاغة لا انتفاءها والمعنى على هذا علم مما سبق وجوب حصول الاحتراز في البلاغة لأنه لو لم يجب جاز أن يؤدى المراد بكلام غير مطابق أى ويكون بليغاً وفي الواقع المعلوم مما سبق اذا كان غير مطابق فلا يكون بليغاً لما مر في تعريف البلاغة فما مربوط عدم وجوبه ويعين وجوبه الذى هو معنى كونه مرجعاً وهذا الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين أنه عليهم ما قوله والالربما الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز لاعلى العلم والاستلزام المذكور كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغاً تفرع على النفي في والالربما الخ مع ملاحظة كونه اثباتاً برعاً المنعوله للنفي في الثاني لاعلى قوله غير مطابق كما هو على الثالث هذا أيضاً في الحفيد ونظير ذلك يقال في قوله والالربما ورد الكلام الخ وكتب أيضاً قوله والالربما الخ أى والايوجد الاحتراز بان اتنى وأدى الكلام اتفاقاً كيف حصل أمكن أن لا يطابق فتدنى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك انه من عرق أى وأممكن أن يطابق اتفاقاً فتوجد البلاغة وبهذا يرد الاعتراض لئلى في الحفيد على احتمال رجوع النفي في والالى وجود الاحتراز بانه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعاً فلا يحل ربما وحاصل الرد منع عدم وجود الاحتراز بانه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعاً فلا يحل ربما وحاصل الرد منع عدم وجود المطابقة قطعاً عند عدم وجود الاحتراز لا مكان حصول المطابقة اتفاقاً مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الزمان المطابقة الاتفاقية غير معتبرة إذ لا تسمى المطابقة بلاغة الا اذا كانت مقصودة كما مر في قول الشارح غير مطابق أى مطابقة مقصودة تأمل (قوله والى تمييز) أى معرفة كما أفاده في المطول وكتب أيضاً قوله والى تمييز كان الحسن أن يقول والى الاحتراز عن أسباب الإخلال بالفصاحة لفظاً ومعنى أما لفظاً فلا نه لا نسب بالقابل لكونه احترازاً وأما معنى فلان التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره دون تكلم بالفصيح وليس مراداً (قوله وقوله فلا يكون بليغاً) عطف على لفظة قوله الواقعة في قوله فانه عليهم ما قوله والالربما الخ وقوله مع ملا حظة كونه اثباتاً أى كون قوله فلا يكون بليغاً اثباتاً برعاً وقوله في الثاني متعلق بالمجذولة (قوله أمكن أن لا يطابق الخ) أن جرباً على مآمال اليه المحشى من ارادة الاحتراز الفعلي في قوله مرجعاً الى الاحتراز ورد أنه اذا لم يوجد الاحتراز الفعلي كيف يمكن أن يؤدى الكلام مطابقاً لوطابق مكان الاحتراز الفعلي حاصل وقد علمت أن المرجع الذى يجب حصوله في الخارج قبل حصول البلاغة هو الاحتراز بمعنى المعرفة لا الاحتراز الفعلي فافهم

والال بما ورد الكلام المطابق لمقتضين الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب لوجوب وجود الفصاحة في
البلاغة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه (والثاني) أي
تمييز الفصيح من غيره (منه) أي بعضه (ما يبين) أي يوضح

والتمييز في الخارج بأن يتكلم به فصيحاً وهو المراد الآن يقال المراد التمييز في الخارج بقريته المقام ويشعر
بذا قول الشارح بعد معنى به يعرف تمييز السالم الخ اذ لو كان المراد بالتمييز العلم لزم أن المعنى بمعنى به يعرف
معرفة السالم الخ وهو فاسد هذا ايضاح ما في الحفيد لكن كلام الشارح في مطوله بل وهنا حيث يقول بعد
بمعنى أن من تتبع الى أن قال علم أن ما عداها الخ يفيد التمييز على الدلم وكذا كلام الاطول وأما
ما استدلل به في دفعه بتقدير مضاف أي متعلق تمييز وقال الحفيد في حواشيه على المطول ولم يحمل التمييز على
التمييز الفعلي أي اراد الكلام فصيحاً إشارة الى أن بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعوره بذلك اه
والوجه حمل التمييز على ما يعم التمييزين قوله والال بما ورد الخ (أي وأن لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح
وأي بالكلام اتفاقاً) يمكن أن يؤتى به غير فصيح فتدنى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من عرق وكتب
يض قوله أو ردع هنا بوردوا ولا بادي لأن الاداء يناسب المعنى والاراد يناسب الكلام (قوله ويدخل في
تمييز الخ ان قلت انما أحتاج الى ذلك لكونه جعل موصوف الفصيح في كلام المصنف الكلام ولوجه له
اللفظ لم يحتاج الى هذا الاعتذار قلت قيد بذلك تبعاً لما صنعه المصنف في الايضاح إشارة الى أن البلاغة
متروكة على فصاحة الكلام أولاً وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانياً وبالعرض (قوله والثاني الخ) قسمة
ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الآتية وقسم يدرك بالحس وقسم يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فلذا
احتجنا في معرفته الى علم البيان فالاول في الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعميد اللفظي
والثاني في التنافر والثالث في التعميد المعنوي وأما المرجع الاول أعني الاحتراز عن الخطأ في التأدية فلم يبين
شيء منه في علم ولم يدرك شيء منه بحس فلذا احتجنا في معرفته الى علم المعاني (قوله أي تمييز الخ) وهو
التفصيل خمسة تميزات بعدد الخللات بالفصاحة (قوله منه) ظاهره أنه خير مقدم لقوله ما يبين الخ وفيه أن
كون ما يبين في العلوم المذكورة منه أمر معلوم بخلاف كون بعضه يبين في العلوم المذكورة فامر مجهول
والان نسب هو الاخبار بالمجهول لا بالعلوم فالأقعد من حيث المعنى أن يكون مبتدأ قال شيخنا الصفي
لا بمعنى أن لفظ منه اسم بل بمعنى أنها قائمة مقام مبتدأ وهو بعضه لا فادتها معناه كما أن لفظ نعم جملة بمعنى
أنها قائمة مقام جملة وهذا معنى ما ينقل عن الزمخشري ومن تبعه في مثل ذلك اه سم قال يس اما خصه
كون ذلك بمعنى ما ينقل عن الزمخشري هو ما ذكره الشارح في حواشيه الكشاف حيث قال في الكلام على
قوله تعالى ومن الناس من يقول فلو جه أن يحمل مضمون الجار والمجرور مبتدأ أي وبعض الناس أو
وبعض من الناس ووقع الظرف موقع المبتدأ ليس بمستبعد ومناعون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اه
وذكره السيد عند قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم لكن القطب والطبي صرحا في هذا الموضع
بأن من التبعية اسم كمن في قوله من عن معنى مرة وأما ما (قوله ما يبين) أي تميزات يبين متعلقها
في علم متن اللغة الخ فكلمة مالف مجمل وما بعده نشر له والشائع في هذا النشر كلمة أوفصح الحمل في منه
ما يبين الخ واندفع الاعتراض بأن الاولى الواو اه عبد الحكيم بالمعنى وقوله يبين متعلقها لك أن تقدم هذا

(قوله ولم يحمل التمييز على التمييز الفعلي الخ) أي وان كانت البلاغة متوقفة عليه وقوله تحتاج الى علم
المتكلم الخ أي فالإتيان بالفصيح من غير علم وشعوره غير معتبر

(في علم متن اللغة) كالغرابية وانما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك
يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابية عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات
المانوسة علم أن ماعداها مما يفتقر الى تنفير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابية وبهذا يتيقن فساد ما قيل أنه
ليس في علم متن اللغة أن بعض الالفاظ يحتاج في معرفته

المضاف بعدمن أي والثاني من متعلقه ما الخ وأن تقدر تمييز قبل ما أي والثاني منه تمييز ما يبين الخ وقوله
فصح الحمل أي بتقدير المضاف وقوله وان دفع الاعتراض الخ أي يجعل ما ألفا مجعلا وما بعده نشره وقوله
الاولى الواو أي لان أول واحد الشئين وهو غير مرادهنا تنأمل وفي سم اعتراض آخر جوابه سيأتيان فيما
نكتبه على قوله وفي علم الصرف (قوله في علم متن اللغة) أي أصلها ه سم وكتب أيضا قوله في علم متن اللغة
عبارة عن منه ما يبين في العلم المسمى بعلم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات اللغوية وسمى هذا
العلم المتن لان المتن هو ظاهر الشئ ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة
باللغة غير هذا العلم كالتحريم مثلا تعلقت بالالفاظ لان حيث المسمى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى
لان الناس الى ادراك المعنى أحوج اه (قوله كالغرابية) قال في المطول أغنى تميز السالم من الغرابية عن
غيره وقال هنا يعني به يعرف الخ وأشار بذلك الى أن قوله كالغرابية يحتاج الى تقدير أي كتمييز ذى الغرابية عن
غيره لان التمثيل لما يبين وهو تمييز وكذا لا بد منه في قوله كمخالفة القياس وما بعده وكتب أيضا قوله
كالغرابية الكاف اشتقاقية وكذا يقال في قوله الا في كمخالفة وما بعده (قوله أي معرفة الخ) لو حمل
العلم هنا على المسائل وقال أي مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين في علم الخ (قوله
لان اللغة) المراد لان علم اللغة هو الذي يطلق على تلك الاشياء وأما اللغة فهي الالفاظ الموضوعه
للمعاني اه سم وكتب أيضا قوله لان اللغة أعم من ذلك أي لاها قد تطلق على غير معرفة أوضاع المفردات
من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من الصحة والاعلال والاعراب والبناء وغير ذلك اه جري وكتب
أيضا على قوله أعم مانصه لان علم اللغة يطلق على ما يشمل جميع علوم العربية كما في الاطول وعلى قوله من
ذلك مانصه أي من علم متن اللغة (قوله يعرف تمييز ان أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج
الى تقدير مضاف أي متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهافتها وان أريد التمييز
خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بالسالم فالأمر ظاهر (قوله بمعنى الخ) هذا لا يخص علم اللغة
بل يجري في الصرف والنحو فلهذا ترك التنبيه عليه فيها لعلمه بالمقابلة وكتب أيضا قوله بمعنى الخ أي
ليست معرفة السالم من غيره بقولهم هذا سالم هذا غير سالم وهذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب وهذا
يحتاج في معرفته الى تنفير أو تخريج وهذا لا يحتاج بل بمعنى الخ وكتب أيضا قوله بمعنى الخ لكن المناسب
لهذا التقرير أن يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كما لا يخفى اه فرى (قوله علم أنه
ما عداها الخ) لان الاشياء تتبين باضدادها اه ع ق (قوله الى تنفير) أي زيادة بحث لعدم وجدانه
في الكتب المتداولة وقوله أو تخريج أي على وجه بعيد كمرج (قوله ما قيل) القائل الزوني وكتب
أيضا قوله ما قيل أي اعتراضا على المصنف بناء على أن مراده بقوله يبين في علم متن اللغة أنه يبين فيه أن بعض
الكلمات يحتاج في معرفته الخ اه سم (قوله أن بعض الالفاظ) أي لا يقال في بعض معين من الالفاظ أنه
(قوله عبارة عن في الخ) يفيد أنه لم تقع التسمية بمتن اللغة ومعنى غير المعنى الذي مر عن سم وغير ذلك (قوله
قال في المطول) أي بعد قوله كالغرابية (قوله وان أريد التمييز خارجا) عرفت أنه غير مراد فتنبيه (قوله
ان بعض الكلمات) أي بعضا مخصوصا كما لا يخفى

الى أن يبحث منه في الكتب المبسوطة في اللغة (أو) في علم (الصرف) كمخالفة القياس اذ به يعرف أن الاجل مخالف للقياس دون الاجل (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي (أو يدرك بالحس) كالمتنافر اذ به يعرف أن مستشزرا متنافردون مرتفع وكذا متنافر الكلمات (وهو) أي ما بين في العلوم المذكورة أو يدرك الحس فالضمير عائذ الى ما ومن زعم أنه عائذ الى ما يدرك بالحس فقد سهاهوا ظاهرا (ماعد التعقيد المعنوي) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس وفي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فست الحاجة الى علمين متعينين لذلك فوضع علم المعاني للاول وعلم البيان

يحتاج الخ أي فكيف يقول أن تميز السالم من غيره بين في علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أي أو أن يخرج على وجه بعيد (قوله أو في علم الصرف) ظاهره ان هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول ههنا اذ الذي يبين في علم متن اللغة ما يبين في التصريح بالخ والجواب ان أول التقسيم والمراد بما يبين نوع كلي والمعنى أن هذا ينقسم الى قسم يبين في علم متن اللغة وقسم في التصريف الخ اه وكتب أيضا قوله أو في علم الصرف اعترض عليه بان الخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأجيب بانهم يدكرون اللفظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقرولون أنها شهادة فيعلم منه أن ماعد هذه اللفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع اه فتري (قوله اذ به يعرف الخ) لان من قواعدهم أن التلخيص اذا اجتمعا في كلمة وكان الثاني منهما متحركا ولم يكن زائدا الغرض وجب الادغام اه جري (قوله كضعف التأليف) مثل الاضمار قبل الذ كر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظي) رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها سائغ الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذ لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو والجواب ان سبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور انما هو لمخالفتها الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان حازت وتوجب عسر الدلالة والنحو يبين فيه ما هو الاصل وما هو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرته لمخالفة الاصل (قوله يدرك بالحس عطف على يبين أي ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو المتنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ فلا يرد ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك الحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم ولا يحتاج الى القول بان يدرك بمعنى يحصل بالحس أي بالذوق الصحيح الذي هو كالحس في الادراك اه عبد الحكيم (قوله بالحس) أي بالذوق السليم الذي هو مثل الحس في الادراك أو مراده الحس الباطني وقيل مراده بالحس السمع (قوله كالمتنافر) أي تنافر الحروف (قوله ما بين) أي التمييز الذي يبين متعلقه الخ (قوله أو يدرك) أول التقسيم فاندفع ما في الحفيد اه (قوله فقد سها الخ) لان ما يدرك بالحس ليس هو ماعدا التعقيد المعنوي بل بعضه اه سم (قوله التعقيد المعنوي) أي تمييز التعقيد المعنوي اه سم (قوله اذ لا يعرف) تعليل لاستثناء التعقيد اه سم (قوله تميز السالم) أي متعلق تمييز (قوله بعضه مبين في العلوم المذكورة) أي مبين متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي وقوله وبعضه يدرك بالحس أي يدرك متعلقه وهو المتنافر سواء كان في الحروف أو في الكلمات وقوله ونقي أي من المرجع وكتب أيضا قوله وبقي الاحتراز الخ والاحتراز الخ أي غير مبينين في علم ولا مدركين بحس فست الخ (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) أي الذي هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أي الذي هو بعض المرجع الثاني واحتراز بالمعنوي عن اللفظي فانه لم يبق غير مبين في علم بل هو مبين في علم النحو كما صرح به قريبا (قوله لذلك أي) لمعرفة ذلك المذكور من الاحتراز كما في الجري (قوله علم المعاني) أن أريد القواعد فالمر ظاهر أو

لثاني واليه أشار بقوله (وما يحتز به عن الأول) أي من الخطأ في تأدية المعنى المراد (علم المعاني وما يحتز به عن التمهيد المعنوي علم البيان) وسما هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاصهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا المعرفة بربع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف بوجوده النحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فترن (وكثير) من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى (الأول علم المعاني) (الآخرين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

(الفن الأول علم المعاني)

المسك أو الادراك احتيج إلى تقدير مضاف أي فوضعوا متعلق علم المعاني وكذا يقال فما بعد (قوله أي عن الخطأ الخ) أي لا عن الاحتراز من الخطأ كما يوجهه ظاهر اللفظ تأمل سم أي لأن الأول من مرجع البلاغة هو الاحتراز عن الخطأ لأنفس الخطأ فيهم ظاهر عبارة المصنف أن علم المعاني هو ما يحتز به عن هذا الاحتراز وهو فاسد فلذلك قال الشارح أي عن الخطأ دفعا لهذا الذم ولو عبر بسمي دون أي كما عبر في المطول لكان أنسب هذا وقال الفري الأول في تأويل كلام المتن أن يكون على حذف مضاف أي وما يحتز به عن متعلق الأول ومتعلقه هو الخطأ في التأدية تأمل (قوله لما كان) أي لوجرداه جري فهو مصدر ميمي من الكينة (قوله مزيد اختصاص) أي تعلق فاندفع ما قبل أن الاختصاص لا يقبل الزيادة والنقص وكتب أيضا قوله مزيد اختصاص لها بالبلاغة اعترضه الحفيد بما يخصه أن مرجع البلاغة كما مر شيئا من الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد أن ادعى أصل المراد وتبميز التفصيل من غيره فالشيء الأول لا يكون إلا بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة إليه التعبير بمزيد والشيء الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والنحو والمعرف بلا زيادة له عن غيره وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله مزيد اختصاص لها لغيره عما لا لعل منهما وعن الثاني بأن علم البيان انحصر منه بالذات التميز المذكور بخلاف النحو من لافانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التميز المذكور بل هو حاصل منه تبعاً والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعراباً وبناء (قوله وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم) أي من حيث رجوعها إلى تميز التفصيل من غيره وإنما كان لها مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم لأن هذين العلمين لا يبحثان إلا عما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة الخ) للتعليل لاصلة الاحتياج اسم (قوله والثلاثة) أي وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع كما في ع (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) أما وجه تسمية الأول بالمعاني فلأنه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو متعلق بالمعاني لأن مرجعه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والثاني بالبيان فلعلقه بإيراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح والناث بالبديع فلا يبحث فيه عن الحسنات ولا خفاء في بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان لأن البيان هو المنطق التفصيلي الدرب عما في الضمير ولا خفاء في تعلق الفنون به تصحيحاً وتحسيناً أو أمات تسمية الآخرين بالبيان فلأنهم ما بالبيان أي المنطق الخ أو لتغليب الفن الثاني على الثالث وأما تسمية الثلاثة بالبديع فلبداعة مباحثها وحسنها ما يخص من سم ويس وغيرها

(الفن الأول علم المعاني)

(قوله الفن الأول) لما ذكر مصادقات الفنون الثلاثة وأسماءها فاجب ذكرها في التراجع بطريق العهد لأن

قدمه على البيان لكونه بمنزلة المفرد من المركب لأن رعاية المطابقة تقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني
معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد

المهد يكفى فيه الله كذا الضمى كما تقدم فلهذا إلى الأول منها وهو ما يحتز به عن الخطأ في التأدية فقال
الفن الأول علم المعاني والأخبار عنه بأنه علم المعاني ولو كان معلوما بمقابلته ليناسب الفنيين بعده المحتاج
فيهما إلى الأخبار لطول المهد فتجربى التراجم الثلاثة على نسق واحد من ع ق و كتب أيضا قوله الفن
الأول علم المعاني فيه أن الفن الأول المقاطع لابه جزء من المختصر الذي هو الفاظ كما مر وعلم المعاني معاني
فكيف صح الحمل ويحاج بأن الحمل على طريق الاستناد المجازي من استناد ما المدلول للدال بناء على أن المجاز
العقلي لا يختص باستناد القدر أو ما في معناه بل يكون في غير المشتقات وهو مختار غير المصنف لأن العلم وإن
كان في الأصل مصدر ليس المقصود به المعنى المصدرى أو في الكلام حذف مضاف أماني الأول أي مدلول
الفن الأول الخ والثاني أي دال علم المعاني ولك منع أن الفن الأول من قبيل الألفاظ وتقدير مضاف في
قول المصنف سابقا ورتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة أي ودوال ثلاثة فنون كما سبق وفيه أيضا أن الخبر
هنا هو علم المعاني أعرف من المبتدأ لضافته لاسم فهو في رتبته والمعارف العكس والجواب عن هذا يجعل
الفن الأول خبرا مقدما وعلم المعاني مبتدأ مؤخر أي منه أن تعريف الجزأين يمنع تقديم الخبر فالمناسب
الجواب بمنع أن المعارف العكس بدليل القائم زيدوا إنما الضابط جعل المحدث عنه مبتدأ والحديث عنه
خبر أتأمل وكتب أيضا قوله علم المعاني من إضافة المسمى للاسم (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من
المركب) كلمة من في الموضعين ابتدائية لأن الابتداء باعتبار الاتصال والانتساب والمعنى لكون المعاني
حال كونه ناشئا من البيان أي متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب أي متصلا به وما خصه أن
اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته إليه كذا في الفن ويصح أن تكون كلمة
من متعلقة بمحذوف أي لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكره في شرح
الكشاف في قوله صلى الله عليه وسلم أنت مني بمنزلة هرون من موسى وكتب أيضا قوله بمنزلة المفرد يعني أن
علم المعاني ليس جزء البيان حقيقة بل كالجزء لأن رعاية المطابقة لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى
اعتبارها فيه أن الإيراد هو مقصود البيان إنما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو علل التقديم بمجرد هذه
البعيدة لكفى فقوله لكونه منه أي لاجل أن علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء يقدم على الكل
طبعاً فقدم علم المعاني لذلك وضعا كذا في الجري وكتب أيضا على قوله بمنزلة المفرد الخ ما نصه بجامع الوقف
على كل (قوله لأن رعاية الخ) علة للعلة (قوله وهو) أي الرعاية المذكورة وذكره باعتبار الخبر اه جري
وكتب أيضا قوله وهو مجمع علم المعاني لعل المراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لا ما سبق إذ لا يتوقف علم المعاني
وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة تأمل سم (قوله معتبرة) أي على وجه الشرطية وكتب أيضا قوله
معتبرة في علم البيان المراد بالاعتبار ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فإن رعاية المطابقة أمر خارج
عن البيان لاجزئ منه ولا فائدة له والشيء الآخر الذي هو إيراد المعنى الخ فائدة العلم به أن ومقصود منه اه
يس (قوله المعنى الواحد) كتبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخي وتارة تقول زيد جبان

(قوله في قول المصنف الخ) فيه أن المصنف لم يقل ذلك إنما قال الشارح في أول المقدمة رتب المختصر
على مقدمة وثلاثة فنون لم يقل وخاتمة اذهى قطعة من الفن الثالث ومن البعيد أن يكون مراده قول
المصنف في الإيضاح على فرض أنه قال ذلك فيه (قوله أن تعريف الجزأين) أي تساويهما في أصل التعريف
وإن حصل التفاوت رتبة كما هنا اه شيخنا

في طرق مختلفة (وهو علم) أي الملكة بقدرها

الكلب ونارة تقول زيد كثير الرماد ونارة تقول هزيل التفصيل اه سم (قوله طرق) أي بطرق (قوله وهو علم) الضمير الى علم المعاني وأسماء العلوم المدونة نحو المعاني تطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليد الا يقال له عالم بل حاله ذلك هو السيد السند في شرح المفتاح وقد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد لكن ان علمت عن دليل وان أطاقوا وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد أخرى أعني ملكة استحضارها متى أريد. لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل وان أطاقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم على المعاني الثلاثة لكن حقق السيد السند أنه في الادراك حقيقة وفي الملكة التي هي تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذي هو المسائل أما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجازية مشهورة في كونه حقيقة في الادراك نظر لان الماراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يتحمل أن يكون للمعاني بأي معنى يؤخذها طول لكن الحمل على الادراك ههنا لا يناسب لصيرورة المعنى عليه ادراك يدرك به ولا يخفى ما فيه ولعل هذا هو الداعي للشارح الى تجويز الحمل على الملكة والقواعد دون الادراك فتأمل ثم قال ومما يراد أن يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا لا يقال انها ملكات لا ملكة واحدة لان كل علم ملكات لا بوابة بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمرا منضبطا يمكن تمييزه واعتباره ويمكن دفعه بتكليف أن يراد يعرف به تلك الاحوال فقط وما ذكره من الملكة يعرف بها غير ما أيضا وما يراد أنه يصدق التعريف على ملكة استحصاال العلم من غير أن يحصل مسألة منه كما اذا حفظ من شواهد المسائل ما بقي باستنباط مسائله لا يقال لا تعرف الاحوال بها بل بمسائل تستحصل بها لانها لا تعرف بملك الاستحضار أيضا بل بمسائل تستحضرها وجوابه أن العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطابقة فذلك الاستحصاال خارجة من قوله علم فهي ليست بعلم أصلا اه ببعض تصرف وكتب أيضا وهو علم الخ قيل التعريف صادق على البلاغة والجواب ان البلاغة سبب لتأليفات جزئية لا لادراك الاحوال الجزئية اه حفيد على المطول وممراده بلاغة المتكلم (قوله أي ملكة) لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي أن من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعاني بمعنى حصول مسائله لا ينافي نفيا بالمعنى الآخر أعني الملكة فنرى وكتب أيضا قوله أي ملكة لا يقال تعريف علم المعاني بما ذكر فيه دور لتوقف معرفة تلك الاحوال على علم المعاني والعكس لانا نقول جهة

(قوله اي بطرق) وإشارة الى أنه متعلق بآراء في معنى الباء ولو جعله ظرفا للمعنى لكان التقدير يراد المعنى الواحد الكائن في طرق ومتعلق بآراء محذوف فرما يقدر بطريق منها مع أنه لا يكون عالما بالبيان الا أن يكون عنده قدرة على الايراد بجميع الطرق كما سيأتي (قوله وقد تطلق على معلوماتها) ذكر ذلك وان فهم من قوله أسماء العلوم المدونة ليقيد بقوله لكن الخ وأن الضمير المائد على الادراك لو كان حقه التذكير لكن عبارة الاطول في بعض نسخ ادراكات بصيغة الجمع (قوله كما يقتضيه تخصيص الاسم) أي اسم العلم المدون كلفظ المعاني وقوله بالادراك عن دليل أي كما تقدم عن السيد (قوله أما حقيقة عرفية) أي عرفية عامة وقوله أو اصطلاحية أي عرفية خاصة بنحو أهل الفنون (قوله مثلا) راجع ملكة أو العلوم الثلاثة وغير الثلاثة كاللغة (قوله لا يقال انها ملكات) أي في الباطن وقوله لان كل علم ملكات أي في الباطن أي فالنظر للباطن وترك المتعارف غير مفيد فیرجم للظاهر المتعارف وان كان الاشكال بقيا (قوله لا يقال لا تعرف الاحوال بها الخ) يعني فلا يكون التعريف صادقا على ملكة الاستحصاال المذكورة

على ادراكات جزئية ويجوز أن يراد به نفس الاصول والقواعد والمعرفة في الجزئيات
 التوقف مختلفة لأن توقف الاحوال على العلم بمعنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدونها
 وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصور لاخذها في تعريفه فلا يتصور بدونها وكتب أيضا
 قوله أي ملكة يقتدر بها أي العلم طابق على الملكة المخصوصة وهي الوصفة بهذه الصفة لا أنها معتبرة في
 مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات
 المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة كما في التاريخ اه عبد الحكيم وقوله لا أنها معتبرة الخ أي في
 كلام المصنف وقوله المستخرجة بتلك الملكة أي بواسطة استفادتها من الاصول الكلية المقدور عليها
 بتلك الملكة كما في الفري من لا كل كلام يلقي الى المنكر يجب توكيده أصل كل مستحضر بالملكة وقرعه
 المستفاد منه هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده وجوز الفري أن يكون المراد بالادراكات
 الجزئية ادراكات الاصول أي الالتفاتات اليها وجعلها جزئيات باعتبار أن متعلقاتها جزئيات لمطلق الاصل
 فهي جزئيات اضافية ولا توسط على هذا بقي شيء آخر وهو أن مقتضى هذا من ابرة الادراكات الجزئية
 التي قال الشارح يقتدر عليها بالملكة الادراكات الجزئية المذكورة في قول الشارح الآتي أي هو علم يستنبط
 منه ادراكات جزئية لأن الاولى عبارة عن القضايا التي موضوعاتها جزئية كقولنا هذا التأكيد الملقى الى
 هذا المنكر واجب والثانية عبارة عن جزئيات الاحوال الكلية كالتأكيد في هذا التركيب والتأكيد
 في ذلك التركيب الاذين من جزئيات مطلق التأكيد فكلام الشارح أولا يقتضى أن المعروف بالملكة
 فروع القواعد وكلام المصنف مع كلام الشارح ثانيا يقتضى أن المعروف بها جزئيات الاحوال والجواب
 أن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها لأن معرفتها وسيلة الى
 التصديق بأن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار لانه يلزم من معرفة كون هذا الكلام الملقى
 الى المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى الحال معرفة أن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار
 الذي هو الحال ويصح أن يراد بالادراكات الجزئية الاولى أيضا جزئيات الاحوال الكلية فلا يكون هناك
 تغاير فاعرفه (قوله على ادراكات جزئية) وصف الادراكات بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف
 المدرك بفتح الراء فهو مجاز عقلي أو في الكلام حذف وتأويل أي ادراك مدرك جزئية أي على استحضار
 ما كان منها معلوما واستحصال ما كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد إذا يلزم أن تكون الملكة سببا
 للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعض الفقهاء الى انظار دقيقة
 في استخراج بعض المسائل ولهذا سئل الأئمة الاربعة عن مسائل فتوقفوا في جوابها (قوله ويجوز الخ)
 بل هو أولى وعليه فالعلم بمعنى المعلوم وانما كان أولى لانه لا يجوز الى ارتكاب استخدام في قول المصنف
 الآتي وينحصر في ثمانية أبواب ولا نه أشيع في العلوم المدونة وانما رجح الشارح الاول لانه أشهر في لفظ
 العلم اذا المشهور استعمال لفظ العلم في الملكة القائمة بالانسان (قوله المعلوم) أشار به الى أن العلاقة
 في اطلاق العلم على القواعد المعلقة وأنه من اطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الاصل أن
 قلنا أنه صار حقيقة عرفية فيها (قوله ولا استعالم المعرفة الخ) علة تقدمت على العلول (قوله في الجزئيات)
 أي في ادراكها تصورا لها أو تصديقا بها أي واستعالم العلم في ادراك الكليات تصورا لها أو تصديقا
 (قوله وصف الادراكات الخ) لك قراءة الشارح بالاضافة أي ادراكات أمور جزئية (قوله أي ادراك
 مدركات) المحذوف هو ادراكه والاول هو ادراكه فانه مؤول بمدركات

قال (يعرف به أحوال اللفظ العربي) أي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد وكذا المحسنات البيديعة من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم

بحالها أفاده في الاطول (قوله قال يعرف) أي دون يعلم (قوله يعرف به أحوال الخ) ليس المراد بمعرفة هذه الاحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيدي الجزئي مثلاً الذي في قولك أن زيد أقام به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا وسيشير الشارح الى ذلك كله (قوله يستنبط منه) أي يستخرج منه ومن على بابها للتعديدية أن جرينا على أن المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية أن جرينا على أن المراد به الملكة أي يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات الخ (قوله كل فرد فرد) لاجابة لفرد الثاني الا أن يجعل صفة اسم بمعنى منفرد على الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الافتزان ولا يصح جعله على تعدد المضاف اليه على حد تعدد الخبر في نحو هذا حلو حامض لانه لا يحل محلهما شيء واحد كحل مزجحل حلو حامض ولا على ترك العاطف لافتناء التقييد بفردين فردين قال الفري وقد يترك في لفظ كل مع أن العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر أن العموم حينئذ مستفاد من قرينة المقام فان النسكرة في الاثبات قد تعيم بالقرينة ويحتمل أن يحمل على حذف المضاف وهو كل تلك القرينة اه ببعض تلخيص (قوله بمعنى أن أي فرد) دفع به أن الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اه سم (قوله يوجد منها) أي رد علينا من هذه الاحوال اه جري وقرر بعضهم أن المراد أي فرد حاولنا ايجاده أمكننا أن نحصله بذلك العلم تأمل (قوله بذلك العلم) أي بتلك الملكة اه جري أو بالاصول والقواعد (قوله وما أشبه ذلك) كالتثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اه جري وقوله مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد أي على وفق الوضع فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الامور لا يتوقف أداء أصل المعنى عليه كالادغام اذ لو قال زيداً جل بالملك كان مؤدياً لأصل المعنى تأمل وكتب يضاف وقوله وما أشبه ذلك مما لا بد منه الخ أي من حيث أنه لا بد منه في تأدية أصل المراد فلا اعتراض بأن ثم أمور لا بد منها في تأدية أصل المعنى المراد كاحوال اسم الاشارة وقد يبحث عنها علم المعاني لان بحثها لا من حيث أنها لا بد منها في تأدية أصل المعنى حتى يشملها كلامه لان ذلك وظيفة اللغة بل من حيث أفادتها قصد المتكلم اياها واعتبارها لها لافتناء الحال اياها وذلك أمر زائد على أصل المعنى فاذا أشار المتكلم بهذا التي للقريب استفيد أن المتكلم قصد القرب لافتناء الحال اياه واذا أشار بذلك الى لا بعيد استفيد أن المتكلم قصد البعد لافتناء الحال اياه فالبحت عن هذه الاحوال التي لا اسم الاشارة من حيث أفادتها أن المتكلم يقصدها لافتناء الحال اياها من علم المعاني (قوله وكذا المحسنات البيديعة) هذا مبني على المشهور وأما على ما حقه من أن المحسنات البيديعة قد يقضيها الخال فلا يخرج عن التعريف حينئذ لا بالحديثة المرادة وكعلم البيان بعينه فري اه

(قوله كالتثنية الخ) فيه أن التثنية والجمع والتصغير وكذا الافراد ما يقضيها الحال كتمظيم أو تحقير أو أن ما ذكره لا يتوقف عليه ادعاء أصل المراد على وفق الوضع كما سيوضح لك فندبر (قوله كعلم البيان) أي كخروج علم البيان وقوله بعينه ضميره عائد على خروج المقدر فافهم

يعرف به هذه الاحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور
معاني التعريف والتسكير والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وهذا يخرج عن التعريف علم
البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد بأحوال اللفظ الامور العارضة له من
التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية
مخصوصة على ما يشير اليه في المفتاح وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف

سم وقوله فلا تخرج الخ ظاهر أن كان البحث عنهما من حيث أنها ترتب الكلام حسنا لا من حيث أن بها
مطابقة اللفظ مقتضى الحال والالم تخرج من التعريف بالحيثية المرادة لأنها حينئذ من أفراد المعرفة كما
حققه الشارح في شرح المفتاح وكتب على قوله لأنها حينئذ الخ ما نصه أي لأن علمهما من أفراد الخ (قوله
يعرف به هذه الاحوال الخ أي يصدق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا محل العبارة
التي يرشد اليه ما بعد لكن لو عبر بالتحديق لكان أصرح في مقصوده (قوله من حيث الخ) أي لأن علم
المعاني معرفة هذه الاحوال مطلقا كما أشار اليه بقوله لظهور أن ليس الخ اهجرني وكتب أيضا قوله من حيث
الخ خرج بهذه الحقيقة شيان العلم الذي يعرف به معاني تلك الاحوال كالنحو واللغة وعلم البيان كما في الشارح
(قوله أن ليس علم المعاني الخ) أي كما كانوا هم عبارة المصنف ولهذا اقل الشارح والمراد (قوله عبارة عن تصور
الخ) إذ العلوم التصديقات لا التصورات لكن اللازم مما تقدم على هذا التقرير أن يكون علم المعاني مملكة
تصورها معاني التعريف وغيره ما ذكر لأن يكون نفس تصور المعاني المذكورة فكيف قال عبارة عن
تصور معاني الخ والجواب أنه على حذف مضاف أي عبارة عن مملكة تصور أو المراد أنه عبارة عن نفس
التصور حين يراد بالعلم أدراك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعاني المذكورة حين يراد به المسائل اه
سم وكتب على قوله على هذا التقدير ما نصه أي تقدير أن المراد بمعرفة الاحوال تصورها (قوله وبهذا) أي
يقولنا من حيث الخ (قوله عن أحوال اللفظ) مثال أحوال اللفظ التي يبحث عنها في علم البيان كون دلالة
اللفظ بطريق الكناية مثلا (قوله من هذه الحيثية) وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعاني اه
عق وكتب أيضا قوله من هذه بل من حيث ما يقبل وما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفصيلها وشروط
أصول المجاز منها ليجتزئ بذلك عن الذي قيد المعنوي اه ع (قوله الامور العارضة الخ) أي فالمراد باحوال
اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور الداعية التي أضيف اليها لفظه كالا نكار لأن
تلك ليست أحوال اللفظ بل مخاطب (قوله على ما أسير اليه في المفتاح) أي في تعريف علم المعاني منه حيث
قال هو تتبع خواص تراكيب الكلام إلى أن قال ليجتزئ بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على
ما يقتضيه الحال ذكره فهذا يقتضي أن مقتضى الحال هو الكلام المسكف بتلك الكيفيات لأنه الذي يذكر
دون نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والحذف والاثبات والتأكيذ وتركه إلى غير ذلك من الكيفيات
فتأمل وأورد عليه أن الذي يذكر هو الكلام الجزئي لا الكلي ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام
الكلي وأجيب بأنه شاع وصف الكلي بوصف جزئياته بخلاف وصف الكيفية بالذات كورية التي هي من
أوصاف الكلام كما في عبارة المفتاح فليس شائعا ذلك الشبوع وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال
نفس الكيفيات الخصوصية خلافا للشارح فندبر (قوله وصرح به في شرحه) أي صرح به شارحه العلامة
في شرحه قال الحفيد لا ينبغي أن تصرح بالمفتاح أولى بالقبول من تصرح بالشارح اه وامل وجه الاولوية
كثرة المواضع التي صرح فيها صاحب المفتاح بأن مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح في كلام

والتشكيك على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والامصاح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حقه ناذلك في الشرح وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيدي وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة

المفتاح غاية الأمر أنه في كثير من المواضع ظاهر في أنه الكيفية كما ستعرف (قوله والتشكيك) أي وغير ذلك وانما تركه انكالا على ظهور ارادته وعلى المقايضة على ما سبق (قوله على ما هو) راجع للمنى وقوله عبارة المفتاح أي في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في بعض المواضع الحال المقتضية للتأكد أو الذكر أو الحذف الى غير ذلك فان ظاهره أن مقتضى الحال هو نفس التأكيدي والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالقديم والتأخير ونحوهما وانما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أي الحال المقتضية للتأكد كيد الخ (قوله والامصاح الخ) فيه أن غاية ما يلزم أنها سبب في مطابقة اللفظ لنفسها ولا نسلم استحالة ذلك ولا شك أن مطابقة شيء لشيء متوقف على وجود الشيء الثاني فهو سبب لمطابقة الأول له قاله عن اسنم وما قيل من أن اللازم على ذلك مطابقة الشيء لنفسه واتحاد المطابق والمطابق يرد بأنه لا يلزم ذلك أصلا بل المطابق بالكسر اللفظ والمطابق بالفتح الاحوال كما يصرح به التعريف فتأمل وبعضهم قال يلزم عليه اتحاد المطابق والمطابق به بفتح الباء فيهما وهذا تعبير صحيح وهو بمعنى قول سم يلزم أنها سبب في مطابقة اللفظ لنفسها وأفاد الحفيد في حواشيه على المطول عن الشارح بأن هذا وان كان غير ممتنع عند العقل لكنه يصدر عن ذي عقل فانه لا يقال وجود الحسن في زيد سبب لان يصف به ويشتمل عليه اه (قوله لانه عين مقتضى الحال) قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات الجزئية تأمل اه سم (قوله وأحوال الاسناد الخ) دفع لما قيل انه ذكر في التعريف أحوال اللفظ فلا يندرج فيها أحوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن أحواله من مسائل هذا الفن مع أنه منها ولما قيل أن موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسئلة يجب أن يكون نفس موضوع العلم أو جزئيا من جزئياته كالخبر والطلب أو عارضا من عوارضه ككونه جملة اسمية أو استهامية لاجزأ من أجزائه لان البحث عن أجزاء العلوم من مبادئ العلوم لا من مسائلها لكن هذه المناقشة جارية في كل من المسند والمسنود اليه أيضا ووجه الدفع أن أحوال الاسناد أحوال الكلام لان أحوال الجزء من أحوال الكل فصح اندراج أحوال الاسناد في أحوال اللفظ العربي وضح ان موضوع مسائل أحوال الاسناد في الحقيقة هو الكلام وان كان ذلك باعتبار الاسناد مع الحق الطوسي صرح بأن موضوع المسئلة قد يكون جزأ من أجزاء موضوع الفن بقيت أي أخرى وهو أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية وتلك الاحوال كالتأكد كيد والتعريف ليست عوارض ذاتية للموضوع لانها ملحق الشيء لذاته كالتعريف اللاحق للانسان بواسطة أنه انسان أو لجزئه كآخر كة اللاحقة له بواسطة أنه حيوان أو لخارج مساو كالضحك العارض له بواسطة أنه متهجب بل هي عارضة الموضوع الذي هو اللفظ العربي لا مرأع منه وهو كونه لفظا والجواب

(قوله فلا يكون البحث عن أحوال الخ) أي فلا يكون مسائل البحث عن أحوال الخ وكذا يقال في نظير (قوله ولما قيل الخ) هذا الايراد على ما يأتي لاعلى قول المصنف وهو علم الخ (قوله نفس موضوع العلم) أي كما في قوله الكلام أما خبر أو انشاء (قوله كالخبر) أي كما في قولك الخبر اذا لقي الى المنكر يؤكد وقوله ككونه جملة اسمية أي كما في قولك اسمية الجملة واجبة في مقام افادة الدوام (قوله لان البحث عن أجزاء العلوم) أي عن أجزاء موضوع العلوم (قوله في الحقيقة) ليس المراد بالحقيقة نفس الامر بل المراد بها الامر الحق (قوله بواسطة أنه حيوان) أي لان مدار الحركة الخاصة باختيار من قامت به على الحيوانية لا على الانسانية

الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك (وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية أبواب)

أن رعاية مثل ذلك من تدقيقات الفلاسفة وأما علماء الفنون الادبية فلا يراعون مثل ذلك فان الفن الادبي قد يجعل عبارة عن مدة مسائل يبين فيها أحوال متعلقة بأمر واحد في الجملة هذا ايضا ما في الحفيد ويرد عليه أن اللفظ جزء موضوع الفن فالبحث عنها بحث عن الاعراض الذاتية اللاحقة لموضوع الفن باعتبار جزئه إذ لا يخفى أن اللفظ بالنسبة للكلام العربي كالحیوان بالنسبة الى الانسان وقد جعلوا الحركة اللاحقة للانسان باعتبار جزئه وهو الحيوان عرضا ذاتيا للانسان والحاصل أن العموم لا يضر اذا كان العام جزءا من العرّوض فتدبر هذا والاعراض الغريبة أيضا ثلاثة أقسام لانها ما لحق الشيء خارجا أخص كالضحك العارض للحيوانات بواسطة انه انسان أو خارجا اعم كالحركة العارضة للابيض بواسطة انه جسم والخارج مبين كالحركة اللاحقة للماء بواسطة النار (قوله الى نفس الجملة) لانه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس السكل (قوله وتخصيص اللفظ بالعربي) أي اللفظ بالبحوث عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي والباء داخله على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب لان الاحوال المذكورة بها يطابق مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأن كل مقال متى كونه اصطلاحا عنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره فاندفع ما في الحفيد (قوله لان الصناعة الخ) ينبغي جملة خبرا ثانيا عن تخصيص (قوله انما وضعت لذلك) وان كان يمكن جرياتها في كل لغة اهم (قوله وينحصر في ثمانية أبواب) ان كان العلم عبارة عن المسئلة أو التصديق فالتقدير وينحصر العلم أي عبارة متعاقمة الذي هو المسائل فان الابواب عبارة عن الالباط فلا بد أن يكون المنحصر فيها الفاظا أيضا والا لم يكن من انحصار السكل في الاجزاء وان شئت جعلت التقدير وينحصر متعلقة في مدلول ثمانية أبواب والمسائل فالتقدير وينحصر العلم أي عبارته لما مر وان شئت جعلت التقدير وينحصر في مدلول ثمانية أبواب ولك أن تستغنى عن تقدير هذا المضاف وتقدير عبارة أو مدلول على الاحتمالين الاولين يجعل المراد بالابواب المسائل وان كان المختار في أسماء الكتب والتراجم أنها للالفاظ (قوله المقصود من علم المعاني) من تبعية المراد بعلم المعاني هنا ما يشتمل مسائله وتعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي وبالمقصود منه مسائل التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فالمراد بالمقصود المقصود بالذات وهو بعض علم المعاني بالمعنى المذكور وليس المراد بالمقصود منه نمرته وفائدته على أن من صلة المقصود حتى يقال أن المقصود من الشيء خارج عنه كما في قولهم المقصود من السكاح النسل مثلا وبذلك اندفع ما في الحفيد فتأمل ولك أن تجعل من بيانية وتبقى علم المعاني على ظاهره بحيث لا يشمل الا مسائله ويكون زيادة لفظ المقصود لذكره أنه أظهر في خروج التعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي من علم المعاني لانه قد يتوهم ادراج هذه الامور في العلم لشدة الاتصال فاندفع ما في الحفيد على هذا الوجه أيضا وأما جعل صلة المقصود محذوفة المقصود من الفن الذي هو الالفاظ المفيدة لمسائل العلم ولغيرها من الامور المذكورة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذي هو أن المقصود علم المعاني فتكاف لا حواجه الى تقدير وجعل الضمير في ينحصر الى الفن وهو خلاف الظاهر والى تأويل زائد في قوله الفن الاول علم المعاني أي مقصود مدلول الفن الاول علم المعاني وكتب أيضا ما نصه قال الشارح ذلك تأسيا

(قوله أي مقصود مدلول) فديقال لاحاجة لتقدير مدلول اذ المعنى يقصد من اللفظ

أحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات ولا لصدق علم المعاني على كل باب (أحوال الاستاد الخبزي
أحوال المسند إليه أحوال المسند أحوال متماثلات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب
والمساواة) وإنما انحصر فيها (لأن الكلام اما خبر أو إنشاء لأنه) لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين
قائمة بنفس المتكلم

بالإيضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب اه فترى وكتب أيضا قوله المقصود بدل من الضمير في حصر
العائد على علم المعاني لأنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل (قوله انحصار الكل في الاجزاء) لأن
العلم اسم للجملة لا لكل جزء (قوله أحوال الاسناد الخ) اما بدل من ثمانية بدل مفصل من مجمل أو خبر لمبتدأ
محذوف أي وهي أحوال الاسناد الخ وحذف العاطف جائز اختيارا وحسنه هنا دفع توهم صيرورة الثانية
أحد عشر كوكبا وهي مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون مبنيات على الكون لكن بكسر اللام
أحوال الاسناد الخبزي ونحوه للتخاص من التقاء الساكنين والاشكال في حذف على ما هو مذكور على
سبيل التعداد في قوله الفصل والوصل وقوله الايجاز والاطناب والمساواة وان استشكل في الاطول لأن
الذي قصد منه مجموع المعطوف والمنطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسما للجملة من المسائل وقيل
سكون الاسماء قبل الترتيب وقف لا بناء اه يس (قوله الفعل) أي أو ما في معناه واقصر عليه لأنه الاصل
(قوله القصر) اعلم يذكرك فيه وما بعده أحوال لأنها في نفسها أحوال فلو ذكر لزمت إضافة الشيء إلى نفسه اه
يس وما ذكره ينتقض بالإنشاء (قوله وإنما انحصر فيها) هذا حل معنى لاجل اعراب لان متعلق قوله لان
قول المتن ينحصر وإنما أعاد الشارح ذلك للبعد (قوله لا محالة) مصدر ميمي بمعنى التحول من حال إلى كذا
أي تحول اليه ويشتمل خبر ان وخبر لا في قوله لا محالة محذوف أي موجودة والجملة معترضة بين اسم ان
وخبرها مفيدة تأكيد الحكم اه فترى (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتغال الكل على الجزء (قوله تامة)
خرجت النسبة التقييدية كالتى في غلام زيد والحيوان الناطق (قوله قائمة بنفس المتكلم) أي قيام علم
وادراك لقيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا فبنى قيامها بنفس المتكلم أن النفس مدركة للنسبة
لأنها صفة لها متحركة فاندفع ما يتراءى من التناقض بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى قيامها بنفسه
وقوله وهو متعلق بالخ المقتضى قيامها بأحد الطرفين هذا ما أدرج عليه المحققون وقال الفري قوله قائمة بنفس
المتكلم لاشك أن تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة وانتراعها في أضرب مثلا هو طلب الضرب فعنى
قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متصلا كسائر صفات النفس لأنها مقولة له
حاصلة صورتها في ذهنه لا قطع بأنه لا احتياج في التصديق إلى تصور الايقاع أو الانتراع وبأن الموجود
في نفس من قال أضرب طلب الضرب واجاده لا مجرد تصوره كذا نقل عن الشارح ففي قوله هو
تعلق أحد جزأى الكلام بالآخر مساعدا للنسبة بهذا المعنى قائمة بأحد الطرفين لا غير اه أي فلا يذهب
تأويل كلامه بأن يقال وهو ذو تعلق الخ وقوله بأحد الطرفين عبارة الاطول بالطرفين ومعنى كون النسبة
بهذا المعنى بين الطرفين تماثلا لهما ولبس هذا الوجه الذي نقل عن الشارح هو ما حكم عليه الشارح فيما
بعد بأنه خطأ في هذا المقام لان المحكوم عليه بالخطية مقصود منه على الايقاع والانتراع المختصين بالخبر
(قوله أو هي مذكورة الخ) أي ليست بدلا بل مذكورة الخ (قوله مبنيات) أي لشبهها بنحو هل في كونها
ليست عمالة ولا معمولة (قوله لأنه صار كلمة الخ) أي فليست الاوالة عاطف بل هي جزء من الاسم (قوله
سكون الاسماء) أي التي لم يقم بها سبب البناء لا كانا وأنت (قوله وقف) هو الراجح

وهو تعلق أحد الشئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما كافي الانشائيات
وتفسيرها بما يقع المحكوم به على المحكوم عليه وسلبه عنه خطأ في هذا المقام لأنه لا يشمل التسمية في الكلام
الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام (أن كان التسمية خارجاً)

لا يمكن لا يخفى أن ما درج عليه الحفيد أقرب إلى كلام الشارح ثم قال الفري والحق أن التسمية مطلقاً لا يلزم
أن توجد في نفس المتكلم بل ذلك شأنه بديل ما ذكره في المطول أن قول النائم والساهي والمجنون كلام مع
أنه لا قيام للنسبة بنفس واحد منهم اه بتصرف (قوله وهو) أي النسبة وذكره باعتبار الخبر (قوله تعلق)
أريد به النسبة الحكمية أي ثبوت المحمول للموضوع اه يس وفيه نظر لأن كون المراد بالتعلق النسبة
الحكمية المفردة بأنها ثبوت المحمول للموضوع غير مناسب هنا لأن المراد بالتعلق ما يشمل النسبة الانشائية
كما سيذكره الشارح وليس في الانشاء ثبوت المحمول للموضوع إذا النسبة في ضرب يأتي بدعوى تعلق الضرب
يزيد على وجه طلبه منه وفي هل قام زيد بتعلق القيام بزبد على وجه الاستفهام عن صدوره منه وكتب
أيضاً قوله وهو تعلق أحد الطرفين بالآخر قد يشكل بأن تعلق أحد الطرفين وصف لأحد الطرفين فلا يلزم
قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بأنه لا مانع من أنه أراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق
والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولها اه سم على المطول (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان)
أي ذلك التعلق إيجاباً نحو زيد قائم أو سلباً نحو زيد ليس قائم وهذا إنما يكون في الخبر بخلاف الانشاء
لأنه لا يتصف بإيجاب ولا سلب لأن الإيجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو إيجاد
معنى بلفظ يقارن في الوجود اه جربي وكتب أيضاً قوله إيجاباً أي تعلق إيجاب ويحتمل ذا أجب والا
فالتعلق المذكور ليس إيجاباً ولا سلباً كافي الفري وذلك لأن الإيجاب هو أدركك للثبوت والسلب أدراك
الانتفاء ومنلهما الإيقاع والانتزاع فالإيقاع أدراك لوقوع والانتزاع أدراك أن لا وقوع (قوله كافي
الانشائيات) إذ لا سلب ولا إيجاب فيها بحسب معناها الوضعية وإن لزمه الإيجاب أو السلب فإن ضرب
أمر معناه طلب الضرب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو إيجاب اه ع س وكتب أيضاً قوله كما
في الانشائيات الكاف استقصائية (قوله خطأ في هذا المقام لأنه الخ) أجيب بأن قول المصنف والاني
للمقيد أي للنسبة لا للقييد أي الخارج فالمعنى أنه ليس للانشاء نسبة وفيه أن القوم صرحوا بأن له نسبة مع
أن الغالب رجوع النفي إلى القيد اه حفيد على المطول (قوله فلا يصح) تفريع على النفي (قوله
التقسيم) أي تقسيم الكلام باعتبار نسبته إلى الخبر والانشاء وإنما يصح التقسيم حينئذ لا لعدم النسبة
هذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه التقسيم باعتبارها (قوله أن كان نسبته خارجاً) المراد بالخارج
النسبة الخارجية النابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا ينافي أن المراد به النسبة
الخارجية (قوله أن يكون بين الطرفين في الخارج الخ) فإن الخارج أي قول الشارح أي
يكون الخ بمعنى نفس الأمر اه يس وسم وكتب أيضاً قوله خارج أي عن الكلام سواء كانت في الذهن
أو في خارج اه جربي فدخلت القضايا الذهنية المحضة وكتب أيضاً قوله أن كان نسبته خارج الخ اعلم
(قوله مطلقاً) أي سواء فسرت بالتعلق أو بالايقاع الخ وهذا الإطلاق من التصرف كما علمت مما سبق
(قوله لأن المراد الخ) اقتضاه في الاعتراض بذلك ظاهر أن جعلت النسبة في الخبر مطلقاً ثبوت أمر
لأمر فافهم (قوله أي التعلق) استفيد منه أن بحيث متعلق بالتعلق للقييد أذهو معنى التام فمما سبق فتجوز
معاوية تعلقه بشئ من ضمير عليه للكلام يؤدي إلى أن قول الشارح وهو تعلق الخ تفسير بالأعم (قوله بل هو
إيجاد الخ) هذا هو المناسب لتعريف الانشاء المشهور

ان كل نسبة انشائية كانت أو اخبارية لها خارج أما الاخبارية فظاهرة وأما الانشائية فلان قول
اضرب مثلا نسبة كلامية أي مفهومة من ذات الكلام وهو طلب الضرب من المخاطب وله نسبة
خارجية وهي الطلب النفسى للضرب وإذا كان للنسبة الانشائية خارج لم يمكن أن تخرج عن مطابقتها
له بأن يتحقق من المتكلم ذلك الطلب النفسى أو عدم المطابقة بأن لا يتحقق منه ولذا نقى بعض ما اشتهر
من اختصاص الصدق والكذب بالخبر واختصاص احتمالها به وأثبت جميع ذلك في الانشاء فلم
يتميز الخبر من الانشاء بقول المصنف ان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فغير ولدفع هذا الاعتراض
فسر الشارح قيد المطابقة واللا مطابقة بقصد المطابقة واللا مطابقة فالانشاء وان كان لنسبته خارج
تطابقه أو لا تطابقه لكن لا يقصد أن بالانشاء بخلاف الخبر وفيه بحث لأنه لا خبر يقصد به عدم مطابقة
نسبته لأن وضع الخبر المطابقة وانما عدمها احتمال عقلى نعم ان أريد بالنسبة ثبوت أمر لأمور وأنه في
الوجبة يقصد وقوعها أي مطابقتها للخارج وفي السالبة يقصد لا وقوعها أي عدم مطابقتها فاقصد
في زيادة ثم إلى أن ثبوت القيام لا بد واقعه وفي زيادة ليس قائم إلى الثبوت المذكور ولا يغير واقع ثم كلام
الشارح لكنه جعل اللام مطابقة إيماء إلى الكذب وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق أن النسبة التي لها خارج
هي التي تكون حاكية عن نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الامر فعنى ثبوت الخارج لها كونه محكيها
ونسب الانشآت ليست حاكية بل محضرة ليرتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو غير ذلك
اه ملخصا من الاطول مع زيادة من الحفيد قال بعضهم وما في الحفيد وغيره من أن لجميع الانشآت
خارجا ينبغي أن يستثنى منه نحو ثبت واشترت اذ لا يظهر أن لها خارجا قبل النطق بها اذ الحاصل قبل
النطق هو ارادة الشيء والحاصل بعده نقل الملك مثلا اه وفي الايات البيئات عن الصفري ما يؤم في
الاطول من التحقيق حيث قال أعلم أن معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل لجميع ما عدا الخبر والتميز
بينهما مادق واحتاج إلى الايضاح وقد لخص ذلك شيخنا الشريف في شرح الفوائد وحسب قال اعلم أن
كل أمرين بينهما في حد ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت أو الارتفاع ضرورة
استحالة ارتفاع القبيضين والخبر دال وضا على صورة ذهنية على وجه الازعان تحكى تلك الحال الواقعة
وتبينها والحكاية تدل على المحكى دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويجوز تخلفه عن كلامه دلولى ثم أن
كان الطرفان على ما حكى وفهم من تلك الصورة المعبرة بالايقاع والارتفاع فبالضرورة تكون الصورة
موافقة للحالة الواقعية في الكيفية موافقة الحكاية للمحكى فهم ما بوثبان أو سلبان وان لم يكونا كذلك
فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة الحكم بمعنى الايقاع والارتفاع لما في الواقع في الكيفية والكذب
مخالفة لايه فيها ولك أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع والارتفاع من حيث انها مدركة مفهومة من
اللفظان طابقت في الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق والافكاذب والتفاير
الاعتبارى كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الاطول الا أن فيه تكافها فظهر صحة حمل الحكم على
الارتفاع والوقوع اه وفيه تصریح بأن المراد بالصورة الذهنية الايقاع والارتفاع وانها مدلول الخبر وكونها
(قوله ليرتب عليها وجود) أي كافي اضرب فانه يترتب عليها وجود الضرب بالامتنال وقوله أو عدم
أي كافي لا تضرب فانه لا يترتب عليها عدم الضرب بالامتنال وقوله أو معرفة أي كافي هل قام زيد فانه يترتب
عليها معرفة الجواب وقوله أو تحسر أي كافي ليت الشباب يعود فانه يترتب عليه التحسر (قوله فالخبر يدل
عليه) أي على المحكى كما يدل على الحكاية التي هي الصورة الذهنية وقوله ويجوز تخلفه الخ أي كافي كلام الدائم
المخالف للواقع

في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن تكون ثابتين أو سلبتين (أولا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينها في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (خبر) أي فالكلام خبر (والا) أي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشأ)

مدلوله موافق لقول ابن السبكي ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وان المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع أو اللواقيع سواء أريد بالحكم الابقاع والانتزاع والوقوع واللاقوع وأن التباين بين التطابقتين حقيقي على الأول اعتباري على الثاني والمراد بالمطابقة في الكيفية الموافقة في الثبوت والسلب ثم قال فان قلت اضرب مثلاً يدل على ثبوت نسبة الطلب أيضاً فان تحققت كان صدقاً والا فكذباً قلت هو موضوع لنسبة الطلب لا لما بين ثبوتها بالذات إلا أنه يستلزم خبراً وهو أن الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحتمل المطابقة لأنه بالذات يدل على صورة تحكي ثبوت نسبته وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة وتحكي ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن أن يحمل على ما حققه شيخنا قول من قال الانشاء ما حصل مدلوله خارجاً به لا بدوته أي على وجه أن يكون مدلوله ما هو حكاية عند فلا ينافي أنه متحقق بدونه فمدلول أضرب والمقصود به نسبة طلب الضرب لا ما هو حكاية لها وهذه النسبة لم تحصل بدون أضرب على وجه أن يكون أضرب مدلوله ما يحكيها وان تحققت بدون أضرب في نفس الامر وقوله والخبر ما حصل مدلوله خارجاً بدونه يحمل على أن المراد بالمدلول المضمون الذي هو وقوع النسبة الحكيمة على أن يكون مدلوله الحقيقي والمقصود به حكاية ذلك المضمون له باختصار وكتب أيضاً على قوله لنسبته ما نصه المفهومة منه (قوله في أحد الأزمنة الثلاثة) فيه دفع لما يتوهم من أن الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم أن تكون كلها كافية اذ لا نسبة خارجية لها في الحال اه قري (قوله أن يكون الخ) تفسير لقوله كان لنسبته الخ فكان الظاهر أن يقول أي يكن لأنه تفسير المجزوم محل الهمم الا أن يكون خفاء الاعراب المحلى مجوز المخالفة للمفسر والمفسر ولو قال أي كان الخ لكان واضحاً (قوله أو سلبية) أي تسلط عليها السلب كما في النفي المحصل نحو زيد ليس بقائم أو دخل الساب في مفهومها كما في النفي المدلول نحو زيد هو ليس بقائم وهذا التقرير يعلم أنه لا مخالفة في كلام الشارح لما عليه المحققون من التأخير أن النسبة بين الطرفين دائماً ثبوتية لأن معنى كونها دائماً ثبوتية أنها دائماً تعلق أحدهما بالآخر ولا تكون عدم التعلق وهذا لا ينافي كونها تارة سلبية بالمعنى السابق تأمل (قوله تطابقه) بيان للواقع الا اذا أول بتقصيد مطابقتها أو لا مطابقتها وكتب أيضاً قوله يطابقه أولاً يطابقه في المطابقة صورتان وفي عدمها صورتان (قوله تلك النسبة) أي المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج أي النسبة الخارجية اه جري (قوله أي فالكلام خبر) صنع ذلك ليكون جواب الشرط الذي في الاجلة وكتب أيضاً قوله فالكلام خبر أي من حيث احتمال الصدق والكذب كما أنه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث أنه مشتمل على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه اه قري ويسمى دعوى أيضاً من حيث أنه يدعى (قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر أن لا خارج للانشاء اه قري وهذا مجازاة لظاهر ظاهر صنيع المصنف من أن مدار الفرق الخارج في

(قوله يدل على ثبوت نسبة الطلب) أي في الواقع وإضافة نسبة للطلب بياناً وقوله أيضاً أي كما يدل على نفس النسبة (قوله ما حصل مدلوله خارجاً به يظهر معناه في المفهوم فقط الذي أشار إليه بقوله لا بدونه الخ والاشكل

وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكرن اللفظ موجودا لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئيين وهو الانشاء وتكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الدهن لا بد أن تكون بين الشئيين ومع قطع النظر عن الدهن لا بد

الخبر وعدمه في الانشاء وأن قوله تطابقه أو لا تطابقه على ظاهره فهو بيان للواقع أما إذا جعل المراد تقصد مطابقته أو لا مطابقته وأن مدار الفرق القصد في الخبر وعدمه في الانشاء فالتق راجع إلى التقيد الثاني أعنى تطابقه الخ فتدبر (قوله وتحقيق ذلك) أي الفرق بين الخبر والانشاء أن الكلام الخ وحاصله أن للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه فالفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقيق الخ رمز إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهري ليس بتحقيق وأنه يمكن حمل كلام المصنف على هذا التحقيق بأن يكون معنى قوله تطابقه أو لا تطابقه أي تقصد مطابقته أو عدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أي توجد فالعطف مسيرى أو تفهم فغاير (قوله من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئيين) أي تطابقه أو لا تطابقه فصب في القصد هذا التقيد المحذوف هذا هو الموافق لما في الأطول عن الشارح والانسب بقوله بعد في جانب الخبر تطابقه أو لا تطابقه ويحتمل أن المراد من غير قصد إلى تلك الدلالة فضلا عن قصد المطابقة أو عدمها فيكون الفرق بين الخبر والانشاء قصد الدلالة على النسبة الخارجية وقصدها المطابقه أو عدمها في الخبر وعدم القصد في الانشاء تأمل (قوله لأن النسبة المفهومة من الكلام الخ) يذنبني أن يكون متعلقا بقوله أو تكون نسبته بحيث يقصد الخ على أنه علة لما تضمنه من أن للخبر نسبتين لا بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن في الكلام مطلقا نسبتين لأنه وأن كان صحيحا لما نقرر من أن في الانشاء أيضا خارجا إلا أنه لا يناسب قوله فانك إذا قلت الخ أهيس لكن قول الشارح المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر ربما يؤدي الاحتمال الثاني وتمثيل الشارح بما إذا قلت زيد قائم لا يخص نعم قول الشارح أن يكون هذا ذلك وقوله بأن لا يكون هذا ذلك يمينان الاحتمال الأول لأن كون هذين ذلك أو غيره يختص بالخبر إذا النسبة في اضراب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وكتب أيضا قوله لأن النسبة الخ حاصلة أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الدهن يقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج يقطع النظر عن الدهن (قوله الحاصلة في الدهن) قال يس لا يشمل الكواذب عمد وفيه نظر إذ الدهن يتصور النسبة الكاذبة بل المستحيلة (قوله لا بد أن تكون الخ) لا فائدة في هذا الأخبار ولو قال لأن النسبة المفهومة من الكلام هي الحاصلة في الدهن ومع قطع النظر الخ لكان أولى (قوله بين الشئيين) أي الموضع والحمول (قوله ومع قطع النظر عن الدهن الخ) اعترضه الحفيد بخروج القضايا الذهنية نحو شريك الباري تمتع ونحو ما سوى الواجب تعالى يمكن مما موضوعه مجموع المركب من الأفراد الخارجية والذهنية لأنه لا يقطع النظر في القضايا الذهنية عن الدهن إذ لا وجود لها في خارج الأعيان والجواب أن المراد بقطع النظر عن الدهن قطع النظر عن فهم الدهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الأمر لا خارج الأعيان فدخلت تلك القضايا (قوله لا بد

(قوله نعم قول الشارح الخ) تدقيل بعد عن يس أنه تمثيل فلا تعيين ، قوله بما موضوعه الخ) بيان لنحو ما سوى الواجب يمكن

وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذلك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذلك
ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم فإن القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا أن النسبة من الأمور الخارجية
أولست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (والخبر لا بد له

وأن يكون) الواو زائدة في متعلق اسم لا والاصل لا بد أن يكون أي لا بد من أن يكون أي لا غنى عن أن
يكون الخ وخبر لا محذوف أي حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بأن يكون هذا) أي المحمول
ذلك أي الموضوع كزيد قائم فقائم هو عين زيد وكتب أيضا قوله بأن يكون هذا ذلك أي مثلا لأن التبادر
منه الحمل فلا يشمل الشرطيات فإن النسبة فيها اللزوم لا أن هذا ذلك اه يس (قوله ألا ترى الخ
استدلال على النسبة الخارجية (قوله حاصل) أي في الواقع إذا كان صادقا أو المقصود أن هذا مقتضى
الكلام فلا يرد عليه السكواذب اه يس وقرر بمضمون أن في كلام الشارح حذف شيء به يتم البيان
والنقد حاصل لزيد قطعا أو ليس بمحصل له قطعا (قوله قطعا) يعني وإن قطعنا النظر عن ادراك الذهن
وحكمه اه يس فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لا دخل له في هذا
الاستدلال (قوله أن النسبة) أي الخارجية (قوله من الأمور الخارجية) أي الموجودة خارج الأعيان
كما عند الحكماء وقوله أولست منها أي بل من الاعتباريات كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أي ما ذكرنا
من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر في الواقع عن الذهن معنى وجود الخ أي
معنى وجود النسبة الخارجية وجودها في الواقع بين الشيئين وليس المراد بوجودها أنها متحققة في الخارج
والأعيان كبيض الجسم فمنه الخارج الذي نسبت إليه النسبة خارج الذهن أي الواقع ونفس الأمر
وليس بمعنى الأعيان أي الأشياء المصينة للمشاهدة اه حميد بإيضاح وكتب أيضا قوله وهذا معنى وجود
النسبة الخارجية قال في الأطول اطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع أنها من الأمور الاعتبارية
اعتبار أنها حاصلة للطرفين والأمر الاعتباري يصح أن يحصل بغيره كالعمى الحاصل الاعمى وثبرت الشيء
للشيء ليس مستلزما لثبوت المثبت بل المثبت له وجه لـ الخارج طرفا للنسبة ووصف النسبة
بالخارجية لا يستدعي وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بين كون الخارج طرفا لنفس الشيء وبين كونه
طرفا لوجوده فإن قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج طرفا لوجود وهو لا يقتضي موجود
المظروف وإنما يقتضي وجود ما جعل طرفا لوجوده فالوجود في هذه الصورة زيد لا وجوده في قولنا زيد
قائم في الخارج جعل الخارج طرفا لثبوت القائم لزيد فاللزام كون القائم ثابتا في الخارج لغيره لا لثبوت
ونحن نقول الخارج اسم للأمر الموجود في الخارج كالذهني الذي هو اسم للأمر الموجود في الذهن فمنه
كون الشيء موجودا في الخارج والأعيان أنه واحد منها وفي عدادها فظرفية الخارج لا وجود مساحمة
إذا الوجود ليس في عداد الأعيان ومعنى زيد موجود في الخارج أن وجوده في وجود الخارج وفي عداد

(قوله فإن النسبة فيها اللزوم) وهذا في الشرطيات المتصلة وأما المنفصلة فالنسبة بين الجزأين
فيها المناد فكان الأولى ذكر هذه النسبة أيضا كما ذكر نسبة الشرطيات المتصلة فإن بعض مشايخنا
(قوله أو المقصود أن هذا الخ) وقطعا على هذا راجع لكونه مقتضى الكلام لا لمحموله (قوله وليس
المراد بوجودها الخ) أي حتى ينافي ما هو الحق من أن النسبة من الأمور الاعتبارية وقوله أي الواقع
ونعس الأمر أي خارج الصقل من الكلام (قوله وثبوت الشيء لشيء الخ) بل تارة يكون المثبت
ثابتا أي موجودا كما في ثبوت البياض لزيد وتارة يكون غير موجود كما في ثبوت النسبة للطرفين
والمثبت هنا النسبة والمثبت له الطرفان (قوله على ما حققوا) معترض بين المبتدئ والخبر للتبري

من مسند إليه ومسندوا اسنادا والمسندين يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه كالمصدر واسم فاعل
واسم مفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى

وجوداته فليس الخارج الا ظرا فالنفس الشيء لكنه اذا جعل ظرا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرا
له مساحمة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله في سلك البدائع واعلم أن
ما بسط من الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل
المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والالم يشمر الصادق والكاذب للذهنين بل في الخارج المقابل للذهن
تكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج وكتب أيضا قوله
الخارجية أي المتحققة في الخارج عن الذهن (قوله من مسند إليه ومسند واسناد) كان الاولى أن يقول
من اسناد ومسند إليه ومسند ليوافق ترتيبه السابق في عدل الابواب اجملا واللاحق في ذكر الابواب تفصيلا
وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه (قوله والمسندين يكون له متعلقات اذا كان الخ) فيه أمر أن الاول
أن المتعلقات تكون للمسندين نحو الضارب زيدا جاءني وضربني زيدا أحسن الثاني أن المسند لا بد له
من المتعلقات اذا كان فعلا أو في معناه وظاهر قوله قد يكون الخ أنها لا تنزله لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا
لكن لا بد له من مفعول مطلق نعم قد يحذف وكلامه أعم من الذكر والحذف بدليل أن سيقول أما حذفه
الخ ايسر وأجيب عن الاول بأنه بنى كلامه هنا على الغالب وعن الثاني بأن في العبارة حذف والتقدير
كفاي ع قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أي كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون
له ذلك اذا كان الخ (قوله اذا كان فعلا أو ما في معناه) أراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبما في معناه
كل ما يفهم منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل أولا كحروف التنبيه وأسماء
الاشارة ولقصور شبه الفعل على القسم الاول لم يقل أو شبهه ولقصور معنى الفعل على القسم الثاني
اصطلاحا لم يقل ومعناه اهمل خصا من الغنى والاطول (قوله ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر)
قال في المطول لان الانشاء أيضا لا بد له مما ذكره وقد يكون مسنده أيضا متعلقات اه قال في الأطول وفيه
أن انتفاء الاختصاص لا ينفي وجه التخصيص اذ ب مشترك يخص في البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا
أن القوم بحثوا عن المسند إليه والمسند بالخبرين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات
على المقايسة ولذا قد، وهذه الابواب على الانشاء وانما افعلوا ذلك لان الخبرا كثروا زايدها وفر على أن
بعض المحققين على أنه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بنقل كفاي بعث أو حذف كفاي اضرب فان
أصله تضرب أو بزيادة كما في لتضرب ولا تضرب الى غير ذلك اه (قوله الاسناد) أي بين المسند والمسند إليه
وقوله والتعلق أي بين المسند والفضلات اشار إليه بقوله قد يكون له متعلقات (قوله وكل جملة قرنت
بأخرى) أي وكانت مما تقبل العطف في أداء أصل الماهي فخرجت الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد
يركب يسرع على أن يسرع حال من ضمير يركب وان دفع الاعتراض بتناول عبارته لها مع أنها ليست
من الوصل والفصل في شيء بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عدم تناول عبارته تذييل باب الفصل والوصل
الا أن يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل بزيد مناسبة له به اه من الأطول (قوله

(قوله ولقصور معنى الفعل الخ) يعكز على هذا ما سيأتي من قول المصنف وهي اسناد الفعل أو
معناه اه مع أن المراد بمعناه ما كاف من تركيبه كما أفاده الشارح هناك (قوله لمزيد مناسبة له به وهو أن
اقترا ان الحالية بالواو وشبيهه بالفصل كما سيأتي

أمام معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ أما زائد على أصل المراد لفائدة (احتراز به عن التطويل على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ (أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لأن جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والایجاز ومقابليه إنما هي من أحوال الجملة أو السند إليه أو السند مثل التأکید والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب أفرادها وجعلها أبواباً برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح

أمام معطوفة) وهو الوصل لقوله أو غير معطوفة وهو الفصل (قوله أما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد) لا يخفى أن بيان الإيجاز والاطناب على ما ذكره لا يتناول الإيجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها أم أطول (قوله عن التطويل) وكذا عن الحشو أم أطول (قوله على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ) قال في المطول لأن ما لفائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغاً أم قال الحفيد في حواشيه على الشرحين هذا مبني على أنه يجب في الكلام البليغ أن يطابق كل لفظ فيه مقتضى الحال وهو محل تأمل قال في الأطول وفيه أي فيما ذكره الشارح بحث إذ بلاغة الكلام مطابقة لمقتضى الحال في الجملة ولا يلزم منه أن لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لفائدة في تقييد الكلام بالبليغ لأن الزيادة لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البليغ أو لا يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لا يكون زائداً على المراد فيكون لفائدة فيلغو قوله لفائدة بهذا الاعتبار ولأن الزائد على المراد زائد على أصله أجمع بعض حذف وزيادة وكتب أيضاً قوله لا حاجة إليه الخ أجيب بأن الغرض التنبيه على أن هذا التقييد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها من مفهومه أم قرئ وقوله التنبيه أي لا الاحتراز (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل التطويل والحشو لأن غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلاً وبالزائد لا لفائدة فكان ينبغي أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلاً ويفيده بكونه لفائدة لأن عدم الزيادة في الإيجاز والمساواة لا بد أن يكون لفائدة أم يس (قوله هذا) أي قوله والخبر الخ وكتب أيضاً قوله هذا أي دليل الحصر أم سم (قوله لا طائل تحته) عبارة عن ق ولسا كان حاصل هذا الكلام حصر الأبواب من غير بيان وجه أفراد بعض الأحوال بالتبويب عن بعض وحصر الأبواب استقرائي لم يفد إلا ما يفيد ما عدها وقد تقدم كان لا طائل تحته مع ظهوره أم (قوله لأن جميع ما ذكر الخ) يظهر أنه علة لمخدوف أي ود كر سبب أفراد بعض الأحوال بالتبويب عن بعض أم لأن الخ (قوله من أحوال الجملة) راجع للفصل والوصل والإيجاز ومقابليه وقوله أو المسند راجع للقصر والإيجاز ومقابليه وكذا قوله أو المسند وفيه أن المصنف لم يبوب بأحوال الجملة حتى يقال هل أدخل فيها الفصل والوصل والإيجاز ومقابليه ويمكن أن يقال المراد ما لبوب بأحوال الجملة وأدخل فيها ذلك وأحوال الاسناد بدل تبويبه بأحوال الاسناد (قوله أو المسند) كان عليه أن يقول أو المتعلق (قوله مثل التأکید) هو من أحوال الجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين (قوله بيان سبب أفرادها) أي عما سبق وذكر عر أن سبب أفرادها صعوبة أمرها الكثرة مباحثها بخلاف التأکید والتقديم (قوله وقد لخصنا ذلك في الشرح) عبارته فيه فالأقرب أن يقال اللفظ أما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد أما عمدة أو فضله والعمدة أمام مسند إليه أو مسند لغيره أحوال هذه الثلاثة أبواباً ثلاثة تميز بين الفضلة والعمدة المسند إليه والمسند لغيره لما كان من هذه الأوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحتات وتعدد طرق وهو القصر

﴿ تنبيه ﴾ على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق إشارة إشارة ما إليه في قوله تطابقه أو لا تطابقه اه
اختلاف القائلون بانحصار الخبر في للصدق والكذب في تفسيرهما فقول (صدق الخبر

أفرد بابا خامسا وكذا من أحوال الجملته ما له مزيد شرف ولحم به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا
سادسا والافهم من أحوال الجملته والذالم يقل أحوال القصص وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الأحوال
ما لا يخص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتعاريف كثيرة جعل بابا سادسا وهذه كلها أحوال
يشارك فيهما الخبر والأنشاء ولما كان هناك إجماع راجعة إلى الأنشاء خاصة جعل الأنشاء بابا ثامنا (قوله
تنبيه) عبارة عن ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الإشارة إلى معناها بقوله
تطابقه أو لا تطابقه وفي ذلك ذكر الصدق والكذب إجمالا وضع لذكرها تفصيلا تنبيه فقال هذا تنبيه
في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والردو والخلاف والتنبيه اصطلاحا اسم
التفصيل ما تقدم إجمالا وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال فيجاء لئلا يصح
إطلاق التنبيه اصطلاحا على هذا البحث لأن المذكور فيما تقدم إجمالا بعد العمل السابق إنما هو
بجرد الصدق والكذب لا الخلاف في التفسير والاستدلال والردو الواسطة لا بالقول لا يجب الاقتصار
في الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف إليه ما يناسبه وقد اختلف الناس في الخبر فقول لا ينحصر في
الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق ولا كذب وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار
اختلفوا في تفسير الصدق والكذب الذين انحصر الكلام في ما فقال الجمهور وصدق الخبر مطابقة له اه
بحرفه (قوله على تفسير الخ) ينبغي بمحذوف أي دال على تفسير الخ لا بتنبيه لانه وان كان في الأصل
مصدرا لأنه هنا منسلخ عن المصدرية لانه ترجمة فهو اسم للالفاظ المخصوصة وكتب أيضا ما نصه أي
مفسرها ومعناها (قوله إشارة ما إليه) حيث قال تطابقه أو لا تطابقه فأنه الكلام أما أن توجد فيه
المطابقة أو لا شك أن المطابقة هي الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق والكذب
وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين اللاحقين فقد سبق ذكرها للجملته أي بذاتها دون اسمها مع س اه
سم وفي قوله قد سبق إشارة ما إليه رمز إلى وجه تسمية هذا البحث تنبيهها لا أن التنبيه يترجم به عما أشير إليه
فيما سبق ولكن الإشارة هنا خفية زاد ما قال الحفيد في حواشيه على المطول الاظهر أنه سماه تنبيهها لانه في
حكم البديهي فليس له كبير احتياج إلى الدليل اه (قوله في الصدق والكذب) فيه أن الخبر ليس محصورا
في الصدق والكذب بل في الصادق والكاذب وأجيب بتقدير مضاف قبل الخبر أي بانحصار صفة الخبر أو
قبل الصدق أي في ذي الصدق وذو الكذب تأمل (قوله صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعينا للمحدود
إذا الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر لا للاحتراز عن صدق غير الخبر من المركبات التقييدية
والانشائية لاختصاص الصدق والكذب بالخبر بين المركبات وان أجراها البعض في الإضافي
والتقييدى وقال النسبة في غلام زيد الفاضل تحتلها راجع الاطول وكتب أيضا قوله صدق

(قوله فجعل بابا سادسا) أي صير الخمسة ستة لأنه في المرتبة السادسة وهكذا ما بعده فلا يرد
أن ذلك مخالف لترتيب المصنف إذ الفصل والوصل فيه اب سابع والأنشاء سادس والاطناب والابجاز
والساواة ثامن اه عبد الحكيم (قوله ما لا يخص مفردا الخ) وهو الابجاز وأخواه (قوله بعد التحل
السابق) أي قوله ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب الخ (قوله الا أنه هنا
منسلخ) فيه أنه وإن كان اسما للالفاظ المخصوصة لكنه بمعنى مشبهة أو مشبهة فقيه معنى الفعل
فيتعلق به الجار والجرور كسائر الجوامد التي فيها معنى الفعل نحو أسد على وفي الحروب نمامة

مطابقته) أي مطابقة حكمه (الواقع) وهو الخارج الذي يكون نسبة الكلام الخبري (وكذبه) أي كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته للواقع يعني أن الشئيين الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة في الواقع أي مع قطع النظر عما في ذهن وعما يدل عليه الكلام

الخبر الخ لم يذكر دليله كإضمار القولين بعده أي ما لم يذكره أداته وانتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها وإنما بلغ من الظهور بحيث لا يحتاج للدليل اه يس وكتب أيضا قوله صدق الخبر مطابقته للواقع اعترض بأن فيه دور لأن الخبر أخذ في تعريف الصدق والكذب والصدق والكذب أخذ في تعريف الخبر بقوله لم ما احتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته وأحسن الأجوبة أن الصدق والكذب بتدبير التصور وأن الصدق والكذب المأخوذ في تعريف الخبرها صفتا للتكلم بالشيء على ما هو عليه وعلى خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفتا للخبر أفاده في الأطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ ولا بد على هذا التفسير خبر الشاك لأنه أنطابق للواقع فصدق وإن لم يطابق فكذب فهو داخل أما في الصدق وأما في الكذب بخلافه على التفسير الثاني كما سيأتي (قوله مطابقته) خرج بإضافة المطابقة إلى الخبر الذي أضيف إليه الصدق مطابقة خبر التكلم التي هي صدق التكلم فالقول بأنه يكفي أن يقال المطابقة للواقع وهو أفاده في الأطول ويعكر عليه ما مر عن الأطول أيضا من أن صدق التكلم الإعلام بالشيء على ما هو عليه في نفس الأمر لخروج صدقه عن المطابقة وكتب أيضا قوله مطابقته للواقع أو رد على التعريف البالغة كجئتكم اليوم ألف مرة فلها صدق عليها حد الكذب وليست بكذب والجواب أن المبالغ أن قصد ظاهر الكلام فكذب وإن قصد معنى مجازيا كالكثرة في المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعي اه يس (قوله أي مطابقة حكمه) انما فسر بذلك لأن الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة ع س اه سم والمراد بحكمه النسبة الحكمية أي الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أي النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر (قوله وهو الخارج الذي يكون الخ) أضاف الخارج إلى نسبة الكلام الخبري لأنه متضمنها بالذات أن كان هناك مطابقة ونقيضها أن لم يكن اه سم (قوله يعني الخ) زيادة توضيح للكلام السابق وأتى بالناية لأن ظاهر المتن أن المطابقة معتبرة بين نفس الخبر والواقع مع أنها بين حكم الخبر والواقع أي بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية (قوله أن الشئيين) الموضوع والمحمول (قوله وإن يكون بينهما نسبة) هي النسبة الخارجية (قوله في الواقع) أي نفس الأمر لكن لما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له في الواقع كقولنا اجتماع الضدين ثابت أو غير ثابت قال أي مع قطع النظر عما في ذهن فينبغي أن يكون هذا تفسيرا لقوله في الواقع تفسير مراد لا تقييد له والما كان قوله مع قطع النظر عما في ذهن قد يخرج الدهنيات المحضة أي التي لا ثبوت لها إلا في ذهن قال وعما يدل عليه الكلام إشارة إلى أن المراد بقطع النظر عما في ذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام أي قطع النظر عما في ذهن من حيث يدل عليه الكلام لا مطلقا فتدخل الدهنيات المحضة اه سم (قوله عما في ذهن) أي النسبة الذهنية وعما يدل عليه الكلام أي النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لأنه أن اعتبر (قوله مطابقته) خبر المتكلم الخ الفرق بينهما أن صدق الخبر مطابقته هو بقطع النظر عن المتكلم وصدق المتكلم مطابقته خبره فلا بد فيه من ملاحظة المتكلم اه شيخنا (قوله معنى مجازيا) أي غير المعنى الحقيقي وإن لم يستعمل فيه اللفظ على طريق المجاز

فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكونا اثبتين أو سابتين صدق وعدمهما بأن تكون احدهما اثبتية والاخرى سلبية كذب (وقيل) صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد الخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطا)

نقرر هاهنا في ذهن قبل النطق بها فذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه للنسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن الواقع النسبة الخارجية واعلم أن أرباب القول صرحوا بأن أجزاء القضية أربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع أو الالاقع كذا في الفري فكل من النسبة الحكمية التي هي تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء ومن الحكم وهو الوقوع أو الالاقع جزء من مدلول القضية والمتبادر من عبارة الشارح هنا أن النسبة الكلامية المطابقة والنسبة الخارجية المطابقة هما للنسبة الحكمية المفصلة بما مر لكن قال الفري كلامه في كتبه يدل على أنها وقوع النسبة أو لاقعها والشريف جرم في شرح الافتتاح بأن الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع والانزاع وكذا الموصوف فكيف يتصور ووجهه أن الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية أيضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بأن الوقوع له اعتبار أن أحدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز أن تتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبارين اه (قوله بأن تكون) أي مصورة بأن تكون فيه اشارة الى ان المطابقة الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف قال يس وهذا انما يحتاج اليه على أن نسبة الكلام الايقاع والانتزاع والتي في الخارج الوقوع وعدمها الوقوع وهو مذهب السيد أما على أنها الوقوع والالاقع فيها وهو مختار الشارح فالمطابقة بينهما من حيث ذلتها وبكفي في الخيار المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار (قوله وفيل) قائله النظام من المعتزلة قال في الاطول وأشار الى كمال سخافة المذهب الثاني بحذف قائله وتحقيره بمجهوليه مع العلم بأنه النظام والى رحجان مذهب الجاحظ عليه بذكر القائل ووجه كمال سخافته ما أشار اليه السكاكي من أن تصديق اليهودي اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين يناديان عليه بالبطالان والفساد ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ كمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمع ما في احصاء الخبر في الصادق والكاذب اه بعض تصرف (قوله ولو خطأ) قيل الواو للعطف على محذوف نقيض لما بعدها أي ولم يكن خطأ ولو كان خطأ قال الحفيد على المطول واختار المحقق الرضى أن الواو في مثل هذا الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكر اخره مستأنفة انقطاع متعاقبة بمعنى ثم نقل أن لو في مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء غيره ولا للمضي وكذا ان لا لقصد التعليل ولا للاستقبال فاعني فيهما ثبوت الحكم البتة اه قال يس وكلام المطول في التذنيب آخر الفصل والوصل يدل على أنه لا لهذه جوابا حذف للعلم به ما سبق وجوز في المطول كونه هذه الواو لاجل وبين ذلك الحفيد على المطول لكن هذا الوجه لا يخلو عن تكلف وغموض فالاولى طرحه قوله ما يتوسط أثناء الكلام أي يجوز به

(قوله المفصلة بما مر) أي تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء (قوله اعتراضية) أي داخلية على جملة معترضة وقوله مستأنفة صفة اعتراضية أو حال من الضمير في يذكر وأنت باعتبار أن مرجعه مؤنث المعنى باعتبار أنه كلمة والمقصود من الاعتراضية هنا التأكيد كما في عبدالحكيم

غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقتها لقول القائل لاعتداد الخبر ولو خطأ السماء تحتنا معتقد ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعلم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فتلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار اللهم إلا أن يقال أنه كاذب لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في أن الشكوك خبر أو ليس بخبر منذ كور في الشرح فليطالع نعمة (بدليل) قوله تعالى إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد (إن المنافقون لكاذبون) فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم أنك لرسول الله لعدم مطابقتها لاعتقادهم وإن كان مطابقاً للواقع (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون في الشهادة)

ولو كثرت ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو زبد بخيل ولو كثرت ماله وكتب أيضاً قوله ولو كان خطأ وبالأولى ما لو كان صواباً فإن الخبر إذا لم يطابق الاعتقاد وكان الاعتقاد صواباً أولى بكونه كذبا منه إذا كان الاعتقاد خطأ فكلام الشارح جار على القاعدة من أن ما قبل النافية أولى بالحكم مما بعدها (قوله غير مطابق للواقع) تفسير أقوله خطأ (قوله غير معتقد ذلك) لو قال معتقداً خلافه لكان ثبوت الوساطة أظهر اه حفيد ووجهه أن قولنا معتقداً خلافه يخرج الشك فيظهر ثبوت الوساطة بخلاف قولنا غير معتقد ذلك فإنه يشمل الشك فلا يظهر ثبوت الوساطة ذلك الظهور ووجه ثبوت الوساطة عليه أن المراد به المعنى الأول بدليل كلام المصنف وقوله ذلك أي الفوقية (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد مقابلاً للعلم والظن عند الأصوليين بين أنه هنا يشمل ما هم سم لأن عند الأصوليين الحكم الذهني الجازم لغير دليل فقوله الجازم يخرج الظن وقوله لغير دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أي التفسير الثاني المحكي بقيل (قوله فتلزم الوساطة) أي وهذا القائل لا يقول بثبوتها لأنه من جملة القائلين بالانحصار من عبد الحكيم وعق (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر وأنه موهوم لجرى بالكذب في الانشاءات وهو مخاف للاجتماع فليتأمل اه فترى (قوله صدق عدم الخ) أي لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من إضافة المصدر لقوله (قوله والكلام الخ) إشارة إلى أن الأشكال على تقدير كونه خبراً فإن قلنا أنه ليس خبراً فلا إشكال أن أسم أي لأنه لم يدخل حينئذ في المقسم الذي هو الخبر (قوله في أن المشكوك خبر أو غير خبر) الصحيح أنه خبر لصدق تعريفه عليه ولا يشترط أن تكون نسبته كائنة في اعتقاد المتكلم به (قوله نعمة) يوقف عليه بالهاء (قوله بدليل قوله) لا يقال التعريف من قبيل التصور والدليل لا يقام على التصور لأننا نقول هذا استدلال على الحكم التصديقي الذي تضمنه حمل التعريف على المعرف وكتب أيضاً ما نصه أي مستدلاً عليه بدليل والإضافة للبيان (قوله لعدم مطابقتها لاعتقادهم الخ) فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقتها للاعتقاد فإذا كان الخبر قد جعل كذباً لعدم مطابقتها للاعتقاد مع مطابقتها للواقع فاجرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معاً لانه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الوساطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لا احتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل اه غرق (قوله ورد بأن المعنى لكاذبون في الشهادة) يحتمل وجوهاً أحدها ما ذكره الشارح واقتصر عليه لانه الذي في إيضاح المصنف الذي هو كالنازع للتأخير والذى في المفتاح الذي هو أصل التخليص ناسبها أن يكون

وفي ادعائهم المواطاة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق الواقع وهو
أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلص الاعتقاد بشهادة

قولهم تشهد اخبارا بالشهادة في الحال أو على الاستمرار لا انشاء لها والتكذيب راجع الى الاخبار
أما كذبهم على الثاني فظاهر وأما على الاول فلان الشهادة هي الخبر القاطع ولا قطع عندهم أو انشاء لها
ورجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كذا في الفري وغيرهاتها ما ذكره المصنف
في أطوله وهو أن التكذيب يوصف به الخبر وتوصف به الشهادة وهو فيها عدم كون الشهادة عن مشاهدة
وعيان فالمصدق والكاذب الاذان علامتا انهما صفتا الخبر والذي في الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل
معنى بمعنى اه تدبر وكتب أيضا قوله ورد هذا الاستدلال قال في المطول وحاصل الجوابين الاولين منع
كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستند لذين الوجهين والجواب على تقديم التسليم
ما أشار اليه بقوله أو المشهود به الخ اه بتغيير وكتب أيضا قوله ورد الخ حاصل ما ذكره المصنف
أجوبة ثلاثة وأجيب أيضا بان التكذيب راجع الى نفي المنافقين أنهم قالوا لا تنفقوا على من عند رسول
الله حتى ينقضوا لما بلغه عنهم ذلك واستدعاهم وبانه راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل وبان
المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون
وبان المعنى لكاذبون فيما يضمرونه في نفوسهم من خلاف ما يظهرونه لك وبان التكذيب راجع الى
خبر تضمنه كثرة التأكيذ في انك لرسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله في الشهادة) أي
الذكورة في قولهم تشهد (قوله وفي ادعائهم المواطاة) عطف على الشهادة من عطف الشيء على ما تضمنه
لاتوسطه لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب وأعلم أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني
الذي بعده معنوي خلافا لمن توهم أنه مجرد اللفظ والعبارة وذلك لان التكذيب في هذا الوجه راجع ان
دعواهم أن شهادتهم هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب
فانها لم تكن من صميم القلب وفي الوجه الثاني راجع الى دعواهم أن اخبارهم يسمى شهادة التي تضمنها
تسمية ذلك الاخبار شهادة فكأنهم قالوا أخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة فقل لهم كذبتم ليس أخباركم
هذا مما تطلق عليه الشهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون عن إعتقاد وهذا ليس كذلك اه سم
وقوله من عطف الشيء على ما يتضمنه يعني أن من عطف اللازم وقوله ليبين أن هذا المعطوف الخ يعني أنه
مرجع التكذيب في الحقيقة كما يفيد قوله الشارح راجع الى الشهاد باعتبار الخ ولولا قوله هذا
لصح جعل العطف تفسيريا (قوله باعتبار تضمنها الخ) دفع به ما يقال أن الشهادة انشاء فلا يوصف بالكذب
لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار
اه سم وبه يندفع ما قاله الحنفية من أن هذه المؤكيدات مؤكيدات للمشهود به لا للشهادة وحاصل الجواب
أن التأكيدات وان دخلت على المشهود به لكانها شمر بان الشهادة به عن صميم القلب لان تأكيد الشيء
(قوله وهو فيها) الضمير الاول للكذب والثاني للشهادة وقوله عن مشاهدة وعيان لعل هذا في
الشهادة بمحموس وأما فيما نحن فيه عدم كونها عن يقين جازم (قوله والجواب على تقديم التسليم)
أي تسليم كون التكذيب راجعا الى انك لرسول الله وان كان من الشيء آخر أي منعا لرجوعه اليه
من حيث عدم مطابقته للاعتقاد والجواز رجوعه اليه من حيث عدم مطابقته للواقع في زعمهم (قوله
لبيان الخ) ولذلك فرع عليه الشارح قوله فالتكذيب الخ

أن واللازم والجملة الاسمية (أو) المعنى أنهم لكاذبون (في تسميتها) أي تسمية هذا الاخبار شهادة لأن الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف (أو) المعنى أنهم لكاذبون (في الشهود به) أعني قولك لهم انك لرسول الله اسكن لافي الواقع بل (في زعمهم) الماسد واعتقادهم الباطل لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكأنه قيل أنهم يزعمون أنهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب الاعمى عدم المطابقة للواقع فليتأمل

يدل على اعتقاده فلا منافاة وكتب أيضا قوله بشهادة أن الخ إشارة الى ماسيا تي من أنه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لا أصل الحكم اه فترى وعبرة خسر والحكم كما سياتي نارة يؤكد بالنظر الى فائدة الخبر اذا كان المخاطب منكرا لأصل الحكم وأخرى النظر الى لازم الفائدة اذا كان المخاطب منكرا كون المتكلم معتقدا لمضمون ما أخبر به فكان الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر كونهم عالمين بكونه رسول الله فادعوا على وجه التأكيد أنهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله تعالى في دعواهم هذه (قوله ان واللام الخ) أي في قولهم انك لرسول الله (قوله والجملة الاسمية) أي والتعبير بالشهادة (قوله أو في تسميتها) فيه أن الكذب لا يدخل الا في النسب الخبرية النامة والتسمية وصف من أوصاف المسمى فكيف يتصف بالكذب والجواب أن كون التسمية كذبا انما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا وهو أن أخبارهم هذا يسمى شهادة وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في كلام سم بالهامش على قول الشارح وفي ادعائهم الخ فما أجرى في قول المتن في الشهادة يجرى في قوله أو في تسميتها (قوله لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد) وما في المطول من منع اشتراط موافقة الاعتقاد في مطلق الشهادة غير مسلم كما في حواشيه (قوله والاول محذوف) أي مع القاعل أيضا (قوله لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أي لأنهم الناقضين والذي يعرف ثبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن المجيد فاندفع ما في العروس اه يس (وقوله وحينئذ لا يكون الخ) حاصلة أن معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذه الصفة أعني عدم مطابقة الواقع انما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اه سم (قوله الكذب) أي المذكور في هذه (قوله الاعمى عدم المطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله فليتأمل) اعلم أنه كما أن هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم هو غير مطابق للاعتقاد فربما يشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا نسلم أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته للواقع في اعتقادهم ولو قرر هذا الجواب الثالث الذي على تسليم أن الكذب راجع للمشهود به على وجه المنع كما علمت لكان أولى من تقريره على الوجه الذي سلكه الشارح لما يرد عليه من أن الحجب حينئذ يصير مدعيا فيرد عليه المنع بأن يقال المشهود به كالمطابق للواقع في اعتقادهم لم يطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم مطابقته لاعتقادهم ولا يمكن أمام المطلوب وكتب أيضا

(قوله فما أجرى الخ) وهو أن التكذيب راجع للخبر المتضمن (قوله من اشترك الخ) أي لانه يقال شهادة الزور اه عبد الحكيم (قوله غير مسلم) أي لما قاله القاضي في تفسيره الشهادة من أنها أخبار عن علم من المشهود وهو الحضور والاطلاع اه عبد الحكيم أي فالظاهر أن شهادة الزور مجاز لاحقية ومجمل الشاهد من كلام القاضي قوله من المشهود الخ

الثلاثي ثم أن هذا اعتراف يكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته للواقع

مانعه لا عرف صحة الجواب (قوله الثلاثي ثم الخ) أي من قولنا في زعمهم واعتقادهم ويدفع التوهم أن الاعتقاد هنا ظرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفي كلام النظام هو نفس المخالف بفتح اللام (قوله راجعين إلى الاعتقاد) بل هما راجعان إلى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله الجاحظ أنكر الخ) بيان لحاصل المعنى وأما وجه التركيب فالظاهر أنه فاعل حذف فعله أي قال الجاحظ لأن حذف الفرد أسهل من حذف الجملة اه فترى ويوافقه قول الأطول أي قال الجاحظ كما هو الشائع في الكتاب وليس مراد الإيضاح حيث قال وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فيه ما أن الفعل المقدراً نكر لأنه يفضي إلى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام اه وبخط العلامة أبي بكر الشنوائى مانعه قضية التقدير أن الجاحظ مبتدأ وخبره قدروا أن يجوز أن يكون فاعلاً لقول مقدراً وفي المعنى إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني أولى اه ولكن يبعد جعله مبتدأ خبره محذوف تقديره أنكر الخ أنه يخرج إلى تكلفات كما مروى فيس آتق بجملة فاعل فعل محذوف بأن ما هنا ليس واحداً من المواضع التي يطرد فيها حذف رافع الفاعل فيجب أن يكون من باب المبتدأ والخبر كما صنع الشارح وجعله من باب الفعل والفاعل غير جائز في سعة الكلام عند البصريين اه لكن ينبغي تقدير الخبر قال حذراً من التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ وكتب على قوله ليس واحداً من المواضع مانعه عدماً يس أربعة فراجعهم والجاحظ هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمر بن بحر الأصماني أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كنع خرجت مقلته أو عظمت وكان قبيح الشكل جداً فلذا المأخضه المتوكل ليعلم أولاده استنبش منظره فأمر له بعشرة آلاف وصرفه ولذا قيل فيه

لو يمسح الخبر مسخاً ثانياً * ما كان الادون قبيح الجاحظ

رجل ينوب عن الجحيم بوجهه * وهو القذى في عين كل ملاحظ

واليه تنسب الطائفة الجاحظية من المعتزلة وله التصانيف في كل فن وأصابه الفالج في آخر عمره وكان يطلى نصفه بالصندل والكافور لشدة حرارته والنصف الآخر المتألم لوقوعه بالمقاريض لم يحس به من خدره وبشدة برودته وكان يقول أنا من جانبي الأيمن مفلوج فلو قرض بالمقاريض ما علمت ومن جانبي الأيسر منقرس فلو مر به الذباب تألمت وكان ينشد

أترجو أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت في زمن الشباب

لقد كذبتك نفسك أي ثوب * خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله وأثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب أولاًزم على ملزوم (قوله أن صدق الخبر) هذا حل معنى لأجل اعراب حتى يرد أنهم لم ينصوا على جواز حذف أن واسمها وبقا خبرها (قوله مطابقته) أي مطابقة نسبته المفهومة منه للواقع أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الأمر ومثله يقال فيما بعد (قوله مع الاعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر نخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلاً كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور الواسطة

(معه) أي مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرها) أي غير هذين القسمين وهي أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم

فالصدق صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها وكتب أيضا قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق تبع الشارح في ذلك الإيضاح وعليه فالظرف مستقر حال من الخبر ويتوجه عليه أنه لا يصح إرجاع ضمير معه في تعريف الكذب إليه الابتكاف فالحسن جعل الظرف لغو متعلقا بالمطابقة لتشريك الاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر والمعنى صدق الخبر بمطابقته للواقع والاعتقاد وكذا يقال في قوله وكذبه عدمها معه أي عدم مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد أن الظرف لغو متعلق بضمير المطابقة في عدمها بناء على نصريحه في شرح الفتح يجوز مثل ذلك لتشريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة الخبر فالمعنى على السلب الكلي أي الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا قال في الأطول فيكون أي على هذا التوجيه جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبر في الصدق عنده أي الجاحظ وكذا في الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فإنه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه ليس بمطابق وبين الزوم بأن الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعني متوافقان في التحقق والانتفاء فالمطابق ل أحدهما مطابق للآخر وغير المطابق ل أحدهما غير مطابق للآخر وكن بيان الزوم بوجه آخر وهو أنه إذا اعتقد الخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد مطابق خبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يمتد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده اهـ (قوله معه) حال من عدم أي مع اعتقاد أنه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا أنه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها وهاتان الصورتان من صور الواسطة أيضا فالكذب صورة واحدة وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أي مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع إنما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لا اعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف المرجع والمرجع وكن أن يحمل من باب شبه الاستخدام بأن يجعل الضمير في معه راجعا إلى الاعتقاد بدون قيد اضافته إلى المطابقة بل بقيد اضافته إلى عدم المطابقة وليس باستخدام حقيقي إذ ليس فيه اختلاف معنى بل اختلاف قيد فتدبر (قوله بالتفسيرين السابقين) أي تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله لانه) أي الجاحظ (قوله والاعتقاد) أي ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء الخ) جواب اعتراض على قوله لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا حاصله أنه ليس كذلك لانه إنما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لأن الخبر إذا مطابق الواقع واعتقد الخبر بمطابقته فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وإنما لم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لأن من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتد الخبر ولعل الشارح الاستلزام الذي ذكره بهذه العلة من أول وهلة لكان أقصر مسافة وأوضح في إنتاج المطلوب فتدبر وكتب أيضا قوله

(قوله حال من الخبر) أي وهو مطابقته هذا هو الظاهر ويرد عليه أنه لا ينبغي الحال من الخبر كالمبتدأ عند الجمهور ويعبد أن مراده بالخبر ضميره أي الضمير المائد إلى الخبر المضاف إليه صدق وعليه لا يرد وكونه حالا من ذلك الضمير وهو ما جرى عليه عبد الحكيم

مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وعند اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما دليل اقترى على الله كذبا أم بهجنة (لأن الكفار حصروا أخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى إذا مزقتم كل ممزق انكم لنى خلق جديد فى الافتراء والاخبار حال الجنة سبيل منع الخلو (و) لاشك (أن المراد بالثانى

بناء على أن الخ راجع الى اعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فى الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد المطابقة المذكور فى المتن فى تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أى المذكورة فى تفسير الكذب وانما قال الشارح لانه اعتبر الخ كانه لانه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المتن يستلزمه (قوله مطابقة الاعتقاد) أى مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله ضرورة توافق الخ) أى فى القدر المفهوم من الخبر أى يرد مثل أنك رأيت زيدا واعتقدت أنه عمرو وقلت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد اه فترى وكتب أيضا قوله ضرورة توافق أنت خبير بأن اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق لان المنايل انما يعتقد الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع وكذا الحال فى الكذب لانه اذا اعتقد أنه غير مطابق اعتقد خلافه وهو محاب بأن ذلك ملاحظة للحال الراية واعتبار الامر الواقع هنا لان الكلام فى الصدق الذى اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد وفى الكذب الذى اعتبر فيه عدم مطابقةهما وكتب على قوله أنت خبير الخ مانصه حاصله أنه لا حاجة فى بيان الاستلزام الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد لحصول الاستلزام عند تخالفهما أيضا وكتب أيضا على قوله وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق مانصه كاعتقاد الفيلسوفى قدم العالم وكتب أيضا قوله ضرورة توافق الخ أى ضرورة توافق الخ أى لتوافقهما حينئذ ضرورة (قوله حينئذ الخ) أى حين اذا اعتقد مطابقته أى الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع اهمم (قوله وقد اقتصر الخ) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر فى تفسيره على المطابقة للاعتقاد وكتب أيضا مانصه جملة حالية من ضمير اعتبر (قوله بدليل) الاقرب أنه متعلق بالحال المحذوفة أى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل اه فترى (قوله أفترى) بفتح الهزة لانها استفهامية وأصله أفترى فحذفت النائية لانها همزة وصل (قوله لان الكفار حصروا الخ) ألا دخل للحصر فى اثبات الواسطة بل كثرة أفراد الاخبار كانت أنفع فى اثباتها وانما ذكر الشارح الحصر لان الواقع فى الآية الاستدلال بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر فنذكر وكتب أيضا قوله حصروا أخذ الحصر من التعداد فى مقام البيان لا فائدة الحصر (قوله أخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر) قال الفترى عدل عما فى الايضاح حيث قال فانهم قد حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم ارساله الخ لما فى ظاهره من الاشكال اذا الكفار انما حصروا فى الامين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الآية وغاية ما يقال أن حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عندهؤلاء الكفار فترديد أحدهما بين الامرين يستدعى ترديد الآخر فافهم (قوله بالحشر والنشر) الحشر سوق الخلق للحساب ثم انقرضوا ونشر أحياءهم بعد موتهم (قوله على ما يدل الخ) مرتبط بالاخبار بالحشر والنشر (قوله على سبيل) أى حصر اجاريا على سبيل الخ (قوله والحال أن الخبر مطابق للواقع ولو بحسب الزعم أو للواقع بحسب نفس الامر على مامر وأخذ سم هذا القيد من كون المراد باعتقاد المطابقة للواقع اعتقاد المطابقة المنضم لها المجعول معها تمام معنى الصدق وقس على ذلك فى الكذب

أى الاخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ما سبق الى بعض الافهام (غير الكذب لانه قسمه) أى لان الثانى قسم الكذب اذ المعنى أ كذب أم أخبر حال الجنة وقسم الذى يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون فى هذا انقام الصدق الذى يمر احوال عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر فرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وكتب أيضا قوله على سبيل منع الخلو أى الصادق يمنع الجمع أيضا لقضية حقيقة تمنع الجمع والسخاواذ لا يمكن فى خبره اجتماع الاقراء الذى هو الكذب عمدا مع الاخبار حال الجنة لان الجنون لا عمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخص الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب أعم من أن يكون هناك حكم بالتنافى فى الصدق أيضا أولا وهو بهذا المعنى يتناول النوع الحقيقى وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى وان كانت القضية من قبيله فى نفس الامر لانه لا غرض لهم فى نفي اجتماع الامرين وانما مطمح نظريهم منع الخلو كذا فترى وبهذا يسقط ما فى الحفيد (قوله أى الاخبار الخ) أى الذى كور فى قوله أم به جنة أى أم أخبر حاله كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية واسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك (قوله لا قوله أم به جنة) أى لانه من باب التصورات لا تصديق فيه ولا تكذيب اه سم (قوله لانه قسميه) قال الفهرى قد ايجاب عن الاستدلال بان التردد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة أخرى فليتأمل (قوله أم أخبر) فيه إشارة الى أن أقرى تقديره أقرى بهمة الاستفهام لانه شرط أم المتصلة اه سم أى وحذفت الهزة الثانية المكسورة لانها همزة وصل لان أصله قبل همزة الاستفهام أقرى على وزن اشترى (قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه) بحث فيه (١) بان اللازم عدم اعتقادهم مطابقة خبره للواقع وأما أنهم لا يعتقدون صدقه فعير لازم لجواز أن يعتقدوا صدقه بمعنى مطابقة خبره لاعتقاده بناء على أن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وان لم يطابق الواقع كما هو مذهب النظام فلا يثبت الواسطة على هذا التقرير نعم يكون قادحا فى مذهب الجمهور (٢) ولو سلم فكورهم لا يعتقدون صدقه ولا يجوزونه لا يمنع أن يرددوا بينه وبين غيره لان التردد فى المحال جائز اذا قصدت اثبات غيره والاستدلال على ثبوته باستحالة هو على طريق قول الخيل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فأى الفريقين أحق بالامن فان كورهم أحق بالامن محال عنده ومنع ذلك رده وكأنه قال لا جائز أن هم فتيين أنه نحن وما ذكره السيد من أنه لا يجوز التردد بين المحال وغيره فذاك واقع فى الكلام فلا يمكن منعه كذا فى يس نقلا عن عس (قوله الذى هو الخ) فى معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الموصول مع صلته فى حكم المشتق المؤذن لتعليل الحكم بالعلية (قوله بمر احوال) أى بعيد بمر احوال (قوله أظهر) لان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافى تجوزهم صدقه اه سم أى حتى لا يصح أن يكون أحد شق التردد كتب أيضا ما نصه أى وان أم كن أن يقال أراد المصنف بعد اعتقاد الصدق كونه فى غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه أصلا أو عدم اعتقادهم الصدق

(قوله) بحيث لا يجوزونه أصلا (لوجوزوه لكان قريبا للاعتقاد

- (١) قوله فان اللازم أى المعروف من حالهم وفيما قال نظر لان التقرير حينئذ لا يفيدو بعدم العلامة فهذا البحث مندفع وقوله ولو سلم الخ فيه أنه ليس مقام الاستدلال اه شيخا
(٢) قوله ولو سلم الخ قال عبد الحكيم قوله لانهم لم يعتقدوه أى صدقه ولا بد فى السؤال بكلمة ان من اعتقاد أحدهما لاهل التعمين وكذا لا يصح الجواب بنقطة أولا وحينئذ لا غبار فى عبارة المصنف

وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل أنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لأنه لم يجهل له دليل على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي معنى أم به جنة (أم لم يفتر فمبر عنه) أي عدم الافتراء (بالجنة لأن المجنون لا افتراء له) لأنه الكذب عن عمد ولا عمد لمجنون فالثاني ليس قسما للكذب بل لما هو أخص منه أعنى الافتراء فيكون حصر الخبر للكاذب بزعمهم في نوعيه أعنى الكذب عن عمد والكذب لاعتدال عمد

(أحوال الاسناد الخبري)

ذاثا وامكانا لما في تلك الارادة من العبارة من الخفاء (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لزم الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن المول في مثل هذا على اللسان واللغة لا اعتبار هؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعول عليهم في مثله لأنهم لا يخطئون اه سم (قوله من أهل اللسان) أي اللغة (قوله فيجب الخ) تفريع على قوله فرادهم الخ (قوله حتى يكون) تفريعية أو تعليلية وقوله هذا أي الاخبار حال الجنة (قوله بزعمهم) أي وان كان أخباره صلى الله عليه وسلم جميعه صادقا في نفس الامر ولا جنة (قوله على هذا) أي الذي قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يريدون الخ اه سم (قوله لا يتوجه ما قيل حاصله أن قول المصنف لأنهم يعتقدوه لا يصح علة لقوله وغير الصدق لأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع وحاصل الجواب أن قوله لم يعتقدوه علة لعدم ارادة الصدق لأن التقدير والمراد غير الصدق لأنهم الخ فيكون علة لسكون مرادهم غير الصدق أي وانما كان الصدق غير مراد لهم لأنهم الخ (قوله فليتأمل) يمكن أن يكون وجه التأمل ما وقع في تقرير استذنا ع س من أن عدم الاعتقاد لا يتنافى الارادة لأن الشاك يدين الشكوك وغيره ويوجب بأن المراد لم يعتقدوه ذاتا ولا امكانا اه سم أي والشاك معتقد الامكان وقوله وغيره أي المجزوم بعدمه اذا كان ممكنا عنده ويمكن أن يكون وجه التأمل ما قلناه عن يس عن ع س (قوله ورد الخ) حاصله كما سيشير اليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسم الكذب وبيانه أننا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله أنه قسمه أن أراد أنه قسم مطلق الكذب كما هو المتبادر فمنوع بل هو قسم الكذب العمدة خاصة وان اراد أنه قسم الكذب عن عمد فسلم وان كان لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسما للاخص أن يكون قسما للاعم وكتب أيضا قوله ورد الخ قال ع ق وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو انما يدل على ثبوت الواسطة في الجملة لا يثبتها على الوجه الذي ذكره الجاحظ (قوله فمبر عنه) أي مجازا من رسائله اطلاق اسم الملزوم على اللازم والملافة للزوم اه سم واعترضه الشيخ إس بأن القرينة ليست مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وهو الجنون فالأولى أن يجعل من باب الكناية (قوله للكذب) أي مطلق الكذب أي الاخبار حال الجنون

(أحوال الاسناد الخبري)

(قوله أحوال الاسناد) أي الامور العارضة للاسناد وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والجازة العقلية وكتب أيضا مانعه أي الباب الاول أحوال الخ (قوله الخبري) ليس بقيد بل الانشائي أيضا يجري قوله أي الامور العارضة الخ) أي فراد المصنف بالاحوال الخصوصيات التي يقتضها المقام وقوله وهي أربعة الخ) يرد عليه قول المصنف وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر الخ ويوجب بأنه أخبار عماد ذكره المصنف في هذا الباب

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى فيه الأحوال الاتية وإنما خسر الخبر لأن وقوعها فيه أكثر من التنا كيد في الانشائي أضرب زيداً وتركه أضرب زيداً ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز العلى قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحاً فإن هامان ليس هو الباني حقيقة كجسائي ذلك في المتن (قوله وهو ضم) أطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه وهو الانضمام لأنه الذي يتصف به اللفظ كما في ضمير ووالمراد أيضاً لازم الانضمام وهو النسبة الكلامية كجسائي الإشارة إليه في الشارح والأسهل أن في الكلام حذف مضاف أي أثر ضم أو لازم ضم والأثر هو النسبة وكذا اللازم كتب أيضاً قوله وهو ضم الح عبارة الأطول والاسناد الخبري ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه وهذا أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه لأن مفاد الخبر هو الوقوع أو اللوقوع لا الحكم بهما وهذا أوفق باطلاق المسند والمُسند إليه على اللفظ من تعريفه بأنه أي الاسناد الحكم بمفهوم مفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن هذا الاطلاق ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما (قوله كلمة أو ما يجري مجراها) هذا هو المسند وقوله إلى أخرى أي أو ما يجري مجراها وهذا هو المسند إليه وهذا هو النسب وإن صح خلافه وكتب أيضاً قوله أو ما يجري مجراها أراد به الجملة الواقعة في موقع المبتدأ والخبر اه عبد الحكيم وقال الفري المراد بما جرى الكلمة المركبات التقيدية والاضافية والجل الواقعة موقع المفردات (قوله إلى أخرى الخ) أي أو ما يجري مجراها فيه حذف من الثاني لدلالة الأول والحاصل أن الصور أربعة أما أن يكون المسند والمسند إليه مفرداً يجوزيد قائم أو جاتين يجوزيد قائم يجب توكيده إذا التى إلى المنكر أو المسند إليه مفرداً والمسند جملة يجوزيد ضرب عمراً أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشك بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالاً اذ لم توضع لافادة الحكم والتعريف مبني على أن الجملة الشرطية عند النجاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الجمل اه يس وكتب أيضاً قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المصدري اللغوي وهو الإدراك لا الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها اه فري وفي آخرها ما بقيد الحيشية نظر والظاهر أنها خارجة بقوله ضم كلمة الخ فإن اسم الفاعل مع فاعله سواء كان ضميراً نحو قائم أو ظاهراً نحو قائم أبوه في حكم المفرد وجار مجرى الكلمة فلا ضم وقوله لا الاصطلاحى أي العلم والاذعان وكتب أيضاً على قوله بحيث يفيد ما نصه أي الضم (قوله بأن مفهوم أحدهما) أي المطابقى أو التضمنى للقطع بأن الثابت لا يزيد في ضرب زيد إنما هو الحدث الذي هو جزء المفهوم اه فري (قوله لمفهوم الأخرى) فيه أن المعتبر من الموضوع ما صدقه لمفهومه فالأولى أن يقول لما صدق الأخرى دون المفهومها اه سم وأجاب الفري بأن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أي مدلوله لا مقابل الذات حتى يرد (قوله لأنه الذي يتصف به اللفظ) أي المسند والمسند إليه اذ كل منهما واقع على اللفظ كجسائي (قوله هو الوقوع أو اللوقوع لا الحكم بهما) فقوله بحيث يفيد أن مفهوم الخ أي بحيث يفيد وقوع أو لا وقوع أن مفهوم الخ ويمكن حمل قولهم بحيث يفيد الحكم بأن الخ على جعل الباء للتصوير مع ما سمعته من التقدير فترجم عبارتهم لعبارة الأطول (قوله من تعريفه بأنه الخ) أي ذهبا إلى أن المراد معنى الاسناد النسبة (قوله لكن صاحب هذا التعريف) وهو الحكم الخ

أو منفي عنه وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم على أحوال الاسناد على أحوال المسند إليه
والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه
مسند إليه أو مسند وهذا الموصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد المتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين
ولا بحث لنا عنهما (لا شك أن قصد الخبر) أي من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية
كثيرا ما تورد لأغراض آخر غير إفادة الحكم أو الإلزام

أن المراد من الموضوع هو الذات لا المفهوم أو عبارة عبد الحكيم قوله لمفهوم الاخرى اما باعتبارها في
نفسه كما في الطبيعة أو باعتبار ايجاده وصدقه على شيء كما في المتعارفة والطبيعية هي القضية المحكوم
فيها على الطبيعة والماهية كقولك الحيوان جنس والانسان نوع اه وعبارة ع ق ثابت لمصدق
أو مفهوم الاخرى (قوله أو منفي عنه) أي منتف لأن المحكوم به هو الثبوت والانتفاء اه يس (قوله
بحث الخبر) المذكور في هذا الباب والابواب الاربعة بعده (قوله لعظم شأنه) لأن المزايا والخصائص
المعتبرة عند البلغاء كثر وقوعها فيه ولأن الخبر أصل للانشاء لأن الانشاء خبر صار انشاء محذوف كما في
اضرب أو زيادة كما في لتضرب ولا تضرب والاستفهام والتمني والترجي أو بنقل كنعم وهسي (قوله ثم)
قدم الخ) إنما تعرض لتقديم أحوال الاسناد على مجرد أحوال المسندين دون القصر والفصل والوصل
والايجاز والاطناب لأن كون الاستناد نسبة يقتضي تأخر أحواله عن أحوال المسندين اه حفيد على
الطول وكتب أيضا ما نصه ثم للترتيب في الاخبار (قوله مع تأخر النسبة) فيه إشارة الى أن المراد بالسناد
النسبة فظهر في محل الاشارة (قوله الموصوف الخ) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد
(قوله وهذا الوصف) أي كونه مسند إليه أو مسند (قوله لا شك) الى قوله لأن فينبغي تهديد لتفصيل
أحوال الاسناد الخيري كما في ع ق وقوله فينبغي الخ شروع في تفصيلها (قوله ان قصد الخبر) أي مقصوده
(قوله أي من يكون بصدد الخ) أي لا الآتي بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والا فالجملة الخ اه سم (قوله
والاعلام) عطف وتفسير وكتب أيضا قوله والاعلام الاخبار في اللغة الاعلام بمضمون الجملة الخبرية وفي
العرف الاثبات بها مراد ابا معناه ما هو حاصل به العلم أو لا وكذا قال قدس سره في شرح الكشاف في قوله
ويشر الذين آمنوا اه حفيد على الطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به
معناه اللغوي لأنه المناسب. قام حصر قصد الخبر الآفاده في قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن
كامل ابا الخبر من هو بصدد الاخبار ولا يلزم أن يكون بصدد الاعلام كما سبق الى بعض الافهام لأن الاخبار
أعم من الاعلام والافهام فان قوله تعالى أنبؤني بأسماء هؤلاء صريح في صحة الاخبار لله تعالى دون صحة
الاعلام اه خروج عن المناسب للمقام فتدبر (قوله والالا) أي وأن لم يكن المراد بالخبر في قول المصنف قصد
الخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام بل من يتكلم بالجملة الخبرية كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر
المذكور لا يتقاضيه بنحو ما ذكرنا من الآيتين اه جري (قوله لأغراض آخر) أي على سبيل المجاز فان وضع
الركب الخبري للاخبار فاذا أورد لغرض آخر كان مجازا فقول امرأة عمران رب اني وضعتها أنثى مجاز مرسل
(قوله الاعلام بمضمون الجملة) المراد ما تتضمنه من الفائدة ولازمها الا المضمون الاصلاحي (قوله وفي
العرف الخ) لعل المراد العرف العام والاوراد أن قوله نبؤني بأسماء الخ يلائم هذا المعنى فكيف يكون
عرفا خاصا (قوله دون صحة الاعلام) ليس مما صرح به الآية كما لا يخفى بل هو بيان للواقع (قوله
فان وضع الركب الخبري للاخبار) هذا غرض من الوضع وقوله فاذا أورد لغرض آخر يقتضي
أنه غرض من الايراد وقوله كان مجازا يقتضي أنه مدلول حقيقي

مثل التحسر والحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى وما أشبه ذلك (بخبره)
متعلق بقصد (افاده المخاطب) خبر ان (أما الحسن) مفعول لافادة (أو كونه) أي كون الخبر (علما

من ذكر المزوم واردة اللازم لان الشخص اذا أخبر عن نفسه بوقوع ما يرجوه لزمه اظهار التحسر
والحزن اهمن الفري (قوله مثل التحسر والتعزن) أي ومثل اظهار الضعف في قوله تعالى حكاية عن نبيه
زكريا رب اني وهن العظم مني (قوله والتعزن) أي بعد حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع مافي
بطنها ذكر افيتهر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته اذ لا يصلح لذلك الا الذكور ولا مجال للاناث في
ذلك اه جري وكتب أيضا ما نصه عطف تفسير (قوله في قوله تعالى الخ) اذ لم تقصد افادة الحكم ولا لزمه اذ
المخاطب سبحانه وتعالى عالم بكل منها اهمم (قوله وما أشبه ذلك) أي وفيما أشبه ذلك أي قوله تعالى حكاية
الخ كقول الشاعر * هو أي مع الركب التمانين مصعد * الخ وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك أي من أمثلة
التحسر والتعزن فليس مستدركا لان الانيان يمثل ثم لا يدخل الانواع كاظهار الضعف وهذا الادخال في
أمثلة التحسر والتعزن (قوله بخبره) المراد به أخباره لا الجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منها الافادة القصودة
بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس الحكم أو لزمه فلو أريد الجملة لما صح قوله الخ اه أطول (قوله افادة
المخاطب) لو حذف قوله المخاطب لكان أولى ليدخل ما اذا وجه الخبر الكلام الى شخص وقصد افادة المخاطب
فوقال افادة الحكم أو كونه عالما به لكان أحسن وأخصر تأمل (قوله أما الحكم) المراد بافادة المخاطب
الحكم افادة النصدائق بالنسبة وادعائها قطعا أو ظنا لا مجرد التصور لما صرح به السيد اه لا يعد علما اهمم
وكتب أيضا قوله أما الخ سواء كان مدلوله الحقيقي أو المجازي أو الكنائي اه عبد الحكيم وكتب أيضا
قوله أما الحكم الخ فان قلت قد يكرن قصد الخبر احضار الحكم في ذهن المخاطب بعدم اغاب عنه قلت هو
حيث لا يس مخبر الا بمعنى العلم بالنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادها معناها اذ لم يقصد
بالخبر الحكم الاعلام وهو معنى الخبر بل للتذكير اه أطول وفيه نظر اذ لو كان المراد بمعنى الجملة الخبرية
الاعلام لساوى المعنى الثاني للمخبر المعنى الاول فالظاهر أن المذكر مخبر بالمعنى الثاني وكذا الاول أن أريد
بالاعلام ما يشمل الاحضار فتأمل وكتب أيضا قوله أما الحكم أو كونه عالما به أو رد عليه ان افادة الحكم
ملزوم وافادة كون الخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لاحتمال وقوعهما معاً وهو ظاهر ولا منع
خا ولا نه صرحوا بان نقيض كل من الطرفين في منع الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ويقبض اللازم
لا يستلزم عين المزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت في
الخبر اما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لزمه اذا لم يرد اذ لا لازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عن
يكرن بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعد أجيب بان مذكر من وجوب الاستلزام المذكور في الانفصلة
اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الانفصلة غير الحقيقية أقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو
كقوله رأيت امازيدا واما عمرا اه فري (قوله أو كونه) أي أوها أو مانعة خلو كما اذا سأل واحد عن
أمر بمحضر جماعة فبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وأنه كان عالما به اه أطول وكتب أيضا أو
كونه عالما به اعترضه اخفيد بما ملخصه ان لوازم الحكم كثيرة ككون الخبر حيا فلم خص هذا اللازم من بين
(قوله من ذكر المزوم الخ) فيه أن هذا اللازم ليس لازم المعنى بل لازم الاخبار فافهم (قوله والقضية
فيما نحن فيه اتفاقية) وهي هنا مانعة خلو تجوز الجمع (قوله رأيت امازيدا واما عمرا) فانهما يجتمعان
في الروية ويخلو الأمر عنهما فليس ما ذكر من احدي القضايا الثلاثة لكن هي مانعة بحسب الاعتقاد
لا بحسب العقل والظاهر كفاية

(به) أى بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أولا وقوعها كونه مقصودا بالخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفاءه ولا فلا يتحقق أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم بيوته له احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم (ويسمى الاول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر افادة (فائدة الخبر والثاني) أى كونه الخبر عالما به لازمها) أى لازم فائدة الخبر لانه بكل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به

اللازم وهو لا قال أولا لانه كونه عالما به يمكن أن يجاب بان وجه ذلك كثرة قصدها ما ذكر دون غيره وكتب أيضا على قوله أو كونه مانصه وإذا استعمل خبر في افادة هذا الكون كان مجازا (قوله والمراد بالحكم هنا) أى عند أهل العربية واحترز به عن الحكم عند أهل المقول فانهم يفسرونه بالايقاع والانتزاع اه جري (قوله وقوع النسبة أولا وقوعها) أى لا الايقاع والانتزاع لظهور أن ليس قصد الخبر افادة أنه لم يقع النسبة أو أنه عالم بأنه أو وقعها أو أيضا لو أريد هذا لما كان لا نكار الحكم معنى لا متناع أن يقال أنه لم يقع النسبة اه مطول وعبد الحكيم على المطول قوله لا الايقاع أى ليس المقصود الاصل افادة الايقاع أى ادراك الانتزاع ليس من مفاد الخبر والايقاع بمعنى ادراك الوقوع والانتزاع بمعنى ادراك الانتفاء قال يس ويجوز أن يكون الحكم هنا بمعنى النسبة أعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر على ما ذهب اليه فيما سبق اه ببعض تغيير (قوله وكونه مقصودا الخ) توطئة لقوله وهذا الخ اه سم (قوله لا يستلزم الخ) أى لان دلالة الالفاظ على ما فيها وضعية وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل المدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلل اه سم (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققه في الواقع وكتب أيضا قوله وهذا مراد من قال أى فليس مراد نفي دلالة على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفاء الحكم (قوله لا يدل على ثبوت الخ) أى فالمراد أنه لا يستلزم تحققه في الواقع أو انتفاءه فيه (قوله المعنى) أى الحكم (قوله والا) أى وإن لم يكن هذا مراده كان كلامه باطلا اذ لا يتحقق أن مدلول الخ (قوله احتمال عقلي) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخالف المدلول على الدال اه عبد الحكيم (قوله ويسمى الاول) أى الحكم الاول من حيث أنه يستفيد من المخاطب من الخير لا من حيث أنه يفيد المخاطب كما نشر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من علم أو مال فاللأني بوجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا لا كونه مفادا اه أطول وكتب أيضا قوله ويسمى الاول فائدة الخبر أشار بلفظ التسمية الى أنه اصطلاح لاهل الفن فلا يراد عليه أن فائدة الشيء ما ترتب عليه والحكم أى الوقوع واللاوقوع ليس كذلك بل المرتب على الخبر علم المخاطب بذلك على أن فائدة اللفظ ما استفاد أى يعلم منه وهو الحكم ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه كذا في الفري لا غاية ما يلزمه النجوز وهو سائغ وكتب أيضا مانصه انماسمى الاول فائدة الخبر والثاني لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة وضع له اللفظ والاسم لازم لفائدة ما هو غير الموضوع له أطول (قوله لانه كل ما أفاد الخ) أشار به الى أن اللزوم ليس باخبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقد المنكمل بل اعتبار الافادة بمعنى أن افادة الاول ملزمة لفائدة الثاني وأورد على ذلك خبر الله كانه يفيد الحكم ولا يفيد انه عالم به لان ذلك معلوم قبل الخبر وأجيب بان المعلوم قبل الخبر ما يسمى مثله عندنا نصورا والمقصود افادته بالخبر ما يسمى مثله عندنا تصديقا وهو تعالى لا يعلم جميع الاشياء على الوجه المذكور بدليل الكواذب فاهام ملومة له لا على هذا

(قوله على الوجه المذكور) أى الذى يسمى مثله عندنا تصديقا بل يعلم جميع الاشياء على الوجه الذى يسمى

وليس كل ما أفادته عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون معلوما قبل الأخبار كافي قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظ التوراة وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم

الوجه قطعاً فعله بالشئ على وجه تسميته تصديقه لا نعلمه إلا من خبره ويمنع تحقق علمنا بأنه تعالى عالم بهذا الحكم بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه وهذا الجواب للخطائي أه من يس ويرد على الجواب الأول أنه لا يلزم قول الشارح بعد والمراد بكونه عالماً بالخبر وإنما يلزم ما سيأتي عن السيد أن المراد بعلم المتكلم الحكم تصديقه به جازماً وأرجح ما مع أننا نمنع أن المعلوم قبل الخبر علم له تعالى يسمى مثله عندنا تصوراً بل ما هو أعم منه وما يسمى مثله عندنا تصديقاً ويرد على الثاني أنه يجوز أن يتصور الحكم بخصوصه قبل الخبر مع العلم بأنه تعالى يعلمه بخصوصه وحينئذ يثبت التحقق السابق ثم قال يس وأورد على قوله لأنه كلما أفاد الخبر أفاد أنه عالم به ما لو قال أعلم قيام زيد مثلاً لأن علم المتكلم بقيام زيد هو فائدة الخبر في هذا الكلام ولا يلزم له أه وقوله ولا يلزم له أي يقصد أفادته بالخبر والافله لازم وهو علمه بعلمه بقيام زيد إذا العلم يتعلق بالعلم وقد يجاب عن هذا بأن عدم اللازم المذكور بخصوص هذه المادة فلا يرد فتأمل (قوله وليس كل ما أفاد الخ) أي فاللازم أعم لا مساو ولا نه ليس من الجانبين (قوله لمن حفظ التوراة أي والحال أنه يعلم أن) أحفظ هو التوراة والآ فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد ذلك لأن حفظ مثل التوراة لا ينفك عادة عن العلم به وإن جاز في المحقرات إلا نفي كك (قوله وتسميه الخ) أي حيث قيل لازم فائدة الخبر وأشار بهذا إلى الجواب عما يقال أن حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد منه الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة فأجاب بأنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما من شأنه الخ وكتب أيضاً ما نصه جواب عما يقال إذا كان الحكم يجوز أن يكون معلوماً قبل الأخبار فواجه تسميته بفائدة الخبر أه جري (قوله والمراد بهذا الحكم) يعنى الحكم بحفظ المخاطب التوراة من كل حكم يكون معلوماً قبل الأخبار (قوله والمراد بكونه) أي الخبر ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول الخ وكتب أيضاً قوله والمراد الخ أشار به إلى دفع منع ورد على الملازمة في قوله سابقاً لأنه كل ما أفاد الخ ذكره في المطول بقوله إن قيل لا تسلم أنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به (١) لجواز أن يكون خبره مضموناً ومشكوكاً أو هو ما أو كذا بخضافنا ليس المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهن الخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للأخبار أه وقال السيد أراد حصول صورته مطلقاً سواء كان معتقداً له جازاً أو غير جازماً أو لم يكن معتقداً له أصلاً ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم ثم نظريه بأن تصور الحكم على هذا الوجه لا يعتد به ولا يسمى علماً ولا يمد التصور عالماً ثم قال بل الحق أن المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقاً أي جازماً أو أرجحاً وتسميته علماً مستفيض لغة وظاهر أن استفادة المخاطب الحكم لا يحصل له من الخبر نفسه إلا إذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالماً به فظهر أن كل ما أفاد المتكلم الحكم أفاد أنه عالم به أه ما خصاً وأجاب عنه الحفيد بأن إطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس ثم

عندنا تصوراً (قوله وأورد على قوله لأنه كلما أفاد الخبر) ضوابه كلما أفاد الحكم لأنه الذي في كلام الشارح وإن استقام بتقدير المفعول أي كلما أفاد الخبر الحكم (قوله أي فاللازم الخ) يعلم منه أن قول الشارح لأنه كلما أفاد إلى آخر المقدمتين تعليل لكون الثاني لازماً أي أعم وليس تعليلاً مجرد كونه لازماً والاحتياج للمقسمة الثانية أغنى وليس كلما الخ نه

(١) أي لأن الافادة لا تتوقف على الحكم أه

حصول صورة الحكم في ذهنه وهما أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح (وقد ينزل) الخطاب (العالم بهما) أي بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فبقي إليه الخبر وإن كان طالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فإن من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة

ناقض فيما اختاره السيد بأنه يتم ما ذكره في وجه الزوم على مختاره إذا كان اعتقاد الخطاب تقاييدا أما في غيره فلا كما إذا كان بديهيا يحتاج إلى أدنى التفات وسماع فإن الخطاب يستفيدة ولو لم يعتقد علم المتكلم ودفعه الصوفي بأن مثل هذا لا يسمى مستفادا من الخبر ولا تسمى تأديته فائدة قال المصنف في أطوله لا ينافي قول السيد إطلاق العلم على اعتقاد المتقدم مستفيض اللغة ما ذكره بعض المحققين أن إطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل أي المركب مخالفة للعرف والشرع والله لا يجوز أن يكون مراده الإطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الإطلاق الذي ذكره السيد مجازيا (قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الحاصلة في ذهنه العلم هو الصورة الحاصلة في الذهن وهذا اصطلاح الحكماء وإنما قيل حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصرها في الذهن (قوله وقد ينزل العالم بهما الخ) أي ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بهما لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال الخطاب العالم بالفائدة قوله لك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال الخطاب العالم باللازم قوله لك ضربت زيدان يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيداً لكنه يناجى غيره بضربه عندك كأن يخفى منك أنه أطول أي وينزل العالم بهما منزلة الجاهل بهما معاً فالصور ثلاثة (قوله وإن كان) الواو للحال (قوله بالفائدتين) فيه تغليب أهـ سم (قوله لعدم جريه على موجب العلم) يتجه عليه أن هذا من باب إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي أن يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في الافتتاح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قد قدم على قوله وكثير الخ لدفع ما يتجه على الحصر من أنه قد يكون قصد الخبر غيرهما فإنه قد يلقبه على العالم بهما خيفة فينبغي أن يجعل الجاهل متناولا للخالي والشاك والمنكر ليم الدفع ولا يخص بالخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على أن تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله أي فيما بعد وغير المنكر كالمنكر وأن يؤيده أنه مثل لتزليل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على أن دخوله فيما سيأتي لبيان وقت تنزله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وأن في هذا التعميم اغناء عما احتاج إليه من حواله تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة أه أطول وكتب على قوله على موجب العلم مانعه أي مقتضاه (قوله سواء) أي كالمستويين من حيث أن الثمرة والقصود بالذات من العلم قد انتفعيا عنهما جميعا أه سم (قوله كما يقال للعالم) أي بفائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) أي لأنه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن فأتى إليه الخطاب أي من غير تأكيد ويجوز أيضا أن يعتبر مترددا فيه

(قوله بناء على أن الخ) راجع أقوله كما فعله السيد وقوله وأن يؤيده الخ غاية في قوله ولا يخص الخ فإن بكمز الطمزة وسكون النون وفاعل يؤيده قوله أنه مثل الخ ويحتمل أنه عطف على قوله أن تنزيل الخ فإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف أي بناء على أن تنزيل الخ وبناء على أنه يؤيده أنه مثل الخ أي أنه بنى السيد الأمر على ذلك في الواقع وإن لم يذكره (قوله بما هو من تنزيل العالم منزلة المنكر) يعني قوله أن بنى حكمك فيهم وما حو عليه أن دخوله الخ أي فلا صحة للبناء ولا لا أي بدو قوله لبيان وقت تنزله الخ وذلك الوقت هو ما ذكر بقوله إذا لاح عليه شيء من إمارات الإنكار

وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لا اعتبارات خطابية كثيرة في الكلام منه قوله تعالى واقد علموا ان
اشترأ ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت إذ رميت

فيلقى اليه الكلام مؤكدا است حسنا وان يعتبر منك آفياقي اليه كلام مؤكدا وجوبا لكن الظاهر هنا
الاول اهـ من الجري (قوله وتنزيل العالم بالشيء) أي سواء كان ذلك الشيء فائدة الخبر أو لازمها أو غيرها
فهو أعم مما تقدم والاية من تنزيل العالم بغيرها كما في إس وعبارته الاية ليست من قبيل تنزيل العالم
باحدى القائدين منزلة الجاهل لانهم لم يخاطبوا بالاية ولم يقصد اعلامهم بها حتى يكون خبرا ماقي اليهم
ومقصود اعلامهم مضمونه وهم يعلمون فقد نزلا منزلة الجاهل لان اراد بالقائدين حكم الخبر ولازمه
بالنسبة لمن خوطب بالخبر أو قصد اعلامهم مضمونه وهم ليسوا كذلك كما نقرر اذا مخاطب بالاية انما هو
النبي وأصحابه وهم المقصودون بالاعلام مضمونه انما خلاصة الكلام في أن الاية ليست من تنزيل العالم
باحدى القائدين بل من تنزيل العالم مطلقا ولا حاجة لما أطال به سم في الحاشية (قوله لا اعتبارات) أي
معتبرات أي أمور يعتبرها المتكلم حال مخاطبته كعدم الجري على موجب العلم فيما ذكره (قوله خطابية)
أي اقناعية تفيد الظن أي ظن غير المخاطب بكونه أي المخاطب غير عالم اهـ فترى وكتب أيضا ما نصه نسبة
الى الخطابة (قوله ولقد علموا الخ) وجه التنزيل في الاية ان صدرها أي قوله ولقد علموا الخ يدل على ثبوت
العلم لهم وآخرها أي قوله لو كانوا يعلمون ينفيه عنهم لان لولا امتناع الثاني لامتناع الاول الآن في العلم عنهم
لا اعتبار خطابي نظرا الى أنهم لم يجرؤوا على مقتضى العلم وكتب أيضا قوله واقد علموا اللام داخله في
جواب قسم محذوف ولا من اشتراه ابتدائية كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة
من خلاق أي نصيب والضمير في اشتراه لكتاب السحر والشعوذة أي استبدله عن كتاب الله تعالى واختاره
عليه ولبئس جواب قسم محذوف ان كان عطفا على مجموع القسم والجواب ولا حذف ان كان عطفا على
الجواب فقط ما شروا أي باعوا به أنفسهم أي حظوظها وجواب لو كانوا يعلمون محذوف أي لم يبيعوا
ويحتمل أن تكون لولان معنى فيكون أيضا نفيا للعلم بطريق آخر واعلم ان كون الاية من تنزيل العالم منزلة
الجاهل دفعا للتناقض فيها مبني على ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله واقد علموا الخ واتحاد متعلق العلم المثبت
ومتعلق العلم المنفي كما هو الابلغ فيما له سوق الكلام من تقبيح حالهم وسفاهة رأيهم فتعلق يعلمون انتفاء
الخلاق وذلك لما فيه من الاشارة الى أن علمهم بانتفاء الخلاق والثواب كاف في الامتناع من البيع
فكيف العلم بالعدم والرداءة وان احتملت الاية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولبئس الخ، ان متعلق العلم
المنفي غاية الندم والرداءة المستفادة من كلمة بئس الموضوعه للذم العام فلا اتحاد بينه وبين انتفاء الخلاق
لوجوده دون هذه الغاية في المباحات (قوله بل تنزيل الخ) للانتفاء والترقي (قوله وجود الشيء الخ) فانه
نزل وجود الرمي منزلة عدمه حيث قال وما رميت اذ رميت لانه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة
كالعدم (قوله وما رميت اذ رميت) اعلم انه انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لو كان
المقصود في الرمي مطلقا فتفسير السيد السند حيث قال أي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك
الرمي كان خارجا عن طوق البشر يخرج عما يحسن فيه وكذا ما نقله من أنه ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا
وزنه بأنه ليس بشئ لجر يانه في جميع الافعال عندهم بقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره
اهـ أطول ودفع بعضهم التزييف بأنه انما ذكر ما يجري في جميع الافعال لدفع اعجاب النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله لدفع اعجاب النبي) (فيه نظر اذ النبي معصوم لا يحصل منه مثل ذلك حتى يدفع عنه قاله بعض مشايخنا

(فينبغي) أى إذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو (فإن كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى لا يكون

بفعله هذا ثم الخروج في هذين التفسيرين عما نحن فيه قد يدفع بأن المرد منهما الاشارة الى وجه التنزيل منزلة العدم لا بيان المراد بالرمى المنبئ وبالرمى المنفى كذا نقل عن خط العصام وقوله يخرج عما نحن فيه اذ لا بد من اتحاد. ورد الاثبات والنفي حتى يحتاج الى التنزيل (قوله فينبغي) أى يجب صناعة القول لم يقتصر على قدر الحاجة عند ضعفنا (قوله أى اذا كان) أشار الى أن الفاء فى جواب شرط حذف مع قوله وفيه أن الذى يحذف مع فعله من أدوات الشرط أن باطرا د بعد الطلب وبدونه بعد غيره كما يدل عليه اقتصارهم على تقدير ان لكن فى كلام الرضى ما يؤخذ منه صلاحية تقدير اذا وعليه يتخرج كلام الشارح وغيره وأما حذف أداة الشرط فليل منفق على منعه ولو كانت أن وقيل جوز بعضهم حذف أن فيرتفع الفعل ان كان مضارعا وانظر لم يعد الشارح الفاء عند اعادة ينبغي ولو قدر الشرط وفله قبل قوله فينبغي لم يحتاج لاعادة ينبغي أفاده يس وظاهر أن الجزاء يتسبب عن الشرط بملاحظة مقتضى البلاغة يتسبب عن كون قصد المخبر على قانون البلاغة افادة المخاطب أن ينبغي اقتصاره على محصل الافادة فاندفع ما فى الحفيد وجعل الفنى قوله اذا كان الخ اشارة الى أن الفاء نفريعية ويوضحه قول بعضهم ان فينبغي الخ لازم نتيجة قياس تركيبه مقصود المخبر بخبره افادة أحد الأمرين وافادة أحدهما تحصل بقدر ما يحتاج من التركيب ويلزم أن يقتصر على ذلك بمقتضى البلاغة وحاصله أنه تقرير على ما سبق من غير تقدير شرط بل بتقدير كبرى (قوله له أن يقتصر) بالبناء للمفعول أو الفاعل وقوله من التركيب أى من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أى لا يزيد ولا ينقص وقوله حذرا من اللغو أى ولو حكما كما فى الكلام الناقص فالتعليل شامل له اه من هم وكتب أيضا قوله على قدر الحاجة أى على مقدار حاجة المخبر فى افادة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب فى استفادتهما اه أطول (قوله حذرا عن اللغو) اعترضه الحفيد بأنه عما يظن أنه لعدم الزيادة على القدر المحتاج اليه لا لعدم النقصان عنه مع أن الاقتصار على قدر الحاجة منناه الانيان بقدرها من غير زيادة ولا نقص فيكون التعليل أخص من المدعى وأجاب بأن الكلام اذا نقص على قدر الحاجة كان غير مفيد فيصدق عليه أنه لقو فاعلة أيضا عامة وكتب أيضا مانصه علة ليقصر لا لينبغي لاختلاف الفاعل اه يس (قوله فإن كان الخ) تفصيل لما أجمله بقوله فينبغي أن يقتصر الخ (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقايسة اه ع س وقال فى الاطول قيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لأنه انما يحسن حفظ التوراة ان يخلوا ذهنه عن انك عالم اما التكر والتردد فى علمك فلا يحسن أن يقال أنك حفظت التوراة لانه ظاهر فى تأكيد العلم لا العلم به والظاهر حينئذ أنى عالم بحفظك التوراة الى آخر ما قال فتأمل فانه قابل للمناقشة كيف وتدصرح بعد ان المؤكد وان كان وضعه للحكم يستعمل اللازمه أيضا (قوله أى لا يكون) تفسير اقوله خالى الذهن

بعد الطلب) نحو: أتتوا أم لا؟ أتتوا أم لا؟ وقوله وبدونه أى بدون اماراد بعد غير الطلب نحو يا عبادى الذين آمنوا ان ارضى واسعة فايى فاعبدون أى ان أردتم العبادة فايى الخ ثم ان كان المراد بعدم اطراده عدم الكثرة وان كان قياسا فالامر ظاهر وان كان المراد أنه سمعى فلا يستقيم حل المتن على حذف ان وقيل الشرط لازم فى المتن ليس من المسموع قول صلاحية تقدير اذا أى فيما اذا كان اتمام التحقيق نحو زيد فاضل فأكرمه أى اذا كان فاضلا فأكرمه وقوله وعليه يتخرج الخ أى ان كان المراد بعدم الايراد عدم الكثرة لعدم القياسية

طالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا

وقوله طالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها
وقوله ولا مترددا في أن النسبة الخ أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو
لا وقوعها ففي كلامه استخدام وقوله وبهذا تبين فساد ما قبل الخ ومبنى كلام هذا القائل واعتراضه على
المصنف على أن الحكم في الموضوعين بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها هذا ويصح أن يكون الشارح أشار
إلى أن في كلام المصنف مضافا مقدر في قوله من الحكم أي من علم الحكم أي ادراكه ولم يرتض جميع هذا
عبد الحكيم على الطول وعبارته قوله خالي الذهن عن الحكم المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما في
السابق أعني قوله إفاضة الحكم واللاحق أعني قوله والتردد فيه فإن التردد إنما هو في الوقوع واللاوقوع
دون الإيقاع والانتزاع وكذا لا إنكار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه إنما هو
الاذعان به فيكون المعنى خاليها عن الاذعان به والخلو عن الاذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فإن الاذعان
والتردد متناقضان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر فظهر فساد ما سبق إلى بعض الأوهام وأن
مبناه عدم التنبيه لمعنى الخلو عن الحكم وإن ما قيل أن معنى كلام الشارح على الاستخدام بإرادة الإيقاع
لفظ الحكم والوقوع عن ضميره أو على إرادة الخلو عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشيء كيف
وإنه صرف المتن عن الظاهر مع أنه لا حاجة إلى ذلك أه وهو نفيس إلا أن الأضراب في كلام الشارح على
ما ذكره غيره أو وقع منه على ما ذكره لأن مدار التنافي المذكور بعد الأضراب على أن معنى حصول الحكم
الاذعان به وهذا مفهوم مما قبل الأضراب على ما ذكره عبد الحكيم فلا يكون كل ما قبله وما بعده مستقلا
عن الآخر عليه بخلاف ما ذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال القنري ويرد على الشارح أن مراد هذا القائل
أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بذكر الحكم مراد به وقوع النسبة أو لا وقوعها بناء على أن
خلو الذهن عنه يتناول باطلا فعدم التصديق به وعدم تصوره إياه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح لا يدفعه ل
جوابه أن خلو الذهن عن تصور الحكم ليس بشرط الاستغناء عن المؤكد فانه إذا تصور المخاطب الحكم ولم
يتوجه إلى حاله ولم يتلف إلى شيء وراء تصوره كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك القائل يقتضي أن
الاستغناء عن المؤكد إنما هو إذا خلا الذهن عن تصوره أيضا وليس بصحيح أه مع بعض تصرف وأجاب
غيره بأن التبادر من خلو الذهن عن الحكم خلوه من التصديق به فجعله شاملا لخلوه عن تصوره أو تكابح خلاف
الظاهر من غير ضرورة والذي تعرف تعلق التصور به هو النسبة الحكمية وقوله كان في حكم خالي الذهن
استوجه الصغوى جعله كالشك ندبا (قوله طالما بوقوع النسبة الخ) عبر بالتركيب التقييدي مع أن المراد
أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة لا تنصب على أن الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع أو
اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أو لا بخلاف الخلو عن التردد فانه لا بد فيه من تصور النسبة ولذا قال في أن
النسبة هل هي واقعة أم لا بذكر الاستفهام بالنسبة أه عبد الحكيم وفي كون الخلو عن التردد لا بد فيه من
تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لا بد فيه من تصورهما كعلم الحكم (قوله أم لا) منقطعة كان التردد
يتنقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في لرضى قل سيؤيه أم في قولك أزد عندك
أم لا منقطعة كان السائل ظن أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا
(قوله عبر بالتركيب التقييدي) يطابق التركيب التقييدي على ما دد الاستنادي في شمل الإضافي (قوله سواء
تعلق العلم أي التصور (قوله فانه لا بد الخ) أي في الخلو من التردد لا بد فيه من تصور النسبة (قوله منقطعة)
أي فليست معادلة لهل بل هي استفهام آخر

وهذا يبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبني للمفعول (عن مؤكيدات الحكم) لتكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا (وان كان) المخاطب (متريدا فيه) أي في الحكم (طالباله) بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتخير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أولا وقوعها (حسن تقويته) أي تقوية ذلك الحكم

وانما عدها منقطة ماعلا لانه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريداه وعندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا اضراب اه وإذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد ذل فيه الاقدام اه من عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله منقطع ما مانصه فاندفع بهذا الاعتراض بأنه يقرر في كتب النحو أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وفوعها موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل كذا في القنري اه (قوله وبهذا) أي التقرير (قوله فلا حاجة الى ذكره) أي التردد (قوله بل التحقيق الخ) أي فلا يستلزم الخلو عنه الخلو عن التردد فيه وأن أريد به واحد في الموضعين اذا خلوع أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن المتنافي الآخر اه سم يعني انه لا يستلزم الخلو عن الحكم الخلو التردد فيه وأن أريد به في الموضعين وقوع النسبة أولا وقوعها لان الحكم والتردد فيه متنافيان اذا لا يجتمعان لان حصول الحكم الاذعان به وهو ينافي التردد فيه والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر فقول الشارح بل الخ جواب ثان قال بعضهم وكان هذا تحقيق لما وضحه عبد الحكيم نفسه وكتب على قوله لان الحكم والتردد فيه متنافيان مانصه لكن أن أريد بالحكم ما يتناول غير الجازم فالنفاة ممنوعة اه يس وكتب أيضا قوله بل التحقيق الخ هذا الاضراب لا يتغال والترقي من افساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف وتحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف التقارير السابقة الى افساده بوجه آخر وهو تنافي الحكم والتردد فيه من غير احتجاج الى استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخ عن الحكم تدبر وكتب أيضا مانصه أشار الى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق وقد حذف لفظ التحقيق من المطول (قوله متنافيان) أي لا يجتمعان حصولا فقط (قوله استغنى) أي وجوبا اه سم (قوله على لفظ المبني للمفعول) كتب بخطه قدس سره على لفظ المبني للمفعول هو الرواية وكأه أو وفق بقوله حسن تقويته ووجب تركيده حيث لا يتعرض للمتكلم أو المخاطب أو الكلام ولو قيل استغنى لاحتمل عرد الضمير للغير والمخاطب والكلام اه حفيد على المطول وكتب أيضا مانصه نائب الفاعل الجار والمجرور (قوله عن مؤكيدات الحكم) كان ونوني التأكيد واللام واسمية الجملة وتكريرها والقسم وأما الشرطية وحروف التنبيه والزيادة اه من يس وكتب أيضا قوله عن مؤكيدات الحكم احتراز عن مؤكيدات الطرفين كالتأكيد اللفظي والمعنوي فانها جائزة مع الخلو عما ذكر اه ع س اه سم (قوله حيث) هي هنا تلميلية اه جري (قوله وجده) أي الحكم الذهني (قوله مترددا فيه) جمل الحفيد الظن الذي في عرضه الزوال كالتردد (قوله طالباله) أي للحكم بمعنى الايقاع والانتزاع فبه استخدام لانه في قوله فيه أي في الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع اه سم والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله بأن حضر الخ) تصوير لقوله مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) أي الوقوع

(قوله وهذا اضراب) الذي في عبد الحكيم وهذا معنى الانقطاع والاضراب (قوله وكان هذا تحقيق الخ) أي لما بعد الاضراب ليس مستقلا عما قبله على رأي عبد الحكيم (قوله وأما الشرطية) أي لافادتها التعليل على محقق اذا المعنى ما يمكن من شيء وقوله وحروف التنبيه أي لاشعار التنبيه الى الشيء بأنه محقق وقوله والزيادة أي حروف الزائدة فانها تزداد للتأكيد وليست موضوعة له

(بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد ترده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز أنه إنما يحسن التأكيـ
إذا كان المخاطب ظن على خلاف حكمك (وإن كان) المخاطب (نسكرا) للحكم (وجب توكيده)
أي توكيده الحكم (بحسب الانكار) أي بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التأكيـد بحسب ازدياد
الانكار إزالة

واللا وقوعه سم وطرفاء الموضوع والمحمول (قوله بمؤكد) أي واحد فلماذا لم يؤكد بحسن اهـ
يس (قوله لكن المذكور) أي فيكون منافيا لما ذكره القوم وجمع بأن شرط الشيخ الظن في التأكيـد بأن
خاصة لانها في التأكيـد كمنار على علم وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها فلا تنافي ويردها هذا الجمع آية
أهم مفرقون فإن فيها التأكيـد بأن المتردد كإسباني (قوله ظن الخ) قيل أراد بالظن أن له يلا إلى الجانب الآخر
من غير أن يصل إلى حد الحكم فلا يلزم اندراج المتردد في المنكر اهـ فترى وكتب أيضا قوله ظن فإن كان له
شك أو وهم لم يحسن التأكيـد فلا يؤتى به (قوله بحسب الانكار) قال في الاطول أي بقدر الانكار أي
زائد على قدر ما للسائل بالغاما بلغ على حد الانكار فائدة أن أحدها اشتراط أن يكون زائدا على قدر
تأكيـد المتردد وثانيها أنه يتفاوت بحسب المقامات وإن اقتصر الشارح على بيان الفائدة الثانية يرشدك
إلى ما ذكرنا جواب أبي العباس المبرد لأبي إسحاق المتفلسف الكندي حين سأله قائلا لا نجد في كلام
العربي حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله قائم والمعنى واحد
وذلك أن قال بل المماثل في لفظة فقو لهم عبد الله قائم أخبار عن قيامه وقولهم إن عبد الله قائم جواب عن سؤال
سائل وقولهم إن عبد الله قائم جواب عن انكار منكر قيامه وما ذكر المصنف في قوله تعالى ثم أنكم يوم
القيامة تبهتون من أنه كدائبات البعث تأكيـد واحد أو ان كان مما ينكر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان
جديرا بأن لا ينكر بل غاية أنه يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المتردد في تنبيهها على ظهور أدلته وسيزيد
رشدك بالتأمل في أجوبة رسل عيسى عليهم السلام وهذا عرفت أن في قوله وقد يخرج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر فاما لما يقال نجد في مقام الأخبار من غير الجواب ورد الانكار إن عبد الله قائم وفي
مقام رد الانكار عبد الله قائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فإن قلت كيف صح اشتراط كون التأكيـد
على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت إذا تعارض التأكيـد والانكار
تساقطا بقي أصل الخبر مفيداه مع بعض حذف وأقول يمكن أن يكون قول الشارح يعني يجب زيادة
الخ إشارة إلى اشتراط الزيادة على قدر تأكيـد المتردد بأن يراد زيادته على قدره (قوله قوة وضعفا) أي لاعداد
فقد يطلب الانكار الواحد تأكيـد ان من لاقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوته فاهـ بعضهم وكتب على قوله
فقد يطلب الخ لانه يقتضي أن الأصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيـد واحد وهو ما أفاده الحفيد
والفري وفيما قلنا عن الاطول خلافه (قوله يعني الخ) أشار بهذا إلى تقدير مضاف في المتن يتعلق به
قوله بحسب والتقدير يجب زيادة توكيده وغرضه منه الفرار من تعلق قوله بحسب بقوله ويجب لأن
الوجوب لا يتفاوت ولا يتعدد لانه لزوم وهو شيء واحد وتماقه به يقتضي تفاوته وتعدد موقبه نظر من
وجهين الاول أن الوجوب يتفاوت ويتعدد بحسب المتعلق والثاني أنه على صنيع الشارح يكون كلام المتن
قاصرا عن إفادة وجوب أصل التأكيـد أي أول مرة منه فقد جلب لنا هذا التقدير اعتراضا وما قيل أن

(قوله في التأكيـد بأن خاصة) في شرح المفتاح ما يفيد أن ذكر أن في كلام الشيخ مجرد التمثيل

أفاده عبد الحكيم

(كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجلة (وفي المرة الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم مرسلون) مؤكدا بالقسم وان اللام واسمية الجلة لمبالغته المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما اُنتم الا بشره مثلنا وما اُنزل الرحمن من شيء ان اُنتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على أن تكذيب الاثنين

المراد زيادة التأكيدي أي على أصل الكلام فيصدق بإصلا الأكد والرائد على أصل التأكيدي دفعه قوله ازدياد الانكار فلو علق قوله بحسب الانكار بقوله تو كيدوه لاشتغى عن التقدير وسلم من هذا كله نعم ان مشينا على ما في الأطول من وجوب زيادة التأكيدي في الانكار على التأكيدي في التردد كان المراد وجوب زياده تو كيدوه على التوكيد في التردد وان دفع الوجه الثاني ولك أن يجعل قوله يعني الحبيان لما تضمنه قوله بحسب الانكار زيادة على ما تضمنه قوله وجب تو كيدوه على هذا لا يرد على الشارح شيء فتأمل (قوله كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم بولش بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمجمة ويحيى وشعمون وهو الثالث الذي عزها بعد تكذيبها وما في الشارح انهم شعمون ويحيى والثالث الذي هو بولش أوجب النجار غير موثق به كما اعترف به الشارح ونبه في حاشية الكتاب اه أطول (قوله اذ كذبوا) ظرف لقول مقدمه قول حكاية والاصل حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ الخ لا لقل ولا لحكاية اذ قول الله تعالى والحكاية ليسا وقت التكذيب (قوله واسمية الجلة) أي كونها اسمية لاصير زرتها اسمية كما توهم فانه لا يشترط في التأكيدي كونها معدولة اه عبد الحكيم (قوله مؤكدا بالقسما) لما ذكر في الكشف أن ربنا يعلم جار مجرى القسم في التأكيدي كشهد الله اه اسم (قوله ما اُنتم الا بشر مثلنا) نقروا رسالتهم باثبات البشرية لهم لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا واستشكك ذلك بأن البشرية اماننا في بزعمهم الرسالة من عند الله لامن عند عيسى والرسول كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لامن عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسلون من عند من عيسى كما يؤيده ما في الحقيدي على المطول عن القرطبي أنهما قالان رسول عيسى وأجبت بان الخطاب في قوله ان اُنتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون في الرسالة عنهم تغليباً عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنهي رسالته من الله تعالى ونظرة في الاشتغال على التعليل ان يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى أهل بلد فيقولوا في ردهم أن حكمكم لا يجري علينا ان فينا من هو اعلى يدانكم وان المقصود في الرسالة من عند عيسى أي اُنتم الا بشر مثلنا فلا مزية تفضيل لكم علينا فلا تستحقون لان تكونوا آمريين ناهين وقيل أن رسل عيسى أو هموا الكفار أنهم رسل من عند الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله في وجوب اعتقاد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما في الكشف حيث قال قد اعلم أي رسول عيسى الملك أي ملك انطاكية فقال من أرسلكاه قال الله الذي خلق كل شيء فجواب الكفار مبني على ما فهموه (قوله وقوله) أي المصنف اذ كذبوا أي بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التنزية مع أن الكذب في المرة الاولى اننا فقط (قوله مبني الخ) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني أعني في المرة الاولى بقوله (قوله لا اشتغى عن التقدير) بل عن العماية بتمامه (قوله نعم الخ) ستعلم أنه لا يناسب الشارح (قوله) وان دفع الوجه الثاني) لا يتم الاندفاع الا أن أريد بازدياد الانكار ما يشمل زيادته على التردد (قوله بان الخطاب في قوله ان اُنتم) المناصب للآية في قوله ما اُنتم اذ الكلام في أنتم الا بشر مثلنا لافي ان اُنتم تكذبون لكن المحقق تبع السيد كما يعلم مما يأتي (قوله بناء على أن الرسالة الخ) أي لبنائهم على أن الرسالة الخ

تكذيب الثلاثة والافالكذب أو لا اثنان (ويسمى الضرب الاول ابتداء ثانيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى (اخراج الكلام عليهم) أى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيدي الاول

اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بما تقدمه في موضع المفعول بحكاية أى حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا في المقالة الاولى وأما اذا تعلق يقال كما دل عليه كلام الايضاح أو بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على أن تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون والفرق في اللفظين المرتين لا ينافي ارادة هذا المعنى اه سم بحروقه وهو في الفري وقوله في المرتين أى في شأن المرتين وقال في الاطول المراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بتوفلان والقتال واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعزونا ثالث فقالوا انا اليكم رسلون وحل الكلام وجه آخر للشارح المحقق وهو أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة ثم قال وللفاضل المحشى للشرح وجه آخر وهو أن في المرة الاولى وفي المرة الثانية متمتعان أما يقال أو بالحكاية لا يكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا ينافي كون المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه أنه حينئذ لا يكون المحكى عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول الرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم يتجه أن المحكى عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج في توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قيل أخبارهم فلكل وجهة هو مواليها وقال بعضهم إنما يحتاج الى البناء المذكور في الشرع لو اقتصر على قوله في المرة الاولى ولم يعطف عليه قوله في المرة الثانية فحيث عطف يجعل انصباب تكذيب الثلاثة على مجموع المرتين اه وقوله وتوجيه الشارح وان استغنى عنه غير ظاهر لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد وبقي توجيه آخر وهو تعلق في المرة الاولى بقولهم المقدّر الذي تعلق به اذ كذبوا وهذا مثل توجيه السيد فتأمل (قوله تكذيب الثلاثة) لان ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب لانه عينه (قوله الضرب الاول) أى الخلو عن التأكيدي والثاني هو التأكيدي استحسانا والثالث هو التأكيدي وجوبا (قوله ابتداء ثانيا) لكونه غير مسبوق بطلب أو انكار اه عبد الحكيم (قوله طلبيا) لانه مسبوق بالطلب وقوله انكاريا لانه مسبوق بالانكار (قوله في الاول) أى في الالتقاء الاول كما في عرق لان لقاء الكلام خائيا من التأكيدي يقال له لقاء أول بالنسبة لالتقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد بالاول الضرب الاول لانه نفس الخلو عن التأكيدي يلزم ظرفيه الشيء في نفسه وكذا يقال في قوله في الثاني وقوله في الثالث وبعضهم جعل المراد بالاول في كلامه أى الشارح خالي الذهن وبالثاني المتردد وبالثالث المنسكّر ويزول الاشكال عليه أيضا تأمل وفسر في الاطول الضرب الاول بالكلام الملقى الى الخالي سواء نزل منزلة المتردد أو المنسكّر أو لا ويلزم أن الثاني الملقى الى المتردد والثالث الملقى الى المنسكّر وقد يؤيد هذا قول الشارح أى على الوجوه المذكورة دون أن يقول على الاضراب (قوله والفرق في اللفظ بين المرتين الخ) أى حيث قال في المرة الاولى وفي الثانية ولم يعممها فيقول في المرتين (قوله لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد) صوابه توجيه العصام لان توجيه العصام والشارح متمتعان على أن ضمير كذبوا اثنان في الواقع على ما تقدم بيانه في كلام العصام لانه كما قاله السيد الذي هو المراد بالفاضل المحشى على ما قرره

والنقوية بمؤكّد استحصاناً في الثاني ووجوب الكيد بحسب الازدكار في الثالث (اخراجاً على مقتضى الظاهر) وهو أخض مطلقاً من مقتضى الخال لأن معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيراً ما يخرج) الكلام (على خلافه) أي على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير المسائل)

المراد المذكورة سابقاً في قوله ويسمى الضرب الاول الخ فلا يلزم على هذا نظرية الشيء في نفسه اذا أريد الاول في كلام الشارع الضرب الاول وهذا أحسن (قوله والنقوية الخ) الانسب والاخصر والتأكيدي استحصاناً (قوله ووجوب التأكيدي) الانسب والتأكيدي وجوباً (قوله اخراجاً على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفوري في شرح الفوائد تحقيق المقام أن الحال بمعنى عرفته قد يكون أمراً محققاً كما مر وقد يكون أمراً يعتبره المتكلم بتزليل شيء بمنزلة غيره هو الاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال والثاني خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه ارجاه على خلاف مقتضاه (قوله مطلقاً) أي خصوصاً مطلقاً (قوله كما في صور الخ) هي المذكورة في قول المصنف وكثيراً ما (قوله وكثيراً) لقد أعجب حيث ومم قسم المخرج على خلافه بالتمهيد حيث قال وقد ينزل العالم منزلة الجاهل والمخرج على خلافه بخلافها ام أطول وكتب أيضاً قوله وكثيراً الخ يعني أن وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون اخراجاً على مقتضى الظاهر قليلاً ام مطول وإنما قال ذلك ليعلم كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه ونازع في الأطول في بعده وكتب أيضاً على قوله وكثيراً ما منه صفة معمول مطلق أو ظرف أو حال كما في الأطول وكتب أيضاً قوله وكثيراً ما يخرج الكلام الخ يلتبس كثيراً لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر باخراجاً على مقتضاه فلا تظهر الفائدة فيحتاج الى قرينة تعين المقصود وترجحه فإن لم توجد قرينة صح حمل الكلام على كل من الأمرين بل بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يلتبس ببعض كافي الكيد مع المسائل فإنه يلتبس بالتأكيدي مع المنكر اذا وجوب والاستحصان لا يفهمان من اللفظ وبعض صور ارجاه على خلافه يلتبس ببعض كافي جعل الخالي بمنزلة المسائل فإنه يلتبس بجعله كالمنكر فإن كان هناك قرينة عمل بها والاصح الحمل على كل افاده يس نقلاً عن شرح الفوائد لكن ما ذكر من التباس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ببعض والتباس بعض صور ارجاه على خلافه ببعض مبني على أنه يكفي للاسكار الواحد تأكيدياً واحداً الذي حققه في الأطول كما قدمنا خلافه وأنه يجب زيادة تأكيده على قدر تأكيدي المسائل ولا التباس على هذا تدبر (قوله يخرج) المناسب لتعبير المصنف قبل اخراج دون التخيير أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة (قوله فيجعل غير المسائل) تفصيل لما أجمله في قوله وكثيراً الخ لكن بقي من تفصيله جعل المسائل كالحالي اذا كان معه ما نأمله ارتدع عن التردد وكان اعتمد على سهولة معرفته بما تقايسة ونحن سنجهله

(قوله الانسب والاخصر الخ) وجه الاخصر ظاهرة ووجه الانسبية أن اقبال لاخو عن التأكيدي المذكور قبل إنما هو التأكيدي لا النقوية بمؤكّد ومنه يقال في قوله الانسب والتأكيدي وجوباً قاله بعض مشايخنا (قوله لكن بقي من تفصيله الخ) بقي أيضاً من تفصيله جعل العالم كالحالي فإنه لا يدخل في واحد مما كرهه ولا يقال جعل العالم كالحالي معلوم من قوله فيما سبق وقد ينزل العالم بهما الخ لما يأتي أن ما سبق لا يغني عن ذلك اذ بعد تجهيله تارة يعتبر خالياً وتارة سائلاً وتارة منكراً (قوله ونحن سنجهله)

كالسائل إذا قدم إليه) أي إلى غير السائل (ما يلوح) أي شير (له) أي لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أي لا خبر يعنى ينظر إليه يقال استشرف الشيء وأما رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب

داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات التي فترقب فانه من فوائدنا الشريفة اه أطول وكتب أيضا قوله فجعل غير السائل هو راجع للضرب الثاني أعنى الطلبى وقوله ويجعل غير المنكر الخ راجع الثالث أعنى الانكارى وقوله ويجعل المنكر الخ راجع الاول أعنى الابتدائى وكتب أيضا قوله فيجعل الخ لا يخفى أن الجعل ليس متأخرا عن الاخبار فاما أن يجعل الاخبار مجازا عن ارادته أو يجعل التفاء للتفصيل اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل تناول للعالم والخالى والمنكر الا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله فتزيله منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يخفى عن ادخله في هذا البحث لأنه بعد تنزله منزلة الجاهل وتنزله منزلة الخالى مقام وتنزله منزلة السائل مقام وتنزله منزلة المنكر مقام وقوله اذا قدم اليه بلوح بالخبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوحة يستدعى جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلة السائل وتقديم الملوحة ربما يؤثر في المنكر فيجعله مترددا بقول السيد ان المراد بغير السائل الخالى لان تقديم الملوحة انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وادخل فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل في قوله والمنكر كغير ذلك فيه اباحت لا تخفى على مثلك قاله فى الأطول وقال أيضا مقتضى الظاهر أقسام ثلاثة الكلام مع الخالى والمتردد والمنكر وأقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالى أو المتردد أو المنكر والكلام مع الخالى المنزل منزلة المتردد أو المنكر لأن الخطاب ينال التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر والمنزل منزلة أخوية والكلام مع السائل المنزل منزلتهما اه وكتب على قوله فيه اباحت ما نصه أي ثلاثة واحد في قوله لان تقديم الملوحة الخ وواحد في قوله وأما تنزيل العالم الخ وهذا يؤخذ من كلام المصنف قبل وواحد في قوله وتنزيل المنكر الخ وحاصله أن اللائق العميم هنا تخصيص ما يأتى لأنه دفع للتكرار عند وقت الحاجة وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل مفهومه يتناول خالى الدهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوحة انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وسجىء الكلام على تنزيل المنكر منزلة السائل اه سم وقد علمت ما فيه ما قلناه عن الأطول (قوله كالسائل) هو المتردد في الحكم الطالب له المتقدم في قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثانى وتقوم أنه يؤكده استحصانا (قوله اذا قدم اليه الخ) قال في شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاختصاص بشأن الخبر لكونه مستتبدا أو التنبيه على غفلة السامع اه عبد الحكيم (قوله فيستشرف) أي يكاد يستشرف كما استشرفه وكتب أيضا قوله فيستشرف الخ قال فى الأطول ولما كان تقديم الملوحة محتتملا لان يكون موجبا لازالة التردد أو أن يكون موجبا للتردد احتاج الى تقييده بقوله فيستشرف له استشرف المتردد الطالب أى بالقوة القريبة من الفعل الا انه يصير مترددا بالفعل والالكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر اه (قوله أي لا خبر) فاللام زائدة كما في ردف لكم كما فى القنرى وعبد الحكيم وفي الشرح اشارة له قال القنرى أو الفعل مضمن معنى التهيؤ وكتب أيضا قوله لا خبر أي لجنسه أو نوعه اه ع ق (قوله له معنى ينظر اليه) صبر

داخلا الخ) مثاه في الدخول في ذلك جعل العالم كالخالى (قوله راجع الاول) فيه أنه من الضرب الثالث على ما يؤخذ من كلامه لامن الاول للمعنى قوله ليس متأخرا عن الاخبار) أي بل هو عينه ان أريد الجعل اللفظى أو سابق عليه ان أريد الجعل النفسى

أى لا تدعى يانوح فى شأن قومك واستدفاع المذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بأنه قد حقق عليهم المذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا فقبل (أهم مفرقون) مؤكدا بأن أى محكوم عليهم

بمعنى إشارة الى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرف وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس) أى من شعاعها وعبارة ع ق كالمتقى لشعاع الشمس وهى أوضح (قوله نحو ولا تخاطبني فى الذين ظلموا) اكتفى المصنف فى تعيين الموضع قوله ولا تخاطبني فى الذين ظلموا ولم يذكر صانع الفلك مع أنه الذى يدور عليه الانتقال الى الاغراق إشارة الى أن قوله ولا تخاطبني فى الذين ظلموا يكفى فى التنزيل منزلة السائل لانه تكفى الإشارة الى جنس الخبر ولا يجب الإشارة الى خصوص الخبر اه أطول (قوله أى لا تدعى الخ) قال فى الاطول ويحتمل والله أعلم النهى عن المخاطبة فى طلب المذاب لهم كما قال رب لا تدع على الارض من الكافرين ديارا يعنى لا تدعى بعد لعذابهم فانه قد حكم عليهم بالاغراق والجملة هذا الكلام يشير الى توجه المذاب اليهم فتكاد النفس تلتفت اليه وتردد ويد الجزم به أيضا يحتمل أن تتردد أيضا فى أنه الاغراق لانه واحد من جنس المذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك فلذلك قال انهم مفرقون مؤكدا هو الحاصل أنه اذا نظر الى ولا تخاطبني الخ فقط كان هناك إشارة الى جنس الخبر واذا نظر اليه مع واصنع الفلك كان هناك إشارة الى خصوص الخبر لا يقال فى قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على اغراقهم لا توضح له فالمقام مقام علم اغراقهم لا التردد فيه لا تقول مرادنا بالتلويح ما قابل التصريح وقوله تعالى واصنع الفلك ليس صريحا فى اغراقهم لانه يحتمل أن يكون الفلك لامر آخر غير عمرم الماء الموجب لاغراقهم وأن يكون ذلك على سبيل التهديد فقوله واصنع الفلك لا يوجب علم اغراقهم (قوله واستدفاع) أى دفع فالسين والتاء زائدتان (قوله فهذا) أى قوله ولا تخاطبني الخ (قوله بالخبر) أى بجنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالمذاب كما يشعر به كلام الشارح لا بخصوص الخبر وهو كونهم محكوما عليهم بالاغراق اذ ليس فى قوله ولا تخاطبني فى الذين ظلموا اشعار بخصوص ذلك نعم يشعر به مع ضمنية قوله تعالى قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح هنا لم ينظر الى ذلك أصلا تأمل لكن قد يتوقف حينئذ فى جعل جنس الخبر ما يحا به لان التلويح هو الإشارة الخفية والإشارة الى جنسه بقوله ولا تخاطبني الخ ظاهرة وكذا الإشارة الى خصوصه بهذا القول مع ضمنية واصنع الفلك وأجيب بأن المراد بالتلويح ما قابل التصريح كما مر (قوله فصار المقام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرف كون المقام مقام الاستشرف كما قررناه لا وقوع الاستشرف بالفعل والا كان المقام ظاهرا لا تنزليا وعلم من قولنا جنس الخبر أو نوعه أنه لا يجب أن يكون بحيث يتردد فى شخص الخبر ونوعه بل يكفى كونه بحيث يتردد فى الجنس فى صحة الجواب بالشخص مؤكدا التضمنه للجنس اه ع (قوله مقام أن يتردد) أى صالحا لان يتردد وكتب أيضا قوله مقام أن يتردد الخ لا يخفى أن هذه العبارة لا تقتضى حصول التردد بالفعل فانه قال المحقق الرضى فى بحث وقوع القول المطلق لو قيل ليد ضرب فهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف ما لو قيل لزيد أن يضرب فإن

(قوله لانه) الإشارة الى خصوص الخبر (بل تارة تحصل كما فى الآية اذا نظرت قوله واصنع الفلك وتارة لا كما فى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم فان فى صل عليهم تلويحا الى جنس الخبر وهو أن فى صلاته عليه السلام ضمنية لهم (قوله كان هناك إشارة الخ) أى لا تشرىح الجنس لاحتمال أن المراد واصنع الفلك لركوبها فى البحر الارتمال

بالاغراق (و) ويجعل (غير المنكر كالمنكر إذا لا ح) أي ظهر (عليه) أي على غير المنكر (شيء من أمارات
الإنكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارض ربحه) أي واضعا الرمح على العرض فهو لا ينكر أن في بني صه
رمحا لكن بجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيه أماراة أنه يعتقد أن لا ربح بل كاهم عزل
لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بني صمك فيهم رماح)

معناه صحة وقوع الفعل منه وليس قطعاً بوقوعه اه حفيد على الطول زاد في حواشيه على المختصر ثم المناسب
أن يكون الاستشراف أيضاً بحسب الصلاحية فقط والافالظاهر أنه مستلزم للتردد بالفعل إلا أن يقال
الاستشراف الى جنس الخبر لا الى خصوصه وكتب أيضاً على قوله أن يتردد الخ مانعه أي وليس هناك
تردد بالفعل والالكان اخر اجا على مقتضى الظاهر اه مم (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق له أن يقول
بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مراد ابل المراد نوعه الذي هو العذاب (قوله غير المنكر)
المراد به الخالي الذهن والسائل والعالم جميعا والظاهر أن المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر اه مم وكتب
أيضا قوله غير المنكر أي انكارا يناسب التأكيده فدخل جعل المنكر الضعيف كالقوى كذا في يس (قوله
إذا لا ح) وكذا إذا كان الحكم بعيدا عن القول فالتقييد تقييد بما هو أكثر اه أطول (قوله من أمارات
الإنكار) المراد بأمارات الإنكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكر في
زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الإنكار والالكان تأكيده كالكلام ظاهريا لا تنزيها ع (قوله
نحو جاء الخ) أي نحو قول رجل ابن نضلة هو بالفتح عم لابي صلى الله عليه وسلم وأما جعل الشاعر بالتحريك
فهو عبد المازن كذا في الاطول وفي القاموس أن اسم جعل عم الله صلى الله عليه وسلم مغيرة وكون جعل
هذان من أعمامه يوجد أن نضلة الذي نسبوا جعل الاله اسمالاه أو تقبلا لعبد المطلب (قوله على العرض)
أي عرض الرمح أي جاعلا عرضه جهة الاعداء لا طوله فلم يجعل سناناه جهة الاعداء على طوله جاعلا
سناناه جهتهم بل جاء واضعا له على نخذه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهم ما الرمح (قوله لكن
بجيئه) أي للحرب (قوله أماراة أنه يعتقد الخ) أي لانه على عادة من ليس متنبأ للحرب وكتب أيضا قوله
أماراة أنه يعتقد الخ كونه أماراة على ذلك باعتبار حال شقيق في زعم الشاعر كما أفاده ع ق والا فوضع الرمح
على العرض قد يكون اشد شجاعته وعدم ميالاته بالاعداء فيحتمل أنه ينكر وجوده مقاوم له فيهم تعمل
رماحه عمل رمحه فيكون المعنى أن فيهم رماحا تعمل عمل رمحك فيكون التأكيده ظاهريا لا تنزيها وقد يكون
لعلم اعتقاد أن فيهم رماحا لا اعتقاد أن لا رماح فيهم فيحتمل أنه منزل منزلة السائل لا منزلة المنكر فظهر
ان دفاع الاعتراض بهذين الاحتمالين على أن المثال يكفي فيه الاحتمال ويكفي احتمال الإنكار مرجعا أنه
أنسب بزيادة تغيير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كاجر وجر (قوله وخوطب
خطاب التفات) أي من الغيبة الى الخطاب اذ لا صل أن يقول ان بني صه لان الاسم الظاهر ومنه شقيق
من قبيل الغيبة وكتب أيضا قوله وخوطب خطاب التفات اعلم أنه ان كان شقيق حاضر اوقت القاء هذا
(قوله والظاهر أن المثال الخ) هو منه قطعاً كما لا يخفى فان كل أحد يعلم ان المحاربين فيهم سلاح (قوله المراد
بأمارات الإنكار الخ) كلامه بظاهره لا بفهمه والمقصود أنها أمارات في زعم المتكلم لولا عند من اعلم بأن هذا
الشخص غير المنكر لأنهم أمارات من غير معارض فافهم (قوله فيحتمل أنه منزل منزلة السائل) فيه أن
الجائي للحرب المتردد في سلاح العدو على فرض أن ذلك يقع لا يترك التهيه للحرب والالتفات الى
السلاح فكيف ينزل منزلة المتردد عند ترك الذهي على أن الجائي للحرب لا يكون خالي الذهن عن تصور
السلاح للعدو

مؤكداً بان وفي البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كانه يرميه من الضعف والجبين بحيث
لو علم أن فيهم ما حالما التفت لفت الكفاح ولم تقويده على حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لحرز لما التقينا
تدك لا يقطرك الزحام يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كانه يخاف عليه أن يداس
بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقله غناؤه وضعف بنائه (و) يجعل (المنكر كغير المنكر اذا كان معه)
أى مع المنكر (ما ان تأمله) أى شىء من الدلائل

الكلام فى الكلام التفاتان أحدهما من الخطاب الى الغيبة فى قوله جاء شقيق على ما ذهب اليه السكاكى
اذ مقتضى الظاهر جئت ثانيهما على العكس فى قوله ان بنى عمك الخ وان لم يكن حاضرا فالثاني فقط وقيل
لا التفات على هذا الاحتمال أصلا فان قوله ان بنى عمك الخ لا يرتبط بما قبله الا بتقدير فقلت له ان الخ فهو
معتبر ولا بد فى الكلام منه وحينئذ فلا التفات أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يجعل
الشخص بذكر أو صافه حاضرا مخاطبا لا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط
بذكر الأوصاف (قوله مؤكداً بان) لم يقل واسمية الجملة لما استعرفه من أن مؤكديتها عند قصد التأكيدها ولم
يتحقق هنا (قوله تهكم واستهزاء) كان سياق الكلام من الشاعر يدل عليهما والا فالبيت يحتمل النصيح
والنهي عن عدم التنبؤ لحرب الأعداء وعدم الحزم فى هذا الامر وكتب أيضا قوله تهكم واستهزاء لا يخرج
الكلام بذلك عن التنزيل المذكور كما فى الحفيد وغيره لكن بذلك يصير التقييد بعرض الرمح لمجرد بيان
الواقع لان حمل الرمح على أى وجه كان أماراة على اعتقاده أن لا رماح فيهم على ما للرزوقي فتدبر (قوله كانه
يرميه أى ينسب) (قوله لفت الكفاح) ظرف أى جانبه وجهته أى لما انصرف الى جانبه وجهته وكتب
على قول الكفاح مانصه أى المحاربة (قوله على طريقة) متعلق بقوله تهكم واستهزاء (قوله على طريقة
قوله) أى قول أبى تمام البراء بن عازب الأنصارى وعمرز الذى قال له لما التقوا انتكبر رجل من بنى ضبة
ومفعول تنكب محذوف والتقدير تنكب القتال مثلا أو المقاتلين أى عدل عن طريقته لا يقطرك
الزحام يحزم يقطرك فى جواب الأمر أى يلقك على أحد قطريك أى جانبك لصعف بنائك وعدم غنائك
يسخر منه ويرميه بانه لم يباشر الشدائد الخ اه من شرح ديوان الحماسة وفى الحفيد التنكيب التجنب
والزحام الزاحمة اه أى مزاحمة الجيش بخيلها عند القتال وفى ع ق لا يقطرك الزحام أى لا يلقبك على
فذاك اه وهو مخالف للتفسير المتقدم عن شرح الحماسة الموافق له ما فى الحفيد وغيره فتأمل (قوله أن
رأس) هذه النسخة أولى من نسخة يس (قوله لقله غناؤه) أى نعمه وقوله وضعف بنائه أى بذيته وبدنه
(قوله ويجعل المنكر) ويجزى مجراه المتردد وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر ان زل منزلة
الخالى لم يؤكداً وان زل منزلة السائل كذا استجدنا ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى لقاء الخبر
اه سم أى لانه يقتضى عدم الخطاب اه يس فالمراد بغير المنكر الخالى والسائل وكتب أيضا قوله كغير
المنكر يمكن أن يحمل متناولا لضعف الانكار فبراد المنكر القوى الانكار وجعله كضعفه بعدم زيادة
النا كيداه كذا فى يس وكتب أيضا قوله كغير المنكر الظاهر كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع
الضمير اه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه الخ بحث المصام فى أطوله أنه
يحتمل أن يكون الكلام حينئذ من قبيل جعل مامعه من قبيل المؤكداً فى إزالة الانكار فلا يكون على
خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا بد له من مزيل الانكار تأكيدها كان أو غيره
(قوله تأمله) أى تأمل فيه لان التأمل النظر فى الأمر اه أطول (قوله من الدلائل) من تبعيضية
فيكنى بعضها ولو احدا

والشواهد أن تأمل المذكر ذلك الشيء (ارتدع) عن إنكاره ومعنى كوننا معه أن يكون معلوما له شاهداً
عنده كما نقول لاكر الاسلام الاسلام حق من غيرنا كيد لان مع ذلك المذكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام
ونل معنى كوننا معه أن يكون موجوداً في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم
يكن حاصلاً عنده وقيل معنى ما أن تأمله شيء من العقل وفيه نظر

(قوله والشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها لا ما لا يشملها فهو
كالتمثيل للدلائل كذا في يس (قوله ارتدع عن إنكاره) بأن ينتقل الى مرتبة التردد أو خالي الذهن اه
اطول (قوله أن يكون معلوما له) قال في الاطوار ولو بالقوة القريبة من الفعل اديكفي في التنزيل ذلك ولا
يجب كوننا معلوماً بالفعل وكتب أيضاً على قوله معلوماً له مانصه من الأدلة العقلية وقوله شاهداً عنده من
الأدلة الحسية وكتب أيضاً قوله معلوماً شاهداً عنده استشكل توقف الارتداع على التأمل حينئذ ويمكن
دفعه بأن المراد بالدليل ما اصطلاح عليه أرباب الاصول وهو ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى مطلوب
خبري قال في شرح الفوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط مقدمات صحيحة بوجه صحيح توصله الى الارتداع
أن يتفطن للإدراج فينتقل اه من يس وكتب على قوله ما اصطلاح عليه الخ مانصه أي لا ما اصطلاح عليه
أرباب الميزان وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر (قوله كما نقول) مانصه من قوله من غيرنا كيد) رد
عليه أن التسمية الجملة تقيده التأكيذ والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكيدات أنها مما يصلح
أن يقصد به التأكيذ عند مناسبة المقام فليست للتأكيذ مطلقاً بل إذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه
المفتوى في شرح الفوائد ورد الجواب بأنها إنما تقيده إذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لأن بناء مؤكديتها
على افادة الثبوت والدوام وهي إنما تدل عليهم في هذا المقام بأنه بمنزلة عن التحقيق لأن كلامه مانصه مما تقدم مثل
دليله ممنوع وبهذا التسايم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيذ فلا يلزم افادة التأكيذ في
مقام العدول مطلقاً كما هو ظاهر كلام المحجب ورد الجواب بأنها إنما تقيده إذا تضمنت الى غيرها من
المؤكيدات بخلافه لتصريح الايضاح بأن في قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين وتثليثهم الكلام
الطلي بأن زيد قائم وأنه مؤكيداتاً كيدا واحداً أو لتصريح الفاضل الابري وغيره بأن في قوله تعالى ثم
انكم يوم القيامة لنبعثون تأكيذاً واحداً اه وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط في كون الجملة الاسمية
مؤكدة عدولها عن الفعلية وفي الفري في الجملة الاسمية اعتباران اعتبار افادتها أصل الحكم الدوامي
واعتبار تأكيذ الحكم بواسطة تلك الافادة والفاؤها الى خالي الذهن إنما هو مع قطع النظر عن الاعتبار
الثاني بل الضرورة أداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكيدات بالنظر الى الاعتبار
الثاني فلا منافاة (قوله وقيل الخ) وجه ثان في معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان في معنى
والحاصل أن في مع وجهين وفي ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده الخ) أي لأن وجوده المجرد عن علمه
لا يكفي في الارتداع المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم التأمل فيه واجيب بأن اعتبار العلم مأخوذ من
التأمل لا يستلزمه علم التأمل فيه وكتب أيضاً قوله لان مجرد وجوده الخ لا يخفى أن انهم هم من عبار

(عراه ولا بالقوة القريبة من الفعل) أي بحيث يحصل العلم بادنى الالتفات وهو غير ما اختاره الشارح
وغير ما رده (قوله استشكل وقف الارتداع الخ) أي لأنه لا يتخلف علم المدلول عن علم الدليل اه شيخنا
قواه قال في شرح الفوائد الخ) هذا الجواب أعم من الأول لشموله المنطقي فقد يغفل المستدل عن
الاندراج فيحتاج للتأمل اه شيخنا قوله في هذا المقام أي مقام تحويلها عن الفعلية (قوله كما هو ظاهر
كلام المحجب) أي لانص فيه كما لا يخفى

لأن المناسب حينئذ أن يقال إن تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب فيه ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكد لذلك وبيانه أن معنى لا ريب فيه ليس أقرآن عظيمة للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه وهذا الحكم ما ينسكه كثير من الخطابين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه

المصنف على هذا القيل أن التأمل فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو قال لأن مجرد وجوده لا يكفي في ترك التأكد كاستفاد حينئذ من العبارة لكان تاماً هذا حاصل كلام الحفيد وعبارة الجري قوله لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد لا مكان أن يكون الشيء موجوداً في نفس الأمر ولا يكون شاهداً ولا معلوماً فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه فلا يكفي في الارتداد وجوده في نفس الأمر اهـ وبه يجاب عن اعتراض الحفيد ثم رأيت سم نقله عن الخطائي ثم قال وكان حاصل توجيه الخطائي لاعتراض الشارح أنه ليس مراد الشارح الاعتراض على هذا القيل بأنه يلزم عليه أن يكون الارتداد مرتباً على مجرد الوجود في نفس الأمر حتى يرد عليه الاعتراض بأنه لا يلزم عليه ذلك وإنما اللازم عليه ترتب الارتداد على التأمل لأنه الفرض كما قال المصنف ما أن تأمله ارتدع وأما مراد الشارح أن مجرد الوجود لا يكفي في الارتداد بل لا بد فيه من التأمل والتأمل إنما يكون في المعلوم فلا بد أن يكون ما يقع فيه من التأمل معلوماً اهـ ثم نقل اعتراض استاذهم عن علي هذا التوجيه فراجعهم (قوله لأن المناسب الخ) فيه إشارة إلى صحة هذا القيل وأصل وجه الحذف والايصال والاصل وإن تأمل به فحذف الباء وأوصل الضمير بالقول اهـ يس (قوله نحو لا ريب فيه في كونه غير مؤكد نظر لأن لا التي لنفي الجنس للتأكد وكذا التسمية الجملة كما صرحوا بذلك والجواب لا نسلم أن التأكد كيد الحكم الذي الكلام فيه بل التأكد المحكوم عليه وليس الكلام فيه واسمية الجملة ليست للتأكد كيد مطلقاً بل إن اعتبرت مؤكداً اهـ سم قال يس وما قاله من أن لا التأكد المحكوم عليه هو الحق وبناء الاسم معها لا فائدة للعموم لا يقتضي الا ذلك فقول ابن مالك ومن تبعه لا التأكد النفي كما أن لا التأكد لا يثبت مشكل لأن ان اكدت الاثبات المستفاد من الجملة قبل دخولها ولا نفى قبل لاحق تؤكد وكتب على قوله لا يقتضي الا ذلك مانعه لأن العموم الذي تفيد في المحكوم عليه (قوله ظاهر هذا الكلام) أي المتبادر من اراده بعد القاعدة أعني جمل المنكر كغير المنكر أنه مثال لها (قوله وترك التأكد لذلك) وكان مقتضى الظاهر أن يقال أنه لا ريب فيه (قوله وبيانه) أي بيان كونه مثالاً (قوله ليس القرينة عظيمة للريب الخ) أي وليس معناه على نفي الريب بالكلية أي أن أحد الارتياف فيه لأنه يلزم عليه الكذب لو وقع الريب فيه وكثرة المرتابين فانكار نفيه حق فلا يكون حقه التأكد كيد لرد هذا الانكار حتى يكون تركه لا ينزى بل المعنى أنه ليس محل وقوع الارتياف فيه ولا ينبغي الارتياف فيه (قوله وهذا الحكم) أي كونه القرآن ليس عظيمة للريب الخ (قوله من الخطابين) أي من يتوجه اليه بالكلام ويقصد منه وقد خوطب بكل إنسان بل الجن أيضاً بهذا الكلام ليصدقوه بالقرآن ويعلموا كونه من عند الله وإن كان المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كما تدل عليه الكاف في ذلك وفي قوله ما أنزل إليك وما لم أنزل من قبلك فاندفع ما قبل أن المخاطب بهذا الحكم هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيده وإن منشاء عدم الفرق بين معنى المخاطب أعني من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان المخاطب هو النبي وأصحابه (قوله بل لا كيد المحكوم عليه) لأن لا هذه تفيد استغراق النفي والاستغراق راجع للمحكوم عليه بمعنى أنه لا يخرج شيء من فقراده قاله بعض المشايخ (قوله لأن ان اكدت الاثبات الخ) لو قالوا أيضاً ان اكدت الخ لكان مناصحاً بأن يتوجه أشكاله علم قبل

لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس بما ينبغي أن يرتاب فيه والاحسن أن يقال أنه نظير لتنزيل وجود
عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفى
الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) أى مثل
اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفي) من التجريد عن الموكدات في الابتدائي وتقويته مؤكدا مستحصانا
في الطلب وجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكارى تقول خالى الذهن ما زيد قائما أو ليس زيد قائما
وللطالب ما يزيد بقائهم والمنكر والله

صلوات الله عليهم أجمعين لم يكن هذا الكلام لفائدة الحكم ولا لازمه لعبد الحكيم على المطول رحمه الله تعالى
(قوله لكن نزل الخ) أى فلذلك ألقى الخبر غير مؤكد (قوله للمعجز من الدلائل) ككونه معجزا
وكونه من أنى به صادقا صدوقا بالمعجزات الباهرة (قوله والاحسن الخ) أعلم أن حاصل الاول أن النفي
ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطأ بالمنكر ذلك وحاصل الثانى أن النفي نفس الريب
على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة وما يدل على أحسنه قول المصنف وهكذا اعتبارات النفي
فانه مشعر بأن ما تقدم متمحض للاثبات اه سم وأيضاً فهو لا يحوج زيادة على التنزيل الى تأويل
مخلاف الاول فانه يحوج زيادة على التنزيل الى التأويل المتقدم أعنى كون المراد نفي أن القرآن محل للريب
ومظنة له (قوله أنه نظير) أى لا مثال أى نظير لما نحن فيه أعنى جعل المنكر كغير المنكر وقوله لتنزيل اللام
فيه للاجل أى لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فى كل منها بناء على وجود ما يزيله أو اللام بمعنى فى
فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بناء على جعل اللام صلة نظير بان المراد من النظر ما قابل المثال بدليل
مقابلته به مع أن ما هنالك مثال للتنزيل المذكور حقيقة لا نظير بالمعنى المقابل المثال (قوله تعويلا) أى اعتمادا
(قوله لذلك) أى تعويلا واعتمادا على ما يزيل انكارهم لو تأملوه اه جرى (قوله وهكذا) عطف على مقدر
ينبى عن السياق كانه قيل هذا الذى ذكر اعتبارات الاسناد فى صورة الاثبات اه لا حفيد وفيه إشارة الى
معنى عبارة المصنف وهكذا اعتبارات الاسناد فى صورة النفي وكتب أيضاً قوله وهكذا اعتبارات
أشار فى المطول الى اعتراض على هذا الكلام ودفعه حاصل الاعتراض أنه لا حاجة الى هذا الكلام لان
الاعتبارات المذكورة فيما سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافة عامة لا تخصيص لشيء
منها بالاثبات حتى يحتاج الى ذكر اعتبارات النفي انما وقع التخصيص فى الامثلة وحاصل الدفع أنه لما كانت
الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه على وجه خفيف توهم
اختصاص تلك الاعتبارات بالاثبات سيما مع إيراد مثال النوع واحد من النفي فاقى بهذا الكلام لدفع هذا
التوهم وقال فى الاطول الاظهر أن هكذا الإشارة الى أمثلة الاثبات يعنى كامثلة الاثبات أمثلة النفي فمن
أحاط بها سهل عليه استخراج أمثلة النفي وهذا أوفق بعبارة الايضاح ثم قال ولعبارة الكتاب احتمال فى
نفسه جدير بأن يقطع لاجله النظر عن رماية مطابقة لما فى الايضاح والمفتاح فى هذا المقام وهو أن يلغى
اعتبارات النفي مع وجود الشيء مثل ما مر فان كل ما مر نفي لما تحقق وجوده فيدرج فيه تنزيل السائل
منزلة الخالى كما أشرنا اليه وفى غير ذلك مثل لا ريب فيه على وجه ومثل وما رميت اذ رميت اه قوله اعتبارات
الاثبات) يعنى من ترك التأكيد مع الخالى والتأكد استحصانا مع المتردد وجوبا بقدر الانكار مع المنكر
(قوله من التجريد) وكذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه م س ولعل الشارح أشار الى ذلك

(قوله فانه مشعر بان ما تقدم الخ) أى ولو جعل مثالا كان ما تقدم ليس متمحضاً للاثبات بل بعضه اثبات
وهو ما عدا المثال الاخير وبعضه نفي وهو المثال الاخير

ما زيد بقائم وعلى هذا القياس (ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل
أما حقيقة وأما مجاز لأن بعض الاسناد عندنا ليس بحقيقة ولا مجاز

بقوله وعلى هذا القياس (قوله ما زيد بقائم) الب في خبر ليس من المؤكدات للحكم كما اقتضاء كلام السكاكي
اه سم لكن قال ليس الباء في خبر ليس ليست من المؤكدات للحكم كما اقتضاء كلام السكاكي بل من
من مؤكدات المحكوم به لكن يؤيد الأول قول النحاة ما زيد بقائم جواب إن زيا قائم تأمل اه بحروقه (قوله
سواء كان انشائيا أو اخباريا) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبر اه
منقول قال عبد الحكيم قوله لئلا يعود الخ يعني لو ذكر المضمحل كان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد
الخبري لأنه المذكور صريحا فدل عنه الى الظاهر فيكون هذا العدل قرينة على أن المراد به غير الأول
وقولهم المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول ليس على إطلاقه بل بعد ما إذا خلا عن قرينة
المغايرة نص عليه في التلويح ويحى في بحث التشبيه أيضا اه بحروقه وكتب أيضا قوله سواء كان
انشائيا أو اخباريا اعترض بقصوره على الاسناد التام لاختصاص الاخبار والانشاء به مع أن الحقيقة
والمجاز العقلين مجريان في الناقص أيضا كاسناد المصدر الى ما أضف هو اليه في نحو أعجبتني أنبات الله
البقل وأعجبتني أنبات الربيع البقل وأجاب الحميد بأن المراد بالاسناد الانشائي والاسناد الخبري ما في
الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أو لا اه في أن الحقيقة والمجاز العقلين لا يختصان بالاسناد بل
مجريان في التعلق نحو أجربت النهر كذا في الاطول ويمكن أن يجاب بأن يراد بالاسناد ما يشمل التعلق تأمل
وكتب أيضا ما نصه قال الفري لا يقال قول المصنف فيما يبدو هو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على
أن مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والالما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص
لأننا نقول بل هو الالما عني أن يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الأولى غفولا عما استمر
عليه دأب المصنف في مثله فليتهم (قوله منه حقيقة عقلية) اختلف في الحقيقة والمجاز العقلين قال
المصنف المسمى بالحقيقة العقلية إذا لمجاز العقلي على ما ذكره صاحب المنهاج هو الكلام وهو الموافق لظاهر
كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره أنه الاسناد وهو ظاهر ما نقله
الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة
الاسناد فهو أحق بالتسمية بالعقل فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بما تنقيحه أن كون الاسناد
في أنبات الله البقل الى ما هو له وفي أنبات الربيع البقل الى غير ما هو له مما يدرك بالعقل من دون مدخلية
اللغة لأن هذا الاسناد ما يتحقق في نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ما هو له أو الى غير ما هو له قبل
التعبير ولا يجعله التعبير شيئا من مافلا اسناد ثابت في محله أو متجاوزا به عمل العقل بخلاف المجاز اللغوي
مثلا فان تجاوز عمله لأن الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير أنبات الربيع البقل من
الموحد مجازا ومن الدهري حقيقة لتفاوت عمل عقلمالا لتفاوت الوضع عندهما أطول (قوله لأن بعض
الاسناد الخ) يعني لو قال بكلمة أمالا فاد حصره في القسمين وليس كذلك فاقبل أنه يجوز أن تكون كلمة أما

(قوله ليست من المؤكدات للحكم كما اقتضاء الخ) يحتمل أن قوله كما اقتضاء راجع المعنى فيوافق نقله عن
سم وهو الظاهر ويحتمل أنه راجع لأننى فيكون مخالفا له (قوله مع أن الحقيقة الخ) أى ما نرض له المصنف
منهما أو الأورد أنه لا يجب التعرض في هذا الباب الا لبعض أنواعها وهو ما كان منهما من الاسناد الخبري
(قوله الى ما أضف هو اليه) أى الذى هو مرفوعة لا منصوبة اذا لاضافة الى المصوب من قبيل
التعلق لا الاسناد

كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لان اضافة الكلام لهما انما هو باعتبار الاسناد وورد في علم المعاني لانها من احوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني (وهي) أي الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أو معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما)

لمنع الجمع فلا يمنع الخلو منشؤه عدم العلم بفائدة التقسيم على أنه يكفي في المدول توهم منع الخلو ولا يجب أن يكون نصافية له عبد الحكيم وكتب على قوله لا فادحصه الخ مانصه لان وضع التقسيم لضبط الاقسام فهو يمنع الخلو (قوله كقولنا الحيوان الخ) أي ما لم يكن السند إلا أو ما في معناه اسم بل اسناد الخبر الى المبتدأ مطلقا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا أو متداكيا في عرق ويدل عليه ما سبأ في كلام المصنف أن اسناد الفعل أو ما في معناه الى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيا في قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجاز أو أما اسناده الى ضمير فحقيقة تأمل (قوله باعتبار الاسناد لانه انما ثبت في محله بحسب الذات والتجاوز عنه بحسب الذات فهو المتصف على الحقيقة بالحقيقة والمجاز قوله من احوال اللفظ) أي بواسطة أنهما من احوال الاسناد الذي هو من احوال اللفظ فهو من وصف الشيء بوصف جزئه كما في سم والاضافة في احوال اللفظ للعهد أي الاحوال المعهودة في تعريف علم الداني وهي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي فالبحث عنها من حيث أن بها تحصل المطابقة من علم الداني وان كان البحث عنهم من حيث أنهم من كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا التوجيه المذكور لا يراد الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني أن لها تماثرا بينهما من حيث انهما قد يقتضيهما الحال يرد عليه في رعاية هذه الحجة لا توجب تخصيص العقليين بالاراد في المعاني لشمولها للحقيقة والمجاز اللغويين والكنائية وأوجب بان الحقيقة العقلية مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاستاذ من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله أيضا واليه نظر المصنف وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لأم من احواله وكذا الكناية فهذه ومناط الفرق أفاده الفري وقال في الاطول ما ما خصه ذكرهما في المعاني عقب الكلام على حال الاسناد من التأكيد وتركه ليعلم أن اسناد الشيء الى شيء قد لا يراد به ظاهره فيعلم أن من خاطب الموحدين بقوله أنبت الربيع البقل لا يحتاج الى التأكيد وليس ترك التأكيد مبنيا على التنزيل اذ ما يريد به ليس بما ينكره الموحدين بل أن مخاطبة من سمع عنه أنبت الربيع البقل بانبت الله البقل لا تحتاج الى التأكيد لان قوله أنبت الربيع البقل لا يفيد أنكاره أنبت الله البقل وحينئذ تصدير البحث ثم للتراخي الرتبى لانه ليس كسابقة مقصود ابل متطفلا اه وكتب على قوله للعهد مانصه فاندفع أن كونهما من احوال اللفظ لا يقتضي ارادهما في علم المعاني (قوله اسناد الفعل) أي نسبتها مطلقا ناقصة كانت أو تامة خبرية أو انشائية محقة ومقدرة فتدخل نسبة المصدر والمشتقات الى فراغها اه عبد الحكيم ولعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة أو الصفة (قوله الفعل) أي الاصطلاح النحوي وقوله أو معناه أي أو دال معناه أي أو دال على جزء معنى الفعل النحوي أعني بهذا الجزء الحدث قوله كالمصدر) أن ادخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والمجاز والمجرور في الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب في نحو أتمى أبوك على ما في

(قوله أي بواسطة أنهما من احوال الاسناد الخ) لو اعتبر أنها الان أمين لنفس الاسناد احتاج الى ذلك لكن دعاه اليه أن البحث هنا عن احوال الاسناد لا عن الاسناد فافهم (قوله ويرد عليه الخ) لا يخفى أن هذا غير ما اعترض به في المطول

أي إلى شيء (هو) أي الفعل أو معناه (له) أي لذلك الشيء كالفعل فيما بني له نحو ضرب زيد همرا
والفعل به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربة لا زيد والضرورية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له
وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع في الظاهر هو أيضا متعلق بقوله وبه يدخل فيه ما لا يطابق
الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا
ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه قائم به

الاول والا كانت لادخال الاربعة (قوله أي إلى شيء) فسر ما بالسكر لان التمييز غير معتبر ولذا قال في المجاز
إلى ملابس له اعمد الحكيم (قوله أي الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم تؤول افراد الضمير مع عوده على
متعدد بالمدكور مثلا أنه مع العطف بأول لا يحتاج لذلك سواء كانت أو الاجرام أو للتنويع كما هنا وذكر في بحث
الجملة المترضة في معنى اللبيب أن لا يدى نص على أن حكم أو التي للتنويع حكم الواو في وجوب المطابقة
قال وهو الحق اريس (قوله كالفعل) الكاف استعمالية لان الحقيقة العقلية خاصة عند المصنف
بالاسناد إلى الفاعل أو المفعول كما سيأتي (قوله فيما بني له) أي مع مستند صيغ وأسند ذلك المستند إليه
وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربة لا زيد) بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار اعمد مطول
(قوله لا زيد) خبر اذان وكذا قوله لعمرو (قوله متعلق بقوله له) لنسبته عن عامله وقد يعبرون العامل وفي
مثله عامل الظرف والمآل واحد اه فري وكتب أيضا قوله متعلق بقوله له لنسبته عن العامل اعمد الحكيم
أي لا نه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذي هو متعلقه أي الظرف فهو أي الظرف عامل فيما بعده فلا
حاجة لتقدير بعضهم مضافا في كلام الشارح أي بمتعلق قوله له (قوله وبهذا دخل الخ توضيح المقام ان
قوله ما هو يتبادر منه أن المراد ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق
الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ومالم يطابق شيئا منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل
ما يطابق الاعتقاد فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فاذا زيد في الظاهر دخل مالم يطابق الاعتقاد فقط ومالم
يطابق شيئا منهما اريس وكتب على قوله الاعتقاد مانصه أي في نفس الامر (قوله في الظاهر) أي ظاهر حال
المتكلم كما أشار له الشارح (قوله مالا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع أم لا اريس (قوله وذلك) أي
ظاهر حاله مصور بان لا (قوله بان لا بنصب قرينة الخ) كانه أراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد
ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم اه فري وكتب أيضا قوله بان لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على
نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الامر على وجودها فلذا يعبر
تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتي في قوله لوجود القرينة اعمد الحكيم على المطول وكتب
على قوله أدير الامر مانصه أي النصب كما صرح به في غير هذا الموضع (قوله ومعنى كونه له الخ) قال في الاطول
ومعنى كونه له أن حقه أن يسند إليه في مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفي أو للاثبات لأن يكون قائما
به كما في الشرح حتى لا يشك كل بقولنا ما قام زيد لان القيام حقه أن يسند إلى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف
ما صام نهارا فان الصوم حقه أن يسند إلى التكلم في مقام نفيه عنه لا إلى نهاره نعم حقه أن يسند إلى النهار
في مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح قصص عنه تارة بان
دخوله في التعريف بتأويل التعريف بأسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له لو كان الكلام مثبتا وتارة بان النفي
أسناد إلى ما هو له باعتبار لازمه ففي ما صام زيد لازمه أنظر زيد وفي ما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد
بالاسناد إلى ما هو له أنهم من الاسناد إلى ما هو له باعتبار نفسه أو لازمه وسمى الثاني جرابا تحقيا والاول
ظاهريا

(قوله أدير الامر أي النصب) أي نصب القرينة وملاحظتها انما فسر الامر بالنصب دون كون اللفظ
جوابا للابتنوهم نه مني وجدت القرينة وجب المجاز وان لم ينصبها المتكلم

ووصفه له وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو غيره وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب أولاً كرض ومات فاقسام الحقيقة العنقية على ما يشمله التعريف أربعة الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً (كقول المؤمن أنبت الله البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي أن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الأفعال

ولا يخفى أن كليهما معزول عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف (قوله ووصفه له) عطف لازم (قوله أو غيره) يعني على قول المعتزلة اسم (قوله أولاً) أي أولاً يكون صادراً عنه باختياره أولاً يكون صادراً عنه كانت أو يكون صادراً بالاختياره كحركة الرتوش اسم وبهذا يسقط ما اعترض به الحفيد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلاً وكونه غفل عن كون السالبة تصدق بنفي الموضوع فجعل معنى قوله أولاً أي أو كان صادراً عنه لا باختياره على أنه قد يقال أراد بالصدور عنه الظهور منه ولا شك أن الصدور بهذا المعنى يتحقق في المرض والموت ونحوهما كما في سم أيضاً (قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل) أن كان المخاطب مؤمناً أيضاً وهو عالم بأن التكلم مؤمن فكأن هذا الاسناد حقيقة واضح وكذا لو كان المخاطب كافراً يعلم أن التكلم مؤمن فإن اعتقاد المؤمن نسبة الآثار كلها إليه تعالى إذ المفهوم من ظاهر حال التكلم في هذين الحالين كون الاسناد إلى ما هو له أما إذا كان المخاطب مؤمناً وكافراً أو كان يعتقد أن التكلم كافراً يضيف الانبات للربيع فينبغي أن يكون الاسناد مجازاً لأن المخاطب إنما يفهم من ظاهر حال التكلم كون الاسناد لغير من هو له لكن هل شرط ذلك أن يكون التكلم طامناً بأن المخاطب يعتقد ما ذكر ليكون علمه باعتقاد ذلك نصيباً للقرينة الصارفة عن الحقيقة أو لا يشترط وقد يتجه الثاني لأن الشرط وجود قرينة لا نصيبها واعتقاد المخاطب ما ذكر قد يجعل قرينة صارفة ولعل الوجه الأول إلا أن يظهر خلافه فليتأمل ولو كان المخاطب متردداً في اعتقاد التكلم هل هو إضافة الانبات لله أو غيره فهل يكون الاسناد حقيقة أو مجازاً يمكن أن يقال حقيقة إذ لا قرينة صارفة فظاهر حاله حينئذ أن الاسناد لمن هو له فليتأمل أم سم والمفهوم من كلام الفري وغيره وصرح به الشنوازي وغيره أنه يشترط نصب القرينة (قوله نحو قول الجاهل) المراد به الكافر كما يؤخذ من سم ويؤخذ أيضاً من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالماور القادر وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى وكتب أيضاً قوله نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل هو واضح إذا كان المخاطب يعلم حاله كان خاطب جاهلاً يعرف حاله أو مؤمناً كذلك أما إذا كان المخاطب يعتقد خلاف حال التكلم بأن اعتقاداً أنه مؤمن فينبغي أن يكون مجازاً لأن المفهوم من ظاهر حاله وهل يشترط كون التكلم عالماً فيه ما تقدم ولو تردد المخاطب في اعتقاد التكلم ففيه ما تقدم أيضاً اسم وعبارة الفري فينبغي أن يعتبر في هذين المثالين عدم أخفاء التكلم حاله من المخاطب أثلاً يحتمل على المجز (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقاً له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اهـ عبد الحكيـم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي المخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي عن لا الخ والمدار على الاخفاء كما وضحه الفري فقوله إن لا يعرف حاله ليس قيداً ما اذ لم يخف حاله بل أظهرها كان الأظهار قرينة على أن قوله مجاز عقل من الاسناد إلى السبب وهو الله تعالى في زعمه لا مجاز عن الاقدار والتكئين كما قيل اذ قوله حينئذ يكون فيه مجاز في الظرف وهو لا ينافي الحقيقة القلابة فالأولى إبقاء الخاق على معناه وجعله من باب الاسناد إلى السبب (قوله إلا أن يظهر خلافه أي خلاف هذا الترجي) قوله والمفهوم من كلام الفري الخ قصده بذلك تعقب قوله سم لكن هل شرط الخ تدبير

كلها وهذا المثال متروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قوله جاء زيد وأنت) أي
والحال أنك خاصة تعلم أنه لم يجيء (دون المخاطب) أدلوعلمه المخاطب أيضا لما نعين كونه حقيقة لجواز أن
يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد له عند المتكلم في الظاهر ظاهره فلا يكون
الاسناد إلى ما هو (ومنه) أي من الاسناد (مجاز عقلي) ويسمى مجازا حكيميا

ليكون مجازا عقليا فيصح الاحتراز عنه فأمل وكتب أيضا قوله لمن لا يعرف حاله وهو يختم بهامنه قال الفري
لا يخفى أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لأن المعتزلي إذا أخفى حاله عن المخاطب وقال
خلق الله الأفعال لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في
نفس الامر أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لمن لا يعرف حاله في نفس الامر اه وقوله
سواء عرف الخ أقول كان وجه ذلك أن معرفة حاله مع قصده اخفاء حاله لا تصح قرينة على عدم ارادة الظاهر
اذ عدم ارادة الظاهر يتنافيه قصد اخفاء الحال اه سم ثم قال بقي أنه اذا قل المعتزلي ذلك لمن يعرف حاله ولمن
لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين وكتب
على قوله في اعتقاد مانصه أي المتكلم (قوله كلها) أي الاختبارية والاضطرابية (قوله متروك في المتن
فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في الأقسام الثلاثة يكون المقام مقام البيان فإن
المصنف صرح في الايضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الامثلة الأربعة وعندى أن هذا المثال
مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجيء وأنت تعتقد أنه لم يجيء سواء كان
مطابقا للواقع أم لا فيكون مثلا للقسمين ما لا يطابق شيئا منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح
تبين الايضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الاقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن
اللائق بالمتن الاختصار والادراج اه عبد الحكيم (قوله نحو قولك جاء زيد الخ) أي فهو من الحقيقة ولو لم
يطابق واحدا منهما لا يملكها وله فيما يظهر من حال المتكلم ولا يتنافى ذلك كونه كذبا لأن الكذب لا يتنافى
الحقيقة النظر عن (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند اليه لانه يفيد الاختصاص نحو أنا سمعت في
حاجتك قوله دون المخاطب أدلوعلمه المخاطب الخ) فيه أن المخاطب اذا لم يكن عالما بأنه لم يجيء يجوز أن
يكون عالما بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجيء ويجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمثال
حينئذ مجاز لوجود القرينة الصارفة أعني اعتقاد المخاطب علم المتكلم أنه لم يجيء ولا دخل في القرينة
لكون المخاطب أيضا عالما بأنه لم يجيء موافقا للمتكلم أفاده الحفيد (قوله أدلوعلمه الخ) أي وعلم المتكلم أن
المخاطب يعلم ذلك واللم يجوز أن يكون مجازا لعدم تأني جعل المتكلم علم السامع قرينة (قوله لجواز أن يكون
المتكلم قد جعل علم السامع الخ) أي فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد إلى زيد في هذا المثال للملازمة كما
في المطول كان زيدا سببا في مجيء الجائي حقيقة أي ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة
على ذلك فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كنافي صورة عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجيء أو جعله قرينة
وليس ثم ملازمة فهو ما لا يمتد به ولا يمد من الحقيقة لهذا الجمل ولا من المجاز لعدم العلاقة (قوله فلا
يكون الاسناد الخ) أي فيكون مجازا اه سم أي ان كان الاسناد للملازمة (قوله مجاز عقلي) لان التجوز في

(قوله اذ عدم ارادة الظاهر) أي الذي ينصب عليه هذه القرينة (قوله فلا يتوهم الخ) أي ففائدة قوله هذا
المثال الخ دفع هذا التوهم وقوله يكون المقام الخ راجع للتوهم وقوله فان المصنف الخ راجع لنفي التوهم (قوله
أخذه من تقديم المسند اليه) أي على المسند الفعلي وقوله لانه لا يفيد الخ عبارة عبد الحكيم فان تقديم
المسند اليه على المسند الفعلي قد يفيد الحصر

ومجاز في الاثبات واسناد مجاز او (هو اسناده) أي اسناد الفعل أو معناه (إلى ملاس له) أي للفعل أو معناه (غير ماهوله) أي غير الملاس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول سواء كان ذلك الغير غير في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر وهذا سقط ما قبل أنه أن أراد غير ماهوله عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله بتأول وهو ظاهر وإن أراد غير ماهوله في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد إلى السبب

أمر مفعول يدرك بالفعل وهو الاسناد بخلاف المجاز الذي فانه في أمر نقل وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى أهيس وقوله مجازا حكميا أي منسوب إلى حكم العقل أو الحكم الذي هو اشرف أفراده وأغلب أو إلى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة أه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أفراده مانصه أي المجاز العقل لانه كما يشمل الاسناد يشمل النسبة الإضافية والابقاعية أيضا وكتب على قوله مطابق النسبة مانصه أي لا خصوص النسبة التامة التي هي الاسناد (قوله ومجاز في الاثبات) أي لا الانتساب والانصاف فيشمل الإيجاب والفي أهيس نحو فاربحت تجارتهم أو خص بالاثبات لكونه في النفي فرعه في الاثبات كافي عبد الحكيم والفري وقوله واسنادا مجازيا قال مع ق نسبة إلى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به المتكلم حقيقة وأوصله إلى غيره (قوله إلى ملاس) المناسب لقوله فيما يأتي بلاس فاعذر وانفرد الخ فتح الباء وإنجاز الكسر أيضا لأن الملاس من الجاهل (قوله مبني له) أي مسند له حقيقة (قوله) (يعني غير الفاعل) إنما احتاج لذلك لان الضمير المجزور في كل من قوله وهو اسناده وقوله إلى ملاس أه وقوله ماهوله راجع للفعل أو معناه أي لأحد الأمرين كحرف قضية أو فالعني اسنادا لأحد الأمرين إلى ملاس لأحدها ذلك الملاس غير الملاس الذي أحد الأمرين له فيصدق على الاسناد في زيد بالبناء للفاعل أنه اسناد لأحد الأمرين وهو الفعل إلى ملاس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملاس الذي له أحد الأمرين وهو معنى الفعل في قولنا مضروب صمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك أهيس وكتب أيضا قوله يعني الخ أي فكلامه على التوزيع ولما كان في كلام المصنف خفاء وإيهام كما بينه يس قال يعني وقوله الخ يشمل الاقسام الاربعة المتقدمة فانها تجري في المجاز باعتبار حال المخاطب والمتكلم مثال مطابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن أنبت الله البقل لمن يعتقد أنه يضيف الاثبات للربيع وعلم القائل بذلك ومثال مطابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الاثبات لله وعلم به القائل ومثال مطابق الواقع فقط قول المعتزلة خلق الله الأفعال كلها لمن يعرف حاله على ما تقدم ومثال ما لم يطابق شيئا من ما قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجرى وكذلك يعلم المخاطب أنه لم يجرى وجعل المتكلم علم المخاطب قرينة على أنه لم يرد حقيقة هذا الاسناد على ما تقدم فندبر وكتب على قوله الفاعل مانصه أي الحقيقي (قوله وبهذا) أي التعميم في غير ماهوله أهسم وكتب أيضا قوله بهذا سقط الخ فانه حيث أريد المعنى الأعم من الغير في الواقع والغير عند المتكلم صار قوله بتأول محتاجا إليه أي بالنسبة لبعض الأفراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور أهسم أي ما كان المسند إليه فيه غير عند المتكلم في الظاهر (قوله فلا حاجة الخ) أي لانه إنما يكون كذلك مع قرينة فهو يتضمن اعتبارها أهسم (قوله خرج الخ أي لانه نفس ماهوله) (قوله إلى السبب أي وهو الله تعالى إلى

(قوله في أمر نقل) أي في متعلق أمر الخ (قوله فيلزم أن يكون مجازا) أي فيكون التعمير بغير مانع وفيه نظر لان قوله بتأول يخرج ما ذكر

(بتأول) متعلق بأسناده ومبنى التأول تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة

على زعمه لانه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وأن الله سبب (قوله بتأول) الباء بمعنى مع وكتب أيضا قوله بتأول التأويل تفعل من آل الى كذا رجع اليه ومعناه تطلب المال وهو حقيقة الكلام التي يؤول هو اليها والتطلب لشيء انما يكون بالدليل والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعني أن المجاز المقل أسناد الشيء الى ملابس غير ما هو له مع كون الاسناد مصاحبا لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة الكلام لظهور القرينة الدالة على ارادة خلاف الظاهر وهذا بناء على أن التأول من السامع اه خلاصا من ع ق ولما جعل ع ق المالك حقيقة الكلام لا حقيقة الاسناد لم يحتج الى زيادة الموضوع المتطلب من جهة العقل لادخال الاسناد الذي لا حقيقة له نحو أقدمنى بذلك لحق لى على فلان كما صنع الشارح فان الكلام المشتمل على هذا الاسناد المجازى له حقيقة وهو قدمت بذلك لحق لى على فلان ويحتمل كما في ع ق أيضا أن التأول من المتكلم بل هو أقرب الى قول الشارح بعد وحاصله أن ينصب الخ وأنسب بكون الاسناد المذكور في التعريف من المتكلم بمعنى تطلبه الحقيقة أو موضع التفاته الى ما ذكر لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر (قوله متعلق بأسناده) أى على الاستقرار بان يكون صفة مصدر محذوف أى اسنادا ملتبسا بتأول اه حفيد على المطول (قوله تطلب) اختاره على طلب لاذواج التأول من عبد الحكيم (قوله ما يؤول اليه) الضمير في يؤول راجع الى الاسناد المجازى وفي اليه راجع الى ما فكان الواجب الابرار على مذهب البصريين لأن الصلة جرت على غير ما هي له (قوله من الحقيقة) بيان لما أى فيما نحن فيه أذلا يكون تأول كل شيء عطف حقيقة وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما في أنبت الربيع العقل فان التأول فيه طلب حقيقة وهو الاسناد الى ما هو له أى أنبت الله العقل في الربيع وقوله أو الموضع عطف على الحقيقة أى طلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من وجهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما في أقدمنى بذلك لحق لى عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للاقدام لانه موهوم لكن له محل من وجهة العقل وهو القدم للحق وسيجى تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز المقل أن يكون له حقيقة اه عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الاولى عطف على ما لا يلزم تكرار قوله الذى يؤول اليه على عطفه على الحقيقة وقوله الشيخ أى عبد الظاهر وسجى هذا الكلام قبيل قول المصنف وأسكره السكاكى وعبرة الحفيد على المطول قبل التفصيل إشارة الى أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضع الذي يؤول اليه الاسناد هو الحقيقة وأن نظر الى أن طلب أمر لا يستلزم وجوده فايراد القسم الاول كاف وقد أشار قدس سره في الحاشية الى أن التفصيل باعتبار أن المال المأخوذ في تفسير التأول يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى اسم المفعول يحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خير بان ذلك مبين على أن يكون المال (قوله له حقيقة وهو قدمت الخ) أى هذا الكلام الثانى يقال أنه حقيقة للكلام الاول أى أنه لفظ حقيقى فى المعنى الذى هو مراد من الكلام الاول ولا يقال أن الاسناد الذى فيه حقيقة الاسناد الذى فى الاول اذ لا يكون كذلك الا اذا كان المندوا احدا مع مخالف فبهما (قوله لاذواج التأول) وللانكار بان الطلب لا يلزم أن يكون واقعا بل يكتفى بمجرد اعتقاد أن له حقيقة أو موضعا وان لم يطلب (قوله الاولى عطفه الخ) وقد يجب بأنه ذكره ليعلم بقوله من العقل فانه على رأى عبد الحكيم متعلق بيؤول لا بتطلب ولا بمحذوف حال أو صفة من الموضع اه شيخنا لى المتبادر من كلام عبد الحكيم حيث قل لكن له محل من وجهة العقل ان من العقل حال أو صفة من الموضع (قوله التفصيل إشارة الخ) أى لأن قوله فيه أو الموضع لادخال المجاز الذى لا حقيقة له

أو الموضع الذي يؤول اليه من العقل وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له (وله) أي
للفعل وهذا إشارة الى تفصيل وتحقيق التعريفين (ملايسات شتى) أي مختلفة جمع شتيت كريض ومرضى
(يلبس الفاعل والمفعول ٤)

مذكور في تفسير التأويل على الاجمال والاحتمال لكن المذكور في الصحاح والتاج وغيرها أن التأويل
تطلب ما يؤول اليه الشيء أهو قوله وفيه أن الموضع الخ أي فلا يصح أن يكون قوله أو الموضع لادخال المجاز
الذي لا حقيقة له ولك أن لا تجعل الموضع هو الحقيقة بل مرتبة الاسناد عند العقل وان حاله أن السند
فيه لغز السند اليه كذا في سم ولك أن تقول أيضا المراد الحقيقة حقيقة اسناد السند المذكور في
الكلام وذلك الموضع بمعنى الحقيقة كاسناد القديوم في قدمت بذلك الحق لي عليك ليس حقيقة أسناد
السند المذكور في الكلام وهو الاقدام بل حقيقة اسناد سند آخر وهو القديوم فتأمل وكتب أيضا على
قوله من الحقيقة ما نصه أي حقيقة الاسناد (قوله أو الموضع) أي أو تطلب الموضع الذي الخ والمراد
بالموضع المعنى المناسب لما أسنده مجازي الذي يؤول الاسناد المجازي اليه من جهة العقل أي يرجع اليه
ويكون هذا المقصود منه كالقديوم المناسب لاقدم في قولك أقدمني بذلك حق لي على زيد وهكذا كل
أسناد مجازي لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أي تحقق استعماله وقصده على ما سيأتي قريبا (قوله من
العقل) من ابتدائية أي حال كون ذلك الموضع كأننا من جهة العقل أهقرى (قوله وحاصله) أي التأويل
وكتب أيضا قوله وحاصله أي المتحصل على طريق لزوم من التأويل المفصّر بما رقت لا لزوم لجواز
ملاحظة الحقيقة من غير نصب قرينة قلت المراد ملاحظة معتد بها اه مم وكتب قوله وحاصله الخ
أي أن معناه الحقيقي ما ذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لأن طلب ما يؤول اليه رديف وتابع
لنصب القرينة أي وجودها لما عرفت أن مدار النصب هو الوجود أنظر عبد الحكيم وقوله أي وجودها
مناسب لكون التأويل من السامع تأمل (قوله أن ينصب قرينة) ولا ينكر رمه قول المصنف الآتي ولا بد
من قرينة لأن ما يأتي توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يدرج العلاقة في التأويل لتقدم الإشارة
اليها في قوله الى ملايس فان دفع ما في الحفيد (قوله أي الفعل) أي أو معناه واقتصاره على الفعل لانه الاصل
فان قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوي أي الحدث فيشمل الجميع قلت المانع مخالفته لما سبق من
قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح في أن المراد الاصطلاح والالزام استدراك قوله أو معناه لا يقابل
من جملة ما في معنى الفعل المصدر وقد عد المصنف المصدر من جملة الملايسات فيلزم حينئذ ملايسة المصدر
للمصدر لا نأقول الزيم ممنوع لجر استثناء المصدر بقرينة ما سبق أو يكون الكلام على التوزيع
فقوله أي المصدر أو في غير المصدر على أنه قد تحقق ملايسة المصدر للمصدر كما في قولك أعجبتني قتل ض بك
(قوله للتعريفين) لذكره الملايس الذي هو له والملايس الذي ليس هو له (قوله أي مختلفة) أي بعضها
ما هو له وبعضها غير ما هو له اه أطول (قوله جمع شتيت) أي فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلبس
الفاعل) لقيامه بهو المفعول لوقوعه عليه والمصدر لكونه جزء مفهومه والزمان لكونه جزء مفهومه أيضا
أو لازم وجوده المكان لكونه لازم وجوده والسبب لخصوله به اه سم وكتب أيضا على قوله يلبس الخ
ما نصه استئناف بياني (قوله الفاعل) أي الحقيقي (قوله والمفعول به) ينبغي أن يستثنى منه المفعول الثاني
(قوله لأن طلب ما يؤول اليه رديف الخ) أي طلب السامع ما يؤول اليه الاسناد المجازي رديف وتابع لوجود
القرينة اذ لو لا القرينة لما طالب السامع ما ذكر هذا على ما يأتي للمعنى والظاهر ما يأتي عن عبد الحكيم أن المراد
طلب المتكامل ما يؤول اليه الاسناد المجازي رديف وتابع لوجود القرينة عنده

والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول معه والحوال أو نحوهما لأن الفعل لا يسند اليها (فأسنده إلى الفاعل أو للمفعول به إذا كان مبنيا له) أي للفاعل أو للمفعول به يعني أن أسنده إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا للمفعول (حقيقة كجامر) من الأمثلة (و) أسنده (إلى غيرهما) أي غير الفاعل أو للمفعول به يعني

من باب علمت والثالث من باب علمت أه أطول والمراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر فإن أسناد الفعل المجهول إليه حقيقة نحو مرزید أفاده في المطول وبحث فيه الفري بلزوم اندراج الزمان والمكان والسبب لأن الكل مفعول بالواسطة وبإلحاحه القمل بواسطة الحرف فأى حاجة إلى أفرادها إلا أن يقال النكتة في التصريح إزالة الغفلة (قوله والمصدر) أي المفعول المطلق وبهذا ظهر أن المراد بالملابسات الملابس اصطلاحية انظر عبد الحكيم (قوله والسبب) أراد به ما هو أهم من المفعول له أم حفيد على المطول (قوله ونحوها) من المستثنى والتمييز أم عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه أجاز الكسائي نيابة التمييز عن الفاعل لكونه في الأصل فاعلا يقال في طاب زيد نفسا طيب نفس كذا في الرضى أم حفيد على المطول (قوله لا يسند إليها) أي مع بقائها على معانيها المقصود منها فإن معنى المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيما إذا رفعه وأسند إليه الفعل ونفس عليه الباقي فلا يرده أنه قد يسند إليها الفعل كما إذا قلت في جاء الأمير والجيش جاء الجيش ونحو ذلك (قوله فأسنده إلى الفاعل) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقي أي الذي حق الأسناد أن يكون إليه لا المحوى والالكان مثل أنبت الربيع البقل وبني الأمير المدينة حقيقة دقلية أفاده السيرامي (قوله يعني الخ) لما كان ظاهر كلامه غير صحيح لأن ظاهره إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل أو للمفعول أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا لاحدهما مطلقا في معنى أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز أشار بهذه العناية إلى أن كلامه على التوزيع تأمل (قوله من الأمثلة) للحقيقة لا للأسناد إلى الفاعل أو للمفعول حتى يرد عليه أي المصنف أنه لم يذ كر سابقا مثالا لأسناد المبني للمفعول إلى المفعول أم عبد الحكيم (قوله وإلى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لأسناد الفعل المعلوم ولم يذ كر من أمثلة المجاز لأسناد الفعل المجهول إلا واحدا أعنى سبل مفعوم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول إلى الفاعل فتقول أسنده إلى المصدر لا يكون إلا مجازا نحو ضرب ضرب شديد وأسنده إلى الزمان والمكان أن كان يتوسط في مفعول أو مقدره فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وإن كان على الاتساع باجراتهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليها كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له لا يسند إليه الفعل المجهول وأسنده إلى السبب الغير المفعول له مجازا فلأجل إخراج أسناد المجهول إلى المكان والزمان بتوسط قيد قوله وإلى غيرهما بقوله للملابسة ولم يتعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال أن في صورة الأسناد بتوسط قيد قوله أو مقدره الأسناد إلى مصدر العقل حقيقة فإن معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة أو في الدار أو وقع الضرب فيه فافهم أم عبد الحكيم وكتب على قوله والمفعول له لا يسند إليه الفعل المجهول ما نصه ما لم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والالكان مثل جالس في الدار (قوله يعني غير الخ) لما كان ظاهر كلامه يوم أنه إذا أسند الفعل (قوله ما هو أهم من المفعول له) قيد دخل بني العملة المدينة للأمير وضربه تأديبا ويصح الأسناد إلى ذلك نحو بني الأمير المدينة ثم ضربه التأديب (قوله المراد بالفعل هنا الفاعل الحقيقي) يوم أنه غير مقيد فجامر بذلك وليس كذلك وصرح المحشي سابقا بالتوبيد فتنبه (قوله لا أسناد الفعل المعلوم) لعله أراد بالفعل ما يشمل ما في معناه وكذا ما بعده

غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول (للملابسة) يبنى لاجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل (مجازا كقولهم عيشة راضية) فيما يبنى للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة مرضية (وسيل مفهم) في عكسه أعني فيما يبنى للمفعول وأسند إلى الفاعل لأن السيل هو الذي يقع أي عملاً من أفعمت الاناء أي ملأته (وشعر شاعر) في المصدر والاولى التثنية بنحو جده

البنى للفاعل المفعول به أو العكس لا يكون مجازاً بل حقيقة إذ لا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذه العناية إلى أن كلامه على التوزيع فاعمل (قوله غير الفاعل) من المفعول والاربعة بعده وقوله غير المفعول من الفاعل والاربعة الأخيرة فصور المجاز عشرة مثل لسته منها (قوله للملابسة) فيه إشارة إلى أن علاقة هذا المجاز للملابسة أي الشابهة في الملابسة كما أشار الشارح والقرينة في جميع الأمثلة الآتية لاستحالة الدقيلة إلا في بنو الأمير المدينة فالقرينة فيه الاستحالة الدقية لا يقال حيث كانت علاقته الشابهة كان من الاستعارة لأنها قول الاستعارة تعظ استعمال في غير موضع له والاسناد ليس بلفظ وما وقع مع تسميته استعارة ليس الراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي كما قرره بعضهم وبعضه في عبد الحكيم وعق وكتب أيضاً على قوله للملابسة ما نصه أي لاحظتها كما أشار إليه الشارح بقوله لاجل الخ وكتب أيضاً ما نصه خرج الاسناد إلى غير ما هو له لا للملابسة فهو غلط (قوله يعني لاجل أن ذلك الخ) ظاهره أن العلاقة للملابسة بين الاسند إليه الحقيقي والاسند إليه المجازي وهو ما ذهب إليه صاحب الكشف فيدخل في تعريف المجاز العقلي وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم وظاهر كلام المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملابسات شتى الخ أن المعتبر ملابسة الاسند الالهي المجازي فخرج ما ذكره من المبني للفاعل قد أسند إلى المفعول لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المستند فعل آخر من أفعال مثل أنشأت الكتاب فيحتاج إلى تعميم الملابسة وجعلها أعم من أن تكون بواسطة أو لا وما ذكره من قبيل الاول اذ يقال هو حكيم في كتابته وكان الاولى تفسير الملابسة بما هو ظاهر كلام المصنف كذا في يس ثم نقل عبارة المصنف في ايضاحه الموافقة لمذهب صاحب الكشف نصها واسناده إلى غيرهما لمضاهاته لما في ملابسة الفعل مجازاً له ولا يبعد حمل كلام المصنف هنا عليه بل هو والاولى (قوله كقولهم) أي كاسه اذ في قولهم ((قوله كقولهم عيشة راضية) قال في الاطول ثم أشار إلى أمثلة أقسام المجاز بل شواهدا على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دأثر على السنة البلغاء وما وقوله إلى أمثلة أقسام المجاز لعل المراد أمثلة غالب أقسامه اذ لم يمثل لجميع أقسام اسناد المبني للمجهول انما مثل لواحد منها فقط وهو سيل مفهم وكتب أيضاً قوله عيشة راضية الشاهد في راضية لأن المجاز انما يعتبر بين راضية والضمير المستتر فيها لا بين عيشة وراضية اذ المجاز لا يكون بين المبتدأ والخبر لا بين النعوت والنعوت عند المصنف بل واسطوا لاحقيقة ولا مجاز كما مر وهكذا الأمثلة بعده (قوله فيما) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما يبنى مسنده الفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام (قوله وأسند إلى المفعول به) أي الحقيقي والإسناد إليه هنا فاعل نحوي (قوله وأسند إلى الفاعل) أي الحقيقي فالسند إليه هنا نائب فاعل (قوله من أنعمت) راجع أقولهم مفهم والاحسن من أقدم الماء الاناء تدبر (قوله في المصدر) أي فيما يبنى للفاعل وأسند إلى المصدر وكذا يقال فيما يأتي (قوله جده) لأن حق جده أن يسند إلى صاحب الجد لا إلى الجد نفسه لكنه أسند له للملابسة الجد بكونه جزء معناه أهيس (قوله لأن الشعر هنا بمعنى المفعول أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر وانصح بالمعنى المصدرى

لأن الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار) في المكان لأن الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر (وبني الأمير المدينة) في السبب وينبغي أن يعلم أن المجاز الذهلي يجري في النسبة الغير الاسنادية أيضا من الاضافة والايقاعية نحو أعجبنى انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى شقائق بينهم ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادي اللهم أن يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا ما بحث نفيسة وشحنام الشرح وقولنا في التعريف (بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل رأيا الانبات من الربيع فان هذا بالاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لأنه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول

أيضا فلذا قل الاول اه عبد الحكيم (قوله بمعنى المفعول) أي فيكون داخلا في سلك نحو عيشة راضية اه جري (قوله وينبغي) شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع (قوله يجري في النسبة الغير الاسنادية) واذا جرى في ذلك جرت الحقيقة العقلية فيه أيضا فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما هو كلام المصنف اه يس (قوله والايقاعية) وهي نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل متعدي واقع على المفعول أي متعلق به (قوله انبات الربيع وجرى الانهار الخ) أي بناء على أن الاضافة بمعنى اللام ولو جعلت الاضافة بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر الى قصد المتكلم ونفس الأمر فان كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الأمر حقيقة والافجاز اه يس (قوله شقائق بينهم) الاصل شقائق الزوجين بينهم وقوله ومكر الليل والنهار الاصل المكر فيهما وما تقدم أمثلة للنسبة الاضافة وأشار الى أمثلة النسبة الايقاعية بقوله ونحو الخ ولهذا تأول بقوله نومت الليل وأجريت النهر الاصل نومت في الليل وأجريته في النهر وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين الاصل لا تطيعوا المسرفين في أمرهم فغذف في هذه الامثلة كما هو حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أي فيكون مجازا مرسل من باب اطلاق المقيد على المطلق كالملاق المرسل على الانف فان الاستداهو النسبة التامة بين المسند والمستداليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله الا أن يراد بالاسناد الخ) أو تأول الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمنها اسنادا قل في الأطول والجر ابان تكاف في التعريف (قوله مطلق النسبة) ولا يرد ما قيل أنه يلزم أن تكون النسبة الايقاعية في ضربت زيدا مجازا لكونها نسبة المبني للفاعل الى المفعول لان تلك النسبة ليست للملاسة اه من عبد الحكيم (قوله وقولنا الخ) فان كانت ملاسة وترتيب وهو أنه آخر فائدة قيود الحد عن قوله له ملاسات شي قلت اس كما زعمت اذ قوله له ملاسات شتى تبين للحد وتحقيق المعناه فينبغي أن لا يتخال بينهما وبين الحد كلام اخر فلو لم يؤخذ كرفائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب اه شيرازي اه سم (قوله لأنه مراده ومعتقده) أي فيكون حقيقة لا مجازا اه سم (قوله وكذا شفى الخ) أي من الجاهل أيضا (قوله ونحو ذلك) مما يطابق الاعتقادون الواقع اه سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك أي كثر روى الماء وأشبع الطعام وقطعت السكين ونحوها فالاسناد في الجميع اذا صدرت من الجاهل حقيقة عقلية لا تنفاه النازل فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج الاقوال الكاذبة) فانه لا تأويل فيها اه مطول فهي حقيقة لا مجاز اه سم وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة أي التي يعتقده المتكلم بها أنه كاذب فيها فاندفع ما يقال ظاهر كلامه أن قول الجاهل المذكور وليس من الاقوال الكاذبة مع أنها مناهو كتب أيضا قوله الاقوال

لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبية على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا التقديم أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخرجه لاجل قوله الجاهل مما أنه يخرج الاقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لا شرط التأول فيه (لم يحمل بحرقوله أشاب الصغير وأقنى الكبير * كر الغداة ومر العشى على المجاز) أي على أسناد أشاب وأقنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز (ما دام) (لم يعلم أو) (لم يظن أن قائله) أي قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره)

الكاذبة بل والصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم كقول المعتزلي الخفي حالة خلق الله الافعال كلها كذا في الأطول (قوله وللتنبية الخ) علة تقدمت على العلول (قوله ولهذا لم يحمل) قد يتبادر منه أن المعنى بل يحمل على الحقيقة وهو الموافق لقولهم الأصل في الكلام الحقيقة ولما تقدم في تعريف الحقيقة من اعتبارهم فيه أن يكون الاسناد لما هو له عند المتكلم في الظاهر لكن نقل عن شرح المفتاح للسيد أنه إذا لم يعلم ولم يظن يحتمل أن يكون مجازا صادقا وأن يكون حقيقة كاذبة وأن حمله على الحقيقة بعينها تحكم عس (قوله نحو قوله) أي الصلتان البعدي وهو متقارب محذوف العروض والضرب فالعشى بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقي الابيات (قوله ما دام) زيادة لفظ دام ليس بضروري لأن ما المصدرية ظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفي ويمكن أن يقال إنما زادها لأن فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه في غيرها من سم وقال عبد الحكيم ليس مراده أن لفظ دام مقدر فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيما حذف الصلة بل بيان الحاصل المعنى يجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤولة هي وصلتها به (قوله لم يعلم الخ) هو صادق على ما اذا علم أنه يعتقد ظاهره أو ظن ذلك كصدقه على ما اذا لم يعلم ولم يظن حاله والتعليل بالاحتمال قاصر على هذا الثاني ولعله ترك تعليل الاول لظهوره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاثة علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك والعلة فاصرة على الثالثة وكتب أيضا على قوله ما دام لم يعلم الخ ما نص منطوق هذا القيد صور الحقيقة الثلاثة ومفهومه صورة المجاز (قوله أو لم يظن) أعاد كلمة لم أشار الى دخوله تحت النفي وأن المقصود انقضاؤها لأن انتفاء أحد الامر من مبيها يستلزم انتفاءهما اه عبد الحكيم وعبرة القزى لم يعد للمصنف حرف النفي في يظن إشارة الى أن التركيب من قبيل عطف المنفى على النفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم إنما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو أعاده لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وأن المعنى على أحد النفيين وأعادها الشارح إشارة الى أن يظن مجزوم ومعطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد جعل أو بمعنى الى كما في قوله لا لزمك أو تقضيني حقى أو الا كما في قولهم لاقتلك أو تسلم فالمعنى أن الحمل منتف ما دام انتفاء العلم الا أن يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن فإن الحمل لم يوجد حينئذ أيضا وكتب أيضا على قوله ويظن الخ ما نصه اذا قبل العلم بالظن يراد به ما عدا العلم فانه لا يمكن أن لا يكون في عدم الحمل انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذا هو يكفي في الحمل من الأطول (قوله لم يعتقد) الذي في نسخ المتن وشرح المطول والأطول لم يردوهي أحسن قال في الأطول لأنه لا يكفي في الحمل على المجاز العلم أو الظن بعدم (قوله والصادقة الخ) لا يناسب ما عظم به الشارح في قول المصنف غير ما هو له اذ قوله بتأول عليه لا يخرج الا ما كان غير افي الواقع من صور الحقيقة التي الاسناد فيها غير ما هو له في الواقع ولا يناسب الا لو كان المراد بالغير ما يشمل الغير في الاعتقاد وان لم يكن غير افي الواقع ولا في الظاهر

أي ظاهر الاسناد لا انتهاء التناول، حينئذ لا احتمال أن يكون هو معتقد المظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل
أثبت الربيع البقل (كما استدلل) يعني ما لم يعلم

اعتقاد المظاهر لجواز أن يعلم مع ذلك العلم أنه يخفى اعتقاده أي والمفهوم على نسخة يعتد كفاية ذلك (قوله
أي ظاهر الاسناد) لم يرجع الضمير إلى القول مع أنه المتبادر من عبارة المصنف وأعادته إلى الاسناد مع ما يلزم
عليه من تثبيت الضمائر لأن الحقيقة والحجاز العقليين صفتان للاسناد لا للقول كما مر تأمل (قوله لا انتهاء
محله لعملية قوله ولهذا الخ أي إنما كان علة لا انتهاء الخ من سم وكتب أيضا قوله لا انتهاء التناول أي المشروط
في تعريف المجاز فاشك فالأصل الحقيقة فالأمور الحالية خمسة علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره فيكون
حقيقة علم أو ظن أنه أراد خلاف ظاهره فيكون مجازا ثمك فيكون حقيقة أهو نوبى (قوله حينئذ) أي
حين أعدم العلم أو الظن بحال المتكلم أو مذهبه أهو نوبى (قوله لا احتمال الخ) علة لا انتهاء للتناول وفيه أنه
لا يترتب على هذا الاحتمال لأن التناول نصب القرينة ويحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقدا
للمظاهر لأن نصب القرينة ليس دليلا قطعا حتى ينفى الاحتمال الأول وأيضا انتهاء التناول لا يخصص في هذا
الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد المظاهر لا نه قد لا يعتد المظاهر ولا ينصب قرينة ويحجب عن
الأول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال وعن الثاني بأن الاعتبار
هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لأنفس الأمور فلا أثر لذلك الاحتمال أهو نوبى وكتب أيضا قوله لا احتمال
أن يكون معتقدا للمظاهر هذا الاحتمال بعيدا جدا الآن كون كره الغداة ومر العشى موجدا للشيب معهما
الكبير مما لم يقل به أحد من المحققين والمبطل لا يقال المراد الغداة الكارة والعشى المسارة لا نأقول وكذا
الحكم بالنسبة إلى الليل والنهار نعم قال بعض المبطلين أن الممكن مطلقا يوجد بنفسه وذهب الحكماء إلى أن
المؤثر في عالمنا العقل العاشر والمنجمون إلى أن التأثيرات من الكواكب كذا في حواشي الحق يدعى المطول
وبخالفه ما سبذ كره المشرح قبيل قول المصنف ومعرفة حقيقة الخ من أن كثر من العقلاء قائل ذلك
وهذا هو المظاهر مما حكاه الله تعالى عن المبطلين من قولهم ما لم يكن لا الدهر وأن أجاب عنه الخفيدى
جاشيته على المختصر بأن اسناد الإهلاك فيه إلى الدهر على معنى وقوع الإهلاك بلا تأثير من أحد لا من الله
تعالى ولا من غيره بل لا انتهاء مادة الحياة قال وأما اسناد الحوادث إليه في كلام العرب فلا يظهر التحزن
والشكوى في صورة الاسناد إلى الدهر على سبيل الطرافة دليل وقوع هذا الاسناد في كلام أهل الإسلام
مع اعتراضهم بأنفراد الله تعالى بالتأثير أهو نوبى (قوله كما استدلل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع
كلام المشرح عدم الدليل على توحيد القائل مع أن كلامه بمقدمة أبيات يدل على أن القائل موحد لم
يقصد باسناد الاشابة والافناء إلى كره الغداة ومر العشى ظاهره وسيصرح بذلك المصنف فما يتبادر من كلامه
هنا غير مراد بل المراد تقييد عدم الحمل على المجاز بمدة عدم العلم والظن بعدم اعتقاد المظاهر فلا ينافى العلم
(قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل الخ) أعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدلل تشبيه العلم والظن المنفى كل منها
بالاستدلال والمظاهر أنه صحيح لأن كلام العلم والظن والاستدلال مصحح لا يتجاوز غرضه أن ما ذكر لم يحمل
(قوله لأنه قد لا يعتد الخ) أي فخصوص هذا الاحتمال لا مدخل له في انتفاءه إذ يحصل الانتفاء المذكور
معه ومع غيره كما علمت أهو نوبى (قوله لا يقال المراد الغداة المسارة الخ) أي فالوجود للشيب والمقدم للكبير هو
الزمن الذي هو الغداة والعشى بمعنى الليل والنهار لا كره قائله بعض مشايخنا (قوله مطلقا) أي علويا أو سفليا
وقوله في عالمنا أي السفلى (قوله في صورة الاسناد إلى الدهر) يعني عنه قوله وأما اسناد الحوادث إليه
(قوله وسيصرح بذلك المصنف) أي في قوله وصدوره من الموجد الخ

ولم يستدل بشئ على أنه لم ير دظا هر مثل الاستدلال (على أن اسناد ميز) إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم ميز عنه) أي عن الرأس (قزع عن قزع) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي أي مضبها واختلافها) أبطنى أو أسرعى) حالان من الليالي على تقدير القول أي مقولا فيها ويجوز أن يكون الأمر

على المجاز ما لم يحصل العلم الصحيح النجوز كما حصل هذا الاستدلال المصحح له اكان الشارح زاد قوله ولم يستدل والظاهر أنه ليس لأن زيادته أمر ضرورى بل لأن التشبيه حينئذ أحسن لأنه يصير كل من المشبه والمشبّه به الاستدلال ثم قوله ولم يستدل (١) يجوز أن يكون من عطف اللازم فإن نفي الاستدلال المنتج لازم لنفي العلم والظن اذ لو حصل استدلال منتج لم ينتف العلم والظن فليتأمل ا هـ سم وجعله في الاطول متعلقا بانتفاء الحمل أي ولاخراج التأول قول الجاهل المارتحقق انتفاء حمل قول الشاعر على المجز لعدم ظهور التأول كاستدلال في شعر أبي النجم على مجازية الاسناد فيه اذ لو لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته بشئ بل يمكنه بان المسند اليه فيه ليس ماهوله وكتب أيضا على قوله يعني ما لم يعلم (٢) أراد بالعلم ما يشمل الظن فلا قصور أفاده الحفيد (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدلت فعول مطلق لفعل محذوف دل عليه ما لم يعلم والراد بالاستدلال المعنى اللغوى لا الاصطلاحى المقابل للبديهة فلا يراد أن عدم اراد الظاهر قد يكون بديها لاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور اهـ عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الحمل فيما ذكر على الاستدلال توقفه عليه مطلقا حتى يرد الاعتراض (قوله على أن اسناد ميز) أي أزال بدليل قوله عنه اهـ سم (قوله ميز عنه الخ) قبله كما في المطول

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كاه لم أصنع * من أن رأيت رأسى كراس الأصلع
ميز الخ ويخط بعضهم نقلا عن تهذيب الاسماء واللغات أن القزع بضم القاف وسكون النون وبضم الزاى أو قزعها لغتان (قوله عن قزع) أي بعد قزع اهـ مطول ويكون عن النانية بمعنى بعد اندفع لزوم تعلق حرف جر متحدين لفظا ومعنى يسامى واحد (قوله الليالى مطلق الزمن كما اشتهر اهـ حفيد وكتب أيضا ما نصه لم يقل الايام اشارة الى تشبيه عمره بالليالى في السواد والشدة وقيل لان تاريخ العرب بالليالى (قوله أي ماضيهما واختلافها) الجذب لغة المدوضى الاكثر استعماله هنا مطلق المضى لكن اعتبار الاختلاف غير ظاهر لغة وان ناسب المراد وأشار الابهرى الى أن المراد بجذب الليالى أي الازيمة طلب الدليل والتمار وبالعكس اهـ حفيد على المطول وكتب أيضا قوله واختلافها أي تعاقبها لان بعضها يخاف بعضها اهـ سم (قوله أي مقولا فيها) أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية أبطنى وحين العسر والضيق أسرعى أو من الشاعر لأنه لا يبالى بعد التمييز المذكور بها كيف كانت عن عبد الحكيم (قوله ويجوز أن يكون) أي مع كونه حال والمعنى حالا كونها تبطنى أو تسرع واتما عبر بصيغة الامر اشارة الى أن الليالى في سيرها ومضيهما مسخرات بأمر الله تعالى ويجوز أن يكون اسنادا كان الزمان قال له ما تقول فيما حدث فاجاب بانه راض بما يفعل أسرع فيه أو أبدا اهـ سيرا مى أي فلا يبالى يعد هـ رمه بها كيف

(قوله وجعله في الاطول متعلقا الخ) أي جملة مرتبطة به في المعنى والمعنى ان انتفاء الحمل كاستدلال في التحقق لهذا (قوله المعنى اللغوى) وهو مطلق الاسناد لشيء ولو بديها كاستحاله وكلامه يوم أن كل استحالة من البديهيات وليس كذلك (قوله أو من شاع الخ) أو من الله تعالى أي مقولا فيها من الله أبطنى الخ فهي مسخرة بأمره اهـ معاوية

(١) حذف مقابله أي ويجوز أن يكون من عطف السبب على المسبب اهـ (٢) الاولى أراد به الاعتقاد مطلقا راجعا أو جازما لدليل أولا اهـ

بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن أي استدلال على أن اسناد ميز إلى جذب اليبالي مجاز (بقوله) مطلق باستدلال أي قول أبي النجم (عقبيه) أي عقيب قوله * ميز عنه قترعا عن قترع * (أفناه) أي أبا النجم أو شر رأسه (قيل الله) أي أمره وإرادته (للمشمس اطلعي) فانه يدل على أنه فعل الله وأنه المبدئ والعبد والمنشئ والمنقضي فيكون الاسناد إلى جذب اليبالي بتناول وبناء على أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أي أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتها

كانت (قوله بمعنى الخبر) أي أبطلت أو أسرعت (قوله مجاز الخ) أن قيل أي سرف في صرف الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الثاني هو أفناء قرينة ولم يعكس مع أن الشخص الواحد اذا صدر عنه كلامان واحدهما يدل على خلاف ما دل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح وجعل كلا منهما قرينة على صرف الآخر وأجيب بان صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر (قوله أي عقيب قوله ميز عنه) أي إلى آخر البيت (قوله أفناء) أي جمعه فانيا أي معدوما لتزيله منزلة القاني لاشراقه على الفناء أو فانيا بمعنى هو ما أطول (قوله أي أبا النجم) هو كنية الشاعر وفيه أنه كان حيا في حال النكلم بهذا الشعر وأجيب بتقدير مضاف أي أفنى شبابه (قوله وإرادته) فيه إشارة إلى أن المراد بأمير هنا التعلق لأن الله تعالى قال للمشمس اطلعي فهو تفسير مراداه من وعبرة عبد الحكيم قوله أي أمره وإرادته فسر القيل أولا بالامر لقوله اطلعي فانه مفعول بقيل أن كان مصدرا وبذل أو عطف بيان منه أن كان اسما وكذلك لفظ الامر يحتمل أن يكون مصدرا وان يكون اسما بمعنى الصفة ثم بين المراد بطف الارادة لعدم الامر حقيقة عند المحققين وأما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر بمقتضاه الحقيقي لأن اطلعي بمعنى كوني طالمة (قوله اطلعي) تمامة

* حتى اذا وراك فني فارجمي * وكتب أيضا على قوله اطلعي أي تحركي لا يصح قوله حتى اهيم عن الحفيد على المطول (قوله فانه) أي قوله أفناه قيل الله حيث أسند الافناء إلى قيل الله وكتب أيضا على قوله فانه بدل الخ قال اسناد الافناء إلى إرادته تعالى شأن الموحد وان كان هذا الاسناد أيضا مجازا ولا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجزا واسناد ميز حقيقة لأن جملة أفناه قيل الله مبينة لقوله ميز عنه اه عبد الحكيم وبما ذكره هذا القاضل انه قد اعترض الحفيد مما تنفيحه ان اسناد الافناء إلى قيل الله تعالى لا ينفي حقيقة اسناد التمييز إلى جذب اليبالي لاحتمال أن يكون قائل بتأثير اليبالي بسبب خلق الله لها كما يقول النجمون بتأثير الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شأن الموحد ما نصه وسيأتي أن الصدور من الموحد من القرآن (قوله على أنه) أي التمييز (قوله وأنه المبدئ) والمعبد الخ وجه الدلالة أن من قال بأمر الله وإرادته وإن طوع الشمس وغروبها في كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى اه فترى فاندفع ما يقال لادلالة لقوله أفناه قيل الله الخ على ذلك ووجهت أيضا الدلالة أنه لا قائل بالفرق بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما (قوله بناء على أنه زمان) فيه أنه اذا كان المستند إليه جذب اليبالي لا يكون زمانا لان الجذب ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة للموصوف والتقدير اليبالي الجاذبة فالمستند إليه بالحقيقة اليبالي الموصوفة بالجذب وهي زمان اه سم فقول الشارح بناء على أنه زمان أي ان جعلنا الاضافة من اضافة الصفة للموصوف وقوله أو سبب أي ان جعلناها حقيقة (قوله أو سبب) أي عادي (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أي جميعهما أو مجزئهما ليدخل ما اذا كان

(قوله أي أبطلت) قدر الخبر هنا ماضيا وفيما سبق مضارعا لصحة الامرين وان كان ما سبق يحتاج لا اعتبار استحضار الصورة المعجبية اه

(أربعة لأن ظرفيه) وهما المسند اليه (أما حقيقة) (ان) لغويتان (نحو) أنبت الربيع (القول) فان الانبات والربيع حقيقةتان والاسناد مجاز (أو مجازان) لغويان (نحو) احيا الارض شباب (الزمان) فان

أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً وقوله ومجازايتها أى مجازية جميعها وكتب أيضاً قوله باعتبار حقيقة الخ وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز أيضاً فسان لانها اما حقيقة نحو أنبت الربيع القول وأما المجاز نحو ليزبت الربيع القول بمعنى الخير اه أطول (قوله أربعة الخ) والحقيقة أيضاً تقع باعتبار طرفيها لهذه الاقسام الا أنه لم يذكرها اعتناء بشأن المجاز لانها مقصود في هذا الباب اه عن سم قال بعضهم ويمكن ادخالها أيضاً في كلام المصنف بحمل الضمير في أقسامه راجعاً الى الاسناد مطلقاً والامثلة الاربعة تصلح أن تكون أمثلة لأقسام الحقيقة بان يكون التكلم بها جاهلاً ليس مؤمناً فان محل كونها أمثلة للمجاز اذا كانت صادرة من المؤمن قال الشيخ يس ويؤيده أنه لم يقل نحو قول المؤمن كما قال سابقاً نحو قول الجاهل لكن يعمده عود ضمير وهو في القرآن كثير الى المجاز اه فهذا جعل الشارح ضمير أقسامه راجعاً الى المجاز لئلا يمت قوله بمدو هو في القرآن كثير فيكون الكلام على وفير وقواحدة تأمل وكتب أيضاً قوله أربعة لأن ظرفية الخ فيه أى في الحصر بحث لجر أن كون طرفي المجاز العقلي أو أحدهما كناية والكناية عند المصنف قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت من الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف وأقسامه أربعة على قصد الحصر وأجيب بان مراده حصر أقسامه باعتبار حقيقة الظرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الظرف مطلقاً فالحصر اضافي ويدل على ذلك قول الشارح باع بار الخ اه سم بتصرف وزيادة وجعل عبد الحكيم الكناية داخلة هنا في الحقيقة وأطال في ذلك فراجعه وذكر أن الحقيقة قسماً صريحاً وكناية فالكناية يقابل الصريح لا الحقيقة مطلقاً وبحث في الحصر المعصام أيضاً في أطوله بقوله بقرئ سرفى ليلي وقد أردت هذا اللفظ حين سمعته فان الذي يترك من تلفظ بها ويلي ليس بحقيقة لا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا بوصف الحقيقة ولا بالمجاز ولا بالانحراف صرح به الشارح في شرح الكشاف ويندفع أيضاً بجواب سم المذكور (قوله شباب الزمان) في ان قاموس الشباب الفتاة وقد شب يشب وجمع شاب والمراد ههنا الاول اذ لا وجه لارادته جماعة الفتیان و اضافته الى الزمان لادنى ملاسة باعتبار حصوله للكائنات فيه فيصح حمل الازداد عليه ولا يرد أن الشباب صفة الزمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكابه الناظرون والمعنى هيح قوى الارض وأحدث تضاربها ازدياد قواها الامية اه عبد الحكيم فمل كلامه يكون الشباب والازدياد وصفين للقوى وهذا ظاهر على النسخة التي فيها وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وأما على النسخة التي فيها ازدياد زمان قبل ازدياد فدفع أشكالها بان تجعل شباب جمع شاب وتعمل اضافة شباب الى الزمان على معنى من أى الشباب من الزمان أى من الازمنة الشابة التي هي من مطلق الزمان أو بان تجعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف بتأويل الشباب بالشاب أى الزمان الشاب أو تقدير المضاف أى الزمان ذو الشباب وهذا ان جعل الشباب بمعنى الفتاة وكتب على قوله ولا يحتاج الى تكلف الخ ما نصه من أحسنه ما لا يرى أن الازدياد مصدر المتعدي مضاف الى المفعول أى ازدياد الزمان للقوى فيكون الشباب والازدياد وصفين لازمان (قوله فان قوله والمراد ههنا الاول) أى المراد بالنقل منه كما لا يخفى ومثله يقال فيما بعد (قوله باعتبار حصوله الخ) أى باعتبار حصول الشباب للامور الكائنة في الزمان كالقوى فانها كائنة في الزمان (قوله أو بان تجعل الاضافة الخ) لا يرد على هذا الجواب بيان الشارح المعنى الحقيقي بالمصدر ولا يرد على الذى بعده كما لا يخفى (قوله أو تقدير المضاف) عطف على تأويل الجرور بالبهاء

المراد باحياء الارض تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوة مشتعلة (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً (نحو أنبت البقل شباب الزمان فيما السند فيه حقيقة والسند اليه مجاز) وأحياء الارض الربيع في عكسه ووجه الانحصار في الاربعة على ماذهب اليه المصنف ظاهر

المراد باحياء الارض الخ) فقول له احياء استعارة تبعية بأن يشبه تهيج القوى ويجاد الحضرة وأنواع الازهار بايجاد الحياة ووجه الشبه كون كل منهما احداث ما هو منشأ النافع اعمق (قوله تهيج القوى) مصدر مضاف للمفعول أى بهيج الله القوى الخ وقوله النامية الوجه أن يقول النامية من يس وعلى كون المراد بالقوى النبات الامر ظاهر وكتب أيضاً ما نصه ادخال تهيج القوى في تفسير الاحياء لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها اذ لا معنى لقولنا بهيج القوى ازدياد القوى فالاولى أن يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبها ما يصلح أثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور رأفاده الفري ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى زمان ازدياد كما هو في نسخة وعادة الأطول احياء الارض أى جعلها نافذة فأن ما ينفع كالحى ومالا كالميت (قوله في الحقيقة) أى في اللغة اه سم وقوله اعطاء أى ايجاد (قوله تقتضى الحس) أى الادراك بالحواس الحس الظاهرة سم وكتب أيضاً قوله تقتضى الحس زاد في الطول وتقرر الى البدن والروح قال الناصر اللقاني والحق عندهم أن الروح ليس بشرط في الحياة بل للقادر المختار أن يوجد الحياة في أى جسم أراد سواء كان فيه الروح أو لا وسواء كان في صورة الحيوان أو لا كما وقع في الجذع الذي حن للنبي صلى الله عليه وسلم اه وذاك أن تقول يجوز أن الله تعالى اوجد الروح في الجذع ثم انصف بالحياة ثم لا يخفى أن هذا تعريف للحياة في حق الحادث من يس (قوله وكذا المراد الخ) الاولى أن يراد بشباب الزمان كون الزمان يزبد قوى الارض النامية (قوله زمان ازدياد الخ) فالمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها زمان ازدياد قواها من يس (قوله قواها) أى الارض وقوله النامية أى التي شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد (قوله في الحقيقة) أى اللغة (قوله عبارة عن كون الخ) وانما معنى هذا المعنى شباباً لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة بمشكلة من شب النار أو قدما وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته انلاسة له في ازدياد قواها ووجه الشبه كون كل من الابتداء من مستحسناً لا يترتب عليه من نشأة الاخراج والمحاسن عكس الهرم الذي يكون في آخر زمان الحيوان وآخر زمان الازهار لحوّل تلك المحاسن واضمحلالها اعمق (قوله ووجه الانحصار الخ) عبارة عن ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين كلمتين والكلمتان لا يتخلوان من هذه الاقسام فحوز بدنه صائم المجاز عند المصنف انما هو في اسناد الصائم الى ضمير النهار واما على مذهب السكاكي الذي يجعل الاسناد فيما بين جملة نهاره صائم الى زيد لانه يفهم المجاز العقلي بالكلام المقادير اسناده خلاف ما عند المتكلم تناول فهو مشكل لان مجموع نهاره صائم وهو أحد طرف الجملة لا يسمى مجازاً لغويّاً لان المجاز اللغوي فسر السكاكي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت (قوله الوجه أن يقول النامية) أى لان قوى الارض تنمى الزرع واما انماء القوى في نفسها فلا نظر اليه الآن (قوله ويمكن دفعه الخ) فيه أن تقدير زمان مع جعل فاعل الازدياد هو الزمان على ما تقدم عن الفري يؤدي الى نوع رك في الكلام ويجاب بانه عند هذا التقدير يستغنى عما تقدم عن الفري

لانه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو مافى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجازا (وهو) أى المجاز العقلي (في القرآن كثير) أو في نفسه لا بإضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديمه في القرآن على كثير لجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذا نلت عليهم آياته) أى آيات الله تعالى (زادتهم إيماننا) أسند الزيادة وهي فعل الله تعالى الى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) بسبب التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب أمر (ينزع عنها لباسها) (نسب نزع اللباس من آدم وحواء عليها السلام وهو فعل الله تعالى الى إبليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته إياهما

له ومجموع نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر في الاقسام الاربعة على مذهب السكاكي مشكلا له بحروفه وظهور وجه الانحصار من هذه الجهة لا ينافي البحث من المتقدمين فيه كهم والعصام من جهة أخرى فلا تغفل هذا وقد دفع سم ذلك الاشكال بان يراد الحصر باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما فقط لا مطلقا كما أشار الى ذلك الشارح سابقا ودفعه القنري بان التعريف المصريح فيه بالاكلمة انما هو للقسم الخاص أعني الحقيقة والمجاز المفردين لكثرة دورانهما على قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز العقلي من أنه تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة أو يقال المراد بالاكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والقريضة على كل من الامرين تقسيم المجاز اللغوي الى الاستعارة الى التمثيلية وغيرها بقى أن العصام استشكل في أطوله حصر الحقيقة العقلية في الاقسام الاربعة على مذهب المصنف بقولنا قيل جاءني زيد فانه حقيقة وطرفها جهة فهي خارجة عن الاقسام الاربعة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت الامر الظاهر لا يحتاج للاستدلال أجيب بان هذا من التنبيه لا من الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل) قيد بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله لجرد الاهتمام) أى للاهتمام المجرد عن التخصيص وكتب أيضا قوله لجرد الاهتمام أى لا للتخصيص حتى يلزم اختصاص كثيره بالقرآن دون السنة وكلام العرب مع أنه كثير في القرآن وغيره وكتب أيضا قوله لجرد الاهتمام أى لانه محل النزاع لان هذا رد على من زعم عدم وجوده في القرآن لانه بحسب الظاهر كذب وكلام الله تعالى منزله عنه وأجيب بانه لا كذب مع اعتبار القريضة يس وكتب على قوله على من زعم عدم وجوده الخ ما نصه أى في ضمن زعم عدم وجود المجاز مطلقا عقليا كان أولغويا ولهذا قال في الاطول فيه رد على من أنكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان أولغويا (قوله كقوله تعالى) تقدير هذا لا ينافي عدم المطف في يذبح وما بعده لان القول حينئذ مجموع المذكورات يس (قوله واذا نلت عليهم الخ) لم يقل المصنف نحر أو كقوله مثل إيهاما للاقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم إيمانا بانه في القرآن كثير سم وقوله إيهاما للاقتباس أى وليس اقتباسا حقيقية لان الغرض الحقيقي كما أشاره الشارح التمثيل لما وقع في القرآن والاستشاد على وقوعه فيه بكثرة قال في الاطول نعم يتجه على إيهام الاقتباس أن زيادة الايمان كيف تتصور في شأن منكر وقرعه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بأن تلاوة أية توجب الايمان وتلاوت الآيات يزيد بقى أن ما عده من المحسنات البديعة هو الاقتباس لا إيهامه (لكونها سببا) أى عاديا (قوله يذبح أبناءهم) فيه أن يجوز كونه مجازا لغويا أى بامر يذبح فلا يكون مما نحن فيه لا يقبل لا يضر احتمال ذلك لأن المثال بكيفية الاحتمال لا نأقوله ليس المقصود هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثيرته رد على من زعم خلافه فيضر الاحتمال ع سم (قوله وسوسته) أى إبليس بواسطة وسوسته ليوافق جمل الآية من باب الاسناد فأبليس سبب للسبب

أنه لما إن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوم (يجمل الولدان شيئا) نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة وهكذا كناية عن شدة وكثرة الهموم والأحزان فيه لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والحن أو عن طوله وأن الأطفال يبالغون فيه أو أن الشيوخ (وأخرجت الأرض أثقالها) أي ما فيها من الدقائق والحزائن نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله حقيقة (وغير مخص بالخبر عطف على قوله كثير أي وهو غير مختص

بواسطة وسوسته) قوله أنه لما الخ) بكسر الهمزة وجوبا لوجود اللام وفي بعض النسخ من الناصحين بلالام فيصح الفتح على إسقاط الخافض أي على أنه لما الخ والكسر على جواب المقاسمة (قوله على أنه مفعول به لتتقون الخ) اعلم أن أصل تتقون تو تقون من الوقاية وهي فرط الصيانة متعد إلى مفعولين الأول مخذوف والثاني يوما على حذف المضاف أي عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر فيتهدى إلى مفعول واحد ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى فكيف تحصل لكم الوقاية أو الحذر إن كفرتم ووجدتم يوما يجعل الولدان شيئا في الدنيا من عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله الكفرتم مانصه على تأويله بوجدتم كما يشير إليه وصرح به القنري (قوله أي كيف) مفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أي تتقون أي انقاسم (قوله يوم القيامة) كان الأحسن تأخيرها عن الآية فيكون تفسيره لقوله يوما يجعل الخ كذا قال الحفيد وهو مبني على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل لكن قال عبد الحكيم أن يوم القيامة منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيام كما توهم إذ لا دخل في تفسير معنى المفعول به الإبدال بخلاف الظرفية فإنه بيان الاستقبال الذي في تتقون اه وهذا هو الاو في بقر الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله إن بقيتم على الكفر) فسر قوله تعالى إن كفرتم بأن بقيتم على الكفر أملا يحتاج إلى المفعول به ولأن الخطاب للكفار عبد الحكيم أي فكفرتم حاصل على القطع وأن لا تدخل على ما هو كذلك (قوله يوما) بدل حمله عليه الدخول على بقية الآية سم (قوله شيئا جمع أشيب والأصل في شين شيئا الضم وكسرت لمجانسة الياء كما في الجلالين (قوله وهذا) أي جعل الولدان شيئا وقوله كناية الخ فيه إشارة إلى أن الكناية لا تنافي الجزاء الملقى (قوله لأن الشيب الخ) ظاهر في تقرير الكناية على قول السكاكي أن الكناية اللفظ المستعمل في المزموم معناه فقوله تعالى يجعل الولدان شيئا لفظ موضوع اللازم الذي هو تسارع الشيب وقد استعمل في المزموم وهو شدته وكثرة الهموم والأحزان وعلى الوجه الثاني اللازم لشيخوخة والمزموم الطول سم وكتب على قوله الشيخوخة مانصه أي المعبر عنها بقوله شيئا (قوله عند تفاقم الشدائد) أي تكاثرها وتراكمها وتعاطفها (قوله أو عن طوله) لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم إلى يوم القيامة لأن الطول قد يشتمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحس التعجب وأيضا طول ذلك اليوم أن يزيد من طول المدة التي يبالغ الأطفال فيها أو أن الشيخوخة (قوله أو أن الشيخوخة) أي فيشيبون سم وكتب أيضا مانصه وهو بعد الأربعين (قوله أي ما فيه الخ) تفسير مرادوا لا يقال جمع ثقل فتحتين وهو متاع البيت ح ف و كتب أيضا مانصه دخل في ذلك موتها وكنوزها ع ق (قوله والحزائن) تفسير سم (قوله إلى مكانه) أي مكان

(قوله كان الأحسن تأخيرها الخ) أي فيكون هو البدل ويوما هو المفعول وجه هذا يظهر رد عبد الحكيم بعد فتدبر (قوله بخلاف الظرفية الخ) أي لما دخل في تفسير الفعل (قوله أملا يحتاج الخ) وجه ذلك أن هذا التفسير مشعر بحسب المادة في إفادة أنه قد قطع النظر عن المفعول

بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالجاز في الاثبات و ايراده في احوال الاسناد الخبري يوم اختصاصه بالخبر بل يجري في الانشاء نحو ياها مان ابن لي صرحا قال البناء قبل العملة وها مان سبب امر وكذا قولك لينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الامر أو انتهى الى ما ليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى أصلوتك تأمرك (ولا بد له) أي المجاز العقلي (من قرينة) صارقة عن ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم عند انتهاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كإمر) في قول أي النجم من قوله أفناه قبل الله

وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى وأخرجت من الارض لاني الارض ام عبد الحكيم (قوله بالخبر) الباء داخل على المقصود عليه (قوله عطف على قوله كثير) أي بقطع النظر عن تقييده بقوله في القرآن (قوله لان تسميته بالجاز في الاثبات) أي في غير عبارة المصنف ع (قوله يوم اختصاصه بالخبر) لا كلام في إيهام إيراده في احوال الاسناد الخبري واختصاصه بالخبر وأما إيهام التسمية ذلك فيقال فيه كما توهم الاختصاص بالخبر توهم الاختصاص بالثبوت فدفع التوهم قاصر أفاده في الاطول وقد يقال لما كان توهم الاختصاص بالخبر أشد لعدم منشئه خصه بالدفع أو يقال لما لم يتعرض لإنشاء توهم الاختصاص بالا ثبات لم يتعرض لدفعه تدر وكتب أيضا قوله يوم اختصاصه بالخبر منشأ التوهم أي بالنسبة الى التسمية المذكورة هو أن الاثبات لا يتحقق في الانشاء اذ الاثبات مقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم في الانشاء لانه من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا الوجه أن الاثبات لا يمكن في الانشاء فكان الموافق لذلك تصرحه بالجزم بدل قوله يوم الج اذ التسمية بالا ثبات لا يمكن شمولها للانشاء قلت بل يمكن شمولها لانه يكفي فيها وجود المعنى في بعض الافراد سيما والخبر أعظم من سم (قوله بل يجري في الانشاء) تصرح بما علم التزاما هجرني أي به الايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله ابن لي صرحا) أي قصر ايجوز أن يكون مجازا لغويا أي أؤمر بالبناء (قوله وليجد جدك) أي وليعظم عظمتك سم فالجد بفتح الجيم أو المعنى ليجتهدا اجتهدك فهو بالكسر (قوله أو انتهى) محولا يصم نهارك ولا ينم لي لك (قوله الى ما) أي مسند اليه ليس الخ (قوله صدور الفعل) أي في الامر وقوله أو الترك أي في النهي (قوله وكذا قولك الخ) فصلها عما قبلها لانها نوعان من الانشاء غير الامر والنهي وأصل ليت النهر جار ليت الماء جار في النهر لانه الذي يمتنى جريه لا النهر لكن أسند الجري للمتنفى الى النهر مجازا لا لاسمه الماء بالخلية وأصل أصلوتك تأمرك تأمرك بك بسبب صلوتك أي بسبب تلبسك بها وما لايتك ياها ع ق والجاز في اسناد جار الى ضمير النهر واسناد تأمر الى ضمير الصلوات لما تقدم (قوله ولا بد له من قرينة) أي به توطئة للتقسيم أي لفظية أو معنوية والافاقرة بنة علمت من قوله السابق بأول فقوله ولا بد الخ بمنزلة البيان لقوله بتأول فكان يذبحني أن يذ كر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام وما بعده من الاحكام (قوله صارقة الخ) أي ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلفت في أنه هل يلزم أن تكون له حقيقة أم لا اه أطول ولا لما هو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا الى السبب أو المفعول مثلا (قوله لان المتبادر الخ) علة لقوله لا بد (قوله في قول أي النجم الخ لا يخفى أن أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله ظاهره لدلالته على أنه كان موحدا فمقابله قوله صدوره عن الموحده يقتضي أن يفيد الصدور عن (قول الشارح لان المتبادر الخ) أي لان المتبادر عند انتهاء القرينة ان هذا الاسناد هو الحقيقة مع أنه المجاز (قوله لدلالته على أنه كان موحدا) جملة قرينة انما هو من حيث دلالة على أنه موحدا فالقرينة في الحقيقة صدور الكلام عن الموحدا

(أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمدكور) أي بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا) أي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعى أحدهم المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لأن العقل إذا خلى ونفسه يعد محالا (كقولك محبتك جاءت بي البك) لظهور استحالة قيام المحبي بالمحبة (أو عادة) أي من جهة العادة (نحو) هزم الأمير الجند لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة وإن كان ممكنا عقلا وإنما قال

الموحد بما إذا لم يعلم من لفظ يقارنه أطول (قوله أو معنوية) وقد يجتمع الفريقان (قوله كاستحالة قيام المسند بالمدكور) أي انصافه به أو صدوره عنه والظاهر أنه يدخل قيام المبني للمجهول بنائب الفاعل إذ معنى ضرب زيد أنصف زيد بالمضروبية فلا وجه لقول صاحب الأطوار الأولى كاستحالة نسبة المسند إلى المسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل للمجهول (قوله بالمدكور) أي في عبارة المتكلم وليس المراد المدكور في كلام المصنف سابقا (قوله المدكور) أي لفظا أو تقديرا أه أطول (قوله أي من جهة العقل) أشار إلى أن عقلا تميز من نسبة الاستحالة إلى القيام لكن على أنه فاعل المتعدي الاستحالة وهو الاحالة كفاي قولهم امتلا الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلا بل للماء فان التميز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المدكور بل يصح أن يكون لللازمه أو لمتعديه ويحتمل أن تكون الاستحالة متعدية بمعنى عند القيام محالا والحكم عليه بأنه محال مضافة إلى المفعول وعقلا وتتميز من النسبة إلى الفاعل المحذوف كما جوز في حاشية الكشف إيراد الحال من الفاعل المحذوف للمصدر وأما جملة على نزع الخافض فيبيده أنه غير قياسي أهمه خصصا من الحفيد على المطول والفري وقوله لللازمه نحو وفجرنا الأرض عيوننا بناء على أن التميز فيه محول عن الفاعل فان المحول عنه على هذا فاعل لازم فجر وهو تفجر وقوله أو لمتعديه نحو امتلا الاناء ماء كما مر وقوله إلى الفاعل المحذوف لعل تقديره استحالة شيء قيام الخ فاعلا تميز لشيء مبين لابهامه هذا ولا حاجة إلى تكاف شيء من الوجهين المذكورين لأن تحويل التميز بالنسبة أغلبي لا زومي كما نقله سم وغيره عن ابن هشام ويجوز أن يكون عقلا مفعولا مطلقا بتقدير مضاف أي استحالة عقل (قوله يعني الخ) إشارة إلى جواب ما يقال إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهري أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة ما لو خلى العقلي ونفسه حكم بها وأثبت الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه إلى دليل سم (قوله يكون) أي المسند (قوله والمبطلين) كالدهرية أه سم (قوله قيامه) أي المسند (قوله لأن العقل الخ) تعليل لقوله يعني الخ سم وكتب أيضا قوله لأن العقل أي كل عقل أو عقل الفريقين من المحققين والمبطلين فالمراد بالمستحالة عقلا المستحال بالضرورة أي لا يحتاج في الحكم باستحالته إلى نظر واستدلال وفي نسخة لأن العقل وأل عليها للجنس أي المراد ما تقدم لا كون جنس العقل إذا خلى الخ يرد قول الدهري أنبت الربيع البقل لأن عقل الموحد بعده محالا مع أنه حقيقة وإنه لا يكون قول المصنف الآتي وصدوره الخ داخل في الاستحالة العقلية على إرادة جنس العقل فتأمل (قوله إذا خلى ونفسه) أي من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة إلى غير ذلك من عبد الحكيم وهذا التفسير على نسخة لأن أما على نسخة لأن فمضى خلى ونفسه أي من غير منازعة الوهم وغلبة الشيطان (قوله كقولك محبتك جاءت بي اليك) الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد في نحو ذهبت يريدم أن الفاعل صاحب المفعول في الذهاب لا على مذهب سيبويه من أن المعنى جعلت زيدا إذا هبالا الظاهر أن المبني على هذا حاملا وسببا في ذهابه ولا يعني بالسبب الاحمال ولا شك في صحة اسناد مثل ذلك إلى

(قوله فان عقل الموحد الخ) الموحد ليس بقيد بل كل من خلى ونفسه عن منازعة الوهم وغلبة الشيطان كذلك وهنا تعلم أنه لا حاجة إلى جعل ال للجنس

قيامه به ليعلم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أى
وكصدور الكلام (عن الواحد فى مثل أشاب الصغير) البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناد أشاب
وأفنى الى كى الغداة ومرة العشى مجاز لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول لانسلم ذلك كيف وقد ذهب
اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعنى ان الفعل فى المجاز العقلى يجب
أن يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى اذا أسند اليه
يكون الاسناد حقيقة (أما ظاهرة كفاى قوله تعالى فاربح تجارتهم

الحجة لا هاتين المجىء وتعمل عليه فعنى محبتك جاءت فى اليك على هذا جعلتنى جائيا من أن نشاركنى فى
المجىء أى كانت سببا فى مجىء ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون اسناد المجىء اليها مجازا فدلل المثال مبنى
على مذهب المبرداه سم بإيضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله فعنى جاءت فى بسبب المحبة فالمحبة
سبب داع للمجىء لا فاعله قال السيرامى والاولى أن أصله الله جاء فى بسبب المحبة (قوله قيامه به) هذا حكاية
لكلام المصنف بالمعنى اه سم أى لان المصنف لم يقل ذلك بل قال قيام المسند بالمدكور (قوله وغيره) أى
غير الصدور كالاتصال (قوله وصدوره الخ) لا يقال هذا يخالف ما تقدم من أن البيت أعنى أشاب الصغير
الخ لم يعلم حال قائله وأن البيت محمول على الحقيقة مما لم يعلم حال قائله لانا نقول المراد صدوره من غير هذا
القائل من الواحد من كذا قرار بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله
كما ذكره ثم (قوله أى وكصدور الكلام) أوقعه فى ذلك عبارة الايضاح فى هذا المقام والاولى ارجاع الضمير
الى المجاز لثلاثا يقع سلك الضمائر عن الانتظام يس فان قلت على هذا يصير المعنى صدور المجاز قرينة على
المجاز فيلزم معرفة انه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه فى قوله صدور المجاز ما يؤل الى
المجاز فمعرفة مجاز الاول ولعل وجه عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز القرار فى هذا التكلف (قوله
عن الواحد) أى الكامل والافالمو حدى من يعتقد أن الله واحد وذلك يشمل المعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور
بعض الافعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله عن الواحد لا بد من تقييده بغير الخفى حاله اه أطول
(قوله فانه) أى الصدور (قوله لا يقال هذا) أى الصدور عن الواحد فى مثل أشاب الصغير البيت وقوله
داخل فى الاستحالة لان الواحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه المذكور أى فكيف يقابل (قوله
لانسلم ذلك) أى لانسلم دخوله فى الاستحالة العقلية التى أردنا بها كون الشيء محال بالاضرة أى بضرورة
العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم مجرد العقل باستحالته وان كان حقيقة قوله أشاب الخ محالا نظريا
يجاج الى دليل ولذا قال كيف وقد ذهب الخ (قوله كيف وقد ذهب الخ) فهو من الخيال الغير الضرورى
الذى الكلام فيه (قوله ومعرفة حقيقته) أى حقيقة متعلقة الذى هو المسند اليه الذى يكون الاسناد اليه
حقيقة كما يدل عليه قول الشارح فمعرفة فاعله الخ كفاى سم وسبب هذا التأويل سببى وكتب أيضا قوله
ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتنصيص على أى المراد الظهور والخفاء بحسب لا بحسب الوجود
عبد الحكيم وبه يجاب عن قول يس لو أسقط لفظ معرفة لكان أخصر وأظهر فان الظهور والخفاء انما
ينسبان الى ما يعرف لا للمعرفة فى كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل أنه أسند الظهور والخفاء للمعرفة
باعتبار تعلقها الذى هو المسند اليه الحقيقى اه ملخصا ومتعلقها المذكور هو حقيقة المجاز العقلى أى
حقيقة متعلقة وكتب على قوله بحسب العلم مانصه أى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته (قوله يعنى أن
الفعل) اقتصر عليه لانه الاصل والافافى معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل
وقوله أو مفعول له نحو ضرب زيداه سم (قوله فمعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل فمعرفة اسناده الذى اذا

أى فاربحوا فى تجارتهم وأما خفية) لا تظهر إلا بعد نظرو تأمل (كفى قولك سر تى رؤيتك أى سر فى الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا * إذا ما زدتته نظرا

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه) لما أودعه الله من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والاهتمام وفى هذا تعريض بالشيخ عبدالقاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للمفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة فانه ليس لميرتنى فى سر تى رؤيتك ولزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة وكذا أقدمنى بلدك حتى لى على فلان

استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لأن الإسناد لا يتصف بالظهور والبقاء لا يعتبر ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه اه عبدالحكيم قال سم وأنت اذا تأملت قوله بعد وفى هذا تعريض بالشيخ الخ علمت أن النزاع فى الفاعل لا فى الحقيقة فيكون هذا سبب التأويل (قوله أى فاربحوا فى تجارتهم) أى وأسند الربح لا جارة لكونها سبباً فيه (قوله وأما خفية) أى لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازى وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقى اه عبدالحكيم (قوله وتأمل عطف تفسير ان لم يرد النظر الاصطلاحى الذى هو ترتيب الخ وهو الأقرب وعطف لازم أن أريد (قوله سر تى رؤيتك) هذا القول مجاز إذا أريد منه حصول السرور وعند الرؤية أما إذا أريد أن الرؤية موجبة السرور فهو حقيقة عبدالحكيم (قوله وقوله) أى أى نواس الحسن ابن هانى الشاعر المشهور على ما فى الايضاح وقول ابن المعدل على ما قاله الشارح فى مطوله فن قال لاتنا فى بين قوليها لجواز أن يكون له كنيستان لم يأت بشئ وقيل هذا البيت

يرينا صفحتى قر * يفوق سناها القمر

كذا فى الاطول (قوله حسنا) أى علم الحسن وظهوره اذ نفس الحسن موجود فى الوجه لا يزيد بتكرار النظر وبتقدير المضاف اندفع أيضاً ما يقال أن المفعول الثانى الفعل الزيادة يجب أن يصح اضافته الى الأول وما هنا ليس كذلك (قوله فى وجهه) أشار أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الإسناد فى الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله يظهر) أى ذلك الحسن الزاد سم (قوله وفى هذا) أى فى قوله ومعرفة حقيقة الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى اما ظاهراً أو خفى اه من سم (قوله فاعل يكون الخ) أى فاعل محقق فى الخارج أسند إليه الفعل حقيقة اسناداً يعتمد به يقصد فى العرف والاستعمال اسناد الفعل الى ذلك الفاعل وأن موجودها هو الله تعالى فلا نزاع فيه انما النزاع فى الفاعل بالوجه المذكور فسقط الاعتراض الآتى وكتب على قوله أسند إليه الفعل ما نصه أى قبل اسناده للمجازى كما يؤخذ من سم فيما بعد (قوله فانه ليس لسر تى الخ) فى الاستعمال لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية فى الاستعمال (قوله وكذا أقدمنى الخ) أى فهو مجاز عقلى وليس للاقدام فاعل حقيقى وحاصل توجيه المجاز العقلى فيه أنا نبأخ فى كون الحق له دخل فى القدوم ففرض اقداً ما صادر من فاعل متوهم ثم نقله عنه ونسبته الى الحق مبالغة فى ملاسته كما ينقل اسناد الفاعل من الفاعل الحقيقى الى الفاعل المجازى مبالغة فى ملاسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ فى الاسناد فاعل الحقيقى ليس موجوداً محققاً فى الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتمد باسناد الفعل الى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يعمل قول الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل أى محقق فى الخارج يعتمد باسنادها إليه هذا ويحتمل أنه مجاز مرسل أن أريد بالاقدام الحل على القدوم واستعارة بالكناية أن شبه الحق بمقدم تشبيهاً مضمراً فى النفس وطوى ذكر المشبه

(قوله أو استعارة بالكناية) فيه أن الكناية على رأى القوم لم يزل اسناد الاقدام معها الى غير ما هو له بل وعلى رأى السكاكى أيضاً وتبأنى الكلام فى ذلك قبيل أحوال المسند إليه

بل الموجودهنا هو السرور والزيادة والقُدوم واعتراض عليه الامام نضر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لاعتنا فاعل فهو أن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وزعم صاحب الفتح أن اعتراض الامام حق

به وهو المقدم ورمز له بذلك لازمه وهو الاقدام تخيلا لما خصص من السير امي وكتب على قوله يعتد باسناده اليه ما نصه بأن يقصد في العرف والاستعمال اسنادها اليه (قوله بل الموجودهنا الخ) يعني الكلام في فاعل الفعل المتعدي في فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدي غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل الموجود هو اللازم فانتهاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل المتعدي فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع تحققه قطعا فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الافعال لم يقصد معنى المتعدي والاخبار عنه وان كان متحققا في الواقع الاعلى سبيل التخييل وما كان كذلك لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء المتعدي بالنظر الى المقصود من الكلام لا بالنظر الى الواقع هذا خلاصة ما في المقام وان وقع لبعضهم خبط وخط لا يخفى على من له تدبر تام يسوقه عن شيخه عن سوابق وعبارات ع ق وانما نبه المصنف على أن الحقيقة للمجاز قد تكون نفية تعديا بالشيخ عبد القاهر في قوله لا يجوز ان يخرج من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المصنف أن له حقيقة خفيت على الشيخ وهي ما بين من أن الاسناد في الأصل لله تعالى وقد تبع في هذا الرد الفخر الرازي حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدور بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز ولا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقدر الفاعل في المتأخرين الله تعالى لأنه الفاعل الحقيقي وهذا الرد يتجه ان كان مراد الشيخ أن ثم أفعالا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن نحو مرتضى وثبوك وأقدمي بلدك حتى على فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لأنها لو كانت اعتبارية لاعتنى عرفا استعمالها لموصوفها الذي تعتبر في الواقع به ولو صح أن لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القُدوم والسرور واللازم والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده للمجاز الذي لم يستعمل له حقيقة ولم يرد أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه يستعمل لعدم تعلق الغرض بها ولهذا كان مذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبالا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التركيب وهذا أن سلم اندفع به الرد على الشيخ والا فالرد وارد فليتأمل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير من مجروفيه (قوله لا بد أن يكون فاعل) أي موجود وهذا يساهم الشيخ وليس مراده نفية (قوله لا امتناع صدور الفعل الخ) قيل يتناول مثل مرض ومات فيجب أن يراد بالصدور ما يشمل قيام الفعل واتصاف الفاعل به يجوز أي ويخصص بمثل أقدمي فانه محل النزاع والجواب أن المرض والموت وان كانا غير صادرين من المريض والميت لكنهما صادران عن غيرهما وحادثان فالمقصود أنه يستحيل أن يصدر الاثر بدون وجود الفاعل اه حفيد على المطول (قوله لاعتنا فاعل) أي موجود وهذا لم ينه الشيخ بل يسلم لزومه وليس هو الذي نفى وجوبه كما مر فاعتراض الامام عليه مدفوع (قوله والا فيمكن تقديره الاولي أن يقول والا فلا بد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله (قوله والاخبار عنه) المناسب والاختيارية (قوله لانها لو كانت اعتبارية أي فرضية تخيلية أي لكونها أريد منها المعاني الاعتبارية وان كانت لها معان محقة

وان فاعل هذه الافعال هو أنه تعالى وأن الشيخ لم يعرف حقيقة خلفائها فتيه المصنف وظن أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أي المجاز العقلي (السكاكي) وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكتابة عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبياء اليه قرينة الاستعارة وهذا معنى (قوله ذاهبا الى أن مامر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهو عند السكاكي أن تذكر المشبه وتريد المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينه وهي أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به

وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى (فيه أنه جعل فاعل الاقدام النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق أن الفاعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة فان العبد خالق لافعاله على زعمهم بعضها بالمباشرة وبعضها بالتولد كالعالم بالنتيجة المخلوق للعبد بالتولد عن النظر فيذبحي أن يقولوا بتولد الله ورؤا العلم بزيادة الحسن عن الرؤية أفاده الحفيد وفيه اشارة الى اعتراض على السكاكي لمخالفة كلامه مذهب جماعة المعتزلة وعلى الشارح في نقله عنه أنه زعم أن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى ويمكن أن يجاب عن الشارح بأن اسم الاشارة راجع الى سر وزيد على أن الجمع مراد به ما فوق الواحد أو بتفليها على أقدم تدبر (قوله حقيقة أي أي الافعال أي حقيقة متعلقة بها وهو المسند اليه) (قوله فتب به أي تبع صاحب الفتحاح (قوله تكلف) وذلك لأن تقدر الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الافعال السابقة تقدير لم يقصد في الاشتغال لا يمتلئ به الغرض في التراكي كذا يؤخذ من عرق (قوله وأحق ما ذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده في الفاعل رأسا بل مراده في وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجاز يعني أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الأمر الخ لا يسند ذلك المسند الا الى المعنى المجازي سم (قوله وأنكره) نقليلا لا تشارون تقرر بما لضبط اعتبارات البلغاء (قوله في سلك الاستعارة بالكناية) في الاستعارة بالكناية بان تشبه الاستعارة بالكناية بالدر المنظوم في سلك تشبيهها مضمرا في النفس والسلك تحييل والنظم ترشح (قوله بجعل الربيع) أي لفظ الربيع (قوله المبالغة في التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه ادخال المشبه في جالس المشبه به وجعله فردا من أفراد ادعاء راجع سم (قوله ذاهبا) لوخ بلفظ ذاهبا الى قوله فابن تذهبون وكتب أيضا قوله ذاهبا الى أن ذاهبا الى أن مامر ونحوه الخ اعتراض على السكاكي بان التشبيه لاجل المبالغة في المدخلية انما يقصد في بعض المواضع كافي الاسناد الى السبب بخلاف نحو الاسناد الى المصدر فلا قصد لتشبيهه مع ما ذهب اليه انما يتجه في البعض دون البعض أفاده الحفيد (قوله أن تذكر المشبه) أي ذكر المشبه واعتبر بانها عند السكاكي لفظ المشبه لاذكره وأجيب بان اضافة ذكر المؤول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة الى الموصوف أي المشبه المذكور الخ (قوله تريد المشبه به) حقيقة في اعتقاد المصنف بدليل جواب الشارح الا في سم (قوله من اللوازم المساوية للمشبه به) أما مساواة اللازم الذي هو الانبياء للفاعل الحقيقي فظاهرة لان المراد به الانبياء بالقوة وهو مساو وأما لاظهار في السبع فالمراد بها الخصوصية لا مطلق الاظهار وهي مساوية له لأن غير اظهار السبع لا ينسب اليها فعل ذهب على التحقيق اجمع وقوله لان المراد به الانبياء بالقوة أي لا الانبياء بالفعل اذ لا يتحقق الانبياء بالفعل حيث تحقق القادر المختار فان الله موجود قبل وجود الانبياء فابن المساواة قاله سم وقال يس (قوله الظاهر أن مراده بالمبالغة الخ) ولا يقال هذا انما يكون بتناسي التشبيه فكيف يكون مبالغة فيه لان ذلك وان كان يتناسي التشبيه يدل على شدة المشبه قافهم

مثل أن تشبه النية بالسبع ثم تفرد بها بالذكرو تضيف البهاشيا من لوازم السبع فتقول مخالب النية نشبت بفلان (بناء على المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) الانبات يعني القادر والمختار (قرينة نسبة الانبات) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (اليه) أي الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال وحاصله أن تشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل ثم تفرد الفاعل المجازي بالذكرو وتنسب اليه شيأ من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها)

المراد بالمساواة أنه لا يرجد الامنه ولا شك أن الانبات لا يرجد الامن الله تعالى وليس المراد بها عدم الانفكاك على قوله الخصوصية مانصبه أي التي يترتب عليها النشب بقرينة المقام وكتب أيضا قوله المساوية أي التي تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقي وبذني بانتفائه سم (قوله مثل أن تشبه النية بالسبع) في اغتيال النفوس سم (قوله ثم تفرد بها بالذكرو) أي مراد بها المشبه به لقوله وتريد المشبه به سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لانه حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ريك جدا عبد الحكيم (قوله بقرينة نسبة الانبات اليه) فيه أن السكاكي يجعل قرينة الاستعارة بالكنية استعارة تخيلية بالمعنى الذي ذهب اليه فيها فالواقى لمذهبه أن يقول بقرينه استعارة ماهو لخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية يتوهم في المشبه تشبيهه بتلك الخاصة مثبتة له شبه ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد بقرينة نسبة ماهو مشبه بالانبات اليه ويرى ما يؤول إلى أن السكاكي وإن اشتهر عنه أن قرينة الاستعارة بالكنية أن قرينته قد تكون أمر محققا كما في أنبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم في قوله وعلى هذا القياس غيره نظر لانه لا يمكن قياس القرينة في أكثر الأمثلة عليه ونحن على أن ما ذكره ليس نصافي أن الانبات محمول على معناه الحقيقي وليس مستعار الأمر وهي وتدفع ما اشتهر عنه وستطلع على معنى كلامه في أنبت الربيع في فن البيان في مقامه ان شاء الله تعالى أطرل ببعض تصرف وكتب على قوله الانبات مانصبه أي بالقوة سم (قوله وحاصله) أي جريان غير هذا المثال على قياسه فأن معنى وعلى هذا القياس غيره وغير هذا المثال جار على قياسه سم (قوله في تعلق وجود الفعل به) وإن كان أحدهما على وجه ایجاد والاخر على سبيل السبب سم (قوله لانه يستلزم الخ) استلزام أن يكون المراد بعيشة صاحبها ليس تقابلا لعدم صحة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر العبارة بل استلزام مثل ذلك موجود في الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلان نفسه وأن يكون المراد بضمير هاما ان العملة أو بالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وإنما المقابل لها عدم صحة أن تكون العيشة ظرفا لصاحبها فالأولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ظرفا لصاحبها كذا في الأطول (قوله بعيشة) اما أن يراد بضمير عيشة أي الضمير الراجع اليها المستتر في راضية أي وإذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة الجورور بني بمعنى صاحبها أيضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكر الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفه الشيء في نفسه وأما أن يراد بعيشة الجورور بني لان مذهب السكاكي عدم اختصاص المجاز العقلي باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعة فيلزم ما ذكره ولا يرعى هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازي ويراد الفاعل الحقيقي والجورور ليس فاعلا لانه فاعل في المعنى كالبتدأ في نهاره صائم وحينئذ فجعل المصنف التجوز في الموصوف والمبتدئ مبني على مذهب السكاكي لاجل ما ذهب هو اليه من الوسطة

لما سأتى في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقوله لنا فهو في صاحب عيشة راضية وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الاضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقي (نحو نهارة صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه) اللازمة من مذهبه لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة وفي وقوعها كقوله تعالى فاربحت تجارتهم وهذا أولى التمثيل (و) يستلزم أن لا يكون الامر بالبناء (في قوله تعالى) ياها مان ابن لي صرحا (ها مان) لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لأن النداء له والخطاب منه

كما عرفت يس بالخيص وقول الشارح وهذا مبني الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الأول اذ كوف المراد بالضمير ما أريد بمرجه على الثاني أمر لازم قطعاً لا يحتاج الى تنبيه عليه ولزوم ظرفية الشيء في نفسه عليه لا يحتاج الى واسطة (قوله للماسياني) الأولى بحاله أن يذكر بعد قوله بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات اليه اه أطول (قوله في الكتاب) أي المتن (قوله صاحبها) أي ويلزم ظرفية الشيء في نفسه لأن ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فامان ثقلت موازينه الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله اذ لا معنى الخ) قيل بل له معنى صحيح يعني كائن في أصحاب العيشة ونازل معهم اه يس ورده عن فقال وتأويله بمعنى هو مستقر في أصحاب العيش المرضي وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لأن عيشة نكرة ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضاً مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه اه قال في الاطول وينتجه أنه لا يجوز أن يكون فهو في عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمل (قوله وهذا) أي الاستلزام المتقدم الناشئ عنه القساد (قوله وهذا مبني ان المراد الخ) فان أراد بالعيشة ما يتعيش به الانسان والضمير في قولنا راضية العيشة بمعنى صاحبها على الاستخدام فلا فساد اذ يصير المعنى حينئذ فهو في عيشة راض صاحبها وهو ع ق و كتب أيضاً قوله وهذا مبني الخ فان قيل اسناد مجموع راضية والضمير أيضاً مجازي عند السكاكي لجملة مثل ذلك من المجاز العقلي لا واسطة كما عند المصنف فالمراد بعيشة صاحب على تقدير الاستعارة قطعاً فاما اذا جعل الضمير عبارة عن الصاحب فاستناد المرجوع الى العيشة ليس مجازياً أفاده الخفيدو كتب على قوله عبارة عن الصاحب مانصه أي على طريق الاستخدام (قوله واحد) هو الصاحب أي صاحب العيشة (قوله في كل ما) أي تركيب أو التركيب الذي والرباط محذوف أي في كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أي الذي هو مفاد الضمير في نهارة وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وحملة على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه ببلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله تعالى وكلام العرب ع (قوله ولا شك) بمنزلة أن يقول واللازم باطل سم وكتب على قوله واللازم باطل مانصه أي عدم صحة الاضافة فيما ذكر فالعنى يلزم كلامه أن لا تصح الاضافة في كل ما أضيف الخ مع أنها واقعة من غير شك في كلام الله فوقوعها يرد عليه (قوله كقوله تعالى) استدلال على صحة هذه الاضافة وقوعها سم (قوله وهذا أولى في التمثيل) لانه أدفع للشعوب لأن قوله نهارة صائم ما يناقش فيه احتمال الاستخدام لأن للنهار معنيين الزمان الخصوص وهو الحقيقي والاخر الصائم وهو المعنى المجازي وقد أريد باسمه الظاهر المعنى الحقيقي وضميره المعنى المجازي يس فنكون الاستعارة انما هي في الضمير المستتر في صائم لا في نهارة حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه (قوله لان النداء له الخ) فيكون الامر أيضاً له اذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تثنية أو عطف

(و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتى رؤيتك ما يكون
 الفاعل الحقيقي فيه هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لأن مثل
 هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع أو لم يسمع
 (واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا في ذاتي كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم يوجب
 انتفاء اللزوم وجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر
 المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية في
 قولنا محالب المنية نشبت فلان هو السمع حقيقة والسكاكى مصرح بذلك في كتابه والمصنف لم يطالع عليه
 وما قيل أنه يجوز أن يكون الأمر لها مان بان يأمر العملة بالبناء فمعه أنه خروج عما نحن فيه لأنه حينئذ
 يكون من المجاز في الطرف حيث أريد بان الأمر به عبد الحكيم أى فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول
 المصنف وغيره عن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكى وكتب على قوله من غير تنبيه ما نصه أى أو جمع
 (قوله ويستلزم أن يتوقف الخ) ولا يجاب عن هذا الاستلزام بان مذهب السكاكى أن أسماء الله تعالى غير
 توقيفية لأن الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره
 فصار استعماله صحيحا ولو كان كما ذكره السكاكى لتركه من رآها توقيفية أو لا نكر عليه ع وقد أشار
 الى ذلك الشارع بقوله عند القائلين الخ (قوله على السمع) الاولى على الاذن لأن المتبادر من السمع في
 هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع اه أطول (قوله لأن أسماء الله تعالى توقيفية) أى
 ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضا قوله لأن أسماء الله تعالى توقيفية أى ولم يرد اطلاق الربيع
 والطبيب والرؤية على الله تعالى (قوله توقيفية) أى لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا لما لم يرد اذن من
 الشارع كالرحمن فانه مجاز اسم (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها عبد الحكيم
 (قوله بل المشبه به ادعاء الخ) فيه انه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعية لم يكن هذا مغنيا عن القول
 بكون الاستناد مجازيا لأن حق الانبات مثلا أن يسند الى القادر الحق بى دون الزمان المشبه بالقادر
 المتصور وبصورته فيلزم السكاكى ما هو ب منتهى قال فى الأطول ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده
 ليس ماهو المشبه به بل ضرورة وهمية شبيهة بالمسند فهو المشبه حقيقة وحقه أن يسند اليه ويرى هذا الدفع
 بان ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخيلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غيره
 خطأ لا نه صرح فى بحث رد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية أن قرينة الاسمارة بالكناية قد يكون أمرا
 وهميا كما فى أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع البقل وهزم الامر
 الجند وقد أخبرناك بان معنى كلامه هذا شئ آخر ستطلع عليه وما ذكرنا ظهر أن مبنى الاعتراضات على
 أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية أن يرد المشبه به حقيقة وأن المراد بما أسند الى المشبه به معناه
 الحقيقي فى هذه الامثلة الاعلى مجرد أن المراد المشبه به حقيقة حتى يكفى فى دفعها الاشارة الى أن يراد نفس
 المشبه بادعاء كونه المشبه به كما ظنه الشارع وتبناه القوم اه ملخصا (قوله هو السبع حقيقة) بل المراد
 الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا لفظ السبع ادعاء وحينئذ يكون المراد بسبعية
 صاحبها بادعاء السبعية لها وبالزهار الصائم بادعاء الصائم له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبتل الاضافة
 وأيضا يكون الامر بالبناء لها مان كما أن النداء لها لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة فطرط المباشرة
 ولا يكون الربيع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه
 قادر مخنار من أجل المبالغة فى التشبيه وهذا الذى ادعينا أنه مراد ظاهر مطول (قوله لم يطلع عليه) أى

(ولانه) أي ما ذهب إليه السكاكي (ينقض بنحو نهارة صائم) وليلة قائم وما شبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح السكاكي والجواب أنه إما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه يبيء من التشبيه يدل على أنه جعل قوله قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبمضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

(أحوال المسند إليه)

أي الأمور العارضة لمن حيث أنه مسند إليه وقدم المسند إليه على المسند

على ذلك (قوله ولانه ينقض الخ) حاصل استدلال السكاكي كما أشار إليه الشارح بقوله والحاصل الخ أن كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه واردة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فامر من لصغره مستند بانه يلزم المحال وهذا ينقض له بالتخلف فإن دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفين ولا استعارة بالكناية لاشتراطه لعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد زل في تقريره الاقدام عبد الحكيم على المطول (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي) وهو الضمير في نهارة وليله لان المراد به الشخص والضمير في صائم ونائم هو الفاعل المجازي وهو المشبه (قوله على وجه يبيء عن التشبيه) بان يكون المشبه به خبر أو صفة أو حالا ضرورة أن صدقة على ما جرى عليه لا يكون إلا بتقدير أداة التشبيه والبيت والنال المتقدم ليسا من هذا ونظيرهما فذلك بسيف زيد في يد أسد وللقبى زيدر أيت السيف في يد أسد وكتب على قوله أو حالا مانصه أو مضافا إلى المشبه كالحين الماء كما في المطول (قوله قد زرا الخ) صدره * لا تعجبوا من بلاغاته * قد زر الخ والبلا بالكسر والقصر مصدر بلى الثوب صار خثقا وإذا فتح مدو الغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قوله مع ذكر الطرفين) هما القمر وضمير أزراره أو ضمير غلالته عبد الحكيم

(أحوال المسند إليه)

(قوله أي الأمور العارضة له) أي الأمور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أن تكون سببا فربما حتى لا يرد الرفع حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند إليه من حيث أنه مسند إليه فالإضافة في الترجمة للمهد وأخرج المعاصم في أطوله بعدية الإضافة أحوالا لا تعرض للمسند إليه بواسطة أنها أحوال الاسناد والمستند ككونه مسند إليه لاسناد مؤكد ومسند إليه لاسناد مؤخر لأن ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند إليه من تروا به وكتب على قوله التي بها الخ ما بصبه والقرينة على ذلك ما تقدم في تعريف علم المعاني (قوله من حيث الخ) حيث قد قيد خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهر أو عرضا كليا أو جزئيا ومن حيث عدد حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا وغير ذلك (قوله وقدم المسند إليه) أي (قوله ليسا من هذا) أي ليسا من الجمع بين الطرفين على الوجه الذي عن التشبيه بل من الجمع بينهما على وجه لا يبيء (قوله بواسطة أنها أحوال) صوابه اسقاط أنها وقوله الاسناد أي كأننا لاسناد وهذا من عام الوصف بل هو محطه

(١) أي بلا واسطة وإن الدفع فبواسطة توقف الفصاحة عليه وفيه نظر إذا خرج بقوله التي الخ مطلقا إذا أدخل الرفع في المطابقة تأمل جدا أه شيئا (٢) ينبغي ملاحظة تأخير عن الحيثية لامر آخر غير ما هنا فتنبيه أه

لما سيأتي (أما حذفه) قدمه على سائر أحواله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره هنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تبييناً على أن المسند اليه هو الـ كن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى أنه اذا لم يذكر فكانه أتى به ثم حذف بخلاف المسند

أحوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله لما سيأتي) أي قريبا من أنه الـ كن الاعظم سم (قوله أما حذفه) أي من غير إقامة شيء مقامه وحيث يكون لغرض منوى كما هو اللائق بالفن لا مجرد امر لفظي وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند اليه لأن الفاعل اذا حذف اما أن يقوم شيء مقامه كما في باب النيابة ورافعه الفعل أو شبهه وباب الاستثناء المفعول وباب المصدر ولا يحتاج حينئذ القرينة بل للداعي الى الحذف أو لغرض لفظي كاللقاء الساكنين في نحو: اضربن يا قوم واضربوا الرجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يناسب المقام مع أنه لا يجب اسناد الفعل ولا أن يكون المسند اليه المفعول كما عرفت اهـ وكتب أيضا قوله أما حذفه أي اعتماد على القرينة المعينة له ولم يتعرض لها المصنف لأنها مصححة للحذف والكلام في المزايا المرجحة التي يختص بالبلغ بملاحظتها لأن العامي أيضا يحذف لوجود القرينة أفاده في الاطول وكتب أيضا ما نصه أي انحذافه اذ الحذف قول المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث فهو مة لا أقوى أعنى الاسقاط مشعر بالعدم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ الترك إشارة الى كونه ركنا أعظم كأنه أسقط عبد الحكيم وبهذا يدفع ما يترامى في كلام الشارح من التناقض وحاصله أن ما ذكره في هذه النكتة يدل على أن الحذف عدم الاتيان ابتداء وما ذكره في نكتة التعبير هنا بلفظ الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض في معنى الحذف ودفعه الحفيد أيضا بما حاصله أن ما ذكره في النكتة الثانية مبني على التخيل والنظر لما شاع من اطلاق الحذف على الاسقاط بعد الاثبات وما ذكره في الأول مبني على ملاحظة الواقع فإن المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يثبت به أو لا ثم زال بل ترك ابتداء (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي فالحذف متقدم على الذكر أي والاثبات مقدم على باقي الأحوال لكونها كالتفصيل له كما قاله عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه النكتة إنما تقتضي التقديم على الذكر دون بقية الأحوال ويبحث في الدفع بما ذكر بأن باقي الأحوال الآتية تجري في المسند اليه المحذوف أيضا فهي تفصيل للحذف أيضا الآن يجب أن جريانها في المذكور أظهر من جريانها في المحذوف أيضا فهي تفصيل للمذكور أقوى فتأمل وكتب على قوله أي فالحذف مقدم على الذكر ما نصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضا مقديما (قوله وذكروه) أي عدم الاتيان به ويجوز عود الضمير على الحذف بتسامح أي معنى الحذف سم (قوله الـ كن الاعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر في الافادة الى كل منهما لكن الدال منها على الذات أشد في الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لأن الحاجة الى المضاف اليه

(قوله أي اعتمادا على القرينة المعينة له) فيه أن تعيين القرينة قد يقتضي الحال خلافا (قوله أي انحذافه الخ) لا يظهر كل الظهور لأن الدواعي المذكورة ليست الا للأفعال لا للانوار كما هو المتبادر فلا نسب ابقاء الحذف ومامه على معناه ومعنى كون الحذف من أحوال المسند اليه أنه عارض له ومتعلق به وأن كان صفة المتكلم اهـ شيخنا (قوله ويبحث في الدفع بما ذكر الخ) أي فيكون الدفع حينئذ ليس بما ذكره بل بان جريانها في المذكور الى آخر ما ذكره وأحسن منه أن يقال ان باقي الأحوال تفصيل للذكر كالحذف فتأخر عنها

فانه ليس بهذه المثابة فكانه ترك من أصله (فلاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة ركنان من الكلام (أو تخييل المدلول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل المدلول لان مع الدال حقيقة عند الحذف

المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض ع (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أي المنزلة وهي كونه الركن الاعظم الخ (قوله فكانه ترك من أصله) تركه بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب ايراد لفظ كان فاعل المراد بتركه تركه طلقاً أي حقيقة وحكماً بحيث لا يكون مقدر او مراد فليأمل سم فصيح أي الاتيان بـ كان أي فكانه ترك حقيقة وحكماً مع أنه مذكور حكماً (قوله فلاحتراز الخ) اعلم أن من النكات الاتية ما يجتمع بعضه مع بعض لكن المدار على المقصود والملاحظة (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث أي حال كون العبث مبنياً على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لاعلى الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان في الحقيقة الخ) أي قد ذكره في الحقيقة لا يكون عبثاً وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كاذباً في التنصيص على ما هو المقصود الاعم من عبد الحكيم (قوله تخييل المدلول) أي أن تخيل المتكلم للسامع بذلك الحذف أنه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل أي بوقع ذلك في خيال السامع ووجهه أي وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجهه كما في الاطول (قوله من العقل واللفظ) كون الحرف وضوعالجزئيات بوضع واحد ليستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شيء على مدخوله لانه يستدعي أن يراد به في تلفظ واحد معينان بالنظر الى كل من المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عسعس اليوم والليل ويراد أقبل اليوم وأدبر الليل ولهذا أ كاد أحكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس الا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا بد من دلالة العقل بان يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا فأجاب بان الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر اعتماد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على دلالة العقل أي من حيث الظاهر أيضاً بدليل قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ بل هذا يدل على أن الدال حقيقة مطابقة لما هو اللفظ وان كان بمؤنة العقل سم وكتب أيضاً على قوله من حيث الظاهر ما نصه لانه يفهم من اللفظ لكن لا بقيد دلالة عليه مالم يحكم أن العقل بصحة ارادته فالاعتماد بالآخرة على العقل عبد الحكيم (قوله لا فتقاد الخ) أي فان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وان كان بحسب العادة لا بد من تخييل اللفظ سم وكتب أيضاً قوله لافتقار عقل في الاطول كون العقل أقوى بان الدلالة المقلية لا تتخلل بخلاف الدلالة الوضعية اه (قوله وانما قال تخييل المدلول) يعني أن المدلول ليس محققاً لان كونه محققاً يوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلاً في الدلالة عليه وليس كذلك عبد الحكيم (قوله لان الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي أي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما أشار اليه سابقاً بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقراءات على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان أمراً يمكننا في نفسه الآن ما ذكر بناء على ما استمر في العادة من أن فهم المعاني قلما ينفك عن تخييل

(قوله بدون توسط) كما في دلالة الاثر على المؤثر وقد تقدم توضيح ذلك (قوله بخلاف الدلالة الوضعية) فيه أن تخلفها كذلك في بعض الصور اذ لا تتخلف دلالة المفرد فافهم

هو اللفظ المدلول عليه القرائن (كقولہ : قال لي كيف أب قلت عليل) لم يقل أنا عليل للاحتراز والتمثيل
 المذكورين (أو اختبار تنبيه السامع عند القرينة) هل ينبيه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبيهه) هل يتنبه
 بالقرائن الخفية أم لا (أو إيهام صوته) أي السند اليه (عن لسانك) تعظيماً له أو عكسه أي إيهام صون
 لسانك عنه تخفيراً له (أو تأتي الإنكار) أي تيسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن
 المراد زيد ليتأتى لك أن لك أن تقول لأردت زيدا بل غيره (أتعنيه)

الالفاظ سمع أو قرر بعضهم أن الحصر حقيقي وإن الدال حقيقة اللفظ ونسبة الدلالة الى العقل تسمح
 لانه آلة لا علم بالدلالة فقول الشارح هو اللفظ الخ أي فليس هناك الحقيقة عدول عنه ولا دليل غيره اه
 وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر هو مانصه بل هذا أي قوله وإنما قال تمثيل
 لأن الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة مطلقاً عما هو اللفظ وان كان عمومته العقل اه (قوله هو اللفظ) بناء
 على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذافي السند اليه عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله هو اللفظ الخ أي
 فليس هذا في الحقيقة عدول عنه (قوله الاحتراز الخ) قال في الأطول وأنا أقول لم يقل أنا عليل أملاً
 بتبدل ما عبر به السائل من ذاته لاستلذاذه ما عبر به إيهاماً (قوله والتمثيل فيه إشارة الى أن أو في قول
 المصنف أو تمثيل مانعة خلو فتجوز الجمع كذا قرر بعضهم وقد يقال ليست مانعة حلو أيضاً إذ يجوز أن
 الحذف لنكتة أخرى غيرهما (قوله أو اختبار تنبيه السامع) فإن قلت الحذف يفقر الى صلاحية التمام له
 بأن يكون المخاطب عارفاً به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف السند اليه بهذه
 القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم أن يعرف
 المخاطب السند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال اختبار تنبيه السامع ويكفي في
 قابلية المقام كرن المخاطب عارفاً به لوجود القرائن اه أطول وكتب أيضاً قوله أو اختبار الخ أقول أو اظهار
 اعتقاده أن السامع يتنبه أو اظهار اعتقاده أن له تنبيهها كاملاً أو التنبيه على تنبيه أطول (قوله هل يتنبه أم لا)
 أم هذه منقطعة على ما مر تحقيقه فيما قيل الصواب أي يتنبه أم لا ليس بصواب على أن أم المتصلة نهي مع أهل
 على قلة كافي الرضى عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فإن كان خالي الذهن من الحكم
 والتردد فيه (قوله أو اختبار مقدار الخ) كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فنقول أحسن
 للاحسان والله وتربل أقدمهما اختبار لركاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها إخفاء
 وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حادئها ع (قوله هل يتنبه بالقرائن الخفية) أي فيكون
 شديد النباهة أم لا يتنبه بالقرائن الخفية بل بالظاهرة فيكون ضميها (قوله أو إيهام صوته) عبر به هنا
 وفيما سلف بالتمثيل كانه لحض التنفين تم إذا كان قصد إيهام الصون سبباً للحذف فقصده حقيقة بالأولى من
 مم وكتب أيضاً قوله أو إيهام صوته المراد بالصون التنزيه والتباعد عن ذكره تعظيماً للصون أو بالصون عنه
 لا مجرد ترك الذكرك حتى يرد أن في الحذف حقيقة الصون لا إيهامه ودفع هذا الأيراد سم بقوله المراد منه
 صوته عن تنجسه بواسطة المروود على لسان فصيح ذكر الإيهام اه وكتب أيضاً قوله أو إيهام صوته الخ قول
 أو إيهام صوته عن سمك أو إيهام صون سمك عنه أطول (قوله أو تأتي الإنكار) أي إنكار المتكلم
 (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتى كافي الأطول (قوله أو تعنيه) اما لأن السند لا تصلح إلا له أو لكاله فيه
 بحيث لا يسبق الذهن الى غيره أول كونه متعيناً بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان مجامع الاحتراز
 عن العبث

(قوله ونسبة الدلالة الى العقل تسمح) مبني على تفسير الدلالة بالمعنى الثاني المتقدم (قوله ما عبر به
 السائل) وهو لفني أنت وقوله عن ذاته متعلق

والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يعني عن ذلك لكن ذكره لأمري أن أحدهما الاحتراز عن سوء الادب فيها
ذكر والهمس المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أي الله والثاني التوطئة والتهديد بقوله (أو ادعاء
التعين) نحو وهاب الألوف أي السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر
أو سامة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك كقول الصياد غزال أي
هذا غزال ولا إخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من
غير رام أو ترك نظائره

لكن مدار الدواعي المقتضيات على القصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فقد يقصد أحدهما وقد
يقصدان معا وكذا الحال في جميع الدواعي إذ لم يكن هناك تناف من عبد الحكيم وبهذا يندفع اعتراض
الشارح الآتي من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ) أجاب عنه الحفيد بما ما خصه ان العبث المحترز عنه
فما ان عبث بسبب دلالة القرينة على الراد وهذا هو الذي ذكره المصنف بقوله فلا احتراز عن العبث وعبث
بسبب عدم صلاحية المسند أمير المسند إليه المحذوف وهذا هو الذي ذكره بقوله أو تعينه وإنما عير فيه بالتعين
للأمرين اللذين ذكرهما الشارح ونظر فيه سم بأنه لا تدفع ما ذكره الشارح من غناء الموضع الأول عن الثاني
لصلاحية العبث في قوله فلا احتراز عن العبث لشمولهما للقسامين (قوله الاحتراز عن سوء الادب فيما الخ) أي
فلا يقال في حذف الجلالة أنه لا احتراز عن العبث لما فيه من سوء الادب بل قال حذفه للتعين (قوله له)
أي التعين (قوله أو ادعاء التعين) انظر لم يظهر في محل الاضمار وما قبل أنه ظهر ثلثا يتوهم عود الضمير
على الانكار يبعده الاضمار في تعينه مع أنه أقرب إلى الانكار ويظهر أن نكتة الاظهار أنه لو أضمر لتوهم
رجوعه إلى المسند إليه كقافية الفمائر المتقدمة فتدبر (قول ونحو ذلك) فرد اسم الإشارة لكونها إشارة
إلى أحد الأمور المستفادة من التردد أطول (قوله أو فوات) أي أو خوف فوات وكتب أيضا قوله أو فوات
فرصة هو وما بعده عطف على قوله ضجر وسامة فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أي قطعة
من الزمان يفوت بها المقصود وقال عرق هي ما يغتم تناوله (قوله على وزن) كما في البيت السابق فانه
لو قال أنا غليل لغات الوزن وقوله أو سجع نحو من طالت سريره حمت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته
فأت السجع وقوله أو قافية كقوله * ولا بد يوما أن ترد الودائع * فانه لو قال أن يريد الناس الودائع فأتت
القافية وكتب أيضا قوله أو سجع أو قافية قال الحفيد هذان فيما إذا وجب تقديم المسند الذي به يتحصل
السجع أو القافية أي لأنه إذا لم يجب وكان المسند يحصل به السجع والقافية فلا حاجة إلى حذف المسند
إليه بل لو قدم على المسند لكان السجع والقافية بحالهما وفيه بحث لأنه إنما يتم لو شرط في النكات أن
لا يحصل الشيء إلا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق في محله ع ش وكتب أيضا قوله أو قافية مقابلة
الوزن بها لا تقتضي عدم تغيير الوزن بذكر المسند إليه بل القافية فقط وأدركه الحفيد لجواز أن يقصد تارة
ذلك وتارة هذا وأن كان متحققين (قوله أو ما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله عن غير السامع) أي
انقصود بالسماع اسم أي فلا يرد أن الحاضرين إذا كانوا سامعين كان الإخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا
يصح قوله من الحاضرين وإن لم يكونوا سامعين فلا حاجة إلى الإخفاء عنهم (قوله وكاتباع الخ) الفرق بين
الاتباعين أن في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا أو لا وفي الثاني الكلام

(قوله أي أو خوف فوات) أي لأن مقتضى الحذف هو خرف القوافي لأنفس القوافي (قوله فانه لو قال
حمد الناس الخ) وهذا وما بعده مبني على ما مضى عليه في المطول من شمول المسند إليه الكلام فيه للفاعل
وإن تقدم عن سرده وقوله أو سجع وقوله فأتت القافية أي لصيرورته الأولى مرفوعة والثانية منصوبة

مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم (وإما ذكره) أي ذكر المسند إليه (فلكونه) أي الذكر (الأصل)
ولا مقتضى للمدول عنه (أو للاحتياط لضعف التعويل) أي الاعتماد (على القرينة أو التنبيه على غباوة السامع
أو زيادة الإيضاح والتقرير)

الثاني غير الأول ولا بد أن يكون الأول قياساً على الحكيم (قوله رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة
من غير رام مصيب بل من رام مخطئ وسيرامى وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس أهلاً للصدور منه ع ق
(قوله أو تركه) أي نظائر المسند إليه المحذوف في التركيب الذي تكلم به المتكلم وهو عطف على تركه
بدليل قوله في المطول أو على نظائره وأن أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله مثل الرفع على المدح)
كقولنا الحمد لله أهل الحمد لله أي هو أهل الحمد أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع
أي هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم أرحم عبدك المسكين أي هو المسكين فالرفع على هذه
الأوجه يوجب الحذف ع ق ويبحث في ذلك صاحب الأطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة
القياس أو ضعف التأليف فهو من متعلقات البلاغة التي مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى
الحال الذي هو من وظيفة علم المعاني (قوله الأصل) أي الذي لا يدل عنه الاقتضى (قوله ولا مقتضى)
للمدول) ليكن مرجعاً للذكر على الحذف والمراد عدم الاقتضى في قصد المتكلم على ما مر فلا يرد أن
الكلام فيما أقام القرينة المعنية له محذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتخيل
المدول متحقق في جميع صور الذكر وقوله لا مقتضى للمدول منصوب وسقوط التنوين لكونه مضافاً
واللام زائدة كما قال سيبويه في لا غلامى لك وأما تشبيهه بالمضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أو جريا
على تجويز البغداديين من الحاجة عدم تنوين التشبيه بالمضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت
وكتب على قوله ليكن مانعه أي الأصل وكتب أيضاً فله ولا مقتضى الخ أفاد بهذا القيد أن مجرد الإصالة
لا تصلح نكتة بل لا بد معها من انتفاء المعارض المقتضى للحذف حتى إذا وجد رجح على الإصالة بخلاف
بقية النكت فإن كلامها يصاح بمجرده نكتة أفاده الصفوى (قوله لضف التعويل الخ) أو رد أنه يقتضى
أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية بخلاف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو تخيل
المدول إلى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ فشرح المفتاح بأن هذا بالنسبة إلى قوم وذلك بالنسبة إلى قوم
وأجاب الصفوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبغي ما تقدم وهذا لا ينافي أن
يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبغي ما هنا أه يس (قوله أو التنبيه الخ)
أو لغباوة السامع أو توبيخه بالغباوة أه أطول وكتب أيضاً مانعه أي تنبيه الحاضرين على غباوة السامع
أي المقصود بالسماع (قوله على غباوة السامع) أما أنها وصفة أو قصد ما تنبيهه فيقال في إذا قال عمرو عمرو
قال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيهها على أنه غبي لا ينبغي
أن يكون الخطاب معه إلا مكداعق (قوله أو زيادة) أي لزادة الخ وكتب أيضاً قوله أو زيادة الإيضاح
أي إيضاح المسند إليه وزيادة تثبيته في ذهن السامع ففسح الإيضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضاً
قوله أو جريا على تجويز البغداديين) المناسب حذف أو لانه علة لما قبله قاله بعضهم والظاهر أن تجويز
البغداديين غير محتاج إلى التشبيه بالمضاف (بخلاف ما قاله ابن الحاجب) (قوله أراد أنه يقتضى الخ) فيه
أنه لا يقتضاء لذلك أصلاً لأن الذم مع وجود القرينة احتياط من حيث عدم الاكتفاء بالقرينة وضم
اللفظ إليها ولا شك أن ضم الضعيف إلى القوى فيه احتياط وتقوية فعلى فرض أن القرينة أقوى من اللفظ
ليس في كلامه ما يخالف ذلك فافهم

وعليه قوله تعالى أو أئمتك على هدى من ربهم وأئمتك هم المفلحون (أو أظهارة تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو أهانته) أي أهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بكه) مثل النبي ﷺ قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) أي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوباً المتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطل الكلام مع الاحياء (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (هي عصا)

لوجود القرينة المعينة له وفي ذلك زيادة لهما لأن الدلالة للعقوبة اجتمعت مع الدلالة العقلية عند الحكيم (قوله وعليه) أي على ذكر المسند إليه زيادة الايضاح والتقرير وانما لم يقل كقوله تعالى انه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً فانهم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعني على هدى أو معطوف على جملة أو أئمتك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه (قوله) أو أئمتك هم المفلحون (فيه الشاهد) (قوله أو أظهارة تعظيمه) عبارة القوم أو التعظيم فورد عليهم أن التعظيم لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاسناد إلى المسند إليه مخصوص ذكر أو حذف فزاد المصنف اظهار وهو انما يحصل بالدكر أفاده سم والظاهر أن الإهانة والتبرك والاستلذاذ كالتعظيم فليجعل الدلف على التعظيم لا الاظهار أفاده ليس ولا يخفى أن تصليط الاظهار على التبرك يمنع منه قوله بكه أو كره اذ مع حذف المسند إليه ليس هناك أصل التبرك بكه كره إلا أن يراد بالدكر الملاحظة تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أي في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لأن الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعيناً فلا يحتاج لنكتة (قوله أي أهانة المسند إليه) انظر لم ذكر هذا نادون سابقه ولا حقه ولله لدفع ترهم عود الضمير هنا على تعظيمه (قوله مثل السارق الخ) عبارة ع ق فاذا قيل هل حضر زيد فنقول حضر ذلك اللئيم (قوله مثل النبي صلى الله عليه وسلم) عبارة ع ق فاذا قيل مثلاً هل قال هذا القول رسول الله فنقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول ويكنى في الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله ام (قوله أو استلذاذه) أي وجدانه لذيد أطول (قوله أو بسط الخ) لم يقل بعد ما ذكره من نكات ذكر المسند إليه أو نحو ذلك كما قال بعد اذ كره من نكات حذفه اكتماء بقوله ذلك في مبحث الحذف وانكالا على المقايسة أفاده في الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) أو رد أن هذا القيد معتبر في غير هذه النكتة من النكات كالا ستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب وهكذا في وجه التخصيص أجاب الاسناد بان مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحاً وانما يكون نكتة بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك سم وكتب أيضاً ما نصه لو عبر بالسماع لكان أولى ليناسب المثال يعني قوله تعالى هي عصا الخ اذ لا يقال في جانبته تعالى اصغاء أفاده ع ق وذكره الحفيد أيضاً وكتب على قوله ليناسب الخ ما نصه أما الامعاء فلا يناسبه لانه امالة الاذن لاجتماع واجب بان الاصغاء مجاز في الاقبال على المتكلم ام (فر له مطلوب) أي محبوب (قوله أي في مقام الخ) حيث ظرف مكان سم قال في المطول ويجوز أن يكون حيث مستعاراً الزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال ينافي كون ذكر المسند إليه لان المقام مقام بسط الاجمال في قوله تعالى ولي فيها ما كرب أخرى الا فتقول هذا الاجمال يقتضي أن يقع السؤال عن تفصيله فحصل زيادة البسط أفاده الحفيد وحاصله أنه انما أجل المارب وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى وأجيب أيضاً بان موسى استشعر من الله تعالى أن يريه في المعاصجائب وخوارق لم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالماً بتفصيلها لكن أخذته دهشة (قوله هي عصا الخ) وكان يكفيه لولا ذلك أي يقول دعاً لانما السؤال

أنوكا عليها وقد يكون المذكر للتحويل أو التعجب أو الاشهاد على قضية أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار أو التبرير أي إيراد المسند اليه معرفة وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لأن الأصل في المسند اليه التعريف وفي المسند الإنكير

من الجنس فزاد المبتدأ والاضافة والافصاف لذلك قال سم قوله هي عصا فيه اشكال لأن السؤال بعامن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب من وجوه منها أنه أجاب عن نفس الجنس والماهية لكن في ضمن هذا الفرد وفيه أنه إذا كان السؤال عن الجنس والماهية فلم أتى بقوله أتوكا عليها وأهش بها الخ فإن ههنا صفات والجواب أن ما عند السكاكي قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام حملها على الجنس فأجاب ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا أي فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتفاظا لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتحويل) نحو أمير المؤمنين يأمر بكذا تهويل بالمخاطب يذكر الأمير باسم الامارة المؤمنين ليمثل أمره امره ع وقوله أو التعجب أي اظهار التعجب كقوله الصبي قاوم الاسد وانما قلنا اظهارا لانه كما قال ع ق لاشك أن على الجنس فأجاب ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا أي فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتياطاً لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتحويل) نحو أمير المؤمنين يأمر بكذا تهويل بالمخاطب يذكر الأمير باسم الامارة المؤمنين ليمثل أمره امره ع وقوله أو التعجب أي اظهار التعجب كقوله الصبي قاوم الاسد وانما قلنا اظهارا لانه كما قال ع ق لاشك أن منشا التعجب مقاوم الاسد لكن في ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه وكتب على قوله أي اظهار التعجب مانصه الظاهر تقدير اظهار في قوله للتحويل أيضا لحصول التحويل باسناد المسند الى المسند اليه للمسند اليه وعبارة ع ق وقد يكون للتعجب عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كما يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذافية قول المشهود على شهادته الذي قصده اشهاد الناقل زيد باع كذا لينعين زيد في قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار هو قوله في قلب الشاهد أي على الشهادة وقوله أو التسجيل أي الكتابة وعبارة ع ق ركعتين الذي قصد التسجيل عليه أي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم فادأل الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذافية قول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا فلا يجد السامع السبيل الى أن يقول لا حاكم عند التسجيل إنما فهم الشاهد أنك أسررت الى غيري فأجاب ولذلك لم ننكر ولم نطلب الاعتذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال في الأطول وأعلم أنه فأنهم بيان الغرض من التعريف بالنداء هو أن كان بمعزل عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيئا منها الا صورة والباحت يتكلم عليك في معرفة الغرض منه في غيرهما من أجزاء الكلام فنقول اما التعريف بالنداء في قوله يارجل فالإشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمعنى لة اللام في العهد الخارجي وربما يقصد به تعيين الجنس لاعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم يا أيها الانسان كادح فهو منزلة السلام الاستغرافية (قوله أي إيراد المسند اليه معرفة) أي لاجله معرفة اسم أي لأن جملة معرفة من شأن الواضع لا المتكلم (قوله لأن الاصل الخ) أي الرجوع الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند عند

(قوله لا بمعنى الاستشهاد) أي الذي هو طلب الاداء أو طلب التحمل اذ الحاصل فيما له تحميل الشهادة بالفعل وقوله لينقل بالبناء وقوله عند قصده أي قصد شاهد الواقعة وقوله هل باع هذا الخ لوقوله هل باع هذا بكذا لكان مناسباً للجواب وكان الجواب على فرد حذف زيد منه على تقديره أفلا يرد على أنه على فرض حذف زيد منه يكون المسند اليه هو الضمير المستتر في باع وهذا تعلم ما في قوله بعد ذلك فاذا قل الحاكم الخ فتدبر (قوله أي على الشهادة) فعلى كلام ع ق المراد بالاشهاد على الشهادة بخلاف على ما قبله

فبالاضمار لأن المقام المتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب ليقدم ذكره أما لفظ تحقيقاً أو تقدير أو امام معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال وأما حكماً

السامع فإن المقصود ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج إلى داع عبد الحكيم (قوله فبالاضمار الخ لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها في المفتح والايضاح وكأن المصنف هنا ظن أن نكتة الخاص تكفي لا يراد العام لأن العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص وليس كذلك لأن طلب الخاص إنما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وإن كان لا يحصل إلا في ضمنها ونكتة قصد المتكلم إفادة المخاطب فائدة كاملة من يس وكتب أيضاً قوله فبالاضمار قال الحفيد الأولى دخول الفاء في لأن كما لا يخفى أنه أي لأن المقصود الاخبار بسبب تعريف السند إليه فهو الخبر الذي يدل عليه الفاء بعد أما لا الاخبار يكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لأن ذلك حظ النحوي فليس هو الخبر حتى يدل عليه الفاء بل حال وكتب أيضاً قوله فبالاضمار أي فيكون بالاضمار الخ (قوله لأن المقام المتكلم) أي ولا مقتضى للعدول عنه والا فقول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا في مقام لتكلم أطول (قوله لتكلم) أي ولا يشعر بخصوص التكلم الا ضميره أو الخطاب أي ولا يشعر بخصوصه الا ضميره أو الغيبة أي ولا يشعر بخصوصها الا ضميرها كذا في ع (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا والناء وجمع بينهما إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلاً أو منفصلاً تأمل وكذا يقال فيما بعد أيضاً (قوله أو الغيبة) فيه أن كون الشيء غائباً لا يستدعي الاضمار لأن الأسماء الظاهرة كلها غيب ولها دعاء ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظاً ومعنى أو حكماً ولم يعرف بمجرد ما وضع لغائب والبيان الوافي ما في المفتح يدل قوله أو الغيبة أو كان السند إليه في ذهن السامع لكونه منه كوراً أو في حكم المذكور لقرائن الأحوال ويراد الإشارة إليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم وإرادة الإشارة إليه يتجه عليه أنه لا يتعين الاضمار لجواز المرف بلام العهد لأن يرجح الضمير بكونه موضوعاً له بل وضع الافرادى والمعرف بلام العهد دخيل في ذلك فقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر ويراد الإشارة إليه من حيث أنه ظاهر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى ولو تقدم ولم تقصد الإشارة إليه من هذه الحيثية لم يضر نحو وهو الذي في السماء وهو في الأرض له وقوله ان جاءني زيد جاءني رجل فاضل أطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقدم مانصه على قيد التقدم به الشارح بقوله لا تقدم الخ (قوله لتقدم ذكره) أي ذكر مرجعه (قوله تحقيقاً) بجو جاءني زيد وهو يضحك أو تقديره ان يكون المرجع في تقدير التقديم لأن التقديم رتبته نحو في دائرة زيد فان المبتدأ في تقدير التقديم وأمام معنى بدلالة اللفظ عليه نحو قوله تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى فالضمير للمعدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدوا أو بدلالة قرينة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشي والتواري بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع للشمس وأما حكماً بان لا يدل عليه شيء مما ذكر لا يمكن قدم

(قوله فهو الخبر الضمير) راجع للسبب وقوله حظ النحوي أي لأنه يبحث عن حصول التعريف بالاضمار وبالعلمية وهكذا ثم ان كان هذا معنى كلام الحفيد ففيه أن محط القصد هنا هو القيد كما هو واضح وإن كان غرضه أنه أولى لكونه أوضح فكلامه ظاهر (قوله بل حال) يلزم عليه الفصل بين أنا والفاء بالمبتدأ والعال وهو لا يجوز مع ما فيه من مجيء الحال من المبتدأ وهو خلاف مذهب الجمهور والمناسب جملة متعلقات بتعريف قاله بعض مشايخنا (قوله وفي الأرض له) فلم يقل وفي الأرض هو لعدم قصد الإشارة إليه من هذه العمية وكذا فيما بعد

(وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحد كان أو أكثر لأن وضع المعارف على أن يستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر وقد يترك أي الخطاب مع معين (إلى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) (على سبيل البدل نحو ولو ترى إذا المجرمون ناكس رؤسهم عند ربهم) لا يريد بقوله

لنكتة كضمير رب والشأن فإن التقدم فيه ما لازم للضمير لنكتة وهي البيان بمد الإبهام لكن حكم الضمير التأخر فالرجوع في حكم التقدم ذكره عق وكتب أيضا قوله تحقيقا أو تقديرا راجعا إلى التقدم لفظا (قولا وأصل الخطاب) أي اللائق به والواجب فيه بحكم الواضع عبد الحكيم (قوله أن يكون لمعين) أي بالشخص وكتب أيضا قوله أن يكون لمعين والأصل أيضا أن يكون شاهدا وقد يترك لغيره كجعله كاشهده لغرض من الأغراض نحو إيك نعيد أطول (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الواضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لأنين معينين وبصيغة الجمع لجامعة معينة أو للجميع على سبيل الاستغراق كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فإن الشمول الاستغراقي من قبيل التعمين عبد الحكيم (قوله لأن وضع المعارف الخ) يرد المعروف بلام العهد الذهني فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة أو نقول أن المعروف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وإن كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا الثاني النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لأن تعيين الجنس معتبر في المعروف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وإن كان متحققا فأنامل سم وكتب على قوله يرد المعروف الخ ما نصه نحو أدخل السوق كما سيأتي فإن المراد سوق أي سوق (قوله لي حاضر) أي والحاضر لا يكون إلا معين وفيه نظر إذ يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لأحدهم مبهما (قوله وقد يترك) ضمنه معنى يوجه ويعلق بقوله إلى غيره أو التضمنين بباي أي موجهها وعمالا إلى غير الخ وكتب أيضا قوله وقد يترك الظاهر أن يرجع الضمير إلى الأصل إلا أن الشارح قرب الرجوع عبد الحكيم وفيه أيضا أن يجعل الشارح ضمير يترك راجعا إلى الخطاب دون المعين لأن الكلام فيه وضمير غيره راجعا إلى المعين دون الخطاب لإبهامه أنه قد يترك الخطاب إلى غير الخطاب كالغيبية والصود إمالة الخطاب المعين إلى غير المعين فاقبل أن الانسب أن يقال قد يترك الخطاب إلى غير الخطاب أو يترك المعين إلى غير المعين تحقيقا المقابلة بين المتروك والمالي به ليس بشيء ما هو يرد على جوابه أن المال إلى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لا بهذا القيد لأن يكون معنى قوله أي الخطاب مع معين أي الخطاب الذي وضعه أن يكون مع معين فتأمل وكتب على قوله والمقصود إلى الخ ما نصه مع أن عبارة الفتح والإيضاح تدل على رجوع ضمير غير إلى المعين كما في الحفيد وكتب أيضا قوله وقد يترك الخ اعترض بأن هذا من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الآتي ذكره آخر الباب فكان الأولى عدم ذكره هنا وأجاب عنه عبد الحكيم على المطول بأنه ليس من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وأطال في بيان ذلك وتحقيقه فراجعته تستعد وكتب أيضا على قوله وقد يترك غيره إلى الخ قال في الأطول عن بقول قصد الخطاب إلى الماهية في ضمن كل فرد كما في بآيها لأنسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لوقيل ترون لا عدول في ترى وهما بمثابة واحدة فافهم (قوله أي الخطاب مع معين) الظرف حال أي كأننا مع معين فلا ينافي أن الخطاب يتعدى بنفسه وأنه إذا أريدت تقويته قرى باللام لأنها التي للتقوية (قوله أي غير معين) أي بالشخص (قوله كل مخاطب) أي كل من يصلح للخطاب كما في الأطول (قوله على سبيل أي دون الشمول ولذا أفاده فقال ترى دون ترون سم

ولو ترى إذ الجرّمون مخاطبا معينا قصدا الى تقطيع حالهم (أى تنهات حالهم في الظهور) لاهل
الحشر الى حيث يمنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أى
بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من تنأت منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض
النسخ فلا يختص بها أى رؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف (وبالعلمية) أى
تعريف المسند اليه بإيراده علما

وعبارة عوق وانما قلنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى
يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناشب للتعين واشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذى
كان في أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعا عاما بدليل ويتعين بهض ما يصح استعماله فيه
بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلى في الضمير المفرد والمثنى ظاهر واما ضمير الجميع أن تصور فيه هذا العموم
فالظاهر أن العموم فيه معنى لا بدلى ويمكن اعتبار البدلى فيه بالنظر لاسكل جمع جمع تأمل ام بالحرف وكتب
على قوله حتى يكون كالنكرات في العموم مانعه فيكون تارة للعموم لاشمول وتارة للعموم البدلى (قوله
ولو ترى) الجواب محذوف أى رأيت أمرا قطيعا (قوله الى تقطيع حالهم) أى بيان فطاعة حالهم من
قطع الامر بالضم اشتدت شناعته عند الحكيم (قوله أى تنهات حالهم) المراد به ما طرأ عليهم في وقت
فكس الرأس لاجل الخجالة والخوف من أهوال القيامة من رثانة الهيئة واسوداد الوجه وغيره
وبمرته وصفته وغير ذلك انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أى تنهات حالهم في الظهور الخ أى
شأنها ذلك فلا ينافى قوله تعالى لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وكتب أيضا قوله أى تنهات حالهم في
الظهور فان قلت التنبيه على عموم الرؤية ينافى ابرزها في صورة المتنوع بدخول الامتناعية عليه قلت
ادخال لو الامتناعية للاشعار بانها مع عمومها تنكاد تمنع لفطاعة حالهم وعدم وفاء طاقة أحد بمشاهدتها
أطول (قوله المحشر) بكسر الشين بموضع الحشر مختار ومثله في القاموس وكسرها غير قيامى
اذا اقياس الفتح هذا وفي لامية الافعال لابن مالك ان فيه الكسر والفتح (قوله واذا كان أى حالهم
وقوله كذلك أى لا يختص بها الخ سم) (قوله فلا يختص به) الباء داخل على المقصور (قوله أى رؤية
حالهم) فيكون الضمير راجعا للحال بتقدير مضاف (قوله على حذف المضاف) راجع للاختالين لكن
حذفه على الاول من الاول ومن الثانى على الثانى وكتب على قوله المضاف مانعه احتيج الى تقديره لان
حالهم لم يبق بالمخاطب حتى يصح ان يختص بها (قوله بإيراده علما) أشار الى أن العلمية مصدر المعتدى
ومعناه جعله علما والجعل بالابراد عبد الحكيم ولعل الفعل المعتدى علمه بالتشديد أى جعله علما واللازم علم
بضم اللازم أى صار علما وكتب أيضا قوله بإيراده علما فسر اللمية بالابراد المذكور على وفق التعبير عن بقية
الاحوال بنحو الذكرو الحذف نعم المراد بالابراد ونظائره الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه
بالحقيقة ولم يقل فيما تقدم أى بإيراده ضمير الان هذا حوج الى البيان لان العلمية الكون علما وليس مرادا
سم باختصار وقال يس التأويل بالابراد لانه الذى يصنعه البليغ وتركه في الاضمار لقربه من التعريف

(قوله واشارة الى أن العموم الخ) هذه الاشارة لا تناسب مذهب الشارح التابع للجمهور من أن المعارف
غير العلم كليات وضما جزئيات استمالا وانما تناسب مذهب من يقول انها جزئيات وضما واستمالا وقد
يقال بل تناسب مذهب الشارح أيضا ومعنى قوله لا يخرج الخ لا يخرج في الاستعمال عما اعتبر في وضعه
الاصلى من أن استعماله في الجزئى فاقهم

وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته (لا حضاره) أي المسند إليه (بمعينه) أي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا

وكتب أيضا على قوله بإيراد ما نصه الباء (١) للتصوير (قوله وهو ما وضع الخ) (٢) وأورد عليه أن من الشخصات حال التسمية ما يتبدل بعد ما فيلزم أن يصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب أن المراد الشخصات المشتركة بين سائر أحواله التي بها يتحقق جزئيتها ويمتنع تصوره بوقوع الحركة فيه دون ما يتبدل ولا شك أن له أحوالا لازمة له في سائر أحواله مشخصة تمنع من الاشتراك فيه فتلك الأحوال هي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما ليس كذلك سم ما خصا وأورد على التعريف من سمي ولد قبل أن يراه لأنه لا يعرف جميع مشخصاته وأجيب بأن معرفتها ولو اجمالا بوجه (٣) عام يكفي في وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع الخ هذا التعريف وإن تم على رأي الشيخ أن المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا لا يتم على القول الآخر أنها جزئيات وضعا واستعمالا لأنه لا يكون ما نأفلأ من زيادة دون غيرها في ذلك الوضع بس وكتب على قوله وهو ما نصه أي لفظ (قوله مع جميع مشخصاته) ولو الذهنية فيدخل علم الجنس (قوله لا حضاره) أي تعريفه (٤) بالعملية لا حضاره فالضمير أن المسند إليه لكن الأول بالنظر للفظ والثاني بالنظر للمعنى لأن العلم هو اللفظ والمخضر في ذهن السامع هو المعنى لأنه هو المحكوم عليه فعلم جواز تعدد المراد بتعدد الضمير نوبى أي في الكلام استخدام لذكر المسند إليه سابقا بمعنى اللفظ وأعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله لا حضاره أي المسند إليه قد سبق أن المسند والمسند إليه هما من أوصاف اللفظ ولا شك أن المخضر هو المعنى فقوله لا حضاره محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أي لا حضار مدلوله وكتب أيضا قوله لا حضاره فيه أنه قد يكون حاضر افلا يصدق التعريف بالعمية لا حضاره الخ وجوابه أن المراد بالحضار المسند إليه الانتفات والتوجه إليه ولا شك أن النفس إذا سمت اللفظ تلتفت إلى المعنى وإن كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطالع أو المراد حضاره ولو لم يكن حاضر انظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر أي ملتبس بعينه المراد به نفس الشيء وذاته المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل أن الباء (٥) زائدة وكتب أيضا قوله بعينه أي شخصه اعترض بأن الحضار بالعين يشكل بما إذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على الوجه الخصوص كما في لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد بالحضاره بالشخص ما يشمل حضاره بوجه عام ينحصر في الواقع في الشخص والبارى تعالى يدرك بوجه عام ينحصر في الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفته تعالى (قوله أي بشخصه) أورد أنه لا يصدق على علم الجنس إذا لا تشخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه أحدها أن الكلام فيما علميته حقيقة بخلاف علم الجنس فعلميته حكيمية ولهذا صرح جوابه أنما حكم بثبوتها لضرورة الثاني أن قولنا يؤتى بالعلم لكذلك لا يستلزم أن كل علم يفيد ذلك وحاصله أن العلم في الجملة يفيد ذلك الثالث أننا نعتبر تشخيصات الماهية الذهنية فإن الماهية تشخص في الدهن فيصدق عليه أنه حضر شخصه بهذا الاعتبار سم وقوله لضرورة وذلك بسبب مجيئه ممنوعا من الصرف وترك ادخال اللام ومجيء الأحوال منه بوصفه بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لا حضار المسند إليه بعينه (قوله

(قوله ما يشمل حضاره بوجه عام) أي ملتبس بوجه عام والافعال الكلام في الحضار بالعلم وقوله والمراد بالوجه العام صفاته تعالى أي كواجب الوجود وخالق الخلق (قوله أورد أنه لا يصدق الخ) فيه أن عدم الصدق هو المقصود ويفيده كلام السيد انظر التقرير

(١) أي من تصوير الكلي لجزئيه اهـ (٢) هذه مبني على أن الشخصات داخلية في المفهوم ولك منعها شيئا (٣) قال في الاطول منها تسميته صورية اهـ (٤) بيان المقدور اهـ (٥) لفظ غير تو كيد للضمير اهـ

عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاني (في ذهن السامع ابتداء أي أول مرة واحترز به عن نحو جاني زيد وهو راكب (باسم مختص به) أي بالسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الإشارة والموصول والمعرف

عن احضاره باسم جنسه (أورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم في البلد اذ لم يكن لهم فيها الا حاكم واحد وان الرحمن ليس يعلم مع أنهما يفيدان الاحضار المذكور وأجيب بأن افادتهما الاحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على قوله عن اختصاره مانصه أي السند اليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه (قوله نحو رجل عالم) الشاهد في قوله رجل وإنما أتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالذكرة أيضا مانصه وان تعين بالقرينة لا نه لم يحضر الامن جهة الجنسية المنافية من حيث هي الشخصية (قوله أي أول مرة) فيه اشعار بان ابتداء منصوب (١) على الظرفية وكتب أيضا قوله أي أول مرة لا يلزم من كون التعريف بالعلمية الاحضار ابتداء أن يكون كل عام له اذ يلزم من وجود العلوم وجود العلة المعينة لاحتمال وجود علة أخرى فلا يراد زيد الذي في نحو جاء زيد زيد (٢) (قوله عن نحو جاني زيد الخ) مما فيه الاحضار بضمير غائب مائد الى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاني زيد هو راكب أنظر لم لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءني الخ كما صنع في سابقه ولا حقه تأمل (قوله وهو راكب) فان الاحضار بالضمير بعد الاحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا مانصه الشاهد في وهو راكب (قوله مختص به) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل قوله بحيث الخ نوع (قوله باعتبار هذا الوضع) أي وضعه لهذه الذات الخصوصية فدخل فيه الاعلام المشتركة كزبد المسمى به جماعة كثيرة (قوله عن احضاره بضمير المتكلم الخ) أي فان احضاره ولو كان أول مرة إلا أنه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء على أن الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعرف بلام العهد الخارجى وكذا الموصول والمعرف بالاضافة واجيب بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق في العهد الخارجى والمرصو والمعرف بالاضافة ليس باللفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا أولا وفيه أن المعهود الخارجى قد يكون احضاره أولا باللفظ بان يذكر اسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا أن يقال للملم يمكن الاعتبار فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو باللفظ كان جنس المعترف به ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أوليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الامر أنه هم في الذكر فريد مطلقا ولو حكما بس وكتب على قوله أورد عليه المعرف الخ مانصه أي فان الاحضار في الثلاثة ثانوى لا ابتدائي وكتب (قوله وأجيب بان افادتهما الخ) أجيب أيضا بأنه لا يشترط في التكنية أن تخص (قوله المناسب) لو قال الانسب لم كلامه اذ الاحضار باسم الجنس احضاره بالجنس أي متلبسا به فالناسبة حاصلة وقوله في المقابلة أي مقابلة قوله بعينه (قوله فيه اشعار الخ) وجهه غلبة استمهال أول ظر فاقوله مائد الى العلم (فيه أن المدار على كون المرجع مطلق معرفة لا خصوص العلم) (قوله انظر لم لم يقل الخ) فيه أنه لو قال ذلك لما أفاد التقييد بكون المرجع معرفة الا يجعل نحو الخ قيد او هو غير المتبادر بخلاف مانصه الشارح (قوله لان اسمها يطلق على غيرها) الاولى على غيره

(١) ولك جعله منصوبا على المقولية المطلقة اهـ (٢) أن زيدا الثاني خارج عن الموضوع الا ان يقال له مسند اليه ولو قلنا انه اهـ

بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والافالقيود الاخير معن مما سبق وقيل احتز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بلوضع (نحو قل هو الله أحد فانه أصله الاله حذف الهمزة

على قوله وكذا الوصول والمعرف بالاضافة مالم يصح أي المعبود ان خارجا (قوله بلام العهد) أي الخارجى نخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانها في حكم النكرة قاله ع ق (قوله والاضافة) أي العهدية خارجا (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة (قوله لتحقيق مقام العلمية) أي المقام الذي وثق فيه بالمسند اليه علما أي أني بذلك لا الاحتياج اليها في الخارج وكتب أيضا قوله لتحقيق مقام العلمية أي اللانسان بجميع ما يتعقل ويتضح به مقام العلمية (قوله والا) أي وان لم نقل ان هذه القيود لتحقيق ما ذكر بل فلما انها محتاج اليها للخارج فلا يصح لان القيد الاخير يغني عن الاولين فما خرج بهما يخرج به (قوله معن مما سبق) أي من القيد أعني بعينه وابتداء لانه يخرج به ما خرج بهما وكتب أيضا قوله معن مما سبق لان احضار الشيء باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرة فلا يكون الاعلام سيراى وهذا مبني على أن الاسم المختص بشيء يكون في العالم وأورد عليه رحمن فانه خاص بالله تعالى مع أنه صفة وأجيب بأن الاختصاص عارض وكتب أيضا على قوله معن مالم يصح فيه بحث الفري فراجع (قوله وقيل الخ) هذا مقابل قوله أي أول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء سم (قوله كما في الضمير الغائب الخ) أي وكاسم الإشارة فانه يشترط معه الإشارة الحسية والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدم العهد فتأمل (قوله وفيه نظر) هذا الرد ظاهر لو أريد بالشرط أي شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر كان الرد على هذا القائل بأنه يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مخص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بابتداء على أن معناه ما ذكر وان كان يجاب بأنه لتحقيق مقام العلمية (قوله كذلك) أي شروطا بتقدم شيء حتى العلم أي فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود (قوله نحو قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن أبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها عالم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى ويحتمل أن يكون ضمير الشأن والجملة خبره اه فري (قوله أصله) أي القريب والا فاصل الاصيل الاله منسكرا هذا اذا كانت أل في قوله أصله الاله من المحكي فان كانت من الحكاية فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذف الهمزة) امام مع حركتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسي بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن وأما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لان المحذوف اقياسي كالنائب فلا يكون المتحرك المتجانسان في كلمة واحدة من كل وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف المتحرك متعاص بحر كته قال في الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلة ما صار اجتماع (قوله فيكون التزام الادغام غير قياسي) أو ما تجوز به فهو قياسي (قوله فلا يكون المتحرك كان الخ) أي لا يكونان مجتمعين في كلمة واحدة لان الحرف المحذوف كالنائب فحط النفي اجتماع الحرفين وبهذا يستقيم كلامه قد بر وقوله من كل وجه أي وان كانا مجتمعين في كلمة واحدة من بعض الوجوه وهو ملاحظة التثنية أو بالنظر لظاهر الحذف وقطع النظر عن كونه قياسيا (قوله ونحن نقول) أي رد الما قاله السيد الموافق لما نقله المحقق عن

وعرض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم للمفهوم المتجانسين في كلفوا واحدة فوجوب الادغام قياسى أو فليكن وجوب الادغام بعد (١) العلمية لان الاجتماع حينئذ في كلفوا واحدة وكتب أيضا قوله حذف أى تخفيفا (قوله وعرض عنها حرف التعريف) أى قصد جعله عوضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود قبل الحذف لا يقال لو عرض عنها حرف التعريف لم يصح أن يقال إلا له بالهمزة اذ يلزم فيه الجمع بين العوض وهو لا يجوز لانا نقول إلا له بالهمزة ليس هو الذى وقع فيه التعويض حتى يمنع بل هو اللفظ الذى قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همزة على أن (٢) ظاهر كلام الرضى أن ال ليس عوضا بل تشبه العوض يعنى أنها ليست متمحضة للموضعية بل للتعريف أيضا من سم باختصار وبض ايضاح وكتب على قوله فلا يرد الخ مانعه هذا أن كانت ال في قوله أصله الاله من الحكى فان كانت من الحكاية والقصد أن الله أصله الاله منكرا وانما أدخل حرف التعريف في خبر المبتدأ افاده للحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه أصله لاه من لاه عليه بمعنى تستر بكثرة دور ان الله واستعماله في العبود واطلاقه على الله فالامر ظاهر ولا اشكال وكتب أيضا قوله وعرض عنها حرف التعريف العوض الالف واللام كما هو ر أى الخليل أو اللام وحدها ويتبعها الهمزة كما هو رأى سيبويه كما في التعريف حفيد على الطول وكتب أيضا قوله وعرض عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل باى عبد الحكيم (قوله ثم جعل علما) أى بعد حذف الهمزة وأما قوله فقيل الاله معرفة باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو أيضا علم له بالغلبة لكن أريدنا كيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بحق فالاله أى على هذا القول الثانى قبل حذف الهمزة وبعد ما علم لتلك الذات المميّنة الا أنه قبل الحذف أطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فتكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة تقديرية فنرى وقوله من الاسماء الغالبة أى على ذاته تعالى فلا ينافى قوله لا الى حد العلمية اذ صاحب هذا القول يقول الاله بالغلبة على المعبود بحق أى هذا المفهوم السكلى كما قد يؤخذ من الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ أى لم يكن قبل التعويض و الادغام علما للذات المختص بل اسما للمفهوم الكلى أعنى المعبود بحق وقيل اللام اسما للمعبود مطلقا كما كان ولا هذا ما اختاره الشارح فى شرح الكشاف وقال السيد انه قيل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا وبعده الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للمفهوم الكلى أى بطريق الغلبة فيه كما في الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بالوضع على ما يتبادر من لفظ الجعل ومن مقابلة قوله بعلمية الله بزعم بعضهم انه اسم للمفهوم الكلى لا علم قول سم أى لا علم بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اه والغلبة على ما اختاره فى شرح الكشاف واعترض جعل الله علما بالغلبة بأنه لم يوضع لكلى ولم يستعمل فى غيره تعالى حتى يكون بالغلبة للنحقيقية ولا وضع للمفهوم كلى لكن لم يستعمل الا فى المفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بأنه مع أصله الذى هو الا له بمنزلة اسم عبد الحكيم كما يعلم من الوقوف عليه (قوله بدون التوسل باى) قال عبد الحكيم بعد ذلك ويبقى قطعيا اه أى يبقى حال كرون همزته فى حال النداء همزة قطع لا تحذف ويبقى بمعنى بضمير قطعيا خبرها

(١) قوله بعد العلمية فيه (ان الاعلام لا تغير فالادغام حيثئذ خلاف القياسى الا ان يقال انه من الواضع اه شيخنا (٢) طافيه نظر لانه يفيد انها فى الاله تشبه العوض وليس كذلك نعم يمكن جعله جوا باللاير اذا الاول تأمل اه شيخنا (٣) أى للذات (٤) شيخه أن وهى أولى

الواجب لذاته أو المستحق لعبودية له وكل منها كلّي انحصر فرد فلا يكرن علما لأن مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لا نالنا سلم أنه اسم لهذا الله وهم الكلّي كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلّي لما أفادت التوحيد لأن الكلّي من حيث هو كلّي يحتمل الكثرة (أو تعظيم أو اهانة) ككافي الالقاب

واحد فكانه أيضا بالغلبة فهو علم بالغلبة التحقيقية تنزيلا ومن قال الله أعلم بالغلبة التقديرية نظر في قوله بالغلبة إلى وضع أصله لكلّي وفي قوله التقديرية إلى عدم استعماله نفسه في غير الذات العلية وفي الاطول الاله معرفة بالام من الاعلام الغالبة وبعد حذف المزمه من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا إلى أصله ومن الاعلام المختصة نظر إلى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أي بطريق الوضع أو الغلبة التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترقيب في الاعتبار لا في الوجود تأمل (قوله الواجب الخ) إشارة إلى طريق احضار الذات المعينة أنظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله الواجب الوجود داخ الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى لا بيان اعتبارها في المسمى والا كان المسمى مجموع الذات الصفة وليس كذلك بل المسمى الذات وحدها اسم (قوله الواجب لذاته) هو الذي لا يحتاج إلى غيره في وجوده (قوله العبودية له) أي لا يكون غيره عبدا له نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يكرن علما) أي بالاصالة فلا ينافي أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أي كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه وما قيل من أن الافادة بحسب الشرع أن أريد أن دلالتا على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشيء لقطع بأن الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر وأن أريد أن أفادتها لا يكون القائل موحدا بحسب الشرع فسلم لكن ليس كلا منافيه عبد الحكيم (قوله لما أفادت التوحيد) أي بحسب معناها لغة وأن أفادته من حيث انحصار الكلّي فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للفرد واللازم باطل أو بعيد (قوله من حيث هو كلّي) أي بقطع النظر عن الوجود الخارجى والافقدين حصه في فرد (قوله يحتمل الكثرة) كان الظاهر أن يقول يفيد الكثرة لأن الكلّي من حيث هو كلّي يفيد الكثرة قطعا لاحتمالا وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة في الخارج فلذا عبر بـيحتمل فأمله (قوله كافي الالقاب الخ) أي وكافي الاسماء الصالحة لذلك نحو على ومعاوية إذا اعتبرناها اسمين وكافي الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر تأمل وكتب أيضا قوله كافي الالقاب (١) نص عليها لأنها الواضحة في ذلك لأن الغرض من وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد يتضمنها الاسماء وأن لم يقصد بالوضع التمييز الذات لكونها متقولات من معان شريفة أو خسيسة (٢) كحمد وكاب أو لا شتمها ما بصفة محمود أو مذمومة كحاتم ومادرو بعد الالقاب في ذلك الكنى كآبى الفضل وأبى الجهم وانما قاله تعظيم أو اهانة دون تعظيمه أو اهانتة لانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه أو اهانتة نحو أبو الفضل صديقك وأبو الجهم رفيقك اه أطول وكتب على (قوله غير متعين) أي بجوار أن يكون المعنى لكون غيره عابدا له قاله بعض مشايخنا أو لجرأ أن المعنى لكونه معبودا لذاته (قوله تفيد التوحيد) أي توحيد الذات وانفرادها بالالوهية وليس المراد به اعتماد الوحدة فان هذا ليس مدلولها (قوله أن دلالتها على التوحيد) أي توحيد الذات وانفرادها (قوله واللازم باطل أو بعيد المناسب لدعوى الشارح الاجماع هو الاول

(١) فيه إشارة إلى أن الشارح يبتغي أو يميل إلى مذهبهم أن لم يكن منهم اه (٢) لا يخفى ما فيه من اساءة الادب وان كان الاول في غاية الشرف والثاني في غاية الخسة اه (٣) أي معاوية ولم يذكر فرارا من اسائة الادب اه

الصالحه لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كناية عن معنى يصلح العلم له نحو أبو طه فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول أعني الاضافي لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمي فيكون انتقالا

قوله كما من نصه أي تعظيم أو اهانة (قوله الصالحة) هذا وصف كاسف للترضيح لا للاحتران عن غير الصالحة لعدم وجودها لان اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم والاهانة (قوله لذلك) أي التعظيم أو الاهانة (قوله مثل ركب على وهرب معاوية) يقولون لفظ على يشعر بالمدح من العلو واللفظ الآخر بالذم من العواء فقيهما، شعار بالمدح والذم مع قطع النظر عن ذكر الركوب والهروب فذكرهما ليس لتوقف الاشعار عليهما سمي والنياد أن المراد بعلي ومعاوية صاحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه من سوء الادب في حق سيدنا معاوية رضي الله عنه والجرأة عليه بما لا يليق بمنصبه بل لوجملتها على غيرهما لم يخل من سوء الادب لما فيه من الابهام وكتب أيضا قوله مثل ركب على وهرب معاوية أي على اعتبار أنهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما سمين يصح اعتبارهما لقبين والتمثيل بهما على الاعتبار الثاني (قوله أو كناية) أي تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تقوت لولا العلم نحو أبو طه فعل كذا عبر عن المسند اليه بأبي طه لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصل فان المعنى الاصل الذي يقصد البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تتولد منه وتولد النار منه باعتبار كونه وقود النار والنار التي وقودها الناس نار جهنم وهذا (١) وجه بديع وقال غير تامعني أبي طه ملابس النار ملازمة وهو ملازم الخ مني لان اللهب الحقيقي طه نار جهنم فان قلت لم يكتف في المعنى الكنائي بكونه وقود نار جهنم أو ملابسها واعتبر الانتقال عنه الى كونه جهنميا قلت لا وكونه جهنميا يفيد عذابه بالنار وغيرها مما في جهنم فان قلت المعنى الاصل المنتقل منه الى كونه جهنميا ليس معنى حقيقيا لابي اللهب لانها حيوان يتولد من نصفه اللهب قلت قد يكون الاصل من الكناية معنى مجازيا أطول ملصا (قوله يصلح العلم له) أي بحسب معناه الاصل قبل جعله علما (قوله بالنظر الى الو الاول) أي بالنظر الى معناه المجازي بحسب الو اول الذي هو الاضافي الحقيقي الذي هو أبو النار والنار بنته لعدم صحة قصده من هذا المراكب الاضافي وكتب أيضا قوله بالنظر الى الوضع الاول أي لالثاني أعني العلمي وقوله أعني الاضافي أي قبل جملة علما (قوله لان معناه) أي معنى هذا العلم أعني أبا طه بالنظر الى الوضع الاول قبل جعله علما والمراد معناه المجازي فان ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الاول معنى مجازي له لان المعنى الحقيقي انه آب للنار والنار بنته ولكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقي بهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والجاصلي أن هذه الكناية مبنية على مجاز (قوله ويلزمه أنه) أي الشخص جهنمي أي لزوم ما عرفيا ومثله يكفى عند أهل هذه الفنون لانهم يكتفون باملازمة في الجملة وهو أن أحدهما بحيث يصلح للانتقال منه الى الآخر على أنه قال في المطول واللهب الحقيقي طه جهنم فهو اشارة الى الجواب عن منع الملازمة بان اللهب أعم من طه جهنم والخاص لا يلزم العام (قوله فيكون انتقالا الخ) فابو طه باعتبار الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعة الاصل الى ملابس اللهب لينتقل منه الى أنه جهنمي فهو كناية

(قوله والحاصل انه هذه مبينه على مجاز) ان أخذ بظاهره كان غير مناسب لقول الشارح وهذا القدر كاف في الكناية (قوله باعتبار وضعة) أي ملاحظة وضعه (قوله عن الصفة) وهي الكون جهنميا وقوله قال في شرح المفتاح الخ دليل لما قبله

من المزموم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف في الكناية وقيل في هذا المقام أن الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت أبا هب أي جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجي ولو كان المراد ما ذكره ا كان قولنا

عن الصفة بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بأبي هب لكن ينتقل منه الى معنى ملازم الاله لينتقل منه الى الجهنمي وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخير كناية عن الخير عبد الحكيم وقوله وينتقل منه أي بسبب التماثل الذهن عن استعمال هذا اللفظ الى وضعه الاصل (قوله من المزموم) وهو ملازم النار وملازمها وقوله الى اللازم وهو الجهنمي (قوله وهذا القدر) أي الانقضاء من المعنى الموضوع له أو لا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لأن المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال في الكناية في معنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافي لازما للمعنى العلمي فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير ملازم للشخص المعين من حيث هو شخص معيّن وهذا مدلول العلم الآن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمي المعنى الاضافي لانه يلتزم الى المعاني الأصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافي الى لازمه وهذا كاف يس ما خصا (قوله وقيل في هذا المقام) الحاصل انه على الاول يكون العلم مستعملا في معناه (١) الاصل لينتقل منه الى لازمه وعلى الثاني يكون مستعملا في نفس اللازم يس وفي جعله العلم على القول الاول مستعملا في معناه الاصل نظر والمصرح به في المطول وغيره أنه يستعمل في معناه العلمي ملتفتا معه الى المعنى الاصل ليتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أي لازم معناه (قوله لا الشخص) أي المعين وهو حاتم على (قوله أي جهنميا) أي لا الشخص المسمى بأبي هب في كلامه ا كنفاء (قوله وفيه نظر الخ) رده بثلاثة أمور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثاني بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله وما يبدل الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة كناية مبنية على أن مراد هذا القائل أن أبا هب معناه حينئذ جهنمي آخر لا جهنمي هو معناه وفسر البعض كلام هذا القائل بما لا يرد عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويراد لازمه أي الذي اشتهر انصاف المسمى به في ضمن هذا اللفظ وحينئذ فلا يحتاج الى اعتبار المعنى الاصل والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من مسمى اللفظ الذي هو الذات الخصوصية لاشتهار انصافها به في ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبا هب كناية عن صفة معناه لا غير حتى يكون استعارة (قوله استعارة) أي لانه أطلق لفظ حاتم مثلا على جواد آخر لملاقة المشابهة في الجود ولفظ أبي هب على رجل آخر كافر لملاقة المشابهة في الكفر والجهنمية يس فقيه استعارة تصريحية وهل هي أصلية أو تبعية خلاف ويحوز أن يكون مجازا مرسل من اطلاق المقيد على المطلق الواقع في ضمن مقيد آخر كاطلاق المشقر على مطلق الشقة الواقع في ضمن شقة الانسان فاذا نظرت الى خصوص المقيد الآخر كان مجازا متفرعا على مجاز الاول من اطلاق المقيد على المطلق والثاني بالعكس (قوله ما سيجي) أي في بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) لصاحب هذا القيل أن يقول الجهنمي يفهم من أبي هب بواسطة اشتراك الذات به في ضمن هذا اللفظ بخلاف هذا الرجل وأبو جهل واشتهار الذات بالوصف في ضمن لفظ لا يستدعي فهمه من أي لفظ عبر به عن الذات كذا في الاطول ويمكن دفعه بأن مدار (قوله لكن ينتقل) في نسخة عبد الحكيم المصححة لينتقل وعلى كل ليس المراد أن بين المنتقل عنه والمنتقل اليه تلازما اذ هذا الانتقال بواسطة الاستشعار بمعنى ملازم الاله بواسطة لزوم

فعل كذا هذا الرجل مشير الى كافر وفولنا بوجهل فعل كذا كناية عن الجهل
ولم يقل به أحد مما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب الفتح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى
ثبت يدا أبي لهب ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر (أو إيهام استلزامه
أي وجدان العلم لذيداً نحو قوله بالله ياطبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلي من البشر (أو التبرك
به) نحو الله الهادي ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل وغيره مما يناسب
اعتباره في الاعلام (وبالموصولية) أي تعريف المسند اليه إرادته اسم موصول (لعدم علم المخاطب

الكناية على وجود اللزوم لا الاشتهار تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أي والقصد أن الفعل صدر من
غير الرجل المشار اليه (قوله كناية عن الجهل) لأن الجهل لا يزم للرجل الكافر ولأبي جهل سم (قوله
ولم يقل به أحد) يقال عليه اللزوم على كون المراد ذلك صحة مثله في المواضع الاخر المذكورة لا القول به
بالفعل فان أريد به أي بقوله ولم يقل به أحد منع صحته فهو ممنوع أو أن أحدا لم يقله لم يضره سم وكتب
أيضا قوله ولم يقل به أي بانه كناية (قوله في هذه الكناية) أي لهذه في معنى اللام (قوله ثبت يدا أبي لهب)
فان قلت الكلام في العلم المسند اليه والآية ليست كذلك أجب بان اليد مقحمة لان غالب الاعمال
باليد فاذا هلك فقد هلك صاحبها وقيل المراد يده حقيقة لما روي أنه أخذ حجرا بيده فرمى به النبي صلى الله
عليه وسلم فيكون ذكر الآية في باب المسند اليه تعملا للفائدة كما هو دأب السكاكي سيرامي وقوله بان اليد
مقحمة أي فالمسند اليه في الحقيقة أبو لهب (قوله لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو إيهام)
عبر إيهام إشارة الى أنه يكفي نكتة في إيراد العلم وبه يعلم تحقق النكتة بالاستلزام بفعل بالاول ولو تركه
لتوهم اعتبار الاستلزام بالفعل مع انه غير معتبر ع س سم (قوله استلزامه لا ينبغي أن يقيد باستلزام
المتكلم بل يعم استلزامه للنكاح والمخاطب والسماع سم (قوله أي وجدان الخ) تفسير للاستلزام وأشار به
الى أن السين والتاء ليستا للطلب (قوله أم ليلي) هذا عمل الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف اما على إيهام
أو على استلزامه وهذا أحسن لما تقدم عن سم وان كان المناسب للمثال الاول (قوله نحو الله الهادي) أي
عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أي عند ذكر المصطفى (قوله كالتفاؤل) نحو سعد في دارك وقوله
والتطير نحو السفاح في دار صديقك (قوله والتسجيل) في نسخة على السماع ومعناه أن لا يقدر على انكار
السمع بعد ع س وكتب أيضا لعل المراد بالتسجيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما
يناسب الخ) كالتنبيه على غباوة السامع (قوله وبالموصولية) قدمه على اسم الإشارة مع انه أعرف منه لان
فيه شبه الالقب بافادته ووصف الرفعة وعكسها وأما المرفع بالهـ ية فهو مع المرفع بالموصولية رتبة
واحدة ولذلك صح وصف المرفع بالموصول كما في قوله الجناس الذي ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر
أيضا والمضاف رتبة ما أضيف اليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ع ق (قوله لعدم علم المخاطب
بالاخر المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين
وجوه التعريف كما أشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يراد أن يقال جاز أن تجعل تلك الجملة صفة للنكرة
فلا يتعين الموصول ثم الرجوعان في الجملة كاف في مقتضى فلا يتوجه أن ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه
موصولاً لجواز أن يكون ما يجرى عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما
(قوله هذا رجل الشاهد) اذ الاول قد نكروا أضيف فهو من قبيل المرفع بالاضافة لا بالعلمية (قوله
وان كان المناسب للمثال الخ) هو ظاهر ما لم يرد من الإيهام الايقاع في الوم أي الذهن ولو لم
هو الواقع (قوله عند ذكر الخ) ليس بقيد

بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم (ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لسكليم ما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم أقله جدوى مثل هذا الكلام) (أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أي تقرير الغرض المسوق له الكلام وقبل تقرير المسند وقبل تقرير المسند إليه (نحو رادته) أي يوسف عليه الصلاة والسلام والمرادة مفاعلة من راد يرو دجاء وذهب

كان لازماً لاقتصار عليه مع افادة المقصود أرجح على أن اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فتدبر فكري (قوله بالاحوال) كان الاولى بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم ايضاح ف (قوله المختصة به) المراد باختصاصها به عدم عمرها لغالب الناس لا عدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه اذا علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولة كالإضافة نحو مصاحبنا أمس كذا والجواب أنه لا يشترط في السكينة أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي مناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصوله بغيره ايضاً بل عس سم وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله أو استهجان الخ وقوله بعد أو تنبيه المخاطب على الخطأ الخ وأمثال ذلك من النكات التي تحصل مع غير ما ذكرت له من الطرق فيما مر وفيما يأتي والحاصل أنه لا يجب اختصاص السكينة بما ذكرت له ولا كونها أولى به لذكر يسأل حينئذ عن وجه ذكرها معه دون باقي الطرق فتأمل والذي في الفري ما نصه قوله الذي كان معنا أمس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلا بد من أمر آخر يرجع طريق الموصولة إذ المظاهر أن مقتضى أمام موجب أو مرجح ولا يكفي مجرد الملازمة أو المناسبة اه وذكر نظير ذلك في قول المصنف أو استهجان الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد ما مر عن مم وتعقبه (قوله لما لا يكون) ما موصولة اسمية والعائد محذوف أي لما لا يكون فيه لتكلم الخ وما قبل من أن ما هنا مصدرية وجوباً ليس بشئ لمنافاته ظاهر التمثيل (قوله نحو الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب قال الفري والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا أمك أمس لا أعرفهم اه ولعل وجهه أنه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعني الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم (قوله أقله جدوى الخ) أي لأن المفروض أن المتكلم لا يعلم بشئ من الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لأن الأغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكرن عالماً بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى وما قبل ان في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشئ لأن فيه علماً للمتكلم بحال مختص به سوى الصلة وهو الزهد عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله أقله جدوى لم يقل لدم لأنه لا يخلو عن فائدة وأقلها افادة عدم المعرفة بذلك سم (قوله أو استهجان) أي استقباح وكتب أيضاً قوله أو استهجان ليكون المسند اليه عظيماً أو حقيراً سيرا مي (قوله بالاسم) أي العلم بأقسامه (قوله أي تقرير الغرض الخ) اختياراً على تقريره المسند والمسند اليه اتباعاً لما هو المتهوم من الإيضاح حيث قال فانه مسوق لتزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء اه عبد الحكيم وقال سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لا فائدة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى وهو من الفري (قوله والمرادة مفاعلة) أي على غير بابها كما سيظهر (قوله من راد لم يقل من راداً ثانياً للاصل الاصيل لأن أصل راد راد ويزيد الواو لبيان المفاعلة (قوله جاء وذهب) مجموعهما تفسير لراد لا أحدهما فقط

وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل الخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرج من يده بحتمال عليه أن يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التحمل لمواقفته إياها والمسد اليه هو قوله تعالى (التي هو في بيتهما عن نفسه) متعلق برأوده فالعرض المسوق له الكلام زاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لانه إذا كان في بيتهما وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في الزاهة وقبل هو تقرير للمرء أودعها فيه من فرط الاختلاط والالفة وقبل هو تقرير للمسد اليه لا مكان وقوع الإيهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا أو المشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى أنها مثال لها ولا تستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح (أو التخير) أي التعظيم والتحويل (بحرف قشيم)

(قوله وكان المعنى) لم يحزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بانه مراد الله تعالى سم (قوله) وكان المعنى خادعته) أي أرادت به المذكور من حيث لا يعلم وفيه إشارة الى ان المرادة مجاز عن الخادعة اذ لم يكن محيى مذهب منها بطرق الاستعارة النبية أو الاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال تخاصم فلان عن فلان عبد الحكيم ونظير عن هنا عن قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لآبيه الا عن موعدة وعدها إياه وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيري وفيه إشارة الى أنه لم يتحقق الخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادت من المواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه إشارة الخ وفيه أيضا إشارة الى أن المفاعلة ليست على ما هو يجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا منها وجد منه طلب لكن طلبها للواقع وطلبه للامتناع وقوله الى أنه لم يتحقق الخ أي كأنه لم يتحقق لعدم حصول مرادها والا فالخادعة متحققه منها حقيقة وانما الذي لم يتحقق ثمرتها (قوله عن الشيء) متعلق بالخادع أي لاجل الشيء الذي لا يريد صاحبه أن يخرج من يده عبد الحكيم (قوله يحتمل الخ) جملة مبينة لقوله فعلت فعل الخادع ولذا ترك العاطف أي يحتمل الخادع على صاحبه أن يغلبه ويأخذ ذلك من صاحبه عبد الحكيم (قوله أن يغلبه الخ) في موضع المفعول أي يحتمل عليه لان يغلبه سم فهو كقوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاغصى قاله يس (قوله وهي) أي الخادعة المفهومة بمقابلته عبارة عن التحمل أي الاحتمال لمجموعة يوسف زليخا كما في عبد الحكيم (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الدليل للزنا بعدم ثبوته بالنجاسة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملاسة صاحبه للزنا (قوله والمذكور) أي قوله التي هو في بيتهما (قوله وزليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما في القاموس وهذا هو المشهور وفي الشهاب على البياضوى ضبطه أيضا بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتمكن) أي بحسب الصورة الظاهرية والافهوني معصوم وقوله من نيل المراد أي مرادها لا مراده (قوله تقرير للمرء أودعها) أي أنها وقعت وثبتت وكتب أيضا قوله تقرير للمرء أودع أي التي هو المسند وقوله لما فيه أي في الكون في بيتهما كما يدل عليه قوله قبل لانه إذا كان في بيتهما الخ (قوله من فرط الاختلاف) أي زيادته وشدته (قوله والالفة) قال في القاموس الالفة بالضم الاسم من الائتلاف الالفة بالكسر المرأة تالفها وتالفك ام والتي هنا بالضم (قوله الاشتراك) أي اللفظي (قوله في امرأة العزيز) راجع لقوله الإيهام وقوله أو زليخا راجع لقوله الاشتراك فهو نشر على ترتيب ألف (قوله ولا تستهجان) لان زليخا من المستهجن في تركيب الحروف ومن المستر ذل في كراهة السمع ونفرته ع ق أولان من به شرف اذا احتيج لسمية ما صدر عنه مما لا يليق بكون التصريح به مستهجنا مستهجن ف (قوله أي التعظيم والتحويل) اقتصر في القاموس على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه وقد ذكر النحاة أن الصلة يشترط أن تكون معهودة الا في مقام التعظيم والتحويل ومثله هذه الآية الشريفة فلا اعتراض (قوله والتحويل) أي

من اليم ماغشيم) فان في هذا الابهام من التفتيح ما لا ينبغي (أو تنبيه المخاطب على الخطأ نحو ان الذين ترونهم) أي تظنونهم (أخوانكم) يشق غليل صدورهم أن تصرعوا) أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ففهم من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الغلاني (أو الایماء) أي الإشارة الى وجه بناء الخبر) أي الى طريقه نقول سمات هذا العمل على وجه صملك وعلى جهته أي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة الإشارة الى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي) فان فيه إيماء الى أن الخبر المبني

التخريف (قوله من اليم) بيان لماغشيم أو للتبسيط وهو حال على التقديرين (قوله ماغشيم) والتعظيم من حيث الهم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان فان الماء المجتمع بالقصر اذا أرسل على طبقة كان في غاية السرعة ولا حاطنه بجميهم بحيث لم يتخاص واحد منهم عبد الحكيم (قوله فان في هذا الابهام) ولم يعين حيث لم يقل فغشيمهم من اليم ثلاثون قامة مثلا (قوله من الفخيم) أي لماغشيم حتى كأنه لا تحيط به البارة ولا يعلم كنهه الا الله الى سم (قوله على الخطأ) وفي بعض النسخ على خطأ سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثاني أن الذي بطنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) من الاراء التي تتهدى الى ثلاثة مفاعيل فاذا بني للمفعول جرى مجرى الظن وانتصب اخوانكم على أنه المفعول الثاني كذا في شرح الايات حفيد على المطول (قوله أي تظنونهم) فيه إشارة الى أن ترونهم بضم التاء كـ هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح الراء مبني للمفعول لفظا وان كان مبني للفاعل معني أي أظن لا يفتح التاء من أرى بفتح الهمزة معني أعلم لانه خلاف الرواية ولانه خلاف الواقع اذا العلم هو الجزم المطابق للواقع عن دليل وهو منتف هنا وعبارة القنرى الضم هو الرواية وهو الانسب دراية وان جاز الفتح بأن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أي تظنونهم الخ أي لان مجهول هذا الباب تعورف في الظن والمراد بالظن ماسوى اليقين كما قد يجيء بهذا المعنى فيدخل الجزم لاعتنا حجة فانه كالظن قد يخطيء فالتناس أصناف مظنون الاخوة ومجوز ومها ومتيقنهما أفاده في الاطول اه (قوله غليل صدورهم) الغليل والغل بالضم حرارة العماش والغليل أيضا الحقد والضغن كالغل صبحاح وفي القاموس الغليل العماش أو شدته أو حرارة الجوف اه (قوله أي تهلكوا الخ) الصرع الالتقاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله ما لبس في قولك ان القوم الغلاني) يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص والظاهر أنه تنبيه على خطا ظن الاخوة بالناس أيا كانوا وفي أي وقت كان أفاده في الاطول (بناء الخبر) أي الى طريقه وعليه فقوله بناء الخبر من اضافة الصفة الى الموصوف أي الى وجه الخبر المبني كما يدل عليه قول الشارح بعد فان فيه إيماء الى أن الخبر المبني عليه الخ أي المبني على المسند اليه أي المتأخر عنه ففائدة الاضافة الإشارة الى تأخير الخبر لان الابهام المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر فاندفع ما قيل أنه يلزم على تفسير الشارح الوجه بالطريق والجنس أن يكون قول المصنف بناء مستدر كما تامل (قوله أي الى طريقه) أي جنسه كما يدل عليه قول الشارح بعد من جنس العقاب الخ (قوله وطريقه) عطف تفسير (قوله يعني) أشار به الى أن في كلام المصنف نوع مساحاة اذ مقتضاه أن الایماء حاصل بالموصول فقط مع انه انما حصل بالموصول مع الصلة قاله بعضهم وفيه ان ذلك غير خاص بالایماء بل يجري في شائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة فكان على الشارح على هذا أن يأتي بالعناية في الجمع (قوله للإشارة الى أن الخ) أي الى جواب

عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله سيدخلون جهنم داخرين ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح (ثم إنه) أي الإيحاء إلى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق إلى بعض الاوهام ربما جعل ذريعة أي وسيلة (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي شأن الخبر (نحو أن الذي سمك) أي رفع (الماء بنى لنا) بيتا أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل بيت ففي قوله أن الذي سمك السماء إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم

هذا السؤال (قوله عليه) أي الموصول وقوله من أي وجه أي جنس (قوله داخرين) أي صاغرين جلالين (قوله ومن الخطأ الخ) عبارة عن قولنا لا بد لوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذي يأتي عليه وأما تفسيره بالعلة لأن الاستكبار علة سرعية لدخول جهنم ففساد لا تقاضه بقوله * أن الذي سمك السماء بنى لنا * بيتا إذ ليس سمك السماء علة لبناء بيتهم قوله * أن الذين ترونها أخوانكم * فإن ظنهم أخوانهم ليس علة لشقاء غليل صدورهم اهـ وقوله وقوله أن الذين ترونها الخ أي بناء على أن هذا من الإيحاء فتأمل والحاصل أن تفسيره بالعلة غير صحيح لعدم إطراده في كل الامثلة وهذا وانما يتهم ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور لو أرجع قائله ضمير أنه إلى الإيحاء كما صنع الشارح وهو إنما أرجعه إلى جعل المسند اليه موصولا فلا يكون أن الذي سمك السماء الخ من أمثلة الإيحاء حتى يرد ما مر وقد يقال إرجاعه إلى جعل المسند اليه موصولا مناف للسياق فهو خطأ والمبني على الخطأ خطأ فتأمل (قوله والسبب) عطف تفسير (قوله ثم إنه ربما جعل ذريعة الخ) فإن قلت لم لم تجعل هذه الأغراض مقصودة من إيراد الموصول فلا حاجة إلى جعلها تابعة للإيحاء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه الأغراض أمورا مهمة جعل الإيحاء توطئة لها وإثبات الأمر المهم بعد التوطئة والتمهيد لها أولى من إثباته ابتداء فيكون تقريرها عليه أمرا مناسباً مستحسننا لا ضروريا فلا اعتراض سرامي ومراه دفع اعتراض السيد لا (قوله لا مجرد الخ) أي لأن سياق الكلام يناهيه ولا نه يفهم أن ما يذ كر بعد يوجد من غير الإيحاء وهو فاسد كما يظهر عنق وكتب أيضا قوله لا مجرد الخ لأنه لو كان كذلك لقال أوجله ذريعة على نسق ما قبله (قوله ربما جعل ذريعة الخ) أي فيكون المقصود من الإيحاء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الإيحاء غير مقصود بالذات كذا في عبد الحكيم (قوله إلى التعريض) هو دلالة الكلام على معنى ليس في الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل يريد أن يخيل وكتب أيضا قوله إلى التعريض انما ذكر التعريض في هذه الأغراض لأنها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت في ضمنه هذه الأغراض لا التزامه إياها استلزاما عقليا أو عاديا سرامي بتغير (قوله نحو أن الذي الخ) من كلام الفرزدق (قوله أو بيت الشرف والمجد) الإضافة بيانية والمراد بيت الشرف نسبة ودعائمه الرجال الذين فيه وكتب أيضا قوله أو بيت الخ أي فيكون بيتا معنويا لا حسيا وكتب أيضا قوله أو بيت الخ عبارة عن أي بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فإن ما تضمنته القصيدة بعده (قوله دعائمه) أي قوائمه كما عرق وقال سم جمع دعائه بكر الدال وهي حماد البيت (قوله من دعائم كل بيت) أو من بيتك يا جرير قيل من السماء وقيل عزيز طويل حفيد على المطر ل (قوله عند من له ذوق الخ) فانه إذا قبل أن الذي صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا أن

(قوله إن ما يذ كر بعد) أي من الامثلة وقوله يوجد من غير الإيحاء أي لطريق الخبر على ما قاله الشارح أو لعله على ما قاله الترمذي الذي رد عليه الشارح بذلك (قوله وهو فاسد) أي لوجود الإيحاء إلى طريق الخبر جميع الامثلة ولعله في بعضها وقد يقال الفساد إذا لا مانع من تحفه دافع في مثال دافع آخر بل هو كثير

ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء الى لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شيئا كانوا هم الخاسرين) ففيه إيماء الى أن الخبر المبني عليه مما ينبغي عن الحبيبة والخمران وتعظيم شأن شعيب صلى الله عليه وسلم وربما يجعل ذريعة الى الإهانة لشأن الخبر نحو أن الذي لا يحسن معرفة الله قد صنف فيه أو شأن غيره نحو أن الذي يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر أي جملة محقة ثابتة نحو أن التي ضربت بيتا مهاجرة

ما يبني عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فإذا قيل صنع لي كذا كان كذا كيدا أشار إليه أول الكلام ع (قوله ثم فيه أي في هذا الإيماء كدبر باعق وكتب أيضا قوله ثم فيه تعريض بتعظيم الخ قال السيد لا نزاع في كون هذا الكلام مشتقاً على الإيماء بالمعنى الذي ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر إلا أن ذلك الإيماء لا مدخل له في إفادة تعظيم الخبر أصلاً فكيف يجعل ذريعة الى التعريض وإنما نشأ التعظيم عن نفس الصلة ببناء على تشابه آثار المؤثر الواحد لا ترى أنك لو قلت بنى لنا بيتاً من صمك السماء لكان التعريض بتعظيم البناء باقياً على حاله ولا إيماء فيه بالمعنى الذي ذكره قطعاً وكذا يقال في قوله تعالى الذين كذبوا شعيباً أن الذي يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به إليه هو نسبة الخمران الى مكذبيه وكذلك إهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف وإهانة الشيطان من خمران من يتبعه وتحقيق زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فائدة الكلام منبهة للفتن على خاتمته فهو مفقود فيما إذا آخر الوصول مع أن تلك الأمور مستفادة منها أيضاً وأجاب الفاضل الخطائى وتبعه الحفيد بأن التعظيم المستفاد من نفس الوصول والصلة يحتاج الى التوسل بالإيماء والكلام في هذا لأن الكلام في فوائد الوصول وأما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما يقال بنى لنا بيتاً من صمك السماء إذ لا إيماء فيه لتأخر المثير وتأخيه أن فهم التعظيم من مجرد الوصول وصلته إنما يكون بسبب الإيماء فلا يفهم التعظيم من قوله الذين كذبوا شعيباً إلا لأن فيه إشارة الى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه قبيحاً فيكون هو عظيماً والافلو كان الخبر من جنس المدح من ألبات تكذيبه أنه هو عظيم وكذا يقال في أن الذي صمك السماء الخ أن فهم تعظيم شأن الخبر إنما يفهم بسبب الإيماء الى أن الخبر من جنس البناء الرقيق إذ لو لا محتمل أن الخبر من جنس البناء الوضيع فيفوت التعظيم وهذا في كون التعظيم في بنى لنا بيتاً من صمك السماء مستفاداً من مجموع الكلام ونظروا الظاهر أن الفيدل الوصول مع صلته فقط لكن بلا إيماء (قوله بتعظيم بناء بيته) لا يقال إنما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لا نأقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به فلا يجد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر ع (قوله لكونه فعل الخ) أي وأثار المؤثر الواحد متشابهة (قوله أو ذريعة الى تعظيم) كان الظاهر أن يقول أو ذريعة الى التعريض بتعظيم له الخ (قوله والخمران) عطف تفسير (قوله وتعظيم شأن شعيب) أي حيث أوجب تكذيبه الخمران في الدارين وكان المناسب أن يقول وفي هذا الإيماء تعظيم شأن شعيب (قوله وربما يجعل) أي الإيماء (قوله نحو أن الذي الخ) لأن المبني على الجهل شيء قبيح سم (قوله نحو أن الذي يتبع الخ) لما كان أتباعه أمراً قبيحاً علم أنه هو قبيح نعم يقال فهم أهائهم من العلم بقبحه اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر إلا أن يقال تحصل بواسطة الإيماء الى جنس الخبر أهائهم أنهم مما حصل به أولاً سم ببعض تفسير (قوله وقد يجعل) أي الإيماء (قوله ثابتاً) أي في الخارج ونفس الأمر ع (قوله أن التي ضربت بيتاً مهاجرة الخ) لفظ البيت خبر والذي تألف كافي الحفيد الى المدلول وضرب البيت كناية عن الإقامة (قوله مهاجرة) حال من التاء في ضربت وفيه أن هذه الحال لا مقارئة ولا منتظرة لأن المهاجرة

بكوفة الجند غالت ولدها غول فان في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم أنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مقفود في مثل أن الذي سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) أي تعريف المسند اليه بإرادته اسم اشارة (لتمييزه) أي المسند اليه (ا كل تمييز) اغرض من الاغراض

حصلت قبل الضرب الا أن يقال معنى قوله مهاجرة أي سابقا منها المهاجرة (قوله بكوفة الجند) نسب الكوفة الى الجند لافاقمتهم فيها وعنى جند كسرى وكتب أيضا قوله بكوفة الباء بمعنى في متعلقة بضررت وقوله غالت ولدها غول أي أخذت الغول ولدها وأهلكته ع ق فودها مفعول غالت وغول فاعله وأنث الفعل لان غول مؤنث سماعا كالدرع والحرب والمراد بالغول المهلك كما في الحفيد (قوله عن زوال المحبة) أي منها (قوله ثم أنه يحقق الخ) وذلك لان المهاجرة اما اعله لزوال المحبة أو العكس وقد ذهب الى كل منها طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق فانبات المراد على الاول ببرهان لمي وعلى الثاني ببرهان اني حفيد على المطول ملخصا ومقتضاه حذف كان في قوله حتى كأنه برهان الا أن يقال أي بكان لانه لم يسبق مساق البراهين المعتاد (قوله زوال المودة الخ) أي منها وقوله ويقرره أي في ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) اذ حاصل الايماء أن يشعر السامع بحس الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له وهو المراد بتحقيقه ألا ترى أن قوله التي ضربت الخ يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت فيه بحيث يزول عنه الشك والانكار اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب البيت بها والانتقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف أن الذي سمك السماء اذ لا يلزم عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وهذا عين تغايرها والام بوجود أحدهما بدون الآخر فتأمل سم والحاصل انه كما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس فبينهما عموم وخصوص مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك الى الرد على المصنف حيث اعترض بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه (قوله لتمييزه أي المسند اليه) ولا بد من ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أي لتمييز معنى المسند اليه لما تقدم أن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ والمميز كل تمييز اعما هو الذات (قوله ا كل تمييز فيه أنه يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كما تقرر في محله والجواب اما أن المراد أنه ا كل تمييز بالنسبة الى ما تحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التمييز بما فوقه من المعارف وأما أن المراد أنه ا كل من بعض الوجوه فانه من حيث أن فيه اشارة حسية ا كل في التمييز من غيره وان كان غيرها ا كل منه من غير ذلك الوجه وتلك الحسية غاية الامر أن يقال اذا كان غيرها ا كل منه من وجه آخر فلا تختص هذه النسبة به ولا يضر ذلك اذ ليس الغرض انحصار النسبة فيه بل حصولها به وان حصلت بغيره أيضا سم وفي الاطول اشارة الى الجواب الاول حيث قال ا كل تمييز مما يمكن من المعارف التي يسعها المقام والا فكل التمييز انما يتصور بأعرف المعارف وهو المضمر على المذهب المنصور والقول بأنه اسم الاشارة مهجور فلا يليق أن يبنى عليه هذا الحكم المذكور ولم يبين المصنف المقام الصالح لاسم الاشارة لان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي يتأني للتكلم أن يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المقصرة بالاشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند (قوله ولم يبين المصنف المقام الخ) ليس مراده بالمقام الداعي لان المصنف بينه بقوله لتمييزه ا كل تمييز الخ وانما مراده الحالة التي يتأني للتكلم فيها أن يحضر المسند اليه في ذهن السامع الخ

(نحو هذا أبو الصقر فردا) نحب على المدح أو على الحال (في محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لأن فقد العز في الحضر (أو التعريض بقباوة السامع) حتى
كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله

اليه بصيرهما ويكون المتكلم إشارة حسية فاستعمال اسم الإشارة في كلامه تعالى سواء كان إلى المبصر
أو غيره مجاز لتزحه تعالى عن الإشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يدرك بالبصر
أو لا ولكن يكون مدركا بالحس أو لا بل مدركا بمقل الصبر فغير المبصر بالفعل من البصرات يحتاج إلى
تزييله منزلة المبصر بالفعل والمحسوس الغير المبصر إلى تأويل بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمقول إلى تأويله
بالمحسوس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فما ذكره السيد السند أن غير المحسوس يحتاج إلى تأويلين
تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس الغير منزلة المشاهد إلى تأويله واحد وهو تنزيله
منزلة المشاهد فليس بذلك أهم مخلصا (قوله أبو الصقر) خبر اسم الإشارة أو عطف بيان وخبره قوله من نسل
شيبان (قوله نصب على المدح) أي بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يخلو عن الذم
فيصبح تقدير أعني (قوله أو على الحال) قيل العامل في الحال معنى الفعل في اسم الإشارة أو حرف التنبيه أي
أشير إليه أو أنه عليه في حال كونه منقردا في محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الأولى أن يحمل حالا مؤكدة
بناء على اشتهاه بذلك ادعاء ومن نسل شيبان أيضا حال بعد حال أو مترددا من نسل شيبان وقيل خبر ثان
بيان النسب بعد ذكر حسبته والنسل الولد وشيiban قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم قيل حال من
شيبان وقيل من نسل شيبان وهو الوجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهي
شجرة الصدر البري والسلم جمع سلمة وهي شجرة العضاء وهي شجر له شوك عظيم وقوله وهما شجرتان
الانساب أن يقال شجران لكونهما نوعين من الشجر والشجر واحد الشجر على حد ثمر وثمره فترى على
المطول ويحجب بأن البناء للنوعية كما في قولهم ثمرة خير من جرادة تأمل وقوله قيل العامل الخ عبارة يس
والعامل اسم الإشارة لمافيه من معنى الفعل أوها التنبيه لذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير
عامل صاحبها لأن الخبر في المعنى مفعول المعنى الماه هو قوله وقيل الأولى أن يحمل حالا مؤكدة أي
لصاحبها وهو أبو الصقر وقوله ومن نسل شيبان أيضا حال اليه وقيل حال من ضمير فردا أو ما جعله ظرفا لقوا
متعلقا بفردا أي ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المقضى بثبوت الفردية بالقياس إلى كافة الناس
لأن نسل شيبان فقط إلا أن ينفي الكلام على ادعاء اشتهاه أن نسل شيبان ممتاز عن سواهم في المحاسن (قوله
في محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيبان) ابن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما لقبيلة وما في
البيت يحتملها وذكر شرف النسب المشار إليه بقوله من نسل شيبان والفصاحة أو صيانة العز
المشار إليها بقوله بين الضال والسلم وأن دخل ذلك في المحاسن لأن المتبادر منها غير ذلك أطول مخلصا (قوله
يعني الخ) أي فقوله بين الضال والخ كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لأن فقد العز في الحضر) لأن عزهم
بفصاحتهم وكما لفصاحتهم في اقامتهم بالبادية إذ لو تركوها وأقاموا في الحضر وقع الاختلاط بينهم وبين
أهل الحضر الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيخاطبهم بكلامهم فيكون مغللا بفصاحتهم فيكون عزهم
مفقودا لأن الاختلال في الفصاحة مستلزم للاختلال في العز ولأن الحضر يناله ذلك الحكم ومشقتهم

(قوله فغير المبصر الخ) بيان لما هو المناسب والمحموظ للبليغ والافلاما منع من تنزيل المعقول منزلة المبصر
بالفعل من أول الأمر وتنزيل المحسوس غير المبصر منزلة المبصر بالفعل من أول الأمر

أو تلك آتاني فجئني بمنثلهم إذا جمعنا يا جرير المجامع (أو بيان حاله) أي حال السند إليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذلك زيد) وآخر ذكر التوسط لأنه انما يتحقق بعد تحقيق الطرفين وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللفظة من حيث أنها تبين أن هذا

بخلاف البداية (قوله أو تلك آتاني) فلو قال فلان وفلان وفلان آتاني لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله فجئني أمر تعجيز على حد قاتوا بسورة من مثله أي لا تقدر على الاتيان بمنثلهم في مناقبتهم إذا جمعنا مجامع الافتخار يوما ما (قوله فجئني بمنثلهم) أي اذكر لي مثلهم من آبائك (قوله يا جرير) في النداء بصيغة نداء البعيد تربية غباوته كأنه قيل لا تعرف أنك المخاطب مالم تناد ولا تحسب قريبا لبلادك ولا تزال تعد بعيدا وفي التعبير بالمجامع المفيدة كثرة حاضرها إشارة إلى أنه بعيد عن الاتصاف مكابر جدا حتى لو لم تكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما شاء قاله في الاطول (قوله وأخرج ذكر التوسط) أي في قوله في القرب الخ أي مع أن الترتيب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون ذلك قريب وذلك للبعيد وذلك للتوسط مما تبينه اللفظة لأنه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني لانه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاسماء الاشارة جهتين فاللفظة تبحث عنها من جهة أن هذا موضع للقريب الخ وعلم المعاني يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بهذا إذا قصد المتكلم بيان قرب المشار إليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مراده من الكلام الحكم على ذات السند إليه معرا عنه بأي لفظ كان سواء كان علما أو موصولا أو اسم إشارة أو غير ذلك قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يمبر به في هذا المقام إذ ربما كان هذا الزائد من المعاني الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثنا عن المعاني الأصلية للالفاظ فان قلت لعله أراد أن لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند إليه مع ملاحظة القرب وأما ان المتكلم قصد بذلك هذا بيان قربه فأمر خارج عن مفهومه الوضعي قلت هذا جار في الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين وأما أن المتكلم قصد بذلك تهيمه للمخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعا وأيضا يلزم أن يكون قوله وهو زائد على المراد الخ مستدركا في البيان اه أي فانه معلوم من قوله بيان قرب المسند إليه لانه يفهم منه زيادته على أصل المراد قاله سم قال عبد الحكيم على قول السيد هذا جار في الالفاظ كلها الخ مانصه المقتضيات والدواعي التي تبين في علم المعاني بعضا مدلولات وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستتبعات التركيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الدوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الداعي إليها افادة مثانيها الأصلية وحيث نذرت زيادة على أصل المراد اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له في افادة الحكم على ذات المسند إليه والمسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى بخصوصه بعينه واذا قصد

(قوله لا المعنى الزائد الخ) أي كما هو حال كلام الشارح (قوله فيكون بحثنا عن المعاني الأصلية) أي من حيث جعلها دواعي لغيرها (قوله فان قلت لعله أراد الخ) وحيث نذرت الخصوصية هي إيراد اسم الاشارة للقريب والداعي هو بيان أي تبين القرب للمخاطب فكل من الخصوصية والداعي إليها ليس معنى وضعا (قوله قلت هذا جار الخ) يعني فيلزم أن كل معنى وضعي للفظ فليبحث عنه داخل في الفن من حيث أن قصد المتكلم بيانه زائد عليه قال معاوية ويلزم أيضا أن كل كلام بليغ من وجه وكذا كل متكلم

مثلاً للقريب وذلك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث أنه إذا أريد بيان قرب السند إليه يوثق بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على السند إليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصويره على أي وجه كان (أو تحقيره) أي تحقير السند إليه (وبالقرب نحو هذا الذي يذكر ألهتمكم أو تعظيمه بالبعد نحو ألم ذلك الكتاب) تنزيلاً لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك العين قبل كذا) تنزيلاً لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولتفظ ذلك

إفادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالفاظ كالتعظيم والتحقيق والتنبيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لإفادة تلك الخصوصية فظهر أن ما ذكره الشارح لا يجري في الالفاظ كلها وإن قوله وهو زائد على أصل المراد الخ ليس مستدركا فتدبر فإنه من النفائس وكتبت على قوله جواب سؤال الخ مانصه وأجيب أيضاً بأن الأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن إقام يقتضى أزيد منها لقصور الخطاب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الواضع لها وأهل المعاني من حيث أنها مطابقة لقتضى الحال فتدبر وكتب أيضاً على قوله فإن قلت لعله أراد الخ مانصه الحاصل أن الزائد على هذا الاحتمال بيان القرب الزائد على الأول الذي أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله منلاً) كهنه وهذا (قوله وذلك) أي مثلاً نحو ذلك وأولئك وقوله وذلك أي مثلاً كذلك وذلك (قوله وعلم المعاني من حيث الخ) لا يخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضاً فإنه إذا عرف أن هذا القريب عرف أنه إذا قصد قرب الإشارة إليه يوثق بهذا حفيد ويحجب بأن معرفة أنه إذا قصد الخ من علم المعاني مما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبعية (قوله وهو زائد) أي القرب الذي أتى بهذا لبيان سم (قوله أي تحقيره بالقرب) فإن القرب هنا عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدراً وأشرف درجة فاحتياج الوصول إليها إلى الوسائط أكثر وأشد عرفاً وعادة فارتفع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى وصلاح إشارة القرب للتحقير بناء على انحطاط الإشارة إليه وللتعظيم بناء على مخالطته النفس وأنه لا ينبغي عن أفهم وجازم وكتب أيضاً قوله: وتحقيره بالقرب أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب نفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان قريب المحل داني المرتبة والبعده قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد المهمة اجراء للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليه ما أعني أسماء الإشارة على هذين المعنيين هذا ما ذكره صاحب الكشف وأشار إليه الشارح بقوله تنزيلاً لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة إذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة ووضعة المحل منزلة قرب المسافة وذلك أن تقول الامر الحقيق لا يمنع على الناس بل يكون قريب الوصول سهل التناول واقعاين أيديهم وأرجلهم فالحقارة تناسب القرب المكاني وتستلزمه بوجه ما والامر العظيم يتأني عليهم ويبعد عنهم لجلالته ورفعة شأنه فالعظيم يناسب البعد المكاني ويستلزم بوجه ما سيد على المطول وقوله اجراء للامور العقلية بالامور الحسية في تفاوت المراتب وقوله ولك أن تقول الخ وحينئذ يكون استعمالها رفعة المرتبة ودناءتها بطريق الجواز قاله عبد الحكيم (قوله وهذا الذي الخ) قاله أبو جهل مشيراً إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم وأول الآية وإذا رآك الذين كفروا أن يتخذوك إلا هزواً وهذا الذي الخ أي قائلين وهذا الذي الخ (قوله لبعده درجته) أي عظم درجته (قوله كما يقال ذلك العين الخ) أي والحال أنه قريب (قوله تنزيلاً لبعده) أي حقارته (قوله تنزيلاً لبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب بأن

صالح للإشارة الى كل غالباعينا كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بالمعنى لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد (أو للتنبيه) أى تعريف المسند اليه بالإشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند اراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أو صاف (على أنه) متعلق بجدير بالتنبيه أى للتنبيه على أن المشار اليه (جدير بربعه) أى بعد اسم الإشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى - تحقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (أو لك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه

ينزل قربه عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب الساقفة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا ويمكن أن يقال الامر العظيم من شأنه أن تتوجه اليه الهمم وتتطلب اقرب منه والوصول اليه فن هذا الوجه يناسب التظيم اقرب المكاني ويستلزمه والامر الحقير من شأنه أن لا تلقت الناس اليه ويبعدوه عنهم فن هذا الوجه تكون المقارنة مناسبة للبند المكاني ومستلزمة له سيد قوله صالح (الإشارة الخ) أى على سبيل الجواز لان أصل أسماء الإشارة أن يشار بها الى محسوس مشاهد فخرجت المعلقة ولا وما يحسى بغير البصر وقوله الى كل غائب أى عن حس البصر عيناً أى كقوله لك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا يحكى امرأة بعد غيبته ومعنى كقولك قال لى كذا فسر لى ذلك القول كذا وفى الاطول عن الرضى أن اسم الإشارة المستعمل فى غير الحاضر عيناً كان أو معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر (قوله أو معنى) أراد ما ليس ذاتا محسوسة فيشتمل اللفظ (قولا وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم الآية فان ذلك إشارة الى ضرب المثل المتقدم ذكره قريبا ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم من بغيره وبالحاضر ما بعده العرف حاضر كاقسم المذكور فان حضوره ليس الالتفظة وعدم انفصاله عما بعده عبد الحكيم (قوله المتقدم) أى على اسم الإشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع الامر لان المرد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ المراد بالمعنى بالنسبة لقوله ألم ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفي الادراك به عنه يس (قوله والتنبيه) أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد الجار لا بعد (قوله بأوصاف) ليس المراد بالأوصاف خصوص النعت النحوية (قولا وتقول عقبه الخ) المناسب فنقول كفى نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) فالباء فى حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من الباء فى حيز التماثل على التأخر فلا وجه لتكف تاويل المشار اليه باسم الإشارة (قوله ظهر فساد ما قيل الخ) أى ظهر فساد ما قيل فى اللغة وان كان المعنى الذى قيل حاصل فى المثال (قوله أن معناه عند جعل الخ) فحمل المشار اليه على اسم الإشارة وجعل الباء داخل على التقدم وفى ذلك تصف ومخافة للغة (قوله جدير بما) أى عند يرد الخ (قوله لاجل الاوصاف) قال العصام لا ينبغي أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح أن تكون قبله كان تقول جاءنى الفاضل الكاهل زيد وهذا يستحق الاكرام على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كان تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ لو اضع أن يقول أو التنبيه عند الإشارة موصوف غلى أن المشار اليه جدير بما أسند لامم الإشارة من اجل كونه موصوفا (قوله وأولئك على هدى من ربهم) شاهد اول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قله النبوى (قوله وهو الذين يؤمنون)

وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه
بالاشارة تنبيهها على أن المشار اليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا وانهموز بالافلاح
آجلا من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة (وباللام) أي تعريف المسند اليه باللام للاشارة إلى معهود

أي الذوات معهودة بعنوان هذه فالصلة لصلة داخلية في الصفات خارجة عن المشار اليه فلا
ينافي ذكر الصلة هنا عند الايمان من الاوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة
هنا استطرادى لتفصح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط عبد الحكيم وقوله فلا ينافي ذكر
الصلة ههنا أي في قوله الشارح وهو الذين يؤمنون وكتب أيضا قوله وهو الذي يؤمنون لم يقل وهو المتقربون
لان قوله تعالى الذين يؤمنون يحتمل أن يكون منقطعاً عن المتقين مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على
هدى وأن يجعل جارياً عليه كما في الكشف فعمل التقدير الاول لا يحسن جعل المتقين مشار اليه (قوله وغير
ذلك) كالانفاق بما رزقوا (قوله تنبيهها) وجه التنبيه أن اسم الاشارة اشارة الى الذات بملاحظة تلك
الصفات وتحقيق ذلك أن يقال ان ان تمام يقتضي ذكر الضمير لتقديم الذكر فلما أوترس اسم الاشارة الدال على
زيادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كانه قليل أو تلك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات
من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية سم وقال العصام لان اراد اسم
الاشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التمييز الحاصل بالاتصاف وتعلق الحكم بمشتق يشعر بعلية ماخذه
اه (قوله عاجلا) أي في الدنيا وقوله آجلا أي في الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) بخلاف ما لو أتى بالضمير
فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكامل التمييز فيلاحظ مع
الوصف بخلاف الضمير (قوله وباللام الخ) حاصل ما مضى عليه المصنف أن اللام قسمان لام العهد
الخارجي ولام الحقيقة فلام العهد تحتها أقسام ثلاثة لان معهودها ما صريح أي تقدم ذكره صريحا
أو كنهيا أي تقدير ذكره كناية أو على أي لم يتقدم له ذكر لكن للمخاطب علم به ولام الحقيقة تحتها أربعة
لان مدخولها أما الحقيقة من حيث هي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة أو من حيث
وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهني أو من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد التي
يتناولها اللفظ حسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقي أو بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق
العرفي وسيأتي الجميع واختلف في الاصل والحقيقة فليلام الحقيقة اصل ولام العهد الخارجي أصل آخر
وهو الذي أشار اليه المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجي قال الحفيد وهو المفهوم من
الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد الختق أن معنى
اللام الاشارة الى معنى ما دخلت هي عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة
ولاسائر الاقسام من فروعها حتى العهد الخارجي ولهذا احتاج الى القرينة أعني تقدم الذكر أو علم المخاطب
وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام الذهني وسائر الاقسام من فروعها بحسب المقامات والقرائن اه
ملخصا (قوله أي تعريف المسند اليه باللام) لم يقل يابره معرفا باللام كما قاله في تقدم لعدم الاحتياج
اليه هنا سم (قوله للاشارة الى معهود) أي في الخارج وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه آخره السكاكي

(قوله فقالوا الخ) أي قالوا ذلك جوابا عن اشكال السيد (قوله لكن للمخاطب علم به) أي سواء كان حاضرا
أو لافني للعهد العلمي في الصورتين والنحويون يسمون اذا كان مدخولها معلوما حاضرا بلام العهد الذهني
فلام العهد الذهني عند النحويين غيرها عند البيانين اه دسوقي قوله فليلام الحقيقة اصل أي لام
الحقيقة من حيث هي

أى الى حصّة من الحقيقة معروفة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته وقيته ولذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكرا لاني) أى ليس الذكرا (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) أى كالانى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) أى لامرأة عمران فلانى اشارة الى ماسبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ماسبق ذكره في كناية قوله تعالى رب انى نذرت لك مافي بطن محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث

لان المعروف به أعرف واكثره أبحاث لام الحقيقة كذا في الأطول (قوله أى الى حصّة الخ) يعنى ان المراد بالعهود والحصّة اليهود لانها الكاملة في العبودية لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة والا فلا اشارة الى اليهود تتحق في لام الجنس أيضا والحصّة والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قل شرح الفتح وأما الى حصّة معنية من الحقيقة فردا أو فردين أو أكثر وانما اختار لفظ الحصّة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد واليهود الخارجى قد يكون نوعا وقد يكون أكثر من واحد اه عبد الحكيم وقوله والفرق بينهما الخ هو أن الفرد الماركب من الطبيعة الكلية وما يضم اليها من الشخص كما في الفري والحصّة الطبيعية من حيث أنها مقيدة بقيد هو خارج عنها كما في خط العلامة الشنوائى عن سم عن السيد في حواشى شرح المطالع والظاهر أن القيد الخارج هو الشخص (قوله من الحقيقة) أى من أفرادها (قوله واحدا كان الخ) كما اذا قيل لك جاء رجل أو رجلا أو رجال فنقول أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل كذا في شرح الفتح عبد الحكيم (قوله يقال) أى لغة والمراد به هنا لازمه وهو التعيين قال السيرامى ادراك الثنى وملاقاته يستلزم تعيينه فالمراد باليهود المعين (قوله وذلك) أى العهد في الحصّة أو كون اللام للاشارة الى معهود سم (قوله لتقديم ذكره الخ) وهذا التقديم شرط لصحة استعماله كما في المضر الغائب لأنه قرينة على ارادة الحصّة كما هو لانه يستلزم أن يكون استعمال المعروف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه عبد الحكيم وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى المصنف من أنها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان الذكرا لازم له حرره فهم من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة أفاده الفري (قوله أى الذى طلبت الخ) السا كان في الآية وجهان أحدهما ما ذكره المصنف والثاني ليس جنس الذكرا كجنس الانثى وكان التشبيه لهما للعهد انما يأتي على الوجه الاول فسر المصنف الآية بقوله الخ افاده في الأطول وكتب أيضا قوله أى الذى طلبت هذا يشعر بأنه جعل الذكرا معهودا لتعيينه باعتبار طلبه لا باعتبار ذكره فيكون مثلا للعهد التقدير أطول ولك أن تقول طلبها بقولها رب انى نذرت لك مافي بطن محررا وهو متضمن لذكر الذكرا كناية باعتبار طلبه الاعتبار لذكره فذكر والعهد التقدير ما تعين فيه المدخول وعلم لا لتقديم ذكره والتحق في ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحا أو كناية وجعل الرضى المنادى اليهم نحو يا أيها الرجل ووصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبته الشارح الحق وخالفه المعاصم في أطوله فاستظهر أن لبيان الجنس دفعا للالتباس وكتب أيضا قوله الذى طلبت امرأة عمران أى طلبته ضمنا لصريحا في قوله رب انى نذرت الخ اقوله كالتى وهبت لها لعل التشبيه مقابوب (قوله فلانى) أى قال التى في الانثى اشارة الخ ايوافق ما مر وهكذا يقال فيما بعد أيضا أفاده سم (قوله رب انى وضعتها انثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى مالاته دار بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى انثى فرعاية الخبر أولى عبد الحكيم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) لانه مجرور فهو تنظير مناسب (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) أى بحسب وضعها وأن

نمكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان المذكور دون الاناث وهو مستند إليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو: روح الامير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد (أو) الإشارة إلى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار اسامدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي العرف بالام

كانت واقعة هنا على الذكر (قوله لكن التحرير الخ) يعنى بضم الحال أغنى محرراً كان ما مختصاً بالذكر لا أن المراد من كلمة ما المذكور عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله لكن التحرير الخ الانسب بقوله محرراً أن يكون التحرير في كلام الشارح مصدر حرر المبنى للمفعول فقوله يعتق مبنى للمفعول (قوله وهو مستند إليه) لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) كان مقابله قوله السابق لتقدم ذكره صريحاً أو كتابة سم (قوله إذا لم يكن في البلد الخ) فالقرينة الحالية وهي انفراده في البلد (قوله أو الإشارة إلى نفس الحقيقة) اعلم أن المذكور في كلام الشارح المحقق والايضاح أن لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقلاً عن بعض الافاضل أن لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراق أطول (قوله إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الخ) ومن ذلك اللام الداخلة على المعارف نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيرى للحقيقة للتنبيه على أنه ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور أى الماهية الوجودية وإضافة المفهوم الى المسمى بيانية (١) لأن المفهوم قد يكون مسمى بأن وضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوماً الاسم بل ماصدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة عبد الحكيم وقوله أى الماهية الوجودية أى الهوية الخارجية كما في سم (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله إلى نفس الحقيقة وكتب أيضاً قوله من غير اعتبار الخ وأورد عليه أن لام العهد الذهني ولام الاستغراق من أقسام لام الحقيقة كما سيأتى في الشارح مع اعتباروا لما صالقيهم ما وأجاب عنه الحفيد بما هو فاسد والصواب أن يجب أن المراد من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد بالنظر إلى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا يعتبر لما صدق أصلاً أو يعتبر بمضاً أو كلاهما بواسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى باللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب اتمام والقرينة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خيراً من بعض أفراد جنس الرجل فان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس (قوله وقد يأتي الخ) قد للتحقيق لا للتقليل وكتب أيضاً قوله وقد يأتي الخ في من أقسام لام الحقيقة قسم آخر لأم الحقيقة معتبر فيها أما ماصدق غير مقيد للبهية أو الكمية كما في القضية المهمة كذا في الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد

(قوله رحمه الله أو إلى نفس الحقيقة) أو منع الإشارة الى حضورها في ذهن السامع عبد الحكيم (قوله لان لان المفهوم قد يكون الخ) في نسخ عبد الحكيم المصحح لان المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم الخ

(١) قوله لان المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم والمسمى وقد لا يكون مفهوماً إلا معه بل ماصدق عليه وقد يجتمعان

الحقيقة (واحد) من الافراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة بمعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لايها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق

هذا معناها عند الشارح ومعناها عند ابن الحاجب اشتغالها عليها وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا اقل من سم ومثله عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أورده الخفيد هنا وقيل في قوله عهديته حذف مضاف أي باعتبار عهدية حقيقة ما وصوف بالعهدي إنما هو الحقيقة وإلى هذا مال الصفوي كما يعلم من جملة ما علمه من مال المعصم أيضا في أطوله بل أرجع الضمير في قول المصنف باعتبار عهديته إلى الحقيقة وذكره باعتبار أنها مسمى ومفهوم وعبارته باعتبار عهديته أي عهدية ذلك المسمى في الذهن لا باعتبار عهدية الواحد أي حرف التعريف لتعين المسمى لا الفرد اهـ (قوله الحقيقة) أي الممهودة (قوله يعني يطلق الخ) أشار به إلى أن قوله يأتي بمعنى يطلق واللام في قوله لو احدى بمعنى على (قوله الذي هو موضوع للحقيقة) أي من غير نظر إلى الفرد لأن النظر إلى فرد ما وجميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله للحقيقة المتحددة في الذهن) أي الموصوفة بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا التقييد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة أعني ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن إنما يلحقها التعدد بحسب لوجود عبد الحكيم وكتب أيضا قوله المتحددة أي المتعينة (قوله على فرد ظاهره) انه يستعمل في الفرد نفسه لكن حقق في المطول ما حاصله أنه مستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الآتي وهذا معناها نفس الحقيقة الخ وقوله هنا على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في الذهن وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اهـ وقد يقال قوله هنا باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لايها بمنزلة قوله في المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه إذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة إنما هو في الحقيقة في ضمن فرد تأمل قوله من الحقيقة) أي من أفرادها إذ الحقيقة لا تتجزأ (قوله باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا الخ) أي لا باعتباره بخصوصه وإلا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد من حيث أنه مقيد عبد الحكيم (قوله وجزئيا الخ) عطف سبب على مسبب أو تفسير (قوله تلك الحقيقة) أي الممهودة (قوله كما يطلق الكلي الخ) أي المجرد من آل وكتب أيضا قوله كما يطلق راجع لقوله يطلق أي يطلق اطلاقا كاطلاق الكلي الطبيعي أي المنسوب للطبيعة أي الماهية لقصد ما منه كالحيوان في قولك الفرس حيوان والانس في قولك زيد انسان لأن الكلي الطبيعي هو الذي يراد به المفهوم بأن يكون محمولا كما في المثالين (قوله وذلك) أي اطلاق المعرف بلام الحقيقة على الفرد المذكور سم (قوله من حيث هي أي من حيث هي نفسها مقصودة لا الافراد فهي النانية

(قوله فله عهدية بهذا الاعتبار) أي خلافا لما قال لاهدية له أصلا وقوله ومنه يعلم الخ إنما يعلم ذلك منه لو قال ولا عهدية له بهذا الاعتبار (قوله بحسب الوجود) أي وجود الحقيقة في ضمن الفرد

(حيث لا عهد) في الخارج ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا في المعنى كالنكرة) وإن كان في اللفظ تجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ أو ذحال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وإنما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما هو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقية وهذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والالاكل فيما صرفا للمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء بالنظر إلى أنفسهم مختلفان ولو كان في المعنى كالنكرة قد يعامله تماماته المنكرو بوصف بالجملة كقوله * وقد

أمر على اللثيم يسبني * (وقد يفيد)

توكيد الخبر محذوف ويحتمل غير ذلك (قوله حيث لا عهد) بأن تتعدا أسواق البلد ولا تعين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أي لا مطلقا كما يوجهه إطلاق النفي يس إذا العهد الذهني موجود كما قدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلو كان المراد نفي العهد مطلقا لنافى ما هنا ما سبق (قوله وهذا) أي المعهود في الذهن (قوله كالنكرة) أي بعد اعتبار القرينة مطول أم قبل اعتبارها فلا إذ هو للحقيقة المتحدة في الذهن سم وبه يندفع اعتراض الحفيد وكتب أيضا قوله كالنكرة أي (١) باعتبار الشائع الغالب فلا يرد أن المصادر النكرات التي ليس فيها شائبة واحدة ليس القصد فيها إلا إلى الحقيقة كما نص عليه في الفتح وسيتأتى عن السيد مثله ليس وهذه المصادر كذا كرى ورجعى وبشرى (قوله تجري عليه أحكام المعارف) أي غالبا كما سيأتي (قوله ونحو ذلك) كعطفه ببيان من المعرفة والعكس وكسكونه اسم كان أو معمولا أول لظن (قوله من تفاوت ما) حاصل الفرق أن المعارف بلام العهد الذهني مدلوله الجنس في ضمن فرد ما والنكرة مدلولها فرد ما منتشرة هذا أن قلنا أن النكرة موضوعة للفرد المنتشرة فإن قلنا أيضا أنها للمفهوم كالعرف بلام الجنس فالفرق أن تعيين الجنس وعهديته معتبر في مدلول المعارف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وإن كان حاصلًا قال الأستاذ سواء قلنا أن النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشرة فإنما تستعمل في الفرد المنتشرة وإنما الخلاف فيما وضعت له أقول انظر هل يرد عليه نحو لارجل في الدار سم قال ليس وجه الورود أن النكرة هنا لم تستعمل في الفرد بل في الجنس لأن لا نافية له اه (قوله وهو أن النكرة معناها) أي الوضعي وقوله من جملة الحقيقة أي أفرادها (قوله وهذا معناه) أي الوضعي (قوله كالدخول) فانه إنما يتصور في الأفراد الخارجية سم أي ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالمجرد) أي من أَل (قوله بالنظر إلى القرينة) قيد لذو اللام عبد الحكيم (قوله سواء) أي في إفادة كل منهما بعضا غير معين وإن كان في النكرة بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة (قوله مختلفان) فإن مجرد موضوع للفرد المنتشرة وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن وإنما أطلق على الفرد القرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف بالجملة) الأولى فيوصف بالتاء (قوله يسبني) صفة للثيم فإن قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعارف بالجملة فإن قلنا ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السر في أن القوم بمنعون الحالية وينبتون الوصفية ولا يخفى عليك أنه إن جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه إثما يلائم ذلك إذا الظاهر المتبادر منه إلى التهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور فقط سم قال البيهقي بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله ثمة قلت لا يعني كونهما حالية وإنما قلنا المناسب لأن التحصيل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولأن قوله لا يعني إنما يتبادر منه أنه قاله في حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فيمن-

(١) قوله باعتبار الشائع الخ هذا لا ينافي على ما لا شارح من الفرق بين النكرة واسم الجنس فانه لا يريد حينئذ أصلا خروج المصادر من الموضوع انتهى شيخنا

أى العرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لعمري خمر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكنت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير في قوله وقد يأتي وقد يفيد عائدا الى العرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة: ن أن يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن لتمييز عن أسماء الاجناس

دأ به السب ولوفي غير حال المرور تأمله اه بحروفه وكتب أيضا مانصه تمامه * فضيت ثمة قلت لا ينبغي * والمعنى فامضى ثم أقول لكن عدل الى الماضي دلالة على التحقق وثم حرف عطف اذ ألحقها علامة التأنيت تختص بعطف الجمل وقوله لا يعني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناء أى قصده وأراده أولا به معنى الاشتغال به والانتقام منه من عنائي الامرأى أهمني فترى والظاهر أن ثم مجرد الجمع (قوله أى العرف باللام المشار بها الى الحقيقة قال هذا هنا وقال في قوله وقد يأتي العرف باللام الحقيقة للتفنن أو للتنبيه على أن اضافة لام الى الحقيقة على معنى اللام المشار بها الى الحقيقة قال في الاطول واعلم أن التعريف باللام والنداء والاضافة جاء للدلول للفظ من الخارج وأما تعريف باقى المعارف فن جوهر اللفظ لوضعه للامر المأخوذ مع التعيين وما ذكره السيد السند من أن تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالعرف باللام والنداء والاضافة مزيف لان الخارج في الموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا الاشارة الى تعيينه اه مخلصا (قوله الاستثناء) أى المتصل في قوله الا الذين آمنوا الخ وكتب أيضا مانصه فهذا هو القرينة (قوله المستثنى منه) وهو الانسان (قوله فاللام الخ) تفرع على ارجاع الضمير في وقد يأتي وقد يفيد للعرف باللام الحقيقة أى فلم ان اللام الخ اذ المتفرع على الارجاع علم ذلك لا نفسه بل الامر بالعكس أعنى أنه يتفرع ويتسبب عن كون اللام التي الخ الارجاع المذكور ولهذا قال الشارح فيما سبأني ولهذا قلنا ان الضمير الخ وبهذا يدفع ما يترأى من التنافي بين التفرع منا وقوله بعد ولهذا الخ فندير (قوله التي لتعريف العهد) أى المعلوم فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله أو الاستغراق أى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله هي لام الحقيقة) أى هي من أفراد لام الحقيقة (قوله حمل) أى مدخولها وقوله على ما ذكرنا أى من الفرد المبهم في الاول وجميع الافراد في الثاني (قوله ولهذا) أى لكون لام العهد الذهني ولا الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها الى الحقيقة) أى لا مطلق اللام وأيضا يدل على أنها لام الحقيقة تغير الاسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل وللإشارة الى واحد غير معين وللإشارة الى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب عن اشكال صاحب المفتاح وهو أن تعريف الحقيقة أن قصد به الاشارة الى الماهية ن حيث هي هي لم يتميز عن أسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية وان قصد باعتباره حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد الخارجى (قوله من أسماء الاجناس) فان الاشارة اليها لا باعتبار كونها حاضرة فيه وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضع الا لما هو حاضرة فالحضور جزء المسمى في لام الحقيقة دون أسماء الاجناس النكرات فهو ملاحظ في الاول ومما احب في الثاني سم فان قلت ما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المرف فان كلاما ملاحظ فيه الحضور الذهني جزأ من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور قرينة خارجية عن اللفظ الدال على الجنس وهي أل فكانه قال رجعى متلا وضنه للدلالة على الماهية المقيدة بملاحظة الحضور بشرط افتراضه بال بخلاف علم الجنس فانه لم يعتبر فيه ذلك

النكرات مثل الرجعي ورجعي واذا اعتبر الحضور في الدهن فوجه امتيازهم عن تعريف العهد ان لام العهد
اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولا من الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير
نظر الى الافراد قليتا مل (وهو) أي الاستغراق ضربان حقيقي أو هو أن يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة

حفيد (قوله النكرات) اعترضه الغنيمي بأنه كيف يوصف الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب
بان المراد من قوله النكرات التي ليس فيها أل (قوله مثل الرجعي) مثال المعروف بلام الحقيقة وقوله
ورجعي مثال لاسماء الاجناس النكرات سم (قوله واذا اعتبر الحضور في الدهن) أي في لام الحقيقة
(قوله فوجه امتيازهم) أي تعريف لام الحقيقة وكتب أيضا قوله فوجه امتيازهم الخ يريد التمييز بين التعريفين
الذي استشكله صاحب المفتاح كما يعلم من المطول قال السيد اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور
الماهية في الدهن وتعريف العهد عبارة عن حضور فرد معين أو أفراد منها لم يكن اختلاف قيا هو معنى
التعريف حقيقة أعني الحضور في الدهن وأما أن الحاضر في أحدهما هو الماهية وفي الآخر هو الفرد
أو الافراد فهو اختلاف راجع الى معروض التعريف أعني الحاضر لا اليه نفسه وأطال في بيان ذلك
فراجعهم سم ويس (قوله عن تعريف العهد) أي الخارجي المذكور في قوله وباللام للاشارة الى معهود
(قوله معينة) أي في الخارج (قوله من غير نظر الى الافراد) أي بقطع النظر عن القرائن والا فقد ينظر
في مدخول لام الحقيقة الى الافراد وذلك ارادة العهد الدهني والاستغراق الا أن النظر اليها من القرينة فقوله
ولام الحقيقة اشارة أي بسائر أقسامها أي فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجي بأقسامه ولا من الحقيقة
بأقسامها تأمل كذا بخط ف (قوله وهو أي الاستغراق) من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا
يرد عليه أن الغيب في المثال الاول مجرور والصيغة مفعول به في المثال الثاني ولا بخصوص اللام كما سيذكره
الشارح فكان الاولى أن يقول والاستغراق كذا ذكره في الاطول (قوله وهو ضربان) لا ينبغي عليك أن
التقسيم الى الحقيقي والعرفي لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير محصن اذا تيان المعرف باللام
أيضا لواحد مبهم يكون عرفيا وحقيقيا اذ دخول السوق عرفي اذا المراد بسوق من أسواق البلد لا أسواق
الديار بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي أيضا كذلك لانك ربما تقول في بلد البطيخ خير من العنب لان
بطيخه خير من عنبه فالاشارة في كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منها بمعونة العرف ولذا قد يعكس
ذلك في بلد آخر فان قلت لم عمل الصاغة عهدا تقدير يافت لا نزاع في صحته وإنما الكلام قيا اذا أريد بها
كل صاغة ولو نازعت في الارادة تقع نزاعك بالمدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اه أطول
(قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ واجب بأن الارادة سبب
للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب وكتب أيضا قوله وهو أن
يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير أن يقال وهو لغوي وعرفي وفسر في شرح
المفتاح والسيد السند أيضا الحقيقي بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بأن لا يخرج فرد والعرفي بما
يعد شموله في عرف الناس وان خرج عنه كثير ون من أفراد المفهوم كذا في الاطول (قوله بحسب اللغة)
(قوله بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي الخ) فيه ان هذا من قبيل عهد النوع فان الماهية المخصوصة التي هي
مندرجة تحت مدخول آل معهودة المخاطب في نحو ذلك وهذا من قبيل العهد الخارجي فانهم معوا كل
ما كانت الاشارة فيه الى حصة معهودة من مدخول آل عهدا خارجيا وان لم يكن المعهود في الخارج فافهم

أي كل غيب وشهادة وعرفي) وهو أن يراد كل فرد بما يتناول له اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الأمير الصاغية أي صاغية بلده أو) أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لاصاغية الدنيا قبل المثال مبني على مذهب المازني والافاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا ما يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا يزيد أو اضرب القمامين الاحمر (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف

أي أو الشرع ولو قال بحسب الوضع لشمل ما سكن اقتصر على اللغة لانها الاصل (قوله أي كل غيب) أي غائب وقوله وشهادة أي مشاهد (قوله وعرفي) الظاهر أن المراد بالعرف هنا أعم مما كان بحسب العرف العام أو الخاص سم والمتبادر مما نقلناه عن شرح المفتاح والسيد بن تفسير العرفي أن المراد العرف العام وان ما كان بحسب العرف الخاص داخل في الحقيقي تأمل (قوله بحسب متفاهم العرف) أي ما يفهمه أهل العرف (قوله الصاغية) جمع صائغ وأصل صاغية صوغه ككامل وكلة (قوله أي صاغية بلده) هذا اذا كان الأمير أمير بلده وقوله أو أطراف مملكته اذا كان الأمير بلاد وكتب أيضا قوله أو أطراف مملكته كناية عن المملكة بتمامها وكتب على قوله مملكته مانعه أي ما في تصرف الملك من البلاد (قوله على مذهب المازني) القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا لاموصولة (قوله دون غيره الخ) ومن ذلك الصائغ فهو كالصفة المشبهة فاللام في هذه المذكورات حرف تعريف اتفاقا هذا ما يقتضيه صنيع الشارح وفيه انه اختلف في ال الداخلة على الصفة المشبهة هل هي موصولة أو معرفة وان كان الصحيح أنها معرفة فليكن مثلها ال الداخلة على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث والجواب أن مراد الشارح بالخلاف الخلاف بين المازني والقائلين بموصولية ال الداخلة على اسم الفاعل وان كانوا يقولون بحرفية ال الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ فالمفهوم ان اللام الداخلة على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث حرف اتفاقا من المازني والقائلين بموصولية ال في اسم الفاعل الذي بمعنى الحدوث وان قال بموصولية ال في اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث من يقول بموصولية ال في الصفة المشبهة فتدبر (قوله نحو المؤمن الخ) مثال للغير (قوله لانهم أي غير المازني (قوله هذه الصفة) أي صلة ال التي بمعنى الحدوث (قوله فعل الخ) ولهذا يعمل وان كان معنى الماضي (قوله ولو سلم) أي شمول الخلاف للجميع وأن لا فرق وقوله فالمراد الخ أي فالكلام صحيح لان المراد الخ (قوله تقسيم مطلق الخ) وعليه فقوله وهو أي الاستغراق لا يقيد كونه مفادا بال فمفيه استخدام (قوله والموصول أيضا الخ) من تنمة قوله ولو سلم (قوله مما يأتي للاستغراق) فان الموصول كالعرف باللام يحكي ملعا ن أربعة فالاصل فيه المهدر الجنس عبد الحكيم (قوله واستغراق المفرد أشمل) أي استغراق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أو لا كالجمل الخي باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا موصولة أو مفردا نحو قوم ورد مطول لم يقصد بذلك الحكم الكلي والظاهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون أشمل والظاهر منها قد يكون فلا يتجه أن قوله بدليل صحة لارجال الخ لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بانه يصح لا يطبق حمل هذا الحجر (قوله الظاهر أن المراد الخ) اذا ما منع من أن يحمل اللفظ الموضوع في اللغة مثلا الماهية بتحقيق في أفراد كثيرة بحسب العرف الخاص على ارادة تلك الماهية من حيث تحققها في كل فرد من أفراد مخصوصة من

أو غيره (شمل) من استغراق المثني والجمع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد والمثنى يتناول كل اثنين والجمع يتناول كل جماعة (بدليل صحة لرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لرجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل

رجل حيث يطبقه رجلان أو رجال دون لا يطبقه رجال وينساق الفهم مما ذكره إلى أن استغراق المثني أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فرقه فقوله لا عشرة رجال أشمل من لا عشرين رجلا حتى أنه كان الواضح أن يقول واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل أطول ثم قال اعلم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في (١) جانب الكثرة بوافق بينهما في جانب القلة إذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فإنه يصلح أن يراد به الجنس في ضمن أي ضم إلى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لأنه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية أو المعرفة بالام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء بحث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد أريد بالجمع المعرفة باللام الجنس في ضمن أي بعض إلى الواحد لا نأقول هذا من قبيل المعرفة بلام الاستغراق أي لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للأخائين خصيما أي لا تخاصم عن خائن وكتب على قوله الأطول أو لا كالجمع المحلى باللام الخ مانضه بدخوله في المفرد اندفع اعتراض الشارح إلا أني كان به عليه العصام آخر أو كتب أيضا قوله واستغراق المفرد أشمل أو رد عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما في قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبر يشبع كل رجال إذ يلزم من عدم حمل كل رجال للصخرة عدم حمل كل رجل لها بالاولى ومن اشباع الخبر لكل رجال اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبر يشبع كل رجل إذ لا يلزم من ذلك عدم حمل الجمع ولا اشباع الجمع وأجيب بأن الشمول في نحو هذين المثالين إنما هو بالزوم لا بالوضع وأشمالية المفرد بحسب الوضع (١) والكلام هنا بحسب الوضع أمل وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد الخ اعتماد المصنف على تنبيه القطن من هذا لأن استغراق المثني يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضا مانضه هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة (قوله أو غيره) كحرف النفي في النكرة لعدم بقاء الاستغراق المحلى باللام (قوله يتناول كل اثنين) ولا ينافي خروج الواحد مطول (قوله يتناول كل جماعة) ولا ينافي خروج الواحد والاثنين مطول وكتب أيضا قوله يتناول كل جماعة لأن الاستغراق معناه شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة عبد الحكيم (قوله بدليل صحة لرجال الخ) أورد البيان بلا التي لنفي الجنس لأنها نص في الاستغراق بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتل عدم الاستغراق أحيانا مرجوحا لا عند قرينة نحو ما جاء في رجل بل رجلان فإنه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في الابتداء نحو ثمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات أي لا يجري

تلك الأفراد (قوله كالجمع المحلى باللام) أي الاستغرافية فإنه بمعنى كل فرد لا بمعنى كل جماعة جماعة وقوله أشمل من الجمع أي ومن المثني (قوله بيان ذلك أن لا نص في الاستغراق إذا كانت نافية للجنس وقوله والاستفهام الظاهر أن محل ذلك إذا كان بمعنى النفي (قوله وقد تستعمل فيه مجازا) قبل من اطلاق اسم الجزء على الكل وظاهرا أنه من اطلاق الخاص وإرادة العام

(١) الظاهر أنه بعيد الاشبهنا

يا أهل ذالغنى وقيم شراباً وما إذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاء في من رجل أو مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان مطول قال في الاطول وذلك يعني قوله أو رد البيان الخ بمحمل وجهين أحدهما ذكره السيد السند أنه يعني أو رد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لأنه إذا لم يشمل نفى الجمع مع كون النفي نصاً في الاستغراق الواحد والاثنين فمحمل جمع ليس نصافياً بطريق الأولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى وبما راضه أن المفرد فيما ليس نصاً في الاستغراق إذا كان شاملاً لا يشمل الجمع كان محمولاً فيما هو نص فيه بطريق الأولى وثانيهما أنه يعني أنه لا ريب في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لأنه نص في الاستغراق بخلاف لا رجل بالرفع فإن عدم صحته خفي إذ يصح أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل (١) لا رجال بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الأولى وأورد على كون زيادة من موجبة للاستغراق القمطي وقول الأئمة ما من عام الا وقد خص منه البعض فإنه ليس نصافياً للعموم والالم يكن مخصصاً ببعض فيكذب نفسه وأجيب بأنه مبالغاً وادعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضاً قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجال جاؤني مع تخاف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءني ولا يضره صحة كل رجل تسعه الدار دون كل رجال فتذكر أطول وكتب على قوله صحة ما نصه أي صدق (قوله أو رجلان) هذا على القول بأن أقل الجمع ثلاثة دون القول بأنه اثنان وقد اقتصر في البيان على ذكر الجمع لا تفهم حال المنفى منه ولم يعكس لأن الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى فقد ضغت قبلوكما بخلاف العكس نوبى (قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المعروف الخ) فديقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فلا اعتراض مدفوع من أصله فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع ولهذا قال في الاطول انما لم يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد أشمل للمعرف باللام مع أن عقد البحث له لأن استغراق الجمع المعروف باللام في الاكثر لا حاطة كل فرد من الجنس لا لا حاطة كل جمع جمع قال السيد كانه بطلت الجمعية في المحلى باللام لأنه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم (٢) على الجماعات اذ ما من جماعة الا وهي داخلة في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على احاد الجنس أيضاً اذ ما من واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة فان قلت جعل الجمع مستغرقاً للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري فيعني عنه قلت قولنا كانه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى (٣) أن المستثنى المستغرق أيضاً يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين

(قوله وقيم شراباً) أي كل شرقي لانه من الكثير لأن وقيم بمعنى النفي والمنفى لا أصابكم شر فهو نكرة في سياق النفي بقرينة قوله بعد ولا لقيم شراباً (قوله وما إذا كانت النكرة الخ) هذا هو محل البيان (قوله) فإنه ليس نصافياً للعموم أي أن لفظ عام في هو لهم ما من عام ليس نصاً في العموم مع كون من موجودة فيه داخلة على لفظ عام وقوله فيكذب نفسه أي لأن من جملة أفراد العام لفظ عام في هذا التركيب مع أنه لم يخص منه البعض

(١) اعتراض على ما قبله لكن عدم صحته خفي على شق ما قبله (٢) (قوله فيكذب نفسه) لانها من أفراد مرصوفة بها ولم تخصص وحاصل الجواب انا نختار الثاني والمراد المبالغة (٣) قوله على احاد الجنس فيه ان الحكم على الجماعات ان كانت من حيث المجموع في كل جماعة كان باملا ضرورة وان كانت من حيث الافراد كان هو الحكم على الاحاد بعينه فلا تكرار في الحكم بالنسبة الى الاحاد كما قال (٤) هذا بناءً توجيهاً دون السيد

وأما المرف باللام فلا بل الجمع المرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحور ودل عليه الاستقراء وأشار إليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة ولما كان همنا مظة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده

(١) يستلزم دخول زيد مثلاً مراراً غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه بمعنى كل رجل أهم خاصاً وكتب أيضاً قوله وهذا في النكرة النفية مسلم الح عبارة الطول والقائل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل في النكرة النفية فلا يسلم ذلك في المرف باللام الح فإشار بقوله لو سلم إلى منع أن استغراق المفرد في النكرة النفية أشمل لأن رجالاً لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه نفي الجنس مطلقاً كان الجمعية قد بطلت على قياس المرف باللام فلا يكون حينئذ فرق بينهما وبين لا رجل سم وجوابه أن القصد المذكور على خلاف المعهود في الاستعمال لا بد له من قرينة فلا يرد (قوله وأما المرف الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المرف لأن أصل السياق فيه سم وكتب أيضاً قوله وأما المرف بالالف واللام نحو قوله تعالى إن المسلمين والمسلمات لآية فإن المراد كل فرد (قوله بل الجمع المرف بلام الاستغراق الخ) قال في المطول ولهذا أصبح بلا خلاف نحو جاء في القوم والعلماء لا زيدا أو الأثريين مع امتناع قولك جاء في كل جماعة من العلماء لا زيدا على الاستثناء المتصل قال الفري في بحث لأن المحققين من النحاة جعلوا أقولهم له على عشرة إلا واحداً وقولهم ضربت زيدا إلا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا أنه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من أفراد المستثنى منه بل يكفي كونه من أجزائه فلا تدل صحة استثناء الواحد من الجمع المرف باللام الاستغراقية على إرادة كل واحد واحد وإن امتناع جاء في كل جماعة من العلماء لا زيدا ممنوع إذ هو كالتالين المذكورين إلا أن يفرق بأن الحكم أما بالنظر إلى أجزائه المستثنى منه أو إلى جزئياته فلا استثناء المتصل في الأول بالنسبة إلى كون المستثنى جزءاً وفي الثاني بالنسبة إلى كونه جزئياً فله على عشرة بالنظر إلى الأجزاء فيصح أن يقال إلا واحداً على الاستثناء المتصل وقولك جاء في كل جماعة بالنظر إلى الجزئيات فلا يصح إلا زيدا على الاستثناء المتصل لأن جزئي الجماعة جماعة أهم خاصاً (قوله يتناول كل واحد من الأفراد) أي فيكون مساوياً للمفرد في الشمول فلا يصح دعوى أشملية المفرد على الجمع المرف باللام وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أي بدخول آل الجنسية فإنها إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد وتقدير بقاء الجمع على معناه الأصلي وكلام علماء الأصول والنحو والتفسير فيما إذا بطل منه معنى الجمعية تأمل (قوله مظنة اعتراض) قيل هذا الاعتراض إنما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع للمفرد المنتشر أما على تقدير أنه موضوع للماهية فلا لا نه لا تنافي بين الماهية والتعدد لأنها كما تحقق في ضمن المفرد تتحقق في ضمن الجماعة ورده الحفيد وغيره عبارة عن قوله ولا تنافي الخ دفع لبحث يرد وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه لأن اسم الجنس النكرة أن قلنا بوضعه للمفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وإن قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان أفراد الاسم (قوله أي بدخول آل الجنسية الخ) أي التي تتحقق في ضمن كل فرد وهي حينئذ الاستغراقية فلا ينافي ما قاله العصام من أن آل الجنسية لا تبطل معنى الجمعية

(١) يستلزم دخول الخ فيه أنه نظر لا يخرج مع أن النظر في المفهوم من حيث هو ولا تداخل فيه أصلاً فلا تكرار اه

وهما متنافيان أجاب عنه بقوله (ولان في بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق
 كحرف النفي والتعريف (انما يدخل عليه) أي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
 مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق يتنافى ذلك فاجاب بما ذكره بقوله مجردا عن معنى الوحدة
 أي التي وضع لها والتي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعمال كما بينا ثم قال ولا يخفى لزوم المجاز على القول
 بان النكرة موضوعة لا لو احددون الاخراء ببعض تغيير وكتب على قوله فالغرض منها ما تتحقق به الخ
 مانصه لان أكثر الاحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها
 لا عليها من حيث هي سيدو بحث في دلالة مثل لا رجل بالفتح على نفي الجنس عندهم يجعل الاسم موضوعا
 للفرد المنتشر بان مقتضى وضعه للفرد المنتشر دلالة النفي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأجيب بان
 الدلالة على نفي الجنس بوضع اخر للمجموع بان يدعى أن المجموع من لا واسمها وضع بازاء نفي الجنس وكتب
 أيضا قوله مظنه اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله وهما متنافيان) أي الوحدة والتعدد (قوله)
 ولان في الخ الاسم المفرد لكونه في مقابلة التنشئة والجمع بدل بافراد على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون اخر
 معه مثله واستغراق وان كان مستغادا بالقرينة يدل على تعدده وان معه اخر مثله فبينهما تناف لتنافي
 مقتضاها فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على أن استغراق المفرد بمعنى الكل
 الافراد أي كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه اخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماع
 اخر معه لا الكل المجموع أي كل فرد بشرط اجتماعه مع اخر فيكون متافيا للوحدة لاعتبار أمر اخر مثله
 معه وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر اخر معه لا اعتبار عدم أمر اخر
 مثله ونما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول اناسلنا التنافي بينهما لكون لاسم استغراق المفردة
 للتعدد انما تدخل عليه تجریده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجریده عنها
 وهذا مبني على مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر اخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة التنافي
 والمجموع فكما يعتبر فيها أن يكون اخر معها كذلك يعتبر في المفرد أن يكون اخر معه وبما ذكرنا ظرك
 أن ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجوعنا بعد الحكيم وكتب أيضا
 قوله ولان في بين الاستغراق الخ جعل التنافي بين الاستغراق الذي هو مدلول حرف الاستغراق والافراد
 الذي هو الدال على الوحدة والانصب أن يجعل التنافي أما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على
 التعدد ولافراد الدال على الوحدة وأما بين المدلولين وهما الاستغراق الوحدة سم (قوله لان الحرف) فيه
 تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهوما في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافي
 الاستغراق يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه كل أيضا أنه طرل (قوله الدال على الاستغراق)
 فيه أن مدلول حرف التعريف ليس التعريف والاستغراق انما يحى من القرينة أطول (قوله مجردا
 الخ أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبمدلول حرف الاستغراق تعين للتعدد وكتب

(قوله وأجيب بان الدلالة الخ) يجاب أيضا بما ياتي في الحاشي من أن المراد بنفي الجنس نفي الحكم عن افراد
 الجنس قال بعض مشايخنا (قوله يدل على تعدده) أي يستلزم تعدده لان الدال حقيقة هو حرف الاستغراق
 لا الاستغراق على ما ياتي قوله وانما ذلك لعدم الدليل عليه أي نفي كون الوحدة معناها اعتبار عدم أمر اخر
 معه مثله لعدم الدليل على ان معناها ما ذكر أعني اعتبار هذا لعدم لان غاية ما يؤثر خذ من استعمال العرب
 أن الوحدة عدم الاعتبار المذكور وهم أهم من الاعتبار المذكور فلا دليل في استعمالهم على هذا الخاص
 (قوله فيه أن مدلول حرف التعريف الخ) يجاب عنه بأنه لا مانع من أن دال على الاستغراق بواسطة القرينة

على (معنى الوحدة) وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشا كل اللفظي (ولانه) أى الفرد الداخل عليه الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاها الاخفش فى نحو الدينار الصفرو الدرهم البيض (وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف

أيضاً قوله مجرد الخ فتقوين المنون المجرد المتمكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أى عن اعتبار الدلالة عليها والا فلا تظن بديل بالوضع عليها اسم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد واذ دل على متعدد فبازم أن يجوز وصفه بالجمع فاجاب بما ذكر واقتصراره على التعليل بالمحافظة مبنى على قطع النظر عن قوله ولانه الخ وكتب أيضاً قوله وامتناع وصفه أى مطردا والا فقد وصف بالجمع فى أهلك الناس الدينار الصفرو الدرهم البيض عبد الحكيم ولم يطردوا ذلك نظر الى جواز مراعاة المعنى كما جاز ذلك فى من لان دلالته الفرد عن التعدد عارضة بخلاف من فان دلالتها على الواحد والتعدد بطريق الوضع (قوله على التشا كل اللفظي) يعنى دلالة كل من الصيغتين على الجماعة لفظاً فلا يراد بماء المجموع سم أى كالقوم والرمط فانها توصف بالجمع الصيغى (قوله ولانه الخ) الأولى ولانه الخ فان هذا جواب ثان مناف لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الاول سلبها ع ق وكتب أيضاً قوله ولانه بمعنى كل فرد أنت خبير بانه لا يجرى فى مثل لا رجل بالفتح لان معناه فى الجنس وأجيب بان هذا الجواب خاص بالمعرف باللام كما فى الحفيد وذكر بعضهم أن المراد بقولهم لا التى لى الجنس انها لى الحكم عن جميع أفراد الجنس وعليه لا يراد بالبحث من أصله (قوله بمعنى كل فرد) يريد أن الاستغراق الثانى لأفراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة فردية أصلاً بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه نوبى وكتب أيضاً قوله بمعنى كل فرد يعنى ولا ينافى الوحدة لا مجموع الافراد دون كل فرد لا نصف كل فرد بها سم فاصل الجواب الاول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل الثانى منع أن المراد بالاستغراق مجموع الافراد حتى ينافى الوحدة بل الشمول لكل فرد فلا ينافى الوحدة (قوله لا مجموع لأفراد أى لا كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر (قوله ولهذا) أى لأجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد وكتب أيضاً مانصه أى لا مجرد المحافظة على التشا كل اللفظي (قوله امتنع وصفه بنعت الجمع) بان يحمل الجمع نعتاً له وكذا امتنع جملة حالاً منه وخبره فالأولى ترك نعت ليعم الكل أطول (قوله وان حكاها الاخفش) أى وقس عليه قوله فى نحو الدينار الخ (أى فى نحو قولهم أهلك الناس الدينار الصفرو الدرهم البيض وكتب أيضاً قوله نحو الدينار الصفرو الدينار أصله الدينار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج أصله الديباج ولذا يجمع على دبابيج وقد أشار اليه فى الصحاح ومن قواعدهم قلب أحد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع فى بناء ممتد وهذا ظهر أن السينات فى قوله عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاها صاحب الكشف طول الباء وأظهر الينات ودور الميم جمع سنة لاسين بناء على القاعدة المهمة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وأنت خبير بأن المجازة شروط باقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق قبرى وكتب أيضاً مانصه فيه أن الدينار ليس بمعنى كل دينار بل المراد مجردا عن الوحدة نعم مذهب الاخفش ينافى وجوب المحافظة على التشا كل اللفظي لكنه لم يذكره المصنف هنا فلا يلىق التعرض لمذهب الاخفش فى شرح المتن أفاده السيد (قوله وبالاضافة أى تعريف الخ) لا يذهب عليك أن الاضافة من أحوال المسند اليه ولا تخص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير فى ولد حجام

(قوله مجرد المتمكن) أى بعد أن كان للممكن مع الوحدة

(لأنها) أي الاضافة (أخصر طريق) إلى احضاره في ذهن السامع (نحو هو أي) أي مهوي وهذا أخصر من الذي أهرأه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانيين مصعد *) أي مبعد ذاهب في الأرض وتماهه
 * جنب وجناني * مكمون * الجنيب المجنون المستتبع والجنان الشخص والموتق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر وتحزن (أو لتضمنها) أي لتضمن الاضافة (تعطيا الشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) في تعظيم المضاف إليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبد (و) في تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه

حضر أو بصاحبك وتحقير في ولد الحجام إلا أن القوم أهملوا من غير ظهور جهة أطول (قوله لأنها أي الاضافة قال في الاطول لأنها أي الاضافة أي العرف بالاضافة فافهم) (قوله أخصر طريق) ظاهرة أنها أخصر طريق التعريف وليس كذلك إذا لا يظهر ذلك إلا في الموصول وأما العلم والضمير واسم الإشارة العرف باللام فقد يكون الامر بالعكس وأجيب بأن الراد أنها أخصر الطرق التي تقيده مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فان مقصود المتكلم أفاده أنه محبوب له تأمل (قوله أي مهوى) أصله قبل الاضافة إلى ياء المتكلم مهوى اجتمعت الواو الثانية مع الياء وسبقت احداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الواو الأولى للعناسة ويصح أن يقول الهوى بالمهوى وأن يراد محل هو أي وهو القلب يعنى أن القلب سار بسير الحبيبة وجسمي موقوف بمكة أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة هذا وكان المناسب أن يقول أي مهوي بقاء التأنيث قبل ياء المتكلم كما أشرنا إليه يدل عليه ما بعد هذا البيت من الطويل

عجبت لمسراها وأنى تخلصت * إلى وباب السجن دونى مغلق

أملت فحيت ثم قامت فودعت * فلما توات كادت النفس تزهرق

ولا يريك تذكير مصعد لأنه لا يظفر هو أي قوله ونحو ذلك (كن أهوا أو الذي يميل إليه قلبى) قوله والحبيب على الرحيل أي عازم عليه والجملة حالية (قوله مع الركب) اسم جمع للراكب ويماني جمع يمان أصله يمني حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الالف على خلاف القياس فصار يمانى حذف الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا ولا يظهر أنه حذف ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والاختصار ومصعد من أصعد في الأرض مضى فالصلة محذوفة بقرينة المقام أنظر عبد الحكيم (قوله اليمانيين) جمع يمان بمعنى يمني حذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف المتوسطة (قوله أي مبعد) من أبعد اللازم بمعنى بعد (قوله المستتبع) الذي تتبعه الرقباء أو الحراس وقومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه (قوله وتحزن) أي على بعد الحبيب (قوله أو لتضمنها الخ) لا يخفى أن هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندى وكذا في نظير ما لوجه أن لا ترجع الاضافة إلا بانضمام الاختصار إليها سموا أنت خير مما غير مرة أنه لا يشترط في النكتة اختصاصها بما ذكرت له ولا كونها أولى به بل يكفي أن يكون بينهما مناسبة كما قدمه هو أيضا (قوله لشأن المضاف إليه) قدمه على المضاف لأنه مقدم عليه في الاعتبار وإن أخر عنه في الذكر سم (قوله عبدى حضر) إلا لطف عبدى عندى أطول (قوله تعظيما للمتكلم) وفيه أيضا تعظيم للعبد إلا أنه ليس مقصودا ولا ملاحظا (قوله

وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتمضيها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر أو المضاف إليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو لا غنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا ومتعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا ولا نه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون إلى غير ذلك من الاعتبارات (وأما تنكيره) أى تنكير المسند إليه (فللافراد) أى لا قصد إلى فرد ما يقع عليه اسم الجنس (نحو جاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية) أى للقصد إلى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الأغشية

وهذا معنى قوله أو غيرهما (أى) وليس معناه غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل منها إذ يصدق على الباء في عندي أنها مضاف إليها (قوله أو تحقيرا للمضاف) أى للمسند إليه المضاف لأن الكلام فيه سم (قوله أو لا غنائها عن تفصيل) هذا يغنى عنه قوله لأنها أخصر طريق يس ويدفع بان الملحوظ هنا وهناك مختلف (قوله أو لا نه الخ) الضمير للشأن (قوله مثل تقديم البعض الخ) أى المؤدى ذلك إلى منافسه وحقه أو نحوهما (قوله وأما تنكيره) أى إيراد نسكته وكتب أيضا قوله وأما تنكيره أى تنكير المسند إليه يشمل المثنى والجمع ولا ينافيه قوله فللافراد لأن الافراد في المثنى القصد إلى بعض أفراد معناه وهو اثنان ما يصدق عليه مفهومه وفي الجمع القصد إلى بعض أفراد معناه وهو جماعة ما يصدق عليه مفهومه من حاشية سم وكتب أيضا ما نصه قدم التنكير على التوابع والفصل احترام عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبها والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها أطول (قوله فللافراد) وذلك لأن النكرة إن كانت موضوعة للفرد فواضح أو للجنس فالغالب استعماله في الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام سم وكتب أيضا ما نصه الفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المفتاح جعل الافراد شاملا لها أطول (قوله أى للقصد الخ) عبارة الأطول أى لجعل المسند إليه فردا من شئ عبادة فرديته فإن جعل الشئ شيئا فيكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليها قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا أى لا تعبدوا ولا تذكروا له ندا (قوله إلى فرد) أى غير معين (قوله وجاء رجل) هو مؤمن آل فرعون من أقصى المدينة أى أخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجزيرة فخرت بدعوة موسى عليه السلام (قوله أو النوعية) الا ظهر أو التنويح مكان قوله أو النوعية أو جعل المسند إليه نوعا إلا أنه تفنن في ذكر الاسباب فإرز بعضها في صورة الغرض المترتب وبعضها في صورة الحامل المتقدم أطول (قوله أى للقصد إلى نوع منه) لعله أخذ القصد من ياء المصدر بجعله مصدر المتمدى أى الجعل نوطا والجعل بالقصد كما تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلمية (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للنوعية محوج إلى جعل غشاوة من المجاز الأعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها داخل تحتها ليس (قوله أى نوع) أى غير متعارف إذ كما يفيد التنكير النوعية يفيد الأبهام المؤدى إلى عمر الأزل لعدم المعرفة بذلك النوع حتى يعرف طريق أزالها فاندفع ما قالوا الأفضى لحق المقام حملة على التعظيم كما فعله المفتاح أى غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المبين بالكلية كذا فى الأطول (قوله وبعضها في صورة الحامل المتقدم) هو النوعية لأن النوعية كونه نوعا وهذا امر ذاتى له سابق على الإيراد وهذا كاه بقطع النظر عن تقدير الشارح القصد والافهم متقدم فيها بهذا الاعتبار وعن تأويل النوعية بالتنويح والافهم متأخر

وهو غطاء التعامى عن آيات وفي الفتح انه للتعظيم أى عشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله له حاجب) أى مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) أى مانع حقير فكيف بالتعظيم (أو التكثير كقوله لهم ان لا بلا وان لا لغنا والتقليل نحو ورضوان من الله أكبر) والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو

(قوله وهو غطاء التعامى) الاضافة للبيان (قوله التعامى) عبر به اشارة الى تكلفهم العمى عن الايات وان ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الايات ويفهمونها لكن يظهرون انهم لم يعرفوها سم (قوله وفى الفتح الخ) والاول ذكره الزمخشري ورجح ما ذهب اليه الزمخشري بأنه يعلم منه ان اوائك الكفار يحدون بآيات الله الظاهرة التي يراها كل بصير عنادا أو انكارا للمحسوس لان التعامى تكلف العمى والمعاندا شانه ان ينكر كل ظاهرة ويبعد عنه بكل وجه فالاية عليه مفيدة لعنادهم ومكابرتهم على ابلغ وجه والمقصود بيان بعد حالهم عن الادراك النافع وكتب أيضا قوله وفى الفتح الخ لا تنافي بينهما لان العشاوة العظيمة نوع من العشاوة مسمو وكتب على قوله لا تنافي بينهما الخ مانصه لكن المقصود مختلف (قوله أو التعظيم أو التحقير) بان يكون بلغ فى ارتفاع الشأن أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداده والالتفات اليه فى الثانى فهذا نكر وكذا يقال فى التكثير والتقليل (قوله له حاجب الخ) الحجب يستعمل بمن قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ حاجبون فذكر قوله له حاجب صلته بخدوفا وفى كل أمر ظرف مستقر صفة الحاجب أى له حاجب عن الارتكاب فى كل أمر يشينه وهو الشين وفيه اشارة الى أن المانع له هو كونه شينا لا أمر آخر عبد الحكيم أو أن فى معنى عن وبعبارة قوله له حاجب بمعنى النفس الانسانية وهى كما قال الغزالي غزيرة بانية هى المخاطبة وهى تناب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحماني الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) اورد عليه ان اللائق حذف الباء لان الحجب للطالب عن العرف لا للمدح او عرفة عن الطالب على ما هو المناسب واجيب بتقدير مضاف أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه أى ايسر له حاجب للطالب عن احسانه اليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قبل اه وكتب أيضا قوله وليس له كان الاولى القاء لالة ما قبله عليه اذ لو كان مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشبه فتأمل أفاده فى الاطول (قوله أى مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار صوم النكرة المنفية ليطابق الاول أى يكون بينه وبين الاول الطابق والىكون فيه اثبات الشيء بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى وكتب أيضا قوله أى مانع حقير قال الحفيد يمكن أن يكون التنوين للفردية الشخصية أى ليس له حاجب واحد فكيف بالمتعدد لكن يفوت على هذا الطابق بين التنوينين (قوله نحو ورضوان من الله أكبر أى رضوان قليل أكبر من كل نعيم فى الجنة لان كل ما سواه من ثمراته وهذا الذى أولى مما قبل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن لهم لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبرياء الوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين عبد الحكيم وكتب ايضا مانصه فالتكثير فى رضوان للتقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار ارتفاع الرضا منزلة المعددات نظر الى تعدد متعلقاته والا فالرضا فى نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة (قوله وعلو

(قوله بتقدير مضاف) أى مع جمل له غير متعلق بحاجب بل محذوف وتقدير متعلق به هو للطلب وقوله أى عن احسان طالب العرف اضافة احسان لادنى ملاسة

الطبقة والتكثير باعتبار الكميات التقادير تحقيقا كما في الابل أو تقدير اكمافي الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللإشارة إلى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) (أي ذوو عدد كثير هذا ناظر إلى التكثير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم وقد يكون التحقير والتقليل معا محو حصل لي منه شيء أي حقير قليل (ومن تنكير غيره) أي السند إليه (للأفراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء أي كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة هي نقطة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه يوهو نوع المنطقة التي تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فاذا نواجر من الله ورسوله)

الطبقة) أي المرتبة (قوله باعتبار الكميات) أي في الحدودات وقوله والتقادير أي فيما عدا ذلك من الكميات والموزونات والمسوحات (قوله أو تقدير اكمافي الرضوان لأن الكميات والتقادير فيه أعماهي باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه فالكميات والتقادير فيه تقديرية فالتمثيل به من حيث أن الكميات والتقادير فيه تقديرية فلا ينافي أن التنوين فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضا قوله كما في الرضوان لكن هذا المثال ليس من التنكير أعماهي من التقليل وسهل التمثيل به عدم اختصاص اعتبار المقادير انقسمة بالفرق بين التكثير والتعظيم وتعديه مرة إلى التقليل والتحقيق (قوله وكذا التحقير والتقليل) لأن التحقير بحسب انحطاط الشأن ودرجته المرتبة والتقليل بحسب الكمية تأمل (قوله للإشارة إلخ) أي لأن العطف يقتضي المقابلة وقوله إلى أن بينهما أي بين التعظيم والتكثير (قوله هذا ناظر إلى التكثير) التكثير المستفاد بالتكثير قدر زائد على التكثير المستفاد من جمع التكثير الذي هو رسل في التنكير حصلت المباعدة في الكثرة فلا اعتراض (قوله أي كل فرد إلخ) فيه أن الحمل على الأفراد لا يناسب التفصيل بعده وهو قوله فمنهم من عصى إلخ فإن الظاهرة أنه تفصيل الأنواع وحمله على الأفراد تكلف سم وكتب أيضا قوله أي كل فرد إلخ حاصل التفسير الأول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير في دابة وماء لوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثاني خلق النوع من النوع فالتنكير في دابة وماء للوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب فلا يراد آدم وحوا وعيسى وما يتولد من التراب كالفار والبرغوث ونحو ذلك قاله الفريسي وما ينبغي أن يتنبه له أن اعتبار الأفراد والنوعية في الطرفين هو للملازمة بينهما ولا فيجوز اعتبار الأفراد في أحدهما والدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة مخلوق من نوع من الماء أي يختص بذلك الفرداه وبقي وجهه رابع لا يصح وهو اعتبار النوعية في جانب الدابة والأفراد في جانب الماء بمعنى أن كل نوع من أنواع الدواب مخلوق من فرد من أفراد الماء وعدم صحته ظاهر فتأمل ومنع في الأطول اعتبار الأفراد في الدابة والنوعية في الماء والله بآنه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا يراد من الماء ما نصه أي على الاحتمالين كما في الأطول قوله هي نقطة أبيه إلخ) تخصيص الابل لكونه المنسوب إليه الولد فلا ينافي أن التخلق من نقطة الابل والام قاله عبد الحكيم ويحتمل أن مراده بالابل مطلق الأصل مجازا أمر سلا (قوله أن كل نوع إلخ) والنوع تصح خلقه والتخلق منه باعتبار أفراده لكن ليس الغرض الإشعار بالردية بل بالنوع في ضمن الفرد ع ق وكتب أيضا قوله وكل نوع من أنواع الدواب إلخ أو رد عليه البخل أنه لم يخلق من نوع المنطقة المختصة به التي هي نقطة البعل وأجيب بأن نوع المنطقة المختصة بالبعل هو المركب من نقطة الحمار ونقطة الفرس (قوله وهو نوع المنطقة) قال في الأطول ولصاحب المفتاح تفسير آخر إلى الماء يعني المنطقة أذهى نوع من الماء ولم يلتفت إليه المصنف لأنه خلاف سوق النظم لأن الظاهر تخصيص كل دابة بماء أه أي كل نوع من الدواب بماء أي بنوع من المنطقة (قوله فاذا نواجر) ويحمل النوعية أي نوع حرب غير متعارف وهو

أى حرب عظيم (وللتعقير نحو أن نظن الاظنا) أى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن ما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيده وهذا الاعتبار صحيح وقوعه بعد الاستثناء مفرا مع امتناع ما ضربته الاضربا على أن يكون المصدر للتأكيده لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره كما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كافى قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمد عليه الصلاة والسلام ففى هذا الإبهام من تفخيم فضله وأعلاء قدره ما لا يخفى (وأما وصفه أى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص قد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانها وأما الإبدال منه أى أما ذكر النعت له (فلكونه) أى الوصف بمعنى المصدر والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحده منيه وبضميره معناه الآخر على ما سيجى فى البديع أنشاء الله تعالى (مبيناله) أى المسند اليه (كاشفا عن معناه

حرب عند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره أنه أطول (قوله أى حرب عظيم) لاق الحرب القليل يؤذن بالتساهل فى النهى عن موجب الحرب فكان المناسب فى انتقام الحرب العظيم عن (قوله أن نظن) أى بالساعة (قوله لا للتأكيده) أى لا لجرد التأكيده والا فالمفعول المطلق لا ينفك عنه نوبى (قوله وبهذا الاعتبار الخ) أن يكون المفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتوكيده وهو جواب عن أشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبما ذكره الشارح يدخل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أى أن نحن الانظن ظنا (قوله) مفرا) أى استثناء مفرا مفرا نعمت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعى ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجبى الحال من المضاف اليه المعبر عند النجاة فتدبر (قوله على أن يكون المصدر للتأكيده) فإن كان للنوع لم يمنع وكذا أن كان للعدد بان كان التنوين فيه للوحدة أو للتكثير (قوله والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا) أى والا يلزم استثناء الذى من نفسه وكذلك يلزم التناقض لان ما ضربت يقتضى اثباته (قوله فلذلك صريح لفظ البعض) أى يفيد التعظيم بل هو من باب أولى (قوله ففى هذا الإبهام) أى حيث أريد المقيد بالمطلق حتى كان هذا المطلق لا يصلح الإلهام سم (قوله من تفخيم فضله) أى لأن إبهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم فى رفته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به الدوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد عن (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لأنه إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله أى وصف المسند اليه) أى سواء كان منكرا أو مفعرا فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله الوصف قد يطلق الخ) قد للتعقيب ههنا فبعد (قوله وهو أنسب ههنا) أى بالتعليل أى لأن الذى بعلى هو الافعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق الظاهر أن أفعل التفضيل ليس على ياءه (قوله وأما بيانه) فيه أنه يجوز أن يراد بالبيان التابع المخصوص فلا يتعين المصدر وأجاب الاستاذ بأنه أغلب فى المصدر سم وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان فترى (قوله أى أما ذكر الخ) تفسير المعنى أى المصدر سم (قوله بمعنى المصدر) أى ذكر الصفة (قوله والاحسن أن يكون الخ) أى لأن النعت هو المبين للكاشف أولا وبالذات والمعنى المصدرى إنما يتصف بهما تانيا وبالعرض سم (قوله وبضمير الخ) فيكون فيه استخدام (قوله فى البديع) قد يستغنى عن ذلك يجعله راجعا الى الصفة المفهومة من الوصف لأنه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة نحو اعدوا هو أقرب للتقوى سم لكن رجح الشارح احتمال الاستخدام لأنه من المحسنات للكلام (قوله كاشفا عن معناه) ذكره

كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) فان هذه الأوصاف بما يوضح الجسم ويقطع
تعريفه (ونحوه في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا
للمسند اليه (قوله الأملح الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا) فالأملح معناه

بمد قوله مبينا له لا التبدين له قد يكون ببيان لازم له أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله كاشفا
عن معناه تفسير المراد من قوله مبينا له قال في الأطول بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبينا له جعل
عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أي ما غنى به ولو مجازيا (قوله الجسم الطويل الخ)
أراد به الجسم الطبيعي لا التعليمي اذ هو لا يحتاج الى فراغ لكونه عرضا لا عبارة عن الامتدادات الثلاث
الطول والعرض والعمق من رسالة شيخنا السيد البليدي وكتب أيضا قوله الجسم الطويل الخ هذا عند
المعتزلة وعند الحكماء هو المركب من الهيولى والصورة وعند المتكلمين هو المركب من جزأين فصاعدا سم
أي من جوهرين فردين فاكثروا عند أهل اللغة البدن (قوله الطويل) استشكل بأن كل واحد صفة على
حدته مع أنه ليس كاشفا والجواب أن كل واحد ليس صفة على حدته وليس كاشفا والصفة الكاشفة بمجموعها
أو الأول مقيد بما بعده فتدبر سم وعبارة السيد الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لأنه صفة واحدة
بحسب المعنى وأن كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب في الجهات كما أن
قولك حلوحامض خبر واحد معنى كأنه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف
الكاشف الطويل الموصوف بما بعده فالعريض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال ليس وانظر
هنا قيل ان الاضافة في قوله وأما وصفه من جنس الصادق بالواحد المتعدد يؤثر هذا قول الشارح فان هذه
الأوصاف بصيغة الجمع اه أقول جوز هذا الوجه في الأطول وعليه لا اشكال لأفادته أن الكشف يكون
بالتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله إنما يحتاج اليه إذا لم يرد بالكشف الكاشف ولو من وجه
فلو أراد بذلك فلا قال في الأطول ولا يجب في الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا لا كنهه أو يميز له
عن جميع ما عداه بل بما يكون الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الأوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين
الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الخ ما قال وكتب أيضا ما نصه الطول الامتداد
المفروض أولا والعرض الامتداد المفروض ثانيا والعمق ما يقاطعهما وتفسير الطول يا زيد الامتدادين
والعرض بأنقصهما لا يشمل الأجسام المتساوية الاضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب
أيضا قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى الفراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل
الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر
الفرد ويخالفون الحكماء في إنكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد
ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل الخ من رسالة شيخنا السيد البليدي (قوله ونحوه)
مبتدأ خبره قوله الآتي (قوله وان لم يكن وصفا الخ) فيه إشارة الى حكمة فصله عما قبله وزاد في الأطول
أن فيه التنبيه على التفاوت بينها في الكشف فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه
تفصيل معنى الأملح لأن معناه الذي المتوقد وان استلزمه (قوله الأملح الخ) من المنسرح وأجزؤه
مستعملين مفعولات مفتعلن مرتين (قوله الذي يظن بك الظن) قيل مفعولا الظن محذوفان أي يظنك
متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قد رأى الخ حال من فاعل يظن
أي يظن مشبها للرأي والسامع وهو أولى من جعله حالا من الظن أي يظن الظن مشبها بالرأي والمسموع سم
وقوله للرأي والسامع الاوضح أن يقول للرؤية والسمع أي الرأي والسامع لكنه قصر المسافة وقوله بالرأي

الذي التوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لأنه مرفوع على أنه خبران في البيت السابق أعني قوله

ان الذي جمع السباحة والنجم * سدة والبر والتقى جمعا
أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه أي مقللا اشتراكه
أو رافعا احتماله وفي عرف النحاة التخصيص عبارة

والسموع الاولى بالرؤية والسمع الا أن يكون الظن بمعنى المظنون وجوز الحفيد كونه صفة للظن يجعل
أل للمهد الذهني فهو في حكم النكرة (قوله الذي التوقد) فقوله الذي يظن بك الظن الخ تفسير للعلمي
باللازم اذ يلزم من كون الشخص ذكيا متوقدا أنه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع كأنه رآه ان كان من
المرئيات أو سمعه ان كان من السموعات وكتب أيضا قوله التوقد كناية عن شدة فهمه فشيبهه بالنار المشتعلة
(قوله مما يكشف معناه) أي باللازم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) اعاده توطئة لما بعده والا فقد تقدم ذلك
(قوله لأنه مرفوع الخ) لوقال لأنه خبران لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة
لاسم ان أو بتقدير أعني تأمل (قوله على أنه خبران) الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد خمسة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمن قد يحاول البدعا

أودى هلك والاشاحة الخدرو البدع جمع بدعة بمعنى الأمر الغريب أي لا ينفع طالب الامور الغريبة
الخد من أمر كائن لا محالة ليس (قوله والنجدة) أي القوة والشجاعة وقوله جمعا جمع جمعاء تأنيث أجمع
فهو من أنه اظ التوكيد بمعنى جميعا (قوله أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه
تخصيص اللفظ المراد وفي الوصف المبين كشف المعنى (قوله أي مقللا اشتراكه) أي في النكرات أو رافعا
احتماله أي في المعارف فالتخصيص يدخل المعارف والنكرات عند البيانين بخلافه عند النحويين فإنه
عندهم في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف توضيح لا تخصيص كما ذكره الشارح وكتب
أيضا ما نصه أي الاشتراك المعنوي على ما هو الظاهر فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد
يحمل على الأعم من المعنوي واللفظي فتكون جارية صفة مخصصة لأنها قلت الاشتراك برقمها احتمال غير
الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء أفاده السيد قال سم وعلى
الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحاة عن الموضح والتخصيص جميعا اه وناقش العصام السيد في جعله
قصدا لاشتراك المعنوي هو الظاهر ثم قال فالوصف في عين جارية مخصص عند النحاة لأنه يزيل اشتراك العين
في هذه الحالة بين معانيه ببعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك شاملا اللفظي دخول اشتراك الاعلام مع
تخصيصهم تقليل الاشتراك بالنكرات الا أن يقال المراد تقليل الاشتراك في النكرات بقرينة الاصطلاح
على ان الوصف في النكرات تقليل الاشتراك في المعارف رفع الاحتمال تأمل (قوله وفي عرف النحاة)

(قوله الا أن يكون الظن الخ) هذا محالف لما سبق من جعل مفعولي الظن محذوفين أو تنزيله منزلة اللام
اذا المفعولان على هذا مذكوران والمفعول الثاني هو بك أي بظن الشيء المظنون بهذا الظن واقعا بك فهو
وجه آخر (قوله فشيبهه بالنار المشتعلة) أي وحذفها ورمز اليها بشيء من لوازمها وهو الانتقاد ويحتمل أن
يكون فيه استعارة تصريحية تبعية (قوله ويرد على جعل الخ) هذا لا يتضح الا على كلام البيانين لا على
كلام النحاة لتصريحهم بأن تقليل الاشتراك في النكرات وقوله على أن الوصف متعلق بالاصطلاح (قوله
تقليل الاشتراك الخ) في هذا الاخبار مسامحة ولو أبدل الوصف بالتخصيص لسلم من ذلك (قوله من نحاه
الخ) هذا ليس من وضع اللغة كما لا يخفى

عن تقليل الاشتراك في التكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف ، نحو زيد التاجر عندنا (فان وصفه بالتاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين) أي الموصوف أعني زيدا (قبل ذكره) أي ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا (أو) لكونه (تأكيدا نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف ببيان المقصود

جمع ناح من نحاي نحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك في التكرات) ان كانت التكرات موضوعا للمفهوم الكلي فهذا ظاهر لان في المفهوم الكلي اشتراكا حقيقة وان كانت موضوعا لهر دما ففيها اشتراك على سبيل البديل لصدقه على كل فرد على البديل اذ لا يتعين في مفهوم التكرات بحيث يمنع من الاشتراك لان التبعين الذي فيه بمعنى أنه فرد الرجل لا فرد غيره لا بمعنى أنه شخص معين للمخاطبين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أي أو ازالته بالكلمة الا انه اقتصر على التقليل لانه الغالب في التخصيص أفاده في الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يتأتى في المعرفة بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالنكرات ولا في المعرفة بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالنكرات ولا في المعرفة بلام المعارف ، ا عدا هذين سم وعبارة عن رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعرفة بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدة جنسه فان فيها ما لتقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أو مدحا أو ذما) أي ذامدح أو ذامد (قوله حيث يتعين) اما لمدح شريك له في ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضي أنه لا يكون المدح الا اذا انتفى التخصيص وفيه نظر سم ويأتي جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ لمبادرا أنه متعلق بالمثال فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس التكرات أحق بالتمييز وجعله قيد الها بارجاع ضمير يتعين الى الموصوف بعيد ومخالف للإيضاح كذا في الاطول (قوله والا لكان الخ) قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوها اذا الظاهر أن لا مانع في أمثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصا انضح أن المراد المعاني المذكورة سم أي وهي المدح والذم وكتب أيضا انصه أي كان المقصد بالوصف التخصيص والمدح والذم حاصلان غير مقصودين (قوله أو لكونه تأكيدا) ليس المراد التأكيد الاصطلاحي لا اللفظي ولا المعنوي بل المراد المقرر سم (قوله أمس) مثلثة الآخر كما في القاموس (قوله فان لفظ الامس مما يدل على الدبور) أي فوصفه بالدابر تأكيد وقد قال أي فائدة لهذا التوكيد وجواب بأن ذلك انما يقال اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع في أمس كرب وعزم فيكون ذكره اشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الاشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو في الاطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود) الفرق بين هذا والصفة الكاشفة ان العرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات بان يحتمل اللفظ معنيين فاكتر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات ع سم والفرق بينه وبين التأكيد ان التأكيد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصل بل مجرد التأكيد بخلاف هذا الوصف اه حفيد وقول سم بيان أحد المحتملين الخ يلزم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص وهو ما يرفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحتمال مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا في التكرات وحيث أن هذا

تفسيره كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر أعماه من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أي توكيد المسند إليه (فالتقرير) أي تقرير المسند إليه أي تحقيق مدلوله ومفهومه أعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه

الذي كور ممنوع (قوله وتفسيره) عطف تفسير أقوله وما من دابة في الأرض (أي سواكم بقرينة قوله أمثالكم إذا المائل غير المائل أفاده في الأطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم (قوله لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد) توجيه ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز أن يراد بها دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا عرقيا فذكر وصف نسبتته إلى جميع دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان على السواء فاتضح أن الاستغراق حقيقي يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق وظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فلا يصح الأخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لأن كل فرد لا يكون أمما وكذا أن أريد بها كل نوع لأن كل نوع أمة واحدة لا أمم وجوابه أنها هنا محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وإن كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر هذا ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه أن الفرد ليس بمشتمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المنفية مع نص في الاستغراق بل أراد مطلق العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفي سم وقوله أن الفرد ليس بمشتمل الخ أي حتى يحتاج إلى نفيه بقوله دون الفرد (قوله إلى الجنس) أي المتحقق في كل فرد وكتب أيضا قوله إلى الجنس أي متوجه إليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أي دون طائفة من الأفراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ من وقوع النكرة في سياق النفي في تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس سم (قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وإفادة زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) وأما أصل التعميم والاحاطة فخاص من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن (قوله أي تحقيق الخ) تفسيره للتقرير وكتب أيضا قوله أي تحقيق الخ أي ليس المراد بالتقرير أنه ذكر أولا ثم يذكر ما يقرره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعني جعله الخ) تفسيره للتحقيق وكتب أيضا نصه أي ليس المراد تحقيقه في نفسه وإزالة الخفاء عنه بل تحقيقه بإزالة احتمال النفي عبد الحكيم (قوله مستقرا) أي قار في ذهن السامع وقوله محققا أي متيقنا سم (قوله بحيث لا يظن الخ) المراد بالظن المعنى الأعم الشامل للتوهم (قوله أو عن حمله) يحتمل الضمير السامع وهو الظاهر أي غفلة السامع عن حمله المسند إليه على معناه ويحتمل المتكلم أي غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند إليه على معناه فلا يحمل على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع إلى لفظ المسند إليه على أن الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله ويرد على ذلك أن النكرة الخ) يعني أن التنكير إما الفردية أو لانهوية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله أمم لأن الفرد ليس جماعة فضلا عن كونه جماعات والنوع ليس لجماعات وما قيل أن النوع يشتمل على أصناف وكل صنف أمة أو الأمة كل جماعة في كل زمان فيراد بالأمم الأصناف أو الجماعات باعتبار الأزمان فيدفعه توصيف أمم بأمثالكم إذا المراد بهم أفراد نوع الإنسان فالمناسب تشبيه أفراد النوع بأفراد النوع في كونها محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها

وقيل المراد تقرير الحكم نحو أن عرفت أو المحكوم عليه نحو أن سعت في حاجتك وحدي أو لا غير وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء وتأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا (أو دفع توهم التجوز) أي التكلم بالمجاز

بعد حذف الفاعل الذي هو المتكلم أو السامع وكتب أيضا قوله أو عن حمله على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بالتأكيد المعنوي أيضا نحو جاء زيد نفسه قال في المطول ومثل هذا وإن أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو ولكن فرق بين هذا المقصد إلى مجرد التقرير والقصد إلى دفع التوهم من التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقال لقوله أي تقرير المسند اليه وحاصله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند اليه (قوله نحو أن عرفت) إذ فيه تكرير الاسناد مرتين يس (قوله وحدي) في قصر الافراد وقوله أو لا غير في قصر القلب وكتب أيضا قوله وحدي أو لا غير أي فإن كلا منهما تأكيد للمحكوم عليه يس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة عن ولا يصح في مثل هذا المقام لأن المراد التأكيد الاصطلاحي والتأكيد الاصطلاحي لا يفيد الاسناد مرتين حتى ينقرر به الحكم وإنما قلنا أن عرفت ليس من التأكيد الاصطلاحي للعلم الضروري بأن الفاعل لا يكون تأكيدا للبتداء ولو اتحد مصدوقهما وإنما قلنا في المثال الثاني لا يصح لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحي أيضا لأن وحدي حال ولا غير عطف إلهام خاصا وقوله عطف أي عطف نسق (قوله لأنه) أي ما ذكر من المثالين (قوله ليس من تأكيد المسند اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سعت الخ لتأكيد التخصيص الحاصل من التقديم لا تأكيد للمسند اليه وقوله وتأكيد المسند اليه رد لقوله تأكيد الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المفيد لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المطول في هذا المحل سم وهذا مبني على أن التأكيد هنا بالمعنى الأعم من الاصطلاحي بأن أريد مطلق تكرير المسند اليه الداخل فيه نحو أن عرفت فضمير لأنه يرجع للمثال الأخير لكن يلزم عليه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لأن المصنف إنما صرح به في التأكيد الاصطلاحي لكن يعلم منه غيره فالمراد أنه صرح بما يعلم منه هذا لكن المتبادر والذي أراده المصنف الاصطلاحي كما يعلم من المطول وتقرير نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال ضمير لأنه يرجع إلى ما ذكر من المثالين فقوله ليس من تأكيد الخ رد للمثالين وقوله وتأكيد المسند اليه الخ رد لقول صاحب القيل تقرير الحكم لأنه إذا كان الغرض أنه تأكيد للمسند اليه لم يكن مفيداً لتقرير الحكم أفاده يس وكتب على قول سم بدليل أنه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم ما نصه أي مع أن فيه تكرير المسند اليه مرتين ولك أن تقول المفيد لتقرير الحكم تكرير الاسناد المترتب على التقديم لا تكرير المسند اليه كما في عرفت أنا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) وقع له مثل هذا التركيب في غير هذا الموضع وفيه أعمال المضارع المستقبل في قط وقد عد من الخطأ قولهم لا كلمة قط لما فيه من التناقض لأن قط ظرف الماضي من الزمان فلا يصح حمل المستقبل فيه وقد عد ذلك ابن هشام من اللحن وتعقبه ابن جماعة قال وفصاره استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازاً لا حناؤه وفيه نظر لا يخفى يس (قوله أو دفع توهم التجوز) أي أو حذف المضاف إليه ويمكن جعل (قوله على هذا الوجه) هو كون التأكيد اصطلاحياً وحينئذ يقول الشارح ليس من تأكيد المسند اليه في شيء أي تأكيد اصطلاحياً لا لفظياً ولا معنوياً وقوله وتأكيد اصطلاحياً وأن لم يكن مثال هذا القائل من قبيله (قوله ولك أن تقول الخ) هو مجرد بحث مع سم لا تأييد فيه للقيل فنذكر (قوله أو حذف المضاف إليه) أي إلى المسند اليه فاندفع ما قيل المناسب حذف إليه لأنه مبني على أن الضمير لال وليس كذلك كما علمت

نحو قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه أثلا يتوهم أن اسناد القطع الى الأمير مجاز وإنما القاطع
بعض غلما نه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءني زيد زيد أثلا يتوهم أن الجائي غير زيد وإنما ذكر
زيد على سبيل السهو (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءني القوم كلهم أو أجمعون أثلا يتوهم أن
بعضهم لم ينجى

التجوز شامل له ويرد أن زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز العقلي على مذهب غير المصنف لا على مذهبه
فبيان النكتة قاصر على مذهبه أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز دفع التأكيد المجاز
التوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق بل بجماعه فقولنا رماني الاسد نفسه تأكيد للاسد المجاز عن الشجاع
لدفع توهم أن الرامي بعض غلما نه وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز أن قلت جعل دفع توهم التجوز
مقابلا للتقرير يدل على أن لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيد تابع بقرأ أمر التبوع في النسبة أو الشمول
قلت التقرير وإن كان لازما في التأكيد الآن القصد الى مجرد التقرير من مارق للقصد الى الامور المذكورة
والمراد بقوله فقلت تقرير أي فلقصد الى مجرد التقرير فلا اشكال اهتدى أو يقال التقرير حاصل غير مقصود
(قوله نحو قطع اللص الأمير الأمير) اعترض بأن التأكيد هنا إنما يقد دفع توهم التجوز في المسند اليه بأن
يراد بالامير غيره كغلما نه وهذا لا يستلزم دفع التجوز في اسناد اللهم الآن يقال ان دفع التجوز في الاسناد
يفهم من ذلك عرفاسم (قوله أثلا يتوهم الخ) أي فيكون مجازا عقليا ويصح أن يحمل على المجاز المرسل
من اطلاق السبب وهو الأمير على السبب كما في ع ق أو استعارة بأن شبه بعض الغلمان بالامير بجامع
ملازمة العمل لكل واستعمار الأمير لبعض الغلمان فيكون مجازا في الظرف (قوله أو لدفع توهم السهو)
أي توهم السامع السهو من التكلم أي ان التكلم سها في ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أو لدفع
توهم السهو ترك النسيان مع أنه مذکور في المفتح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة في
القاموس سها عنه نسيه وغفل عنه والمفتح جرى على اصطلاح أهل الحكمة من جعل السهو لزوال
الصورة من المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار
والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لأن فيه زوال
صورة اللفظ الذي يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الاطول (قوله نحو
جاءني زيد زيد) اقتصر على التأكيد اللفظي لأن المعنوي لا يدفع هذا التوهم كما صرح به في الاطول لانه اذا
قال جاءني زيد بنفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو ونفسه فسها وتلفظ بزيد كان عمرو وبني التأكيد
على سهوه بخلاف توهم التجوز فيندفع به (قوله توهم عدم الشمول) أي في المسند اليه أو في النسبة أي
الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا انك لم تعتمد بهم والى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج
التجوز المعنوي والتجوز العقلي في كلامه و قول المصنف أو دفع توهم التجوز خاص بالتجوز العقلي كما يفهم
من المطول فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف الشمول العام على الخاص ويصح اعتبار العموم في الاول
بحيث يتناول التجوز المعنوي والعقلي ولكن يفيد بغير صورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا
أيضاً من عطف الخاص على العام وبهذا يجاب عن بحثه في المطول حيث قال وههنا بحث وهو أن ذكر عدم
الشمول إنما هو زيادة توضيح والا فهو من قبل دفع توهم المجاز لأن كلهم مثلا إنما يكون تأكيداً اذا

(قوله ودخل سبق اللسان) أي في السهو كما يفيد ما بهد وفي دخوله نظر لانه اذا سبق لسانه من
عمرو الى زيد لا يلزم زوال صورة لفظ عمرو من مدركته بل السابق متأث ولو كان متصورا للفظ عمرو
اه شيخنا

الأنك لم تعتمدهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد (وأما بيانه) أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان (فلايضاحه) اسم مختص به نحو قدم صديقك خالد

كان المتبوع دالا على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل المجاز والالكان تأسيسا ثم أيده بكلام الشيخ عبد القاهر ولا يخفى أن البحث أقوى وأجيب عنه أيضا بأن كونه مجازا مختلف فيه فإن بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فدل المصنف منهم وكتب أيضا قوله أو توهم عدم الشمول مما ينبغي أن ينبذ عليه أن التنا كيد لدفع توهم عدم الشمول إذا كان في المتبوع مجال التوهم ولذا منع الاحتجاج باختصاص الرجلان كلاهما دون جاء في الرجلان كلاهما لاحتمال جعلهما كالأفراد أطول وكتب أيضا مانعه لو ذكره عقب دفع توهم التجوز لكان أنسب كما أفاده في الأطول (قوله إلا أنك لم تعتمدهم) أي أطلقت القوم وأردت بهم من عدد ذلك البعض كانهم هم القوم فالتنا كيد يدفع عدم الشمول في لفظ القوم سم فالحجاز المدفوع على هذا القوي (قوله أو أنك جعلت الخ) قال السيد وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم إذ علم أنه أريد الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب إلى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وإنما نسب إلى كلهم لما ذكر في الكلام حينئذ مجاز اسنادي وفي كون التنا كيد بكل وأخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فأنزل إذا قلت جاءني القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في أحاد القوم قطعاً ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الأحاد ألا ترى أن قولك كل القوم قلوا كذا يفيد شمول الأحاد ومع ذلك يحتمل أن يكون الفعل المنسوب إلى جميع الأحاد صادرا عن بعضهم ويمكن أن يجاب بأن احاطة الأفراد تستلزم عرفاً احاطة النسبة نظير ما مر عن سم في نوح قطع الأص الامير الامير (قوله كالواقع من الكل) فاستندت ما هو للبعض إلى الكل (قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد) لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وكتب أيضا قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في أن تنسب الفعل إلى بعضهم أو إلى كلهم وما يقال الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فأنما يناسب المجاز للقوي عبد الحكيم أي مع أن المجاز على هذا الوجه الثاني في الشرح عقلي (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدري أي كشفه وإيضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح أي تعقيب المسند إليه الخ بيان لحاصل المعنى عبد الحكيم (قوله فلايضاحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعرفة أو النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لأنه على الصحيح يكون في النكرات نحو من ماء صديد يس (قوله باسم مختص به) المراد ما يقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أنه لا خلاف في أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحتمل أن يكون بدلا وإنما النزاع في الأحسن فاختر الشارح كونه عطف بيان لأن الايضاح له مزيد اختصاص به ولك أن ترجع البديل بما وجه به السيد ترجيح الكشف لمن أن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة ورجح بما يمكن أن يقال حق الصفة أن تجرى على الغير ويفادها فيه لا أن يعبر بها عن الذات في حال نسبة شيء إلى الذات فالأولى أن تجعل الذات بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفي بما يحصل به من الايضاح وأن ليس قصد الايضاح

(قوله ولا يخفى أن البحث أقوى) أي لأن حمل التجوز على خصوص العقلي بعيد لأن التدرج لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التدرج للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا (قوله بيان لحاصل المعنى) أي لأنه يلزم من كشفه وإيضاحه بعطف البيان تعقيقه به فالشارح ذكر المعنى المصدري اللازم قيل عليه ما صنعه الشارح أولى لئلا يلزم اتخاذ العلة مع المعلول

ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله «والمؤمن المائذات الطير يمسحها» فان الطير عطف بيان للمائذات مع أنه ليس اسما يختص بها وقد يحى عطف البيان بغير الايضاح كافي قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جىء به للمدح

في البدل كقصده في عطف البيان وكان المصنف يرجح احتمال كونه عطف بيان فنقل به اطول مع حذف (قوله ولا يلزم الخ) شروع في الاشارة الى اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله فلا يوضحه الخ والجواب في كل من الثلاثة ان كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما) وذلك فيما اذا فرض ان كنية رجل كابي حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لا واثك العشرة فاذا اتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاء في أبو حفص عمر أفاد ايضاحها عند الاجتماع وان كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثاني أشهر من الأول فانه اذا اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره باسمه العلم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان له حصل الايضاح وان كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكي في علم النحويان عطف البيان يكون أعرف البتة فترى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) حمل في الاطول الاختصاص على ما يطرأ في كل عطف بيان حيث قال مختص به في التركيب وان كان لا اختصاص له بانفراده فانه وقت ذكره بعد متبوعه بالمتبوع لا يخلو من غير فلا يراد أن عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالمتبوع اه مع حذف وكتب ايضاقوله بغير اسم مختص به أي على الاطلاق وأما الاختصاص بوجه فلا بد منه وأقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان إزالة ابهام محقق وأما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر قال السيد نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص أصلا مطلقا ولا من وجه يس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ مانصه بالطير فانه مختص ببعض ما يطلق عليه المائذات وذلك البعض هو طير الحرم وان لم يختص بالبعض الآخر وهو وحش الحرم فالقصد بالطير إزالة ابهام محقق وكتب على قوله ان قصد به دفع ابهام مقدر مانصه كقوم هود في قوله تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود فانه جعل عطف بيان لعاد مع كون عاد علم مختصا بهم لا ابهام له لدفع ابهام تقديرى أى حاصل من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم أو من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العنوة والعناد كعمود كذا في الاطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عز وجل أى والله الذى أمن المائذات أى الملتجئات الى الحرم الساكنات به احتفاء من الصياد والطير عطف بيان على المائذات وهو اسم غير مختص بالمائذات لانه يشملها وغيرها كما أن المائذات يشمل الطير وغيره فبينهم ما عموم وخصوص وجهى وجواب القسم قوله في البيت بعده ما أن أتيت الخ وكتب ايضاقوله المائذات امام منصوب على المفعولية المؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فنصب الطير على هذا باعتبار حمل المائذات والاول أظهر وكتب ايضا تمامه

* يمسحها ركان مكة بين الغيل والسند * وبهذه

ما ان أتيت بشيء أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الى يدي

والغيل والسند موضعان في جاني الحرم فيهما الماء وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه قوله جىء به للمدح

(قوله وكان المصنف يرجح احتمال الخ) أى لان الايضاح له زيد اختصاص به (قوله يكون اعرف) أى اقل اشتركا وأشهر والاظهر أن التعريف في كلامه باق على حقيقته وأن قصد دفع ما يترجم من أن عطف البيان حيث جاز كونه أقل وضوحا وشهرة يجوز كونه أقل في التعريف أو مساويا

لا الايضاح كما تجبى الصفة لذلك (وأما الابدال منه) أي من السند اليه (فزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان أي الزيادة التي هي التقرير وهذا من مادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد للتقرير وههنا زيادة التقرير ومع هذا لا يخلو عن نكتة وهي الایاء الى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءني أخوك زيد)

(الح) يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم السكبة كالنجوم ويكون المدح في وصف عطف البيان بالحرام لا في جعل الموصوف بالحرام عطف بيان أطول وكتب أيضا قوله جىء به للمدح لا الايضاح على هذا يشكل اعتبارهم في تعريف عطف البيان الايضاح الا أن يقال أنه غالبي ع من سم (قوله لا الايضاح) لان السكبة اسم محتمس ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء اه عبد الحكيم (قوله وأما الابدال منه) جعل البديل منه هو السند اليه بحسب الصورة وان لم يكن المقصد بالذات الى الاسناد اليه بل الاسناد الى البديل * (فائدة) * قولهم البديل منه في حكم السقوط ليس كذا قال الرضى ولا كلام في أن البديل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وأيضا في بدل الكل قديما في الاول في اللفظ دون الثاني وقال في الفصل قولهم البديل في حكم تنحية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونها متممين لما يتبعانه لا أن اهدار الاول واطراحه واجب ألا تراك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسند كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه صرا (قوله فزيادة التقرير) كونه كذلك لا ينافي أنه المقصود بالنسبة لان المعنى أنه انما أورد بدلا ليحصل بواسطة ايراده كذلك زيادة التقرير حيث يذكرون كشيء فيحصل بذلك التقرير ع من سم (قوله من اضافة المصدر الح) أي ان جعلت الزيادة مصدرا زاد المتعدية (قوله الى المفعول) أي بعد حذف الفاعل والتقدير فزيادة المتكلم التقدير أي على أصل المعنى أو زيادة الابدال التقرير أي على أصل المعنى أيضا تأمل وكتب أيضا قوله الى المفعول في كثير من النسخ أو أكثرها الى المفعول وفي عبارة المطول وكتب عليها عبد الحكيم ما يخصه الزيادة تجبى مصدر أو بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الثاني بيانية تأمل (قوله الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المفعول وعلى الثاني بيانية تأمل (قوله أو من اضافة البيان) أي ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أي الافتنان (قوله لا يخلو عن نكتة وهي الایاء الخ) لان ذكر لفظ الزيادة يشعر بأن التقرير ليس هو المقصود من أصل الكلام سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تفننا وهو لا يخلو عن نكتة ويجاب بأن كونه تفننا بحسب بادىء الرأي لا عند التحقيق وامعان النظر (قوله وهي الایاء الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بأن في البديل تقرير المتبوع وهو البديل منه وتقرير الحكم أيضا لكونه بتكرير العامل وأما في التأكيد ففيه تقرير المتبوع فقط وهو المؤكد لا غير في البديل زيادة تقرير ليست في التأكيد فترى (قوله تحصل تبعا وضمنا) أي بحسب أصل الكلام والافه المقصود بهذا الفن اذ هو انما يبحث عن المعنى الزائد على أصل الكلام سم (قوله نحو جاءني أخوك زيد) مثله جاءني زيد أخوك لكن التقرير في الاول اكل وكذا كل ما كان البديل (قوله ليس كذا) أي بل هو أغلبي لان ذلك انما هو بالنظر الى المعنى دائما والى اللفظ في بعض الصور هذا هو مفاد صنيعه وفيه أنه قد يكون مقصودا بمعنى كافى صراط العزير الحميد الله وكافى وجهوا الله شركاء الجن حيث جعل صاحب الكشف ان الله وشركاه مفعول جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم أنه لا معنى لقوله وجهوا الله الجن وان كان يجوز أن يكون مفعولا شركاء والجن والله متعلق بشركاء (قوله ويمكن أن يجاب أيضا الح)

في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاء في القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتغال وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور أولا أما في البعض فظاهر وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البديل لا كاشتغال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة

منه المجهول والبديل المعين فلذلك اختاره ومن البديل عند البصريين ضربتك أياك وضربته أياه والكوفيون يحذفونهما كما كيدن كما يجعل الكل بك أنت وبه وهو وضربت أنت تاء كيدت وجعل الرضي الفرق محكما فإنه في الاطول (قوله في بدل الكل) الاحسن تسمية هذا النوع بالبديل المطابق كما سماه ابن مالك لا بديل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر لأن المتبادر من الكل التبعية والتجزى وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر فترى (قوله ويحصل التقرير) أي في هذا النوع أعني بدل الكل وكتب أيضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير فان الأخ عبارة عن زيد فقد كرر زيد بمعناه واستشكل قولهم ان مدلولها واحد المبني عليه هذا بتغايرها مفهومها قطعاً وأجيب بأن المراد أن ما صدقهما واحد وفيه أنهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ما صدقهما واحد والصواب أن يجاب بأن المراد ان المراد بهما واحد وان لم يكن الماصدق واحداً سمى سموي بحث في قوله المبني عليه هذا أي التقرير بمنع البناء بدليل حصوله ببعض والاشتغال فكان ينبغي الجواب بمنع ذلك أولاً (قوله وجاء في القوم أكثرهم في بدل البعض الخ) علم أن كلا من بدل البعض وبديل الاشتغال انما ينال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البديل بمنزلة الحكم على المبدل فلا يعلو جاء في القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيد بده الا اذا كان مجيء البعض بمنزلة الكل وقطع بده بمنزلة استئصاله لمزيد حاجته اليها لكون اقتنائه بعملها ولا يعلمها سلب عمرو ثوبه الا اذا كان سلب ثوبه بمنزلة سلب ثوبه لكثرة تأثيره بسلبه اما لكان فقره أو غيره أفاده في الاطول (قوله وسلب زيد ثوبه) قال في العروس فيه نظر لان سلب يتمدى لمفعولين تقول سلبت زيداً ثوباً فثوباً هو الثاني فاذا بذيتة للمفعول قلت سلب زيد بذيتي أن تقول ثوبه منصوباً فان قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه بدل اشتغال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ للمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلاً وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد ابيض وأقول الاظهر أنه يتمدى الى مفعول واحد وأن زيداً من سلبت زيداً ثوباً منصوب بزرع الخافض والاصل سلبت من زيد ثوباً بدليل صحة سلبت ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج حينئذ الى أن يقال سلب ثوب زيد بياضه فتدبره (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير (قوله فيهما أي بدل البعض وبديل الاشتغال) (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتغالا وانما لم يسم أيضاً بديل الاشتغال فرقاً بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبديل الاشتغال لاحتياج الاشتغال فيه الى التنبيه عليه لخلاف الاشتغال في بدل البعض فإنه ظاهر جلي (قوله أما في البعض فظاهر) لاشتغال الكل على بعضه (قوله لا كاشتغال الظرف الخ) أي لا يشترط خصوص ذلك بل أعم لأن ذلك لا يكفي بدليل قتال فيه سم فان الشهر ظرف للقتال (قوله مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له) أي من حيث نسبة الفعل اليه

الاولى أن يقول ويمكن أن تكون النكتة في البديل الخ (قوله لكن التقرير في الاول اكل الخ) لا يظهر الا اذا كان العلم غير مشترك (قوله قد يختلفان بالعموم الخ) أي اذا كان أخو مخاطب يوجد في غير زيد ويوجد في غير أخى مخاطب

يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبتني زيد إذا أعجبتك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حمارة وهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيدا أخوه بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضا لا بخلو عن إيضاح وتفسير ولم يتعرض

كما فصله السيد ناقلا عن البردلا من حيث ذاته فإن ذات زيد لا تقتضي التوب عبد الحكيم وإنما كانت نسبة الفعل واسطة في اشعار المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل إلى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله اجالا احتراز من التفصيل نحو قتل الأمير سياقه وبنى الوزير عماله فانه من المعلوم عرفا من قولك قتل الأمير أن القتال سياقه ومن قولك بنى الوزير أن الباني عماله فهم ما من بدل الغلط لا بدل الاشتغال إذ شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل نه مفصلا معينا بل تبقى النفس مع ذكر المبدل متشوقة إلى البيان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في نحو هذين المتنايين كما بين وكتب أيضا قوله ومقتضاه أي طالبا للمبدل أي لنوعه (قوله يجب أن يكون المتبوع فيه) أي في بدل الاشتغال (قوله بحيث يطلق الخ) أي من ذكر التابع وكتب أيضا قوله بحيث يطلق عني اعلم أن بدل الاشتغال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثاني للقطع بانه ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولوقيل سرق ثوب زيد صح المعنى (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أي بنوعه وانه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضربت الخ) أي فقولك ضربت زيدا حمارة من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتغال ومثله رأيت زيدا عماله أو ثوبه واستبعد الصنفين أن نحو هذا من بدل الغلط وما لا إلى أنه من بدل الاشتغال والى أنه لا يشترط في الاشتغال أن لا يصح الاسناد إلى المبدل منه ظاهر أو كتب أيضا قوله بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حمارة بخلاف ركبت زيدا حمارة فيما يظهر لأن اسناد الركوب إلى زيد يقتضي غيره مما يناسبه الركوب ليسند اليه كالحمار فهو يطلبه اجالا عني وكتب أيضا قوله إذا ضربت حمارة أي أو غلامه كما في السيد (قوله بأن نحو جاءني زيدا أخوه) كضربت زيدا حمارة وقوله بدل غلط من اضافة المسبب إلى السبب (قوله لا بدل اشتغاله) أي لعدم صحة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضى المبدل منه للمبدل وكتب أيضا ما نصه أي ولا بدل كل لا شغاله على ضمير المبدل منه سم (قوله كما زعم بعض النحاة) هو ابن الحاجب وجوز العصام في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرط الاعتبار بدل الاشتغال عند البليغ لا لتحقيقه (قوله ثم بدل البعض الخ) اعترض على قول المصنف وأما الابدال منه فزيادة التقرير ويجب أن التقرير يستلزم الايضاح (قوله لا بخلو عن ايضاح وتفسير) أي ماقيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام أي فكان الاحسن أن يقول فزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح (قوله ولم يتعرض الخ) قال في الاطول سكت عن بدل الغلط لانه ليس من أحوال المسند اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان والنسيان اما قصد أو ادعاء كما في قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه في قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه أصلا أو تركه بالمرّة في وقت ذكر البدل فاعرفه فانه يديع دقيق قوله ولا بدل كل لا شغاله الخ أي فيكون المبدل غير المبدل منه بدليل الاضافة المتعينة للعبارة لئلا يلزم اضافة الشيء إلى نفسه (قوله اما قصد أو ادعاء) المناسب اما حقيقة أو ادعاء لأن سبق اللسان والنسيان لا يتصور قصدهما (قوله بل لم يقصد اليه أصلا) أي في صورة القصد وقوله أو تركه بالمرّة الخ أي أو قصده أولا وتركه بالمرّة الخ أي في صورة الادعاء

ليبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه (فالتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو جاء في زيد وعمرو) فإن فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيء كانا معاً أو مرتبين مع ملة أو بلامهلة واحترز بقوله

(قوله لبدل الغلط) أي البديل لأجل الغلط أي لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعني البديل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع في فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون فيه تغالط بأن تركب محذورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصح ثم ههنا اشكال قوي وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف بيل حتى أجيز وقوع الثاني في الفصح دون الأول فليحرر الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف بيل بسبب تعلق القصد به أولاً وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به وكتب على قوله وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة الخ ما نصه قال في الأطول بديل الغلط نوعان ما هو لسبق اللسان أو النسيان وما هو لدعوى أحدهما وإيهام أنه ذكر غلطاً نحو بدر شمس جاء في فأنك وإن عمدت إلى بدر ترى أنه سبق به لسانك والثاني يقع في كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترتيب من الأدنى إلى الأعلى وهو أبلغ من العطف بيل ويعمى غلط بداء (قوله وأما العطف) أي عطف النسق (قوله أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه) فيه أمران الأول أن الجمل ليس من أحوال المسند إليه ولا المعطوف بل من أحوال العاطف أي المتكلم ولو أريد من الجمل أثره وهو كون الشيء معطوفاً على المسند إليه كان ذلك حالاً للمعطوف لا للمسند إليه الثاني أنه كان الظاهر تنكير الشيء بأن يقال جعل شيء معطوفاً الخ إذ لا معنى للام هنا والجواب أن المراد من الجمل أثره كما ذكرنا لكن هذا الاثر وهو الكون معطوفاً جار مجرى النسب التي لا تكون إلا بين شيئين فله ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه فبه تعرض لأحوال المسند إليه في الجملة وإنما عرف الشيء تنبيهاً على أن العطف لا يحسن في كل شيء بل إنما يعطف الشيء المستوفى للشروط قال للمهدد الهني أي جعل الشيء المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فتدبرع س وكتب أيضاً قوله أي جعل الخ وقال في الأطول يعني جعل المسند إليه معطوفاً عليه فالأولى ذكر قولنا عليه على نحو وأما الإبدال منه اه وتفسير الشارح أوفق بحذف المصنف عليه (قوله فلتفصيل المسند إليه) أما لأن بيان خصوص كل من المتعدد مقصود يفوت بالاجمال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثال الأول جاء في زيد وعمرو فإنه لا يعلم خصوصها لو قيل جاء في رجلان ومثال الثاني جاء في زيد ورجل آخر وأما تقصد التعريض بقباوة السامع وأنه لا يفهم المتعدد من صيغة التثنية نحو جاء في رجل ورجل آخر فكل من هذه الصور لتفصيل المسند إليه الذي هو رجلان في جاء في رجلان فلذا لم يقل أما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن إلى المسند إليه المتبوع في الذكر فإن وعمرو ليس لتفصيل زيد بديل لتفصيل رجلان هكذا حقق لئلا يشكك عليك أن المعطوف ليس التفصيل المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب أيضاً قوله فلتفصيل المسند إليه أي ذكره منفصلاً بعضه عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل المسند إذ كلا المجيء في جاء في زيد وعمرو وذكر أبقولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند الآن يقال العطف أفاد تذكر المسند في المعطوف فكانه ذكر عبارة مفصلة عن عبارة ذكرها للمعطوف

(قوله أي البديل لأجل الغلط) أي أن روعي السبب البعيد وقوله أي لتدارك الغلط أي أن روعي الدبب القريب والمقصود من بيان هذه المعاني دفع ما يتوهم من أن البديل نفسه وقع غلطاً (قوله بقوة المعطوف) المناسب المعطوف عليه وقوله وضعف بدل الغلط المناسب البديل منه قاله شيخنا (قوله فكل من هذه الصور الخ) يوحى أن هذا الجمل وإن لم يكن مذكوراً لا بد من كونه ملحوظاً وليس كذلك

مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للسند اليه مع أنه ليس من عطف السند اليه وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء

عليه أطول ملخصا ولك أن تجيب بالترام اختلاف معنى التفصيل وأنه في السند اليه ذكره منفصلا بعضه عن بعض العبارة وفي المسند بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار أملا يتبادر اختصار المسند اليه أطول (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) لأن الواو إنما هي للجمع المطلق مطول قال الفري الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بتقييد الاطلاق كما في قولهم الماهية من حيث هي والفعل المطلق فلا يرد ما في معنى التبيين من أن قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير شديد لتقييد الجمع بتقييد الاطلاق وإنما هي للجمع بلا تقييد اه قري وكتب أيضا قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فيه تفصيل المسند سم (قوله كانا معا) هذا اشتطرا دي زائد على المقام اذ ليس لنا حرف عطف يفيد المعية وضاع حتى يفي هنا الدلالة به على تفصيل الفعل (قوله واحتراز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف السند اليه الذي الكلام فيه كما قال الشارح أي جمل الشيء معطوفا على المسند اليه فليس الراد بالاحتراز هنا أنه لولا هذا القيد لدخل ذلك لانه لا يصدق عليه عطف المسند اليه بل المراد أنه هذا القيد حصل الاحتراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرج بشيء آخر ككون الكلام في العطف على المسند اليه سم ببعض اختصار وكتب أيضا قوله واحتراز بقوله مع اختصار الخ قال في شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى أنه لو لم يقيّد في الصورتين بمعنى في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا أنه مع التقييد أقوم وأبعد عن الاشتباه وقد أشار به الى ما ذكره في أول أحوال المسند اليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس بلام أن لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ينحصر مقتضى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال مامعناه فاحفظ هذا الأصل فيه يندفع اعتراضات عديدة سم والحاصل أن الاحتراز غير واجب لجواز وجود النكّة في طرق متعددة وكتب أيضا قوله واحتراز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو قال الاطول احتراز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاءني رجلا أحدهما زيد والآخر عمرو وجاءني رجلا زيد وعمرو وليس احتراز عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاءني زيد وجاءني عمرو على ما قالوا فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس التفصيل المسند اليه وإنما الغرض منه تفصيل القمص الواقعة والنسب الجملة في نحو قولك وقعت أمور وما يحتاج في القلب أن العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على المسند اليه الذي هو في الكلام متبوع محض بل يضم العطف على المسند اليه التابع كما في جاءني اثنان زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل المسند بان تقول جاءني اثنان زيد وعمرو أو ثم عمرو وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيّد وعطف البيان ولا تحبس فطنتك على ما يفعله البيان اهم مع بعض تلخيص (قوله فان فيه تفصيلا للسند اليه) أي لكن لا مع اختصار (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) أي الذي الكلام فيه بل من عطف الجمل وهذا ترق في خروج نحو (قوله كما في قولهم الماهية الخ) راجع للمعنى لا للمعنى في قوله لا تقيده الخ ولا لقوله سلب الخ كما يدل على ذلك قوله والمفعول المطلق وان وقع في نسخة المؤلف تصيب بدل على أنه راجع لسلب الخ أو للمعنى في قوله لا تقيده الخ (قوله وجاءني رجلا زيد وعمرو) الاولى وجاءني الرجلان زيد وعمرو ولان المشهور أن عطف البيان كالنعت في وجوب موافقته لمتبوعه تعريفا وتذكيرا

اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرا با عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة (كذلك) أي مع اختصار واحتراز بقوله كذلك عن نحو جاءني زيد وعمر وبعده بيوم أو سنة (نحو جاءني زيد فعمر وأو ثم عمرو وأوجاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشارك في تفصيل المسند الا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ و ثم العلى تراخي وحتى على ان اجزاء ما قبلها مترتبة في الدهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أو لا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها

ما ذكر (قوله اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه) أي فكيف يؤتى به لتفصيله اذ البليغ لا يأتي عند ارادة شيء الا بما هو نص أو ظاهر فيه وكتب ايضا قوله اذ ليس فيه الخ أي فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه وكتب ايضا قوله اذ ليس فيه و أيضا فقبيده بقوله من غير عطف يرد عليه أنه مع العطف كذلك الا أن يكون التعقيب من كلام الشارح سم (قوله بل يحتمل أن يكون اضرا با عن الكلام الاول) فكانه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوما عنه فلم يبق فيبره المسند اليه مسند اليه وكتب ايضا ما نصه أي كما يحتمل لتفصيل (قوله أو لتفصيل المسند) فان قلت ما الفائدة في العطف في نحو جاءني الا كل فالشارب فالثالث فانه ليس لتفصيل المسند اليه ولا تفصيل المسند لعدم تعدد المحي و لا الجائي قلت قال الشارح هو في التحقيق من عطف الصلاة أي حاء في الذي بكل فيشرب فينام وتوجيه أن اللام وصلته لشدة الامتراج كالكلمة الواحدة فيدخل ما طف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أي جاءني الرجل الا كل فالشارب فالثالث لاستغنى عن هذا التكاف أطول ملخصا وكتب على قوله فانت الخ مانصه أي فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاءني زيد الخ) اذ ليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصار وان كان فيه تفصيل المسند اليه مع اختصار من سم (قوله بعده بيوم أو سنة) لم يرد بها تعيين المدة بل المهلة فـ كانه قال بعده بمهلة وفي شرحه للفتح بعده متعاقبا ومتراخيا فلا يرد ما قبله ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وثى من الفاء وحتى وثم لا يفيد التعقيب يوم أو سنة فلا فائدة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضى الفاء ولا فائدة التعقيب بيوم أو سنة مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار اهـ عبد الحكيم وكتب على قوله بل المهلة مانصه يمكن ان يكون اراد بقوله يوم التعقيب وبقوله او سنة التراخي بل هذا اكثر فائدة ولا يرد ان البعدية بيوم تراخ لا تعقيب لا نأقول هو تعقيب بالنسبة الى البعدية بسنة والتعقيب مما يقبل التفاوت تدر (قوله فالثلاثة) أي الحروف الثلاثة قوله على ان اجزاء ما قبلها (التمريض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في الفنى وغير ان يكون معطوفا بامضاء من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزء من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حدينها وبالجملة يشترط أن يكون متبوعها اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض اهـ فري ويمكن ادراج الابعاض وما كالاجزاء في عبارة الشارح بان يراد بالاجزاء ما يشمل الاجزاء الحقيقية والتنزيلية والابعاض (قوله مترتبة في الدهن الخ) حاصله ان يعلق الحكم بالاول اولى من تعلقه بالثاني وبالعكس كذا في سم وتبعه بس وأقول ينبغي حذف قوله وبالعكس لان اولوية تعلق الحكم بما قبلها دائمة في حالتها كون التابع اقوى وكونه اضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا والتابع ثانيا الخ حيث جعل تعلق الفعل بالمتبوع معتبرا أولا في كائنا الحالتين وما اعتبر تعلقه به أولا لكونه اولى به وكتب ايضا على قوله مترتبة في الدهن يقتضى أن مدلولها ترتيب تلك

ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى فان قلت فى هذه ثلاثة أيضا تفصيل للسند اليه فلم يقل أو لتفصيلها معا قلت فرق بين أن يكون الشيء حاصل من شيء وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل السند اليه فى هذه الثلاثة وان كان حاصل لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لأن الكلام اذا شتم على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففى هذه الأمثلة تفصيل السند اليه كانه أمر كان معلوما وانما سبق الكلام لبيان محيى أحدهما كان بعد الآخر فلي تأمل وهذا

الأجزاء فى الذهن بسبب التفاوت بالضعف والقوة الى أن ينتهى الى أقواها وأدناها وهو المعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة أو ضعفا والجواب أن دلالة حتى ذلك الترتيب بطريق الزوم لا الوضع وليس فى كلامه تصريح أن ذلك الوضع حتى يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناها الاشارة الى أن تلك الأجزاء بحيث اذا لحظها العقل وجدها كذلك انما هو باللازم ما عرفت فليس لما ذكره المعترض فضل على ما ذكره الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو مات كل أب حتى آدم أو فى أثرائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالدا اذا جاؤكم معا ويكون خالدا أضعفهم أو أقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهما قد يقصدان معا الآن يجاب بانه انما ترك ذلك لعدم ما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل السند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلها معا وهو مجموع ما لتفصيل السند اليه وما لتفصيل المسند سم وكتب أيضا قوله قلت فرق الخ أجاب فى الاطول بأن تفصيل السند اليه فى هذه الصور ليتوسل به الى تفصيل السند وكثيرا ما يطوى فى البيان ذكر الوسيلة ويكتفى بذكر المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيقه مع أنه لبيان القرب ليتوسل به الى التحقيق ثم نظر فى جواب الشارح بأن كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم من الكون له مقصودا لذاته أو لغيره ولا خفاء فى كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند ولولا اعتباره أعم لم يتم جعلنا نكتة العطف فى قولنا جاءنى زيد وعمر وروى بعده بيوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل المسند فان المقصود به فيه بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئها معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب اه وقد يجاب عنه بان مراد الشارح بكون المقصود فى هذه الأمثلة تفصيل المسند أنه هو المقصود بالذات فلا ينافى قصد تفصيل المسند اليه للتوسل (قوله على قيد زائد) والقيد هنا الترتيب بين المجيئين مثلا بمهلة أولا سم وكتب أيضا قد يقال يمكن مثل هذا القيد فى جانب المسند اليه لأن أصل المسند اليه مطلق الجائى وأما كونه متعددا أولا فقد رزائد وكتب أيضا ما نصه فيه دلالة على أن يكون النفي منسجبا على التقييد ولا يكون التقييد متعلقا بالنفي وهذا هو الاصل وقد راد نفي القيد فقط والقيد معا بواسطة القرينة اه عبد الحكيم (قوله على مجرد الاثبات) من قبيل الاثبات مقيد ضرب زيد عمرا فالغرض الخاص تقييد ضرب زيد بوقوعه على عمرو (قوله فلي تأمل) أمر بالتأمل فى هذا البحث لكثرة فوائده والامر بالمحافظة عليه كما أشار اليه بقوله وهذا البحث الخ اه نوبى وقال سم اشارة الى أن هذه القاعدة أى قوله لان الكلام اذا شتم على قيد الخ أغلبية لا كلية فقوله فلي تأمل أى اثلا يظن أنها كلية اه ويظهر أن كلام النوبى مبنى على أن المأمور بالتأمل فيه قوله فى أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشيء الخ (قوله وهذا

(قوله ليتوسل به لتفصيل المسند اليه) فى هذه الصور مقصودا أيضا خلافا لظاهر الشارح فان أراد أنه غير بالذات ورد عليه أن الكلام فيها هو أعم كما بينه الاطول بعد الجواب النافع هو أن الوسيلة كثير اما بطوى ذكرها وبهذا يعلم ما فى جواب المحشى بعد تدبر (قوله ويظهر أن كلام النوبى الخ) وجه ذلك أنه لم يجعل الامر

البحث عما أورد الشيخ في دلائل الاعجاز ووصي بالمحافظة عليه (أورد السامع) عن الخطأ في الحكم (الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنها جاءك جميعا ولكن أيضا لرد الی الصواب

(البحث) أي أن الشيء قد يكون حاصلًا ولا يكون مقصودًا وكتب أيضًا ما لفظه أي أنه إذا اشتمل الكلام على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام اهـ سم (قوله أورد السامع الخ) لا يرد أن الرد يتأتى بغير العطف نحو أنما جاء زيد وما جاء إلا زيد لما علمت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكتة أو يقال المراد رد السامع صريحا فلا رد ما ذكره لأن الرد يتأتى بطريق حذف الجمل نحو ما جاءني زيد لكن جاءني عمرو والماء علمت والفقدان الاختصار (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله أي في الطول نفى الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبع وخطأ في المحكوم به من حيث نسبتة إلى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ أو صواب فمن قال أن الصواب أن يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونها قسمين له لا بالخطأ في الحكم لأنه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان لم يتدبر حتى التدبر اهـ عبد الحكيم وقوله صفتان أي للحكم مع أنها قيمان له كما علمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم عليه وحظوه من حيث نسبه المحكوم به إليه (قوله نحو جاءني زيد لا عمرو) يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أنه يحاطب به من اعترض بحجته أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع إلى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فلتكن هذه نكتة أخرى للعطب أطول وهي هذا تعرف أن مثل هذا التركيب يقال لقصر تعيين وهو وجه وان كان في عبد الحكيم خلافا وكتب أيضا قوله نحو جاءني زيد لا عمرو ومن أمثلة رد السامع إلى الصواب ما جاءني زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك أن بل بعد النفي والنهي كما يكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو ويحتمل إثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعلى ذلك ماسيا في بحث القصر أن ما جاءني زيد بل عمرو للقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد) فيكون قصر قلب وكتب أيضا ما نصه المراد بالاعتقاد ما يتناول الضعيف بل الوهم أيضا على ما قاله السيد اهـ عبد الحكيم وقال سم قوله لمن اعتقد أي أو ظن ولا عبرة بالوهم هنا وقوله أن عمرا جاءك دون زيد أي فيكون قصر قلب وقوله أو أنها جاءك جميعا أي فيكون قصر أفراد وهذا بناء على أن لا نستعمل في قصر الأفراد والقلب وفي دلائل الاعجاز أنها تستعمل في القلب فقط ولم يذكر قصر التعمين لأن المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد أو ظن حتى يرد إلى الصواب فالشك أيضا خارج بالاعتقاد هذا حاصل ما فهمناه من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن القنري أن المراد بالاعتقاد ما يشمل الوهم وأنه سكت عن قصر التعمين لأن المخاطب شك فلا حكم له حتى يرد عن الخطأ اهـ وفيه تأمل فانه كيف يرد الواهم عن الخطأ ولا يرد الشاك اهـ بعض تلخيص والذي يظهر أن كلام من الشاك والواهم يقال له هذا التركيب لكن لا لرد عن الحكم الخطأ بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو أنها جاءك جميعا) يعني أن لا يجيء لقصر القلب والأفراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعمين فلا يجيء له شيء من خوف ظن خلاف الواقع بل لكثرة القوائد والامر من الشيخ بالمحافظة بخلاف سم فلما نسب حينئذ ما ذكر (قوله والحكم بمعنى الإيقاع) مستأنف للبيان وليس من التفرع (قوله ويمكن الجمع الخ) هو غير ممكن إذا كلا القولين صريح في مقام الرد عن الخطأ

الأنه لا يقال لنفي الشر كحكي ان نحو ما جاء في زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا من اعتقد أنها جاءك جميعا وفي كلام النجاة ما يشعر بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء النجى عنها جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاء في زيد بل عمرو أو ما جاء في عمرو بل زيد) قال بل الا ضربا عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الا ضربا عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي الحكم قطعا

حروف العطف عبد الحكيم (قوله إلا أنه لا يقال لنفي الشر كحكي) فلا يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النجاة ما يشعر بالخ) لانهم قالوا الاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق كافي نحو ما جاء في زيد فيتوهم نفى مجيء عمرو وأيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك في النفي والله تعالى أعلم سم والغرض من نقل ما يشعر به كلام النجاة المعارضة بينه وبين ما قرره أولا الذي هو كلام المفتاح والايضاح لان حاصل ما قرره أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النجاة أن لكن لقصر الافراد أي نفى الشر كحكي في الانتفاء ويكون لكن عند البيانين لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصه القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده وهو منشأ التوهم الذي يستدرك ولكن وبهذا يتحل استشكل لكن في قوله تعالى ما كان محمدا أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله بان نفى الابوة لا يوجب نفى الرسالة لعدم الاتصال بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك وبيان انحلاله أن لكن مجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه الابوة ونفي الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم كذا فيس (قوله) بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء النجى عنها جميعا أي على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن اعتقد الشر كحكي في عدم النجى قبل القاء الكلام المشتمل عليه فيكون لقصر الافراد لا لقصر القلب على ما قاله المصنف والسكاكي عبد الحكيم ومآله المصنف والسكاكي موافقين لأن مالك من أن لكن لقصر القلب قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيم وكون لكن على ما يشعر به كلام النجاة لنفي الشر كحكي في عدم النجى فيكون فيه قصر أفراد أي أفراد المتبوع بذلك العدم لا ينافيه قول سم بعد قول الشارح بأنه انما يقال لمن اعتقد الخ وأما أنه يقال لمن اعتقد أنها جاءك جميعا على أن يكون قصر أفراد قلم يقل به أحد كما هو ظاهر فتأمل وانما لم يقل به أحد لأنه لم يظفر به في الاستعمال ولأنه يلزم عليه استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب ونقض السيد هذا بقوله لنا جاء في زيد لا عمرو وفي قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه لا يصح الا كتنفاء بقولك ما جاء في زيد فيكون لكن عمرو ونفوا ولا يصح الا كتنفاء بلا عمرو حتى يكون جاء في زيد نفوا أو أما صحة أن يقال من أول الامر ما جاء في عمرو فلا يضر لانه طريق أخرى لتأدية المراد لا تقضى باستدراك جزء من الطريق الاول والا كتنفاء بجزئية الآخر وأمل المتكلم لم يختر الطريق الأخرى لانه لا يتلقى المخاطب بصورة النفي أو لغير ذلك من القنرى (قوله ومعنى الا ضربا عن الخ) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب وأما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضى لأن التابع والمتبوع معاقبة قصدان بالنسبة وان كان أحدهما بالاثبات والاخر بالنفي فنرى (قوله أن يجعل في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور سم وكتب أيضا ما قلناه نعم اذا أتى بلا قبل بل أبطلت الايجاب قبلها وقررت النفي وأكدته فذا قلت جاء زيد لا بل عمرو (قوله أو يتردد فيه) فيه أنه اذا كان مترددا يكون انقصر للتعين إلا أن يكون المراد بالتردد الظن أو الوهم لا الشك وقوله وهو أي الاتصال (قوله بطلب الايجاب قبلها) وذلك لان معنى لا يرجع الى الايجاب المتقدم لا الى

خلافا لمفهوم ومعنى صرف الحكم في مثبت ظاهر وكذا في النفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو وأن عمر لم يجيء وعلم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم التابع حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو وأن عمر اجاء كما هو مذهب الجمهور ففيه أشكال (أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك) للسامع أو ايقاعه في الشك (نحو جاء في زيد أو عمرو) أو اللابها م نحو وانا أو اياكم لعل هدى أو في ضلال مبين أو للتخيير أو للإباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما ان في الإباحة يجوز الجميع بخلاف التخيير (وأمافصله) أي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند اليه

أبطلت مجيء زيد وإذا قلت ما جاء زيد لا بل عمرو وقررت النفي كذا في الاطول (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب سم (قوله ومعنى صرف الحكم في مثبت ظاهر) لان المتبوع فيه اما في حكم المسكوت عنه أو متحقق النفي على الخلاف الذي ذكره الشارح قبل (قوله أو متحقق الحكم له) أي المحكوم به بالنفي (قوله كما هو مذهب المبرد) متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفي الحكم (قوله كما هو مذهب الجمهور) وضبط المذاهب ان بل كان اذا في الاثبات فحكم المتبوع أنه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور أو انتفاء الحكم عنه قطعا عند ابن الحاجب كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل وإذا كان في النفي فحكم المتبوع حكم الاثبات في أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأي ابن مالك وبالاثبات على ما توممه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأي الجمهور والجزم بالانتفاء على رأي المبرد والتردد على رأي السكاكي وعضد الملة والدين صرح به السكاكي في قسم النحو وعضد الملة والدين في الفوائد الغياثية اهتدى على المطول (قوله ففيه أشكال) أي ففي مذهب الجمهور أشكال لأن الصرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلا اذا قلت ما جاء في زيد بل عمرو فاردت أن عمر جاء فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور كما في سم عن زيد الى عمرو اذ لم يوجد نفي المجيء عن عمرو ويمكن ايجاب عن هذا الاشكال بان يقال المراد من صرف الحكم تغييره فقد وجد هنا لان في قولنا ما جاء في زيد بل عمرو تغيير لحكم النفي الى الاثبات وهذا القدر كاف (قوله أو الشك أو التشكيك) نبه المصنف بتركه عند التفسير مقام الماعطف على قلته في الواو والفاء على أن ما بعد أي وأن عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح ولم يذكر العطف بام لا اختصاصه بالانشاء لأن عدم التعرض له في باب الانشاء أيضا يوجب اجمال الفن لما يهمله أه أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان التكلم غير شاك (قوله أو اللابها م) الفرق بينهما وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك ايقاع المخاطب في الشك وايقاع الشبهة في قلبه والمقصود في اللابها م الاخفاء عنه وترك التعمين وان لم أحدهما الاخر ولكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وانا أو اياكم لعل هدى أو في ضلال مبين) المذكور في معنى اللبيب أن الشاهد في أو الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر فترى وكتب أيضا قوله أو اياكم عطف على اسم أن الذي هو نا من أنا والاصل اننا (قوله أن في الإباحة يجوز الجمع) بقرينة خارجية سم (قوله بخلاف التخيير) أي لا يجوز فيه الجمع وفيه أن أو في آية الكفارة للتخيير مع أنه يجوز الجمع إلا أن يجاب بأنه اذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة بل الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجميع واجب سم (قوله أي تعقيب النخ) أي فالمراد بالعصل المعنى المصدرى وعبارة عبد الحكيم قوله أي ما بعد بل والالكان كلمة بل لغوا فلا تأدت نفي المجيء عن زيد ولو لاها لكان زيد في حكم المسكوت عنه اهـ سيد وعبد الحكيم

لأنه يقترب به أو لا ولا نه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أي السند إليه (بالسند)
يعني أقصر السند إليه على السند إليه لأن معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوز
إلى عمرو ولهذا يقال في توكيده لا عمرو فالباء في قوله فلتخصيصه بالسند مثلها في قولهم خصصت
فلانا بالذ كر أي ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذ كر أي منفردا به والمعنى
ههنا جعل السند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن ثبت له السند كما يقال في إياك

تعقيب الخ بيان الحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أي إيراد الفصل اه يشير إلى أن الفصل في
كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدر وأن الشارح انما قال أي تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر
فهو بيان الحاصل المعنى وبهذا يدفع قول الأطول تلويحا للاعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدرا
بمعنى تعقيب السند إليه غير ثابت وعنه مندوحة وكون أخواته مصادر لا يحل به مثل هذا التكلف
(قوله لا يقترب به أو لا) أي اقتربنا أو لا أي قبل ذكر المسند ولذا لانه على كونه مخصصا به المسند وكتب
أيضا قوله لا نه يقترب به أو لا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كافي قوله أن زيد اظهر القائم يدل على أنه من
أحوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيد للاخير لا نه قائم مقامه فترى (قوله عبارة
عنه) أي يأتي على قول مرجوح أن جميع الفصل ضمير حقيقة له مرجع اكن الصحيح أنه صيغة ضمير
لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم أي وإطلاق الضمير عليه مجاز مرسل علاقته المشاككة (قوله وفي
اللفظ مطابق له) أي في الافراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم
القائمون وقد يقال المطابقة حاصلة لكل من السند إليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفي اللفظ مطابق
له أي باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه نحو زيد هو القائمة أمه والزيدان هما أفضل من عمرو (قوله
لمتخصيصه) ينبغي أن يحمل كلامه على أن التخصص من نكاته لا خصه نكاته في التخصيص فلا ينافي أنه
قد يكون له تمييز بين كون ما بعده خبر أو نعتا ولنا كيد الحصر إذا حصل الحصر بغيره نحو أن الله هو الرازق
سمو كان اقتصاره على التخصص لأنه أهم نكاته وفي يس توجيهه بغير ذلك فراجع (قوله بالسند) الباء
داخلة على المقصود كما يدل قول الشارح يعني الخ (قوله يعني أقصر السند على السند إليه الخ) دفع أن
السابق إلى أنهم بحسب اللغة من تخصيص السند إليه بالسند هو قصه على السند كما أوضحه في المطول
وحاصل الدفع أن هذا مسلم أنه لا أن الاصطلاح غالب على ما ذكرناه سم وكتب أيضا قوله أقصر السند إليه
داخلة على المقصود ودخولها عليه قال الشارح أنه غالب الاستعمال في الاصطلاح وخالف السيد فجعل
الغالب دخولها على المقصور عليه واتفقا جوازا الأمرين لغة والنزاع في الغالب في الاصطلاح منهم وقوله
وخالف السيد الخ ناقش فيه يس بأن الذي في حواشي الكشاف للسيد وحواشي المطول له أن
دخولها على المقصور أكثر في الاستعمال بناء على أن تخصيص شيء بأخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره
فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو طريق التضمن وإن كان التخصص
بقتضى بحسب مفهومه الأصلي دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أي صار الجود
مقصورا على زيد لا يتجاوز إلى غيره وهذا عري جيد إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما
بين (قوله كأنك جعلته) التعبير بكان فيه شيء إلا أن يقال أنها للتحقيق (قوله من بين ما يصح الخ) أي عقلا

(قوله بيان الحاصل المعنى) أي المعنى بعد ملاحظة المضاف فهو تفسير باللازم اه (قوله وخالف السيد الخ)
وعلى هذا ما قاله السوقي في حاشيته على رسالة الوضع من أن قوله في النظم المشهور ذكره الخبر الهام السيد
صوابه السند

لعدم مناه نخصك بالعبادة ولا لعبد غيرك (وأما تقديمه) أي تقديم المسند إليه (فلا يكون ذكراً أم) ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب فلذا فصله بقوله (أما لأنه) أي تقديم المسند إليه (الأصل) لأنه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم بقصد وأن يكون في الذكر أيضاً مقدماً

أي ما يمكن (قوله بأن يثبت له المسند) لفظ يثبت على صيغة المعلوم من النبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لأن المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وما وقع في كلام السيد مما يقتضي خلاف ذلك غير مرضي فترى ببعض اختصار (قوله وأما تقديمه) المراد بتقديمه إرادته ابتداءً أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند إليه وقد صرح صاحب الكشف بأنه إنما يقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا لاقرار في مكانه اهـ والحاصل أن في لفظ التقديم يجوز أن يكتب أيضاً قوله وأما تقديمه أي على غيره من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول في ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بإيجاد اللفظ فتقدير على المسند تقويت لما قصده المصنف أطول باختصار (قوله أم) أي من ذكره في أجزاء الكلام لا من ذكر المسند لأنه قاصر كما عرفت ومعنى كون ذكراً أم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره أطول (قوله ولا يكفي في التقديم) أي في بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعد أي لا يكفي صاحب علم المعاني أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للاغلة الجهات المعتبرة عند البلاء المقتضية للاهتمام والافيكفي أن يقال في التقديم الواقع من البليغ أنه للاهتمام إذ لا خفاء في أن ماداه إلى الاهتمام أمر معتبر في البلاغة أطول ملخصاً (قوله وبأي سبب) العطف تفسيري مم (قوله أما لأنه) ظاهره أما لأن المسند إليه الأصل وهو موجب لأن كل ما يدكر من غير متطفل على أنه ذكره ولمعرفته ببيان حاله وحينئذ يحتاج قوله ولا مقتضى للعدول عنه إلى تكلف بارجاع الضمير إلى كونه الأصل أي ولا مقتضى للعدول عن كونه الأصل أي على مقتضاه وفي المفتاح أما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضمير لأنه بتقديم المسند إليه ولا يخفى أن كون تقديم المسند إليه الأصل لا مقتضى للعدول يوجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الأهمية وكون المسند إليه أو تقديمه الأصل ليس لكونه محكوماً عليه بل لكونه مسند إليه حتى يستحق التقديم في الانشائية أيضاً أطول مع بعض حذف (قوله لأنه أي تقديم المسند إليه) بمعنى اللفظ وقوله لأنه المحكوم عليه أي المسند إليه بمعنى المعنى ففي كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه الخ) أورد عليه السيد أنه أن أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقيق المسند إليه والمستند معاً في الذهن ضرورة أن النسبة لا تمقل إلا بعد تعاقبها لکن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المستند وأن أريد به المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا أن أريد بتحقيقه قبل الحكم بتحقيقه في التعلل وأن أريد بتحقيقه في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعلل لا في الخارج فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن اهـ وقد أجاب عن ذلك الحفيد وغيره كالفري وعبارته مع بعض اختصار الأقرب أن المراد بقوله لا بد الأولوية التي هي في حكم الواجب في نظر البلاغة بقرينة أن الفرض اثبات الاصل التي هي بمعنى الرجحان ووجه الأولوية يشعر به العبارة لأن المسند إليه لما كان محكوماً عليه كان المسند مطلوباً لأجله فالأولى أن يلاحظ قبله فالحكم

(ولا مقتضى للمدول عنه) أي عن ذلك الأصل اذ لو كان أمر يقتضى المدول عنه فلا يقدم كافي الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المدول (واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا اليه أي الى الخبر) كقوله والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

بمعنى المحكوم به فاندفع ما أورده الفاضل المحنى اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله ولا بد الأولوية وبالتحقق التحقق في الذهن وبالحكم المحكوم به وكتب مسم قوله ولا بد من تحققه الخ أي ولا بد من وجوده قبل وجود الحكم أي المحكوم به أن خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا لأن المحكوم عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفة اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف ان كان ثبوتها له خارجيا فهو فرع ثبوت الموصوف الخارجى أو ذهنيًا ففرع ثبوته الذهني نعم على قولهم ثبوت شئ لثبوت شئ فرع ثبوت الشئ الثاني اشكال لأنه لا يأتى في ثبوت الوجود لثبوت فانه لو كان ثبوت الوجود لزيد فرع وجود زيد اقتضى وجودا آخر وثبوت ذلك الوجود الآخر لزيد فرع وجوده فيقتضى وجودا آخر وهكذا الى غير نهاية فيتوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور وقال بل ثبوت شئ لثبوت شئ يستلزم ثبوت المثبت له ولو بذلك الثبوت قائبات الوجود لزيد يستلزم وجود زيد بذلك الوجود ثم قد يرد على قوله ولا بد من تحققه الخ بحقوقنا المنطق زيد بما كان المحمول فيه الذات والموضوع الوصف والجواب اما بان يقول في مثل ذلك الوصف بالذات والذات بالوصف بناء على أن الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا فالتقدير في المثال الذات الموصوف بالانطلاق هو المسمى بزيد فرجع الى ما سبق وأما بان المراد أنه لا بد من تحققه أي غالباً وهذا كاف في المقصوداه مع بعض اختصار وكتب على قوله أي لا بد من وجوده الخ ما لفظه حمل سم الوجوب على ظاهره والتحقيق على ما يعنى الذهني والخارجي مخالفاً في الأمرين لما نقلناه قبل (قوله ولا مقتضى للمدول) فيه انه اذا كان مقتضى للمدول فقائمه أن نكتة أخرى معارضة لنكتة الاصاله فلم قدمت عليها بمجرد ما اللهم إلا أن يقال الاصاله نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجرد ما يقال ليس المراد مقتضى للمدول من النكات بل المراد مقتضى المدول بحسب النحو ككون المحمول تاملاً سم وكتب على قوله بل المراد الخ مانصه وبهذا يشعر كلام الشارح (قوله كافي الفاعل) وقاسم الاستفهام (قوله) وأما ليتمكن الخبر) أراد الخبر في وقت ما ولو في غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثاني نحو قولك علمت الذي حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد لكن تناوله لذلك وغيره من الاخبار كخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لان تسمية المفعول الثاني خبرا مجاز وتسمية البراق حقيقة ولو قال وأما ليتمكن السند لكان واضحاً إلا أنه أراد التنبيه على أن السند في باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لأن في المبتدأ الخ يحتاج الى تعميم المبتدأ فالاولى لأن في تقديم المسند اليه أفاده في الأطول (قوله لأن في المبتدأ تشويقا اليه) لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك وكتب أيضاً ما لفظه فيه أي كون المبتدأ مشوقاً الى الخبر يدعو الى التقديم لا الى كونه أهم أطول (قوله والذي حارت البرية فيه) أي في انه يما دأ ولا يما د (قوله مستحدث الخ المراد باستحداث الحيوان من الجماد البحث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة ويدل عليه قوله بأن أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه

قوله فلذلك منع بعضهم الخ) فيه أنه لم يمنع بل سلمه وأجاب عنه وقد يقال معناه منع ما يتبادر منه (قوله ولو بذلك الثبوت) أي سواء كان بذلك الثبوت في خصوص مسألة الوجود وحينئذ فليس فيها تقدم الموصوف خارجا على صفة الوجود أو بغيره كافي زيد قائم اه

يعنى تحيرت الخلائق في المعاد الجماعى والنشر الذى ليس بنفسانى بدليل ما قبله
 بان أمر الاله او اختلاف الناس * س فداى الى ضلال وهادى
 يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (وأما لتعجيل المسرة أو المساءة للتناول) علة لتعجيل
 المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو

ع ق وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النقطة بناء على أنها جاد أو من التراب باعتبار الأصل (قوله يعنى
 تحيرت الخ) حيرة البرية أما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة فى الشيء يلزمها الاختلاف فى بعض
 الصور فيكون من اطلاق المزموم على اللازم وأما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج الى دفع الشبه وكذا
 مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا من حيرة فكانه قال والذى وقع فيه تحير اولو لم يقع استقرار فى
 أمر الا بعد دفع الشبه فعلى هذا لا يرد ان يقال قد استقر العالم على مذهبين فلاحيرة تأمل ع ق وأجيب أيضا
 بان الحيرة فى كيفية لافى أصله (قوله فى المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشور تفرق الخلائق
 فى الذهاب الى المحشر فنرى وقوله بمعنى العود أى فيكون مصدر على صيغة اسم المفعول ويصح أن يكون
 المعاد بفتح الميم مصدرا ميميا (قوله والنشور الذى ليس بنفسانى) أى ليس متعاقبا بالنفوس أى الارواح
 وحدها بل بها مع الاجسام (قوله بان أمر الاله) أى بالأدلة وكتب أيضا قوله بان أمر الاله ان قلت كيف
 بان أمر الاله مع أنهم اختلفوا فداى الى ضلال وهادى وأجيب بان المراد بان أمره بالنسبة الى من دعا الى
 الهدى (قوله وهادى) عطف على دأى (قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادى وبعضهم لا يقول به
 هو الداعى الى الضلال وكتب أيضا قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به ولا يبعد أن يكون
 تقديم القول بالمعاد فى تفسير البيت مع أن الظاهر هو ألف والنشر المرتب ايماء الى أن مراد الشاعر
 بالداعى الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر فى التواريخ من أن أبا العلاء ما عهد منكر للمحشر
 ويوسى اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت فى ربع دينار

ولله در من رد عليه بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

قرى (قوله للتناول) أى لكونه صالحا للتناول أو التطير كما فى الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا
 للتناول أو التطير يفيد المسرة أو المساءة وتقدم لتعجيلها عبد الحكيم وقوله أى لكونه صالحا الخ يظهر أنه
 انما يحتاج اليه على جعل قوله للتناول الخ علة للمسرة أو المساءة فان جعل علة لتعجيل فلا يل المعنى حينئذ
 لحصول التناول أو التطير بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المساءة أى قدم أو آخر (قوله علة لتعجيل المسرة)
 ويصح أن يكون علة لنفس المسرة كما فى الفري وكذا ما بعد وصنيع الشارح أحسن لا فائدة أن التناول
 والتطير انما يكونان بمسئله الكلام وبه صرح فى الاطول وكتب أيضا قوله علة لتعجيل المسرة ليس المراد
 بالعلة هنا العلة الباعثة ولا الفرض المترتب بل السبب والمنشأ وذلك لان اللفظ الذى افتتح به الكلام اذا كان
 دالا على ما تعجل اليه النفس أو تنفر عنه تناول أو تطير أى تبادر الى فهمه حصول الخير أو الشر
 فينشاء من ذلك أى من التناول أو التطير من اللفظ المفتتح به تعجيل المسرة أو المساءة ولا فائدة تلك العلية لم
 يقتصر المصنف على تعجيل المسرة أو المساءة أو على التناول أو التطير مع أنه يمكن فى التقديم مجرد تعجيل

(قوله بمعنى العود) المناسب بمعنى الاعادة لانه حينئذ من أعاد لا من عاد (قوله يد بخمس مئين الخ) هذا
 هو القول القديم للشافعى أما القول الجديد فدية اليد خمسون من الابل اه

سعد في دارك) لتعجيل الممرة (والسفاح في دار صدقك) لتعجيل المساءة (وأما لا بهام أنه) أي المسند إليه (لا يزول عن خاطر) لكونه مطلوباً (أو أنه يستلذه) لكونه محبوباً (وأما نحوه ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره وما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) أي المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلي) أي قصر الخبر الفعلي عليه (أنولى) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع بعدها بلا فصل نحو ما أنا قلت هذا

الممرة أو المساءة و مجرد النفاء والنظير وان استلزاماً لاولين (قوله سعد في دارك) لا يخفى أن سعداً هنا علم واللم يجرز الابتداء به لانه نكرة بلام سوغ يس (قوله والسفاح) أي للدعاء مأخوذة من السفح وهو ما علم أو صفة وهو لقب أول خليفة من بنى العباس رضى الله تعالى عنه (قوله وأما لا بهام) أي إيهام المتكلم السامع أنه أي المسند إليه لا يزول عن خاطر وذلك لان ما لا يزول عن خاطر يجرى على اللسان أولاً والخاطر يجوز أن يراد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر المخاطب لان المتكلم اذا توجه أن المسند إليه لا يزول عن خاطر المخاطب لكونه مطلوباً فيقدمه لذلك والمراد بالخاطر القلب تعبيراً عن المحل باسم الحال وهو المحاسن اهتوى وأتى بلفظ إيهام لأن المراد عدم الزوال أصلاً ولا شك أن هذا أمر وهمي لانه يزول عن خاطر في بعض الاحيان (قوله أو أنه يستلذه) أي لذة حسية فلذا زاد الإيهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نحو رجل فاضل أو جاهل في الدار وانظر فان هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم إلا أن يراد تعجيله سم وقال الفري قوله اظهار تعظيمه بناء على أن التقدم في الذكر اللساني يشعر بالتقدم والشرف في الرتبة اه وقان عبد الحكيم في حواشيه لتعظيم مستفاداً من جوهر لفظ المسند إليه نحواً بالفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل و اظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على أن الكلام سبق له نفسه وكذا الحال في التحقير فلذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيهه الفترى السابق الذي تبع فيه السيد بانه إنما يتم في التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل للاهتمام لأنه من جملة نكاته يس (قوله بالخبر الفعلي) أي بنى الخبر الفعلي على حذف المضاف لان المقصود على المسند اليه المتقدم في المثال الذي ذكره نفي القول كما في أنا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف فريفة على عبد القاهر كما يشير إليه الشارح في أثناء المبحث اه فري وقوله أي بنى الخبر الفعلي أي والتخصيص بالخبر الفعلي نفسه هو غير المسند إليه ومن هذا تعرف صحة وجه آخر في تصحيح كلام المصنف بتقدير المضاف وهو أن يقدر مضاف في قوله تخصيصه أي تخصيص غير هو ان كان تقدير المضاف في الثاني أولى لانه وقت الحاجة تدبر وقوله كما في أنا ما قلت أي في مطلق افادة التخصيص والافسياء في الفرق بينهما وقوله كما يشير إليه الشارح أي في مطوله وكتب أيضاً قوله بالخبر الفعلي المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي أوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما أنت علينا بهزير ليست خبراً فعلياً فري وفي الاطول ان المشتقات كلها متشاركة في سبب افادة التخصيص (قوله أي قصر الخبر الفعلي عليه) فالباء داخلة على المقصور (قوله انولى الخ) أشار في المطول الى أن قوله انولى حرف النفي شرط محذوف الجزاء أعنى فهو يفيد التخصيص قطماً أي من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليهما أعنى وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وليس جزأوه مادل عليه قوله وقد يقدم اذ لا معنى لقولنا انولى المسند إليه حلف النفي فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لان المقصود انولى المسند إليه المقدم حرف النفي فهو لا تخصيص ولان افادته التخصيص غير مختص بصورة الولي من عبد الحكيم (قوله أي وقع بعدها) أنه باعتباراً نه كلمة سم (قوله بلا فصل) ليس قيداً هنا وإنما في (قوله والافسياء في الفرق بينها) أي فيما نقله عن الحفيد عند قول الشارح قصد الى تخصيصه بعدم السمي

أى لم أقله مع أنه مقول لغيري) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لأن التخصيص انما هو بالنسبة الى من توم الخطاب اشترائك معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما ناقلت) هذا (ولا غيري) لأن مفهومه وما ناقلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفياً عنه وهما متناقضان (ولما نأيت أحدا) لأنه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قدر أى كل أحد من الناس لا أنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المقبول فيجب أن تثبت لغيره

به لأنه معتبر في حقيقة الولى اصطلاحاً وان لم يعتبر في حقيقة لغة لصديق الولى لغة من الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعاملات من النحو ما زيداً ناضرت وما في الدار أنا جاست وكقولك ما أنا قلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الاتي والا كما استقف عليه كذا قرر بعضهم وبعضه في سم ثم رأيت في الاطول عند قول المصنف والافندي الخ ما يخالف بعض هذا واستراه (قوله مع أنه مقول لغيري) فيه أن الخطاب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول المتكلم ذلك لنفى ما زعمه الخطاب ع من سم وقد يقال ما في المتن هو الاصل وقد يخالف القرينة تأمل وكتب أيضاً ما افظه هذا محقق الاختصاص سم (قوله على الوجه الذي نفى عنه) كان الظاهر أن يزيد قوله عليه بعد عنه فكان يقول الذي نفى عنه عليه لأن طائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجرور لا يحذف الا بشرط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجروراً بما جبر الماندرو أن يتعد متعلقاً ما ولم يتجدا هنا لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى (قوله من العموم والخصوص) أى ان كان النفي تاماً كان الثبوت تاماً وان كان خاصاً كان خاصاً سم (قوله لأن التخصيص الخ) هذا اذا قصد قصر اضافي أو القصد قصر حقيقي فينبغي أن يكون جميع من عداك قائلاً به ولا يجب أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله انما الخ اضافي كما يدل عليه قوله في المطول لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقبح فيه جواز أن يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين ولم يتعرض له هنا وفيما سيأتي في مواضع اقلته بالنسبة الى مقابليه فنرى وقد يقال عبارته تشمل المتردد في قصر التعيين لأن المتردد يجوز الانفراد والاشتراك فهو يتوهم ما فالقصر في قوله لأن التخصيص انما هو الخ حقيقي لا اضافي فنامله سم (قوله الى من توم الخطاب اشترائك معه) فيكون القصر في كلامك قصر أفراداً أو أفرادك به دونه فيكون قصر قلب وكتب أيضاً قوله من توم الظاهر أن المراد بالتوم الوقوع في الوهم معنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد وكتب أيضاً لفظه أى لا بالنسبة الى جميع من في العالم سم (قوله ونفى الحكم عن المذكور) عطف تفسير (قوله مع ثبوته للغير) أى على الوجه الذي نفى عليه عن المتكلم لا بد من اعتبار هذا في القلة لتوقف انتاج عدم صحة المثالين الآخرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أى اذا قصد التخصيص لا مطاقاً حتى اذا قامت قرينة على عدم ارادة التخصيص صح ويمكن أن يجعل من القرينة قوله ولا غيري سم (قوله وهما متناقضان) لك أن تقول ان اللفظ دال على انه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس اللازم التناقض بل كون التقديم لغواً ان لم يكن له داع غير التخصيص والالم يلزم كونه لغواً أيضاً فظهر أنه يجوز التقديم لغير قصد التخصيص اذا كان ثم غرض آخر مما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما لم يكن المسند اليه دالاً على العموم نحو ما كل ما يتخفى الراء يدركه * فانه لنفى الشمول خاصة والظاهر أن التقديم لأنه مناط المائدة المقصودة بالكلام من توجه النفي الى المشمول خاصة أطول ما خصاً (قوله ولا ما نأيت أحدا) أى لا يصح هذا المثال

على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولاماً ناضرت الا زيدا) لانه يقتضي أن يكون انسا غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لأن المستثنى منه مقدر مام وكل ما نفيته على المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً أعني الحصر ان مام مقام وان خاصاً خاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشجنا بها الشرح (والا) أي وان لم يل المسند اليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخراً عن المسند اليه (فقد يأتي) التقديم للتخصيص رداعلي من زعم انفراد غيره أي غير المسند اليه المذكور (به) أي بالخبر الفعلي (و) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلي (نحو أنا سمعت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر أفراد (ويؤكد على الاول) أي على تقدير كونه رداعلي من زعم انفراد الغير (بنحو لا غيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي لانه الدال صريحاً على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) أي على تقدير كونه رداعلي من زعم المشاركة (بنحو وحدى) مثل منفرداً أو متوحداً أو غير مشارك لانه الدال صريحاً على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيدها بما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع

أيضاً بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان أمكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستمجان فترى شمو قوله على الاستغراق العرفي أي بأن يحمل الاحد على الاحد الذي تمكن رؤيته (قوله على وجه العموم في المفعول) لان النكرة في سياق النفي تعم (قوله ليتحقق الخ) فيه بحث لانه هذا التحقيق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو واحد فقط سم أي لان السالبة الكلية نقضها موجبة جزئية وحينئذ فيصح هذا المثال ودفع الحفيد وغيره ذلك بما حاصله ان التركيب المفيد تخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم والخصوص وأخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الاحاد ككفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غير ناهض (قوله ولا ما أنا ضربت الا زيدا) فيه مام اذ يكفي في صحة التخصيص ثبوت ضرب زيد وعمر فقط لغيره من سم (قوله والا نفي للشرط السابق أعني ولي حرف النفي يعني ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل قد دخل مثل ما ان أنا قلت هذا مع أنه بما يفيد التخصيص قطعاً فيفسد الحسبان الا أن لا يندمما هو من توابع حرف النفي فاصلاً بينه وبين مدخوله حينئذ مالم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفي أو كان وقد تقدم على حرف النفي نحو أنا ما قلت أو تقدم حرف النفي ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا أنا ضربت فانه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه وانما به غيره وجزء قوله والاقوله فقد يأتي وجموع الشرط والجزء معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي اها طول مع بعض تالخيص (قوله فقد يأتي لتخصيص) ويلزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله فيه أي في الخبر الفعلي) زاد في الاطول أو على من زعم مشاركته في احتمال كون المسند له فهو قصر تعيين (قوله ويؤكد) أي المسند اليه (قوله مثل لا زيد الخ) ومثل لا غيرك ولا غيره (قوله لانه) أي نحو لا غيري سم وقوله الدال صريحاً بالخ أي وأن كان وحدى يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير أي والشبهة تدفع بالصرح (قوله مثل منفرداً الخ) ومثل وحدك ووحدته (قوله لانه) أي نحو وحدى وقوله الدال الخ أي وان كان لا غيري يدل عليه التزاما (قوله انما يكون لدفع الخ) عبارة عن لان الغرض نفي الشبهة المخالطة لقلب السامع وما هو في دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيده بخلاف

(وقد يأتي لتقوى الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) (قصد الى تحقيق أنه يفعل من اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى) (وكذا اذا كان الفعل منقيا) (فقد يأتي التقديم للتخصيص وقد يأتي للتقوى فالأول نحو أنت ما سمعت في حاجتي قصد الى تخصيصه بعدم السعي والثاني نحو أنت لا تكذب) (وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره) (فانه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) (لما فيه من تكرار الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى

مالو قيل في الاول وحيد وفي الثاني لا غيري ولو كان ذلك يفيد ما ذكر فليس كما ذكر في الصراحة (قوله خالجت) أي خالطت (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضي ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم عبد الحكيم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكي وبقية المصنف وأما عند الشيخ ففي كل مبتدأ مقدم على خبره الجملة تقوية اذ بارتباطه بالمبتدأ بسبب العائذ ونحوه يتقرر اسناده الى المبتدأ فعلى هذا زيد ضربته لتقوى بخلافه على ما ذهب اليه المصنف هذا ما ذكره الشارح المحقق ونازه السيد في ذلك وذهب الى موافقه السكاكي للشيخ والظاهر مع الشارح وكأن التخصيص لا بد له من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء إلا أنه لما تقرر هذا في أحوال الاسناد دون فوائده التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائده التخصيص أطول ما خصا (قوله قصد الى تحقيق الخ) أي أن غيره لا يفعل ذلك سم (قوله وسيرد عليك) أي في بحث المسند عند قوله وأما كونه جملة فللتقوى (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على محذوف أي هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور في أنا سمعت وفي هو يعطى الجزيل لا يتيان عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يراد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وهكذا التمثيل الذي الفعل فيه مثبت التمثيل اذا كان الفعل الذي فيه منقيا وقال الفري في دفع الاعتراض قوله وكذا اذا كان الفعل منقيا معطوف على مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منقيا (قوله منقيا) أي بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة (قوله فقد يأتي الخ) تفسير المعنى التشبيه المذكور في قول المصنف وكذا اذا كان الفعل منقيا لكن قول المصنف المذكور مستفاد من قوله السابق والالخ لشموله له فكان يكفيه هنا ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منقيا ولعله اعاد ذلك لزيادة الايضاح ثم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله الى تخصيصه بعدم السعي) لكن ينبغي أن يفرق بين تخصيص أنا ما سمعت المتعرض له هنا وتخصيص ما أنا سمعت المتعرض له سابقا بان تخصيص أنا ما سمعت عند قصده منه انما يرد به الرد على من اعتقد عدم سعي في حاجته وأصاب لكنه أخطأ في الذي لم يسمع فزعم أنه غير كذا وأنت بمشاركة الغير وتخصيص ما أنا سمعت انما يرد منه الرد على من اعتقد وجود السعي وأصاب لكنه أخطأ في الذي سمي فزعم أنه أنت افراد أو مشاركة ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا كذا في الحفيد (قوله لتقوية الحكم) الاولى لتقوية نفي الحكم وكتب أيضا قوله الحكم المنفي الاولى حذفه لان الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد لتقوية الكذب المنفي وانما المراد تقوية نفي الكذب أو ثبوت نفي الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه أشد لنفي الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفي فأنما لح (قوله أشد) ليس على بابه نوب (قوله لما فيه الخ) قالع ق وقد فهم من بيان قوة التقوى أن التخصيص لا يتخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وحاصلا بالتحقيق (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي لم يبين التمثيل

ليفرع عليه التفرقة بينهما وبين تأكيده المسند اليه كما أشار اليه بقوله (وكذا من لا تكذب أنت) يعني أنه أشد
 لنفي الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيداً (لأنه) أي لأن لفظاً أنت أولان لا تكذب أنت (لأنك
 المحكوم عليه) بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقاً وليس الاسناد اليه على سبيل السهو أو التجوز أو التيسير (لا)
 لأنك (الحكم) لعدم تكرار الاسناد (هذا) الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة والتقوى أخرى أن بني
 الفعل على معرف (وأن بني الفعل على منكر أفاد) التقديم (تخييه من الجنس أو الواحد) أي بالفعل نحو رجل
 جاءني أي لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لرجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك لأن اسم الجنس
 حامل للمعنيين الجنسية والعدد المعين أعني الواحد أن كان مفرداً والاثنين ان كان مثنى

الابالتقوى لأنه لم يورد مثال التخصيص فإن المثال المذكور يصلح لها عبد الحكيم (قوله ليفرع عليه الخ)
 قد يقال التفرع المذكور مثنى مع ذكر مثال للتخصيص أيضاً يذكّر مثالاً للتخصيص ثم مثال التقوى
 ثم يفرع عليه ذلك إلا أن يقال أنه قصد الافتصاف على أحد المثالين اختصاراً قلما دار الأمر بين أحدهما
 اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أي ولم يقتصر على مثال
 التخصيص وليس المعنى ولم يذكر جميعاً سم وكتب أيضاً لوجه أن مراد الشارح أن كلاً مأموراً من أول
 الكلام لأنه شامل للنفي فنرك مثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينهما وبين
 تأكيد المسند اليه) فإنه محل الاشتباه باعتبار أن كلا فيه عدم الكذب وفيه ضمير المخاطب مرتان سم
 (قوله مع أن فيه) أي في لا تكذب أنت وقوله تأكيداً أي للمسند اليه (قوله لعدم تكرار الاسناد) أي
 الموجب لأنك كيد الحكم (قوله هذا الخ) إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله وأن بني الخ فري (قوله الذي
 ذكر) أي في قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أي نصاً واحتمالاً ليوافق إرجاع اسم
 الإشارة إلى ما قبل قوله والا أيضاً كما تدل عليه عبارته في الإيضاح أفاده عبد الحكيم (قوله وأن بني الفعل
 على منكر) أي أو ما في حكمه من الضمير الراجع إلى النكرة فإذا قلت ضربت رجلاً وهو جاءني كان قولك
 وهو جاءني لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد طول (قوله تخصيص الجنس) أي ما يعم القليل
 والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فإنه في معنى التخصيص بالصفة
 عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله تخصيص الجنس أراد به يشمل النوع والصنف وقوله أو الواحد أو لئلا
 الخلف قد يتمعان نحو رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلاً سم (قوله أو الواحد) الأولى أن يقول أو العدد
 المعين ليشمل المثنى والجمع وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق الخاص وإرادة العام
 أو يقال اقتصر على الواحد لأنه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايضة وفي الأطول ما يخصه
 لم يقل بدل أو الواحد أو العدد لأن التثنية والجمع نص في العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس أي
 والكلام في المحتمل وقد يقال الكلام فيما لتخصيص الجنس وما لتخصيص العدد نصاً أو احتمالاً فلا تتجه
 هذه العلة بدليل ما قاله هو أعني صاحب الأطول من أن المصدر المنكر غير المرة لتخصيص الجنس دون
 الواحد ولو كان الكلام في المحتمل فقط لكان إطلاق المصنف المنكر غير مستقيم لدخول ما هو نص في
 العدد وما هو نص في الجنس وعلى إطلاقه اعترض صاحب الأطول بناء على دعوى أن الكلام في المحتمل
 فتأمل (قوله رجل جاءني) يجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلاً في المعنى لأن المعنى ما جاءني إلا رجل
 كما بين في كتب النحو فري وكتب أيضاً قوله رجل جاءني بقى عليه ما رجل جاءني ورجل ما جاءني على نحو
 ما تقدم في المعرف تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أي فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس
 الآخر وقد يقصد العدد فيبقى مقابله سم (قوله أعني الواحد ان كان) أي العدد وكذا فيما بعده وكون

أو الزائد عليه أن كان جمعا فاصل النكرة المفردة أن تكون الواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أي عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفصيل فإن مذهب الشيخ أنه إن ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والافقديكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كأن الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منقيا ومذهب السكاكي أنه إن كان نكرة

الواحد يسمى عددا لا يتأتى الأعلى اصطلاح أهل هذه الصناعة دون الحساب فانهم لا يطلقون على الواحد عدد (قوله أو الزائد عليه) أي على الاثنين وأفرد الضمير باعتبار أنهما عدد معين وعبرة الشارح تقتضي أن الزائد عليهما عدد معين مع أنه لا نهاية له إلا أن قال أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعينه اضافي وجعل سم الضمير راجعا إلى العدد المعين كما ضبب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وإن اندفع به الاشكال المذكور فتأمل (قوله فاصل النكرة الخ) تفريع على قوله حاصل المعنيين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض في التفريع للنكرة المثني والجمع اعتمادا على المقايضة وكتب أيضا قوله فاصل النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر ويحتمل أنه بناء على أنه للمفهوم لكنه أراد هنا أن أصل المفردة تستعمل في الفرد المنتشر وإن كانت موضوعة للمفهوم سم وكتب أيضا قوله فاصل النكرة أي المعبر عنها باسم الجنس لأنهما مترادفان عند البيانيين (قوله أن تكون لواحد من الجنس) أي ويلاحظ كونهم من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله وقد يقصد به الجنس فقط) أي ولا يقصد به الواحد للعلم به كما إذا اعتقد المخاطب برجل جاءني أنه قد أتاك ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم كما إذا عرف أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان سم (قوله والذي يشعر الخ) تورك على المصنف في النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أي نسا أو احتمالا باعتبار تقدم النفي وعدم تقدمه فكون البناء قد وصدق مع تعين بعض الأقسام للتخصيص أغنى صورة تقدم النفي (قوله على أن التقديم يفيد التخصيص) اقتصر عليه لأنه الذي فيه النزاع سم أي لأن التقوى موجود في جميع صور التقديم وإن كان غير ما يحفظ في بعضها (قوله في شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار إلى اثنين منها بقوله أن جاز وقد ر إلى الثالث بقوله وشرناه أن لا يمنع الخ فهذه الشرط لا يقول به عبد القاهر إذا المدار عنده على تقدم حرف النفي فتمى تقدم على المسند إليه حرف النفي كان التقديم للتخصيص والتفصيل ترجع إلى ثلاثة ما يكون للتخصيص فقط وما يكون للتقوى فقط وما احتمل ما وقد أشار الشارح إليها بقوله ومذهب السكاكي الخ فيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الأول والثالث فلعل المراد أنه خالفه في مجموعها أو في بعضها أي أن السكاكي قال بتفصيل لم يقل بها السكاكي عبد القاهر فتأمل (قوله مضمرا كأن الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبله الأيضاسم (قوله معرفا أو منكرا) هذا على ما ذكره الشارح في قوله السابق والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإعجاز الخ لا على ما ذكره المصنف لأن ظاهر كلامه أنه إذا بنى الفعل على منكرو فهو للتخصيص قطعا سم (قوله مثبتا كان الفعل أو منقيا) هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله والا ولا حاجة إليه لأنه مفهوم من قوله والا (قوله ومذهب السكاكي الخ) اعلم أن حاصل الصور على المذهبيين تسع لأن المسند إليه المقدم إما نكرة وأما معرفة مضمرا أو مظهرا فهذه ثلاثة وكل منها إما بعد حرف نفي أو قبله أو في الأبيات ولا نفي أصلا ثلاثة في ثلاثة بتسعة ثم إن عبد القاهر فصلها تفصيلين الأول ما يتعين فيه

فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله (الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) اى المسند اليه (في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو انا قلت) فانه يجوز ان يقدر ان اصله قلت انا فيكون انا فاعلا معنى تأكيذا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعنى ان افادة التخصيص مشروطة بشرطين احدهما جواز التقدير والآخر ان يعتبر ذلك اى يقدر انه كان في الاصل مؤخرا (والا) اى وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (الا تقوى

التخصيص وهو ثلاثة صور النكرة والمظهر والمضمر اذا وقع كل بعد حرف النفي الثانى ما يحتمل التخصيص والتقوى وهو ست صور هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفي وهى أيضا اذا وقعت فى الاثبات وأما السكاك ففصلها ثلاثة تفاصيل ما يتعين فيه التخصيص وهو النكرة اذا لم يمنع منه مانع على ما سيأتى وتحتها ثلاث صور ما اذا وليت حرف النفي وما اذا سبقته وما اذا لم يكن هناك نفي أصلا الثانى ما يتعين فيه التقوى وهو المظهر وتحتها أيضا هذه الثلاث صور الثالث ما يحتملها وهو المضمر وتحتها أيضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفقا فيها على ثلاثة أحدها النكرة التى وليت حرف النفي نحو ما رجل قال هذا اتفقا على ان التقديم هنا يفيد التخصيص لا غير الثانية المضمر السابق على حرف النفي نحو انا ما قلت هذا محتمل للتخصيص والتقوى عندهما الثالثة المضمر فى الاثبات نحو انا قلت هذا محتمل لهما أيضا عندهما واختلفا فى ستة أحدها وثانيها النكرة السابقة على حرف النفي نحو رجل ما قال هذا والنكرة فى الاثبات نحو رجل قال هذا كل منهما يفيد التخصيص فقط عند السكاكى ويحتمله والتقوى عند عبد القاهر ثالثها ورابعها وخامسها المظهر بصورة الثلاث المتأخر عن حرف النفي والمتقدم عليه والذى فى الاثبات كل منها يفيد التقوى لا غير عند السكاكى والاول منها يفيد التخصيص عند عبد القاهر لا غير نحو ما زيد قال هذا والثانى نحو زيد ما قال هذا والثالث نحو زيد قال هذا محتملان للتخصيص والتقوى عنده سادسها المضمر الذى ولي حرف النفي يفيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ومحتمل لهما عند السكاكى مثاله ما أنا قلت هذا هذا المخلص ما فى هذا المقام فاحفظه (قوله فهو للتخصيص) اى نصا وكتب ايضا قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الآتين لكل منكر حرف (قوله فليس الا للتقوى) لعدم جواز تقديره مؤخرا على انه فاعل معنى فقط الذى هو شرط التخصيص عنده وكتب ايضا قوله فليس الا للتقوى لا يخفى ان ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير فى المظهر المعروف على انه فاعل معنى فى مقابلة الراجح أعنى الحمل على الابتداء كالعدم فاذن حكم بانه لا يحتمل التخصيص وان كان فى نفسه محتملا فلا ينافى هذا ما فى المفتاح وشرحه من ان زيدا عرف محتمل الاعتبارين لكن لا على السواء كهو عرف عبد الحكيم (قوله فقد يكون للتقوى) نحو انا عرفت فانه ان اعتبر كون انا مؤخرا فى الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص دون التقوى وان لم يعتبر ذلك كان مفيدا للتقوى (قوله وقد يكون للتخصيص) اى عند وجود الشرطين (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا على حدة مع ان التقديم يستلزمه لئلا يحتمل التقدير على مجرد الفرض وللتفصيل المذكور بقوله والى الخ عبد الحكيم (قوله لا لفظا) اى بل يكون فى اللفظ تأكيذا او بدلا كما سيظهر (قوله فيكون انا فاعلا معنى) لا نه مرادف للفاعل (قوله احدهما جواز التقدير) ويعلم السامع انه قد قرأ أن سم (قوله اى يقدر الخ) تفسير للتقدير لا الاعتبار (قوله انه كان فى الاصل مؤخرا) اى على انه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا الظهوره مما تقدم سم (قوله فلا يفيد الا تقوى

الحكم سواء (جاز) تقدير التأخير (كأمر) في نحو أناقت (ولم يقدر أو لم يحز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فتقدم لما سنده كرهه ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناء السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكي (المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أي على القول بالابتناء من الضمير) يعني قدر أن أصل رجل جاءني جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وإنما جعله من هذا الباب

الحكم (أي لا للتخصيص إذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص عبد الحكيم) قوله تقدير (التأخير) أي على أنه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم سم (قوله ولم يحز تقدير التأخير) أي ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وتوله أصلا أي قدر بالفعل جهلا أو لم يقدر (قوله لما سنده كرهه) من أن يكون إذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءني) من كل دسند إليه إذ أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كما يؤخذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معنى) قد يقال هو فاعل لفظا ومعنى وبجواب أن المراد لا معنى فقط وأجاب الاستاذ بأن الفاعل معنى إنما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا لا فيما هو فاعل لفظا كهذا سم (قوله استثناء السكاكي) أي من قوله والافلا يفيد التقوى الحكم فإنه يدل على أن ما لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى إنما يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخريج على الوجه البعيد أعني البدلية وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فإنه لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فيكون مفيدا للتقوى لا للتخصيص فأخرجه وجعله مفيدا للتخصيص فاندفع اعتراض سم ههنا (قوله وأخرجه الخ) إشارة إلى أن الاستثناء بالمعنى التقوى أي أخرج السكاكي المنكر عن حكم إفادة التقوى بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلا من الضمير المستكن وأرتكب الوجه المستبعد عبد الحكيم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لم يحز تقدير كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك سم (قوله بأن يكون بدلا من الضمير الخ) وأن عا حينه ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة لأن ذلك في باب البدل سائغ فإنه من الأبواب المستثناة سم (قوله وهذا معنى قوله الخ) أي المراد بالاستثناء المعنى الأقوى والأخارج عن حكم إفادة التقوى بالأخراج عن ضابطه فالمعنى واستثنى السكاكي المنكر عن حكم إفادة التقوى بأخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فإنه المحتاج إلى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوب انقض الساعة ووجوه يومئذ فاضرة إلى غير ذلك فلا حاجة فيه إلى اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير ولا بغيره عبد الحكيم والحاصل أن المراد المنكر الخالي عن مسوغ للابتداء به هذا هو الذي يجب فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال القنري وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى أنه قليل جدا في كلام العرب فلا وجه لحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز وأما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه أم وأراد بما فيه ضرورة المنكر الخالي من المسوغ (قوله أي على القول الخ) إذ كرفي الآية أنه يحتمل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسروا خبرا مقدما وقيل الذين ظلموا فاعل والواو في وأسروا حرف زائد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو

(لثلاثين في التخصيص اذ لا سبب له) اي التخصيص (سواء) اي سوى تقدير كونه مؤخر افي الاصل على انه فاعل معن. ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدا (بخلاف المرفوع) فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المرفوع فان قيل فيلزمه ابراز الضمير في مثل جاء آني رجالان وجاؤني رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده ان المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل فاعل فاعل فانه لما لا يقول به طائل فضلا عن فاضل بل المراد أن في مثل قولنا رجل جاءني بقدر الاصل جاءني رجل على أن رجل بدل

المروى عن سيدي به سم وقيل الدين ظلموا خبر مبتدا محذوف وقيل منصوب على التزم (قوله لثلاثين في التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع النكرة مبتدا أو المراد به الحصر على اثبات الحكم المذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا في عبد الحكيم لكن الاول أوفق بنا سينقله الشارح عن السكاكي أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط الابتداء أي بالنكرة ويرد المصنف فيما يأتي انتفاء التخصيص على عدم تقدير الجعل من الباب المذكور بحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا انه مخصص الخ) عبارة المطول واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المرفوع فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيداه قال عبد الحكيم فيه اشارة الى أن قوله بخلاف المرفوع متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله لثلاثين في التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المرفوع فان التخصيص فيه غير منتف أو سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم انه بحروفه (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذ لا شيوخ في المرفوع حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أي جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل في كلامهم سيما الابدال في المستتر والآية تحتمل وجوها آخر كان يكون مبتدا قدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فيلزمه ابراز الضمير الخ) أي يلزم السكاكي أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير واطراد في مثل جاء آني رجالان وجاؤني رجال على أن رجالان ورجال بدلان من الضميرين البارزين قياسا على المفرد مع أن الاستعمال الكثير الافصح بخلافه وان ورد الابراز في مثل ذلك أيضا وحاصل الجواب مع الملازمة بتحرير مراد السكاكي وحاصله انه ليس المراد ان المرفوع في قولك جاءني رجل بدل لفاعل حتى يلزمه وجوب الابراز في جاء آني رجالان وجاؤني رجال وجعل رجالان ورجال بدلين بل مراده أنه يقدر في قولك رجل جاءني أن الاصل جاءني رجل على أن رجل بدل لفاعل ولا يلزم من تقدير ذلك في رجل جاءني القول بالبدلية بالفعل في جاءني رجل الذي آخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل وجوب الابراز في جاء آني رجالان وجاؤني رجال أيضا والذي قاله السكاكي انه في صورة تقديم المنكر يقدر المنكر مؤخر ا في الاصل وانه فاعل معن فقط بدل لفظا فمى مثل رجل جاءني يقدر الاصل جاءني رجل على أن رجلا بدل لفاعل وفي رجالان جاء آني رجالان كذلك وفي مثل رجال جاءني جاءني رجال كذلك كل ذلك على سبيل التقدير والاعتبار ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى وكتب أيضا قوله فيلزمه ابراز الضمير انظر هل المراد فيلزمه جواز ابراز الضمير فير د أنه لا مانع من جوازه فيصح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا ينفي جوازه أو وجوب الابراز فير د منع هذه الملازمة اذ يكفي بناء التقدير المذكور على أحد الأمرين الجائز وهو الابدال في نحو جاءني رجل فليتأمل سم وبحاج باختيار الشق الثاني وما ذكره من المنع جواب آخر عن

لا فاعل في مثل رجال جاؤني يقدر الاصل جاؤني رجال فليتأمل (ثم قال) السكاكي (وشرطه) أي وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني على ماسر) أن معناه رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان (دون قولهم شر أمر ذا ناب) فإن فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الأول) يعني تخصيص الجنس (فلا ممتنع أن يراد المهر شر لا خير) لأن المهر لا يكون إلا شرا (وأما على التقدير الثاني) يعني تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أمر ذا ناب الا شر فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص (تفطيع شأن الشر بتسكيره)

السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لا فاعل) أي بل هو فاعل لأن نفى النفي اثبات (قوله يقدر الخ) أي كما يقدر المستحيلات فلا يلزم منه وقوع تأخره على أنه فاعل معنى فقط بدل لفظ ح ف (قوله فليتأمل) انما قال فليتأمل لانه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل نوبى (قوله ثم قال) ثم ههنا وفي جميع ماسياتي لمجرد الترتيب في الذكر والتدريج في مدراج الارتقاء وذكر ما هو الأول ثم الأول دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك المدارج ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان كما فيما نحن فيه فإن قول اسكاكي اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أي باب وأمرنا النجوى سم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله أن لا يمنع من التخصيص مانع) توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شر أمر ذا ناب وبيان وجه التوفيق والا فيكون التخصيص مشروطا بعدم المانع أمر بين مستفهم عن البيان عبد الحكيم وكتب أيضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله طول (قوله كقولك رجل جاءني) أي فليس فيه مانع فهو مثال للنفي (قوله شر أمر ذا ناب) المرير صوت الكعب عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه عبد الحكيم وقيل مطلق الصوت وعليه فالتقدير للتخصيص (قوله لأن المهر لا يكون الا شرا) اذ ظهور الخير للكعب لا يبره ولا يفزعه مطلق أي فلا معنى للنفي اذ الشيء انما ينفي عن شيء اذا أمكن ثبوته له والاخلال بالنفي عن الفائدة فإن قلت كون المهر لا يكون الا شرا انما يقتضي عدم الاحتياج الى التخصيص لانه ممتنع كما ادعاه المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط إلا ان مالا يحتاج اليه ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن فإن قلت يفهم من كلام السكاكي في مباحث القصر ان اختصاص الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل يجاهه فكيف منع هنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور قلت اعل ما يفهم من كلام السكاكي محمول على ما اذا لم يكن الاختصاص معلوما لكل فاعل اذ يتوهم حينئذ غفلة المخاطب عنه وهنا الاختصاص معلوم لكل فاعل كما دل عليه كلام السيد وصرح به الفمري فالمنع هنا ليس مبنيا على مجرد الاختصاص بل على الاختصاص المعلوم (قوله فلنبوه) أي بعد (قوله لانه لا يقصد الخ) لأن هذا الكلام انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر والتعريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شرا لا شرين مما يوجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح قصده من هذا الكلام (قوله واذا قد الخ) متعلق بمحذوف أي لازم طلب وجه له والفاء في فالوجه تقرير عليه وربما يجوز كون الفاعل جوا بالا ذ تشبيها لها بأن في الحركة والسكران وعدنا الحروف على ما صرح به بعض النحاة فترى وذكره عبد الحكيم أيضا (قوله حيث تأولوه) أي فسروه (قوله فالوجه تفطيع الخ) يتجه عليه أنهم جعلوا التخصيص في قولهم شر أمر ذا ناب مقابلا للتفطيع كما في العباب والافليد فلا يبرز محل التخصيص عليه وانه حينئذ يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها

اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع اما يكون من تخصيص الجنس او الواحد (وفيه) اي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذا التاعل اللفظي والمعنوي) كالتاكيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) اي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى (فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكيم) وكذا تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكيم لان امتناع تقديم الفاعل اما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال في نحو زيد قام انه كان في الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة ان جردا كان في الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة

آخر مع ما لوقوع المبتدأ نكرة مع انهم افردوه بالذكر من المصححات عبد الحكيم (قوله اي جعل التنكير الخ) تفسر التنكير في عبارة المصنف بجعل التنكير للتعظيم والتهويل غير ظاهر ولو جعل الجمل المذكور شبيها لدلالة التنكير على التفضيل لكان واضحا ولهذا قال في الاطول تفضيل شأن الشر بتنكيره بجعل التنكير للتعظيم والتهويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم الخ) اي فيصح قولهم ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر عظيم فظيع (قوله اذا الفاعل الخ) رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه انه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي (قوله وكالتاكيد) في انا قمت وقوله والبدل في رجل جاءني سم (قوله سواء في امتناع التقديم) اي على العامل (قوله اولى اوجه الاولوية) انه اذا قدم بدون الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما غنخ تقدم متبوعه عليه وهو الفعل فلا متناحه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له جهة واحدة وتكفي هذه الصورة في الاولوية وان لم تتحقق الاولوية فيما اذا قدم مع الفاعل وخرا عنه على الفعل وله ايضا وجه الاولوية ان التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل يجوز تقديمه بعض الكوفيين وله ايضا قوله اولى وذلك لان الفاعل اذا فسخ عن الفاعلية وقدم بخلافه ضمير بخلاف التابع لا يخلقه شيء سم (قوله فتجوز الخ) كان الاولى ان يقول فممنع تقديم الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكيم لينا ب قوله سواء امتناع التقديم الخ لان المدعي استواءهما في الامتناع ولو قال سواء في تجوز الفسخ الخ فتجوز الخ لتناسبا ايضا تا ل ح ف وكتب ايضا قوله فتجوز تقديم الخ اي فتجوز السكاكي تقديم المعنوي مع بقاءه على التابعية دون اللفظي مع بقاءه على الفاعلية تحكيم هذا ما يقتضيه التفريق وفيه ان ما مر عن السكاكي لا يستلزم تجوز تقديم المعنوي مع بقاءه على التابعية بل مفاده فسخ المعنوي عن التابعية عند تقديمه حيث جعل رجل في نحو رجل جاءني مبتدأ اللهم الا ان يجعل التفريع على محذوف والتقدير وفي جوازه اي تقديم اذا لم يبقيا على حالهما ويكون المعنى فتجوز السكاكي تقديم المعنوي غير باق على حاله دون اللفظي غير باق على حاله تحكيم فتدبر (قوله تحكيم) بل ترجيح للمرجوح على ما افاد الشارح بقوله بل امتناع الخ (قوله وكذا تجوز الفسخ في التابع) هذا جواب ان يقال الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعية في التابع فلهذا قدم بخلاف الفاعل لا يفسخ عن الفاعلية فلم يقدم سم وكتب ايضا قوله وكذا تجوز الفسخ في التابع اي عن التابعية وقوله دون الفاعل اي عن الفاعلية (قوله تحكيم) اذ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية فالفرق تحكيم عبد الحكيم (قوله مما اجمع عليه النحاة) يجب تقييده بتقديم التابع حتى على ما لم يتبوع واما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة كقوله

بنيت بها قبل الحاق بليلة • فكان محاقا كله ذلك الشهر

وفي الاوتشاف ان بدل البعض والاشتغال يتقدمان نحو أكلت ثلثة الرغيف واعجبني حسنه زيد لكن

الافى العطف في ضرورة الشعر فنحن هذا مكابرة والقول بان حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ فيلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض (ثم لان سلم انتفاء التخصيص) في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكي من التحويل وغيره كالتحقيق والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر

الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلث الرعيف وأعجبنى حسن زيد (قوله الافى العطف في ضرورة الشعر) كقوله
ألا يا نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام

(قوله فنحن هذا مكابرة) أي عناد (قوله والقول الخ) كانه جواب سؤال ترد على قوله تحكم بان يقال فرق بينهما لان تقديم الفاعل يخل بالجملة ويخرجها عن كونها جملة بخلاف تقديم التابع سم (قوله حالة تقديم الخ) أي في هذه اللحظة التي وقع فيها التحويل فقط (قوله بخلاف الخلو عن التابع) أي فليس محالا (قوله لان هذا) أي الفسخ اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أي فلا يضر فيه لزوم الخلد المذكور لانه انما يضر عند التركيب اللفظي وكتب أيضا قوله لان هذا اعتبار محض أي الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتباريا وأيضا بقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ سيدو كتب أيضا قواه اعتبار محض أي والاعتبارات الوهمية المحضة لا تجرى في الاحكام العربية المبينة على القواعد الاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فنقول ان امتناع خلو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة غير لازم انما يلزم عند التقديم الوهمي الذي لا يناسب الاحكام العربية على أن لا نسلم الخلو مع بعض تغيير وقوله والخلو في هذه الحالة أي حالة التقديم (قوله ثم لان سلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كانه قال فيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لان سلم الخ فنرى وكتب أيضا قوله ثم لان سلم الخ منع لقول السكاكي لثلاث ينتفي التخصيص على ما هو المتبادر قال في الاطول والجواب عنه انك ان اردت منع انتفاء التخصيص في النكرة مطلقة لولا تقدير التأخير فلم يدع أحدا ان المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان اردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت ينتفي تخصيصه لولا تقدير التأخير وانظر هل في قول الشارح في نحو رجل جاءني دفع للجواب وكتب أيضا قوله ثم لان سلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أجيب بان مراد السكاكي تخصيص مخصوص لا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة او الواحد أي لارجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار البعيد ولا يحل بغيره فان قيل نافي هذا الجواب ما تقدم من ان الاحتياج الى التخصيص ليس الا لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على ان المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس او الواحد بل على تخصيص بوجه ما فالجواب ان المراد أن صحة الابتداء مع كون الفرض والمطلوب تخصيص الجنس او الواحد تتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص سم مع بعض حذف وكتب أيضا قوله لولا تقدير التقديم الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدم التأخير لا التقديم وصحته ان المراد بالتقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في الاصل مؤخرًا ثم قدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو لفرض التأخير فتدبر عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يؤتى فيه بنحو لجواز كذا ولا يجوز فيه بشئ والاصار المانع مدعيا و لزم

لقوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكا كي انما ارتكب في مثل رجل جاء في ذلك الوجه البعيد لثلا
يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكا كي بدل مقدم لامبتدأ وأن الجملة فعلية لاسمية ويتمسك
في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكا كي وبما وقع من السهولة في العلامة في مثل زيد قام وعمر وقعد من
أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقدماً ولا يلتفت إلى تصريححاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى
قال الشارح في هذا المقام أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ
وهو أن يفسخ كونه تابعاً ويقدم وأما الأعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع على
المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لاخير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر
قدم شر لأن المعنى أن الذي أمره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكا كي (ويقرب من) قبيل
(هو قام)

انصب يس (قوله لقوات شرط الابتداء) يوجد في بعض النسخ عقب هذا ما نصه ومن العجائب أن
السكا كي انما ارتكب في مثل رجل جاء في ذلك الوجه البعيد لثلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم
يزعم أنه عند السكا كي بدل مقدم لامبتدأ وأن الجملة فعلية لاسمية ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من
كلام السكا كي وبما وقع من السهولة في العلامة في مثل زيد قام وعمر وقعد من أن المرفوع المتقدم
يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقدماً ولا يلتفت إلى تصريححاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح
في هذا المقام أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن
يفسخ كونه تابعاً ويقدم وأما الأعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع على المتبوع
من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند
السكا كي بدل الخ لأن السكا كي انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فما ذكر لما ذكر فكان حق العبارة أن
يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكا كي بدل الخ مع أن السكا كي الخ فتأما ح ف والاحسن
أن يقرأ وبعضهم بالنصب عطفاً على السكا كي ويجعل الذي من العجائب المجموع وقوله وبما وقع الخ محل
التمسك قوله أو بدلاً مقدماً وقوله للشارح العلامة أي الشيرازي وقوله يحتمل أن يكون فاعلاً مقدماً فقد
عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهو فلا يمارض قول الشارح العلامة الآتي أن الفاعل هو الذي لا يتقدم
بوجه وقوله حتى قال غاية في السهو والسهو في هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجوز به الفسخ في
الثاني بدو الأول فهذا أيضاً سهو ويحتمل أن يكون غاية في تصريححاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله
وأما الأعلى طريق الخ وقوله وأما التوابع الخ من كلام الشارح العلامة وقوله فافهم إشارة إلى التناقض
الواقع بين كلامي العلامة حيث قال ولا يحتمل أن يكون فاعلاً مقدماً وقال ثانياً أن الفاعل هو الذي لا يتقدم
بوجه وحيث قال أولاً بدلاً مقدماً وثانياً وأما الأعلى طريق الخ (قوله ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لاخير)
وجهه أن المهر يرمط في الصوت والكسب يصوت تارة للشر وتارة للخير والتحقيق أن ذكره السكا كي من أن المهر
لا يكون إلا الشر السيد لأن المتبادر من قواهم شرراً إذا ناب كون الشر بالنسبة إليه فالخيرية أيضاً بالنسبة
إليه وظاهر أن لا يكون الخير مهرباً له ولأن المهر يصوت الكسب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله ثم قال)
عطف على قال الأول والثاني وقد عرفت أن في أمثال هذه المواضع لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في
مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون مقدماً فلا يرد أن قوله
ويقرب الخ مقدم من بيان التخصيص في كلام السكا كي وأما ما قيل أنه للترتيب في الاختصار
فلا يقبله الطبع السليم إذ لا فائدة في ذلك عبد الحكيم (قوله ويقرب الخ) يعني أن هو قام فيه تقوم

زيد قائم في التقوى لتضمنه) أي لتضمن قائم (الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقوى (وشبهه) أي شبهه
السكاكي مثل قائم التضمن للضمير (بالخالي عنه) أي عن الضمير (من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والنية)
نحو أنا قائم وانت قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو أنا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار
قال يقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعني أن قوله يقرب
مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في نحو زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثاني لشبهه بالخالي
عن الضمير (ولهذا) أي ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم به) أي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر
ايضا (جملة)

غير شبهة وزيد قائم فيه تقوى مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افادة التقوى وانما قال من هو قام مع ان
المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لا نه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب اليه اول من اعتبار القرب
الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا فانه يوم أن زيدا قائم يحتمل التخصيص لان المذكور في كلامه أي السكاكي
قبل قوله ويقرب ببيان التقوى في المضمر المقدم عبد الحكيم (قوله زيد قائم) لا يذهب عليك أن جعل زيد قام
مشتملا على التقوى يقتضى أن لا يقال في مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل أي المتردد
كزيد قام ويكذبه ما نقله المفتاح عن أبي العباس في جواب الكندي حين قال اني أجد في كلام العرب
حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وأن عبد الله لقائم والمضى واحد من أنه قال بل المعاني مختلفة
فعبد الله قام اخبار عن قيامه وأن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله لقائم جواب عن انكار
منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى وزيد قائم أصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا اها طول (قوله في التقوى)
انما اقتصر على أي ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عنده في هذا المثال أعني زيد قائم وهو جواز تقدير
كونه في الاصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط لانه لو أخرت عين كونه مبتدأ عندهم يشترط في رفع الوصف
الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا أيضا عند غيره نوبى (قوله فيه حصل للحكم تقوى) أي لتكرير الاسناد (قوله
وشبهه) في قوة التعليل لاحد الامرين اللذين تضمنهما يقرب وهو انحطاطه في التقوى عن هو قام كما ان
قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو أن فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضي أما على ضبطه
بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابق لافي قوة التعليل له (قوله من جهة عدم تنيره)
الضمير للضمير أو لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) وهو شبهه بالخالي عنه فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على
هذه النسخة كما هو صريح في التعليل على النسخة الآتية في كلام الشارح تأمل (قوله وفي بعض النسخ وشبهه)
أي بفتح الشين والباء مصدر مضاف لفاعله لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل
ولا يتعدى بالباء (قوله بلفظ الاسم) أي مضبوطا بالقلم بضبط لفظ الاسم فسقط اعتراض يس (قوله يعني ان
قوله الخ) عبارة المطول يعني أن قوله يقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقارنة في التقوى والثاني عدم كمال
التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني (قوله وليس) أي ذلك الشيء الذي فيه من
التقوى (قوله فالاول لتضمنه الضمير) أي لاجل تضمنه وقوله والثاني لشبهه أي لاجل شبهه الخ (قوله وكذا
مع فاعله ظاهر أيضا) نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة ولا معاملا معاملة ككتب أيضا قوله وكذا
مع فاعله الظاهر أيضا جعل هذا في حيز التعليل بقوله ولهذا مع ان هذا التعليل لا يأتي فيه لانه كالفعل
بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر وانما وجه ذلك انه حمل على المسند للضمير وقد اوضح كل
ذلك في المطول فانظر مسم وقوله وانما وجه ذلك أي الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد وعبرة المطول
فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم

ولا عومل قائم مع الضمير (معاملتها) أى معاملة الجملة (فى البناء) فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (ومما يرى تقديمه (أى ومن المسند إليه الذى يرى تقديمه على المسند) كاللازم لفظ مثل وغير) إذا استعملا

من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لا نه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعاً للمسند الى الضمير وحل عليه فى حكم الافراد اه ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان قال السيد فى حواشى شرح المفتاح الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه يقدر بالفعل فتكون نسبة أصلية او وقع فى مثل قائم الزيدان فانه مع كونه كلاماً جملة اه وفيه ان المقر فى النحو ان صلة ال شبه جملة لا جملة فتدبر من بس (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) اى وكذا مع فاعله الظاهر فقيه حذف من الثانى لدلالة الاول وكتب أيضاً قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ اى بل اعراب ومقتضاه ان الاعراب لمجموع قائم مع مرفوعه وهو ما درج عليه صاحب الاطول حيث قال الجملة اذا لم تقع فى محل مفرد لا اعراب لها اصلاً لا محلاً ولا لفظاً ولا تقديرًا واذا وقعت موقع مفرد فهى معربة محلاً واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه اجرى اعرابه على جزئه الاول لاشتغال جزئه الثانى باعراب له من جهة اسم الفاعل كما اجرى اعراب عبد الله علماً على جزئه الاول لاشتغال الجزء الثانى باعراب اقتضاه الجزء الاول (ان قلت) مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من المعرب ما هو منزل منزلة الاسم نحو قائم وبصرى (فان قلت) اسم الفاعل لو لم يكن معرباً باعراب نفسه بل كان معرباً باعراب استحققه المجموع المركب منه ومن فاعله لو وجد اسم خال عن مقتضى البناء مركب مع الغير ولم يكن معرباً قلت مطلق التركيب لا يوجد اعراب الاسم بل تركيب يستدعى حصول معنى فيه يقتضى الاعراب لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنياً لم لا يجوز ان يكون مبنياً ويكون الاعراب الذى اجرى على الجزء اعراباً استحققه الكل محلاً واذا جاز اعراب الاعراب المحلى للمبنى على كلمة مقارنة له كما فى لام الموصول وصلته فجازاه على جزء المركب اولى قلت لم تجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنياً كما يعلم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع اه مع بعض تصرف (قوله فى البناء) المراد به عدم التغير لا البناء الاصطلاحى المقابل للاعراب لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب على الراجح وقيل مبنية كما فى بس (قوله ومما يرى) على (١) صيغة المتكلم المعروف او الغائب المجهول اطول وكتب أيضاً قوله ومما يرى تقديمه كاللازم الخ لا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجرى فى المجاز ايضا فيرى تقديم المسند اليه فى انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللازم لكونه اعون على المراد وهو اراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة اطول (قوله كاللازم) اى مثل اللازم فى القياس فانه ليس بلازم فيه بل مثله من حيث انه لازم فى الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارح الآتى ع وقال فى الاطول كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم ابداً لانه لا يابق ان يترك البليغ ما هو كاللازم وان كان ليس لازماً لان الاعون على قوله فانه مع كونه كلاماً جملة صوابه فانه مع كونه جملة كلام (قوله وفيه ن المقر الخ) ظاهراً انه متفق عليه وليس كذلك اذ قيل بانها جملة حقيقة (قوله ليس باسم الخ) اى لان الذى يقرب لفظه لا يكون الا اسماً او فعلاً مضارعاً (قوله نحو قائم الخ) اى فنزل كل من قائم مع التاء وياء النسب مع ما قبلها بمنزلة اسم واحد فاعرب

(١) لم تعرض للمخاطب ولا الغائب المعلوم اه

على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا يبلغ وغيرك لا يجد بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بأن راد المثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفى البخل عنه على

المراد ليس لازما لا يجوز لعاقلة تركه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما السمتعلان في كلامهم والقياس يقتضي أن يكون ما هو معنهما كالمائل والنار والشبيه والنظر كذلك عبد الحكيم وقال في الاطول فرق بين مثل ومائل في الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لأن المثل هو الادنى وفي المائل يلزم الحكم على المضاف اليه لانه الاولى بل لانها متساويان في منشأ الحكم لأن المائل هو المشارك المساوي بخلاف المثل فانه الادنى الملحق اه والجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلها في الابهام فنرى (قوله من غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم كاللازم كما صرح به في المطول وكان وجهه أنوجه التقديم كونه أعون على الاثبات بالطريق الأبلغ وهو طريق الكناية واذا اريد التعريض فلا كناية سم وكتب أيضا قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب أي غير مراد به التعريض بغير المخاطب فقوله من غير الخ حال من النحو المضاف الى المتالين ولغظ من زائد في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربتني من غير جرم أي غير ذي جرم وهذا أظهر مما قالوا برمتهم في توجيهه أن الغير بمعنى لا أي ضربا ناشئا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغي أن تحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكناية لا تستلزم نفي ارادة الحقيقة فقوله من غير ارادة الخ تأكيد لقوله بمعنى أنت لا تبخل وانت تجود لا قيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما وهم كيف وقوله لكونه أعون على المراد بهما يقتضي لزوم التقديم في الكل أطول وقوله حتى لو كان الخ تفريع على المنفي اعني قوله قيد ثان (قوله بأن راد الخ) تصوير للمعنى فالمراد التعريض بالمعنى اللغوي وهو الاشارة الاجمالية وعدم التصريح لانك لم تصرح بالمرض به بل اهتمت واجلته لا الاصطلاح الآتي بيانه حتى ردانه غير متحقق هنا لانه اذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر) أي معين (قوله مماثل للمخاطب او غير مماثل) راجعان لكل من المثل والغير والاربع (١) صور داخلية في قول المتن ارادة تعريض بغير المخاطب وهذا تبين ان التعريض بغير المخاطب في مثلك لا يبخل لا يتوقف على كون ذلك الغير مماثلا للمخاطب والا كان الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب أو غيره أي على المتالين والحاصل انه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب في مثلك لا يبخل اي قاع المثل على غير المائل و ارادة مطلق الغير من المثل و امس كلامه لقا ونشأ بأن يكون مماثل متعلقا بمثلك وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد أن الغير في غيرك لا يختص بغير المائل فالصواب مماثل له او غير المخاطب مماثلا أو غيره عبد الحكيم بايضاح (قوله بل المراد نفى البخل عنه الخ) أي في مثلك لا يبخل (قوله على يتفرع عليها ذلك فانظره اه (قوله مع ارادة المخاطب) أي الحكم على المخاطب على سبيل الكناية

(١) قوله والاربعة صور الخ الحق أنها ثلاثة اذ المثل فيه واحد فقط وعبارة عبد الحكيم قوله مماثل أو غير مماثل تعميم لغير المخاطب للاشارة الى ان الغير في المتن ليس مقابلا للمثل كما في قوله فقط مثل وغير والا كان الواجب ان يقال من غير ارادة تعريض بمثل المخاطب أو غيره

طريق الكناية لانه اذا نفى عن كذا على صفته من غير قصد الى ثبوت ثبوت عنه واثبات الجوده بنفيه
عن غيره مع اقتضائه فلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه اى التقديم) أعون
على المراد بهما (أى بهذين التركيبين لأن الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ والتقديم
لأفادة التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه قد تقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان
مقتضى القياس

طريق الكناية (لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم واردة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي أيضا
(قوله لانه اذا نفى الخ) توجيه الكناية وبيان لازوم المحقق لها سم وكتب أيضا مانعه اذ معنى مثلك
لا يبخل من كذا على الصفات التى أنت عليها لا يبخل وهو من هذا امام لانه منصف بتلك الصفات فيلزم انه
هو لا يبخل لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى ثبوت) بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين اى
انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالاشتق يشعر بملية المشتق منه والمشتق منه موجود في
المخاطب فيلزم انه لا يبخل لأننا نقول اذا أريد معين لا يرد العموم لا يفهم منه عرفا عليه الوصف فلا يلزم منه
أن يكون المخاطب لا يبخل لأن الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين سم بتصرف (قوله واثبات)
معطوف على قوله نفى البخل لانه نفى قوله بنفيه عنه اى والمراد في غيرك لا يوجد (قوله بنفيه عن غيره) اى عن
كل مغاير له بخلاف ما اذا أريد غيره معين لا يلزم انحصار الجود في المخاطب لأنه يتحقق في شخص آخر غير
المخاطب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ) ايضاح دلالته عليه بعد العهد بمعلق الامم وقوله في مثل هذه الصورة
لوقال في هاتين الصورتين لسكان أظهر (قوله أعون) من الاغانة وبناء أفعال التفضيل من باب أفعال قياسي
عند سيويه وقيل سماعي لامن العون على ما قيل لأنه اسم على ما في القاموس لكن وقع في شرح التسهيل
المصري ناقلا عن بعض الكتبة انه مصدر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أعون فديرانهم لم التزموا هذا
الاعون وفيه وواضع كثيرة لم ياتزموا الاعون سم وكتب ايضا قوله أعون على المراد بهما الخ فيه دفع لما يرد
على قوله يرى تقديمه كاللازم من أن المخاطب ان كان منكرا أو مترددا فتقدمها واجب أو حسن وان كان
خاليا فتقدمها غير جائز وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه أعون
على ما هو المراد من لفظة خير ومثل من أفادة الحكم بالطريق البليغ وليس للرد ومعنى كون التقديم أعون
أن لفظة مثل وغير من التقديم أعون منهما على المراد بهما مع التأخير لان التقديم أعون من التأخير اذ لا
اغانة في التأخير عبد الحكيم (قوله لأن الغرض منهما اثبات الحكم الخ) فهم من الكناية المطلوب بها نسبة
لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة وغير نسبة سم مثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان
المطلوب فيها طول النجارة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حتى مستوى القامة عريض الاظفار
في الكناية عن الانسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التى هى ابلغ) اى لانها كدعوى الشئ ببينة (قوله
بل المراد الخ) عبارة عرق وانما قال كاللازم ولم يقل لازما انه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى
الكناية إشارة الى ان القواعد لا تنتهى وجوب التقديم ولكن اتفق ان لا يستعمل الامع التقديم فاشبه
ما اقتضت القواعد تقدمه كالمحذور بالا حتى لو استعملت خلافا عند قصد الكناية وقلت لا يبخل مثلك
ولا يجوز غيرك كان كقول الشيخ عبد القاهر كلاما منبوا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه (قوله مقتضى
القياس) وذلك لان المطلوب وهو انت تبخل او انت تجود حاصل بالكناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقديم
(قوله من باب اقل) عبارة عبد الحكيم من باب الالهال وقوله لانه اسم اى اسم مصدر لا طائل لأنه لم
يوجد طائل وقال بعض المشايخ اسم لما يستعان به فانظره اه

انه يجوز التأخير ان كان يراد الاستدلال على التقديم فمن رايه في دلائل الاعجاز (فيل وقد يقدم) المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي (لانه) أي التقديم (دال على العموم) أي على نفي الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقيم) فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان (بخلاف ما لو أخر نحو لم يقيم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الاسلب العموم ونفي الشمول (وذلك) أي كون التقديم مفيد للعموم دون التأخير

سم (قوله انه يجوز التأخير) أي الحال والشأن في نسخة ان وكتب أيضا ، انصه لحصول المقصود معه (قوله قيل) قائله ابن مالك ومن تبعه سم وحكاه بقيل للبحث في دليله والا فالحكم مسلم ح فوكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم الواو من المحكي وهي اما للعطف على ما قبله في كلام القائل أو للاستئناف عبد الحكيم وقد للتحقيق وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم لانه دال على العموم تضمن هذا القول انه قد يقدم لانه لا يدل على العموم كفي انسان لم يقيم بخلاف لم يقيم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احدهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها أطول وهو انما يتأتى اذا قطع النظر عن قول الشارح المسور بكل (قوله المسور بكل) أي أو ما يجري مجراها في افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط ان يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لايجب تقديمه نحو زيد لم يقيم ولم يقيم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لايجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير بقي شرطا آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر (١) فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقيم أبوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقيم أبو كل انسان كذا في عبد الحكيم (قوله نحو كل انسان لم يقيم) من البين ان كل انسان لم يقيم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لا محالة فلا بد لجعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب ان تقوية الحكم تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح انما كيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفس فلا يظن بالبليغ أطول (قوله بخلاف ما لو أخر) أي بخلاف التأخير على انما مصدرية ولا تعرف فائدة لكلمة لو بل لا تقدر على تصحيحه وتعيين جوابه وكان الاوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر انها زائدة (٢) (قوله فانه يفيد نفي الحكم) أي رفع الايجاب الكلي لا النقي عن الكل المجموعى بدليل كل وكتب أيضا ، انصه اي المحكوم به أطول (قوله عن جملة الافراد) أي عن الافراد المجملة أي التي لم تفصل ولم تعين بكونها كلاً أو بعضاً بل ابقيت على شمولها الامرين (قوله لا عن كل فرد) أي فقط فلا ينافي ان رفع الايجاب الكلي يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتي (قوله يفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزماً لسلب العموم ترك اداة الحصر بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فاورده بطريق الحصر عبد الحكيم (قوله وشمول النفي) عطف تفسير قوله والتأخير لا يفيد الخ (هذا كما سيصرح به بناء على الغالب والا فقد يتوجه القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم

قوله تضمن هذا المقول الخ) مبنى على ما جرى عليه في الاطول من ان الضمير عائد الى المسند اليه من حيث هو وان قد ليست للتحقيق فلها مقابل لا على ما جرى عليه الشارح من عود الضمير على المسند اليه المسور بكل فتكون قد للتحقيق فلا مقابل لها فلا يقال قدر قد اه باجوري

- (١) المناسب لتغيير حاله بالخروج عن الابتداء لانه لا يشترط كونه فاعلا عند التأخير
- (٢) وفائدتها التنبيه على انما مصدرية لدفع توهم انها موصولة وليس النع عليها فقول الاطول ولا يفرق فائدة الخ في حيز النع

(لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو ان يكون انظر كل لتفريز المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يتم موجبة مهمة اما الايجاب فلانه حكم فيها بشبوت عدم القيام لانسان لا ينفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءاً من المحمول وأما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يتم موجبة مهمة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد

السلب كما في (١) والله لا يجب كل مختال فخور كذا في الفري وهو بمعنى قول بعضهم هذا عند الاطلاق والتجرد عن الصارف الى عموم السلب والا كان له كما في الآية (قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) اي يحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب ايضا مانصه اي لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بان يكون مفاد الاول نفي الشمول ومفاد الثاني شمول النفي وكتب ايضا قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس هذا (٢) بيان الداعي الى الاستعمال لاتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد ان اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن اقبول أطول (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فان عورض بان استعمال كل في التأكيد أكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة مطول وقوله قلنا ممنوع اي كثرة استعماله في التأكيد فانه مشروط بان يكون مضافا الى الضير غير مجرد من العوامل اللفظية عبد الحكيم وكتب ايضا قوله لان الافادة خير من الاعادة (٣) اي غالباً فلا يرد ان المخاطب اذا كان منكراً وليس معه ما يزيل انكاره وجب التأكيد والاعادة فليست الافادة خيراً حينئذ (قوله وبيان) خبره محذوف تقديره ظاهر ونحو ذلك وكتب ايضا قوله وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس اي ان لم يفد تقديم كل في هذا التركيب عموم السلب وتأخيرها سلب للعموم (قوله فلان قولنا انسان لم يتم) اي في المثال الاول قبل دخول كل (قوله لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفلي للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقر في موضعه (٤) لكنه جار في لم يتم انسان ايضا مع انها سالبة على ما سيجيء والتحقيق ان الحكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي معدولة فالمحكوم به في انسان لم يتم نسبة سلب القيام الى القاعل فهي معدولة وفي لم يتم انسان سلب نسبة القيام عن انسان فهي سالبة انظر عبد الحكيم والفرق المعنوي بين السالبة والمعدولة ان الاولى لا تقتضي وجود الموضوع والثانية تقتضي وجوده لأنها موجبة (قوله وقع جزءاً من المحمول) اذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذي هو لم (٥) لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرابطة فاندفع ما يقال لا يتعين ان تكون معدولة المحمول تأمل (قوله مع ان الحكم) من جملة التعليل وأتى به لئلا ترد القضية الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع انها لا تسمى مهمة لان الحكم فيها على الطبيعة لا على ما صدق عليه الانسان (قوله واذا كان انسان لم يتم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا

(١) هذا تمثيل لقوله مثله بمعنى نظيره في سلب العموم

(٢) محصله انه كيف يستدل صاحب هذا القيل على المنقول بالمعقول

(٣) قوله اي غالباً انظره مع الموضوع وهو المسد اليه المسور الا ان يكون النظر للكلام في ذاته اهـ

(٤) قد يمنع اهـ شيخنا

(٥) قوله لان لم شديدة الخ فيه ان اهل المنطق لا يبالون بذلك اهـ

لا عن كل فرد (لأن الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم
يقم بعض الانسان بمعنى أنها متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهمة

انسان لم يقيم موجبة مهمة (قوله يكون مناه) أي (١) اللازمي لا المطابق يؤيد هذا قوله نفي القيام اذ لو كان
المراد للمعنى المطابق لقال ثبوت انتفاء القيام ليوافق ما قلده ويؤيده أيضا قوله عن جملة الأفراد دون أن
يقول عن المصدق إذ المطابق لانسان لم يقيم ثبوت انتفاء القيام عن الما صدق بقطع النظر عن كونه
جملة الافراد ويؤيده أيضا دخول الشارح بقوله واذا كان انسان لم يقيم الخ على قول المصنف لان الموجبة
الخ (قوله لا عن كل فرد) أي فقط فلا ينافي قوله الآتي أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها (قوله لأن
الموجبة المهمة) أي التي هي قولنا انسان لم يقيم وكتب أيضا قوله لأن الموجبة المهمة هي ما تشتمل على
ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كونه أو قوله المعدولة المحمول هي ما جعل النفي جزأ من محمولها
وقوله في قوة السالبة الجزئية (٢) هي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض وهو ما يدل على
السلب عن الجملة المستزمنة للسلب عن البعض وما يدل على السلب عن البعض المستزمنة للسلب عن الجملة
فالسالبة الجزئية مطلقا لا تقتضي أي صراحة السلب ع الجملة بل ما كانت مشتملة على رفق الايجاب
السكي (٣) فلذا ووصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستزمنة نفي الحكم عن الجملة ولم يقل المقتضية نفي الحكم
عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فانها مطلقا صريحة في نفي الحكم عن كل فرد فلذا يصفها بالافتضاء وقد
بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستزمام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء
الحكم عن كل فرد أو عن البعض فقط ويلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام في مفهوم اقتضية دون
مناط صدقها لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم بنى عليه استعمال الاستزمام والافتضاء وغفل عن أن قولنا لم
يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها أن صدقها ما بالسلب عن كل فرد وأما بالسلب عن بعض فقط
دون بعض مع أنها مقتضية للنفي عن الجملة كافتضاء السالبة الكلية للنفي عن كل فرد أطول وقوله ثم بنى عليه
استعمال الاستزمام الخ أي نكتة استعمال المصنف الاستزمام في قوله المستزمنة نفي الحكم عن الجملة واستعمال
الافتضاء في قوله بعد المقتضية للنفي عن كل فرد وسيأتي عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع لما يقال أن
السالبة تصدق بنفي الموضوع فهي أعلم وحاصل الدفع أن محل كونها في قوة السالبة عند وجود موضوع
السالبة (٤) أما عند عدمه فليست في قوتها بل أعم وكتب أيضا قوله عند وجود الموضوع أي في الخارج (قوله
بمعنى أنها متلازمان في الصدق) بيان للواقع وإلا فلو ثبت المدعى يكفي استزمام الموجبة المعدولة للسالبة
(قوله ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد) مبنى على أن جملة الافراد هي مجموع الافراد كلها قد سبق له
أما جملة الافراد هي الافراد المجملة الصادقة بالكل والبعض فهي كالمصدق اه

(١) قوله أي اللازمي عبارة عن الحكم أي لحصل معناه وإلا فعنا ثبوت انتفاء القيام لجملة الافراد واختاره
لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان اه
(٢) قال العصام السالبة الجزئية قضية تفيد السلب عن البعض أما لمفهومها الصريح وبطريق الاستزمام اه
(٣) قوله فلذا الخ يحتمل أن معناه المستزمام في الجملة إذ المراد بالمستزمنة المفيدة ولا يخفك ان الاستدلال
لا يتوقف على ارادة الجزئية بقسمها بل يكفي الصريحة في النفي عن البعض فيه وهو الذي الذي اراده الشارح
للاستدلال بما قال لظهوره فلا غلة للشارح أصلا بل كلامه هو المناسب للاستزمام اه شيخنا
(٤) الصواب أن يقول أما مع قطع النظر عن وجوده وعدمه

بنى القيام مما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد وبعضها وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه مما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفي الحكم عن كل فرد واما بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وأيا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز ان يكون منغيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقيم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لان كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيده المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيده واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقيم انسان سالبة مهمة لا سور فيها (والسالبة المهمة في قوة السالبة السكائية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو لاشئ من الانسان باقائهم ولما كان هذا محالاً لما عندهم من ان المهمة في قوة الجزئية بينه بقوله (لورود موضوعها) اي موضوع المهمة (في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرة بنفظة فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد إذا كان لم يقيم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل لنا كيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس معنى آخر

فقط عبد الحكيم (قوله بنى القيام) اي بانتفائه على ان يكون مصدراً من المبني للمفعول او تقول معناه قد حكم بهذا الزيف فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكوماً به ففري اي على هذا الوجه الثاني اما على الوجه الاول فمدخول الباء محكوم به وكتب ايضا قوله بنى القيام اي بثبوت نفي القيام الخ على ما سبق (قوله واما كان يصدق الخ) الا انه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثاني يكون بالمطابقة نوبى (قوله يصدق نفي القيام الخ) اي القى هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكما صدق الخ) يبين ان التلازم من الجانبين فيبين اولاً ان المهمة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا المكس (قوله فهي في قوة الخ) تفريد على الدليل بشقيه (قوله نفي الحكم عن الجملة) بمعنى رفع الايجاب السكائي كما يشهد الى تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع فلا يرد انه قد تصدق (١) السالبة مع كذب كل اهل البلد لا تحمل الصخرة لان رفها ليس رفع الايجاب السكائي لان الايجاب السكائي الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم في كل اهل البلد تحمل الصخرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون رفعه رفع الايجاب السكائي سم اي فلا تستلزم السالبة الجزئية نفي الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمية نفي الحكم الخ (قوله واذا كان انسان لم يقيم معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقيم وجبة مهمة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لان كل فرد (قوله معناه نفي القيام الخ) اي اللازم لا المطابق اذ هو إثبات عدم القيام نوبى ويلزده نفي القيام (قوله المقتضية) انما قال في الاول المستلزمية وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه على بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة السكائية فانها تقتضى بصريحها نفي الحكم عن كل فرد مطول اي فالقتضاء يشتر بالصرحة بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها في سياق النفي الخ) اي وما عندهم من ان المهمة في قوة الجزئية انما هو في غير موضوعها في سياق النفي وهي نكرة غير مصدرة بلفظ كل (قوله حال كونه نكرة الخ) اشار بذلك الى ان حكم الصنف بان ورود الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيدين ان يكون الموضوع نكرة وان لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيداً لسلب العموم حرف

(١) ولو كان ما ذكر لازماً للكذب وقوله لان الخ علة لقوله فلا يرداه

وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيدي المرجوح (وفيه نظر لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى) يعني الموجبة المهمة المدولة المحمول نحو إنسان لم يقم (وعن كل فرد في) للصورة (الثانية) يعني السالبة المهمة نحو لم يقم إنسان (إنما أفاده الاسناد إلى ما أضيف إليه كل) وهو لفظ إنسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد إليها) أي إلى كل إنسان صار مضافا إليه فلم يبق مسند إليه (فيكون) أي على تقدير أن يكون الاسناد إلى كل أيضا مفيد للمعنى الحاصل من الاسناد إلى إنسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيديا) لأن التأكيدي لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لأن هذا المعنى حيثئذ إنما أفاده الاسناد إلى لفظ كل لشيء آخر حتى يكون كل تأكيديا وهو حاصل هذا الكلام أن لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيدي

(قوله وذلك) أو وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون كل للتأسيس ثابت لأن الخ (قوله) لا أحد هذين المعنيين (أي نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الأفراد) (قوله) لسبب العموم (أي باعتبار لازم معناه والافتقار الصريح لثبوت اللاقيام لما صدق عليه الإنسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله) والتأخير) أي بدون كل (قوله) وفيه نظر) لم يمنع (٢) المصنف شيئا من هذا الحكم بل إنما نزع في صحة دليله كما يدل عليه كلامه في الإيضاح سم (قوله) يعني الموجبة المهمة) إنما قال يعني لأن الصورة الأولى في كلامه محتملة لها مع كل أو بدونها والمراد الثاني فلذا قال يعني وكذا يقال فيما بعد (قوله) إلى ما أضيف إليه كل (أي في التركيب الآخر المأتي فيه بكل (قوله) بالاسناد إليها) هذا بحسب الظاهر لا يتناسب قواعد المنطقيين لأن الاسناد إليه عندهم دائماً هو المضاف إليه كل وأما نفس كل فإنها هي سورة لبيان كمية أفراد الموضوع نعم هذا يوافق قواعد النحويين وأقره ع س سم وعبارة عبد الحكيم قيل فيما ذكره المصنف بحث لأن الاسناد إليه هو ما أضيف إليه كل وكل لبيان كمية الأفراد المسند إليه ولذا لا توصف بل المضاف إليه فالنفي عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد إلا من الاسناد إلى ما أضيفت إليه وأيضا ما ذكره لا يجري لو وضع لام الاستغراق في موضع كل لأن المفيد (٣) في صورتين الاسناد إلى أمر واحد فاللام لتأكيدي ما يفيد الاسناد وتقريره أقول ما ذكره من أن المسند إليه هو ما أضيف إليه كل إن أراد أن ذلك مسند إليه في المعنى فسلم لكن مراد المصنف أن كل مسند إليه في اللفظ وإن أراد أنه مسند إليه في اللفظ فهو خلاف الواقع لأن المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما أضيف إليه كل ولذا يقال كل الرجال جاءني دون جاؤني وأن ما ذكره لا يجري في المعرف المستغرق فغير مضر أذهو ما منع بكفيه علم جريان الدليل أعني لزوم ترجيح التأكيدي على التأسيس في صورة أعني المسند إليه المسور بكل على أن المعلل وجهه في ذلك أنه وقوله دون جاؤني ممنوع بل هذا أفصح من جاءني وقوله أذهو أي المصنف (قوله) أي إلى كل) وتأنيث الضمير لأن المراد اللفظة (قوله) ما يفيد لفظ آخر (أي في تركيب واحد واسناد واحد وما هنا ليس كذلك) (قوله) لأن هذا المعنى حيثئذ أي حين حول الاسناد إلى لفظ كل (قوله) لا نسلم أنه لو حمل الكلام الخ) أي لأنه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسناد إن اسناد إلى كل واسناد إلى إنسان فلا

(٢) يحتمل أنه منعه منه شيئا بقوله وقال عبد القاهر على ما سيأتي فهو في حيز النظر اهـ

(٣) فيه أن المنكر غير المعرف فالاسناد متعدد اهـ

ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحي أم لا أو يريد بذلك أن يكون كل
لا فائدة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله (ولأن الصورة
(الثانية) بمعنى السالبة المهمة نحو لم يقيم انسان (إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة
فاذا حملت كل (على الثاني) أي على إفادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقيم كل انسان نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسًا) بل تأكيديًا لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدونه وحينئذ
فلو جعلنا لم يقيم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقيم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس
أصلاً بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر وما يقال اذ دلالة لم يقيم انسان على النفي عن الجملة بطريق
الاتزام ودلالة لم يقيم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً كيدافيه نظراً إذ لو اشترط في التأكيد
اتحاد الداليتين لم يكن كل انسان لم يقيم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً كيداً لأن دلالة انسان لم
يقم على هذا المعنى التزام

تأكيداً أصلاً حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولا يخفى أن هذا) أي عدم تسليم كون كل للتأكيد
لوحمل الكلام بعدها على المعنى الذي كان حاصلًا قبلها أو اسم الإشارة راجع إلى تنظير المتن في كلام صاحب
القبيل بهذا المنع الذي أشار إليه المنع بقوله لأن النفي الخ (قوله كان حاصلًا بدونه) أي ولو في تركيب آخر
(قوله فاندفاع المنع) أي الذي هو حاصل كلام المصنف سم أي حاصل تنظيره أو أن مراد الشارح بالمنع
تنظير المصنف (قوله وحينئذ يتوجه) أي حين أراد المعنى الثاني للتأكيد وكتب أيضاً قوله وحينئذ يتوجه
أي على الصورة الثانية بمعنى ما كان يمكن أن يراد بالتأكد كيد هذا الثاني فيندفع المنع الأول وأشار إلى منع آخر
على تقدير أن يراد به هذا الثاني بدليل حمل المصنف فيه أي في هذا المنع الثاني المشار إليه بقوله ولأن الثانية
الخ كلاً على التأكيد ولا يكون كذلك إلا إذا أردنا بالتأكد كيد المعنى الثاني الغير الاصطلاحي والحاصل أن
المصنف أورد منوعاً ثلاثة أو لها مشتركتين الصورتين وما بعده مختص بالثانية والشارح دفع المنع الأول
المشتركة واعترف بتوجه ما بعده (قوله ولأن الثانية إذا أفادت الخ) أجاب الشارح بأن إفادة النفي في الجملة
في ضمن إفادة النفي عن كل فرد خلاف إفادته على الوجه المحتمل لأن يكون في ضمن النفي عن كل فرد وفي
ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض وكل تفيد الثاني والمفاد قبل كل هو الأول فيكون تأسيساً (قوله
فقد أفادت النفي) الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد ليس وكتب أيضاً وجه الملازمة أن
الخاص يتضمن العام (قوله فاذا حملت) أي بعد دخول كل سم (قوله لأن هذا المعنى) أي نفي القيام عن
الجملة لا عن كل فرد سم (قوله كان حاصلًا بدونه) أي دون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس)
أي كما ادعاء صاحب القبيل السابق وقوله اذ لا تأسيساً أصلاً أي لأن لفظ ك للتأكيد على كل حال (قوله
ترجيح أحد التأكيدين) أي تأكيدياً كيد النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة اذ كل من النفي عن كل فرد والنفي عن
الجملة كان مفاداً قبل دخول كل فبعد دخولهما تكون للتأكيد كيد سم وكتب أيضاً قوله ترجيح أحد التأكيدين
وهو تأكيد النفي عن كل فرد وقوله على الآخرة وهو تأكيد كيد النفي عن الجملة (قوله وما يقال الخ) وافاد على
قوله فيما تقدم لا يكون كل تأسيساً بل تأكيداً كيداً وهو من طرف صاحب القبيل السابق الذي هو ابن مالك ومن
تبعه (قوله بطريق الالتزام) لأن مدلوله المطابق للسلب الكلي وهو مستلزم رفع الإيجاب الكلي عبيد
الحكيم (قوله فلا يكون تأكيداً كيداً) أي للنفي عن الجملة لعدم اتحاد الداليتين (قوله لم يكن الخ) أي وقد جعل
فما سبق تأكيداً كيداً فهذا الجواب وإن نفهه هنا إلا أنه لا ينفعه فيما تقدم فلم يأت بما يحسم مادة الثبوت في
المطلوب بالكلية يس (قوله لنفي الحكم) أي لثبوت نفي الخ (قوله التزام) اذ مدلوله المطابق إنما هو النفي

(ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهمة) كما ذكره هذا القائل لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من مبرز ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولا نفي بالسور سوى هذا وحيداً يندفع ما قبل سماها مهمة باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته سواء كانت معمولة لا أداة النفي أولاً وسواء كان الخبر فعلاً (نحو) قول الشاعر (ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. أو غير فعل نحو قولك ما كل منتمنى المرء حاصل (أو معمولة للفعل المنفي) الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا الوعظتها على آخرت

عن انسان ما يلزمه النفي عن الجملة سم وقوله عن انسان ما أي بعض مبهم وكون مدلوله المطابق ما ذكر غير ظاهر بل مدلوله المطابق ثبوت النفي عن المصدق ويحتمل أن يكون المراد بالمصدق كل فرد أو بعض الافراد لكن اللازم والمحقق البعض فتأمل حذف (قوله ولأن النكرة الخ) هذا لا يضر صاحب القيل في مقصوده لأنه مناقشة معه في التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفته اصطلاح القوم (قوله والبيان) أي التبيين سم (قوله ولا محالة) المناسب فاء التفرع (قوله ههنا شيء) هو هنا وقوع النكرة في سياق النفي وكتب أيضاً قوله ههنا شيء خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعبرة المطول أظهر من هذه وهي ولا بد لهذا البيان من شيء يبين (قوله سوى هذا) أي الدال على أن الحكم على كلية الافراد قال في المطول والقوم وان جاءوا سور السلب الكلي لشيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار بل كل ما يدل على العموم فهو سور السلبية اه وقال شيخنا الملوي في شرح الفيتة وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الدال على ذلك تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ المذكور أو ما يقوم مقامه اه وقال عى ومتى وجد ما يفيد العموم ولو قرية حال كان ذلك انفيد سور للعموم ولا يختص باللفظ مخصوص اتفاقاً (قوله وقال عبد القاهر فان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق فما فائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره صاحب القيل حق وأن الباطل دليله وفي هذا الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بان يقول واليه ذهب عبد القاهر أو هو الصحيح فالاولى الجواب بان ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفي على كل يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد بالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فبينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسنداً اليها وكلام الشيخ أعم من ذلك كما وقف عليه فلمسلم عدم المخالفة كن في اعادته هذه القوائد الالوية (قوله كلمة كل) انفظ كلمة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه فقي كلامه تغيير اعراب المتن (قوله بان أخرت عن أداته) أي انقضاء أو رتبة وقدمت للثاني بقوله كل الدراهم أخذ لان كل رتبة ههنا التأخير وكتب أيضاً مانصه أي بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ) يحتمل أن تكون حجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصاح من الالكل المعمولة لا أداة النفي يجعلها حجازية ويصلح من الالغير المعمولة لا أداة النفي يجعلها تميمية (قوله تشتهي السفن) أي أصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أي فلا يحسن عطفه باو مطول فاندفع ما يقال أنه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن عطف الخاص على العام لا يكون باو بل بالواو وكون أو بمعنى الواو تكاف تأمل قولاً وكذا الوعظتها الخ

بمعنى أو جعلت معمولة لأن التأخير عن أداة النفي أيضا شامل له اللهم إلا أن يخص التأخير بما إذا لم تدخل
الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول أهم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تائيدا لاحدا
أو غير ذلك (نحو ما جاء في القوم كاهم) في تأكيدهما (أو ما جاء كل القوم) في الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل
لأن كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (أو كل الدراهم آخذ) في المفعول المتقدم وكذلك
آخذ الدراهم كاهم أو الدراهم كاهم آخذ ففي جميع هذه الصور (توجه النفي إلى الشمول خاصة) لا إلى أصل
الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) بما أضيف إليه كل إن كانت كل

أى ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت فهو اسم
يشبه الفعل معطوف على فعل كما تقرر في النحو ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى
معموله سم دعى الاحتمال الثاني يكون فيه فساد ثان لأن حذف المعطوف وبقاء معمولة مخصوص
بالعطف بالواو كما في قوله الشاعر * علقها تبنا وماء باردا * كما ذكره في الخلاصة (قوله اللهم الخ)
وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت سم (قوله بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل)
والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفى مطول
هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخله إن كانت كل داخله في حيز
النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل المنفى وإذا خص
التأخير فقد خص الدخول لأنه تصوير للدخول (قوله أو غير ذلك) كان يكون ظرفا أو مجرورا أو تائيدا
لاحدا نحو ما مررت بكل القوم أو بالقوم كاهم أو ما مررت كل اليوم أو اليوم كله (قوله أو ما جاء كل القوم)
لم يقل أو ما جاء كاهم تنبيه على أن كل المضاف إلى الضمير لا يكون التائيدا كيدا أطول ويرد عليه قول الشاعر
قد أصبحت أم الخيار الخ وقوله الشاعر * ثلاث كاهن قتلت عمدا * فكان الأولى أن يقول لا يكون
فاعلا (قوله لأن كلا أصل فيه) أى في التأكيد وإن كان الفاعل أصلا في نفسه سم وكتب أيضا ما نصه
قبل أن العبارة مقلوبة والأصل لأن التأكيد أصل فيها إذ ليس المراد أن كلا أصل في التأكيد وغيرها
كاجمعين فرع عنها بل المراد أن التأكيد هو الأصل في كل وغيره كالفاعلية ليس أصلا فيها ولك أن تقول
المعنى أن كلا أصل في التأكيد دون الفاعلية فلا قلب (قوله وكل الدراهم آخذ) قال في المطول جعل
الفعل متفيا بل لأن المنفى بما لا يتقدم معمولة عليه بخلاف لم ولولن على ما بين في النحو وهما بناء على
ما نقل الرضى عن سيدييه أنه حكى عمر بن الخطاب أن زيد فاجاز تقديم معمول معمولة له ومنعه لا ينهش قال
الفرى الوجه الذى ذكره إنما ينهض وجهها لعدم إيراد مثل كل الدراهم ما أخذت في الأمثلة لعدم إيراد
مثل ما كل الدراهم لأن المقرر في النحو امتناع الأول والثاني والفرق أن ما للنافية لها الصدارة إشابتهما
حرف الاستفهام في الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولولن فانهما لا يختصا بفعل صارا كالجزء
منه فيجوز تقديم ما في حيزها عليها كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه وأما لا فانها وإن كانت كما
في الدخول على القبيلين إلا أنها حرف كثر تصرفهم فيها كما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا
ذنب وعزمت عليك أن لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها أم ما خصا (قوله وكذلك آخذ الخ) أشار
إلى أن المصنف ترك التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق كما في المطول (قوله توجه النفي الخ)
جواب أن فقول الشارح ففي جميع الخ حل معنى (قوله ثبوت الفعل) أى ثبوت مدلوله وكذلك قوله أو
الوصف ففي كلام الشارح توسع بأقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما قبل أن أراد بالفعل المصطلح عليه فلا

(١) قوله جعل الفعل الخ لا يخفى أن المثل مختار والافيهحتاج لنكتة عدم التثني بغيرها أم

في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أي تعلق الفعل أو الوصف (به) أي البعض ما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى والله لا يجب كل مختال فخور والله لا يجب كل كفار أنيم ولا تطع كل خلاف مهيمن (والإ) أي وإن لم تكن داخلية في حيز النفي بأن قدمت على النفي انمطا ولم تقع معمولة للفعل المنفي (عم) المنفي (كل فرد) مما أضيف إليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذوالدين) اسم واحد من الصحابة رضي الله عنهم (أقصر

ثبوت له الأعلى التجوز وإن أراد به الحدوث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد الحكيم كتب أيضا قوله ثبوت الفعل أو الوصف كان الأولى أن يقول ثبوت الحكم لأجل أن يشمل الاسم الجامد كما في ما كل سوداء ثمرة وما كل بيضاء شحنة قال في الأطول ولا يشمل نحو ما كل القوم كاتباً أبوه ويكتب أبوه فإنه ليس فيه ثبوت الفعل أو الوصف لبعض بل يتعلق ببعض (١) اهـ وقد يدفع عدم شموله هذا يجعل البعض في كلام المصنف شاملاً لبعض مدخول كل وبعض من يتعاق به (قوله في المعنى) أي فقط أو واللفظ وكتب أيضا قوله في المعنى قيد به ليشمل ما إذا كانت كل فاعلا وتأكيذاً للفاعل سم أو مبتدا أو اسماً للناسخ (قوله أو تماق به) إطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو التعلق على نسبته للمفعول اصطلاح شائع ع (قوله بدليل الخطاب) أي مفهوم المخالفة مثلاً ما جاء القوم كأنهم نفي لحيء الكل فيفهم منه ثبوت محيى البعض تأمل سم (قوله والحق أن هذا الحكم) أي قوله توجه النفي إلى الشمول وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وكتب أيضا قوله والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى قد يقال بل هو كلى ولا دلالة في ذلك لجواز أن يعتبر فيه دخول كل بعد النفي لا قبله فيكون قيداً في النفي دون المنفي فيكون من شمول النفي لأن القيد إذا اعتبر بعد النفي كان قيداً فيه لا في المنفي فيكون النفي نفيًا مفيداً لا نفي مقيد اهـ سم وفيه تأمل وقال الحفيد قوله والحق أن هذا الخ لم يمكن أن يقال كلام الشيخ مبني على الوضع وإفادة تلك الأمثلة لشمول النفي بواسطة القرائن اهـ وقوله مبني على الوضع أي باعتبار الوضع وقطع النظر عن القرائن (قوله والله لا يجب كل مختال) أي متكبر معجب وقوله فخور أي كثير الفخر على الناس بنير حق وقوله والله لا يجب كل كفار أي جاحد بتحريم الزنا فخرى وقوله أنيم أي كثير الأثم وقوله ولا تطع كل خلاف أي كثير الخلف في الحق والباطل وقوله مهيمن أي قدير في الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لأجل كذبه اهـ فخرى وكتب أيضا قوله ولا تطع كل خلاف مهيمن أو هذه الآية وإن لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه إشارة إلى أن النهي كالفعل في الحكم السابق (قوله بأن قدمت الخ) إشارة إلى النفي المستفاد من لفظه لا يتوجه إلى القيد أعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم كل عليه فلا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانهائه في الكلام أصلاً فلا الصبح حينئذ قوله عم النفي على إطلاقه فخرى (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم أخذ فانها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي (٢) ولو زاد وتيرة بعد قوله لفظاً لاستغنى عن قوله ولم يقع الخ تأمل (قوله اسم واحد) أي تقيبه وأما اسمه فقيل الحريق وقيل العريض (قوله أقصر

(١) فيه ما فيه أقوله بعد إطلاق الثبوت الخ اهـ شيخنا

(٢) قوله ولو زاد الخ ما صنعه الشارح أنسب بالمصنف ويرد على قول الشرح بأن الخ لا يشمل لم يقيم أبوه كل رجل إلا أن يراعى ما سبق أول المبحث اهـ

الصلاة) بالرفع فاعل قصرت (أم نسيت يا رسول الله) عليه الصلاة والسلام (كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم ما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعاً تخطف المستفهم لا بتنفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما والثاني ماروى أنه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليمين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع (وعليه) أي على عموم النفي عن كل فرد (قوله) أي قول أبي النجم (قد أصبحت أم الحيارى تدعى * على ذنبا كما لم أصنع) برفع كاه على معنى لم أصنع شيئاً مما تدعيه على من الذنوب ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الإضمار

الصلاة) إما الظهور وإما العصر على ما رواه البخاري ومسلم كذا في الطبقي والقول بأنها أحد العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه إحدى صلاتي العشي والمراد صلاتي وقت العشي وهو من الزوال إلى الغروب اهـ عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم أن الصلاة مفعول أقصرت كأكرمت بدليل أم نسيت سم أو كأضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت بالبناء للفاعل وروى أيضاً بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فإن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب فإن بعضه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وأن أراد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه قد كان في نفس الأمر فكيف قال ذو اليمين ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظني فبين ذو اليمين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ع س م (١) واعتقد خلاف الواقع بإرادته تعالى للتشريع ليس نقصاً قاله ع ق * (فائدة) * ذكر العارف ابن أبي حمزة في شرح مختصره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسه إلا أربع مرات سلم من اثنتي عشرة وقام من ثمانية وقام إلى خامسة وأسقط آية من سورة اهـ وقوله وقام من ثمانية أي بلا تشهد أول وكتب أيضاً قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من قال ناسياً لم يفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا في الكرماني فكل كلام الناس ليس بصادق ولا كاذب راجع عبد الحكيم وكتب أيضاً ما نصه سالية كاية (قوله هذا قول النبي الخ) هذا إيضاح فإن كون قوله عليه الصلاة والسلام معلوماً من قوله كقول النبي الخ (قوله أو بنفيهما جميعاً) أي وليس في الجواب تعيين أحد الأمرين فيلزم أنه أراد نفي كل منهما سم وكتب أيضاً قوله أو بنفيهما جميعاً لم يقل أو بآبائهما جميعاً مع أن الظاهر أن جواب أم قد يكون بآبائ الأمرين جميعاً لأن هذا غير متأت في الحديث بخلاف آيات أحدهما ونفيهما جميعاً (قوله تخطف للمستفهم) أي في اعتقاد ثبوت أحدهما سم (قوله لا بتنفي الجمع بينهما) أي (٢) ولم يعتقد ثبوتهما جميعاً فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيًا لكل منهما سم (قوله لا نه عارف) أي المستفهم (قوله بعض ذلك قد كان) موجبة جزئية (قوله برفع كاه) اعتراض على الرفع بأن المذكور في معنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع ما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع بأن ما نقله الشارح في مطوله عن سيدي به من قول الشاعر * ثلاث كاهن قتلت عمدا * برفع كاهن يدل على جواز التركيب المذكور أفاده الفري (قوله شيئاً مما تدعيه على من الذنوب) أشار إلى أن المراد من الذنب في قوله تدعى على ذنبا الذنوب بقرينة إتمام بعد ما ثبت أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا قاله السيرافي فري وعبارة عبد الحكيم إشارة إلى النكرة أعني ذنبا للعموم وإن كانت في الآيات اهـ (قوله ولا فائدة الخ) فيه بحث فلا نسلم أن المدول عن النصب لذلك لجواز

(١) جواب عما يقال

(٢) عبارة المطول لا ينبغي الجمع بينهما لأنه لم يعتقد الخ ما هنا فتأمل اهـ

إلى الرفع المقر إليه أي لم أصنعه (وأما تأخير) أي تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) (وسيجي بيان) (هذا) أي الذي ذكر من الحذف والتذكروا الأضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كأنه مقتضى الظاهر) من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) أي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه (فيوضع المضمير موضع المظهر كقولهم نعم رجلاً زيد) (مكان نعم الرجل) فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الأضمار لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير

أن يكون لفظ كل المضاف إلى الضمير لا يقع معمولاً فإنه لا يجوز رأيت كأنهم ولا رأيت كأنكم وإنما يقع تأكيداً أو مبتدأ مع س صرح بذلك في المطول ونقله عن ابن الحاجب وأطال في هذا المحل فراجعناه فإنه مهم سم وفي ليس عن المعنى أنها تقع معمولاً قليلاً فراجعناه (قوله) (وأما تأخير) أي عن المسند (قوله) (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعني أن تأخير ليس (١) من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه أطول وكتب أيضاً مانصه ككونه عاملاً وله صدر الكلام (قوله) (هذا) (كأنه) (لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر (٢) من وجوه حيث وضع اسم الإشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيهاً على أنه جعل الأحوال المتقدمة بنهاية الإيضاح كالحمس وبحسن البيان ولطف المزج واحداً أطول ببعض تقديم وتأخير (قوله) (أي الذي ذكر) أشار إلى أن أفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه متعدد لتأوله بالذكور (قوله) (كأنه) (مقتضى الظاهر) مبني على التغليب والافتراء الخطاب مع معين إلى غيره الذي ذكر في مباحث الأضمار من خلاف مقتضى الظاهر ففرى وتقديم عن عبد الحكيم ما يخالفه وكتب أيضاً قوله كانه به بارادكاه تأكيذاً أو مبتدأ على أن المشار إليه متعدد أطول وكتب أيضاً مانصه تقدم أن مقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فإن كل مقتضى ظاهر مقتضى حال ولا عكس لأن مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله) (وقد يخرج الكلام) (أني بكلمة) (قوله) (مع المضارع) إشارة إلى قلته بالنسبة إلى مقابله وبدأ فيه بوضع المضمير موضع المظهر على خلاف بدء الافتتاح بوضع اسم الإشارة موضع المضمير لأنه يفوق (٣) ماورد كذا في الأطول (قوله) (لاقتضاء الحال) (أي باطن الحال) (قوله) (كقولهم) (أي العرب) ابتداء من غير جري ذكر المسند إليه لفظاً أو تقدير أو في كلام المصنف أيضاً وضع المضمير موضع المظهر على ما قاله الثعري وفيه أن ثم قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حد حتى توارت بالحجاب فلا يكون من وضع المضمير موضع المظهر (قوله) (كقولهم) (نعم رجلاً مكان نعم الرجل) (ونعم رجلين مكان نعم الرجلان) (ونعم رجلاً مكان نعم الرجل) فقد أشار إلى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تميزه بمنزلة الرجل أطول (قوله) (وهذا الضمير الخ) عبارة المطول وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كما مظهر في نحو نعم الرجل ليحصل الأبرام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام أو الذم العام أعني من غير تعيين خصلة أه قال السيد هذا يشعر بأن اللام في الرجل للعهد الذهني كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام هنا كاللام في قولك ادخل السوق حيث لا عهد (قوله) (بهم) باعتبار الوجود) أي باعتبار التحقق في الخارج فشكله مبهم كما أن جنسه مبهم ولذا احتاج لتمييز بين جنسه ومخصوص بين شخصه (قوله) (أعني من غير تعيين خصلة) أشار به إلى أن المراد بالعموم الإطلاق لأن العام لفظ يستغرق الصالح من غير حصر وهو غير موجود هنا إنما الوجود هنا المطلق وهو ما دل على الماهية بلا قيد اه عبد الحكيم بإيضاح اه

(١) فيه أنه قد يكون داع لتأخره في نفسه مع قطع النظر عن المسند راجع عبد الحكيم اه

(٢) المراد بالجمع ما فرق الواحد اه

فائد الى متعقل معهود في الذهن والترم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمير موضع المظهر (في احد القولين) اي قوله من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقدير او يكون التزام أفراد الضمير

بينك وبين مخاطبك ورد كونها للجنس بقوات الابهام المقصود في هذا الباب ويجوز ان تفسره بزيد مثلا ويجوز ان تنزيهه وجمعه واجب بان المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة (١) فالابهام موجود كما في المعهود ووضح تفسيره بمخصوص ايضا واما نعم الرجال ونعم الرجال فالمراد به (٢) جنس التنزية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثني أولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحمل عن الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا مائد الى الجنس ايضا وقال الفري جاء بشئ تراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب هو المبالغة فلما ارادوا زيادة المبالغة والتعميم (٣) ابهاموا الفاعل أولا لتشوف النفس اليه وترغب في طلبه اه (قوله وعائد الى متعقل الخ) في كلام غير واحد من النحاة كالدماميني أنه عائدا الى التميز وعليه يكون التميز مفسر للضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون مفسر له بواسطة تفسيره لمرجه وكتب ايضا قوله الى متعقل أي الى شئ مطلق متعقل معهود باطلا في الذهن (قوله معهود) اقتصر الشارح على أحد القولين في الضمير والقول الثاني انه للجنس والقولان مبنيان على القول في ال من قولنا نعم الرجل فليل أن المراد به (قوله بنكرة) أي لا بمعرفة ليعلم جنس المتعقل أي فقط أي دون شخصه ليحصل الابهام ثم التعيين الحاصل بالمخصوص بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيقوت الابهام ثم التعيين (قوله أي قول الخ) تفسير لاحد القولين لا القولين (قوله خبر مبتدأ محذوف) لانه لما تقدم ذكر الفاعل منها قدر السؤال عنه بمن هذا فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف أي زيد مدح ولعل وجه ان الحذف بآخر الجملة أنسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لانه اذا الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب السؤال عنه مع أنه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف وأيضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مفسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس من معني اللبيب فري (قوله فيحتمل عنده) أي فليس من هذا الباب على القطع ويحتمل أن يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهني ويكون من هذا الباب والعائد الرابط كونه عبارة عنه في الخارج سم ونظري في قوله ويكون من هذا الباب بانه على هذا الاحتمال الثاني من موضع المضمير المبهام موضع المضمير المعين لا من وضع المضمير موضع المظهر وفي الاطول ما يوافقه (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى المخصوص فيلزم تنزية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص منثى أو جمعا سم وأورد ايضا على احتمال عود الضمير الى المخصوص أن الضمير حينئذ متعين لا ابهام فيه فقات الابهام ثم التفسير وانه لم يبق لا يراد التميز فائدة (٤) وأجيب

(١) فيه أنه ان أراد الجنس منه حيث هو فلا ابهام فيه بل الاطلاق وكذا لو اراد منه حيث تحققه في كل فرد لان العموم غير الابهام وان اراد باعتبار وجوده في فرد غير معين فهو العهد الذهني اه عبد الحكيم (٢) فيه أن المقصود مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين بعد الرجليين لا مدحه من حيث الاتينية اه (٣) قوله له زيادة مبالغة لا يخفى أن المبالغة انما تحصل بمحصص الجنس في المخصوص واتحاد به ولا محصر هنا ودعوى لاتحاد انما تتجه على تقدير كون المخصوص خبر بعد الاعلى كونه هذا اه

(٤) لئلا تنفر النفس عنه لو مل عليها بالتفرق (٥) قوله وأجيب بأن المراد الخ ليس بالادعاء في الجنس انما الادعاء في تفسيره بزيد فالجواب اسقاط هذه العبارة وزيادة لفظ الادعاء بقوله ووضح تفسيره بمخصوص اه

حيث لم يقل نعموا ونموا من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة (وقولهم هو أو هي زيد ما كان الشأن أو القصة) فالأضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤثّر إذا كان في الكلام مؤثّر غير فضلة فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمير موضع الظاهر في البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أي يعقب الضمير أي يجيء على عقبه (في ذهن السامع لأنه) أي السامع (إذا لم يفهم منه) أي الضمير من (معنى انتظره) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد ووده فضل تمكن لأن المحصول بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن

بأن الإبرام والتفسير يكفي له تأخير المرجع لفظا والتمييز للتأكيد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى (١) ذرعا سبعون ذراعا (قوله نعموا ونموا) عبارة المطول نعم رجلين زيدان ونموا رجلا الزيدون (قوله لكونه من الأفعال الجامدة) يرد (٢) عليه أن ليس من الأفعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها المرجع تدبر (قوله وقولهم هو أو هي زيد عالم) اختاره على زيد قائم لأن الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب أن تكون أمرا عظيما يعنى به ويستحق أن يحتمل لتكينه في نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لأن الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء من النواسخ اه أطول وكتب أيضا مانصه ولم يحتج الخبر الجملة هنا الرابطة لأنه عين المبتدأ فهو في حكم المفرد أي الشأن أي الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج إليه في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قول زيد منطلق أي مقول هذا اللفظ (قوله مكان الشأن والقصة) يشير إلى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فنرى وكتب أيضا مانصه وهو راجع إلى الشأن المعقول وهي إلى القصة المعقولة يفسرها الجملة بعد أطول (قوله غير فضلة) ولا كالفضلة صرح به الرضى بخلاف الفضلة نحو أنها بنيت غرفة وما هو كالفضلة فهو أنها كان القرآن معجزة لأن المؤنث منصوب نصب الفضلات فلا يختار التأنيث في ذلك بل يقال أنه في المنالين قال الرضى لأن الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقتها للفضلات يس (قوله فقوله هي زيد عالم مجرد قياس) يمكن أن المصنف نبه به على أن مقتضى القياس أن يستوى المذكور والمؤنث في كل جملة لأن كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما صمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا في الأطول لكن هذا لا ينهض عذرا للمصنف بعد قوله وقولهم المقتضى استعمال هو زيد عالم (قوله مجرد قياس) أي قياس مجرد عن الاستعمال والسجع فلا يصح قوله وقولهم المقتضى أن ذلك مسموع وكتب أيضا قوله مجرد قياس أي على قولهم هي عند مليحة بجامع عود الضمير في كل على القصة ولذلك قال الرضى وتأنينه وإن لم تضمن الجملة مؤنثا قياس لأن ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع اه (قوله أي يجيء على عقبه) إن قلت لا حاجة له كره على فالجواب أنه إنما أتى بهذا تأكيدا للتعقيب والاصاق لأنها تشعر بالاستعلاء والتمكن وبيانه أن عقب حال جرما بعلی ليست طرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وإن لا فاصل بينهما (قوله أعز من المساق) وجه الاعتزاة أن فيه امرين لذة العلم ودفع الملهوق بخلاف المساق بلا تعب فإن فيه الأول فقط ولا يخفى أن اللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من اللذة الموجودة بدوته حن (قوله ولا يخفى الخ) إنما يرد إذا جعل التعليل اعنى ليتمكن تعليلا لوضع المضمير موضع الظاهر على ما ذكره وهذا هو

- (١) بناء على أن التميز ذرعا وأما أن كان المراد منه مذروعا فالتمييز على حقيقته اه
(٢) يجب بانه جزء ملة والجرىاته مجرى الامثال والاتكون جوده زيادة عن ليس فانه يقال لست لسنا وغير ذلك بخلاف ما هنا اه شيخنا

في باب نعم لان السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه متشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر اى يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) اى المظهر الذى وضع موضع المضمر (اسم اشارة فلذلك العناية بتميزه) اى تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله . كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (اعيت) اى اعيتته واعجزته او اعيت عليه وصعبت (مذهابه) اى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا . هذا الذى

الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليل لقوله وقولهم هو او هو زيد طالما فلا ورود له فترى وكتب ايضا مانعه يمكن ان يقال مراد المصنف ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر (١) لجواز ان يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل لا يصح في باب الخ افاده عبد الحكيم

(قوله في باب نعم) وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائما افاده في الاطول (قوله لان السامع الخ) (٢) لا يخفى انه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل لا نه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتقدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم انه لا بد من مجيئه وان الانتظار التام انما يتحقق اذا وجد محل ما ينتظر ولم يجىء كافي ضمير الشأن فان حق الضمير ان يتقدم مرجعه ولو تقديرا فاذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار التام حينئذ وحاصله ان الانتظار انما يتحقق فيما وجد مرجعه ولم يوجد ع من سم وقوله من حيث ان النفس الخ يندفع من افادة قوله لعدم تمامه لحكم النجاة بتمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد مرجعه اى محل مرجعه (قوله فلا يتحقق فيه التشويق الخ) اى فلا يستقيم تعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره (قوله لا اختصاصه) اى اختصاص مدلوله وكتب ايضا قوله لا اختصاصه بحكم بديع اى لكونه مختصا في العبارة بحكم بديع اورد له والاحسن لكونه محكما عليه بامر بديع افاده في الاطول (قوله كم عاقل) كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد في موضع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبر فترى وكتب ايضا قوله كم عاقل الخ المقابل الحقيقي للعاقل المجنون وللجاهل العالم فهي ايقاع جاهل مقابل لعاقل رمز الى ان العقل بلا علم لا يعتمد به وان الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه ان يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الحكامات واراد بقوله عاقل وزنديقا نفسه فاخطأ في الاول واصاب في الثانى اما في الاول فلان مقتضى العقل ان لا يتوغل في الامور الالهية ولا يعترض على الله فيها واما في الثانى فلانه زنديق ملحد يس واخطأ ايضا في وصف نفسه بالعالم التحرير لانه لو كان عالما تحريرا ما اعترض على الله في ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسبا ومعنويا وان الثانى افضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وكتب ايضا مانعه واين هذا من قول بعض العارفين

كم عاقل يسكن بيتا بالكرا . وجاهل له قصور وقرى

لما قرأت قوله سبحانه . نحن قسمنا بينهم زال المرا

كم من اديب فهم قلبه . مستكمل العقل مقل عديم

ومن جهول مكتر ماله . ذلك تقدير العزيز العليم

وقول بعضهم

(قوله هو وصف الخ) اى وليس بتأكيد كما سبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيد ومغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل عبد الحكيم (قوله واعجزته) تفسير

(١) (قوله لجواز ان الخ) فيه انه حينئذ ليس من وضع المضمر كما مر في قوله وقولهم اه

(٢) (قوله لا يخفى الخ) ان اريد ظاهره دفعه كلام الشارح وان اريد ان الضمير متعلق في الجملة من حيث ان نعم لا بد لها من فاعل ولو ضميرا كان مستقيما لكن لا يشاهده ظاهر الكلام تأمل

ترك الاوهام حائرة . وصير العالم النحرير (المتقن من نحر الامور علما) اتقنها (زنديقا) اي كافرا نافيا للصانع
العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان
القياس فيه الاضرار فعديل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز
المتعين هو الذي له الحكم المعجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع
هو الذي أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة (او التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما اذا كان)
السامع (فاقد البصر) أو لا يكون ثمة مشارا اليه أصلا (أو النداء على كمال بلائته) اي بلائدة السامع بأنه لا
يدركه غير المحسوس (أو) على كمال (فطانت) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (او ادعاء كمال
ظهوره) اي ظهور المسند (وعليه) اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمير لادعاء كمال الظهور (من
غير هذا الباب) اي باب المسند اليه (تعالت) اي اظهرت العلة والمرض

وقوله أو اعيت عليه فاعيت على هذا لازم وعلى الاول متعدد والوجه الاول أحسن لأن حذف العائد
المفعول امون من حذف العائد المجرور وكذا في الاطول وقوله وصعبت تفسير (قوله ترك) أي صير فان
ترك اذا عدى لاثنتين يكون بمعنى صير على ما في التسهيل اطول (قوله الاوهام) اي العقول أي أهل
العقول فسمى المحل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير العالم النحرير زنديقا) فان قلت اذا كان هذا
يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية امر العالم أن يتحير فمن أين يصير مجازا بنفى الصانع قلت جعله الغضب
المستولي عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا اطول ويجاب أيضا بأن الزندقة لا تتوقف
على الجرم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله من نحر الامور علما) تمييز محمول
عن المفعول والاصل نحر علم الامور اي اتقنه وتفسير النحر بالاتفاق تفسير مجازي علاقته المشابهة في ازالة
ما به الضرر فان القتل والذبح هو معنى النحر الحقيقي يزيل الدماء والرطوبات التي بالحيو ان والاتقان
يزيل الهكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاضرار) لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة
حقيقة في المحسوس سم (قوله فالحكم البديع) اشارة لرد ما قاله بعضهم أن الحكم البديع كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فعني اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم
بديعا انه ضد ما كان ينبغي قال في المطول ولا يخفى ما فيه من التعسف سم (قوله هو الذي أثبت الخ) وهو
جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لاعلى اختصاصه ولاعلى العناية اذ التهكم بمن لا
بصر له مثلا انها يقضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية بتمييزه وان كان اسم الاشارة مفيدا له
وفيه تعريض صاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخل تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع
اه عبد الحكم (قوله او لا يكون ثمة مشارا اليه) أي محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه
مطلقا فلا يقال اذا لم يكن ثمة مشار اليه لم يكن هناك مرجع للمضمير فلا يكون المقام للمضمير لتوقفه على
المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمير تأمل من سم بالمعنى والاحسن ان معنى ثمة في
حاضرة المتكلم اي لا يكون في حضرة المتكلم مشار اليه أصلا أي لا محسوس ولا غيره بأن كان المعبر عنه
فائبا (قوله او على كمال فطانت) زاد في الاطول او التنبيه على كمال حدة بصره (قوله تعالت الخ)
قبل هذا البيت

قنى قبل وشك البين يا ابنه مالك . ولا تحرمينى نظرة من جمالك

فان ساءنى ذكراك لى بمساءة . فقد سرنى أنى خطرت ببالك

وقوله قنى امر للمخاطبة من الوقوف وشك البين قرب البعد والواو في وما بك علة حالية وتريد ين قتلى في

(كى اشجى) اى احزن من شجى بالكسر اى صار حزينا لا من شجبا بالعظم معنى شجى فى حلقه (وما بك علة
• تريدن قتلى قد ظمرت بذلك) اى بقتلى كان مقتضى الظاهر ان يقول به لا نه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك
اشارة الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذى موضع المضمير (غيره) اى غير اسم الاشارة
فلزيادة التمكن اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله احد الله الصمد) اى الذى يصمد اليه

موضع الحال أو الاستئناف أو البديل وقد ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهذا المراد فترى وقوله
والواو فى ما بك علة حالية قال فى الاطول الجملة حال مؤكدة (١) لا يفهم من التعامل عدم العلة أو جملة دعائية
معتضة اه وقوله او البديل اى بدل الاشتغال من تعاملت (قوله اشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف
من باب علم لازما اى احزن ويحتمل صيغة المجهول من باب فصر متعديا اى احزن أطول (قوله معنى شجى)
أى العظم (قوله تريدن) الظاهر اردت الا أنه اراد حكاية الحال الماضية أطول (قوله الا أن قتله ظهر
ظهور المحسوس) اى وظهور المعانى كالقتل كاله أن تكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال
فى ظهورها فى كلام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو ادعاء كمال ظهور المسند اليه مم بالمعنى (قوله اى
غير اسم الاشارة) فان قيل اسم الاشارة فيه أيضا زيادة التمكن فالجواب نعم (٢) الا أن يختص من بين المظهرات
بكونه لكمال العناية بالتمييز وبكونه المفصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله أو التهكم
عظما على كمال العناية يقتضى أن التهكم وما بعده من نكات وضع اسم الاشارة موضع المضمرة فهلا جعلت
زيادة التمكن منها اه (قوله فلزيادة التمكن) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان اى لزيادة التمكن
أى جعل المسند اليه متمكنا فى ذهن السامع ويحتمل أن تكون على أصلها لأن المضمير لا يخالو من تمكن
معناه فى ذهن السامع فى الجملة والمظهر أقوى فى التمكن وعلى الاول يكون تسمية التمكن زيادة لأن المسند
اليه فى الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهر فى موضع المضمير يفيد زيادة على ذلك وهى ذلك التمكن اه
عق وفى كلامه اشارة (٣) الى أن قول الشارح اى جعل المسند اليه الخ ميل الى الاحتمال الاول ويظهر أن
الاحتمال الاول مبنى على أن معنى التمكن قوة الحصول فى الذهن والثانى على أن معناه الحصول وكتب
أيضا قوله فلزيادة التمكن الاضافة للبيان اى زيادة التمكن؛ فيوافق قوله فى ضمير الشأن ليمكن وزيادة
الزيادة هنا فى اللفظ تفنن اه يس وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكن وذلك اما لأن فى ذلك الاسم انما
(٥) تقليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعها كان كحدث غير متوقع فأثر فى النفس تأثيرا بليغا
ويمكن فيه زيادة تمكن وفى اختصاصه بغير اسم الاشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتبناه عن سم
(قوله نحو قل هو الله أحد الله الصمد) قال فى الاطول وعندى ان ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن منه الى
الشأن الذى ذكر آنفا ولا يبعد أن يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع المضمير التنبيه على
بلادة السامع حيث لا يفهم المضمير وادعاء الخفاء بحيث لا يتضح الابتكار البيان الواضح اه وكتب أيضا قوله

- (١) ظاهر كلام المختصر انها مؤسسة على حسب تفهيمه اه شيخنا
- (٢) (قوله الا انه الخ) لا يدفع الاشكال بل الدافع له ان الكلام على تقدير او نحو ذلك تأمل اه شيخنا
- (٣) (قوله وفى كلامه اشارة الخ) فيه نظر كلام الشارح يحتمل الامر بن بناء على أن المراد اضافة اللفظ المرادة
من الجمل ولا يخفى ان يفهم عى لا يناسبه (قوله ويظهر الخ) بل هو احتمال آخر فى المتن وان جعل الزيادة هى
الجعل من المتكلم كما هو المتبادر غير تام وما قاله الاطول يمكن حمل اوله على الاول وثانيه على الثانى اه
- (٤) لاداعى لذلك كما هو بنى عنه التأمل اه شيخنا
- (٥) لعل مراده الناشئ من الابهام والخفاء اه

ويقصد في الخبر أن لم يقل هو الصمد زيادة التمكن (ونظيره) أي قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر زيادة التمكن (من غيره) أي من غير باب المسند له (وبالحسن أي بالحكمة المقتضية للآزال (انزالناه) أي انزلناه (وبالحسن زل) حيث لم يقل وبه نزل (أو ادخل الروح) عطف على زيادة التمكن (في ضمير السامع وتربية المهابة) هذا كالتأكيده لادخال الروح (أو تقوية داعي المأمور مثالها) أي مثال التقوية وادخال الروح مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين يا مراك بكذا) مكانا أنا أمرك (وعليه) أي على وضع

قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فإن الثانية كالتمتة للأولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمهم بصمدية بخلاف أحديته أه فترى (قوله) ويقصد في الحوائج عطف تفسير (قوله) وبالحسن انزالناه وبالحسن زل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر أنا فسر الحق الثاني بما فسر به الأول كما يدل عليه قاعدة اعطاء المرفوع مرناً وأما إذا فسر بالأوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لأن كلام الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق أنه لا احتياج إلى هذا الاشتراط لأنه إذا اختلفت معانيها كان القياس الاتيان بالضمير أيضاً ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بأنه مردود لأن الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه أه فترى (قوله) أي بالحكمة المقتضية للآزال) أي انزاله على صلاح المعاش والمعاد وسماعاً حتماً لا باحتياج ثابت في الواقع وتقديم الجار والمجرور لأنه مر قال القاضي ولعله أراد به نفى اعتراض لبطالانه أو الأمر وآخره عبد الحكيم (قوله) وبالحسن زل) لا يخفى أن الظاهر فبالحق نزل لأنه لازم الآزال بالحسن الآن يقال المراد بالآزال تقدّر الزول قال السيد السند في شرحه للمفتاح (١) لو فسر الحن أي الثاني بالأوامر والنواهي يمكن مما نحن فيه قلت وحينئذ يكون الواو في موقعه أطول (قوله) ادخل الروح وتربية المهابة) اعتبر اجتماعهما وإن كان أحدهما يكفى في كونه ملاحظة لكون لباعث على الاظهار فويأ (قوله) في ضمير السامع) يعنى قلبه (قوله) هذا كالتأكيده) بيانه أن الروح والخوف والمهابة وإن كانت لذلك (٢) الخوف لكون المصنوع منها عرفاً هي الحالة التي تكون في القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم وهو بمنزلة تأكيده لأنه يدل على المزوم أه ملخصاً من عبد الحكيم وهو مراد ما فهمه السيدان الجرجاني والصفوي في هذه العبارة وفي قوله فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم نظر (٣) لأن المعطوف لتربية المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف إنما اللازم نفس المهابة وكتب أيضاً قوله كالتأكيده إنما لم يكن تأكيده لأن تربية المهابة أي زيادة الحالة التي تنشأ من الخوف غير ادخال الروح أي الخوف وإنما كان كالتأكيده لأن زيادة الحالة المذكورة تستلزم ادخال خوف والمزوم يدل على اللازم فكان كالتأكيده بهذا الاعتبار (قوله) أو تقوية داعي المأمور) أي ما يكون داعياً لمن أمرته بشيء إلى الامتنال والاتيان به مطول فيؤخذ منه اضافة داعي المأمور من اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ولذا اضافه (٤) بقوله إلى داعي أي تقوية الشيء الذي يدعو المأمور إلى الامتنال فذات الخليفة من لا تقتضي الداعي إلى ذلك والتعبير عنه بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل

(١) وعلى هنا تكون القاعدة أغلبية أه

(٢) نسخة كذلك الخوف وهو الصواب ويجوز قوله لذلك أه شيخنا

(٣) (قوله) نظر الخ) يمكن أنه من اضافة الصفة إلى الموصوف أي المهابة التي براد حصولها شيئاً فشيئاً والمراد

اللازم ولو في الجملة أه

(٤) (قوله) ولذا اضافه الخ) عبارة محرفة صواباً وكذا اضافته تفرقة إلى داع اضافته للمفعول أه وفاعل معهم

المظهر موضع المضمير لتقوية داعي المأمور (من غيره) أي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت (فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (او الاستعطاف) أي طلب العطف والرحمة (كقوله

أهني عبدك العاصي أنا كا) • مقرا بالذنوب وقد دعا كا

لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من التخصيص واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال (السكاكي هذا) أعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أي بان يكون عن الحكاية الى الغيبة

الكره بالمأمور لو خالف تقوى ذلك الداعي وكتب أيضا ما نصه كظن الانتقام عند المخالفة (قوله لتقوية داعي المأمور) قال في الاطول وعليه أي على وضع المظهر موضع المضمير للنكتتين قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حجت لم يقل على لان في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع في قلب السامع ما ليس في سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعي الى التوكل ما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح اه ووجه ما صنعه الشارح بانه يدل عليه افراد ضمير (أ) عليه والرجوع لآخر المذكورات أقرب مع كون سياق الآية للترغيب والمناسب له تقوية الداعي دون ادخال الروع (قوله فاذا عزمت فتوكل على الله) فالذات العلية تقتضي الداعي والاصناف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوى ذلك ع س م و كتب أيضا ما نصه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضع الح إلى أي مطول (قوله والرحمة) عطف تفسير اه نوبى (قوله الهى عبدك العاصي أنا كا الخ) يوجد في بعض النسخ بعده

فان تغفر فانت لذلك أهل • وان تطرد فنرحم سوا كا

وقوله فنرحم يسكرون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح اه عبد الحكيم (قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب لشفقة وهي بمعنى الاستعطاف المذكور في المن واما زاد الشارح التخصيص واستحقاق الرحمة لبيان سبب الاستعطاف بلفظ المبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله أعني نقل الكلام الخ) في السكاكي اسم الإشارة بهذا التفسير فهو إشارة الى ما فهم ضمنا أيضا من اراد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله الهى عبدك العاصي أنا كا مثلا لوضع المظهر موضع المضمير ويفهم ضمنا أيضا من قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالمسند اليه وتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار فما قيل انه لا فائدة في قوله غير مختص بالمسند اليه لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس (٢) بشئ لان المفهوم صريحاً بما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة اه عبد الحكيم وقوله ومن قوله الهى عبدك العاصي أنا كا أي وكذا قول الخلفاء السابق وكتب ايضا قوله أعني الخ هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولا له لا يمكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح الاتي فنرى س م فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال أعني ولم يقل يعني (قوله عن الحكاية) أي التكلم وقوله الى الغيبة أي الاسم الظاهر س م (قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد بالنقل عن الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة وهذا وجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكلم الخ اذ لو

(١) فيه نظر اذ هو راجع الى الموضع لا الى التقوية اه

(٢) قوله ليس بشئ وفيه انه ليس مراد القائل انه تكرر حتى يرد عليه بانه ليس كذلك بل مراده انه ليس بتكرار ولا فائدة فيه لفهمه مما سبق نعم يرد عليه انه ذكر لئلا يفهل عنه اه شيبخنا

ولا تخلوا العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أي سواء كان في الاستداليه أو غيره
وسواء كان كل منها واردا في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إرادته (ينقل إلى الآخر) فتصير الأقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من
مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الامثلة (ويسمى هذا النقل) عند علماء المعاني (التفاتا) مأخوذا من الالتفات
أريد النقل المقيد بما ذكر لصار التقدير وليس النقل عن الحكاية إلى الغيبة مختصا بأن يكون عن الحكاية
إلى الغيبة ولا يخفى فساد استلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه وهو باطل لأن نفس الشيء يتمتع أن
يوجد في غيره مسمى (١) بقى شيء آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح قاصرة عن إفادة عدم اختصاص
بأقسام النقل بالمسند إليه إلا أن يجعل عدم اختصاصه باستفاد من العبارة بطريق المقايضة فتدبر
(قوله ولا تخلو العبارة) أي عبارة المتن يقطع النظر عن اصطلاح الشارح لأن معناه الظاهر أن النقل عن
الحكاية إلى الغيبة لا يختص بهذا القدر أعني النقل عن الحكاية إلى الغيبة بل يوجد عند عدمه وهو باطل
نوني (قوله وسواء كان كل منهما الخ) فسر العصام في أطوله الاطلاق في كلام المصنف بقوله أي واحدا
كان أو مني أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا في الاستداليه أو غيره ثم اعترض على الشارح في قوله وسواء الخ بما
لا يظهر كما لا يخفى علي من وقف على كلامه مع تأدب وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله
بعد عند علماء المعاني لانه من جملة مقول السكاكي فهو بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني فتدبر (قوله
وأراد في الكلام) بأن عبر به مسمى (قوله من ضرب الثلاثة في الاثنين) لأن كلا من الثلاثة ينقل إلى الآخرين
فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة والاثنين ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار أي واحد منها منقولاً إلى
غيره منها مسمى (قوله بحسب ما علم من مذهبه الخ) أي لانه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند إليه
وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله بالنظر إلى الامثلة) لانه مثل بالمسند إليه وغيره
ماسبقه تعبير ومالا وكتب أيضا قوله بالنظر إلى الامثلة متعلق بعلم مسمى ويوجد في بعض النسخ وبالنظر
محطف على حسب أي حسب ما علم من مذهبه انه لا يشترط تقدم التعبير والنظر إلى الامثلة حيث مثل بالمسند
إليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم تقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الامرين اعلم من مذهبه
والامثلة تأمل (قوله عند علماء المعاني) انما قال عند علماء المعاني مع ان بيان التسمية في علم المعاني يعني عنه
لثلاثتهم ان التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور أطول (قوله التفاتا) ذكر الالتفات
في علم المعاني صحيح ان القيام قد يقتضي كثرة الاصغاء إلى الكلام واستحسانه فيتوصل إلى ذلك بالالتفات
فإن أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البدع اه ع ق فعلى هذا يشكل تخصيص
تسميته علماء المعاني إلا ان (٢) يقال كونه يسمى عندهم بالالتفات لا ينافي تسميته عند غيرهم بذلك
أيضا تأمل وكتب على قوله كان من البدع ما نصه فهو من مباحث العلمين من جهتين مختلفتين وفي سائر
من مباحث البيان أيضا من حيث انه من أفراد خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من أفراد الكناية (٣) المبحوث

- (١) (قوله بغير شيء آخر الخ) أي بالنظر لقول المصنف ولا ولا بهذا القدر والافيات التنبيه عليه بقوله
بل كل الخ وتأمل في كلام المصنف لعله يكون طامأ اه شيخنا
(٢) قد يقال اسم الإشارة راجع للنقل المقتضى ولا شك ان هذه التسمية قاصرة على المعاني اه شيخنا
(٣) قوله المبحوث عنها الخ فيكون من جزئيات ما يبحث عنه في علم البيان لا من مسائله واليه أشار في
شرحه للمفتاح حيث قال وكونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية لا يوجب
كونه من علم البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده اه

الانسان من يمنة الى شمالة وبالعكس (كقوله) اى قول امرىء القيس (تطاول ليلىك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي (بالأتمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع (والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أى عن ذلك المعنى (باخر منها) اى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو ونحن اللذون صبحوا الصباحا

عنها فى البيان لان التصريح ايراد لفظ ظاهر الدلالة من غير اعتبار معتبر والسكتا بخلافه ومقتضى الظاهر من الاول وخلافه من الثانى (قوله وبالعكس) الواو بمعنى أو (قوله تطاول ليلىك) بفتح الكاف وان كان خطابا للنفس يجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق للعقاب الا ترى انه وقع لم ترقد بالتذكير وباقى البيت . ونام الخلى ولم ترقد . انظر عبد الحكيم وضبطها بالفتح ع ق ايضا وصاحب الاطول وخسر وعبارته قوله خطاب لنفسه أراد بنفسه شخصه وذاته يعنى ان الخطاب ليس على حقيقته اذا لم يرد بالخطاب من يغيره بل أراد ذاته وقد غر ظاهر اللفظ من ليس له من اسرار اتركيب حظ حتى ارتكب الاعتساف فكبره من ليلىك الكاف اه وكتب ايضا قوله تطاول ليلىك يحتمل انه تجريد وليس التفاتا وهو ما نقله الفاضل اليمنى عن ابي علي وابن جنى وابن الاثير وما قيل من انه لامنافة بينهما مردود بان مبنى التجريد على منافية المتزعزع للمنتزع منه ليرتب عليه ما قصد به من البالغة فى الوصف ومدار التفاوت على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به من ارادة المعنى فى صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهرة فالصواب ان ليلىك ان حل على الالتفات لم يكن تجريداً وان عد تجريداً لم يكن التفاتاً اه فترى ملغصا (قوله بفتح الهمزة وضم الميم) فى القاموس أتمد كاحمد موصى وتضم الميم اه (قوله اسم موضع) زاد فى الاطول ويروى بكسرهما (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى الخ قال الفخرى فى حواشيه على المطول اعلم انه نلخص مما ذكره الشارح ان فى الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخرام لا الثانى مذهب الزمخشري والسكاكى ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط (١) ان لا يكون التعبير ان فى كلام واحد ولا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثانى لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطب فى التعبيرين واحداً ولا الاول مذهب صدر الافاضل والثانى مذهب الجمهور (قوله أى عن ذلك المعنى) صريح فى انه لا بد من اتحاد معنى الطريقتين سم (قوله على خلاف ما يقتضيه الظاهر) أى ظاهر الكلام لا المقام ولذلك صرح البيضاوى على وفق اشارة صاحب الكشف بوجود الالتفات فى قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاحمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب فى الموضعين ونكتة العدول عن مقتضاه التعظيم للنبي صلى الله عليه وسلم والتلطف فى مقام العتاب بالعدول عن مواجهة الخطاب اه يس (قوله ولا بد من هذا القيد) وانما تركه المصنف (٢) لئله من المقام لان كلامه فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله انا زيد) فانه عبر أولاً عن الذات بطريق التكلم وهو أنا وثانياً بطريق الغيبة وهو زيد لان الاسم المظهر حكمه انما هو كذا بقية الامثلة سم وكتب ايضا قوله انا زيد وان عمرو فان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم او المخاطب جاز على

- (١) صوابه ان لا يكون فى كلام واحد بل فى كلامين بزيادة لا بعده اه
(٢) قوله لئله من المقام لان كلامه فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر المقام لا السياق اه

وقوله تعالى وإياك نستعين واهدنا وانعمت فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد والباقي جار على أسلوبه ومن زعم أن في مثل يأيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقدمها على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أي الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكي لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل إلى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليك (مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق أن المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السياق إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعُدل عنه إلى طريق الخطاب

ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لصحة الأخبار بالظاهر عن المضمحل فليكون من الالتفات ادعق (قوله نحن اللذان أصبحوا الصباحا) آخر . يوم النخيل غارة ملحاحا . قال ابن مالك في شرح التسهيل أعراب الذين في لغة طيء مشهور وهي لغة هذيل أيضا والسرفيات اللذان على هذه اللغة تكتب بالأمين بخلافه في لغة من الزمه الياء دائما أنه حالة بنائه شبيهة بالحرف وال التعريف على قول ومشاركة لها على القول بأن تعريفه لهذا الصلة فأنشأ وأعدم ظهورها خطأ في حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف أو شبهه فيما يشبه الحرف وأظهرها في حالة الأعراب لالغاء شبه الحرف ثم الظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى أصبحوا تأكيداً من صبحه إذا أتاه صباحا ويجوز أن يردا لبيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على النظر فيه ويحتمل أن يكون الصباحاً مفعولاً مطلقاً لأصبحوا من قبيل أنبت نباتاً وتبتل تبتلاً ومفعول أصبحوا محذوف أي أصبحهم والنخيل بضم النون وفتح الحاء المعجمة موضع بالشام والغارة اسم مصدر نصبه على التعليل أي لأجل الغارة ونصبه على الحال بمعنى مغبرين يمنعهم أفراد ملحاحا والملاحح صيغة مبالغة من اللحاح اه ملحاحا من الفري وغيره (قوله وقوله تعالى) أي ومثل قوله تعالى وإياك الخ بما فيه تكرير الطريق الملتفت إليه سم (قوله والباقي جار على أسلوبه) وإن صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لأنه لما التفت إلى الخطاب صار الأسلوب للخطاب اه سم (قوله فقدمها الخ) ذلك لأن حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول إلا بصلته لأنها كجزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه بالصلة وأما قوله . أنا الذي ستمني أي حيدر . فقبيح شاذ عند النحويين كما قاله المرفوقي على ما في المطول لكن في المعنى أن نحو أنت الذي قبلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسته على هذا القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لأن قلت تقيده كونه خلافه (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجري على كل من التحقيق الآتي وعلى خلافه خلافا لمن قال هو مقابل التحقيق الآتي تأمل (قوله والتحقيق الخ) عبارة المطول فإن قلت ترجعون ليس خطاباً لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداً قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا أعبد الخطابيون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيحىء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فإن قلت حينئذ يكون قوله ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضى أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق اه وكتب أيضاً قوله والتحقيق مقابله أن المراد بقوله ترجعون المتكلم

فيكون الثفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة انا أعطيناك السكوت فصل لربك) ومقتضى الظاهر فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) اي ذهب بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاط في مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد التقرب أي حين ولي الشباب

نفسه والاصل أرجع فعبر عنه بصيغة خطاب الجماعة وان قوله مالي لأعبد جار على ظاهره من ان المراد المتكلم نفسه ولا تعرض فيه بالمخاطبين ولما كثر الالتفات حاصلا على كلا الوجهين بينه الشارح على الوجه التحقيقي والحاصل انه لا بد من كون المعنى المعبر عنه بالطريقين واحد كما مر فلا بد في كون الآية من الالتفات من صرف أولها الى آخرها أو العكس والتحقيق الاول وعليه يكون في ومالي لأعبد الثفاتا على مذهب (١) السكاكي وكتب أيضا قوله والتحقيق ان المراد ما السكك لا تعبدون لأن القائل حبيب النجار وهو من المؤمنين الا انه أقام نفسه مقام المخاطبين ليكون أدخل في النص لما أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لأن التعريض عند المصنف والشارح اما مجاز أو كناية وهمنا مجاز لا متاع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه السيد قدس سره ان المعنى التعريض من مستبهمات التركيب واللفظ ليس مستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة او مجازا او كناية يرد إن اللفظ ليس مستعملا في مخاطبين (٢) فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا اه عبد الحكيم وقوله وهو من المؤمنين اي فالعبادة حاصلة منه بالفعل (قوله فيكون) أي العدول المذكور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات في الآية ان في لفظ الرب حنا على فعل المأمور به لأن من يربيك يستحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصل لنا) قال في المطول وقد كثر في الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لمدح المعظم كالجماعة ولم يحس ذلك لغائب والمخاطب في الكلام القديم (٣) وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم اه ونوقش (٤) بقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء وأجيب بأن من تغليب المخاطب على الغائب أي اذا طلقت أنت وامتك وبأن صاحب الكشف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهاد الزمخشري بقول الشاعر . فان شئت حرمت النساء سواكم . وبأن القاضي ذكر في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح اه ملخصا من الفري ويرد عليه أيضا قوله تعالى حكاية رب أرجعون (قوله اي ذهب بك) الباء للتعدي أي أذهبك وأتلفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وان كانت لخطاب النفس على ما مر وفي الاطول جواز التذكير والتأنيث (قوله طروب) الطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن اه سم (قوله ومعنى طروب في الحسان) فيه اشارة الى تعلق الانسان بطروب سم (قوله ونشاط في مراودتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله

- (١) قال الملوي في شرح القيته معترض على ذلك بل فيه الثفات عند الجمهور أيضا لسبقه اتباعوا المرسلين اتباعوا من لا يسألكم اجرا وفيه انه في الحلبي آخر له اه
- (٢) قوله فلا يكون المعدل وقال عرق ليس من شرط الالتفات من وجود التفسير بالمطابقة بل يصح بالزوم أيضا كما في التعريض اه لكن في غير الآية اه
- (٣) اي كلام الفصحاء المتقدمين في الجاهلية يدل عليه مقابلته بالمولدين اه
- (٤) يجاب عن الجمع بأن قوله لم يحس أي نصا اه

وكاذ يتصرم (عصر) ظرف مضاف الى الجملة الفعلية أعنى قوله (حان) أى قرب (مشيب • يكفى ليلي) فيه النفات من الخطاب فى بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكفى فاعل يكفى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى والمعنى يطالبنى القلب بوصول ليلي وروى تكفى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلي والمفعول محذوف أى شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أى بعد (وليها) أى قربها (ومادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوق عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعادة كأن الصورأرف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أى عادت عاد

فى مرادتها أى مطالبتها بالوصول تفسير لقوله فى طلب الحسان (قوله وكاذ يتصرم) أى بالكيفية وفيه إشارة الى بقاء بعض آثاره وأن قول الشاعر بعيد الشباب أى بعيد معظمه بقرينة قوله حان مشيب فقول الشارح أى حين دلت الجاب بيان لظاهر المعنى وقوله وكان الخ بيان للمراد وهذا على أن الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب اما على الفصل وجعله واسطة فاصلين الشباب والمشيب كما هو مذهب الجمهور فلا احتياج الى التقدير الماريل بحمل الكلام على ظاهره وان المراد بعيد الشباب وذهابه وتصرمه بالكيفية وزمن هذه البعيدية هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله حان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاذ يتصرم غير ظاهر اه ملخصا من الحفيد وغيره (قوله عصر) بدل من بعيد الشباب (قوله الى التكلم) أى فى يكفى لانياء يكفى للمتكلم (قوله وليلى مفعوله الثانى) أى بتقدير الباء لقول صاحب القاموس التكليف الامر بما يشق عليك كذا فى الاطول والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبنى الخ (قوله والمعنى يطالبنى الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أى الطلب فالمعالجة على غير بابها (قوله وروى تكفى) والالتفات حاصل عليه أيضا من الخطاب الى التكلم (قوله والمفعول محذوف) وقال العصام الانسب حينئذ أن يكون بين تكفى وشط تنازع فى قوله وليها ويكون المعنى تكفى ليلي أى حبها المفرط وليها وقد شط وليها وكتب ايضا مانصه والتكليف على هذا الثانى بمعنى التحميل (قوله أو على أنه خطاب للقلب) والمفعول على هذا أيضا ليلي أى وصل ليلي والتكليف على هذا الثالث المطالبة أى الطلب وكتب أيضا قوله أو على أنه خطاب للقلب الخ قيل اعتبارا لالتفات فى تكفى بالنظر الى مخاطبك لا يجمع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب فى تكفى لم (٢) يكن ابتداء الكلام على أسلوب مخاطبك اذ يكون التقدير حينئذ تكفى لك على أن يكون الخطاب فى تكفى للقلب وفى السكاف للنفس وهو ممنوع وأجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل فى الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير رجوع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم اه فترى (قوله فيكون التفاتا آخر) أى غير المقرر أولا فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتا وقوله من النبوة أى فى قلب وقوله الى الخطاب أى فى تكفى أى انت يا قلب (قوله وقد شط) حالية وقوله وليها أى أيام وليها (قوله عواد) جمع عاذيه وهى ما يصرفك عن الشيء ويشغلك على ما فى القاموس أطول (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم سم (قوله فاعلت) فالأصل طاعت طاعت تحركت الواو وانتج ما قبلها قايت ألنا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله كان الصورأرف) تسمير للعراضى والمراد بها الصورأرف (١) هو ان لم يمكن بزيادة الميم بدليل قوله اذ ان شرط الخ وبدليل قوله بعده وهو ممنوع كما لا يخفى وفى بعض النسخ بالميم أيضا اه

وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى اذا كنتم في الفلك وجرين به) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر ساقه أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه الى بلد ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين إياك نعبد) ومقتضى الظاهر إياه (ووجهه) أى وجه حسن الالتفات (ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان) ذلك الكلام (احسن نظرية) أى تجديد او احداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع و) كان (اكثرا يقاطا للاصغاء اليه) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقفه بلطائف) غير هذا الوجه العام

صارت تعاديه أى ويعاديه فتحققت المفاعلة من الجانبين (قوله وعوائق) تفسر (قوله الى ما كانت عليه قبل) من الخيولة بيننا (قوله والقياس) الظاهر أن تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تعنى (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهرا يضاعق (قوله ووجهه) أن الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام أحسن نظرية الخ) هذه الفائدة التى ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا لتعاليه عن النشاط والابقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح فى حقه تعالى ايضا لكان أنسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لان يقصده هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فترى على المطول وقوله يكون السامع فيها حضرة البارى أى كافى إياك نعبد (قوله أى وجه حسن الالتفات) أشار الى ان ضمير وجهه يرجع الى الالتفات بحذف المضاف (قوله أحسن نظرية) هذه الفائدة فى النقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور فى غاية الظهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى توجد هذه الفائدة فانه اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة فى الاصغاء الى الكلام سم (قوله من طريت الثوب) اذا عملت به عملا صار كأنه جديد فقوله تجديد انبىا للمعنى اللغوى وقوله احداثا بيان للمراد ان احداث هيئة اخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا ما فى شرحه للمفتاح من كونه من طرأ بالهمز بمعنى الورد فالمعنى ارادنا واحداثا لان بناء النظرية من طرأ مجرد قياس غير مذكور فى الكتب المشهورة من اللغة واللام فى قوله لنشاط لتقوية العمل لان النظرية متمدة بنفسه وفى قوله للاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أى السامع ولك ان تجعلها فى الموضوعين بمعنى واحد اما التعليل فيكون مفعول النظرية محذوفا أى نظرية الكلام لاجل نشاط السامع أى تحريك سروره او لتقوية ويقدر المضاف فى الاصغاء أى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه اه من عبد الحكيم ببعض تصرف وقوله ولم يذكر الخ منه يعلم اندفاع قول القنرى ما فقه قد سبق أن النظرية مهموزة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين اه وعلى ثبوت النظرية مهموزة يجوز حمل كلام الشارح على التوزيع والاشارة الى جواز همز النظرية وعدمه والمعنى تجديدا ان كانت ناقصة واحداثا ان كانت مهموزة افاده سم ويبيده اقتضاه على قوله من طريت الثوب (قوله على الاطلاق) أى فى كل موضع سم (قوله وقد تختص) بصيغة المعلوم والمجهول فانه يحى لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص اه عبد الحكيم (قوله مواقفه بلطائف) الباء داخلة على المقصور فرى وهو مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم دوابهم أى قد يكون لكل موقع لطيفة مختصة به سوى الوجه العام اه سم ومنع فى المطول (١) الكلية

(١) صوابه فى الاطول فان فى المطول الكلية اه شيخنا

(كما في) سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يحمد ذلك العبد (من نفسه محركا للقبال عليه) أي على ذلك الحقيق بالحمد (وكما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤل الامر الى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أي ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله في يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

ويظهر أن قد حينئذ للتحقيق لا للتقليل وقال في الاطول أي قد يختص بعض مواقفه ببعض اللطائف لأنه يختص كل انتفات بلطفية سوى هذا الوجه العام كما فسر به الشارح والا لا وجب ذلك أن لا يكتفى في انتفات بالنكتة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وإي (١) مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التي ذكرها بقوله والا لا وجب الخ ممنوعة فتأمل (قوله كما في الفاتحة) أي كالاتفات الذي في فاتحة أو كاللطفية التي في الخ (قوله اذا ذكر) الاولى اذا حمد لأن الحمد أقوى في التحريك من مجرد الدكر اه أطول وقوله الحقيق أخذه من كون لام لله في الحمد لله للاستحقاق (قوله يعني مالك يوم الدين) وصح جعله لعنا للمعرف اما على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف الى الظرف معنوية خلافا للرضي وأما لأن الوصف أريد به الثبوت والذي إضافته لفظية ماهو معنى الحدوث ارفع أقول الوصف منا بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة على ما حرر في حواشي الكشف وله اعتباران فباختبار دلالة على الماضي إضافته معنوية فيصح جعله وصفا للمعرفة وباختبار دلالة على الحال والاستقبال إضافته لفظية فيعمل النصب ويصح اتباع معموله على المحل وذا يندفع التناقض عن الكشف في جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفا على محل الليل في قوله تعالى وجعل الليل سكنا والشمس اه ليس بتصرف وملاحظة الاعتبار اندفع ما كنت استشكله وهو أن غاية كون اسم الفاعل بمعنى الثبوت والاستمرار أن يصير صفة مشبهة أو ملحقا بالصفة المشبهة على القولين والصفة المشبهة إضافتها لفظية لكن حدث لي بحث آخر وهو أنه يمكن إجراء اختلاف الاعتبار في الصفة المشبهة أيضا فيلزم أن تكون إضافتها معنوية باعتبار دلالتها على الماضي ولم أر احدا ذكره ويمكن دفعه بأن اسم الفاعل يتمحض للماضى فتكون إضافته معنوية لعدم عمله حينئذ فلماذا يحسن اعتبار دلالة على المضى لتكون إضافته معنوية اذا كان للدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا يتمحض للمضى فتكون إضافتها معنوية حتى يحسن اعتبار دلالتها على المضى لتكون إضافتها معنوية لأنها تدل على الدوام دائما تدبر (قوله على طريق الاتساع) أي حيث أجرى الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف به اسم فاعل (قوله والمعنى على الظرفية الخ) حاصله أن التوسع في مجرد حذف في سم (قوله والمفعول محذوف) أي نسيا منسيا كما في قولهم فلان يعطى أي يفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف المقدر للملفوظ كأنه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الايقاعية انظر عبد الحكيم وراده بالحقيقة المفعول به الحقيق الذي هو قولنا جميع الامور والمجاز المفعول به المجازي الذي هو يوم الدين لأنه في الحقيقة مفعول فيه لكن شبه بالمفعول به فاقعت عليه النسبة فقيل مالك يوم الدين مجازا عقليا ولا يراد وجوابه مبنيان على أن الإضافة مجازية بمعنى التام فلو جعلناها حقيقية على معنى في والتوسع إنما هو في مجرد حذف في لم يرد السؤال أصلا وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفي القنري ما يوافق رأي

(قوله وراده بالحقيقة الخ) لا حاجة لذلك بل مراده الحقيقة العقلية والمجاز العقلي اه

(١) أي فيجوز ملاحظتها وملاحظة احدها اه

دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبال عليه) اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (وخطاب بتخصيصه بناية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالبناء في تخصيصه متعلق بالخطاب يقا خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فالطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيهها على أن العبد اذا أخذ في القراءة

عبد الحكيم وعبارته قوله على طريق الاتساع هو أن يجري الظرف مجرى المفعول به كقوله . ويوم شهدناه سليما وعامرا . وفي شرح الكشاف للقطب ليت شعري لم تجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لأن قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان بلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهرا وكتب على قول عبد الحكيم فيلزم الجمع بين حقيقة المجاز الخ مانصة قال في الاطول أقوله بأسارق اليلة أهل الدار مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير غريب في البديل كما في قطع زبيده ووسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريده أي اذا لم تجعله لسيا منسيا كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده أي عنده التصريح به وجعله بأسارق اليلة أهل الدار مشتملا على ما ذكره انما يتم على إضافته سارق الى اليلة ولعله رواية في البيت والا فال معروف فيه نصب اليلة على الظرفية واضافة سارق الى أهل ولهذا استشهد النحاة على الفصل بين المتضايفين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أي مع الاختصار فلا يرد أنه لو صرح بالامر كحصول التعميم سم (قوله فحينئذ) أي حين اذ يفيد الخاتمة نه مالك الخ سم أو حين ازدياد قوة المحرك كما قاله الزوني (قوله والخطاب) عطف ملزوم (قوله والاستعانة) أو رد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجاب الاستاذ بأوجه احدها انه إضافي أي بالاضافة الى الاصنام ونحوها الثاني ان المراد بالاستعانة طلب محصل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى والثالث ان المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قوله يا فلان أعني بمنزلة يا الله أعني بواسطة فلان سم وكتب أيضا قوله والاستعانة في المهمات قد ظهر لك أن إليك نستعين ليس من الالتفات في شيء لأنه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب في إياك نعبد فلا يلتفت الى ما يوهمه سوق بيان النكتة من ان فيه انتفاء تاعت الى قوة محرك الاقبال أطول (قوله في المهمات) اوفي خصوص العبادة لتناسب الجمل وكتب ايضا مانصة تخص المهمات بالذكر للاهتمام والافقير المهمات كفي (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب بتعدي بالبناء (قوله خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة) والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره مطول (قوله من حذف مفعول نستعين) أي الثاني (قوله فالطيفة المختص بها) اشار الى ما ذكره المصنف فاصرا لأن حاصله ان اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذي يوجب ان يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا يفهم نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأثور بقراءة الفاتحة فتمه تنبيهه على ان العبد ينبغي ان تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لئلا يكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها عبد الحكيم ولعل مراده بنكتة الخطاب الفائدة المرتبة عليه لاسبابه الموجب له لان كلام المصنف يفهمه وقال في الاطول فالطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على ان القاري ينبغي أن يأخذ في القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد في قراءته لا يقصد أن القاري ينبغي له ان يكون

يجب أن تكون (قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر
أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف مقتضى) أي مقتضى الظاهر
(تلقى المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أي تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء
في بغير للتعدية وفي (بحمل كلامه) للسببية أي انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب انه حمل كلامه أي الكلام
الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أي مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيهها)
للمخاطب (على انه) أي ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثري للحجاج وقد قال) الحجاج
(له) أي للقبعثري حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (لا حملتك على الادهم) يعني القيد هذا مفعول قول الحجاج
(مثل الامر بحمل على الادهم والاشهب) هذا مفعول قول القبعثري فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد

كذلك فنعم البيان بيان المتن حيث أسقط ما في الفتح من أن اللطيفة هي ذلك التنبيه ولم يتنبه له الشارح
المحقق فظنه مقصرا في تقرير كلام الفتح وقال تنميا لشأنه واللطيفة المختص بها موقع هذا الإلتفات الخ
اه وأقول فيه أن نزوله على لسان العباد لا يمنع قصده من زلة ياراد بعض جملة على أسلوب مخصوص تنبيه
العباد على أمر من الأمور ونكات القرآن المعبرة بحال المنزل أكثر من أن تحصى فتدبر قوله يجب أن
تكون قراءته) أي يتأكد عليه ذلك وقوله على وجه أي مشتملة على وجهه وهو حضور القلب والنفاته وقوله
يجد من نفسه أي فيه أو معه فالرابط محذوف (قوله ولما انجر الكلام الخ) أي لما كان كلامه في أحوال
المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر ذلك الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه أورد عدة أقسام منه
وأن لم تكن من المسند اليه هذا ما يفيد كلامه وفيه انه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر
من غير المسند اليه فتأمل (قوله اوردة عدة أقسام) هي ثلاثة وكتب أيضا قوله عدة أقسام منه إشارة الى
ان أقسامه لا تنحصر فان المجاز والكناية ايضا من خلافة عبد الحكيم (قوله تلقى المخاطب) بكسر الطاء
وفتحها والكسر انسب قال السيرامي المخاطب هو المتكلم أو لاصار مخاطبا بالكلام الثاني كما ان المتكلم
بالكلام الثاني كان مخاطبا بالكلام الاول اه أي فيصح وصف كل منهما بالمخاطب أي المتكلم والمخاطب
فقول الشارح أي تلقى المتكلم المخاطب ان جعلنا الطاء مكسورة للمخاطب مجرور صفة للمتكلم ويكون
الشارح ليس قصده بيان الفاعل المحذوف بل ايضاح المخاطب بكونه هو المتكلم وان جعلنا الطاء مفتوحة
فالمخاطب منصوب مفعول التلقى والمتكلم فاعله ويكون قصد الشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو
ظاهر الصنيع والمعنى على هذا تلقى المتكلم بالكلام الثاني المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول (قوله
وفي بحمل كلامه للسببية) أي فلا يلزم تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل واحد (قوله على خلاف مراده)
فرا د الحجاج بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أي ذلك الغير) هو خلاف مراده ولو عبر به
لكان اوضح لانه العنوان المذكور في المعلن وان لم يشترط في العهد الذي اتحد العنوان وانما فعلنا
ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه المخاطب كما يتبادر ليوافق قول الشارح فيما يندفبه على ان الحمل
على الفرس الادهم هو الاول بان يقصده الامير لدلالته على ان المنبه على كونه اولى بالقصد هو الحمل على
الفرس الادهم الذي هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل
الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاول بالقصد) اقول او هو الواجب
ان يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه اولى اما بالنظر الى المتكلم او المخاطب او غيرهما اطول (قوله
لا حملتك على الادهم) سبب قول الحجاج له ذلك ان القبعثري كان جالسا مع جماعة في بستان غيب وكان
لاوان او ان حصرم الغيب فذكر الحجاج فقال القبعثري اللهم سو وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه

وتلقاه بنهر ما يترقب بان حمل الادم في كلامه على القرس الادم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض
 وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه على سواده و مراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على
 القرس الادم هو الاول بان يقصده الامير (اي من كان مثل الامير في السلطان) اي الغلبة (وبسطة اليد)
 اي السكرم والمال والنعمة (جدير بان يصفده) اي يعطى من اصفده (لان يصفده) اي يقيد من صفده (او
 السائل) عطف على المخاطب اي تلقى السائل (بنهر ما يتطلب بتزليل سؤاله منزلة غيره) اي غير ذلك
 السؤال (تنبيهها) للسائل (على انه)

فاخبر الحجاج بذلك فارسل اليه وهدده على قوله المذكور فقال له انما اردت بقولي المذكور العنب المحصر
 ثم قال له 'حجاج لاحتلك على الادم فقال له مثل الامير يحمل على الادم والاشهب فقال له الحجاج انما
 اردت الحديد فقال لا يكون حديد اخر من ان يكون بليدا فقال الحجاج لا عوانه احموه فلما حموه قال
 سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين فقال الحجاج اطرحوه فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها
 نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى فاعجب منه وعفاعة وقوله انما اردت العنب المحصر اي والمراد بتسويد
 وجهه استواؤه وبقط عنقه قطعه وبدمه الحمر المتخذ منه وقوله لان يكون حديدا الخفيه ايضا حمل الحديد
 في كلام الحجاج على خلاف مراده لان مراده المعدن المعروف وحمله هو على ضد البليد من الحدة والقبعثرى
 هذا رأس من رؤس العرب وفصائحهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى
 عنه وكتب ايضا قوله لاحتلك على الادم فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج لاحتلك الادم عليك
 لان قيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال امر وضمي يقال حمل على الادم اي قيد ولو سلم
 فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او تشبیه القيد بالمركب طريق على الاستعارة بالكتابة والحمل تخيل
 والجامع مطلق التمكن من الفئري (قوله وتلقاه بنهر ما يترقب) يجوز ان يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع
 العقوبة به سم والاظهر ان المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة وبغيره الكلام الدال
 على مدح الامير وعلى أن السابق من الامر وعد لا وعيد (قوله بان حمل الادم) الباء سببية بدليل ما مر
 (قوله حتى ذهب البياض) يقتضى ان البياض كان موجودا ثم ذهب ولا مانع من ذلك بان ينقلب
 البياض سوادا كما ان السواد ينقلب بياضا في مثل الشعر أو المراد ذهب في رأى العين وبادى الرأى لقلته
 (فه اوضح اليه الاشهب) وانما ضمه اليه لبين القبعثرى مراده هو (قوله أى الغلبة) فالمراد بالسلطان
 السلطنة (قوله أى السكرم) تفسير لبسطة اليد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لا من بقية
 التفسير و ذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وعمارة الجربى على المطول قوله في السلطان
 المراد به الولاية العامة وقوله وبسطة اليد أى سعة اليد أى العطاء وهذا يؤيد ما قدمناه من ان قوله
 والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما في كتب اللغة ايضا مدابني (قوله لان
 يصفده) في المختار انه من باب ضرب وفيه أيضا الصفد بفتح الحين القيد واعلم ان صفد في الشر واصفد في الخير
 على عكس وعد واعد (قوله او السائل) هذا اخص من الاول اعني قوله تلقى المخاطب الخ لان فيه سؤالاً
 واعم اعتبارا انه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ اي ليس
 فيه اشتراط حمل الكلام الخ والام تظهر الاحمية بل تكون النسبة حينئذ التنافر لا اعتبارا الحمل المذكور في
 الاول واعتبار عدمه في هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) في الصحاح التطلب الطلب مرة بعد اخرى فالاولى
 بغير ما تطلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ في الطلب وكأنه اوقعه حسن الازدواج بين يتطلب ويتربص
 فرجع رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى . بقى انه اورد ان الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال

أي ذلك الغير (دو الأولى بحاله أو المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ودو الأولى الأهلة بحسب ذلك الاختلاف مع العلم بوقتهم الناس أموره من المزارع والتاجر ومحال الديوز والصوم وغير ذلك ودو الأولى يعرف بوقتته وذلك للتنبيه على أن الأولى والألتي بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يظلمون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق بهم به غرض

وأجيب بأن السؤال ضربان جدلي وتعليمي والأول يجب أن يطابقه جوابه والثاني بيني فيه الأمر على حال السائل كالطبيب يبين علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجزأ المخالفة فيه وسؤال الأهلة والنفقة من هذا القبيل (قوله أي ذلك الغير) أي غير سؤاله بأنه بمنزلة خلاف المراد فيما لا غير ما يتطلب (قوله أو المهم له) قال يس والاولى أو الأهم له ولا يخفى سقوطه وفي الأطول ما رده حيث قال والفرق بين الأولى والمهم هو الفرق بين الأهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سألوا) في الكشف وغيره أن السائل اثنان معاذين جيل وتطلب بن غنم الانصاري والاثنان أقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلهذا قال سألوا بلفظ الجمع فترى وكتب ايضا سألوا عن سبب الخ حيث

قالو اما بالاهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ مطول وفيه اشكال لا كان جملة على السؤال عن الفائدة أي ما شأنه وفائدته الآن يقال ما انما تستعمل في السؤال عن السبب الفاعلي لا السبب الفاعلي ع س سم وقوله لا مكان جملة على السؤال عن الفائدة أي فيكون على مقتضى الظاهر وعبارة عبد الحكيم ما يسأل بها عن الجنس فالمسؤول عنه براهنا حقيقة أمر الهلال وشأنه لا شيء باختلاف تشكيلاته النورانية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الأمر المسؤول عن حقيقة محتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلة وسبب النزول لا اختصاص له باحدها وكذا انظر القرآن إذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الأهلة وأن يقدر عن حكمة الأهلة لا اختار صاحب الكشف والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لأنه الأصل واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم هو ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله فأجيبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكمة لقوله تعالى عل سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والافعال الله تعالى ليست معلة بالاغراض عندنا ع س سم (قوله يوقت بها) أي يعين بها الناس أموره فو بيان للمواقيت التي باختيارهم والحج اشارة إلى المواقيت التي عينها الله للعبادة الوقتية إلا أنه خص الحج بالذكر لكونه ادعى شيء إلى الوقت لأنه يحتاج إليه اداء وقضاء بخلاف الصلاة ونحوها عبد الحكيم (قوله وغير ذلك) كمدة الحمل والحيف والنفاس والعدة (قوله لأنهم ليسوا بالخ) فيه سر وأدب لا يخفى لأن السائل بعض الصحابة وعلم لذلك يظلمون على ذلك ويدفع بقول الشارح بسهولة وعبارة عبد الحكيم المصواب أن يعمل بقوله لأنه يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والذبي عليه الصلاة والسلام انما بحث لبيان ذلك لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فإنه معني على أمور لم يثبت شيء منها في الشرع غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما ابتدعه قوله ويرد على السكاكي (الخ) قد يقال معنى كلام السكاكي أنه على تقدير وقوع السؤال فالأولى بحالهم السؤال عن الحكمة وإلا فالأولى بحالهم أن لا يسألوا عنها أيضا لظهوره احتيا لا تستحق السؤال ولا الجواب عنها اه

(وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فإلا الدين والاقربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوهم بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المصروف هو السؤال عنها لأن النفقة لا يمتد بها إلا أن تقع موقعها (ووجهه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو) ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض) بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (وإن الدين لواقع) (وكان يقع) (ونحوه) (التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجوع له الناس) (وكان يجمع) (وههنا بحث وهو أن كلا

الحكيم المطلق له بحروفه (قوله وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون) قال في عروس الافراح ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجوح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من أموالي وأين تضعها فنزلت هذه الآية فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه لأن السائل لم يأت بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه أهـ يس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون في قوله سألوهم تسامح (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن يكون عن بيان مقداره أو جنسه أو كليهما حـ ف (قوله لأن النفقة الخ) أن أريد بها صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدین لأنه يجب نفقتهما ولا يجزئ دفع الصدقة إليهما وإن جلا على من لا يجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وإن أريد صدقة النفل أشكل نفي الاعتداد إذ هي معتد بها مطلقا إلا أن يراد نفي كمال الاعتداد سم (قوله إلا أن تقع موقعها) أى بخلاف النفاق أى كونه قليلا أو كثيرا فإنه يعتمد به مطلقا غاية الأمر أنه إذا وقع دون الواجب عليه في صدقة فمريض لا تبرأ ذمته مطلقا بل بما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع أجزاء ما وقع مطلقا عـ سم وكتب أيضا قوله إلا أن تقع موقعها زاد في الطول وكل ما فيه خيرا فهو صالح للاتفاق فذكر هذا أعني قوله ما أنفقتم من خير على سبيل التضامن دون القصد أهـ وبهذا يندفع ما يقال أن في الآية بيان ما ينفقون وهو الخير فنبت ما سألوهم عنه وزيادة فأجاب بما ذكر وأيضا ليس في الآية بيان ما ينفق بخصوصه بل بوجه عام فهو ذكر توطئة لما بعده تأمل (قوله ومنه التعبير الخ) أقول على كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والعكس من خلاف مقتضى انظار مطلقا نظر لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضى فلذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب واظن بك الفاهم هذا التحقيق بعد أن صرت في بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه بما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر أطول (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه إشارة إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وظيفه البيان لكنه من حيث أن الداعى إليه التنبيه المذكور من وظيفة الداعى لكن بقي أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة عبد الحكيم (قوله فصعق) هكذا في المنسخ والصواب ففرع مطول الآية بلفظ هذه الآية ففرع والآية التي بلفظ فصعق لفظ صدرها ونفخ في الصور فصعق الخ قال القرني وقد يقال مراده مجرّد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله) المثلية في التعبير عن المستقبل بغيره إلا بالماضى وبه يعلم حكمة فصاها عما قبلها (قوله وإن الدين) أى الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع أماكن يقع) لام الابتداء هنا مجرد التأكيد دلالة ولتخليص المضارع الحال على تقدير ليقع وإن كانت تنفيذها بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع إحدى الايتين بمثل ومع الأخرى بنحو إشارة إلى اختلاف معنى الوصفين فيهما أفاده في الأطول (قوله وههنا بحث الخ) هذا البحث وجوابه الآتي يأتيان

من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه ووارد على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت

في الماضي العبر به عن المستقبل فواجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول (قوله فيكون الخ) أي فإذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله والجواب الخ) عبارته في المطول قلت لا خلاف في أن اسمي الفاعل والمفعول فيما يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند لا كثيرين فتزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بتمامه موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر اه وقوله وكذا الماضي عند لا كثيرين أي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند لا كثيرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القادر أبو هاشم فري وكتب سم لعل المراد بعض الشافعية والإفلاقي استقر عليه الحال بين الشافعية أنه مجاز في الماضي اه قال عبد الحكيم وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفما يقع مجاز بالاتفاق فإذا استعمل لافيه كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر وأرد عليه أنه يلزم أن يكون نادا لين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعوا أنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر والجواب أنهم ما وضعان لما وقع في الحال والماضي لا أنهما موضعان له مع الحال والماضي وشتان وأن الشارح نص في شرح المفتاح على أن كل سجاز خلاف مقتضى الظاهر لا مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله الكناية وجريانه في بعض أفراد الحقيقة كحمر من عبد الحكيم وفيه جريان على أن معنى قوله وكذا الماضي عند لا كثيرين أنه في الماضي حقيقة عند لا كثيرين وهو خلاف ما قاله الفري وكتب على قوله والجواب أنهم ما وضعوا الخ ما نصه الذي ارتضاه المصنف في الجواب أن معنى قولهم حقيقة في الحال أي في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز في الاستقبال أي في الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فإذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لا لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن المتغير في المفهوم واللازم للمفهوم وأدالم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل والحال (قوله فيما) أي موصوف (قوله مجازا الخ) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر فحصل الجواب أنه وإن جاز استعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أن يجعل الخ) أن يثبت لاحد الجزأين حكم الجزأ الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فان النافاة والعروض يشتركان في حكم مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للعروض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والنافاة هو العرض بلا واسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصاوما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة وبالعكس ع س سم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله اه وأن يجعل الخ يقولنا في الدار زيد وضرب عمر ازيد لا لم يثبت لاحد الجزأين حكم الآخر بل كل باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب اعم مطلقا من العكس المستوي عند أهل المنطق من يس (قوله والآخر مكانه) خرج نحو ضرب عمرو بالبناء لثائب الفاعل

النافقة على الحوض) فكان عرضت الحوض على النافقة أي أظهرته أيها التشربا وقبله (أي القاب) السكاكي
 مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحه (ورده غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض
 القصور (والحق انه ان تضمن اعتبار الطيف) غير الملاحه التي أورثها نفس القاب (قبل كقولهم) أي مفازة
 (مغبرة) أي متلوثة بالغبرة (أرجاؤه) أي أطرافه ونواحيه جمع الرجامه قصودا (كان لون أرضه سواؤه) على
 حذف المضاف (أي لونها) يعني لون الماء المصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سماءه لغبرتها لون
 أرضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون الماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض
 في ذلك لغبرتها مع ان الأرض أصل فيه (والا) أي وان لم يتضمن اعتبار الطيف (رد) لانه عدول عن مقتضى
 الظاهر من غير نكتة يمتد بها (كقوله) فلما أن جرى سمن عليها . (كما طينت بالقدن) أي القصر
 (السياما) أي

(قوله مكان عرضت الخ) لان المعروض عليه ههنا يجب أن يكون له ادراك يعيل به الى المعروض أو
 يرغب عنه مطول كان القدرى انما قل ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان
 المراد بالعرض المعنى المجازى أعني مجرد الانيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون
 عرضت النافقة على الحوض من قبيل القاب قول جماعة منهم الجوهرى والسكاكي والرخشى وفي كتاب
 التوسعة ليعقوب بن السكيت أن عكس المثال المذكور هو عرضت الحوض على النافقة مقلوب وقال آخر
 لا قلب في واحد منهما واختاره أبو حيان اهوى هذا القلب اعتبارا لطيف وهو ان المعتاد أن يثنى بالمعروض
 الى المعروض عليه حيث أتى بالنافقة الى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه اه سيد
 (قوله أي أظهرته عليها) أي أرتها إليه (قوله نأ يورث الكلام ملاحه) لان قلب الكلام مما يحوج
 الى التنبيه للاصل وذلك يورث الكلام ملاحه ع ق وكتب ايضا قوله نأ يورث الكلام ملاحه فيه انه
 حينئذ يكون من مسائل البديع وبحاجب بانه يكون من فن المعاني ان قصد به المطابقة كما في ع ق (قوله
 كقولهم) اه الخ) انظرها لجعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف اقلب بالمعنى المتقدم
 ويتقديران بينهما فقلم ذكر احدهما في المعاني والاخر في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي
 التبريزي أعلم أن القلب ذكر في أما كن خمسة مذادوه في المعاني والناني في البيان في بحث التشبيه وهو
 التشبيه المقلوب والثالث في البديع في التخصيص والرابع في البديع في غير انتجنيس والخامس في الخاتمة في
 بحث السرفة ولك أن تقول اي فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل الحسن الذاتي ومن
 صميم البلاغة وبعضها من الحسن العرضي ومن توابع البلاغة يس (قوله اي مفازة) اسم للمكان الذي لا ماء
 فيه ولا كلا فسميته مفازة من باب اساء الاضداد هذا مملكة لا مفازة (قوله والاعتبار اللطيف الخ)
 عبارة الاطول والاعتبار اللطيف فيه اشاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في حال المشبه الى ان استحق
 جعله مشبها به يمكن تفسير قوله كان لون أرضه سواؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف اي ارتفع اخبار فيها
 متراكما واتصل بالسماء بحيث صار الماء متصلا بالأرض اتصال اللون بالجسم كان لون الأرض نفس السماء
 (قوله حتى كأنه صار) أي لون الماء (قوله في ذلك) أي الغبرة سم (قوله يمتد بها) اشارة الى عدم
 الاعتماد بالملاحه المذكورة سم (قوله فلما جوابها

امرت بها الرجال ليأخذوها . ونحن نظن ان لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجاري واثبت له شيئا من خواصه وهو الجري (قوله بالقدن السياما) القدن
 بالتحريك القصر والسيام بفتح السين وكسر هالطين مع التبن وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله اي

الطين بالطين والمعنى كما طينت الفدن بالسياج يقال طينت السطح والمبيت والقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف نانة بالسمن باللا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياج لانه ان السياج قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والعدن بالنسبة اليه كالسياج بالنسبة الى الفدن

﴿احوال المسند﴾

(اما تركه فامام) في حذف المسند اليه (كقوله)

ومن يك امسى بالمدينة رحله • (فاني وقيار بها لغريب)

الرحل هو المنزل والماوى وقيار اسم فرس او جمل الشاعر وهو ضاني بن الحرث كذا في الصحاح وثفظ البيت خبر وممنه بفتح الهمزة والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاختصار عن البيت بناء على الظاهر من ضيق المقام بسبب التوجع ومحافضة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان غريب

الطين بالطين اى المخلوط بالطين (قوله يقال طينت السطح والبيت) اى اصلحته وسويته بالطين (قوله لا يرامه) اى قلب (قوله قد بلغ من العظم الخ) ولا يقال ان كثرة تطيين اقصر لالطف في الوصف لاننا نقول هو وان يمكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة الى المقصود المترتب عليه وهو افاضة المبالغة في وصف النانة بالسمن كما اشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ (قوله بمنزلة الاصل) فيدل على عظم شبهها بالطين حتى صار الشحم لسكنته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كانه الاصل سم • (تنبيه) • أهمل المصنف امورا كثيرة من خلاف مقتضى اظاهر منها الاتئال من خطاب لواحد او الاثنين او الجمع لطاب الآخر نحو قالوا اجئتنا لتفتننا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لهما الكبرياء في الارض يا ايها النبي اذا طلقتم النساء من ربكم يا موسى وأوحينا الى موسى وأخيه الآية يا معشر الجن والانس الآية ووجه حسنه ما ذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والجمع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه وامثلته في يس ومنها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر وامثلته في يس قال وقد جرت عادة القوم بذكر هذه الاقسام عناوان كان اكثرها مجازا محله علم البيان لان تداخل العلمين كثير

﴿احوال المسند﴾

(قوله امسى بالمدينة رحله) امسى اما مسند الى ضمير من وجهة بالمدينة رحله خبره ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا (١) وبالمدينة خبره او حال عبد الحكيم (قوله فاني وقيار بها لغريب) علة لمحذوف من الجواب والتقدير ومن يك امسى بالمدينة رحله حسن حاله مع رداءه حالى لاني الخ ا قوله امسى فرس او جمل في نسخة او غلام (قوله ضاني) بضاد معجمه وبعد الالف باء واحدة قياء ساكنة مكسورة ما قبلها زوي وهو صريح في انه غير مهموز ومقتضى كلام غيره انه مهموز قال القرني على المطول في الصحاح ضبأت في الارض ضبا وضبوا اذا اختبأت فيها والموضع مضبا ومثله في غيره ايضا (قوله فالمسند الى قيار محذوف) اى وغريب خبر ان لا قيار لافتقاره باللام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يقترب بها (قوله مع ضيق المقام) ان قلت (٢) لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه ذكر لضيق المقام فكيف يمثل المصنف للحذف لما

(١) (قوله مجازا لا يوافق ما ذكره في معاني الافعال الناقصة نعم يصح في الثاني ان كان امسى بمعنى دخل الخ

وقيل ان رحله بدل من الضمير في امسى اه

(٢) واراد ايضا على قصد الاختصار وقوله وانظر فيه قصود

خبراً عنها لا امتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظاً او تقديراً وأما اذا قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديراً فلا يكون مثل ان زيداً وعمر و ذاهبان بل مثل ان زيداً وعمر ولذا هو جائز ويجوز ان يكون قيار مبتدأً والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (و كقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف) فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمر و) اي وعمر ومنطلق فحذف للاحتراز عن العبث

مر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فإما ر ان نحو ذلك والسؤال والجواب يجريان في قوله الآتي مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم يذكر هنا مع التكات تخييل العدول مع تاتيه (قوله لا امتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدأ وان الى معمول واحد هو الخبر وهذا عند البصرية واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان ما كان عاملاً قبل دخوله فلا يلزم في العطف المحذوف المذكور اهما ملخصا من القنرى وسمو وكتب أيضاً قوله لا امتناع العطف على عدم الجواز بذلك لا يكون مفرداً والمبتدأ شيئاً لا نه وصف على فاعيل سم أي والوصف على فاعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره وان كان بمعنى فاعل كما هنا (قوله وأما اذا قدرنا له) اي لقيار (قوله على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثله محل ان واسمها فخرى وكتب أيضاً على قوله على محل اسم ان مانصه اي على اسم ان محلاً ويكون خبره عطفاً على خبر ان لفظاً وهم من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين لان قيار معطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبر ان والعامل فيه ان وهو غير جائز على الصحيح في مثل هذه الصورة قال السمرامي وقد يقال يجوز ان يكون خبر ان معمولاً للابتداء محلاً كما سبها فيكون الخبر معطوفاً على الخبر محلاً (١) اهـ وكتب سم قوله وقد يقال الخ أراد به الجواب عن لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه نظر لان اسم ان باعتبار محله معمول للابتداء

وخبره باعتبار محله معمول له أعني لنفس المبتدأ على الصحيح لا للابتداء أيضاً كالمبتدأ فالمبتدأ وخبره معمولان لعاملين مختلفين بناء على المذهب الصحيح وما ذكره مبني على قول مرجوح عندهم فعلى الصحيح يبقى الاشكال (قوله لان الخبر) اي المذكور الذي هو لغريب مقدم أي على المعطوف تقدير أي وان كان في اللفظ متأخراً (قوله فلا يكون مثل ان زيداً الخ) أي مما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقوله بل مثل ان زيداً الخ أي مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر أي تقدير اذ يقدر لعمر وخبر فيكون خبر الاول المذكور في نية التقديم على المعطوف سم (قوله قيار مبتدأ والمحذوف خبره) توطئة لما بعده (قوله وكقوله) من المنسرح (قوله فالمحذوف ههنا خبر الاول) وقد تكاف بعضهم فزع ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ بل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة في مثله أيضاً نحو وانا لنحن (٢) الصاقون وانا لنحن المسبحون وأما رب راجعون فافرد ثم جمع لان غير المبتدأ والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب للمعتمد الحكيم وكتب أيضاً مانصه وهذا هو نكتة ذكر هذا المثال بعد الاول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذكور خبر الثاني لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ سم قال القنرى الا أن يجعل من قبيل أم الحليس لعجوز شهر به أعني يقدر المبتدأ ويقال المعنى هو غريب فتكون في المعنى داخلة على المبتدأ لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله أي وعمر ومنطلق) جواز الشارح في شرح المتناح بهد تقدير

(١) فيه أن العطف على الخبر محلاً لم يوجد في كلامهم

(٢) (قوله وانا لنحن الخ) فيه ان نحن ليس المراد بها المعظم نفسه فلو مثل فنحن الوارثون مكان اولي اهـ

من غير ضيق المقام (وقوله خرجت فاذا زيد) أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم إليها تران تدل على نوع

المسند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وإن يكون من عطف المفردات ولا يخفى أن الثاني لا يتأتى على مذهب سيبويه لأن الدال في المبتدا معنوي وفي الخبر هو المبتدا عنده فحينئذ يلزم العطف على معمول تاملين مختلفين في غير صورة الحواز فنرى (قوله من غير ضيق المقام) وهذا وجه ذكر هذا المثال بعد ما قبله (قوله فاذا زيد) قال في الطول والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم (١) ما بعدها لما قبلها أي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى أي خرجت فمفاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في إذا هو مفاجأت فحينئذ يكون مفعولا به (٣) لا ظرفا ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا إلى الجملة وقال المبرد إذا ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدا أي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لما شابهتها إذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب إذ لا معنى أقولنا فبالمكان زيد بالباب أه وقوله والفاء للسببية الخ وعن الزيادة أنها جواب شرط محذوف وعن اللان أني أنها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لأن جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في معنى اللبيب وقوله فحينئذ يكون مفعولا به مبني على القول بعدم لزومها للظرفية أما على مذهب الجمهور من لزومها للظرفية فهي ظرف للخبر المقدر لا مفعول به أصلا وقوله لا ظرفا أي وإن كان اسم زماز وقوله ويجوز أن يكون العامل هو الخبر الخ أي على القولين كون الفاء السببية وكونها للعطف بناء على أن إذا اسم ومنهم من قال أنها حرف فلا عمل لها وقوله فحينئذ لا يكون مضافا إلى الجملة لئلا يلزم أعمال جزء المضاف إليه في المضاد وقوله وقال المبرد الخ ما ذكره المبرد وهو مذهب السمراني ومن تبعه وقال الزجاج هي ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون إذا في فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أي فاذا حصول زيد لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجنة وقوله لكنه لا يطرد الخ أورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلا من المكان بدل كل من كل واجب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز نعم قد يجوز (٢) أن يكون خبرا بعد خبرا وحالا وبأن (٥) هذا الكلام يشعر بإطراد الوجهين الأولين من الأعراب وهو مسلم في المثال المذكور أما مع اب فلان إذ لا يجوز في قولهم خرجت فاذا أن زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر تاملا لأن ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما أه من القنرى مع بعض زيادة من يس (قوله فحذف لما مر) أي في المثال الذي قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة هذا المثال (قوله إذا المفاجأة) بالجر بإضافة إذا إليه من إضافة الدال للمدلول كما تقول لام الابتداء نوبى وكتب أيضا قوله لأن إذا المفاجأة الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر لأن الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فيبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال لأنه لا يتجه كما هو ظاهر سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه إشارة إلى أنه إذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن يجعل قرينته مجرد إذا القعائية

(قوله ما ذكر المبرد الخ) قال الرضي مقتضى كونها ظرف مكان أي ليست مضافة للجملة بعدها إذ ليس لنا مكان يضاف إلى الجملة إلا حيث أه أمير على المعنى (قوله وبأن هذا الكلام) عطف على قوله سابقا أنه يجوز أن يكون بدلا أي وأورد عليه بأن هذا الكلام فالتناسب حذف الباء كما هو ظاهر

(١) أي لصوق ما بعدها بما قبلها من غير مهلة لا كونه مسببا عما قبلها أه (٢) فيه أنه لا معنى لمفاجأة الزمان أه

(٣) (قوله نعم قد الخ) قال عبد الحكيم والقول بأنه خبر بعد خبر أو هي من بيت المنكوت أما معنى فلاقتضائه لتمدد الحكم وأما لفظا فلان تعلق معمولين بعامل واحد بحرف واحد غير جائز من غير عطف أه (٤) إيراد آخر على قوله لكنه أه

خصوصية كفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (وقوله
ان محلا وان مرتحلا) . وان في السفر اذ مضوا .

(اي ان لنا في الدنيا) حلولا (ولنا عنها) اي الى الآخرة ارتحالا والمسافرون وقد توغلوا في المضي لارجوع
لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند الذي هو ظرف تطما لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعني الفعل لضيق المقام ادنى المحافظة على الشر ولا تباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ازمالا
وان ولدا وقد وضع سيويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ازمالا وان ولدا (قوله تعالى قل لو انتم
تملكون خزائن رحمة ربي) فقلوه انتم ايسر بمبتدا لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف
واصل لو تملك كون تملك كون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود انفسر ثم ابدل من الضمير
المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم
أو حجة (وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل

انها انما تدل على هطاق الوجود فلا بد للخصوصية انما يدل عليها بر (قوله او نحو ذلك) كما اقف (قوله
وقوله) من المدرج (قوله ان محلا) مصدر ميمي وكذا مرتحلا ولفظ البيت خبر ومعناه تحرر كما بينه
في الاطول (قوله في السفر) أي في غيبتهم والسفر جمع سافر كركب جمع راكب سم وقوله جمع سافر هو
في المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أي اسم جمع لان فعلا ليس من أبنية الجمع (قوله اذ مضوا) ان جعلت
اذا ساء غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر اي في السفر في زمان مضيههم واجعلته ظرفا أبدلته
من قوله في السفر والمعنى واحد سم وهو بدل اشتمال على الاول ويمكن على الثاني ان يكون بدل اشتمال
وبدل كل (قوله مهلا) اي بعد او طولا (قوله والمسافرون) أي الموتى ع ق ودو مأخوذ من قوله
وان في السفر الخ (قوله لارجوع لهم) اي الى مواطنهم عبد الحكيم وكتب ايضا قوله لارجوع لهم لعل
عدم الرجوع مستفاد من حمل المهمل على المهمل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهمل لارجوع معه ع س سم
(قوله ونحن على اثرهم) يفهم ذلك من قوله ان محلا لان الحمول يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا
عبد الحكيم (قوله فحذف المسند) أي لنا (قوله ظرف قطعا) واما فيما قبله فيحتمل ان يكون المسند
المحذوف ظرفا كما اذا قدر بالباب وان يكون غير ظرف (قوله اعني المحافظة الخ) كانه تفسير لضيق المقام
من حيث سببه لا نفسه ويمكن ان يكون تفسيرا للمقام تأمل سم (قوله ولا تباع الاستعمال) اي الوارد
على ترك نظيره لانه اطراد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل أو
معرفتين كن زيدا وان صحرا ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون الحذف مطردا عبد الحكيم
(قوله قل لو انتم تملك كون) جواب لو اذا لادسكتن خشية الاتفاق اي الفراغ لعلتكم (١) عن عدم تناهي
خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملك كون تملك كون) قال في الاطول الحق ان اصل التركيب
لو تملك كون فلما حذف تملك بقى الضمير منفصلا ففسر بتملك كون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا فاعبث
هنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند فايكن هذا ايضا من وجبات ايراد هذا المثال اه
ملخصا وكتب ايضا قوله والاصل لو تملك كون تملك كون اعترض بان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو
غير جائزة لاصواب أن يقول تقدير لو تملك كون والجواب ان الجمع بينهما في عبارته الحاجة ببيان الفعل
المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقدير لا على وجه بيان القدر
فتأمل (قوله ثم ابدل) اي عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو في تملك كون
فالمحذوف وقوله ضمير منفصل هو انتم (قوله فالمسند الخ) المقصود ان سبب ايراد هذا المثال هو
هذا يس (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان مرتحلا (قوله اسم) ان

(١) جوال سؤال انظر عبد الحكيم

(الامر ين) حذف المسند والمسند اليه أي فصبر جميل (أجل أو فأمرى) صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصافي أحدهما (ولا بد) للحذف (من قرينة)

قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقال تعالى فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذي لا شكاية معه والهجر الجميل الذي لا اذية معه والصفح الجميل الذي لا عتاب معه واعلم ان الصبر كما في الصحاح هو حبس النفس عن الجزع (١) وقوله لا شكاية معه أي الى الخلق وان كان فيه شكاية الى الهالق كما قال يعقوب عليه السلام إنما أشكوا بني وحزني الى الله والصبر الغير الجميل دافيه شكاية الى الخلق وقوله عن الجذع فسر الامام الغزالي في الاحياء الجزع باطلاق داعي الهوى فيترسل يرفع الصوت وضرب الحدود وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى واطهار الكآبة وتغير العادة في الملبس والطعم عبد الحكيم (قوله أي فصبر جميل أجل) أي فصبر جميل في هذه الواقعة أجل من غير جميل واذا كان أجل من الصبر الغير الجميل فهو أجل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضى مشاركة المفضل في أصل الجمال مع أنه قيد بانه غير جميل وأجاب بان عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتباره تسكين القلب في الدنيا وبأن التفضيل على سبيل الفرض كزبد أفضل من الحمار (قوله أو فأمرى) أو للتنوين (٢) والتفصيل لا الترديد وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن في جعله محذوف المسند تقديره وصبر جميل لا نه مصدر الاصل فيه النصب وقد قرىء فصبر اجيلا فالاصل فاصبر صبرا جيلا عدل الى الرفع لفائدة الدوام والثبات والشائع في العدول جعل معمولا الفعل خبرا عن المصدر كما في الحمد لله أطول ورجح الشارح في مطوله كون المحذوف المسند اليه (٣) بوجود ستة فراجع وكتب أيضا قوله أو فأمرى أي شأني الذي ينبغي ان أتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون م حذفتها معا أي فلي صبر وهو جميل ع ق (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) في القام اشكال لان كل حذف لا بد له من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المسند اليه يحتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند كذلك فالقرينة ان دل على المسند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هنا قرينتان احدهما تدل على حذف المسند اليه لمناسبة بينهما وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر ان احدهما كاذبة ولا يضر ذلك اذ القرينة أمر ظني والظني يجوز تخلف مدلوله عنه قال سم قال يس وأقول ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة ويشهد لذلك وان لم يكن في خصوص المسند اليه والمسند ما سيأتي في بحث الایجاز في قوله تعالى فذلكم الذي لمتني فيه من أنه يحتمل أن المراد في مرأوته دليل تراودتها أو في حبه دليل قد شغفها حبا فكذب إحدى القرينتين غير لازم وكتب أيضا قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كمر (قوله ولا بد) للحذف من قرينة لا يخفى ان وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند وكأنه لم يذكره في المسند اليه أما لانه يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم مقام (٤) المفعول وأما لان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه انعقل

(١) فيكون على حذره أفضل منه الحمار اه (٢) أي فهي بمعنى الوارف سقط ما ذكره بعد

(٢) قوله بوجود ستة ان حذفه أكثر فالحمل عليه اولى وان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والخبار بان الصبر الجميل أجل لا يدل على حصوله وانه في الاصل من المصادق وان تمام الصبر به قرينة حالية على حذف

المبتدأ وبان الاصل في المبتدأ التعريف وبان المفهوم من قولنا فصبر جميل انه أجل من صبر غير جميل

(٣) قوله كما اذا أقيم مقام الخ المناسب مقامه ولا يخفى ان الاول منه ومثاني تسليم اه

دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أى خلقهن الله لحذف السند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل

الا أنه لما عبر عن حذف السند بالترك الموهوم للاعتراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تدارك بقوله ولا بد للحذف من قرينة أطول وقوله لا يخص حذف السند أى بل يجرى في السند إليه أيضا (قوله دالة عليه) ظاهره أن ضمير عليه المجرور راجع إلى الحذف والاولى رجوعه إلى المحذوف المستفاد من الحذف نود ويسح جعل الحذف في كلامه بمعنى المحذوف ويبدل له قوله ليفهم منه المعنى فإن الموهوم منه المعنى هو المحذوف ويمكن إجراء الاستخدام في الموضعين تأمل (قوله لأن هذا الكلام) أى قولهم الله (قوله عند تحقق الخ) جواب سؤال زائد على قوله لسؤال محقق وحاصله أن السؤال في الآية ليس محققا لأنه لم يقع بدليل جملة شرط لأن وحاصل الجواب أن السؤال محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء أى وقوع ذلك بالفعل بأن تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله حينئذ هذا التحقق يكون قولهم الله جوابا لسؤال محقق وهذا أن أريد بالتحقق الواقع بالفعل فإن أريد به المذكور ضرورة الحاجة إلى التأويل المذكور على أن ابن يعقوب ضعف التأويل المذكور بأن مثله يلزم في المقدر فيقال فيه عند تحقق ما قدر من السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر بذلك (قوله من الشرط) أى سألتهم من خلق الخ وقوله والجزاء أى ليقولن الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال مما جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون تقدير الله خلقهن ويكون من حذف السند أيضا وما المرجح لكونه فاعلا بقاء جملة الجواب على ما ذكره الشارح فعلية فلم يطابق جملة السؤال التي هي اسمية مع أن مطابقتها مطلوبة وأجاب السيد بأن جملة السؤال فعلية في الحقيقة لأن من قام قوة أقام زيد أو عمرو أو بكر أو خالد إلى غير ذلك ولا إرادة الاختصار وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة فعلية معنى فايراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المغنوية وبحت فيه الحفيد بأن المقرر أنه يجب أن يقرن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنهما ما هو محقق ولا شك أن خلق السموات والارض محقق والحاجة إلى الاستفهام تعيين الفاعل الخالق فليس السؤال الا جملة اسمية فالمتمجه ما عمل به في الاطول ترك المطابقة من أن في رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام وأما (٢) ما ذكره الحفيد في حكمه ترك المطابقة فغير ظاهر وكتب أيضا قوله والدليل الخ عورض بأنه كما جاء جملة فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها أجب عنه الفاضل

(قوله ولا شك الخ) يوهم أن تعيين الفاعل مشكوك فيه مع أنه ليس كذلك كما لا يخفى إذ السؤال انما هو لأقامة الحجة بما يصدر عن المسئول من الجواب فلو قال والمقصود هنا بالاستفهام هو الفاعل اسلم من ذلك (قوله من أن في رعاية المطابقة الخ) فيه أن القرائن الواضحة كل الوضوح ما نعمة من توهم قصد التقوية على أن التقوية تكون للاهتمام بالحكم لفخامة ما يترتب عليه مثلا وإن لم يكن شك ولا انكار

(١) قوله وأما ما ذكره الحفيد الخ من أن ترك المطابقة للإشارة إلى بلادة الكفار وعنادهم بأنه إذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثهما ينبغي أن لا يقع شك في نفس الفاعل فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخلف اه

على أن الرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من بحى العظام وهى رميم قل يحياها الذى أنشأها اول مرة (او مقدر) عطف على محقق (نحو) قوله ضرار بن نهشل يرثى زيد بن نهشل (ليلىك زيد) كأنه قيل من يبيكه فقال (ضارع) أى يبيكه ضارع ذليل (لخصومة) لأنه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه . ومختبط بما تطيح الطوائع . والمختبط الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائع جمع مطيحة

المحشى بأن فيه ما نعلم من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص (١) وهذا الجواب انما يأتى على مذهب صاحب الكشف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكى فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص فى أمثال الصورة المذكورة كما تقدم سم وأجاب عن بأن وقوع الاول أكثر وبأن الحمل على الفاعل لكونه أقوى المبدأولى وأما كان أقوى الحمد لأنه أصلها على الصحيح قال يس وهذا مما يدل على ان الخلاف فى اصل المرفوعات فائدة كما قال البدر الدمامينى خلافا لابي حيان أهو قال فى الاطول ربما يرجح تقدير الفعل وبأن فى تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف أولى ورده السيد السند بأن الزيادة المشتملة على فوائد لا ترد وتلك الزيادة تشتمل على تقريرة الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بأن المقام (٢) ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية كما عرفت (قوله على ان المرفوع فاعل) أى لا مبتدأ والمحذوف خبره (قوله يرثى الخ) (٣) عبارة المطول فى مريثة زيد ابن نهشل قال الفهرى المريثة على وزن محمودة مصدر رثاه وتشديد الباء خطأ (قوله زيد بن نهشل) هو اخو ضرار (قوله ليلىك زيد) ليس من الحذف ولا يصل حتى يكون الاصل ليلىك على زيد لان يلى يعمد بنفسه أيضا قال فى الصحاح بكيته وبكىته عليه بمعنى سم وعلم انه (٤) لا يجوز ان يكون فى البيت حذف مع كون يلى مبنيا للمفعول بأن يكون زيد منادى حذف منه حرف النداء فاجلته ندائية معترضة وذلك لأن المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقع فى شدة ونقمة بسبب موتك نامسب ان يلى عليهم مادونك لانك فى رخاء ونعمة يس وكتب أيضا ماله البكاء لقصر الديموع وخروجها وبالموت الصوت الذى يكون عند خروجها سيرامى (قوله كأنه قيل من يبيكه فقال ضارع أى يبيكه ضارع) جوز فى الاطول ان يكون السؤال الناشئ من ذكر ليلىك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند اليه أى المأمور ضارع (قوله أى يبيكه ضارع) فى المفصل أى التقدير ليلىك ضارع وهو أليق بالمعنى كما ان يبيكه ضارع اوفق للسؤال أعنى من يبيكه كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله لخصومة) اللام للتعليل او هى لام الوقت أى لأجل خصومة الغير معه او وقتها متعلقة بضارع قال فى المطول وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى أه قال السيرامى اذ البكاء حينئذ يكون للخصومة دون زيد (قوله من غير وسيلة) أى اخفى عن الناس سؤاله لأنه كان أهل ثروة وابلى بالسؤال لأجل اهلاك المهاجرات ماله أطول وكتب أيضا قوله من غير وسيلة أى من غير علة وسابقة عبد الحكيم أو المراد من غير شقيع وواسطة (قوله والطوائع جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعقب فهو عاشت ولا يقال مطيحات

- (١) قوله وهو قصد التخصيص لانه المسند اليه الغير المقرون بحرف النفي تقديره قد يأتى م أه
- (٢) لان السائل غير متردد فى الحكيم والسؤال انما هو لاقرار الجيب بالحكم والتقوى لا يناسبه والمطابقة اللفظية وان كانت تخصى لكنته تفوت المطابقة المعنوية التى هى أهم أه من عبد الحكيم
- (٣) لعله أتى بها لان عبارة المختصر لا تفيد أه من قصده أو لزيادة الفائدة بكلام الفهرى أه
- (٤) لعل الاول أه يقول وعلم انه يجوز ان لا يكون بتأخير لا أه

على غير القياس كواقف جمع ملقحة ومما متعلق بمخبط ومما مصدرية أي سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله
أو يبيكي المقدراً أي يبيكي لأجل اذهاب المنايا يزيد (وفضله) أي رجحان نحو ليبيك يزيد ضارع بمنيا للمفعول
(على خلافه) يعني ليبيك يزيد ضارع بمنيا للفاعل ناصب باليز يدور فمما اضارع (بتكرار الاسناد) بأن أجل
أولاً (اجمالاً ثم) فصل (تفصيلاً) أما التفصيل فظاهر وأما الاجمال فلأنه لما قيل ليبيك علم أن عناك يا كيا
بسنده اليه هذا البكاء لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك أن التكرار
أو كدوا أقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوفق في النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لسكونه مسنداً إليه
لامفعولاً كما في خلافه (ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة

على القياس عبد الحكيم) قوله على غير القياس) لأن فواعل لا يكون جمعا قياسياً لمفعلة بل لفاعلة وفعلية
فلو كان جمعا لطائفة بمعنى الكلمة لكان قياسياً (قوله كوا قح جمع ملقحة) يقال رباح لواقع أي للسحاب
عبد الحكيم (قوله أو يبيكي المقدراً) قال المولي الجامي في حواشيه على شرح الكافية وتعليقه يبيكي المقدراً
بابه سليقة الشعر لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضاً عبد الحكيم (قوله لأجل
اذهاب المنايا) أي المعبر عنها بالطوائف وكتب أيضاً قوله اذهاب المنايا قد سبق أن ارادة الواحد من الجمع
المحلى (١) باللام لا تجوز فكيف يصح قوله لأجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الامنية
واحدة والجواب أن (٢) المراد بالمنايا أسباب المات اطلاقاً لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها فترى
وقوله قد سبق أي في المطول بعد قول المتن واستغرق المفرد أشمل (قوله وفضله الخ) لما كان غنماظنة سؤال
وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر إلى هذا التركيب مع إمكان الاصل ويستقيم الوزن به وذلك بأن يجعل يزيد
مفعولاً وضارع فاعلاً أجاب عنه بأن ما عدل إليه له فضل عما عدل عنه فقال وفضله الخ عوق وكتب أيضاً قوله
وفضله على خلافه ليس المقصود ترجيحه من سائر الوجوه حتى يمرض بأن في خلافه أيضاً مرجحاً كاسلامه
عن الحذف بل ترجيحه من حيث ما ذكره المصنف فلا ينافي أن خلافه أيضاً مرجحاً آخر فيكون لكل
منهما مرجح فللبليغ أن يختار كلا منهما يس ما خصا (قوله بأن أجل أولاً الخ) انما قل ذلك دفعا لما توهمه
العبارة من لزوم تكرار الاجمال والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفوه في الاطول بقوله بتكرار الاسناد
أي بذكره مرتين فقوله اجمالاً ثم تفصيلاً لا تفصيل للذكر الضمني الا للتكرار فلا يلزم المحذور وكتب أيضاً
قوله بأن أجل جعل اجمالاً مفعولاً مطلقاً لتعمل محذوف ويلزم عليه حذف عامل المؤكد مع أنه ممتنع لكنه
اجاز به ضمهم اه وجعله عوق على تقدير مضاف أي اسناد اجمالاً ثم اسناد تفصيل فحذف المضاف و اقيم
المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أي فانه اسند إلى ظاهر وهو ضارع سم (قوله وبوقوع نحو يزيد غير
فضلة) انما صح الترجيح بذلك لأنه مناسب للمقام لأن مدلول يزيد هو المقصود بالذات لأن المراتبة في
بيان احواله فلما ناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصوداً كذلك حفيد بالمعنى وكتب أيضاً ما نصه اشارة بادرار
نحو إلى أن الكلام ليس في خصوص البيت اطول (قوله غير فضلة) لم يقل مسند اليه مع أن المسند اليه ارجح
من المسند والمسنود من الفضلة اشارة إلى كونه في خلافه فضلة وقوله مسنداً اليه عار عن هذه الاشارة (قوله
ويكون معرفة الفاعل الخ) أن (٣) قلت المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب قلت هذه النكات
ترجح بعضها على بعض بقصد المتكلم واعتباره وملاحظته فلامزاحة وكتب أيضاً قوله ويكون معرفة
الفاعل الخ قال في الاطول لا يخفى أنه ينافي كونه جواباً للسؤال مقدر لأن السائل مترقب للجواب اه والجواب أن

(١) أي الجنسية (٢) أو الجمع للمبالغة

(٣) عند التحقيق يتضح لك أنه لا معنى لهذا الكلام من أصله اه مما

غير مترتبة لان أول الكلام غيره طمع في ذكره) أي ذكر الفاعل لا سند الفعل الى المفعول وتام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه طمع في ذكر الفاعل إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو انيه (وأما ذكره) أي ذكر السند (فلما مر) في ذكر السند اليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم مقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهم العزيز العليم ومن التمرض بقاوة السمع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لأجل (أن يتعين) بذكر السند (كونه اسما) فيفيد الثبوت (أو فعلا) فيفيد التجدد (وإما افراذه) أي جعل السند غير جملة (فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم) إذ لو كان سببيا تحوز بدينام أبوه أو مفيدا للتقوى نحو زيد قام

المراد غير مترتبة في الجملة الأولى أعني ليبيك زيد لا مطلقا (قوله غير مترتبة) أي وغير المترتبة غير مشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب فهي لذة صرفة فتكون ألد وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه أن نيل الشيء بمطلبه ألد وتبعه الشارح أطول أقول ألدية نيل الشيء بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار وألدية النعمة غير المترتبة من حيث عدم سبقها بألم انتظارها (قوله غير طمع في ذكره) بل مؤيس (قوله مثل خلقهم العزيز العليم) قال ابن يعقوب وقدمت هنا بقوله تعالى خلقهم العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو في قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر السند لزيادة التقرير وأجيب بما لا تظهر صحته ولا مناسبة له بهذا المقام ولك أن تقول في الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهوا أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد استماعه أو ينزله منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذي أصله ضعف التعويل بزعمهم انقاسد وهمم الكاسد فيذكرونه بالمنصوصة ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاورة والسؤال فتأمل اه وعبارة عبد الحكيم قوله لضعف التعويل على القرينة يعني أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فأن عول على دلالتها حذف وإن لم يعمل عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحدا اه وقوله في الحالين أي حالة التعويل وحالة عدمه (قوله وأن يتعين الخ) قال في الاطول (٤) يرد أن قوله أو أن يتعين الخ داخل فيما مر لأن الذكر حينئذ للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لأن قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما أو فعلا (قوله اسما أو فعلا) أي بلا خفاء وكتب أيضا قوله اسما أو فعلا في المفتاح والايضاح أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد أنظر الاطول (قوله فيفيد الثبوت) أي صريحا على ما في المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا افادة الثبوت والتجدد متحقق وان لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف - اصلا والمراد بالثبوت حصول السند للسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول واقتراؤه بالزمان من عبد الحكيم (قوله فلكونه غير سببي الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قل هو الله احد غير سببي ولا تفيد تقوى الحكم فتدخل في ضابط الافراد مع كونه جملة واجيب (٣) بأنه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا الاحتياج الى الضمير كما مر وان كانت جملة صورة فتري (قوله إذ لو كان سببيا) حاصله ان سبب كونه جملة احد الأمرين كونه سببيا وكونه مفيدا للتقوى وان سبب الافراد انتفاؤها جميعا سم (قوله

(١) جوابه قوله الآتي أي بلا خفاء مع ان الملاحظ مختلف

(٢) نظيره مع ما يأتي اجزاء عن عبد الحكيم اه

فهو جملة قطعاً وأما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم أفادة التقوى معناه مع عدم أفادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت أو بحرف التأكيد نحو إن زيد عارف أو تقول إن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيد كيدته بالطريق الخصوصي نحو زيد قائم. فإن قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيداً للتقوى ومع هذا لا يكون مفرداً كقولنا أنا سعييت في حاجتك ورجل جاءني وما أنا فملت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس المقصد في هذه الصور إلى التقوى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعل

فهو جملة قطعاً لا يرد عليه نحو زيد قائم أبوه بناء على أن المسند هنا سببي مع أنه ليس بجملة لما سيجيء في الضابط الآتي في كلام الشيخ للسببي من أنه ليس معدوداً من المسند السببي وإن كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند لكونه جملة فري (قوله وأما نحو الخ) جواب عما يقار المسند فيه مفرد ولم ينتف فيه الأمر الثاني بأنه ملحق بما ليس فيه التقوى لضعفه فيه كما تقدم سمرامى والسؤال وارد على المفهوم أعني قوله إذ لو كان الخ (قوله فليس بمفيد للتقوى) أي المعتبر وإلا فلا يخلو عن أفادة التقوى في الجملة وبؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم أفادة نفس التركيب) أي يحذف فاعل المصدر اسم وكتب أيضاً قوله مع عدم أفادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما إذا لم تكن أفادة التقوى أو كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج الخ) لم يرد خروجه عن اضابط الأفراد إذ المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن قيد الذي أضيف إليه العدم أعني أفادة التقوى ولو قال فيدخل في عدم أفادة التقوى لكان أظهر في المعنى وإنسب بسياق كلامه لكنه إنما تعرض لخروجه عن الأفادة دفماً لما يتوهم من أنه بواسطة أفادته تقوى الحكم بالتكرير يندرج في أفادة التقوى فيخرج عن عدمها بل عن الضابط أيضاً سم (قوله أو تقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة إلى أن التقدير مع عدم أفادة نفس التركيب الخ خروج ما ذكر بدون ذلك سم (قوله بالطريق الخصوصي) وهو تكرير الاسناد مع وحدة الفعل سم فيخرج القسمان المذكوران (قوله فإن قلت الخ) وارد على منطوق المتن (قوله عند قصد التخصيص) راجع للأثلة الثلاثة لكن لا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الأخير إلا على مذهب السكاكي القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب عبد القاهر فلا لأن مذهبه أن المسند إليه إذا تقدم وولى حرف النفي لا يكون إلا للتخصيص ولا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الثاني إلا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب السكاكي فلا لأن مذهبه أن النكرة المسند إليها المتقدمة ليست إلا للتخصيص كما مر ذلك كله تدبر (قوله سلمنا الخ) تشعر عبارته بأن لمنع عدم قصد التقوى في هذه الصور مجالاً ولعل وجهه في قصد التخصيص لا يتنافى قصد التقوى لاحتمال قصدهما معاً (قوله إنما لا تفيد التقوى) أي والشرط عدم أفادة التقوى مقصودة أو لا (قوله ولو سلم) أي كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى أصلاً فالمراد أن أفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى أي أن أفراد المسند مشروط بكونه غير سببي ولا مفيداً للتقوى فهو لا يكون مفرداً إلا بتحقيق هذا الشرط ولا يلزم أنه كما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفرداً إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فلو لم يحتمل كونه غير سببي ولا مفيداً للتقوى شرطاً لأفراد المسند اندفع ما ورد على جعله على الأفراد من أنه يلزم من وجود العلة وجود العلول لكن جملة شرطاً منافي لظاهر كلام المصنف والشارح فالأولي الجواب نأتمنا على ناقصة أو حكمة غير لازمة (قوله ثم السببي والفعل) سواء كانا في المسند أو في الوصف كما يعلم مما يأتي

من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا وفسرها بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلماذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال فقال (والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة عمت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة فخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق أبوه لانه مفرد في نحو قل هو الله أحد لان تعليقها على المبتدأ

(قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فانهم يسمون التعت في نحو رجل كريم أبوه سببيا لانا نقول كلامنا في السببي نعمنا كان أولا فعلا كان او اسما فتسميته على هذا الوجه سببيا خاص بصاحب المفتاح ولو سلم فتسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد ان المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح فليتناه لسم (قوله الوصف بحال الشيء) أي صفته والوصف هو فعل الوصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو بالوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم كريم أبوه والجواب ان في الكلام حذف مضاف أي أثر الوصف وهو اللفظ والمراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للملابسة من ملابسة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) أي في قولنا جاء رجل كريم ليكون كريم وصفا فيلزم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وتسمية النجاة وصفا حقيقيا (قوله الوصف بحال ما) أي شيء كالأب في المثال هو أي ذلك الشيء من سببه أي الموصوف (قوله من سببه) لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق فيدخل نحو كريم غلامه كريمة جاريته ونحو ذلك (قوله نحو رجل كريم أبوه) أي في قولنا مثلاً جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون السببي جملة اذا كان مسندا كما سيأتي في قول الشارح ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما سيأتي كما هو ظاهر (قوله وفسرها) أي وفسر السكاكي السببي والفعلي (قوله نحو زيد أبوه منطلق) اعلم ان المسند السببي اربعة اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه انطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو زيد اخوه عمرو أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهر ان نحو زيد انطلق أبوه عبدا الحكيم وهذا ما يفيد كلام السكاكي واما نحو زيد ممرت به وزيد ضربت عمر في داره وزيد ضربته فغير داخل في المسند السببي كما انه غير داخل في الفعلي كما في الاطول وان صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض عليه سم وغيره في ادخال ذلك فيه مع ان السكاكي الذي بنى الشارح تعريفه على مذهبه واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببي فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير مانع تأمل (قوله ويمكن ان يفسر المسند السببي) أي تفسير الاصعوبة فيه ولا انفلاق وكتب ايضا قوله ويمكن ان يفسر المسند السببي أي على قاعدة السكاكي وكتب ايضا قوله ويمكن ان يفسر الخ اعترضه السيد باز في دور التوقف (١) كون المسند سببا على كونه جملة حيث اخذت في تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببا كما هو صريح قول المصنف بعد واما كونه جملة فلا تتقوى اول كونه سببيا ويستفاد من كلامه هنا مفهومه لان مفهوم قوله اما افراد الخ ان كونه سببا على كونه جملة كما صرح به الشارح واجيب بأن كونه سببيا المفهوم من (١) قوله وتوقف كونه جملة الخ قال عبدا الحكيم فيه بحث لانهم جعلوا كون المسند سببيا من مقتضيات كونه جملة وكونه جملة يعرف من النحو حيث قالوا الخبر قد يكون جملة والجملة ما تضمنت كلمتين بالاسناد وهكذا سائر الخصوصيات من التعريف والتكثير والحذف والذكر تعرف من علم النحو ودواعيها يعرف في هذا الفن فلا توقف لمعرفة كونه جملة على كونه سببيا اه

ليس بمأثد وفي نحو زيد قام وزيد وقام لان المأثد فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قام وزيد قام ابوه
وزيد ممرت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدا ولا تقيد
التقوى والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لاننا نجد هذا الاصطلاح لمن قبلة (واما كونه) اي المسند
(فعلا فلا تقيد) اي تقيد المسند (باحدا لازمة الثلاثة) الماضي وهو الزمان الذي

الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتي علة لا يراد المسند جملة لاعلة لتصور كونه جملة فالتوقف عنى كونه سببيا
يراده جملة لا تصورها والتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا يراده فاختلقت جهة التوقف فلا دور
تأمل (قوله بمأثد) اي ملتبسة بمأثد او الباء متعلقة بعلقت (قوله ليس بمأثد) ليس ملتبسا بمأثد وكتب
ايضا قوله ليس بمأثد لا اتحادا لمبتدا والخبر فلا تحتاج الى الربط وكذلك ليس بسببي ولا فعلى لانها فيما إذا
تغير المبتدا والخبر فلا يراد انه إذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل (١) في ضابط الاقرا مع انه جملة عبد الحكيم
(قوله وزيد ممرت به الخ) في ادخال الامثلة الثلاثة الاخيرة نظرا يعلم مما قدمناه ومما سيأتي ايضا (قوله تتبع
كلام السكاكي) اعترض بان يقتضى هذا تفسير ان يندرج في السببي نحو زيد ضربته او ضربت عمرا في
داره لصدق هذا التفسير على ذلك مع ان السكاكي لم يجعل ذلك من السببي فكيف يكون العمدة في ذلك كلام
السكاكي سم (قوله فلا تقيد باحد الازمنة الثلاثة الخ) قال في الاطول ومما ينبغي ان ينبه عليه ان هذه
النسبة (٢) انما ترجح الفعل فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه واما بعد وامهل وامثالها فلا ترجح بهذه
النسبة على الاسم لانه يغني هيئات ورويدا وامثالها غناها إلا ان يقال هذه الاسماء النحوية معدودة في
هذا الفن في عداد الافعال يرشدك اليه ما سيأتي من جمل رويدا زيدا من امثلة الامر اه وكتب ايضا قوله
فلا تقيد باحد الازمنة الثلاثة فيه مساححة لانه جعل المسند هو الفعل وحكم بأنه يقيد بأحد الازمنة
الثلاثة مع ان المقيد بأحد الازمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل جزء معناه وهو الحدث سم إذ لو كان المقيد الفعل
حدثا وزمانا للزم تقيد الشيء بنفسه وهو تقيد الزمن بالزمن فتأمل وجوز في الاطول ان يكون الزمان قيدا
لنسبة فراجه (قوله قبل زمانك) ههنا بحث مشهور وهو ان قبل ظرف زمان فان كان عين الزمان التي
جعل طرفا لزوم ظرفية الشيء في نفسه وان كان غيره لزم ان يكون للزمان زمان آخر وكلاهما باطل وكذلك
اخذه في تعريف المستقبل يترقب وهو يدل على زمان مستقبل فان كان عين المعرفة لزم تعريف الشيء
بنفسه وان كان غيره لزم ان يكون للزمان زمان آخر وان حمل على الحال لزم ذكر الحال في تعريف المستقبل
وقد ذكر المستقبل في تعريف الحال فيلزم توقف كل منهما على الآخر وجوابه ان المقبلية في اجزاء الزمان
ذاتية لازمانية فظرفية قبل فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها فسقط الترديد الدائرين العينية
والغيرية فانه يتوقف على ملاحظة زمان آخر على ان هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه اهل اللغة والعرف
لا بناء على مباحثهم على الظواهر دون تلك التدقيقات التي لم يخطر ببالهم شيء منها على انه لا يجوز ان تكون
هذه الظرفية بطريق احتمال الكل على (٣) الجزئية بمعنى ان كل زمان هو في اجزاء الزمان الذي قبل زمانك

(قوله الذي جعل طرفا له) الضمير المستتر لقبول البارز للزمان فالصلة جرت على غير من هي له (قوله فان كان عين
المعرفة الخ) او يلزم على كل حال كما قاله عبد الحكيم ان لا يكون الزمان المتصل بالحال الذي فيه الترتيب من
المستقبل المعرفة (قوله لزم تعريف الشيء بنفسه) أي لا أخذ المعرفة في التعريف

(١) تفريع على النفاه (٢) شرحه الشارح بأن الترجيح بالنسبة لاسم الفاعل دعوة وقوله يرشدك
فيه نظر ظاهر وجوز عبد الحكيم جملة وهما اه (٣) (قوله على الجزئية اي جزاءه الا ما بعد وقوله اعني
عبارة ركبة

قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل دتماقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عر في وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم

ماض سمرامى مع بعض زيادة من الفترى وفي الفترى أيضا مانصه وينبغى أن يعلم أنه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لأن كون الترقب في الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضى حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل تقيب الحال على تقدير تغايرها كما لا يخفى على المتأمل اه والظاهر أن ما عدا الجواب الأوسط لا يحمل الاشكال في يترقب غير وجوده المتقدمة ويمكن دفعه بما صرح به السيد من أن الافعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت ما يفيد ذلك بخط العلامة الشنوائى عن سم لله الحمد (قوله زمانك الذي انت فيه) أى حين التكلم وعبرة المطول وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك قال يس وعبارته هنا أولى اذ مثل التكلم فعل غير المتكلم (قوله والمستقبل) على صيغة اسم الفاعل كالماضى أو اسم المفعول وكلامها المنقول الموافق للمعقول لأن الزمان يستقبل كما تستقبله أطول (قوله يترقب وجرده) معناه من شأنه أن يترقب فاندفع ما قيل كم من شيء لا يترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبل اسم (قوله اجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل) (١) ينبغى مع الآن الحاضر سم وكتب أيضا قوله وهو اجزاء الخ قال الفترى ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانهاؤه ولا بالنسبة للأمور الآتية إلا أن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال وكتب أيضا قوله وهو اجزاء أى آتات وهذا تعريف للحال العرف وهو الزمان الذي يق فيه الفعل ويتقدر بتقديره فيختلف حسب اختلافه مثل صلى ويحج وأما الحال الحقيقي فالان الذي لا يتجزأ سمرامى واعلم أن الزمان امر موهوم عند المتكلمين موجود عند الحكماء (قوله من غير مهلة وتراخ) أى بين كل جزء وما يليه لا بين أول الاجزاء وآخرها اذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة كشره وهذا ايضا لقوله دتماقبة قيد آخر وكتب أيضا مانصه كما يقال زيد يمشى والسال ان يضره لانا ماض وبضها بق طاولوا املاذ الواقعة في الأناز الكثير المتعاقبة واقعة في الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله امر عر في) أى ينبغى على عرف اهل العربية فإبعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن في زيد أى حالامع كونه في أثناء الملافة فرغ شطر ونقى شطر وليس امرا مبنيا على التضييق من عر في بالمعنى وكتب أيضا مانصه لا مضبوط بحد معين بل تارة يكون طويلا وتارة يكون قصيرا بحسب العرف في ذلك الفعل (قوله دال بصيغته) أى بصيغته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما يقال ان التقيد بأحد الأزمنة يوجب الاسم فكيف يجعل على السكون المسند فلا طاجاب بان العلة هو التقيد مع الاخصرية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لا يقال قد سبق ان اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فينبغى ان لا يحتاج قرينة اذا اريد الحال واحتياجه لما اذا اريد غيره كاحتياج الفعل لها اذا اريد غير الزمان الذى هو حقيقة في السال السال في الزمان السال ضرورة ان

(وقوله في ابتداء الزمان أى اول ايجاد وتو له وانتهائه أى آخر جزءه في الوجود وتو له وبالنسبة للأمور الآتية أى الواقعة في ازانكم الجزئى وهو الزمن الحاضر الذى زاد سم (قوله موهوم عند المتكلمين) فيه أنه عندهم متجدد بل هو كالمعنى المتجدد بحد مجهول كجاء زيد وقوله موجود عند الحكماء لأنه عندهم ما حركه ذلك أو قد ارادها وكلاهما وجودى عندهم

فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقوله زيدا قائم الآن او أمس او غدا ولهذا قال (على اخضروجه ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اى لا تجتمع أجزاءه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل م. افادته التقييد باحد الازمنة الثلاثة مفيدا للتجدد واليه أشار بقوله (مع إعادة التجدد كقوله) اى قول طريف بن عيم (او كما وردت عكاظ) هو مستوفى للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون

الزمان ليس جزء من مدلوله بخلاف الفعل فانه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر وفيه نظر لازم من لازم كونه حقيقة في الحدث الحالى دلالة على الزمان الحالى لانه لازم معناه فلا يحتاج في الدلالة عليه القرينة والجواب أن المراد الدلالة على أحد الازمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما فاذا اراد الدلالة عليه صريحا احتاج أن يقرينة عن اسم يتصرف (قوله فانه انما يدل عليه) اى دلالة صريحة مطول (قوله على اخضروجه) كما ينبغي أن يؤخره عن قوله م. افادته التجدد ليعمل باعادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا بقصد الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده باحد الازمنة يتوقف على القرينة لا اشتراكه قلت يحصل به التقييد بدون القرينة احدى الازمنة بمقتضى الوضع لا عمالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فما الفائدة حينئذ في الايراد فعلا ولا مندوحة عن القرينة الا أن القرينة هنا لتعيين المراد وفي الاسم للتقييد قلت فائدة (١) التدرج في التمييز وذلك موجب لزيد التقرير (٢) بقى انه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية للتقييد على اخضروجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول (قوله ولما كان التجدد الخ) التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد ان لم يكن والثاني التقضى شيئا فشيئا والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني لموافقة في الاسم لافيه وفي السمي وان اقتضاء كلام الشارع لان التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى اذا أريد لا بدله من قرينة تقرير م. ف وهو ملخص ما في الحواشي فتقول المدرسين معنى احمد الله انه بحمد الله حمدا بعد حمد الى ما لا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع حرف وظاهر كلام الشارع صريحا والمتن أيضا ان الفعل مطلقا سواء كان مضارعا أو غيره يفيد التجدد اللازم للزمان الذي هو التقضى شيئا فشيئا بالالتزام وليس كذلك بل انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفي الجواب بان مراده أن هذا الجزء الذي هو الزمان لما كان متجددا بالمعنى الثاني ناسب أن يعتبر التجدد في الجزء الثاني لكن بالمعنى الثاني بل بالمعنى الاول اه (قوله اى لا تجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله والزمان جزء الخ) اعترضه السيد بان هذا انما يدل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان لا على المطلوب الذي هو تجدد الحدث فالمناسب أن يضم الى ذلك ان الزمان المتجدد معتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينهما وبين الحدث فيلزم تجدداه ولذا لم يقل أحد بان الفعل القديم زمانى كما علم فان الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله مفيد للتجدد) اى الحصول بعد ان لم يكن فانه مدلول الفعل لا التقضى شيئا فشيئا عبد الحكيم (قوله او كما) الهمة للتقرير والواو عطف على مقدر اى احضروا وبعثوا وكما ظرف لبعثوا سمرامى (قوله عكاظ) في القاموس كغراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كان يقوم هلال ذى القعدة ويستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكفون اى يتفاحرون ويتناشدون عبد الحكيم (قوله هو مستوفى للعرب) اى سوق اسم مكان من تسوق القوم اى (١) (قوله التدرج) اى الاجال ثم التفصيل اه (٢) (قوله انه) قال عبد الحكيم التقييد المستفاد من القرينة العقلية خارج بقوله فانه تقييد لان المراد منه التقييد المستفاد من اللفظ اه

وكانت فيه وقائع (قبيلة) بعثوا الى عريهم او عريف القوم القيم بأمرهم الذي شهر بذلك وعرف (يتوسم) اى
تصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا لحظة ف لحظة (واما كونه) اى السند (اسما فلا فائدة عندهما) اى
عدم التقييد المذكور وفائدة التجدد بمعنى لا فائدة الدوام والنبوت لا غرض تعلق بذلك (كقوله
لا يالف الدرهم المضروب صرتنا) . وهو ما يجمع فيه الدراهم
(لكن عريها وهو متعلق) بمعنى ان الانطلاق من الصرة ثابت بامرهم نائبا قال الشيخ عبد القاهر موضوع
الاسم على ان يثبت به الشيء من غير اقتضاء انه يتجدد . ويحدث شيئا فشيئا فلا امرض في زيد منطلق

باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) اى ان على كل قبيلة جنازة فاذا () وردوا عكاظ طلبنى الكافل بأمرهم
وهذا مدح في العرب للجري ومنهم وقيل انما يبعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار ما اخرهم الا عضرته لانه الرئيس
على كل شريف والقاضى على كل مجد منيف (قوله يتوسم) الشاهد فيه (قوله وتأملها شيئا فشيئا الخ)
تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافى ما مر من ان اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد ان لم
يكن لا بمعنى التقضى شيئا فشيئا وعبرة عبد الحكيم ببيان للمعنى المراد المستفاد بمعنى فائدة المقام والمضارع انما
يدل على حدوث التوسم مطلقا وعبرة لقنرى قوله ثمة شيئا فشيئا بشرى بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضى
والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضما وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يعتمد من
المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما يستفاد من الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان المراد
من البيت بحسب فائدة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضما وهو المقصود بالبيان يفهم في
ضمن التقضى فلا غبار (قوله وفائدة التجدد) ذكر انما ليس كما ينبغي ان عدم الافادة لا يكون مقصودا
بالافادة للبليغ فلو حذف لفظ افادة كما في عبارة الايضاح حيث قال فلا فائدة عدم التقييد والتجدد لا يستقام
كذا في الاطول (قوله لا فائدة الدوام والنبوت) اما النبوت والمراد به تحقق الحمول للموضوع فبحسب اصل
الوضع واما الدوام فن خارج لا بحسب الوضع واما الى ذلك الشارح بقوله الآن قال الشيخ بمبدأ القاهر
الخ فانه افاد انه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فهو اشار الى انه ينبغي ان يحمل كلام المصنف على
الدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعنا للنزاع بينهما فهو اشارة الى الجمع لا الاعتراض على
المصنف سم (قوله والنبوت) الاولى تقديمه على الدوام لانه يلزم من الدوام النبوت ولا عكس (قوله
لا غرض) كما في مقام المدح والمبالغة ونحوه ما يناسب الدوام والنبوت سم (قوله لا يالف الدرهم المضروب
صرتنا الخ) اعلم ان في اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهي ان صوته مشتركة بينه وبين
غيره والمشهور نصب صرتنا على انه مفعول لا يالف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم اللفة
من جانب صرة ولو اكتفى في التمثيل لكون السند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لأن عريها كينو
اسم ولا يخفى ان قوله وهو منطق حال دائمة اطول وقوله الى ضمير المتكلم مع الغير اى يكون للمتكلم
مع الغير فلا ينافى هنا للمعظم نفسه (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن اذ قوله لا يالف الخ ربما يوهم
انه لا يحصل له جنس الدرهم نازاله فنرى (قوله ثابت الدرهم دائما) لان مقام المدح يقتضى دوام
ذلك بدليل قوله قبل هذا

انا اذا اجتمعت يوما دراھنا . ظلت الى طريق الخيرات تسبق

(قوله من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا) فيه ان الفعل ايضا كذلك اذا بدل بالوضع على التجدد
(قوله رحمه الله) بمعنى لا فائدة الدوام الخ) لا دليل في كلام المصنف على هذه العناية فلا وجه لحمل كلامه على
ذلك المؤدى الى المناقاة بينه وبين كلام الشيخ

لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا كما في زيد طويل وعمر قصير (واما تقييد الفعل) وما يشبه من اسم الفاعل والمفعول وغيرها (بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو له أو معه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء (فلترية الفائدة) لأن الحكم كما ازداد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شيء ما موجود وفلان ابن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤاله وان خبر كان

والحدوث شيئا فشيئا وان كان ذلك قد يستفاد من خارج فمع الفعل (١) يدل وضعا على الحدوث أي الحصول بعد ان لم يكن والاسم لا يدل عليه وضعا بل قد يستفاد منه ذلك من خارج والفعل يقيّد التجدد والحدوث شيئا فشيئا بمعونة المقام والاسم لا يمكن ان يقصد منه لانه مفيد لعدم التجدد افاده عبدا حكيم وبما علم من كلام الشيخ وغيره من ان الاسم لا يدل وضعا على الحدوث وان استفاد منه خارج بعلم ان ما اشتهر من دلالة اسم الفاعل على الحدوث انما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال بعضهم في توجيه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الاول على الحدوث والثانية على الدوام ان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لا تدل على زمان معين وليس بعض الازمنة او على من البعض حمل على الجميع لا باعتبار انه يستفاد من لفظها وقال آخر جعل اسم الفاعل للحدوث والصفة المشبهة للدوام باعتبار الاستعمال لا الوضع وكتب أيضا قوله من غير اقتضاء انه يتجدد أي ومن غير اقتضاء للدوام وان كان قد يستفاد من الاسم بمعونة المقام ومن غير اقتضاء للحدوث أي الحصول بعد ان لم يكن وان كان قد يستفاد من خارج أيضا والحاصل ان الاسم لا يدل على أكثر من الثبوت أفاد ذلك عبد الحكيم (قوله لاكثر من اثبات الانطلاق) أي واما افادته الدوام فن خارج فلا مناقاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كما في زيد طويل وعمر قصير) تنظير لانني فانه لا تعترض فيه لاكثر من اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصر صفة لعمر ولا يجدد فيه واستفادة الدوام منه انما هي من خارج بمعونة بأن الطول والقصر وصفان لازمان (قوله واما تقييد الفعل الخ) لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل ان لا يكون من احوال المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشيء في غير موضعه فلا اعتراض وكتب أيضا ما نصه لا يخفى ان تقييد المسند لا ينحصر في تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام طافل وان في رفع نحوه عطفًا على تقييد الفعل رفقه فاعتنمه ولا تحرم نفعه قال في الاطول فرفع نحوه يرفع كل قصور وان كان خلاف المتبادر (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لأنه الاصل ولك أن تجعل الفعل في كلامه بالمعنى اللاغوي (قوله مطلق) أي غير مؤكد لأن المؤكد ليس فيه ثرية الفائدة كما لا يخفى ح ف (قوله والاستثناء) أي المستثنى قال الرضى ان المنسوب اليه الفعل او شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاعظم والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب اه وهذا ظاهر كونه قيدًا للفعل وان دفع ما قيل ان المستثنى من تامة المستثنى منه فهو تامة الفاعل والمفعول او غيرها فلا معنى لتقييد الفعل به عبد الحكيم (قوله فلترية الفائدة) أي تكثيرها فان قلت هذا مشكل في المفعول به لأن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لاصل الفائدة لا لثبيتها وای فرق بينه وبين الفاعل فان تعقله يتوقف على كل منهما قلت الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو مفعول لكل احدا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لأنه اعتبر في مفهومه للنسبة الى الفاعل الخاص فتأمل سم (قوله زاد غرابة) أي بعدا عن الذهن وقلة خطوطه بالبال (قوله وكما زاد غرابة)

(١) قوله فمع الفعل يعرف بشيء آخر اه

من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه اشار الى جوابه بقوله (والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلقا في الزمان الماضي (وأما تركه أي ترك التقييد (فلما نفع منها) أي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك (وأما تقييده)

أي بالنسبة للسامع (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) لانه الدال على الحدث بخلاف كان فانها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هي انما تدل على الزمان والى ذلك اشار الشارح بقوله وكان قيد الخ وهذا بخلاف ما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وان المسند حتى ان معنى كان زيد حصل شيء زيد وقوله بعدم منطوقا ونحوه تفصيل وتبيين لذلك الشيء المبهم من سم (قوله وكان قيد له) بتدأ وخبر وهو صريح في ان المقيد نفس المسند وهو مقتضى كلام المصنف ويحتمل ان في العبارة تسامحة والمراد ان المقيد بالنسبة والامر قريب لان تقييد كل يؤل لتقييد الآخر سم (قوله للدلالة على زمان النسبة) هذا الوجه جار في الافعال واما المشتقات والمصادر فتوابع لها عبد الحكيم وعبارة الاطول ولم في نحو كان زيد منطلقا كوزيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الا على أصل النسبة بخلاف أخوات كان فان في فروعها تقييدا لا محالة لان في الاخوات تقييدين تقييدا بالزمان وتقييدا بخصوص النسبة تضمنه مصانرها والفروع لم يفتها إلا الزمان اه (قوله فلما نفع منها) المراد بالمانع هنا المانع بالمعنى القوي وهو ما لا يتأتى تحصيل الشيء منه وجرديا كان أو عدميا منافيا كان أولا فلا اعتراض على عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء الفرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أي لذلك الفعل الواقع في عبارة المتكلم ومعنى عدم العلم بمقيداته جهل المتكلم بفعله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما ان يرد به الشرط) كان ينبغي ان يقدم هذا على حالة ترك تقييده ويؤخر ترك التقييد لانه تجري القيود الوجودية على سنن واحد وكيف والتقييد بالشرط في قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتي بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياي (س) (أ) واجيب بانه لما كان محتاجا الى بسط آخره عن الترك وقوله في قوة المفعول فيه في عبد الحكيم ليس التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف لان الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة اعني ثبوت المسند للمسند اليه (٢) فانه مطلق فالمسند ان قيد بالزمان والمكان ثابت للمسند اليه فقولا اضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للتعلم فلا بد في صدقه من تحقق المقيد والقيد معا وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند فعني قولنا ان ضربني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على ان يكون ثبوته في وقت ثبوته وان لم يثبتا (٣) قال الشارح في شرح المفتاح فقولا ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو على تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء (٤) قلنا الحصول قد يكون

(١) (قوله واجيب الخ) هذا الجواب لا يلاقي الاشكال اه (٢) قوله انه مطلق (انظره مع قول ابن قاسم السابق انه يلزم من تقييد كل تقييد الآخر اه (٣) (قوله قاله الشارح الخ) انه مدلل على ما قبله في الشرط اه (٤) (قوله قلنا الحصول الخ) فالجواب في الحقيقة هو توجه الطاب الآتي فالتعليق لحصوله وانظر لم لم يكن الانشاء شرطا باعتبار التوجه اه

اي الفعل (بالشرط) مثل اكرمك تكرمي وان تكرمي اكرمك (فلا اعتبارات وحالات) تقتضي تقييده (لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته) يعني حروف الشرط واسماؤه (من التفصيل وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك

لثبوت شيء أو نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب أو التمني أو نحو ذلك بما هو مدلول الانشاء فيعلق ذلك بمحصل مضمون الشرط المفروض الصدق فن هنا امتنع كونه انشاء فحاصل ان جاء لك زيد فآكرمه اني على تقدير صدق انه جاءك اطلب منك (١) اكرامه لا بمعنى الاخبار بطلب بل معنى انشاءه اه كلامه فهو صريح في ان الشرط قيد لثبوت شيء أو نفيه عنه في الخبر وطلب شيء أو تمنيه أو ترجيه في الانشاء وعلى هذا في جمل المصنف الشرط تقييد للمسند مسامحة وكذا في قول الشارح ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياي تأمل (قوله اي الفعل) اي وما يشبهه واراد بالفعل الجزاء تقدم على الشرط أو تأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) اي جملة فعل الشرط (قوله اكرمت ان تكلمني) اشارة الى انه لا فرق بين صورتين التقديم والتأخير في كونه قيداً سواء قلنا ان المقدم جزاء لفظاً كما هو رأي الكوفيين او ان المقدم دال على الجزاء كما هو رأي البصريين عبد الحكيم وعبد الله الاطول قصداً للشارح المحقق اي بتمثيله بالمتأخرين ان الشرط كما يكون قيد للجزاء المتقدم يكون قيداً للجزاء المتأخر فان علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالاً على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الایجاز والاطناب والمساواة (٢) وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ لمائة امر لفظي لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل اكرمك ان تكرمي من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه (٣) مخالفة لقانون النحوي المشهور فلا يكون بليغاً لا تنفاد الفصاحة قلت لاشبهة في قوة هذه الشبهة ولا تندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة لقانون النحوي المشهور بقانون لم يدع اليه امر لفظي (قوله فلا اعتبارات) اي معتبرات وبدل عليه قوله وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بمحصل مضمون اخرى اما في الماضي كما في لو واما في الاستقبال اما مع الجزم كما في اذا او مع الشك كما في ان اه ص سم وكتب ايضاً قوله فلا اعتبارات لا تعرف الخ اي فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الادوات فاذا كان مخاطب مثلاً يعتقد انه ان كرر المجيء اليك مللت منه فتقول نفيًا لذلك كلما جئتني ازددت فبك حباً وكذا اذا كان يعتقد ان الجاني في وقت كذا لا يصادف طاماً ما عند زيد مثلاً قلت متى جئت زيداً وجدت عنده طعاماً او يعتقد انك لا تجالس الا بالمسجد مثلاً قلت اينما تجلس اجلس معك اه ع ق (قوله وحالات) عطف تفسير (قوله ما بين ادواته) اي الشرط بمعنى التعليق ففيه استخدام (قوله من التفصيل) اي بما ذكره مفصلاً اطول (قوله وفي هذا الكلام) اي قول المصنف واما تقييده بالشرط حيث جعل الشرط قيداً (قوله قيد لحكم الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له لكن ينبغي ان يستثنى من ذلك ما اذا كانت اداة الشرط اسماً مبتدأ وجعل خبره الجزاء او مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح به في شرح الكشف لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب اولي فان (١) قوله اطلب منك الخ اي يتوجه الطلب المنشاء الان وانظر هل هذا من تأويل الجزاء الطلبي بالخبر اي وهو لا يقول به الشارح وكانهم لم يعدوه تطويلاً اه (٢) لا تصريح فيه (٣) انما تنافي المخالفة اذا كان هناك قول مشهور

وهو بجيتك اى ولا يخرج الكلام بهذا التقييد كما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا
فالجمله الشرطية خبرية نحو ان جئت اى اكرهك وان كان انشاء فانشائية نحو اذ جاءك فزيدا كرهه واما نفس
الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلا عن الشرط والجزاء
خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم
للأول فانما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية
الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار

جعل الخبر فعل اشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب ايضا مانصه بالاضافة (١) ببيان
(قوله بمنزلة قولك الخ) الذى ارتضاه فى الاطول انه بمنزلة قولك اكرهك على تقدير بجيتك فراجعه (قوله
اكرهك وقت بجيتك اى) استفيد الوقت من التعليل لان الشرط علة للجزاء وزمان المفعول وزمان العلة
فالغنى فى هذا اكرهك لاجل بجيتك اى وفى زمانه سم (قوله ولا يخرج الكلام) وهو الجزاء ف وقوله
عما كان عليه اى قبل التقييد بالشرط (قوله بل ان كان الجزاء الخ) قيل عليه ان الجزاء فى قولك ان
ضربتك تضربنى خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به
الرضى اقل ليس بخبر يس (قوله فالجمله الشرطية) وهى جملة الجزاء مع قيده الذى هو فعل الشرط وقوله خبرية
اى بسبب خبرية الجزاء (قوله فانشائية) اى بسبب انشائية الجزاء (قوله على الخبرية) لانه ليس كلاما
اصلا وقوله فى الاطول لان الحرف قد اخرج الى الانشاء عني حذف مضاف اى الى حكم الانشاء من حيث
انه لا يحتمل صدقا ولا كذبا فصار كالمفعول والافهوفليس انشاء ايضا (قوله واحتمال الخ) عطف لازم
(قوله كلاما من الشرط والجزاء) اى كلاما من المعنى على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله فالمحكوم عليه هو
النهار الخ) عبارة الاطول والتحقيق فى هذا المقام انه مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب
اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم
عليه وتوجد محكوم به والشرط قيده ومفهوم القضية ان الوجود يثبت النهار على تقدير طلوع الشمس
وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود النهار حينئذ وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعدمها فكل
من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الجملة فى انها قول لازم
موضوع للتصديق والتكذيب ونحاشها بأن طرفيها مؤلفان تأليفاً خبرياً وان لم يكونا خبريين وبأن
الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الجملة الا ترى ان قولنا كما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فهو مسند من اذ وجود النهار لازم لاطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود
فى كل وقت طلوع وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده مفعول فيه فحكم بين الفرومين وتحقيق هذا المقام
على هذا الوجه من نقائس الباحث اه قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبي أهل العربية
والميزانيين فان المال واحد قلت الفرق ان الشرط عند أهل العربية مخمض للجزاء ببعض التقديرات
حتى انه لو لا التقييد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء طاماً لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهوماً
مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية
الجملية لا يفيد الحكم أصلاً فلا يكون الشرط مخمض من الجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم مخالفة
(١) (قوله الاضافة ببيان) المناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم عليه والاضافة من اضافة الجزء للكل اه شيخنا

والمحكوم به. والموجود باعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار اطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين (ولكن لا بد من النظر ههنا في أن واذا ولو) لأن فيها باحاثا
كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فإذا واذا لا شرط في الاستقبال لكن أصل أن عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا
تقع في كلام الله تعالى على الأصل الاحكامية أو على ضرب من التأويل (وأصل إذا الجزم) بوقوعه فإن واذا
يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ويفترقان في الجزم بالوقوع وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بالوقوع
الشرط فلم يتعرض

بل دو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية اه (قوله وباعتبار المنطقيين) معنى الاختلاف المذكوران
المنطقيين قالوا أن الجملة الشرطية الواقعة في استعمال العرب مننادا الحكم بلزوم شيء لشيء وقال أهل
العربية معناه أثبت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس (١) معناه أن الميزانين وضعوا الشرط بهذا المعنى
حتى يرد ما ذكره السيد بقوله كيف وهم يصدد بيان دهر ومات القضايا أن لمستعملات عبد الحكيم (قوله
والمحكوم به وجود النهار) أي لزوم وجود النهار (قوله فكم من فرق الخ) فبينهم ما فرق في المحكوم عليه
و فرق في المحكوم به و فرق في الحكم وغير ذلك ونأزع السيد الشارح في قوله بين المذهبين ذاهبا إلى موافقة
أهل العربية لأهل الميزان وأطال في ذلك بما أطيل في رده كما بسط في حواشي يس وقد وافق العصام
المرحردا على السيد فراجح يس تعرف (قوله في أن واذا ولو) ولا بد من النظر في من وما أيضا لأن
أحدهما للعاقل والآخر لغير العاقل وفي استعمال أحدهما مقدم الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة إلى البيان
أطول (قوله للشرط في الاستقبال) أي لتعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون جملة
الشرط في الاستقبال فقوله في الاستقبال متعلق بالحصول الثاني الذي يتضمنه لفظ الشرط لا الأول لأنه
معلق بالثاني ولا بالتعليق لأنه في الجمال لا في الاستقبال عبد الحكيم وقوله لأنه معلق بالثاني أي الذي هو
مستقبل فيلزم إذا لأول أيضا مستقبلي (قوله لكن أصل أن الخ) أي حقيقتها اللغوية يس وقدمها
على إذا مع أن أصل أن عدمي وأصل إذا وجودي لأن الأصل في الشرط والسبق العدم وكتب أيضا قوله
لكن أصل أن مثل أن بقية ادوات الشرط غير إذا كما يدل عليه كلام الجامي تبعا للرأي انظر
يس (قوله أصل أن عدم الجزم الخ) هو صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه
أما ظن الوقوع والجزم بعدمه فليس موقفا لما في الأصل ولو سلمتهما عبارة المصنف وأما الشك واتوهم
فقبيلهما معا موقع لما وقيل الشك فقطع ق وقيل تدخل على الظنون وكتب أيضا ما نصه أي جز
المنكح (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) وأما قولهم إن مات زيد أفعل كذا مع أن الموت مجزم والوقوع
(٢) فوجهه الرخصي بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول أن عليه فترى (قوله بوقوع
الشرط) أي تحققه ليدخل ما إذا كان الشرط سلبا (قوله الاحكامية) كقوله حكاية عن زليخا ولئن لم يفعل
ما أمره ليس جزأ الخ وعن يوسف وإذا لا تصرف عن كبد من الخ وعن إخوته قالوا أن يدرق فقد مرق أخ
له من قبل وقوله أو على ضرب من التأويل كالنظر إلى حال المخاطب الغير الجازم بوقوع الشرط كما سيأتي
وكتب أيضا قوله أو على ضرب من التأويل مثل سوق اللوم ساق الشكوك لئلا تكون مقتضية أو كون المخاطب
غير جازم فن إن تدستعمل في شك المخاطب كما تستعمل أما لتفصيل الجملة الواقعة في ذهنه فترى (قوله
بوقوعه) أي في المستقبل بحسب اعتقاده لأن الشرط مطلقا مقدور الوقوع في المستقبل (قوله فلم يتعرض

(١) (قوله وليس معناه الخ) لا يخف أنك أن عطف عرب بعد الصدر الأول اه

(٢) (قوله فوجهه الرخصي الخ) ليس على حقيقته اه

له لكونه مشتركاً بين اذواذا والمقصود بيان وجه الافتراق (ولذلك) أى ولأن أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان الحكم النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب (هو تعاملاً لأن و) لأن أصل اذا الجزم بالوقوع (غاب لفظ الماضي) لدلائله على الوقوع تعاملاً نظراً الى نفس اللفظ وان نقله هنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخشب والرخاء (قالوا لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أى جذب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جىء فى جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا (لأن المراد الحسنة المطلقة) التى حصوها مقطوع به (ولهذا عرفت)

له) لك أن (١) تقول المتبار من عدم الجزم بالوقوع فى العرف التردد عبد الحكيم (قوله لكونه مشتركاً الخ) حاصل ذلك أنه كما أن ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بأننا انما نستعمل فى المعاني المحتملة المشكوكه وان اذا كما انها للجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم بلا وقوع مشترك بينهما فلم يعترض له فى مقام الفرق بينهما لعدم دخليته فيه فتأمل سم لكن يبقى هنا شيء وهو أن عدم الجزم بلا وقوع الشرط فى اذا بمعنى أنه منتفٍ وفى ان بمعنى أنه يجوز فلا (٢) اشتراك فى الحقيقة تأمل يس أى فعدم الجزم بلا وقوع الشرط فى ان اوجود الشك وفى اذا اوجود الجزم بوقوعه فبينهما فرق (قوله أى ولأن أصل الخ) عبارة لا طول ولذلك المذكور من الأمرين وهو كون لأصل فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط والأصل فى اذا الجزم كالأخ ام وهذا الصنيع أولى بأصنعه الشاوح فافهم (قوله انادر) أى النادر الوقوع سم (قوله فى الغالب) انما قيد به لأن النادر قديق بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر الوقوع لأنه انما يقع مرة مع انه مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما يقل وجوده جداً اما بان يكون الغالب عدم وقوعه وقديق وقدا لا يقع واما بان يكون وقوعه لا بد منه لكنه مرة او مرتين عن سم (قوله وقدا لأن) أى حقيقة وتجاوز افانه مع ندرته إما مشكوك فيه فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا موقع لأن أى تجوزاً أطول بأدنى تغيير (قوله لفظ الماضي) أى اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضى سواء كان الفعل الماضى او المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضى ولم يقل الماضى لئلا يتبادر منه الفعل الماضى أطول (قوله ههنا) أى مع اذا (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الخ) أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقاً وتوضيحاً لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشيء فى نفسه وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد وإلا فبانظر الى علم الله تعالى ليس إلا العلم بالوقوع او اللا وقوع فترى (قوله أى قوم موسى) هو فرعون وجماعته وسماهم قوم موسى لأنه مبعوث اليهم (قوله كالخشب والرخاء) اورد السكاف فى بيان الحسنة اشارة الى شمولها الخشب والرخاء وغيرهما وأورد كنهه أى فى تفسير سيئة اشارة الى ان المراد منها نوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أى هى مختصة الخ) وقال العصام أى لأجلنا هذه لا لغربنا يعنى لا سبب لهذه الحسنة إلا نحن فالام للتعليل لا للاختصاص لأنه مقتضى يطيروا بموسى ومن معه أى يقولون هذه بشأمتهم وسبب حدوثها هم فنفسه الشارح قوله لنا هذه بأنها مختصة بنا محل نظر ام ماخصا (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أى يتشاءموا) التشاؤم

(١) (قوله لك ان تقول الخ) قصد به الرد على النازح وبه تعلم انه ما يأتى بعد من ابن قاسم غير تام فتأمل ام شيخنا (٢) (قوله فلا اشتراك فى الحقيقة الوحيدة) فى الفرق به ايضا وقد علمت من عبارة عبد الحكيم ان المصنف رضى به أى الخ ليس له حظا يسر وقال عبد الحكيم ان هذا السبب لا ينافى الاشتراك كروم ام

السنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة لأن وقوع الجنس كواجب لكثيرته واتساعه لتحقيقه فى كل نوع
 بخلاف النوع وجبى فى جانب السنة بانظ الضارعة انما ذكره بقوله (والسنة نادرة بالنسبة اليها)
 أى الى الحسنه المطلقة (ولهذا تكررت) السنة لتدل على التقليل (وقد تسعمل ان فى) مقام (الجزم) بوقوع
 الشرط (تجاهلا) كما اذا مثل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول ان كان فيها أخبرك
 فتجاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجربى الكلام على سنن اعتقاده
 (أقول لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيهه) أى لتزيل المخاطب

ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أى بسبب موسى ومن معه (قوله أى الحقيقة) أى فى ضمن فرد غير
 معين قال فى الحسنه للعبد الذهنى (قوله كواجب) لم يقل واجب لأن هناك من الأجناس ما يقع إلا
 بالمقام (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لأنه انما يصح فى نوع معين لا فى نوع ما لأنه ايضا كواجب
 الوقوع فلعل المراد بقوله فيما تقدم الجنس أى او ما هو بمنزلة كالنوع اذا أريد به نوع ما سم فقولته بخلاف
 النوع أى المعين كما فى سنة (١) (قوله لتدل على التقليل) فيه إشكال لأن المطلوب لتقليل الوقوع والتذكير
 انما يدل على تقليلها فى نفسها بمعنى أنها شئ يسير واحد لا كثير وقد يجاب بأن المراد بالدلالة ما يكون على
 سبيل المناسبة وتقليلها فى نفسها يناسب تقليل وقوعها فهو اشارة فى الجملة عليه يس (قوله وقد تستعمل)
 هذا مقابل للأصل فى قوله السابق لكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذكر نظير ذلك فى اذا بان يبين
 أنها قد تستعمل فى مقام الشك لنظير ما استعملت له ان فى مقام الجزم مع ان قوله السابق وأصل اذا الجزم يدل
 على انما قد تستعمل فى غير الجزم وإلا فلا يتجه ذكر الأصل وحينئذ فينبغى أن يقال انما قد تستعمل فى الشك
 لما يناسب ذلك من الأغراض فالأشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغى ان يكون مشكوكا بل لا ينبغى إلا
 ان يكون مجزوا به وكعدم ذلك المخاطب وكتنزيهه منزله الجازم وكتعليبه الجازم على غيره فليتأمل يس
 (قوله فى مقام الجزم) أى حالته وقدر مقام تبعا لعبارة المفتاح والايضاح قال فى الاطول وهى الصواب لأن
 ان لم تستعمل فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) قيد به نظرا الى الأمثلة المذكورة وإلا فقد تستعمل فى الجزم
 بعدم وقوعه ايضا الذى هو خلاف أصلها ايضا لأن أصلها أن تستعمل فى الأمور المحتملة (قوله خوفا من
 السيد) لكونه أو صاه ان لا يعلم أحدا بوجوده فى الدار وهذا التجاهل يعدن علم الممانى اذا اقتضاه المقام
 كما فى المثال فان كان اراده مجرد الظرافة كان من البدع فلا يرد ما قيل انه من البدع فيكون ذكره هنا
 تظفلا (قوله أو لعدم جزم المخاطب) عطف على تجاهلا وآتى باللام لأن الشرط نصب المفعول له أن يكون فعلا
 لفاعل الفعل المعلن والتجاهل فعل المستعمل فنصب وعدم الجزم للمخاطب خبر يس وكتب ايضا قوله
 أو لعدم جزم الخ هذا وما بعده اعتبر فيه ما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما
 بعد تأمل (قوله كقولك لمن يكذبك الخ) المثال يحتمل التجاهل للملائكة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب
 فذلك اكتفى به إلا أن عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب مما يشر
 يشر بآية خصه بالثانى فلذلك خصه الشارح المحقق فى الشارح بالثانى وان جعله فى شرح المفتاح لها
 أطول (قوله لمن يكذبك) المراد به من لا يصدقك أى لا يعتقد صدقك فكفى بالكذب عن عدم التصديق
 وهو صادق بمن يشك فى صدقك أو يتوهم وليس المراد من يجزم بكذبك وإلا كان مدخول ان مجزوما
 بعدم وقوده عند المخاطب كما أنه مجزوم بوقوده عند المتكلم فلا يصح جرى الكلام على حال المتكلم ولا على
 حال المخاطب أو يقال المراد بالكذب قوله المكذب كذبت فانه يقال صدقت فلانا أى قالت له صدقت
 كذبت أى قلت له كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله فماذا تفعل)

العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته بمقتضى العلم) كقولك لن يؤذى أباه ان كان أباك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أي لمبهر المخاطب على الشرط (وتصوير إن المقام لاشتماله على ما يقع الشرط عن أصله لا يصلح إلا الفرضه) أي فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الأغراض (نحو أنضرب عنكم الذكر) أي أنهم ملوك فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الاسرار والنهي والوعود والوعيد (صفحة) أي أعراضاً وللأعراض أو معرضين (ان كنتم قوماً مسرفين فيمن قرأ أن بالكسر) فيكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جىء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كالحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل أصلاً فهو بمنزلة المحال والمحال ان كان مقطوعاً بعدم وقوعه

للتقرير أي لا تقدر على ما يدفع خجلتك أطول (قوله العالم بوقوع الشرط) أي أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظر المثال (قوله لمخالفته بمقتضى العلم) لك ان تحمل نسكته التزويل جريه على موجب الجهل يفرق بين النظرين ذوالفضل اه أطول (قوله كتمو لك لمن يؤذى أباه الخ) لك ان تعتبر في هذه الصورة تنزيل المنة - كم نفسه منزلة الشاك لان فعل المخاطب من ايذاء ابيه كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المنة - كم كما هو في الاصل في ان فترى (قوله اي لتعبير المخاطب) التقييد بالمخاطب منظور فيه الى المثال والافتقار يكون التعبير لغیر المخاطب نحو ان كان هذا ابا زيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أي على وقوع الشرط منه او اعتقاده إياه كما في الاطول (قوله وتصوير) عطف أي تصوير المنة - كم للمخاطب أي تفهم وتبين وقوله ان المقام أي الذي في شأنه اورد ال - كلام عن وكتب ايضاً قوله وتصوير ان المقام الخ (١) ووربما يتحقق التصوير بدون التوبيخ كما في قولك ان كان أباك فلا تؤذه لان فيه اشتغال المقام على صدور الايذاء من المخاطب وهو يقطع الشرط عن أصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط من عبد الحكيم اه (قوله كما يفرض المحال) يعني كما ان استعمال ان في المحال المحقق شائع كثير استعمل ههنا في المحال المقدر عبد الحكيم (قوله لغرض من الأغراض) كالتبكيك والالزم والمبالغة ونحو ذلك سم وكتب ايضاً ما نصه يسوي بينه وبين الممكن في الاستعمال اطول (قوله اي أنهم ملوك فنضرب الخ) اشار بذلك الى ان الفاء طائفة على فعل مقدر كما هو مذهب صاحب الكشاف رعاية لجزالة المعنى وليس مذهبه وجوب التقدير في امثال هذه العبارة وان سرح بذلك الرضى بدليل انه جزم في قوله تعالى افأمن اهل القرى انه عطف على اخذناهم فهم اكثرى عنده عبد الحكيم وسيبويه والجمهور على ان الهمة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيهاً على اصلتها في التصدير فان اخواتها تتأخر عن العاطف على القياس نحو فان تذهبون فاني توف - كونه فله ملك إلا القوم الفاسقون من الفري (قوله وما فيه الخ) عطف خاص (قوله اي أعراض الخ) على الاول مفعول مطلق من غير انظره وعلى الثاني مفعول له أي اعتبار الأعراضكم فيتحذف فاعله وفاعل الفعل المفعول وعلى الثالث حال بمعنى الفاعل عبد الحكيم (قوله ان كنتم) فان قلت هذا شرط فأن جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالاً فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء اسم أي جزاؤه ما حذف لدلالة ما قبلها عليه وقيل ما قبلها نفسها هو الجزاء كما ذكره عبد الحكيم (قوله فيمن قرأ أن بالكسر) واما من قرأ بالفتح فالمعنى لان كنتم الخ فهو تعليل بتقدير اللام وقرأ الفتح يدل على ان الاولى جعل الكسورة لجراد السببية بتجريدتها عن الشك لان الاولى توافق القراءتين كذا في يس (قوله والمحال وان كان الخ) جواب سؤال تقديره إذا كان بميله المحال فلا تستعمل فيه ان لما من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه سم

لكنهم يستعملون فيه ان لتزليه منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبيكيت كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين (او تغليب غير المتصف به) اى بالشرط (على المتصف) به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمر وفتقول ان قمتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) اى يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كانه في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كانه لا ارياب لهم

(قوله لكنهم الخ) فان قلت ما الفائدة في انه ينزل اولاً منزلة المحال ثم ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده قلت لان التدرج ابلغ فانه لو نزل ابتداء كذا فبات اعتبار محالينه وهى نكتة مطلوبة عن سبب وقوله ابلغ أى في التوبيخ (قوله لتزليه الخ) حاصله ان في مثل ذلك نزول الاول تنزيل المقطوع به منزلة المحال الثانى تنزيل المحال منزلة المحتمل المشكوك (قوله لعدم التبيكيت) اى اسكات الخصم والزامه من جهة ان الخصم اذا تنزل معه إلى إظهار مدعاه في صورة المشكوك أطمأن لاستماعه فحينئذ ترتب عليه لازماً مسلم الا نفاء كفاى آية وان كنتم في ريب اولاً زماً ما طعار جاءه بتمكينه في ذهنه كفاى آية قل ان كان للرحمن ولد بناء على ان المراد فانا اول النافين للولد الموحدين لله والوجه الآخر ان المراد فانا اول المطيعين لذلك الولد لو كان لكنه يمكن فاعبدي وحده ع ق (قوله أو تغليب غير المتصف الخ) كيف يغلب العدمى على الوجودى إلا أن يقال يجوز ذلك باعتبار فئة الافراد وكثرتها أو باعتبار الاصلة وعدمها نوبى (قوله غير المتصور) اى غير محقق الانصاف على ما في المطول لكنه لا يناسب ما سيقدره في الآية وكتب ايضاً ما نصه اى الذى هو موقع لأن (قوله على المتصف) اى بالفعل فيما اذا كانت اداة الشرط داخلة على كان او من تحقق انه سيقبل في المستقبل فيما إن لم يكن مدخول الشرط كان (قوله غير قطعى لعمر) بمعنى ان ضمرا مشكوك في قيامه (قوله للمخاطبين المرتابين) جعلهم (١) مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه (قوله اى يحتمل ان يكون للتوبيخ) الظاهر (٢) ان المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وانيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولاً تغليب المرتاب على غيره فري وفي الاطال خلافة حيث قال عقب قول المصنف يحتملها لكن على الاول الخطاب لمجرد المرتابين لانهم الموبخون على الريب وعلى الثانى الخطاب لمجتمع من المرتابين وغير المرتابين (قوله لتغليب غير المرتابين) فالعق وظاهر ان المراد بغير المرتابين في هذا المقام لم يتصف بالريب لا من شك في ريبهم لا من (٣) أخذها ما علم من أن المخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما ينكره عنادا والآخر (٤) ان المخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى فلامعنى لكون غير المرتاب بالنسبة اليه تعالى وهو المشكوك في ريبه وهذا المراعى في التغليب في الآية الكريمة على هذا وهو انه غلب المعلوم في ريبه على الذى علم ريبه هو مقتضى عبارة

(١) (قوله جعله مرتابين الخ) المناسب ان يكون كلام الشارح باعتبار الوجه الاول الآتى والاولى حذف المرتابين لقول المصنف يحتملها ولا يصح النظر لكلام القرئى اه شيخنا
(٢) (قوله الظاهر ان الخ) فهم الخشى ان هذا توجيه لكلام الشارح فردده بما في الاطول وليس كتملك بل هو اعتراض على الشارح وكلام الاطول عين كلام الشارح ويمكن في رده الخ بما فيه وافق للشارح لكن فيه ما فيه تأمل

(٣) فيه انه لا ينتج لكون المشكوك فيه فيهم ايضاً اه
(٤) فيه انه يجوز ان يكون الكلام ورد على لسان منه يجوز عليه الشك اه

• وهما بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطري اللا وقوع فلا يصح استعماله فيه كما إذا كان قطري الوقوع لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن ههنا بمعنى إذ وفصل المبرد والزجاج على أن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال لقوة دلالة على الماضي فجرد التعليل لا يصح استعماله ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطري الانتفاء فاستعمل فيه أن على سبيل القرض والتقدير للتبكيك والالزام كقوله تعالى فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا أو قل إن كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (والتعليل) باب واسع (يجرى)

المصنف كما أشرنا إليه قبل (قوله وههنا بحث) حاصل البحث أن حقيقة التعليل أن يؤخذ ما للكلمة وما ليس لها ويغلب ما لها على ما ليس لها وههنا ليس كذلك لأن البعض مرتاب قطعاً أو البعض الآخر غير مرتاب قطعاً فلم يوجد ما يليق بأن فجرد التعليل لا يكفي بل لا بد من انضمام شيء آخر يصح به استعماله ههنا (قوله وليس المعنى ههنا على حدوث الخ) دفع لأن يقال جواباً عن الأشكال الشرطية إنما وقوع الارتباب لهم في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم فهو من المعاني المحتملة المشكوكة سم (١) وظاهره الاحتياج إلى التعليل مع ما هو الجواب وليس كذلك لأن الواقع منهم الريب مشكوك في ريبهم في المستقبل كمن لم يقع منهم فتأمل ع وبعبارة قوله وليس المعنى الخ (٢) جواب عما يقال أي حاجة إلى هذا التعليل المستلزم لا يراد البحث المذكور المحتاج في دفعه إلى التنزيل الآتي من أن أداة الشرط وهي أن تجعل الماضي مستقبلاً والامور المستقبلية من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالاً لكان يجري الكلام على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وحاصل الجواب أن كان لا تقلبها أن للاستقبال (قوله ولهذا زعم الخ) أي وهذا يدل على أن المعنى ههنا على الماضي لأن الماضي (قوله على أن لا تقلب كان الخ) وقيل إن تقلب كان إلى الاستقبال كغيرها من الأفعال الماضية وهو مذهب الجمهور كما في (قوله لقوة دلالة كان على الماضي) قال في المطول لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه إلا الزمان اه وقوله يستفاد من الخبر أي في ضمن استفادة الحدث بخصوص منه ولا يضرنا أن هذا التعليل لا يجري في اخوات كان كصار مثلاً إذا انتقل الذي هو مدلوله لا يستفاد من الخبر حتى يتمحض للدلالة على الزمان لأن المدعى (٣) مخصوص بكان كما في القمري عن الرضي لكن ربما يرد أنه كما اعتبر الانتقال فصار اعتبر الاستمرار أو الاقطاع في كان وهما غير مستفادين من الخبر قطباً لا يتم التعليل (قوله لما غلب صار الجميع الخ) اعاده توطئة لما بعده (قوله على سبيل القرض والتقدير) بأن نزل الريب المقطوع بعده منزلة المشكوك فيه ففيه تنبيه كافٍ أن كنتم قوماً مسرفين (قوله والالزام) أي بما لا يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) فإن الإيمان به لالقرآن محال لعدم وجوده يفرض لما ذكره التبكيك في فرض المحال يكون من جهة أن الخصم إذا تنزل معه إلى اظهار مدعاه في صورة المشكوك اطمان لاستماعه ع (قوله والتعليل يجري الخ) قال في المطول وجميع باب التعليل من المجاز لأن اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له الا ترى أن القاتنين موضوع للذكر الموصوفين بهذا الوصف فاطلانه على الذكور (٤) والانات اطلاق على غير ما وضع له قال الحفيد

- (١) لا يخف أنك أن الكلام على وجه المجازاة اه
- (٢) يقال في الاحتمال الاول أيضاً لا حاجة للحمل على التوبيخ فتأمل
- (٣) الاظهر اه عدم القلب (٤) الاولى الاثنى لأنها المراد ايضاً هنا

في فنون) كثيرة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) غلب الذكور على الانثى بان أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة أجراءها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط (و) نحو (قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون)

ووجه كونه مجازا في تغليب جانب المعنى نحو بل انتم قوم تجهلون ان صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة يذكروا بلفظ الغائب ولم تجر هي صفة لهم والظاهر ان علاقة المجاز (١) المجاورة في الذم أو في الذكر أو غيرهما (٢) فان قلت أي فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يتبادر أنه منه قلت أجاب السعدية وتبعه السيدان الجمع أن يراد باللفظ كل منهما وهما أراد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في كل واحد منهما بل في المجموع مجازا وللبحث فيه مجال (قوله في فنون) أي في أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالقنوت العلوم سم (قوله كقوله تعالى وكانت من القانتين) مبنى التغليب على أن من للتبميز فان جعلت ابتدائية أي ناشئة من القوم القانتين لانها من ذرية هرون أخي موسى فلا تغليب لكن جعلها للتبميز هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين كما في الطول يعني فالغرض مدحها بالسب لا بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكور الخ) ويحتمل ان يكون لفظ القانتين صفة لجمع أي من الجمع القانتين ولفظ الجمع مذكور في وصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب ع سم (قوله الصفة المشتركة) وهي القنوت ونكتة هذا التغليب الاشعار بان طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملة هم يس (قوله بل انتم قوم تجهلون) قال يس قال في العروس في تسمية هذا تغليبا نظرا لما فيه مراعاة المعنى وفي المعنى في بحث التغليب وزعم جماعة ان منه يأيها الذين امنوا وتحويل انتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيته ان ضمير تجهلون يرجع انوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال في أوائل الباب السابع وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطن كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وقوله

كفى بحسمى نحو لاني رجل • لولا مخاطبتي اياك لم ترني

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلها لانيهما اه وفي رسالة الالتفات لمولانا كمال باشا زاده وما يظن انه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون لان في لفظ القوم جهتين غيبة وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد حمل على انتم فصار عبارة عن مخاطب ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا لجانب خطابه المستفاد من جملة على انتم وترجيحا له على جانب غيبته الثابت له في نفسه لان الخطاب اشرف وادل وجانب المعنى اقوى واكمل فهو في الحقيقة اعتبارا لجانب المعنى وتغليب له على جهة اللفظ وهذا القدر لا يتغير الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى آخر اه وبه يتضح صحة انه من التغليب فتأمل اه بحروفه وفي عبد الحكيم ليست الآية من الالتفات من الغيبة التي في قوم الى الخطاب على ما فهم اذ ليس المراد بقوم موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسلوين واحدا بل معنى كل حمل على قوم موسى (٣) (قوله

(١) (قوله المجاورة في الذم الخ) أي للخطاب والغيبة وللمخاطب والغائب باعتبار ما دل عليه ما وقوله او في الذكر هو انتم قوم وقوله او غيرهما اما بالرفع او بالجر كالسكان ولا يخفى ان ما هنا ليس على قانون علاقة المجاورة اه شيخنا (٢) (قوله فان قلت الخ) وارد على مثل تغليب جانب المعنى

(٣) (قوله قوم موسى) صوابه قوله قوم لوط فان آية المصنف قوم لوط وآية قوم موسى انكم قوم تجهلون وهي مثل ما للمصنف وقوله اذ ليس الخ ينافيه اياتي عنه لا تماده الخ فتأمل فان ذلك منع المنافاة اه

غالب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس يجهلون ببناء الغيبة لأن الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لذلك في المعنى عبارة عن مخاطبة فغالب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أي من التغليب (أبو ان) للاب والام (ونحوه) كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جمعا فنل أبو ان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لأن الأبو لا يستصفا مشتركة بينهما كالفنوت فالخاصل ان مخالفة الظاهر في مثل مقانتين من جهة الهيئة

غلب جانب المعنى (أي الخطاب وقوله على جانب اللفظ أي الغيبة نظر الى قوم) قوله ولكنه في المعنى (لاتحاده معهم بالحل عليهم عبد الحكيم) قوله (ومنه) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوت وذلك لشهرة (١) كثير منه وتداوله في مقامات عديدة كالأبوين والعمرين فكأنه قال ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه وكتب أيضا قوله ومنه أبو ان اعلم ان هذا التغليب تغليب التثنية وظاهر كلام القوم انه سماعي بل صرح بذلك غير واحد كابن ظفر في شرح التسهيل حيث قال ما ورد من تثنية مختل في اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فان قلت التغليب مجاز ودولا يتوقف (٢) على الدماع بل على العلاقة والقرينة قلت قالوا ما يعرف به المجاز عدم وجود الاطراد بأن (٣) لا يرد كما في واسأل القرية أي أهلها ولا يقال اسأل البساط أي صاحبه أو يطرد لا وجوبا كما في الاسد للرجل اشجاع فيصح في جزئياته من غير وجوب لجواز ان يعبر في بعضها بالحقيقة فقولهم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل في محل لوجود العلاقة ثم لا يجوز استعماله في محل آخر لوجود تلك العلاقة ألا ترى أن انخلة تطلق على الانسان اطوله ولا تطلق على طويل آخر غير الانسان وأز الراوية تستعمل في المازدة للمجاورة ولا تستعمل الشبكة في الصيد للمجاورة يس ببعض اختصار (قوله كالعمرين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ورده أنه قيل لعثمان رضي الله عنه نسألك سيرة العمرين نعم قل قتادة أعتق العمر فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر فنرى (قوله والقمرين) للشمس والقمر وعليه قول المتنبي

واستقبلت قر الدماء بوجهها فأرنتي القمرين في وقت معا

أراد الشمس ووجهها وقر الدماء يعني أن وجهها لشدة صفائه انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبق الصورة في المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر في أزواحد وقال التبريزي يجوز انه أراد قرا وقرا لأنه لا يجتمع قران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر وما ذكرناه امدح وأيضا القمران في العرف للشمس والقمر فنرى بعض اختصار (قوله وذلك) أي كيفية التغليب (قوله بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى) ظاهره أن مجرد الاتفاق في اللفظ يكفي في التثنية وان باب التغليب مني وحقيقة وفي ذلك خلاف واضح عندنا أنه لا يكفي الاتفاق في اللفظ ولو كان حقيقة في كل فلا يقال قرآن لحبض وطهر ولذلك تأولوا الزيد بن سالم مبيز يزيد فاس من ذلك وهو ما حق بالحق وان باب التغليب ما حق بالحق وكتب أيضا ما منه ينبغي أن يعلم انه انما بالاكثير على الانل والانه في الثاني الاخر الا أن يكون لفظ الا على أثقل أو يكونه وثان فأكبر الا في باب ما افقه أخف كالعمرين أو يكون له كرا كالعمرين ويغلب

(١) (قوله وذلك لشهرة كثير الخ) واما نول اشارة فنل ايس الخ فليس المراد توجيه الفصل والاورد على

الفصل انه لم يفصل قوله بل انتم الخ فتأمل

(٢) (قوله على الدماع) أي لشخص العلاقة بل لنوعها وحاصل الجواب منع ذلك بل تارة يكون سماعيا

وتارة لا (٣) أي لعدم كثرة افراد له تقتضي بالمراد النوع

والصيغة وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالسكية (ولكونهما) أي ان واذا (تعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يحمل حصول الجزاء مترتباً ومعلقاً على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال ألا ترى أنك إذا قلت ان دخلت الدار فأتت حرفة قد عقلت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملتي كل) من ان واذا يعني الشرط والجزاء (تفعلية استقبالية) أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال

التكلم على المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب أكثر أو اشرف من المخاطب والمخاطب أكثر أو اشرف من التكلم أطول ولا تخالف تلك القاعدة إلا لئلا تكون كقوله في الحديث بأحد العمرين فتغيب عمر مع أن عمر أخف منه لتعلق رغبته بعمر وقد حققها الله تعالى وكتمية الشخص الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل بيديه جميعاً ذا المالين وليس ذا اليمين واذا وهم الزهري في ذلك لأن ذا اليمين اسمه الحارث بن أبي العباس وغيره فتغيب المال مع أن اليمين أشرف لأن مخالفة المادة إنما حصلت بعمل المال من يسوقه يقال لفظ المال أخف من لفظ اليمين لأن الالف أخف من الباء فلا يراد (قوله والصيغة) عطف تفسير أي دون المادة فإن مادتي القنوت تكون في الذكرو والأنثى (قوله وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ) أي وفي الهيئته أيضاً إذ هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظاً ومعنى على مذهب الجمهور أو لفظاً فقط على مذهب ابن الحاجب وإنما اقتصر على جهة المادة لأنها جهة الافتراق بين مثل ابوين ومثل القانتين لكن ارتكاب المجاز في المادة في مثل ابوين لضرورة الهيئته إذ دية التثنية هنا لا يمكن إلا بعد تغيير مادة أحد الشئذين إلى مادة الآخر حفيداً بياض وزيادة ويظهر أنه لا مخالفة للظاهر من جهة الهيئته على مذهب ابن الحاجب إلا لو اشترط في التوافق لفظاً كون اللفظ حقيقة في كلا الشئذين فإن يكتف بكون اللفظ في أحدها حقيقة والآخر مجازاً لم يكن تجوز في نفس هيئته التثنية إنما التجوز فيما بني عليه التثنية فتأمل (قوله وجوهر اللفظ) عطف تفسير وقوله بالسكية تأكيد (قوله ولكنهما الخ) علامة مقدمة على المعلوم (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي ظرف لغو متعلق بغيره ويحتمل الحالية منه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة أو معرفة فيكون مستقراً كذا في القنري وكتب أيضاً قوله متعلق بغيره لأنه بمعنى حصول فهو وان كان جامداً إلا أنه بمعنى الحصول وهو حدث فهو كالمصدر وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ) نوقش بأن التعليق جعل الشيء متعلقاً فالجعل في الحال والمتعلقة في الاستقبال وتعلق الطرف بالمتعلق الذي تضمنه التعليق لا بالجعل اه ملخصاً من الأطول والقنري (قوله تفعلية) أي لاسمية وقوله استقبالية أي ماضوية ولا الحالية وكتب أيضاً قوله فعلة استقبالية كأنه لم يقيد بالبرية ذهبا إلى جواز انشائية الجزاء بلا تأويل إلى الخبر كما صرح به الشارح المحقق وان خالفه السيد قال في الأطول وههنا بحث شريف لا ينبغي فوته وهو أنه هل يصح كون الطلب جزاء بلا تأويل إلى الخبر أولاً كما ادعاه السيد السند وادعى أن الوجدان الصحيح يحكم بأن الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل إلى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزاء انشاء والحق أن الشرط في قولك ان جاءك زيد فأكرمه من لا قيد للمطلوب لا للطلب والطلب تعلق بالأكرام المقيد وكيف لا والطلب في الطلبي كالاخيار في الخبري فكأن القيد في اضرب زيداً غداً لم يتعلق بالاخبار بل بالخبر عنه فكذا في الطلبي فالشرطية التي جزاؤها انشاء لا تجتمل الصدق

فثبت ثبوته ووضوحه والجزء فلا زال حصوله معاق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعاقب حصول
الناموس ان ثبت حصوله ولامانع في الاستقبال (اولا به ان ذلك انظرا الى ان كونه لا يمتنع مخالفة مقتضى
الظاهر من غير فائدة وقوله انظرا الى ان الجزاءين والجزاءات كنهم واحدا هاسمية او فاعلية ماضوية
فلا معنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرهه نفي الآن فقد اكرهته اكرهته اكرهته ان تعمد باكرامك ابني الآن
فاعتمد باكرامك اكرهته وقد تستعمل في غير الاستقبال قياسا مطردا مع كن نحو وان كنتم في ريب
فان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جرى به في مقام التأكيد بعد واول الحال

والكذب نعم لو كن المقصود بالافادة الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف مذهب اليه المفتاح وتبعه
المصنف كذا الامر على ما ذكره السيد السيد فكذلك هذا الخلاف متفرع على الاختلاف في النسبة التامة
في الشرطية من انما بين المركبين او في الجزاء أطول (قوله فيمتنع ثبوته) فيه ان هذا لا يقتضي الفعلية بل
يقتضي ما يدل على الحدوث ومنه الاسمية التي خبره بالفعل نحو زيد ينطق لاننا تفيد الاستمرار والتجديدي
تأمل اجاب الاستاذ بان الاسمية من حيث هو اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد سم وكتب ايضا قوله
ثبوته اي المفيد له الاسمية وقوله ووضوحه اي المفيد له الماضوية سم (قوله ويمتنع الخ) (١) لقائل
ان يقول ان اريد بتعليق الجزاء على الشرط وقوده بعد وقوده فلا يسلم ان معنى التعليق ذلك وان اريد
به وقوده لاجل وقوده فلا يسلم الامتناع وما المانع من ان يكون الحصول الآن لاجل ما سيحصل ليس
ولا يرد انه يجب تقدم العلة لان العلة هنا دالة باعثة وهو انما يجب تقدمها ذهنا لا وجودا خارجيا (قوله
حصول الحاصل) اي فيما مضى أو الآن يس (قوله ولا يخالف ذلك) اي كون هاتين الشرط والجزاء استقبالية
لا يقال يرد عليه قوله الآتي وقد تستعمل في غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال
من غير نكته لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الا ان كونه والتعاقب بقوله لا يمتنع مخالفة الخ لانا نقول
الكلام هنا حيث اريد الاستقبال بدليل ان هذا مرتب على قوله سابقا واكونهما لتعليق امر بغيره
في الاستقبال وقوله وقد تستعمل الخ حيث اريد غير الاستقبال فهو مسألة اخرى من سم باختصار
(قوله اسمية) استشكل بالرجاء الشرط لا تكون الافالية لاسمية وجوابه ان بعضهم اجاز ان تكون
اسمية فيكونه بنينا على هذا القول عسر وانظره لم يجوز ان يكون بالنظر لاذ على القول بانها لا تختص
بالافعال سم (قوله معناه ان تعمد باكرامك ابني) اي ان تعمد اكرامك ابني على وتمن به على (قوله
الآن) هو وامس طرفان للاكرام لا الاعتداد من سم (قوله فاعتمد باكرامك ابني) اي اعده انا وكتب
أيضا مانعه بصيغة الامر او المضارع كما في سم (قوله وقد تستعمل ان في غير الاستقبال) أي وقد
استعملت اذا للماضى حتى اذا ساوى بين الصديق والاستمرار نحو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا
مطول وكتب ايضا قوله في غير الاستقبال اي لفظا ومعنى وعلم من (٢) هذا الاستعمال ان قوله سابقا
اما الشرط فلانه مفر وضاح في الاستقبال بمعنى على التاليف (قوله وان كونه في ريب) ان كان المعلق
عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكك لان المعلق يستقبل (٣) ولا يمكن تعاقبه بالماضى وان كان التقدير

وان ثبت اي في المستقبل كونكم

(١) قوله لنائل الخ المناسب ان يقول هذا ظاهرا ان كونه معنى تعاقب الجزاء على الشرط ان الشرط اذا
حصل يحصل الجزاء بعده لكن لاسم ان هذا معنى التعاقب لانهما جعل الشرط سببا في حصول الجزاء
فلا مانع من كون ما يأتي سببا فيما يحصل الآن اه

(٢) او انه حقيقة فيما ذكر وغيره مجازا اه

(٣) قوله ولا يكون تعاقبه اي لا يمكن ان يتقدم الجزاء على سببها فتم الجواب الآتي اه

لربطه والربط دون الترتيب ونحوه وان اكثر ما لا يخلو وهو وان ادعى جاد التيم وفي غير ذلك قليلا
 كقوله فياومني اذ تنقذك من اذى من اذ لا در فليمنعهم اما كذلك البال
 ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية الى الاول من نظائر المستقبل بقوله (كبراز دهر الحاصل في معرض
 الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله نحو ان اشترينا كن كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء
 (أو كوزد ما والوقوع كلوا) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المطوقات بعد ذلك باول لانها كلها علل
 لا يراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما اشار اليه في إظهار الرغبة ومن زعم انها كلها عطف على ابراز
 غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهوا بينا (أو التناول

فيما مضى كذا المشقة استعمل ان حقيقة إلا مع المستقبل تأدل سم وأجيب (١) بان المعنى وان كنتم في
 ريب أو واستمر الى وقت الخطاب للعلم بان من ار بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه
 الريب ودوالا مؤمن فليمنعهم ح ف (قوله مجرد الوصل والربط) ولا يذكر له حيثما جزء مطول وفيه
 أن اذ حيثما ليست شرطية والكلام في الشرطية إلا انه أراد افادة انما تخرج من شرطية سم قال
 يسور بما يشعر قوله ولا يذكر بان له جزءا محذوف وهو ما يقتضيه كلامه في تذييل الباب السابع لسكرته
 في بحث المساواة من الباب الثامن نقل عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك الى الجزء
 ام ملخصا (قوله وفي غير ذلك قائلا) أي وتستعمل في غير الاستقبال قليلا سم كونه الشرط سم (قوله
 فياومني الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوت على المقام في وطى فليطب به قلوب ساكنيه ام
 حنيد وفي القمري مانعه قوله فليمنعهم قال على الجزء وهو محذوف أي لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشيء
 بالضم ونعم كعلم أي صار لينا والبال اقاب اه وفي يس ان ابال هنا بمعنى الحال وكتب ايضا قوله فليمنعهم
 على صيغة المجهول سيرا مي والبال نائب فاعل يس (قوله في معرض) أي في صورة سم وكتب ايضا
 مانعه في وزن مسجد موضع عرض الشيء أي اظهاره لأن اسم الزمان والكان من باب ضرب يضرب
 على مثل فعل الميم وكرا عين انظر يس (قوله الحاصل) أي في الحال أو الماضي (قوله لقوة الاسباب)
 ل لئلا يس فرشد ماله سبب واحد نوبى (قوله المتأخذة) أي المجتمعة التي أخذ بعضها ببعض بعض
 فان الشيء اذا قويت اربابه يمدحاصلا (قوله الزيادة) أي انظام سم (قوله للوقوع) أي آيل للوقوع
 سم (قوة كلوا) أي في ترتيب ثمرة الوقوع في الجملة على كل ع ق (قوله هذا عطف على قوة الاسباب)
 أي من عطف الاسم على الخاص لأن كوزد ما والوقوع أما القوة الاسباب واما العلم بوقوعه من جهة أخرى
 ح ق والذي يظهر ان في عطف العام على الخاص باوذا في عكسه من الخلاف والشهور فيه المنع (قوله
 على ما اشار اليه) أي المصنف في قوله الآتي فان الطالب الخ فان محصله ان في إظهار الرغبة تقدير غير
 الحاصل حاصل وتقبله كذلك ولو كن العطف على ابراز ان أتى هذا البيان سم (قوله فقد سهوا بينا)
 لانه خلف ما اشار اليه المصنف في إظهار الرغبة من انها أي المطوقات علل له أي للابراز ولان المعنى عليه
 لا يستقيم لان كوزد ما والوقوع كلوا لا يصح بمجرد سبب في مخالفة والالزام المخالفة في كل تركيب كان
 فيه ذلك كانه ليس كذلك وإنما السبب قصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لذلك سم وايضا يلزم
 عليه ان نحو ابراز في قوة الاسباب وليس كذلك يس ولا ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
 مشتمل على المطوقات فلا تكون مخالفة له في (قوله أو التناول) هو أن يذكر ما يبر به السامع فان

(١) هذا الجواب لا يناسب ما قبله إلا ان كان الآتي تقضى ان الطالب بالمعارضة من اتصف بالريب فيما
 مضى وان اتى قلت النزول وايس كذلك

أو إظهار الرغبة في وقوعه (أي وفرض الشرط) نحو أن ظمرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا للتفاوت
ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء إظهار الرغبة إرازه غير الحاصل في ممرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه
بقوله (أن الطالب إذا عظم رغبته في حصول أمر يكثر تصوره) أي الطالب (إياه) أي ذلك الأمر (فقرنا
بجمل) ذلك الأمر (إليه حاصلا) في ممرضه بالمعنى الماضي (وعليه) أي عن استمالة الماضي مع أن إظهار الرغبة
في الوقوع وورد قوله تعالى ولا تذكروا فتيا أنكم على البغاء (أن أردن تحصنا) حيث لم يقل أن يردن فإن قيل
تعليق النهي عن الإكراه بأرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند إتمامها على ما هو مقتضى التعليق
بالشرط أجيب بأن الفائلين بأن التقدير بالشرط دل على أن الحكم عند إتمامه إنما يقولون به إنما يظهر للشرط
فائدة أخرى ويجوز أن يكون نائبة في الآية المبينة في ذلك عن الإكراه أي أن إذا أردن الله ظلولي
أحق بأرادتها وأيضاً دلالة الشرط

المخاطب إذا كان يتمنى شيء فإنه عليه ما يشعر بحصوله وهو معنى إرازه في ممرض الحاصل أدخل عليه
ذلك الإرازه وورود فيكون ذلك مناسبا لله تمام عني أقوله وإظهار الرغبة) قال في الأطول أو الرغبة في حركه
أي وقوع الشرط يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد يس (قوله فهو المرام) أي الظن
(قوله هذا يصلح مثالا الخ) لكن اللفظ يخلف فإذا أردت التفاؤل فتحت التاء لأن حصول التفاؤل إنما
يكون للمخاطب بخلاف إظهار الرغبة أنه يكون لا يتكلم بس بالمعنى وفرض بعضهم أنه على جملة مثالا
لاظهار الرغبة تصح قرأته بفتح التاء ووصفها هو ويؤيده قول الأطول أو التفاؤل من السامع أو إظهار
الرغبة في وقوعه من المتكلم فمر أن ظمرت بحسن العاقبة على صفة المتكلم مثال لإظهار الرغبة
وعلى صفة المخاطب مثال لها (قوله أن الطالب) علة لكون إظهار الرغبة علة لإرازه غير الحاصل في
ممرض الحاصل وهي لا تأتي في حق الله تعالى مع أن الإرازه لاظهار الرغبة بقى في كلام الله تعالى فلا بد من
إلتسامح وإرادة معنى يناسب في حقه تعالى فإنه يس (قوله في حصول أمر) أي مستقبل سم (قوله يكتر
تصوره) أي حصول صورته في الذهن (قوله فرما) العلة لا تكثير أي في سبب الكثرة الخ سم (قوله إليه)
أي إلى الطلب (قوله حاصلا) أي فيما مضى (قوله وعليه) إنما قال وعليه لتفاوت بينهما لأن الله تعالى
ميزه عن الرغبة والمراد هنا لا زدها وهو كالرضا وأيضاً لا يجري فيه البيان المذكور أطول (قوله لاظهار
الرغبة في الوقوع) معنى إظهار الرغبة في حقه تعالى شدة رضاء بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وأما
المراد إظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الأمر لا إظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في القنري (قوله
فتياتكم) أي أمائكم وقوله على البغاء أي الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن من تعبيره في المطول
فيقتضى أي يستلزم إذا لا قضاء كما يعلم مما يأتي (قوله أجيب بأن الفائلين الخ) وأيضاً زلت الرغبة فيمن
كن يردن التحصن ويكرهن الموالي على الزنا وأيضاً إذا لم يردن التحصن لم يكرهن الزنا فلا يتصور إكراههن
عليه أه سيد أي فالشرط موافقة الواقع لأن الإكراه إنما هو حال إرادة التحصن اه ع ق (قوله فائدة أخرى)
أي سوى إخراج ما لم يكن فيه الشرط من الحكم اه ع ق (قوله المبالغة في النهي عن الإكراه أي لما في
ذلك من التوبيخ للموالي بذكر ما يظهر به فضيحتهم) (قوله إذا أردن العنة) أي مع شدة ميلهن وشهواتهن
ومع نقصهن وقوله فالمولى أحق بأرادتها أي لأكاله وقلة ميله بالنسبة إليهن سم أي فالمقصود من التيد
توبيخ الموالي فلامه يوم له وكتب أيضا قوله فالمولى أحق بأرادتها أي فيكون نهيم عن الإكراه قويا
أكيدا (قوله وأيضاً دلالة الشرط الخ) أي ونزل في الجواب أيضا فهذا جواب ثان مقابل لقوله أجيب
بأن الفائلين الخ لبيان فائدة أخرى للشرط وليس في قوله ولا جماع الخ دعوى النسخ بالاجماع ويكفيه

على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على رمة ألا كراهة لمطلقا قد طارضه والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكي أول التعريض) أي إراز غير الحاصل في معرض الحاصل أما لما ذكرنا أما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك) فالمخاطب هو النبي ﷺ وعدم إشارته مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي إراز للإشارة الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير أمر أيضا بمن صدر عنهم الإشارة بأنه قد حبطت أعمالهم كما إذا شتمك أحد فتقول والله إن شتمني إلا مبر لا ضربه ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشارة وإن ذكر المضارع لا يفيد التعريض

ما صرحوا من أنه يتضمن ناسخا وإن لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع (١) اعتراضات للحفيد تدبر (قوله على انتفاء الحكم) أي عندا تمامه (قوله إنما هو بحسب الظاهر) مراده ما قابل النص (قوله بأن ينسب الفعل الخ) لا بد أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منها قصد والا فقولك جاءني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء (وقوله لقد أوحى إليك الخ) في التعريض فاندتان (٢) الأول أن من هو أعلى مرتبة عند الله إذا كان الأشراك محبطا لعمله فما حال غيره وهذا بالنسبة إلى ما لا يراد أن الكفار لا يقولون بنبوة النبي ﷺ على أنهم يقولون بنبوة غيره فيصح بالنسبة إليهم أيضا والثانية أن الكفار لا يستحقون الخطاب كالبهايم ففي ذلك غاية الأدلال لهم (قوله فالمخاطب هو النبي) الحصر على تقدير حصوله إضافي أي لا أمته وإلا فغيره من الأنبياء لمخاطب بدليل قوله وإلى الذين من قبلك وإنما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد كما قاله البيضاوي سم ويس وقيل استعمل ضمير الخطاب المفرد فيما يشمل الغائب مجازا وكتب على قوله باعتبار كل واحد ما نصه لأن الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته (قوله مقطوع به) أي في جميع الأزمنة (قوله لكن جيء الخ) يفهم أنه لولا التعريض لجيء بلفظ الاستقبال وكانت تصح أن الشرطية وفيه أنه إذا كان عدم إشارته مقطوعا به لا تصح لأنها لا مورا المشكركة وجوابه يؤخذ مما سبق أنهم يستعملون في مثل ذلك أن لتزيله منزلة ما لا قطع بمدمه على سبيل المسألة وإرخاء العنان سم (قوله بلفظ الماضي) وإن كان المعنى على الاستقبال عبد الحكيم (قوله الغير الحاصل أي من النبي وقوله في معرض الحاصل أي مته) (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أي الأشراك الحاصل على سبيل الفرض والتقدير (قوله بأنه قد حبطت أعمالهم) لتحقق سببه فيهم (قوله أن شتمني الأمر لأضربه) أمر أيضا بأن من شتمك يستحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) رد لما زعمه الخاطي من أن التعريض عام لمن صدر منهم الأشراك في الماضي ولغيرهم وهذا يحصل بصيغة المضارع أعني لئن أشركت ووجه (٣) الرد أن من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته فزرى سم وقوله لما زعمه الخاطي أي بناء على توهم أن التعريض ينشأ من استناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضي وعبارة غيره ووجه الرد أنه لا يتعارف التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل في المستقبل لأن القصد من التعريض التوبيخ وهو إما يكون على ما وقع لا ما يقع وإنما نشأ من صيغة الماضي لأنه على خلاف الأصل فلا بد من طلب وجه لا تركا به وهو هنا التعريض وأما المضارع فهو أصله

(١) (قوله فاندفع اعتراضات الخ) الأول أنه يقتضي أن فيه دلالة على بيان الفائدة وليس كذلك والثاني أن الاجماع لا ينسخ اللفظ فتأمل (٢) ليس ذلك نائدة للتعريض (٣) (قوله ووجه الرد أن من الخ) نترك الرد الثاني وهو في الشرع فلذا احتاج لقوله وعبارة غيره الخ لأن قوله وإن التعريض الخ رد الثاني وهي حامل ما في المارح فتأمل اهـ

لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه إلى السكاكي وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم
ثم قال (ونظيره) أي نظيره لئن أشركت (في التعريض) لافي استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط. للتعريض
قوله تعالى (ومالي لأعبد الذي فطرني) أي ووالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله تعالى (واليه ترجعون)
إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنه) أي حسن هذا
التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه

فلا معنى لأفادته التعريض (قوله لكونه على أصله) أي الشرط. وأما يفهم التعريض بما خالف مقتضى
الظاهر فلا يقال ما المانع من التعريض بالمضارع بمن صدر منهم الاشارة فيما مضى باعتبار انه اذا رتب
العقوبة على فرض اشراكه في المستقبل فهم منه ان كل اشراك كذلك وان صدر منه في الماضي يستحق
العقوبة ليس ملخصا (قوله نوع خفاء) أي دقة مهم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أي (١) عند المصنف
فترى وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فلما لما يؤهم من ان التعريض
يحصل بصيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح وأما لما ذكره بعضهم من ان اللام الموطئة توجب
كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسمة لتقدمه الدال على الاهتمام قصد ان
لا يكون حرف الشرط عام لالفاظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكر
مرارا من انه لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والالتزام الماضي
في الشرط هو التعريض فنرى وسم (قوله التعريض لا في الخ) عبارة الاطوار ونظيره في التعريض
مع ما بينهما من التماثل لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما ابراز في معرض الحاصل دون
الآخر وهما من حيث ان قوله لئن أشركت ليس محض تعريض بل للمخاطب منه نصيب لأن هذا الحكم
في حقه متحقق بخلاف ومالي لأعبد الذي فطرني فانه محض تعريض اه (قوله قوله تعالى ومالي الخ)
لمعترض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات وهذا تقدم التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه
ترجعون فغير تام لاحتمال الالتفات والجواب انه صالح للالتفات بأن يكون قوله ومالي لأعبد الذي
فطرني مستعملا في مخاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا وصالح التعريض بأن يكون
مستعملا في حقيقته من المتكلم المخصوص فلا منافاة بين ما في الموضعين وأما الاستدلال بقوله تعالى واليه
ترجعون فهو استدلال ظني من الجملة ووجهه انه على التعريض يبقى قوله تعالى ومالي لأعبد الذي فطرني
على حقيقته لأن التعريض لا يكون إلا بالامنى الحقيقي وعلى الالتفات يكون مجازا والحمل على الحقيقة أولى
نعم على القول بجواز ان يكون التعريض باعتبار المعنى المجازي يجوز حصول التعريض هنا مع استعمال
ومالي لأعبد الذي فطرني في مخاطبين مجازا فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع ان التعريض
كما تقدم قريبا ان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره وعلى التجوز يتعد المنسوب اليه والماد قلت قال
الاستاذ يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب
سم الملخصا (قوله أي ومالي الخ) ليس المراد بيان المعنى الذي استعمل فيه ومالي الخ بل بيان المراد به وأما
المستعمل فيه فهو التكلم حقيقة إلا على جواز التعريض في المجاز كما مر سم (قوله أي حسن هذا
التعريض يفهم من هذه الاشارة ان المراد التعريض الاخير المذكور بقوله ونظيره الخ ويعين ذلك قوله
الآتي حيث لا يريد المتكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعين الخ فانه يأتي في التعريض السابق أي في قوله قال
السكاكي أي التعريض الخ فهلا هم تأمل سم وعبرة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق

(١) ويحتمل انه نسبه له لكونه انفراد به اه

(الحق) هو المفعول الثاني لا سماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبه وهو) أي ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ويعين) عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام الساكني أي على وجه يعين (على قبوله) أي قبول الحق (لكونه) أي لكون ذلك الوجه (أدخل في المحاض النصح حيث لا يزيد) المتكلم (لهم) إلا ما يريد لنفسه ولو للشرط أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئني أكرمك معلقا الأكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الأكرام فهي لا متناع الثاني أعني الجزاء لا متناع الأول أعني الشرط. يعني أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط. هذا هو المشهور بين الجمهور واعرض عليه إن الحاجب بأن الأول سبب

التعريض ولا يجري ذلك في قوله تعالى لئن أشركت ليحيطن عملاك فان لا ضرورة منه نسبة الحبط إليهم على وجه أبلغ (قوله الحق) الأول المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبطلا برده ترويح باطله واسماؤه على الوجه الآتي أطول وهذا لا يرد على ما صنعه الشارح من إرجاع ضمير حسنه إلى التعريض في ومالي الخ إذا الأمر المسموع فيه حق في الواقع فالتقييد لموافقة الواقع (قوله هو المفعول الثاني لا سماع) لعله دفع بذلك أنهم أن الحق صفة أسمع (قوله حيث لا يرد الخ) لأنه نسب ترك العبادة إلى نفسه فبين أنه على تقدير ترك العبادة يلزم من الإنكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الأمر فلا يرد لهم فيه إلا ما يريد لنفسه ع (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط أي حصول فرض أو مفروضا أو من حيث الفرض لا بالتعليق لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به عبد الحكيم (قوله في الماضي) متعلق بحصول الشرط الذي تضمنه لفظ المشروط. في كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط في كلامه أما الأول فلأن التعليق في الحال لا في الماضي وأما الثاني فلأن حصول الجزاء غير مقيد بالماضي بل متعلق على حصول الشرط. وإن لزوم تقييده بالماضي لأن المتعلق بأمر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي وقد سبق نظير ذلك من سم بصرف (قوله بانتفاء الشرط هنا) أي حقيقة في الواقع فلا يناق في فرض حصوله وكتب أيضا قوله بانتفاء الشرط. المراد بالشرط هنا حاجة الشرط فعناه هنا غير معناه في قوله ولو للشرط لأنه ثم معنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد أن المعرفة إذا أعيدت. نت عينا لأن ذلك أغلبي من سم بزيادة (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لأنه لا يتم فرع على القطع بانتفاء الشرط. انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط. ويمكن الجواب بأن قولهم فيلزم انتفاء الجزاء ليس تفريعا على ما قبله بل من جملة الموضوع له فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط. وإن أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر فقوله فيلزم الخ أي مع القطع بانتفاء الشرط الذي يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور ع من سم باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ أي الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول لو قد لو لها التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشاويين وابن عصفور واختاره القاضي في تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم أنه مجرد لتعليق بين الحصولين في الماضي من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة المساواة كذا في المعنى اه وكتب أيضا قوله فيلزم الخ هذا التفرع لا يوافق قواه الآتي بل معناه الخ فلهذا بالمر لما فهمه إن الحاجب تأمل سم (قوله فهي لا متناع الخ) أي مفيدة لا متناع الخ فلا يناق في قوله سابقا لتعليق حصول الخ فصرخ معنى أو هو ذلك التعليق وما له امتناع الثاني لا متناع الأول كذا في الأطول ثم نقل عن السيد ما يخالف ذلك وبحث فيه فراجع (قوله يعني

والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب بل هو لازم لا يكون للشيء أسباب متعددة بل الاعمى بالعكس
لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء جميع أسبابه فهو لا امتناع الاول لا امتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آفة الا الله لفسدنا العالمين لئلا يستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآفة دون العكس واستحسن
المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لا امتناع الاول لا امتناع الثاني اما لما ذكره واما لان
الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم اعم وهو أنا
أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لولا امتناع الثاني لا امتناع الاول انه يستدل بامتناع
الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء السبب او اللازم بل معناه انها
الدالة على أن انتفاء الثاني في الخارج انما هو

(الخ) هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون ابن الحاجب سم (قوله لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة) أي
أسباب تامة كل واحد منها كف في وجوده وحينئذ يكون السبب كلاً منها على البديل سم أي بناء على جواز
تعدد العمل لمعلول واحد كالأثر فان له أسباباً ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) لان السبب التام يستحيل
وجوده بدون مسببه (قوله فهي لا امتناع الاول الخ) الحاصل ان في لو أربع استعمالات أحدها ان لا تقتضي
الامتناع أصلاً بان تستعمل لمجرد الوصل والربط كن الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانياً انها لا ترتب
الخارجي فتكون لا امتناع الثاني لا امتناع الاول ثالثاً انها لا تستدل بالعقل فتكون لا امتناع الاول لا امتناع
الثاني على العكس بمقابلته رابعاً انها لبيان استمرار شيء يربطه بامتناع النقيضين كقوله (لولا يخفى الله لم يعصه)
سيرا مسمى (قوله انما سبق الخ) أي لان المعلوم هو امتناع الفساد لكونه شاهداً انما يستدل بالمعلوم على المجهول
دون العكس سم (قوله وأما لان الاول ملزوم الخ) كنهم عدلوا الى ذلك لان ما قاله ابن الحاجب لا يأتي كياً
لأنه لا يأتي في نحو لو كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سبباً لطلوع الشمس بل
الامر بالعكس ولو في نحو لو كان لي مال لم أجبت اذ وجود المال ليس سبباً للمجيب بل شرط لكن كل من وجود
النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والمجيب قد لوا الى اللازم والملزوم الا انه أيضاً لا يتم في نحو لو كان
الماء حاراً لكانت النار موجودة لان الحرارة ليست ملزومة للنار لانها قد توجد بالشمس فان ادعى أن المراد
اللزوم ولو جعلها أو ادعائياً فلان الحاجب ان يريد السببية أو جعلية أو ادعائية فلا تفاوت الا أن يجاب انه
يعلم من تتبع اللغة أن الشرطية اعتبار فيها اللازم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جعلية أو ادعائية
سم (قوله اعم) نحو لو كانت الشمس طالعة كن الضوء موجوداً سم (قوله أنه يستدل بامتناع الاول الخ) أي كما
فهم ابن الحاجب وكتب أيضاً قوله أنه يستدل بامتناع الاول الى الخ فان كلاً لا انتفاء بين معلوماً في نحو قولنا
لو جئتنى لا كرمتك عبد الحكيم (قوله بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني الخ) حاصلها انها للدلالة على أن
الامر في الواقع كذلك أي ان انتفاء الثاني في الواقع سببه انتفاء الاول أما بناء على انحصار سببه في الاول أو غير
ذلك ويرد عليه أنه يلزم أن لا تصدق الشرطية حينئذ الا اذا كان الواقع كذلك بان يكون انتفاء الثاني في الواقع
لا انتفاء الاول وأن تكذب اذا لم تكن كذلك بان لا يكون انتفاء الاول دلة لا انتفاء الثاني مع أنه ليس كذلك فلا
يكون ما ذكره أيضاً كياً فلا فائدة في الدول اليه كمفهومه ابن الحاجب الا أن يقال غرض الشارح تحقيق المقام
وبيان الواقع سم ما خصاً وما لم يكن فيه انتفاء الاول دلة لا انتفاء الثاني في الواقع قولك لو كان هذا انساناً كان
حيواناً اذ ليس انتفاء الحيوانية دلة لا انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرطية معلوماً ولا الجزاء معلوماً
أضاعت الدار اطلعت الشمس ويكن أن يقال أمثال هذه وارد على قاعدة قوله (٢) محبة بحسب اللغة

بسبب انتفاء الأول فعني لو شاء الله إهدأكم أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني أنها تستعمل
للدلالة على أن علة انتفاءه مضمومة في الخارج هي انتفاءه مضمومة في الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم
بانتفاء الجزاء ما هي ألا ترى أن قولهم لو لا امتناع الثاني لوجود الأول نحو لو لا على هلاك عمر معناه أن وجود
على سبب لعدم هلاك عمر لأن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتنى لا كرمتك لكنك
لم تجيء أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي

ولو طار ذو حافر قبلها . لطارت ولم يكنه ولم يطر

يعني أن عدم طير أن تلك القرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعزى

كافيهم عن انه نرى وكتب أيضا قوله بل معناه الخ قال شيخنا مغوش المغربي معنى ذلك أنها تستعمل فيما إذا
علم انتفاء أمرين في الخارج للدلالة على انتفاء أحدهما وهو الثاني بسبب انتفاء الآخر وهو الأول وأما إذا
جهل انتفاء شيء وعلم انتفاء سبب لافلا يستدل على انتفاء ذلك الذي بانتفاء ذلك السبب وهذا ما تفاهه الشارح
وهو منشأ الاعتراض ويوافقه السيرامي سم (قوله بسبب انتفاء الأول) أي في الخارج (قوله هي انتفاءه مضمون
الشرط) أي في الخارج وتقض بنحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا وقد قدمنا ذلك مع الجواب (قوله من
غير التفات) أي لم يلتفت الجمهور لما ذكر في قولهم لو لا امتناع الثاني لا امتناع الأول كزعمه ابن الحاجب حيث
فهم أن دراهم أن انتفاء الأول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله ألا ترى الخ)
هذا تنطير أتى به توضيحا للمقام (قوله أن وجوده على سبب) أي في الخارج (قوله لأن وجوده دليل الخ) إذ
لم يقصد إفادته للعلم بعدم الهلاك وإنما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ع (قوله ولهذا)
أي لكون معناه الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول لا الاستدلال إذ لو كان
كذلك لما صح استثناء نقبض المقدم اذ هو لا ينتج لجوان أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم رفع التالي
فتعين أن يكون ذلك الاستثناء إشارة إلى علة انتفاء الجزاء (قوله صح مثل قولنا الخ) ولو كانت للاستدلال لم
يصح القول المذكور ولا زوم الاستدلال برفع التالي مع أنه لا يتج وكتب أيضا قوله صح مثل قولنا الخ فيه نظر
لأنه يناق ما قالوا أن في لواغناء عن استثناء نقبض التالي وفي لما عن وضع المقدم أطول وقد يقال الاستغناء عنه
لا يناق صحته فيكون تأكيذا (قوله قال الحماسي) البيت الحماسي منسوب إلى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة
والمراد بها هنا هو الكتاب المشهور المنسوب إلى الإمام أبي تمام حبيب بن أوس الطائي جمع فيه أشعار البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد أنه مذكور في ذلك الكتاب وإذا أطلق الحماسي
بان قيل قال الحماسي فالمراد أحد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب فنرى على المطول في غير هذا المحل
وقيل الحماسي من ينظم في أشجادة (قوله يعني أن عدم طير أن الخ) فعدم طير أن الغرض معلوم والغرض
بيان السبب في عدم طير أن الخ (قوله ولو دامت الخ) الظاهر أن معنى البيت أنهم لو بقوا كانوا رعايا
لعمد ورحل لاستحقاقه الامارة دأبهم لما فيه من انقضاء (قوله الدولات) أي أهل الدولات الماضية قال
في المختار الدولة في الحرب أن تذاب إحدى اثنتين في الأخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول
بكر الدال والواو بالضم في المال يقال صار الفء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا
والجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم للنبي الذي يتبادل به بعينه والدولة بالفتح الفعل
وقال بعضهم هما التناز بين واحد وقال أبو عمرو ابن الملاء الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب وقال

ولوداهم الدولات كانوا كغيرهم . رعايا واسكن ما لمن دواهم
وأما المنطقة فإن قد جعلوا إذ ولو أداة الزوم دأوا وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج
عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني دلتا للعلم بانتفاء الأول ورة انتفاء الزوم لا انتفاء اللازم من
غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزء في الخارج ماهي وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وارد
على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه
من اسرار الفن وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح وإذا كان لو لا شرط في الماضي
(فيلزم عدم الثبوت

عيسى بن عمر كانتاها في المال والحرب وقال يونس والله ما أدري ما بينهما اه (قوله كانوا) أي أهل دولة
زماننا (قوله كغيرهم) خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للسكاف كذا ذكر صدر الافضل فنرى ويصح أن
يكون رعايا خبرا بعد خبر أو خبرا أول وكغيرهم حال مقدمة (قوله واما المنطقيون) هذا مقابله لمخدوف
أي هذه قاعدة اللغويين وكتب أيضا قوله وأما المنطقيون الخ قال السيرافي استعماله على قاعدة اللغة
أكثر في القرآني والحديث وأشعار العرب ومنشورهم وعلى قاعدة المنطقيين أكثر في استعماله أرباب
باب التأليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت
أو الانتفاء في الواقع ماذا وثمره الخلاف بين الطرفين تظهر في استثناء تقيض المقدم فانه جائز عند أهل
العربية دون الميزانيين وفي استثناء عين المقدم فانه بالعكس واما استثناء تقيض التالي فجائز اتفاقا
واستثناء عينه باطل اتفاقا اه ببعض تغيير (قوله قد جعلوا الخ) موافق لما قاله ابن الحاجب سم وكتب
أيضا قوله قد جعلوا الخ أي جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا وأخذوه مذهب عبد الحكيم (قوله ان ولو)
زاد في الطول ونحوها (قوله وانما يستعملونها) أي أداة الزوم سواء كانت أن أو لو أو غيرها كذا وكما
(قوله لحصول العلم) أي لاكتسابه (قوله فهي عندهم للدلالة الخ) قديهم منه ان معناه نفس الدلالة
الذكورة والظاهر أنه ذمير مراد وازال اراد ان معناه لزوم الثاني الاول من انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به
على انتفاء الزوم المجهول كخبر بذلك السيرافي في بيان هذا المعنى نقلا عن غيره سم (قوله ان العلم بانتفاء
الثاني الخ) أي كما اذا استثنى تقيض التالي نحو كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة فهي هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول وكتب
أيضا قوله بانتفاء الثاني فيه بحث لأنها قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود
الثاني كما اذا استثنى عين المقدم نحو كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود إلا أن يقال اقتصر على ما ذكرناه لأنه أغاب أو على سبيل التعميل سم (قوله من غير التفات) أي كما
التفت إلى ذلك علماء الامة سم (قوله وقوله تعالى الخ) انما كذا وارد على ذلك لأن المقصود به تعليم
الخلق الاستدلال على الوحدة بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد وليس
المقصود بيان أن انتفاء الفساد في الخارج علة انتفاء التعدد سم (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورد
بمعنى الاثبات والمجمل . لاه . الايراد أي ان هذه الآية آتية وجارية على قاعدة المنطقيين (قوله على قاعدة
اللغة) أي الأصل السكبر في اللغة والا فاستعمال الثاني أيضا لنوى ولغيره مراده انه اصطلاحى وانما
مراده هنا استعمالين أحدهما كثير والآخر قليل واز المنطقيين يستعملون القليل سم أي فاضافته إلى
المنطقيين لاستعمالهم لكثير أو جريانه عليهم بسوء فهم فانتدفع ما قبل لا وجه لمل الآية على اصطلاح المنطقيين
المخالف لوضع اللغة النازل في القرآن (قوله فيلزم) أي طالبا كما يستفاد من قول الشارح به وهو فانه ثابت
الخ وقوله عدم الثبوت أي عدم الحصول في الخارج وكتب أيضا قوله فيلزم عدم الثبوت أي عدم الاستمرار
والمقصود

والضى في جملة ما إذا ثبتت ينافي التمايز والاستقبال ينافي الذي فلا يدل في جملة ما عن اغنية الماضوية
الانكسبة ومذهب المبردين استعمال في المستقبل استعمال ان وودون فانه ثابت نحو قوله عليه الصلاة
والسلام اطلبوا العلم ولو بالصين وانى أبهى بكم اليوم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخولها على المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم) اى لو قعتم في جهنم وهلاك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا) والفعل هو الاطاعة يعنى أن امتناع عنكم

به نفي اسمية شئ من جملة ما وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لول الامتناع
أفاد ذلك بالاختفاء والمقصود هنا بيان أنه يلزم جعل لفظي الجنتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الانكسبة
كما سبق في ان وكأنه أوقفه في هذا الظن انه لو كان المراد بعدم اثبوت عدم الاستمرار لا غنى عن ذكره قوله
والضى في جملة ما أطول اى مع أن اغناء الثانى عن الاول غير معيب ثم قال لكن لا يعدل في الشرط الا الى
المضارع لازوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل في جزائها أيضا الى الاسمى بخلاف أن على ما قاله الرضى وأما
قوله تعالى ولوانهم آمنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير فعلى تقدير انقسم وذبح جار الله الى أن
الاسمية في الآية جواب لو فقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استنقرار مضمون الجزاء وكان المصنف
والمفتاح لم يتعرض للمعدول عن عدم الثبوت للتدريج فيه أو ايتارا لما اختاره الرضى اه ما خلا (قوله
والضى) بالرفع وقوله في جملة ما تنازعه عدم الثبوت والضى سمى قوله اذ الثبوت الخ) راجع لقوله للشرط
لان الشرط هو التعليق وقوله والاستقبال الخ راجع الى قوله في الماضي (قوله ينافي التعليق) اى والحصول
انقرضى مطول وكتب أيضا قوله ينافي التعليق اى المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط فرضا وانما كان منافيا للتعليق لأن الحصول انقرضى المتأخوذ في تعريف التعليق يلزمه القطع
بالا نتماء والقطع بالا نتماء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع ما لابن قاسم هنا (قوله استعمال
ان) أى في المستقبل فلا يحتاج الى نكسبة (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وظاهر ما را في
ذلك شرطية فيقدرها اجزاء والتقدير ولم يكن العلم بالصين وقت طلبكم له فاطلبوه وقيل انها وصلية
فلا جواب لما على ما صرح به كثير من النحاة وان افهم كلام المطول في تذييل الباب السابع أن لها جوابا
مقدرا وقد مر نظير ذلك في ان أيضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشوط في هذين مستقبل بدليل ان في حيز
اطلبوا وأبهى الذى هو مستقبل يس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين هذا الحديث قال ابن
حبان لأصل له من كتاب الغماز (قوله وانى أبهى الخ) حديث آخر صدره تنا كجوا اتناسلوا فاني الخ (قوله
جهنم) بفتح الجيم اى مشقة وقوله وهلاك الو او معنى أو كما قاله النووي وفي الاطول ما يفيد (قوله لقصد
استمرار) اى الاشارة الى استمرار الفعل عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقصد استمرار الفعل اى الاستمرار
التجددى والمراد ان الفعل لا ينفى وهو الثالث (قوله والفعل هو الاطاعة) وعليه في كلام المصنف حذف
مضاف اى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى اذا امتناع عنكم بسبب الخ) هذا او يمكن الاستغناء
عن تقديره في كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستمرار المذكور اى من يطيعكم بقطع النظر عن
لو ويفهم امتناع الاستمرار من او وليس المعنى لقصد الاستمرار من او يطيعكم الخ وارجح لتقدير المضاف
للمتقدم تأملا وكتب أيضا قوله والفعل هو الاطاعة الخ حاصله ان الكلام شتمل على نفي وهو لو وقيد وهو
الاستمرار فيجوز ان يعتبر نفي القيد كما في الوجه الاول ويكون المعنى لو استمر على اطاعتكم لو قعتم في
المشقة فيزيد أن أصل الاطاعة وجود وأن يعتبر تقييد النفي بالاستمرار كما في الوجه الثانى فالذى امتناع
لاطاعة ونفيها مستمر فقيده الامتناع بكونه مستمرا اى في الكثير فلا ينافى انه أطاعهم في القليل فيكون

بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المصارع يفيد الاستمرار ودخول الوعد عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني أن امتناع عنكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما أن المضارع المبتدئ يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار المنفى والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد المنفى ودوامه لا نفى التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم إنا آمننا على أبلغ وجهه وأكده (كما في قوله تعالى (الله يستهزى بهم))

النفى على الثاني منصبا على المقيد والمراد بالنفي هنا الامتناع كما قاله ع ق (قوله بسبب امتناع استمراره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز أن يكون الفعل الخ) ذكر الجواز إشارة إلى رجحان الوجه الأول في المراد بالفعل وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلا أن عنهم أي وقوعهم في المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبونه كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فما يعين لهم وفي ذلك من اختلال أمر الرسالة وانعكاس تدبير ما يتعلق بالرسالة ما لا يخفى على أحد وأما موافقته إياهم في بعض ما يروونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا مضر اه سيد وقوله فظاهر أي لأن النفي في الغالب اذا توجه إلى مقيد بقيد كان مورد النفي وهو القيد وهو هنا الاستمرار لكن قوله وأما بحسب المعنى الخ فيه مناقشة لأن موافقته إياهم في بعض ما يروونه حاصلة ايضا على الوجه الثاني ومفهومة منه بسبب القيد المذكور في الآية أعني في كثير والمعنى على الوجه الثاني امتنع عنكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم في كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم في القليل وقرر بعضهم أن بعضهم رجح الثاني لما يلزم على الأول من ثبوت اطاعتهم في الكثير لأن المنفى عليه الاستمرار على اطاعتهم في كثير فيثبت نفس اطاعتهم في كثير وفي ثبوته توقف وكتب أيضا قوله ويجوز الخ قد يتبادر تعين هذا الوجه حينئذ فضلا عن كونه مرجوحا المشار إليه بتعبيره بالجواز وذلك لأنه على هذا الوجه يكون مضمون الكلام ان علة انتفاء العنت هي استمرار امتناع الاطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لأن العلة عليه نفي استمرار الاطاعة وهو لا يثبت في ثبوت أصلها ومع ثبوته لا ينتفى العنت والجواب ما أشار إليه السيد فيما تقدم وهو أن الاطاعة في البعض لا يترتب عليها عنت فلا حاجة لنفي أصل الاطاعة كما هو مقتضى الترجيح الثاني بل الواجب نفي استمرارها فقط كما هو حاصل الوجه الأول سم وفيه ما تقدم فان أصل الاطاعة في البعض موجود على الوجه الثاني أيضا كما قدمته تأمل وكتب أيضا قوله ويجوز الخ فاصل الفعل وهو الاطاعة منفي على هذا دون الأول سم (قوله استمرار الامتناع) أي الذي هو معنى لو (قوله كما أن الجملة اسمية الخ) تنظير للفعلين الثبت والنفي وهذا بالنسبة إلى الترجيح الثاني لأن المعتبر فيه تأكيد المنفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله المنفية تفيد الخ) من هذا يخرج جواب عن النفي في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة إلى نفي الظلم تأمل سم (قوله لا نفى التأكيد) لا يقال قضية قاعدة أن النفي يتوجه إلى القيد في الكلام أنها تفيد نفي التأكيد لأن ذلك اذا اعتبر القيد سابقا على النفي انظر سم (قوله كقوله تعالى وما هم بمؤمنين) فالمراد منه تأكيد النفي لا نفي التأكيد والدوام لا يفيد أن النفي انما هو ايمانهم المؤكد الدائم فلا ينافي ثبوت الايمان لهم في الجملة وليس كذلك ولا نه لو أريد نفي التأكيد لم يمكن رد لقولهم آمنا لان دعواهم حدوث الايمان وحدث الايمان لا ينافيه عدم استمراره الذي هو مقتضى التأكيد من سم وغيره (قوله الله يستهزى بهم) بعد قوله حكاية عنهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزى بهم بلغظ اسم الفاعل قصد إلى استمرار الاستهزاء أي حدوثه وتجدده وقتنا فوقنا

حيث لم يقل مستهزى بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجده وقتنا فوقنا (و) دخولها على المضارع (في نحو قوله تعالى ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام أو لكل من يتأتى منه الرؤية (إذ وقفوا على النار) أى أروها حتى يعاينوها أو اطالعوا عليها اطلاها هي تحتمل أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف أى

أى كما اريد بالمضارع الاستمرار في هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين انما نحن مستهزؤن لانه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين ان الاستمرار في الاسم في الثبوت والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضى في التجدد وقتنا فوقنا وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين والمراد به لازمه وهو إنزال الهوان والحقارة بهم ألا ترى الى قوله تعالى أولايرون انهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين وما كانوا يخلون في أكثر اوقاتهم من نزول بلية وتهتك ستر وتكشف سر نوبى قال عبد الحكيم والله مستهزىء وان كانت دالة على الدوام بمعونة المقام إلا ان الاستمرار التجددى ابلغ وكتب ايضا قوله الله يستهزء بهم قال في المطول والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم قال السيد أى معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشيء على غايته لعلاقة السببية والمسببية لأن غرض المستهزىء من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأ به اه أى فيستهزىء مجازا ورسلا في المقام غير ذلك أيضا فليراجع (قوله حيث لم يقل مستهزىء بهم) أى مع انه مقتضى الظاهر لانه في مقابلة انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم كذا في الأطول (قوله وتجده) عطف تفسير (قوله في نحو قوله تعالى الخ) مما لم يقصد به الاستمرار أطول وكتب أيضا قوله في نحو قوله تعالى الخ وقيل لو للتمنى فلا استشهاد لأن لو التى للتمنى تدخل على المضارع اه (قوله أروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى إذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكون قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى أن يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتمل معنى أنهم وقفوا للنار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقت الدابة والثالث أنهم عرفوها من وقت على كلام فلان عرفت معناه عبد الحكيم فأما الوجه الثانى في كلام الزجاج فهو عين الوجه الثانى في كلام الشارح وأما الوجه الاول في كلام الزجاج فهو غيره في كلام الشارح وأما الوجه الثالث في كلام الشارح ففيه مسامحة كما يعلم من كلام الزجاج اذا لم يرد الوقوف بمعنى الدخول فلو حذف قوله أدخلوها وقال أو عرفوا مقدار عذابها لخلص من هذه المسامحة التى في قوله أو أدخلوها فعرفوا الخ تأمل ومما يدل على هذه المسامحة قوله في المطول أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته اه فقوله من قولك الخ دليل على ما قلنا ويدل هذا ايضا على ان قول الشارح فعرفوا الخ راجع للتفسير الاخير فقط تأمل (قوله حتى يعاينوها) تعليلية (قوله أو اطالعوا) تفسير ثان لو وقفوا وهو أولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تضمين أو نياية حرف عن حرف بخلاف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره في القاموس وفي نسخ واطلعوا بالواو والاولى أولى وعلى النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها رفعوا فوقها وهي تحتمل كما ذكره الشارح وفي الأطول إذ وقفوا أى حبسوا أو اطلعوا أو اقيموا من وقفته بمعنى أقمته أو حبسته أو اطلته علي ما في القاموس (قوله هي تحتمل) جملة حالية والضمير حائد على النار (قوله فعرفوا) راجع للتفسير الثلاثة وهي الارادة والاطلاع والادخال ع س (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أى لو ترى الكفار في وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون إذ مفعولا لانه إخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال الشائى اعنى الظرفية والادراك البصرى امن غير ضرورة عبد الحكيم وقيل ان ترى منزل منزلة اللازم أى لو صدر منك الرؤية (قوله

رأيت أمرا فظيما (لتنزيله) أي المضارع (منزلة الماضي لصدوره) أي المضارع أو الكلام (عمن لا خلاف في
اخباره) فلهذه الحالة انما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو وإذا المختصتان
بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل ولورأيت إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده
منزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا
الامر لكنك ما رأيته ولورأيت رأيت أمرا فظيما (كعدل الماضي) عدل إلى المضارع (في رما يود الذين
كفروا) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره ممن لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم
ابن السراج وأبو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعدرب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل
في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم احوال القيامة فيبهتون فان وجد منهم افاقة ما عتوا ذلك

رأيت أمرا فظيما) تنصير العبارة عن تصويره (قوله لتنزيله الخ) علة لدخول لو كتب ايضا قوله لتنزيله منزلة
الماضي لصدوره الخ فيه بحث لان اخبار الصادق بشي عدل على تحقيقه لا محالة واما فرضه شيئا فلا يدل على
تحقيقه ويمكن التنقيص عنه بان فرض الرؤية انما هو بالنسبة إلى المخاطب واما اصل الرؤية فامر مذكور لا على
وجه القرض فكأنه قيل يرى اهل النار موقوفين على النار ولوترى انت لترى أمرا عجبيا فدخول لو تجعل
ترى بمنزلة الماضي في تحقق اصل الرؤية الذي يشعر به قوله ولوترى ومن هذا ممكنك التعميم عن بحث آخر
وهو ان تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق ينافي دخول لو الدالة على الامتناع فلك أن تقول الامتناع
باعتبار الاسناد إلى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو الاشعار بان الرؤية بمثابة من الهول يظن معها
انه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام اطول ملخصا ثم ناقش الشارح في قوله فهذا الامر مستقبل الخ
بما فيه مجال للمناقشة فراجع (قوله لصدوره الخ) علة للتنزيل (قوله ممن لا خلاف) أي تخلف وعو الله
تعالى (قوله فهذه الحالة) أي رؤية الكفار في تلك الأوقات بدليل قوله فاستعمل فيها لوعبد الحكيم (قوله
لكن عدل الخ) لعل هذا فائدة زائدة عما في المتن لا بيان لقول المتن لصدوره الخ والا كان كلام الشارح غير
مستقيم تأمل وكتب ايضا ما نصه يعني ان في العدول إلى المضارع تنبيهها على ان لفظ المستقبل الصادر عن
لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك الأمور ماضية تأويلا مستقبلة
تحقيقا روعي ان بيان ما فات بل ووصيفة المضارع وكتب ايضا انصه فالمضارع حينئذ باق على معناه وهو
المستقبل لكن دخلت عليه لو لكونه بمنزلة الماضي في تحقيقه لصدوره الخ (قوله عن لفظ الماضي) أي الانسب
بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة بمنزلة الماضي سم (قوله ماض بحسب التأويل) حيث نزل لتحقيقه منزلة
الماضي (قوله هذا الامر) أي رؤيتهم في تلك الأوقات عبد الحكيم (قوله لكنك ارايته) اشار إلى معنى لوسم
(قوله كفي رما يود) لا يخفى ان توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الآية مع ما فيها من الخلاف المبين بعضه
فما بعد توضيح بما هو اخفى ولوقال ومثله رما يود لكان اولى افاده في الأطول (قوله قد التزم ابن السراج الخ)
أي فيكون الاصل هو الماضي بناء على هذا القول واما على مقابلة الفائل بعدم الالتزام وانه يجوز وقوع
الفعل المستقبل بعدها والجملة الاسمية وهو مذهب الجمهور فلا يتأتى ذلك واختاره ابن هشام وقال في المعنى ان
في المذهب الاول تكنا فراجع ومن دخولها الفعل المستقبل رما يود الذين كفروا لو كانوا مسامحين
وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تلف لاقصائه الفعل المستقبل
عبر به عن ماض متجاوز به مستقبل (قوله يجب ان يكون ماضيا) أي معنى تروى (قوله لا بالتقليل
في الماضي أي لأن) أي لأن التقليل انما يمكن فيما عرف حديثه والمستقبل مجزول (قوله ومعنى التقليل الخ) دفع

وقيل هي مستعارة للتكثير أو التحقيق ومفعول يود محذوف لدلاله لو كانوا مسلمين عليه ولولته منى حكاية لودادتهم وأما على رأي من جعل لولته منى حرفا مصدريا فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين (أو لاستحضار الصورة) عطف على قوله لتزيله يعني أن العدول إلى المضارع في نحو ولوترى أمما لما ذكرنا وأما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر

لما يقال أن ودادتهم الاسلام تحصل منهم كثيرا فإمعنى التقليل وقد يوجه التقليل أيضا بأن ودادتهم وإن كانت كثيرة بمنزلة التقليل لعدم نفعها وكتب أيضا قوله ومعنى التقليل ههنا الخ في الحديث لا يزال الرب يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيتمنون الاسلام عبد الحكيم (قوله وقيل هي مستعارة للتكثير) بل هي عند بعضهم حقيقة فيه وعليه تختص أيضا بالماضي عند ابن السراج وأبي علي فإن التكثير كالتقليل إنما يكون فيما عرف حده كما قاله في المغني والتكثير باعتبار أن الكفار حال أفاقهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتخفي في نفسه والتقليل نظرا إلى أن أكثر أحوالهم الغيبة والدهشة وكتب أيضا قوله مستعارة للتكثير أي مستعارة بالنسبة إلى أصل الوضع وإن شاع استعمالها في التكثير حتى التحق بالحقيقة عبد الحكيم ويظهر أن المراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجاوز لا المصطح عليها والعلاقة هنا الضدية (قوله أو التحقيق) فإن التقليل في الماضي يلزمه التحقيق عبد الحكيم وهو إشارة إلى أن العلاقة في الناز اللازمة (قوله محذوف) تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك سم وجملة لو كانوا مسلمين في موضع الحال أي قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز أن تكون لولا شرط والجواب محذوف أي لنجوا من المذهب عبد الحكيم وكتب أيضا قوله محذوف أي لا لو كانوا مسلمين كما قد يتوهم لأن لولته للمعنى للأنشاء ولا يعمل ما قبل الأنشاء فيما بعده أه يس ولا نه لا معنى لكونهم يودون التمني (قوله حكاية لودادتهم) قد يقال كان الظاهر حينئذ يقال لو كنا مسلمين لأن ههنا هي الودادة التي تصدر عنهم إلى أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة عبر بطريق الغيبة في ضميرهم كما تقول حلف فلان ليفعلن كذا وإنما الواقع في حلقه لا فعلن عس (قوله من جعل لو للتمنى حرفا مصدريا) فيه اشكال لأنها إذا كانت حرفا مصدريا على هذا الرأي فكيف تكون للتمنى فلعل المعنى من جعل لو للتمنى أي لولته نجعلها للتمنى جعلها هذا حرفا مصدريا عس سم وكتب أيضا ما نصه أي الواقعة بعد فعل يفيد التمني كما هنا وهو يود كذا في المطول (قوله أو لاستحضار السين والتاء ليستا للطب بل لنا كيداي لأحضرها ويجوز أن يكونا للطلب كأن المتهام يطلب من نفسه الأحضار نوبى وكتب أيضا قوله أو لاستحضار عطف خاص على عام بناء على جوازه ولأن استحضار الصورة فيه التزيل أو هو عطف مغاير نظرا إلى أن المعطوف عليه من تنزيل الماضي حقيقة والمعطوف من تنزيل الماضي تقديرا كذا بخط شيخنا المدابغى (قوله يعني أن العدول إلى المضارع الخ) والحاصل أن المضارع في هذه الأمثلة على حقيقته لأن مضمونها إنما ينحقق في المستقبل لكن نزل منزلة الماضي سعيا في قضاء حق ما دخلت عليه لو أو إنما نزل منزلته لكونه محقق الوقوع أو يجعل كأنه كان ماضيا ثم عبر عنه بالمضارع استحضارا لصورته العجيبة تفخيما لشأنها وحكاية الحال الماضية سيرا على هذا لا بد في الاستحضار من تنزيل المستقبل منزلة الماضي وقد صرح ابن يعقوب بذلك بناء على ما قيل أن الاستحضار للمستقبل لم يوجد في كلامهم وأنه خاص بالماضي وعلى هذا في الكلام مجاز على مجاز (قوله مما يدل على الحال الحاضر) أن قلت هو مما يدل يقتضى أنه لا يتعين العدول إلى خصوص المضارع بل كان يجوز أيضا إلى اسم الفاعل مع أن المقام مقام تعليل العدول إلى خصوص المضارع قلت هذا مبنى على ما صرح به في

الذي يشأنه ان يشاهد كانه يستحضر بالفظ المضارع تلك الصورة ليشاركها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يتم بشأته انراة أو نفاذة أو نحو ذلك (كقول الله تعالى فتثير سحابا) بالفظ المضارع بعد قوله والله الذي ارسل الرياح (استحضار تلك الصورة البديهة الدالة على القدرة الباهرة) يعني صورة اثارة السحاب به سخر ابيز السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانتقالات المتفاوتة (وأما تنكيره) أي تنكير السند (فلارادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمر شاعر أو لانتخيم نحر دى لانتخيم) على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو لانتخيم) نحو ما زيد شيئا

الطول من ان شرط لولا يكون الا فلا فلما انتفى المقام العدول عن الماضي لم يبق ما يجوز دخوله في حيز لوما يناسب المقام الا المضارع وكتب أيضا قوله على الحال أي الشأن والامر (قوله الحاضر) ان كان المراد بالحاضر الحاصل الا ان لم يتم اطلاق قوله الذي من شأنه ان يشاهد وان كان المراد به كما في حضرة الخطابين لا يسلم دلالة المضارع عليه ويمكن اختيار الشق الاول والمراد من شأن موجوده أي الموجود منه أي المعنى الموجود منه (قوله الذي من قواه ان يشاهد) بخلاف الذي للماضي والشيء المستقبل (قوله الصورة) أي صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار (قوله السامعون) أي للفظ المضارع (قوله انراة) أي نارة (قوله ونحو ذلك) كاطافة (قوله فتثير سحابا) يمكن ان يكون التعبير هنا بالمضارع لكون الاثارة مستقبلة بالنظر للارسال ع س سم (قوله والانتقالات المتفاوتة) أي اختلاف احواله من اتصال بعض أجزائه ببعض انفصالها ورقته وتلونه بالالوان المختلفة وغير ذلك سم (قوله فلارادة عدم الحصر الخ) أي ارادة افادة عن عدم الحصر الخ أي ارادة افادة السامع ذلك وكتب أيضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيه ان ارادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف لانه يكون الغير الحصر والعهد فهذه النكتة لا تختص بالتنكير والجواب أن ذلك لا يضر لانه لا يجب في النكتة الانعكاس فيجوز ان تجعل سببا للتنكير وان أمكن حصولها بغيره أيضا اه ع س سم ويبحث فيه يس بان التعريف وان جامع عدم الحصر والعهد لا يأتي له وكتب على قوله لانه يكون لغير الحصر والعهد ما نصه كما اذا كان التعريف الجائز فانه لا يستلزم الحصر بل إنما يفيد في الكلام الخطابي كذا في الاطول وكتب أيضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد كان انحصار الكتاب في زيد أو كوزيد كاتبا معهودا سببا للكذب زيد كاتب في الجملة ولم يكذب أحد هذا التركيب بواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما في الفتح وبعد فيه نظر لانه ربما يذكر مع ارادة الحصر فتقول ما زيد الا كتب الا ان يراد عدم ارادة الحصر بنفس السند وفي صورة التعريف قصد الحصر بنفس السند اطول (قوله زيد كتب) أي يقي الكلام نثرا وقوله وعمر شاعر أي يلقى الكلام نظما (قوله ولانتخيم) كان المراد انتخيم على وجه مخصوص وهو الاشارة الى ان هذا الفردان من العظمة بحيث صار مجعولا لا يدرك كنهه ولا يفهم للتنخيم بالتعريف بان يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفضيم مع التعريف لا يضر لان النكتة لا يجب ان تكون كما تقر ع س سم (قوله دى) فالتنكير الدلالة على غفلة هداية هذا الكتاب وكلما وقد اكذلك انتخيم يكونه همدرا خبرا به عن الكتاب المفيد انه نفس الهداية بالانعقاد (قوله على أنه خبر مبتدأ الخ) فان أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه انتخيم أيضا ع (قوله ولانتخيم) كقولك الحاصل لى من هذا ما آل شيئا أي حقير وقدم مثل بنحو ما زيد شيئا واظهار ان التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشيئية ع (قوله

(واما تخصيصه) اى المسند (بالاضافة) نحو زيد غلام رجل (او الوصف) نحو زيد رجل عالم (فليكون
الفائدة اتم) لما مر من ان زيدا الموصوفين توجب اتمية الفائدة وانما ان جعل معمولات المسند كالحال
ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من الخصاصات اتما ومجرد اصطلاح وقيل لأن التخصيص
عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيد الوصف بجىء في
الاسم الذى فيه الشيوع فيخصه وفيه نظر (واما تركه) اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف
فظاهره مما سبق في ترك تقييد المسند لما منع من تربية الفائدة (واما تعريفه) اى المسند (فلافادة السامع حكما على
امر معلوم له باحدى طرق التعريف) يعنى انه يجب عند تعريف المسند اليه

(واما تخصيصه) الى قوله فظاهره مما سبق كان الاخصر ان يقول (واما تخصيصه بالاضافة او الوصف وتركه
فظاهر ان: سابق اطول) قوله نحو زيد رجل عالم (اعترض بان الوصف هنا محصل لفائدة لا ان الفائدة
تكون به اتم) لا يقدح الاخبار عن زيد بالرجولية وما كانت فائدة الخبر في صفته لا في نفسه وفيه نظر
لان زيد اقدم كونه صديقا والرجل البالي لا تدل على علمه مؤنث والرجل الذكر يس (قوله فليكون الفائدة
اتم) قال في الاطول وقد يكون التخصيص انما هو لفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم ان زيدا غلام ولا
يعرف انه غلام عمر وقت قول زيد غلام عمر ولا يبعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا على اصل المراد
(قوله وجعل الاضافة الوصف من المخصصات) اى مع ان تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع
الموصوفين الصفة مركبا تقييدا يقتضى جمعها من المقيدات افاده في الاطول (قوله انما هو مجرد
اصطلاح) والا فلا جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات او جعل كل منهما
من المخصصات او المقيدات لكان صحيحا سم وكتب ايضا انه اى اصطلاح مجرد عن المناسبة قال في
الاطول ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص لخص بخصه بالنسكات على ما يقتضيه مقابله
بقوله واما تعريفه فلو قال واه اتقييده بالاضافة او الوصف لكان شاملا لاضافة الى معرفة وللوصف بها
فما قال واما تخصيصه خص بالسكره اذ التخصيص في النسكات والتوضيح في المعارف اه وفيه ان اهل
هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص ويجعلون الوصف في المعارف مخصصا كما مر في بحث المسند
اليه يس (قوله انما يدل على مجرد المفهوم) وهو الحدث اى والمفهوم معنى مطلق (قوله وفيه نظر) في
المطول وهذا وجه لانه اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان السكره في الايجاب
ليست كذلك فيجب ان يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال
الصديق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعمين في الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل
ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها في الحال
والتميز بجميع المعلومات تخصيص لا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اه فقد علمت
وجه النظر به وحاصله انه ان اراد بالشيوع العموم الشمولى فهو منتف في السكره الموجبة فلا يكون
وصفها مخصصا وان اراد به العموم الملبى الى فهو موجود في الفعل واجيب باختيار الشق الاول وان الاسم
لما كان يوجد فيه العموم الشمولى في الجملة ناسبه التخصيص الذى هو بعض الشيوع الشمولى بخلاف
الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وانما يدل على معنى مطلق فناسبه التقييد (قوله فلافادة السامع
حكما على امر الخ) لا خفاء في ان المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وتوابعها لا الابتاع
والا لتزاعل بين تدية الحكم بعلوم في كماله وسأعة والمراد منها حكم كذلك وتقدير القول به
وجعل حكمه مقولا بغيره اقول (قوله يعنى الخ) عبارة عن قوله حكما على امر معلوم ان تعرف

إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (آخر مثله) أي حكما على أمر معلوم
بأمر آخر مثله في قوله معلوما السامع بالمدى ذرق التعريف سواء بنحو العارية أو نحو الراكب هو
المنطوق أو بخلافه نحو زيد والمنطوق (أو لازم حكم) دفع على حكم (كذلك) أي على أمر معلوم بآخر مثله
وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لأن العلم بنفس
المبتدأ أو الخبر لا يستلزم العلم بأسناد أحدهما إلى الآخر (نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون
المنطلق معروفا (باعتبار تعريف العهد أو الجنس)

المسند إنما يقول عند تعريف المسند إليه والافلوصح الحكم به معروفا على منكر لكان الصواب ليشمل
الأمريين أن يكون حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذي اشعر به اللفظ يجب أن يكون مرادا له لأنه هو
المطابق لما في الخارج إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا
فيها وإن كان في الانشائية نحو من زيد ومن القائم له وعبارة سم قوله يعني الخ وجه أخذ ذلك من كلام
المنصف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الإفادة المذكورة وكذا ظاهر إطلاقه والمقام أنه لا سبب إلا
ذلك دل على أنه لا يعرف أن يعرف المسند إليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل يبين مراده بما ذكر
(قوله ذ ليس في كلامهم الخ) أفاد ابن مالك في تسهيله جواز ذلك في باب كن وإن حل بعضهم ما ورد من
ذلك على القلب (قوله في الجملة الخبرية) بخلاف الانشائية نحو من ابوك وكم درهما مالك ومثناها جملة
الصفة في نحو مرت رجل أفضل منه أبوه وهذا عند سيدي به فانه يجوز الأخبار بالمعرفة عن النكرة
المتضمنة الاستفهام أو فعل التفضيل في جملة هي صفة وغيره يجعل النكرة وأفضل التفضيل خبرين مقدمين
أفاده في الأطول (قوله بآخر) إشارة إلى أنه يجب مغايرة المسند والمسند إليه بحسب المفهوم ليكون
الكلام مفيدا ولو اتحد في المصدوق الخارجى وأما نحو قوله . أنا أبو النجم وشعري وشعري . فعلى
تقدير شعري الآن مثل شعري أقدم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من فصاحة والبلاغة ع ق
ولا يكتفى في الإفادة مجرد النفاير لوجوده في عدمها في الحيوان انطوق حيوان بل لابد من عدم احتمال
الحكم عليه على المحكوم به يسر (قوله مثله) غير محتاج إليه (قوله أو لازم حكم) وذلك إذا كان المخاطب
طالما بالحكم أطول وكتب أيضا قوله أو لازم حكم المراد به لازم فائدة الخبر السابق سم (قوله وفي هذا
تنبيه) أي قوله وأما تعريفه سم وكتب أيضا مانعه دفع به شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء
بالمعرفة لأنه من قبيل إفادة المعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشير إلى أن الجار والمجرور وقع حالا من
عمرو والمنطق اسكنه مفعول به بمعنى المائلة المفهومة من لفظ نحو عبد الحكيم وجعله حالا من عمرو والمنطق
يستدعى حذف والتقدير حال كون المنطق منه معروفا الخ أي من عمرو والمنطق تدبر وكتب أيضا قوله حال
كون المنطق خص قوله باعتبار الخ بالثالث مع إمكان جريانه في الأول لأن المضاف ينقسم انقسام ذي اللام
وذلك لأن الأصل في الإضافة اعتبار العهد لا الجنس سم وهذا يقتضى استواء العهد والجنس بالنسبة إلى ذي
اللام وأنه ليس الأصل فيه أيضا الإضافة وسيأتي عن السيد خلافه والسلم التعليل بأنه في الإضافة أشد
تأصلا منه في ذي اللام وجوز في الأطول تلمعه بالثالث وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس
المراد بالعهد هنا ما هو المتبادر منه وهو الإشارة إلى حصة معلومة للمخاطبين لأنه لا يوافق التقرير الآتي
بل المراد به في نحو المنطق الإشارة إلى شخص هناك معين في الخارج ثابت له الانطلاق وإن لم يكن معينا عنده
شخصا له كما أن المراد بالجنس في ذلك الحقيقة التي تعرفها بأنها المنطوق من غير إشارة إلى منطوق معين في

وظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك انما يقال ان يعرف ان اخاه او المذكور في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ان اخا أو لم يعرف ووجه التوثيق ما ذكره بعض المحققين من من النجاة أن اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والالم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فافى الكتاب ناظر الى أصل الوضع وما في الايضاح الى خلافه (وعكسهما) أي نحو عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطوق صمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخرى يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجهله مبتدأ وإيهما كان بحيث يحجل اتصاف الذات به وهو كالمطالب المقصود ان تحكم بثبوته للذات او انتفاءه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجهله خبرا فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه اخوه وارتد ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعمين وارتد ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في نحو قوامنا رأيت اسودا غالبا الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعني اعتبار

الخارج من سم (قواه وظاهر لفظ الكتاب) أي المتن أي قواه بآخر مثله (قواه بعض المحققين) مراده شيخه الرضى (قواه فلم يكن الخ) تفريع على النفي (قوله فما في الكتاب الخ) حاصه كما قاله السيد ان غلام زيد وان كان بحسب اصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلا بد ان يشار به الى غلام له مزيد خصوصية زيد لكونه أعظم غلاما له واشهرهم بكونه غلاما له او لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب لكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كما ان ذا اللام في اصل الوضع لو احد معين ثم يستعمل بلا اشارة لو احد معين كما في قوله . ولقد امر على التثنية يسبنى . وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين اذا عرف المخاطب كلاما من الصفتين للذات ولم يعرف ان الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب ان له أخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف أن زيدا واخاه متحدان فزيد ان تفيده ذلك الاتحاد فانت حينئذ بالخيار فاجعل أيما شئت مسندا اليه اطول (قواه صفتان) كالاخوة وكونه مسمى زيد في المثال الآتي وفي الاطول اراد بالصفة ما يعم الاسم لأنه كالصفة في التعمين وكتب أيضا قواه صفتان المراد صفتان تلم كل واحدة منهما بوجه من وجوه التعريف سم (قواه فايهما) أي شرطية وجوابها قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال في الخلاصة . وبعد ما ضربك الجزا حسن . (قوله فاذا عرف السامع الخ) والحاصل ان السامع على كل تقدير يعرف ان له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينه لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالاخوة وتارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة يعلم الخ فنقول زيد اخوك وقواه وتارة بالعكس فنقول اخوك زيد (قوله ولا يصح زيد اخوك) لا يقال ينبغي ان يصح لحصول المقصود عليه من افادة السامع ان الاخ متصف بأنه مسمى زيد غاية الامر ان غيره أولى فكيف جعل واجبا لأننا نقول الامر المستحسن في نظر البلغاء لا تجوز مخالفته الا لئلا تكونه فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقليا من سم (قوله ولا يصح الخ) لأن المعلوم الاسود هو الغاب دون الرماح والمراد بالاسود هنا الشجعان يس فقيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة (قوله والثاني) فهم منه ان الاول وهو المعهود لا يفيد الحصر لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه صوم كالجنس فيحصر في بعض الافراد اما المعهود الخارجى

تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير) اذا لم يكن أمير سواء (أو مبالغة لكانه فيه) أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو والشجاع) أي الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرفة بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو. والحاصل ان المعرفة بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبر فهو مقصور على المبتدأ

فلا محروم فيه فلا حصروا لكن هذا في قصر الافراد واما قصر القلب فيأتي في المهور ايضا فيقال لمن اعتقد ان ذلك المنطلق هو عمرو والمنطلق زيد أي لا عمرو كما تعتقده امرق ومثل قصر القلب قصر التعيين كما في السيد على ان المهور يصح ان يكون نوعا فتقول زيد المنطق مريدا النوع الفلاني من المنطلق فيصح حصره افرادا فالاول ان يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه افتتاح اطول (قوله تعريف الجنس) أي المحلى بال (قوله قصر الجنس) أي جنس معنى الخبر نوبى وكتب ايضا مانصه المراد بالجنس هنا ماعدا المهور الخارجى فيتناول الاستغراق وغيره يس (قوله تحقيقا) أي قصرا محققا لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه في الواقع أو اعتقاد المنكلم وقوله أو مبالغة أي قصرا غير محقق بل للمبالغة وكتب ايضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقي اعم من ان يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقي أو العرفي فزيد الامير يحتمل ان يراد به كل امير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارته البلد تحقيقا وان يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب اطول (قوله لكانه فيه) جواب عما يقال كيف يصح قصر الجنس على فرد منه زيدا (قوله ولا تفاوت الخ) هذا انما يصح على مذهبه ان الجزئي الحقيقي يكون محمولا اما على مذهب السيد انه لا يكون محمولا حتى ان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت لاختلاف المفهوم حينئذ لأن مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أي الامير المسمى بزيد لأن الموضوع الاول جزئي حقيقى ولا تأويل فيه لأنه يكون موضوعا ومحمولا كل وموضوعه الثانى ومحموله كلاهما كل ولا شك ان ذلك يوجب التباين فيلزم التفاوت لأن المقصور عليه الامارة حينئذ على الاول هو الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى وهو مفهوم المسمى بزيد من سم وكتب ايضا قوله لا تفاوت بينهما في شرحه للمفتاح وميل صاحب الكشف الى التفرقة حيث ذكر في الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره عبد الحكيم (قوله وبين ما تقدم) من زيد الامير وعمرو الشجاع (قوله والحاصل ان المعرفة بلام الجنس الخ) خلاصته ان المعرفة بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة الخ) اخذ هذا التعميم من قوله المصنف على شيء نحو التوكل على الله والامام من فريش مثل بذلك في المطول وكتب ايضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعرفة بلام الجنس على ما سيأتى (قوله وان جعل خبرا) بأن لا يكون المبتدأ معرفة بلام الجنس والخبر معرفة بها من سم وكتب ايضا قوله وان جعل خبرا الخ بقى ما اذا عرف كل من المبتدأ والخبر بلام الجنس وحينئذ يحتمل ان يكون يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المبتدأ قال السيد قلت هناك قصر المبتدأ على الخبر اظهر لأن القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدأ انبى اذ القصد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة من سم وفي عبد الحكيم انه لا تنافي بين الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا لكلا القصرين وناقض السيد في

والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصنف تراكيب البلغاء وقوله قديفيد بلفظ قد اشارة الى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الجناء اذا قبض البكاء على قليل . رايت بكاءك الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم او تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت او تأخرت (لدلالها على امر نسي) لأن معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا رأى الامام الرازي قدس الله سره (ورد بأن المعنى

قواه هناك قصر المبتدأ على الخبر اظهر فقال لا يخفى انه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدأ اعم من الخبر كقولنا الناس العلماء واما اذا كان الخبر اعم كما في قولنا العلماء اناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على العام فلا تتجه الا ظهريه والصواب ان يقال انه ان كان أحدهما اعم فهو المقصور واذا كان بينهما عموم من وجه يفوز الى القرائن وان لم توجد قرينة فالأظهر قصر المبتدأ في الخبر (قوله والجنس) أى المقصور (قوله) وقد يقيد بوصف الخ) فيكون حصره باعتبار ذلك القيد (قوله او نحو ذلك) كالمفعول به (قوله هو الرجل الكريم) اى انحصرت الرجولية الموسوفة بالكرم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية ع (قوله وهو السائر راكبا) اى انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير في البلد) اى انحصرت فيه اماره البلد دون مطلق الامارة فهي لغیره أيضا ع (قوله وهو الواهب الف قنطار) اى اختص بالهبة للالف بخلاف مطلق الهبة فهي لغیره أيضا ع (قوله اشارة الخ) لأن قد سور لل قضية الجزئية نوبى (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم ان البكاء على هذا المرئي قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء الا انه يدعى ان بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه ان بكاءك هو الحسن الجميل فقط اذ لا يلائمه اذا قبح البكاء الخ وانما الملائم له اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ ان بكاءك فقط هو الحسن الجميل ع (قوله وان امكن ذلك) اى بتكاف (قوله هو الظاهر) وهو ان التعريف في قوله الحسن الجميلا لا يؤثرى به بدلا من التنكير الا لفائدة (قوله وقيل الخ) قاله الامام الرازي والجملة عطف على ما فهم من قوله فلافادة السامع حكما على امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما او صفة يكون محكوما عليه بأخر مثله اسما كان او صفة فكانه قيل هذا اى صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مبهمه باعتبار معنى قائم به فقابلة الاسم ما يدل على الذات فقط او المعنى فقط او الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة من عبد الحكيم اه (قوله للابتداء) الاولى للاسناد اليه لتندرج فيه معمولات النواسخ اطول (قوله على امر نسي) وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم (قوله ورد) تقرير الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسي اعنى ثبوت الانطلاق لشيء بل هو اريد به ذاته اعنى ما صدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مستند الى الذات دون العكس وانما اول زيد بصاحب الاسم لأن الجزئى الحقيقى لا يصح حمله على شيء بل هو أمر يحمل عليه المفهومات السكينة يشهد

الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم) يعني ان الصفة تحمل دالة على الذات ومسنداً اليها والاسم يجعل دالا على امر نسي ومسنداً (واما كونه اي المسند) جهة فلا تقوى (نحو زيد قام) او اسكو نه سببياً) نحو زيد ابوه قائم (كأمر) من ان افراده يكون اسكو نه غير سببي مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب الفتاح هو ان المبتدأ اسكو نه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمناً له فينعتد بينهما حكم ثم اذا كان متضمناً لضميره المعتد به لا يكون مشابهاً للخالي عن الضمير

بذلك تأملك في المعنى مع قطع النظر عما زعمه الاتناظ على ان مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون مشتقاً او في معناه سيد على المطلق وهو مبني على مذهبه انه لا يصح حمل الجزئي الحقيقي على شيء ومذهب الشارح صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيد اذا اخر بالمفهوم المسمى بزيد فيكنى تأويله بالذات المشخصة المماثلة بزيد فعنى قولك المنطلق زيد الذات التي ثبت لها الانطلاق هي الذات المشخصة المماثلة بزيد وعبارة المصنف محتلة للمذهبين لان الاضافة في صاحب الاسم تحتل العهد والجنس تأدل وكتب ايضاً قوله ورد بان للعنى الشخص الذي له صفة صاحب الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كاسم في دلالة على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالة على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم او ما في تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبراً مطلقاً فالتحقيق ان النزاع لفظي فترى (قوله الشخص الذي الخ) لان الصفة المبتدأة لها موصوف مقدر لا محالة اطول (قوله صاحب الاسم) اول بتقدير المضاف لا بتأويل العلم يسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين اطول (قوله والاسم يجعل الخ) وقد سبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقاً وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عند اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعاً لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان في الواقع منحصراً في شخص ما بحروفه وبحث الفترى في عدم صحة حمل الجزئي الحقيقي بما هو في حواشيه على المطلق (قوله فلا تقوى) أي تقوى ثبوت المسند للمسند اليه او سلبه منه نحو زيد قام وما زيد قام وكتب ايضاً قوله فلا تقوى أي فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصوداً فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوى فيها وان كان القصد التخصيص وسيدكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للعرض كما في عبد الحكيم (قوله كأمر) أي مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببي مثل زيد ابوه قائم فقوله كأمر حواله المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من ان افراده اسكو نه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله هو ان المبتدأ الخ) او قال هو ان المسند اليه اسكو نه مسنداً اليه يستدعي ان يسند اليه شيء لكان أعظم وأوضح ثم المستفاد من كلامه ان السامع اولا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسنادها اليها وثانياً يصرفها اليه باعتبار اسنادها اليها والاظهار انه يصرفها الضمير اولا لان كونها صالحة للضمير اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفها المبتدأ الى نفسه لكونها صالحة اطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح) أي لفظ (قوله لضميره) أي المبتدأ (قوله بان لا يكون الخ) أي وبان لا يكون ذلك الضمير فضلة فانه حينئذ غير معتد به في الاسناد اذ مذهبهم بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتي على قوله فعلى هذا يختص

كافي زيد قائم صرّفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فيكتسب الحكم قوة فعل هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يحمل سببياً وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو أن الاسم لا يؤثر في معرى عن العوامل اللفظية الحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأموس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك مجرى مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته ونزيد مرتبه وبما يكون المسند فيه جملة لالسببية او التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشبهة امره وكونه معلوماً بما سبق وأما صورة التخصيص نحو أنا سمعت في حاجتك ورجل جاءني فهي داخلة في التقوى على ما مر

الخ وكتب أيضاً ما نصه أي في عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة (قوله كافي زيد قائم) مثال للمعنى ومثال الضمير المعتد به ما في قولك زيد قائم (قوله صرّفه ذلك الضمير الخ) لأنه مسند اليه وهو عين المبتدأ فقد اسند الى المبتدأ بواسطة اسناده الى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدأ وهذا الكلام يفيد ان المسند الى المبتدأ لفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل والضمير الذي فيه سم وتتحقق هذا الكلام وما فيه يطلب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قول المصنف تنبيه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانياً) في تكرار الاسناد مرتين (قوله فعل هذا يختص التقوى الخ) لأنه اذا كان مسنداً الى غير المبتدأ لا يصلح لأن يسند الى المبتدأ ولا يكتسب الحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدأ والمستفاد من الضمير الحكم على غيره انظر عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد للمطلق بلا دليل كيف وقول السكاكي في زيد عرف ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيداً يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فتقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيراً تكراراً تناسب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره فترى باختصار وكذا في الاطّول (قوله ويخرج عنه) أي عن التقوى المسند في نحو زيد ضربته لأنه لم يسند الى ضمير المسند اليه نوبى بل اسند الى ضمير المتكلم وكتب أيضاً قوله ويخرج عنه نحو زيد ضربته اذ ليس الضمير المسند اليه ضمير المبتدأ حتى يصرف الحكم اليه سم (قوله ويجب أن يحمل سببياً) لأن المسند الجملة اما للتقوى او لكونه سببياً فاذا اتت أحد هاتين الآخر (قوله اياً ما ذكره الشيخ الخ) كان الشارح سكت عن رد ما ذكره الشيخ بان وجوده فيما لا يفيد التقوى وهو المسند المقرر يدل على انه ليس وجه التقوى لوضوحه سم (قوله معرى عن العوامل) في الحال او في الاصل ليدخل فيه ما دخله النص واسبغ نحو ان زيداً قام وما زيد قام عبد الحكيم (قوله الحديث) اراد بالحديث المحكوم به (قوله دخل) أي الاسناد عبد الحكيم (قوله ليس الاعلام بالشئ بغتة) أي الذي هو مقتضى تقديم المسند اذا كان فعلاً (قوله فان ذلك) أي الاعلام بعد التنبيه وقوله مجرى مجرى تأكيد الاعلام أي الاخبار كما في قام زيد قام زيد وقوله في التقوى أي التثبت وقوله والاحكام أي الاتفاق (قوله فيدخل فيه الخ) جواب اما في قوله واما على ما ذكره الشيخ الخ (قوله وبما يكون الخ) شمرع في سؤال وارد على المصنف وجوابه (قوله لشبهة امره) أي حكمه وهو انه لا يخبر عنه الا بجملة سم (قوله مما سبق) من قوله في الخارج على خلاف مفتضى الظاهر وقولهم هو اوهى زيد عام مكان ضمير الشأن والقصّة فانه يعلم من هذا خبر ضمير الشأن جملة مع ظهور انه لا يفيد التقوى وعدم سببيته بس (قوله على ما مر) أي من ان التقوى اعم من أن يكون

(واسميتها او فعليتها او شرطيتها لما مر) نحو ان كوز السند جملة اسببية او التقوى وكوز تلك الجملة اسمية للدوام والنبوت وكوزها فعلية لتجدد والحدوث والدلالة على أحد الازمنة الثلاثة على أحدهم وجهه وكوزها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط (وظرفيتها لاختصاص العملية إذ هي) أي الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصوف نحو الذي في الدار اخوك وأجيب بأن الصلة من مطلق الجملة بخلاف الخبر ولو قال إذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان أصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساد (واما تأخيرها) أي المسند (فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر) في تقديم المسند اليه (واما تقديمه) أي المسند (فلتخصيصه بالمسند اليه) أي لقصر المسند

مقصودا او حاصلا ضمنا فصور التخصيص تكرار الاسناد متحقق فيها فيستفاد منها التقوى وان لم يقصد فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص أو لا ولو قال وأما كونه جملة فلا تقوى أو لكونه سببيا أو لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أولى نوبتي (قوله واسميتها الخ) أي المقتضى لا يراد الجملة مطلقا أما التقوى او كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت وكوزها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط عبد الحكيم (قوله وكوز تلك الجملة اسمية) ينبغي أن تقيد بما خبرها اسم لا فعل وإلا لم تفد الدوام والثبوت بل التجدد كما هو ظاهر رسم (قوله وكوزها ظرفا وقوله إذ هي أي الظرفية الخ) نحو زيد إن تلقه يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالا كرام الذي يحصل على تقدير التقى المشكوك فيه وزيد اذا لقينه يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالا كرام الحاصل على تقدير وقوع التقى المحقق وعلى هذا فقس عرق (قوله وظرفيتها) أي الجملة أي كونها ظرفا وقوله إذ هي أي الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لا الكون ظرفا إذ الكون ظرفا ليس مقدر بالفعل ففيه استخدام وفي قول الشارح بعد يقتضى ان الجملة الظرفية الخ اشارة اليه وكتب ايضا قوله وظرفيتها لاختصار العملية التحقيق انه ليس لظرفية الجملة نكته داعية اليها بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعي حذف المسند فتأمل أطول (قوله لان الفعل هو الاصل في العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني فنرى (قوله ورجح الاول بوقوع الخ) حاصله انه قد يتعين تقدير الفعل وذلك اذا كان الظرف صاغة فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن أولى وقوله وأجيب الخ حاصل الجواب ان قياس غير الصلة عليها قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن أولى كما عسر سسم وأجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار فزيد اذا لم يكر في آياتنا لان اما لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه واذا الفجائية لا تلبيها الافعال على الاصح (قوله لكان أصوب) انما قال أصوب لامكان تأويل عبارة المصنف على معنى إذ هي أي كلمة الظرف عسر سسم او يرجع الضمير الى الظروف المفهومة من الظرفية (قوله يقتضى الخ) أي ويقتضى ايضا ان نفس الظرف جملة لانه قال إذ هي أي الظرفية مقدرة بالفعل فجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيئا آخر ولا يخفى فساد (قوله لان الظرف لا يقال له جملة إلا باعتبار متعلقه وتأوله عرق على أن معنى مقدرة بالفعل أي متحققة ومتصورة بالفعل (قوله ولا يخفى فساد) لان الظرف عليه مفرد لا جملة (قوله فلتخصيصه بالمسند اليه) الباء داخلة على القصور وكان الظاهر أن يقول

اليه دلى المسند دلى ماحقة ناد في ضمير انهل لان هدى قولنا تسمى أنا دوانه مقصور دلى التسمية لا يتجاوزها الى التسمية (انحو لا فيها ذول اي بخلاف خور الدنيا) لان فيها ذولا فذات المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس مقصور عليه بل دلى جزء منه اذنى الضمير الجور والراح الى خور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بنى خور الجنة لا يتجاوزها الى الاتصاف بنى خور الدنيا وان اعتبرت النفى فى جانب المسند

فلكون ذكره اهم ثم يفصل اسباب الاهمية على طبق بيان تقديم المسند اليه ومن جهات التقديم احتمال المسند اليه على ضمير بالابس المسند نحو فى الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها فى الدار وتضمنه الاستفهام مع افراده لا مطلقا ولم يذكر المصنف امثال ذلك لانها مفروغ عنها فى النحو وان كان لذكر ما فى هذا الفن من حيث انما مقتضى الحال وجه كذا فى الاطول (قوله انه مقصور الخ) اي فهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا فيها غول) الغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء (قوله اى بخلاف خور الدنيا) فيه بحث لان هذا مناتض لما صرح به فى بحث المساواة دلى من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا فى ولكم فى القصاص حياة الاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر فى مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لولم يحمل قوله تعالى لا فيها غول معدولة بل سائلة لا يمكن أن يفرق بين المثالين بأن المفيد للاختصاص تقديم ماحقه التأخير كما صرح به الشارح فى بحث اقصر وحق الخبر فى نحو فى الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص وأما فما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع فى سياق النفى فكان حق الخبر التأخير ولذا أفاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول مصدر فصيح وقوعه مبتدا وان لم يقع فى سياق النفى كما فى سلام عليكم وثبت ان الآية تقديم ماحقه التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما فى الباب او اراد به التعجب ايضا على ما فى معنى الالباب فان قلت التنوين فى غول للتنوين اذ ليس المراد الغول المطلق كما نهيت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدا بالتقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقدما ماحقه التأخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قوله فى الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنوين والا فلا نسلم عدم افادته الحصر ايضا فالتزام من عدم افادة فى الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة اذ قد صرح بان التنوين فى حياة للتنوين فيندفع النظر الذى أورده فى بحث المساواة فترى (قوله ذات الخ) جواب بالان (قوله مقصور على الاتصاف بنى خور الجنة) اى بالكون والحصول فى خور الجنة فالمقصود عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للظرف ثابت له باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق اظهره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة لذلك سم وفي عبد الحكيم قوله على الاتصاف بنى خور الجنة أى بظرفية خور الجنة واستوجهه عن الوجه السابق أعنى تقدير الكون والحصول فى خور الجنة فراجع (قوله وان اعتبرت النفى الخ) أى هذا ان اعتبرت النفى فى جانب المسند اليه وجعلته جزءا منه وان الخ وكتب ايضا مانصه فتكون معدولة المحمول لجعل حرف النفى وهو لا جزءا منه فتكون القضية موجبة لاسالبة وعلى الوجه الاول تكون القضية معدولة الموضوع لجعل حرف النفى وهو لا جزءا منه ففى عليه ايضا موجبة وباعتبار المعدول فى الوجهين يندفع ما ردد انه اذا كان تقديم المسند فى الآية للحصر فيفيد نفي حصر الغول فى خور الجنة لا نفي دخولها فيها وقد ادترض الاول بانه اذا كانت لا جزءا من الموضوع كيف فصل بالمسند بين حرف النفى والغول مع التركيب وأجاب عن بقا الظرف بتوسع فيه

فالمعنى أن النول قد ورد على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوز به إلى عدم الحصول في خور الدنيا
فالمسند إليه مقصود من عمل المسند قصره غير حقيقي كذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى أن حسابهم الأعلى رب من أن المعنى حسابهم مقصود على الاتصاف
بعلی ربی لا يتجاوز به إلى الاتصاف بعلی لجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه
بعضهم (ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه (في
لارب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب

أكثر من غيره فلا يضر الفصل به) (قوله فالمعنى أن الغول الخ) فيه اشكال لأن المتبادر من الحصر في
صفة نفى مقابلها المتبادر من حصر الغول في عدم الحصول في خور الجنة أنه لا يتصف بمقابل ذلك وهي
الحصول فيها ألا ترى أن المفهوم من قولنا إنما زيد قائم نفى قيام عمرو وكذا المتبادر من حصر
عدم الغول في الحصول فيها نفى اتصافه بعدم الحصول فيها لا بالحصول في خور الدنيا وقرر الاستاذ أن في جمل
الشارح الحصر اضافيا إشارة إلى دفع هذا الاشكال (قوله فالمسند إليه مقصود الخ) أي على اللاحقين
(قوله قصره غير حقيقي) بل اضافي لأنه في مقابلة خور الدنيا دون سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم الغول
لا يتجاوز إلى لبن الجنة مثلا (قوله لكم دينكم ولي دين) والقصر فيه أيضا اضافي لا حقيقي حتى يلزم أن
كون ديني مقصودا على الاتصاف بلي أن لا يتجاوز به إلى غيره وكذا قوله لكم دينكم مطول (قوله ونظيره
ما ذكره الخ) أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم (قوله إلى الاتصاف
بعلی الخ) إشارة إلى أن القصر اضافي وإن أمكن إلا أن السياق للاضافي وفي نسخة بعلی غير ربی
ووجهها واضح لأن الاتصاف بعلی غير ربی غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي ﷺ أو غيره
ووجهه الأول أنه الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى الدعوة إلى الله تعالى والجهاد سم
(قوله لجميع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النفي في جانب المسند إليه أو المسند (قوله من قصر
الموصوف) كعدم الغول وكدينكم ودينكم وحسابهم وقوله على الصفة كفي خور الجنة ولستم ولي
ربی أي كالكيون نفى خور الجنة والكيون نفى لكم الخ (قوله من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
لأن الحمل على العكس يستدعي كوز التقديم لقصر المسند على المسند إليه والقانون أنه لقصر المسند إليه
على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحثي أيضا فجواب مولانا يوسف المعين بناء على
أن التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند إليه لا يعتمد به إلا إذا ثبت ثقل من الثقات فنرى وبهذا
يندفع ما يقال العكس صحيح أيضا والمعنى أن الكيون نفى في خور الجنة مقصوده على عدم الغول لا يتجاوز به
الغول فالقصر اضافي كافيا اختاره من أنه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس
لخوره صفة الاعداد الغول وهو باطل لأن لها صفات أخر كالصحة والسلامة وقس على ذلك حال بقية
الأمثلة وقول الفري أن كلام المعين لا يعتمد به مبنى على ما هو المتبادر من أنه أراد أنه قد يفيد القصر

وضعا فإن أراد أنه قد يفيد بمعنى المقام فلا شك أن كلامه معتد به بدليل قول على كرم الله وجهه
لنأعلم وللأعداء مال • فتأمل ليس فإن المعنى كلام على أن الاتصاف بنا مقصود على العلم والاتصاف
بالاعداء مقصود على المال أي ليس لنا إلا الله وإله الأعداء إلا المال فهو من أهر الأمانة على الموصوف
لا العكس إذ ليس المراد أن العلم مقصود على الاتصاف بنا وإلا المال مقصود على الاتصاف بالأعداء إذا
السياق يباه قوله (لئلا يفيد الخ) فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون له وجه بل لا يكون له وجه كذا في كلامه لأن
يقال المراد لئلا يتوهم أنه قد ثبوت الخصم وكتب أيضا ما أنه وجود المال المعنوي من تقديم الخبر لا يتناقى

في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصار عدم الرب بانه آذوا بما قالوا سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن كذا التنبيه في قوله لا يجوز ان يكون له بالعبارة ووثق وغيره (أو التنبيه) كطعن في تقديم السند لانه (من اول الامر) انه أي السند (خير) لا نعت إذ النعت لا يتقدم على النعوت وإنما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خير لا نعت بالتأمل في المعنى وبالنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر لا مبتدأ (كقوله

اه هم لا منتهى لكبارها) . ووجهه الصغرى أجل من الدهر حيث لم يقل هم (أو التناول)

وجود المانع اللفظي وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاصل تقديم الاسم على الخبر عبد الحكم وقوله هو عدم التكرير أي لانه إذا فصل بين لا واسمه بالخبر وجب التكرير وكذا في الرفع أيضا (قوله في سائر كتب الله تعالى) أي مع انتفائه عنها لأن المراد بالرب هنا كونها مظنة له لا بالمثل لوقوعه في القرآن والكون مظنة منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيه من الاعجاز بنحو الاخبار عن المغيبات سم (قوله بناء الخ) علة للمعنى (قوله وإنما قال في سائر كتب الله تعالى) أي دون أن يقول في سائر الكتب قرأه لانه المعتبر في مقابلة القرآن أي دون سائر الكتب وسائر الكلمات لأن التخصيص إنما هو باعتبار الظاهر الذي يتوهم فيه المشاركون وهو عتاب السكتب السجوية فقط فالخصر اضافي كاهو الغالب (قوله أو التنبيه الخ) أعلم أن حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهي تطلب النعت دائما حينئذ وبذلك يندفع انه مع التقديم تتوهم الحالية وانهم لم يقدموا في نحو زيد انما هم مع عدم العلم من اول الامر بانه خير لا نعت مع ان مثل هذا إذا قدم فالمقدم هو السند اليه لأن الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفا واجب كذا في يسر وكتب أيضا قوله أو التنبيه من اول الامر على انه أي السند خير لا نعت فالتقديم في خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل في خبر المعرفة هذا في مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من النعت بالتأمل وتابع اقربته وفي مقام لا يمكن ان يعرف فيه إلا بالتقديم فالتقديم ليعلم من اول الامر أمول (قوله لانه) فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور أعظم من ان يجب التسوية أولا فان كانت لا مانع من النعتية في مثال المصنف والاخبار بجملة لا منتهى لكبار داهات المثال يكفيه الاحتمال وايضا فلاخبار به أظهر وأفيد سم وقوله لا مانع من النعتية أي لو أخر له لافي هذه الحالة ان في حالة التقديم كذا هو ظاهر فلا يرد عليه ان التابع لا يتقدم على المتبوع كما تقدم في محله أمل وعبارة عبو الحكم ولوقولهم له لانه هو الموصوف له توها قويا لاستدعاء النكرة في مقام الابتداء التخصيص وصلاحيه الظرف لذلك وكون المتنبي لكبارها خبر الله اوصفة بعد صفة والخبر محذوف كذا خلاف المقصود وهو إثبات ادعم الموصوفة لا اثبات الصفة المذكورة المهمة ولا اثبات صفة اخرى اللهم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقا مدح همه عليه الصلاة والسلام لا مدحه عليه ولا يصح ان يكون التقديم ههنا للحصر إذ ليس المقصود حصر اللهم الموصوفة عليه وان كان مستعملا بل اثباته اليه بما يقتضيه الذوق السليم (قوله بالتأمل في المعنى) ويعلم بغير ذلك ايضا ككونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة بالشارح لم يرد المحصر يس (قوله كقوله) أي حساني يمدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في الامول (قوله وهذه) المهمة الارادة كما في المختار وتمدح ان تعلقت به على الامور (قوله أجل) أي باعتبار متعلقها ان الدهر الذي كانت العرب تضرب بهمه المثل لانه لوقوع العظام فيه كان له همة متعلق تلك العظام بالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن همة ع ق أو في الكلام حذف مضاف أي أجل باعتبار متعلقها ان هم

نحو . سعدت بفترة وجهك الايام . (او التشرىق الى ذكر المسند اليه) بأ . يكون في المسند اليه من ط ل يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ويحل من القبول لأن الحاصل عند اطلاق المعنى من المسند بلا زجب (كقوله ثلاثة) هذا هو المسند اليه من الموصوف بقوله (تشرق) من اشرق بمعنى صار مضياً (الدنيا) فاعل تشرق والباء الى المصروف هي الضمير المجزوء في (بهجتها) اي بحسبها ولنضارتها اي تصير الدنيا منورة بهجة هذه الثلاثة وبانها والمسند المناخر هو قوله . (شمس الضحى وابواسحق والقمم) .

تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب (يعني باب المسند) والذي قبله (يعني باب المسند اليه) غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من النعمان والتكبير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها يختص بالبائين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند . وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند ثانيا وقيل هو اشارة الى ان جمعا لا يجري في غير البائين كالنعمان فانه لا يجري في الحال والتمييز والتأنيدي فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لأن قولنا جميع ما ذكر في البائين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري من المذكرات في كل واحد من الامر الذي في غير المسند اليه والمسند

الدهر اي اعتبار متعلها او حذف مضافين اي من هم اهل الدهر اي باعتبار متعلها ايضا وانما قلنا باعتبار متعلها لأن اللمعة هي الارادة ولا تضاعف فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسام يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم .

له راحة لو ان عشار جودها . عن البر كان البر اندى من البحر (قوله نحو سعدت الخ) حيث اختير في تركيب آخر وهو الايام سعدت بفترة وجهك وتامه . وترتبت ببقائك الاعوام . وكتب ايضا قوله سعدت الخ ان قيل ان هذه الجملة فعلية فتقديم المسند واجب فكيف يقع ال قدم المسند للتغاؤل مع انه لا يمكن تأخير أصلها الجواب انه يمكن تأخيرها في تركيب آخر بأن يقال الايام سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ) ولا يجوز كونه مبتدأ ان يخص الموصوف لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز في غير الانشاء فهو من زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى الخ بدل لكتنه تكلف يس (قوله من اشرق) بطله بضم الناء من اشرق احترازا عن كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مفتوحا سم (قوله شمس الضحى) اذ ان الشمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة ايائها (قوله وابواسحق) كنية المقصود ولا يخفى حسن ترسطة بين الشمس والقمر للاشارة الى انه خبر منهما لان خبر الامور اوساطها خف ولما فيه من ايام ثولته بين الشمس والقمر وان الشمس أمه والقمر ابوه (قوله كثير مما ذكر في هذا الباب الخ) لو قال كثير مما ذكر في المسند والمسند اليه لكان اخصر وأوضح أطول (قوله وغير ذلك مما سبق) كالأبدال والأكيد والعطف ع ق (قوله لأن بعضها الخ) ولو قال جميع ما ذكر غير مختص بالبائين ورد عليه ضمير العمل وكون المسند فعلا لأن تقييد السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله مسند دائما) مالم يكف بما نحو قلها وطالما (قوله وقيل الخ) فأنه الشارح الزوروني وحاصل كلامه انه لو قال المصنف وجميع ما ذكر غير مختص بالبائين اي بل يجري في غيرهما اقتضى ان كلا مما مر يجري في كل فرد فرد مما يغيرها وكان يرد عليه التعريف والتقديم فان كلا منهما لا يجري في سائر أفراد النهر اذ من أفرادها الحال والتمييز والمضاف اليه والتعريف لا يجري في الحال والتمييز والتقديم لا يجري في المضاف اليه ولا يخفى ان ما ذكره انما يسح لو كان معني قولنا جميعها غير مختص بالبائين اي بل يجري في غيرهما ان كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في البائين يجري في كل ما يصدق عليه انه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلا منهما يجري في بعض ما يصدق عليه الغير

فضلا عن أن يجري كلا منهما فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يمايرها فافهم؟
(والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) أي في الباين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرها) من المعافيل والملاحقات
بها والمضاف اليه

(أحوال متعلقات الفعل)

قد أشير في التنبيه الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب
تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث عنه ومهد لذلك مقدمة فقال

يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان
واحد من تلك الاحوال في كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها في كل ما يصدق عليه
الغير فغاية الامر انه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي حمل المصنف على العدول
من جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل أن الزووني حمل غير الباين على
كل ما يصدق عليه انه غيرهما فقال ما قال فردده الشارح لما حاصله أن المراد الغير في الجملة فليس الحامل على
العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزووني بل ما ذكرته أنا بقولي وانما قال كثير لان بعضها مختص
بالباين الخ وبعض الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس في محله فتأمل (قوله فضلا عن
أن يجري الخ) فيه اشارة الى أن مراد هذا القيل انه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما أفاد
أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما سم (قوله ثبوته في شيء) وار واحد كما عبر في
المطول (قوله لا يخفى عليه الخ) مثلا اذا عرف أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره بعينه في ذهن
السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فأريد افراده لئلا يخالف قلب
السامع غير المدح من اول وهلة عرف ان المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا
بالثناء لشرفه على اهل وقته اذا عرف ان الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف
ان الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيدا اخاك وعلى هذا
فقس حرف (قوله والملاحقات بها) كالجرور والحال والتمييز

(أحوال متعلقات الفعل)

(قوله احوال الخ) ذكر في هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به والثاني تقديمه على
الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال في الاطول والمراد جميع أحوال متعلقات الفعل
لأن وضع الباب لها الا انه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب
لفظ جريانه فيه كما نبه عليه وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر البعض كما ذكره الشارح
المحقق في مطوله وهم وكيف لا ولو لم يكن المراد جميع الاحوال لم ينتحصر الفن في الابواب الثمانية
والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير اليه اجمالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف
لتنزيل المتعدي منزلة اللام وكتب أيضا قوله احوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق
وان صح الفتح أيضا اذا المراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المفعول متعلق بالكسر والعامل
متعلق بالفتح وسره ان المتعلق هو التشبث والمتشبه بالكسر وهو المفعول الضعيف والفتح هو العامل القوي
فترى (قوله قد اشير) لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير في غيرها ان يجري في تلك الصفات
لصدق الغير بغيرها سم أي كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل انه لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات
في متعلقات الفعل خصوصا (قوله ومهد لذلك) أي لذلك البعض أي البعض ذلك البعض لأن قول المصنف

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه) أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه (لا افادة وقوعه مطلقا) أي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم من وقع على من وقع اذ لو أريد ذلك لقليل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا

الفعل مع المفعول الى قوله لا افادة وقوعه مطلقا وتوطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله فاذا لم يذكر الخ (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين الذين كل منهما قيد للفعل مزيدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان الشائع دخولها على المتبوع فنرى أو يقال أشار الى ان القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع في نظر البليغ وفي الأطول التركيب من قبل زيد قائما كعمرو قاعدا وفي مثله يتقدم الحال على الـ مل المعنوي فقوله مع المفعول حال من الضمير في قوله كأنه فعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعني الكاف اه فالعامل في الحالين حرف التشبيه (قوله مع المفعول) أي المفعول به بدليل قول الشارح فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لأن هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله وسعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل وللكثرة حذفه كثرة شائئة وسائر المتعلقات تعلم بالمقاييس (يس) (قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا أطول (قوله أي ذكر الخ) الوجه الاول جار على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثاني ووجهه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول انخوما مشى عليه الشارح هنا من احتمال الوجهين وصحة ما هو المتبعه دون ما مشى عليه في المطول وورد الوجه الثاني وقد وافق صاحب الأطول على ما هنا وزيف ما رد به الوجه الثاني (قوله افادة تلبسه به) نفيا أو اثباتا أطول فدخل ما ضرب بزيد وما ضربت زيدا (قوله أي تلبس الفعل بكل منهما) في العبارة مساححة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر أن يقول أي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح فنرى (قوله فمن جهة وقوعه منه) لم يقل أو قياده به مع أن الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل وما يقوم به لان الكلام في الفعل المتعدي الى المفعول به (قوله وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المتعدي به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله وسعه وغير ذلك مطول وانما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل وأيضا يكثر الحذف فيه كثرة شائئة وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقاييس (م) (قوله لا افادة وقوعه) نفيا أو اثباتا أطول وكتب أيضا قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ كل أحد يعلم أنه مع ذكر شيء منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل أو المفعول افاده في الأطول (قوله اذ لو أريد ذلك لقليل الخ) لا يقال ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ غاية انه يفيد زيادة على المقصود فان ذكر الفعل منهما يفيد وقوعه الذي هو المقصود مع زيادة من وقع منه أو عليه فكيف يكون عبثا لانا نقول هو عبث بالنسبة الى البليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ما سيأتى في جراب قول

(فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله (فالفرض ان كان اثباته) أي اثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع افراده أو خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه (نزل) الفعل المتعدي (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدّر كالمذكور) في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناولوه الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفي ان يوجد منه اعطاء (وهو) أي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم (ضرر بان لا نه) أما أن يجعل الفعل (حال كونه) (مطلقا) أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كنية عنه) أي عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص

الشارح لا يقال افادة التعميم الخ لأن الزيادة هناك لم تفهم من لفظ زائد على التركيب الذي هو بقدر المحتاج اليه بخلافه هنا سم (قوله فاذا لم يذكر) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وكتب أيضا قوله فاذا لم يذكر المفعول به جعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبل لا نه يدل على ما صنفه قول المصنف فالفرض الخ نعم لم يمنع قول المصنف المذكور ارجاع ضمير يذكر للفعل وضمير معه للمفعول به تأمل (قوله المتعدي) أخذه من كون الكلام في المفعول به وهو لا ينصبه إلا المتعدي (قوله أي من غير اعتبار عموم أو خصوص) فيه انه لا مدخل لاعتبار العموم أو الخصوص في التنزيل بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم عس وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الآتي ثم ان كان المقام خطايا افاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه به امش ذلك اسم والذي كتبه هو ما نصه افاد ذلك مع التعميم لا خفاء انه اذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وانه انما يفيد العموم بمعونة المقام الخطابي وهذا يدل أن المصنف أراد بالاطلاق في قوله السابق فالفرض ان كان اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصية أيضا فلذلك ادخل الشارح ذلك في تفسير الاطلاق لهذا الدليل لأن تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بان يراد بعضها) تصور لاعتبار الخصوص المفهوم من عطف خصوص على عموم لا للخصوص كما هو ظاهر (قوله لان المقدّر كالمذكور) بواسطة دلالة القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون لبيان جنس) الخ توقفت بانه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل عس سم ويجاب بأن ذكر الفاعل ليس كونه ضروريا لانه احد ركني الامتداد فلا مفر منه (قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير) أي فيكون ملقى إلى منكر وكان ينبغي ان يزاد مع من تردد ان قيل المنكر يجب توكيد الكلام الملقى اليه والمتردد يحسن له ذلك وابن التأكيد هنا قلت يكفي في التوكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلية تقوية أو تخصيصا كما تقدم قاله عس وقوله لا من مع نفي الخ يفيد ان فلانا يعطى يلقى إلى من نفي الاعطاء وفيه السؤال والجواب السابقان وكتب أيضا قوله مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير أي دون الدنانير فيكون قلبا لما عند السامع (قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه الخ) جعل المطلق كناية عن التقييد مع انها لا انتقال من المزموم إلى اللازم بناء على ان مطلق الزموم ولو بحسب الادعاء كاف فيها ففري (قوله كناية عنه) أي معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستمع ملافيه على طريق الكناية وسيتضح ذلك في المثال الذي سيمثل به المصنف وكتب أيضا قوله كناية عنه الافتصا ر على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول تام فتقول فلان يعطى ويعني يعطى كل احد

دلت عليه قرينة أولا (يجل كذلك) (الثاني كقوله تعالى دل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وإنما قدم الزائد لأنه باعتبار كثرة تودده أشد اهتماما بحاله (السكاكي) ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطايا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب ثيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلته أي إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى إلى معنى بفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق لجعل المصنف قوله بالطريق المذكور إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطايا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق وأشار إليه بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (إذا كان المقام خطايا) يكتفي فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرداني (أفاد) (المقام أو الفعل ذلك) أي كون الغرض

لأن العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحدا وقوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام يحتمله لأنه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوته ملزومة لدعوة كل أحد لتقرر عموم لطفه أطول (قوله دلت عليه الخ) ولا بد للمعنى المكتنى أيضا من قرينة أطول (قوله أي من يوجد له حقيقة العلم الخ) إذ المعنى نفى المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم الخصوص نوبتي (قوله ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام إنما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور تأمل سم وكتب ايضا ما نصه مخالفا لمبدل القاهر حيث لم يعترف إلا بكونه مجرد اثبات الفعل أو ثبوتيه ولم يقل بافادة التعميم على ما في الايضاح أطول (قوله خطايا) أي يكتفي فيه بمجرد الظن فالذي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لالدليل قطعي وكتب ايضا قوله خطايا نسبة إلى الخطابة (قوله لا استدلاليا) أي يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال للخطابي (قوله غر) بكسر العين أي غافل عن دقائق الأمور ودسائس الناس وحيلهم لعدم صرته العقل إلى جل أمور الدنيا فينقاد ويلين لما يراى منه لكرم طبعه وحسن خلقه لا للجهل والذباوة وقوله كريم أي جيد الاخلاق (قوله والمنافق) أي نفاقا عمليا وقوله خب أي خادع يخدع الناس بقوله أو فعله والاثم ضد الكرم وكتب ايضا قوله خب الخب بفتح الخاء وكسر ها الرجل الخداع لكن الرواية بالفتح لا يشبهه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير فترى باختصار (قوله بعلته إيهام) الباء سببية متعلقة بحمل وازدادة علة إلى إيهام بيانية والمراد بالإيهام الإيقاع في الوهم أي الدهن وفي سم اقحام الإيهام إيهام إلى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه حرف (قوله أن القصد) أي الالتفات إلى التفات السامع (قوله إيهاما للمبالغة) أي التعميم وقوله بالطريق المذكور الخ الباء سببية (قوله لجعل المصنف) إشارة إلى أن غير المصنف خالفه وجعله إشارة إلى شيء آخر كما بينه في المطول ثم قال والظاهر ما ذكره المصنف سم (قوله قوله) أي السكاكي (قوله إلى قوله) أي السكاكي (قوله وإليه أشار) أي إلى الجمل أو الطريق المذكور (قوله خطايا) بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لأنه منسوب إلى الخطابة بالفتح مصدر خطب أي أنشأ الخطب سمى خطايا لأن الخطب معادن الظنون والافتقادات أطول (قوله يكتفي فيه الخ) على تقدير أي كذا في بعده فهذا تفسير للمقام الخطابي والآتي تفسير للمقام الاستدلال (قوله لا استدلاليا) لأنه إذا كان استدلاليا لم يقد ذلك مع التعميم لأن التعميم ظني فلا يثبت فيما يطلب فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك)

ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) في أفراد الفعل (دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ بفعل الاعطاء فلا عطاء العرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها لمبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي مطلقا أي من غير اعتبار صوم ولا خصوص لانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض

أي كون الغرض ثبوته لفاعله قيل فيه بحث من وجهين الأول أن الظاهر كون المقاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني أن أثر المقام الخطابي افادة مجرد التعميم في أفراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الأول وكل من الأمرين هين إذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التي يفيدها وإن لم يستعمل فيها وهذا تبين سقوط الثاني أيضا فافهم فنرى وارجع في الأطول اسم الإشارة في قوله افاد ذلك إلى الثبوت أو النفي مطلقا (قوله مع التعميم) انكر الأصوليون من الخفية افادة التعميم لأنهم لا يعتبرون كون القصد إلى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا لأن نظرهم بحسب الاستدلال كذا في خسرو (قوله وتحقيقه) أي تحقيق ما ذكره من افادة التعميم أي اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله وتحقيقه أن معنى الخ والدر في ذلك أنه إذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار إليه بقوله يفعل الاعطاء سيد (قوله حينئذ) أي حين إذ يكون الغرض ثبوته لفاعله مع (قوله لانا نقول الخ) اعترض السيد هذا الاعتذار بأنه ركب جدا قال فان المعتبر عند أرباب البلاغة كمر هو المعاني المقصودة لامتسكهم وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصودا لا يعتد به لا يعد من خواص التركيب ولا يمدح به التركيب ثم قال والاظهر في الاعتذار أن يقال أن المقيد للعموم في أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل به مع معونة المقام اه قال الأستاذ وحاصله أنه يقصد المطلق ليحمل بمعونة المقام وسيلة إلى جمع الأفراد أي أفراد الفعل على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل لينتقل منه بمعونة المقام إلى جميع الأفراد على سبيل الكناية لا يقال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم أنه لم يعتبر فيه الكناية لأن ذلك في الكناية في المفعول وهذا في أفراد الفعل قال أعني الأستاذ وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بمساحة فقوله عدم كون الشيء معتبرا في الغرض وقوله غير مقصود أي أو لافانه قد يقصد أو لا المطلق ثم يقصد ثانيا التعميم وإن كان التعميم هو المقصود بذاته سمى وكتب على قوله بأنه ركب جدا مانعه قال خسرو ولا يخفى على الخبير المذنب أنه لا ركاكة فيه بل هو راجع إلى ما اختاره بأدنى عناية بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بمعونة المقام انتهى وبعبارة عرق بعد تقرير الاعتراض المذكور مانصها ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه صوم ليتوصل به إلى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما صح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن صومه في نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا يصح الجواب فليتنامل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع اشخاص الادعاءات ويلزم انحصارها فيه بحيث لا يوجد غيره وهو واضح اه وهذا الحل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاك أسبق ادنى قوله ذهابا في نحو فلان يعطى بفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيمانا للمبالغة بالطريق المذكور فان قوله إيمانا للمبالغة بالطريق المذكور يقتضي أن المبالغة مقصودة وهي التعميم تدبر (قوله لا نسلم ذلك) أي التنافي

لا يستلزم عدم كونه دافدا من الكلام فالتعميم فادعيرمة قصود وابعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم تدرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المتن بالله تعريض بالمستعين بالله

(شجو حساده وغيظ عداه . أن يرصد ويرى وسمع واع)

أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر (المحسنه) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره فلا يجدوا) نصب عطف على يدرك أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمتعون بالإمامة (إلى منازعته) الإمامة (سبيلا) فالخلاص أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي من يصدر عنه السماع والرؤية أي من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسمع التعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يتمتع خفاؤه فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر اللزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى

(قوله لا يستلزم الخ) أي لأن عدم اعتبار الشيء ليس هو اعتبارا لعدمه (قوله متعلقا بمفعول مخصوص) قال في الاطول وههنا اشكال قوي لم يسمع ممن سبق منه دوى وهو أنه اذا جعل كناية عن التعلق بخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه اثباته أو نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى مرضاه لاستقام انتهى ويحاج بأن المعنى أن كان الغرض أو لا فلا ينافي جملة ثانيا كناية عما ذكر (قوله كقول البحتري) من شعراء الدولة العباسية (قوله تعريض الخ) فراده بالحساد : الاعداء المستعين بالله ومن وافقه (قوله بالمستعين بالله) هو والمعتز بالله ولدا التوكل على الله (قوله شجو) أي حزن (قوله أن يرى الخ) من إقامة السبب مقام للسبب لأن الرؤية والسمع المذكورين ليسا نفس الشجو ونفس الغيظ بل سببهما (قوله واع) الاصح الوقف على النقص بلا إعادة ما حذف بسبب التوزن ولهذا لا تكتب الياء وقاض على الاصح اطول أي فلا يكتب واع بالياء وأن ثبت لفظا لأجل الوزن (قوله أي أن يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف أي أن يكون رؤية ذي رؤية وسمع ذي سمع لا للفعل فقط بدليل قوله ذو ولو قال أي أن تكون رؤية مبصر ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيرها للفعل فقط الذي الكلام فيه تأمل (قوله الإمامة) مفعول ثان للمنازعة (قوله سبيلا) مفعول يجدوا (قوله أي من يصدر) لو حذف من لكان مستقيما كما يظهر بأدنى تأمل اقوله بادعاء الملازمة أي بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضا قوله بادعاء الملازمة أي لتصحيح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلها خبرا عن الشجو والغيظ ح ف (قوله بل لا يبصر الرائي الخ) أي من الزايا والمحاسن وكتب أيضا قوله بل لا يبصر الخ اعترض بأنه ليس هاتما يدل على الحصر اذ لا يلزم من كونه رؤية آثاره وسماع أخباره لازمه من المطلق الرؤية والسمع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك إذ يجوز حصول الأمرين معا وأجيب بأنه علم بقرينة السياق ومقام أنه مستحق للإمامة دون غيره فان هذا لا يتم الا اذا كان فيه من الزايا ما ليس في غيره من سم وغيره (قوله فذكر الزوم) هو مطلق الرؤية وسماع السماع سم (قوله وادع اللازم) ذو رؤية آثاره وسماع أخباره سم (قوله والاعراض عنه) انما قل ذلك للإشارة إلى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد ليتأتى التنزيل (قوله حق لم) أي ذو السمع وذو البصر وقوله أنه المنفرد بالفضائل أي فيستحق الخلافة دون غيره

عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) وإن لم يكن الغرض عند ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدلالة على تعيين المفعول إذا ما فقام وإن خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف أما للبيان بعد الإبهام كافي فعل المشيئة) والارادة ونحوهما إذا وقع شرط فإن الجواب يدل عليه ويبينه لكن انما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين) أي لو شاء هدايتكم لهذا كم أجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيئا علق المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جنى بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع في النفس (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما في (نحو) قوله

ولو شئت أن ابكي دما لبكيتي • عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليمقرر في نفس السامع ويأنس به (وأما قوله فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى • فلو شئت أن ابكي بكيت تفكرا

فليس منه) أي عما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت

(قوله بل قصد تعلقه بمفعول الخ) لم يقل أو اعتبر فيه عموم أو خصوص لتتم مقابله للاطلاق السابق لأنه لا يترتب على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم أنه لا مدخل لعدم اعتبار العموم والخصوص في التنزيل وأنه إنما ذكره في تفسير الاطلاق وأدخله فيه لأجل قول المصنف فيما تقدم ثم إن كان المقام خطايا الخ تأمل (قوله بحسب القرائن) الجمع باعتبار المواوئد للإشارة إلى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة (قوله إن عاما فعام) أي إن كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب أيضا قوله فعام كما في قوله والله يدعو إلى دار السلام (قوله فخاص) كقول عائشة ما رأيت منه ولا رأي مني (قوله ثم الحذف) أي حذف المفعول وقوله أما للبيان بعد الإبهام أي لإظهار بعد الإخفاء (قوله كما في فعل المشيئة) أي كالحذف الذي في فعل المشيئة سم وكتب أيضا قوله كما في فعل المشيئة خص الفعل لأن الكلام في أحوال متعلقاته يس (قوله ونحوها) كالجملة (قوله إذا وقع شرطا) انما اقتصر على ذلك لأنه أظهر ما يكون فيه كما عبر به عن قو لا فقد يكون في غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون (قوله ما لم يكن تعلقه به غريبا) يوم أن كون الحذف للبيان بعد الإيهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله علق المشيئة عليه) أي به ولو قال تعلق المشيئة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمثل أي عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين بخلاف الخ هذا هو المناسب في المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما إذا كان الخ أن يتعلق بقوله ما لم يكن تعلقا الخ (قوله فانه لا يحذف) أي لا يحسن حذفه كما صرح به الشيخ في دلائل الإعجاز سم (قوله ولو شئت أن ابكي دما الخ) يعني أن بي ما يوجب بكاء الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بابكي وقوله أوسع أي من ساعة البكاء سيرا مي (قوله فذكره الخ) أي وإن كان الجواب دالا عليه (قوله ويأنس به) حيث يتكرر عليه سم (قوله فليس منه) أي ولما من الحذف للبيان بعد الإيهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو أن ابكي المتبادر منه البكاء الحقيقي سم فالنفي بالبس وساطع على القيد أعني قوله بناء على غرابة الخ (قوله صدر الأفاضل) تلميذ الزمخشري وضرام السقط ثم حده اسقط الزمخشري (قوله فلم يحذف) قد يقال قد حذف متعلق المفعول

بكيت تفكرا لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتملقها ببناء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لأن المراد بالاول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكيرى لانه أراد أن يقول أنا اني النحر فلم يبق معنى غير خواطر تحول في حتى لو شئت البكاء فريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دم لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكير البكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكير فلا يصلح تفسيره للأول ويانا له كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهمين أعطيت درهمين كما في دلائل الاعجاز

الذي هو السبب في الغرابة وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابة تقتضى عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلق وان كان هناك ما يدل عليه إلا أن يقال ان في الكلام تنازعا لأن كلا من الشرط والجزاء طالب لتفكرا المذكور فمفعول أبكى أما مذكوران أعمالنا الاول أو مقدر إن أعمالنا الثاني والمقدر كالمذكور انظر سم ويرد على الشق الاول أنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير في الثاني إلا أن يجرى على مذهب من يجوز الحذف من الثاني كالأول تأمل (قوله لأن المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكيرى) أى فليس البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لأن مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ لكن يرد حينئذ أنه إذا لم يكن مفعول المشيئة غريبا فلم ذكر وهلا حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشارح لا يرد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل المشيئة الذى يحذف مفعوله للبيان بعد الإبهام لأن البيان بعد الإبهام إنما يتصور إذا كان المبين عين المبين وما في البيت ليس كذلك لأن المراد بالاول البكاء الحقيقي فلا يصح بيانه بالثاني والحاصل ان المصنف لما ذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الإبهام ما لم يكن غريبا ورد عليه هذا البيت فان المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فأجاب بأنه ليس مما فيه بيان بعد إبهام وكلام دلائل الاعجاز يرشد الى ذلك ويحصل عليه أيضا الرد على صدر الأفاضل وفي الأطول بعد قول المصنف . ولو شئت أن أبكى دما لبكته . فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس كحذفه فتوجه عليه أنه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة في مقام غرابة التعلق به ما جله ملبسا فدفعه بقوله وأما قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى . فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه أى ليس مما تعاق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا اذا البلاغة في مقام المبالغة في انه لم يبق فيه غير التفكير أن يقول لو شئت البكاء بكاء أى شيء كان لبكيت تفكرا لا أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا (قوله فريت) أى مسحت (قوله بكاء مطلق) أى غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضا قوله بكاء مطلق يحتمل أن يقال المراد أن أبكى دما فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا فترى (قوله مبهم) أى لم يبين في اللفظ وكتب أيضا قوله مبهم أى بحسب اللفظ وان كان المقصود به البكاء الحقيقي فلا ينافى ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقي (قوله مقيد) أى حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرا سم (قوله معدى الى التفكير) تفسير لتقييده حذف (قوله فلا يصلح الخ) أى فذكره لعدم القرينة لا لغرابته مع وجود القرينة مع وجوب (قوله كما اذا قلت لو شئت الخ) فلو لو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما والحاصل ان مفعول المشيئة يحذف بشرطين احدهما وجودى وهو ان يكون له بيان والآخر عدى وهو ان لا يكون في تعلق الفعل به غرابة والشرط الاول مفقود هنا وكتب أيضا قوله كما اذا قلت الخ الأنسب ان يقال لو شئت ان تعطى ما أعطيت درهمين لأن البكاء في البيت ليس مقيدا بالمفعول به فالأنسب ان لا يقيد الاعطاء في النظر به

ومما نشأ في هذا المقام من سوء فهم وقلة التدبر ما قيل أن الكلام في مفعول أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى أو شئت أن أبكي تفكر أبكيت تفكر أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وقبحه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق معنى الشوق غير تفكرى . يأتي هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبق في غير التفكير فافهم (وأما لدفع توهم إرادة غير المراد) عطف على أما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله ولكم ذدت) أي دفعت (عنى من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على إذا لم يعدل ولكم خبرية مميزة لقوله من تحامل قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من

(قوله ومما نشأ في هذا المقام إلخ) عبارة الأطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظر إلى قوله كما في فعل المشيئة لا إلى قوله بخلاف وجه المراد منه أن حذف مفعول أبكي ليس للبيان بعد الإبهام بل لأمر آخر لأن قوله بكيت تفكر لا يصلح بيانا لمفعول أبكي لأن ليس التفكير ولا يرد التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه إلا أنه ليس بما تتداوله الألسن في هذا المقام فقول الشارح أنه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس ذلك (قوله والمواد) أي يقول المصنف فليس منه (قوله أن البيت من قبيل إلخ) إنما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقلة التدبر لأنه لا يناسب السياق لأن الكلام في مفعول المشيئة وتفصيله والمقصود الرد على من زعم أنه ذكر هذا الغرابة كذا قيل وللبحث فيه مجال إذ لا مانع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق إلخ مرتباً بأصل المبحث وهو الحذف للبيان بعد الإبهام ويكون المقصد دفع توهم أن المراد أبكي تفكر فتحذف تفكر للبيان بعد الإبهام اللهم إلا أن يثبت عن المصنف أن قصده الرد على من زعم أن ذكر مفعول المشيئة هنا للعبارة (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل إلخ) قال الأستاذ ليس قولاً آخر بل توجيه أي توضيح لكلام صدر الأفاضل وتنظير فيه بغير الرد السابق الذي حاصله أنه لا يوافق المقصوداها بإيضاح قال سم بعد نقله ذلك يمكن أن يقول قولاً آخر غير قول صدر الأفاضل لتغاير المعنى عليها تأمل وقال في قوله أخرى أنظر ما لفرق بين هذا وما تقدم عن صدر الأفاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقاء مادة الدمع حتى صار يقدر على بكاء التفكير هنا وعدم اعتباره هناك فليحرر هو وقد يفرق أيضاً بأن معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقي وأما معناها على قول صدر الأفاضل لو أردته لفعلته فلم يخرج معناها الحقيقي فأتضح تغايرها بهذا الاعتبار واتضح ورود نظر الشارح على هذا القول دون غيره فتدبر (قوله بكيت تفكر) على أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرت زبداً مطول (قوله لأن القدرة على بكاء التفكير إلى إلخ) قد يقال المراد فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فقط أي دون بكاء الدمع والدمع ونحوها وهذا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير وقد يدفعه تخصيص الدفع بعدم البقاء في قول هذا القائل أي لم يبق في مادة الدمع إلا أن يقال المراد ولا غيره فتدبر (قوله متعلق بتوهم ويجوز تعلقه بدفع لكن الأول هو المناسب لما يأتي في المتن (قوله ولكم ذدت) قد يروى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم حينئذ يصف نفسه بالتثبت على الحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا فري (قوله ولكم خبرية) وجعلها استهفامية محذوفة المميز أي كم مرة أو زمان لأداء الجمل بعده لكثرة تعسف (قوله لئلا يلتبس بالمفعول) لأنه إذا فصل بالفعل نصب فيلتبس بمفعول ذلك الفعل قال في الأطول وفيه أنه إنما يدفع به الالتباس على مذهب غير الأخفش والكوفيين فافهم لما جوزوا زيادة من مطلقاً لا يعلم أنه زيد على المفعول

تحمّل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدتها وصولتها
(حززن) أي قطع اللحم إلى (العظم) حذف المفعول أعني اللحم (اذ لو ذكر اللحم لما توهم قبل ذكر ما بعده)
أي ما بعد اللحم يعني إلى العظم (ان الحزلم ينته إلى العظم) وإنما كان في اللحم حذف نوعا لهذا التوهم (وأما لأنه
أريد ذكره) أي ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لآعلى الضمير العائد إليه
(أظهار الكمال العناية بوقوعه) أي الفعل (عليه) أي المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن
كان كناية عنه (كقوله قد طلبنا فلم نجدك في السوء ددو والمجد والمكارم مثلا) أي قد طلبنا لك مثلا حذف
مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجدك فيفوت الغرض أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز
أن يكون السبب) في حذف مفعول طلبنا (رك مرأجة المدح بطلب مثل له) قصدا إلى المبالغة في التأدب
حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطالبه فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده (وأما التعميم) في المفعول
مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد) بقرينة أن المقام مقام الشارح المبالغة وهذا التعميم
وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي وعلى حذف
المفعول للتعميم مع اختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو إلى دار السلام) أي جميع عباده فالمثال الأول يفيد
العموم مبالغة

أو التمييز وهذا يعلم أن الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الإيجاب بل هو أو كون الزيد فيه تمييز الكم الخبرية
المفعول بينه وبينها بفعل متعد (قوله زائدة) أي زائدة في الإثبات على قول سم (قوله حززن) انما قال حززن
بلفظ الجمع وإن كان راجعا إلى السورة لأن لكل يوم سورة فترى ولأنه ذكر الرضى أن المضاف يكتسب
من المضاف إليه الجمع كافي نحو . وما حب الديار شققن قلبي . (قوله حذف المفعول) فيه أن هذا الغرض من
دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله من ذكر المفعول لكن مع تأخير عن قوله إلى العظم
وجوابه أنه لا يجب في النكتة أن يكون مطردة منعكسة خصوصا مع شيء لا ينافي أن تحصل مع شيء آخر
وأيضا تأخر المفعول بالواسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر سم (قوله ثانيا) جعل الذكر ثانيا
بناء على أن المقدّر كالمذكور أطول (قوله على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل
المقصود إيقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كافي قوله ضرب زيد وضربت همرا أو غيره كما في البيت الآتي
فترى (قوله إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا يشمل الحذف في مثل عرفت وعرفني زيد لأنه ليس ذكره ثانيا على
وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه بل إسناد الفعل إلى صريح لفظه فالأولى على وجه يتضمن تلبس
الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) رد بان ذكر المفعول أولا لا ينافي ذكره ثانيا غاية أنه وضع
المظهر موضع المضمحل كمال العناية به وأجيب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يتوهم
تعدد المثل لأنه نكرة أعيدت نكرة سيرا م (قوله أظهار الكمال العناية) علة ارادة الاتيان بصريح الاسم ثانيا
وأما نكتة الحذف أولا فلا نه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار سم (قوله بوقوعه عليه) الأولى
بتلبسه به أطول وقدم وجهه (قوله كأنه) كان هنا لتحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة بفتح الميم وضم
الراء أطول (قوله أم قد طلبنا لك مثلا الخ) فقيه تنازع وأعمال لثاني (قوله لا يطالب) أي طلبا مقترنا بالسعي
والنفحص ولو ادعاء وليس المراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل مجرد المحبة القلبية حتى رد أن التمني طالب
وهو يتعلق بالحال تأمل (قوله أي جميع عباده) إلا أنه لا يجيبه منهم إلا الله تعالى أطول (قوله فالمثال الأول) أي قد
كان منك ما يؤلم وكتب أيضا قوله فالمثال الأول الخ هذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين المشار إليه
بقول المصنف

والثاني تحقيقا (واما مجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكره لما سبق فلا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم مع هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أي أذني وعليه) أي الحذف لمجرد الاختصار قوله (أرني انظر اليك أي ذاتك) وهنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار أن لم تكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء احذف أو لم يحذف

وعليه الخ (قوله والثاني) أي والله يدعو إلى دار السلام (قوله قرينة) أي على المفعول هذا ما ارتضاه الشارح (قوله تذكره ما سبق) من قول المصنف وجب التقدير بحسب القرائن ويتجه عليه أن تذكر ما سبق أيضا لا يخص بمجرد الاختصار أطول (قوله لأن هذا المعنى معلوم) أي من خارج اذ لم يتقدم في المتن ما يفيد ذلك وفيه أنه لا يعترض بالعلم من الخارج فكان الأولى الاقتصار على الوجه الثاني أعني قوله جار في سائر الاقسام وكتب أيضا قوله لأن هذا المعنى معلوم يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكتة القلانية كالاختصار وهو كذلك ع س سم قال يس انظره مع قول المطول ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدة من الأغراض المذكورة وأشار إليه هنا بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح به المصنف في قوله ويجوز أن يكون السبب ترك مواجهة الخ (قوله في سائر الاقسام) أي باقيها كالحذف للمبيان بعد الإبهام (قوله فلا وجه لتخصيصه الخ) فديقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضمنية لا يصار إليها الا اذا تعينت نظير ما مر في ذكر المسند اليه للاصالة حيث قيد بعدم مقتضى العدول عنه كذا في يس (قوله وعليه) إنما قال وعليه لتفاوت بين قرينتي المثالين فإن القرينة في الأول لفظ الفعل الذي هو أصغيت وفي الثاني جواب الطب كذا في الأطول (قوله أرني انظر اليك) فإن قلت أرني من أراه كذا جعله يراه فكانه قال اجعلني أرى ذاتك انظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام ويتمنع ترتب أنظر على أرني قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد كشف الحجاب عن الرأي لأن الرؤية بتسببه عنه فترتب عليه قوله انظر اليك فكانه قال رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عني لاني المحجوب حقيقة انظر اليك ع ق (قوله وهنا بحث) وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار الخ قال السيد افادة التعميم في المفعول مع حذفه تصور على وجهين أحدهما أن يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل ان يذكروا في الكلام لفظ كل احدهم يقال قد كان منك ما يؤلم أي كل واحد ولا شك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث المقدور ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثاني أن يقصد العموم في المفعول ويتوصل بحذفه إلى تقديره عاما وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي إلى تقديره عاما بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجيح لأحد المتساويين على الآخر فلا حذف أعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل تقديره عاما دون حذفه على الوجه الأول فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار اه واعتراض عليه بأن المقام الخطابي قرينة على العموم حذفه أولا فانه لو ذكر المفعول حمل على العموم في ذلك المقام ما لم يدل دليل على الخصوص فلا مدخل للحذف والجواب أن حصوله مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف لأن النكتة لا يجب العكسها من سم وعبرة ع ق بعد ذكر جواب البحث السابق لا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لأن

فالحذف لا يكون المجرد الاختصار (وأما الرماية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحي والليل اذا سبحي
(ماودعك ربك وما قل) أى ما فلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر (وأما الاستهجان ذكره) أى ذكر
المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه أى من النبي عليه الصلاة والسلام (ولا رأى منى أى العروة
وأما النكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان دست اليه حاجة أو تعيينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك
(وتقديم مفعوله) أى مفعول الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه
ذلك (عليه) أى على الفعل (لرد الخطأ في التعيين كقولك زيداً عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انساناً) وأصاب في
ذلك (واعتقد) انه غير ذلك (وأخطأ فيه) (وتقول لنا كيدته) أى تأ كيد هذا الرديدا عرفت (لا غيره) وقد
يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيداً عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيداً وعمر أو تقول لنا كيدته زيداً
عرفت وحده وكذا في نحو زيدا أكرم ودر الاتكرم أمراً ونهياً وكان الأحسن أن يقول لا فائدة الاختصاص
(ولذلك) أى ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإضافة في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما
(لا يقال ما زيداً ضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقاً

ما خذه وهو القرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومه تقدم انه يفيد العموم في المقام الخطابي مع جعل
الفعل لازماً لا نأقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فستفاد عند الحذف وعدمه على ان استفادتها عند
تقدير الفعل لازماً بالنظر الى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لزوم وعند تقديره متمدياً يحى العموم
في ذلك المقدور الذي اقتضى الحذف تقديره عاماً وفرق بين الاعتبارين ولو كان المال واحداً اه قال القنرى
وقد دفعه أى دفع الشارح البحث السابق في شرحه للمفتاح بما فصله التفاضل المحشى يعنى السيد (قوله فالحذف
لا يكون الخ) أى ولا دخل له في إفادة التعميم (قوله للرماية) أى المحافظة وقوله على الفاصلة فيه أن الفاصلة اسم
للكلام المقابل بمثله لا الحرف الاخير منه فقط الذي هو الروى الا أن يقال في الكلام حذف مضاف أى على
روى الفاصلة وكتب أيضاً قوله وأما للرماية على الفاصلة على الرماية بمعنى لتضمن معنى المحافظة أطول (قوله
وحصول الاختصار أيضاً ظاهر) ولا امتناع أن يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة مطول
(قوله كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه) الاحسن ان الحذف لنا كيداً أمر ستر العودة حتى يستر لفظها
من الشامع يس (قوله وتقدم مفعوله) لم يعبر بمفعوله ويستغنى عن ونحوه لأن الكلام السابق مفروض في
المفعول لأنه الأصل في المعمولية ولم يقل وتقدمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه يس (قوله من الجار
والمجرور الخ) لكن لا يذهب عليك ان ما ذكره من التأ كيد لا يجري في السكل اذ لا يقال قائماً جئت وحده ولا
لا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده أطول (قوله في التعيين) أى تعيين من يعرفه المتكلم مثلاً (قوله أى تأ كيد
هذا الرد) قال في الاطول أى تأ كيد هذا التقديم لالتأ كيد رداً لخطأ لأن المؤكد في المعارف هو المفيد
الاول لامقاده الا ترى أنك تجعل في جاء زيد زيد الثاني تأ كيد الاول فلا يفرق قول الشارح المحقق أى
تأ كيد هذا الرد (قوله وقد يكون لرد الخطأ الخ) أى وقد يكون للتعين كـ ولاك زيداً عرفت لمن اعتقد أنك
عرفت انساناً ولكن جاهل بعينه وسأل في ذلك ويقال له قصر تعيين كذا استفاد من المطول (قوله وكان
الاحسن الخ) أى ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاث ويدخل نحو زيداً أكرم وعمر الاتكرم فان اعتبار رداً لخطأ
فيه لا يخلو عن تكلف مطول وقوله عن تكلف أى لأن الانشاء لا حكم فيه فلا يناسب الخطأ لأن الخطأ من اوصاف
الحكم نعم الانشاء يتضمن خبراً فقولك أكرم زيداً يتضمن خبراً وهو ان زيداً مأمور باكرامه او مستحق
للاكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المتضمن بتكلف ويرد عليه كفاي الاطول ان إفادة الاختصاص أيضاً لا تجري

لمعنى الاختصاص وقوله ولا غيره بنى ذلك فيكون مفهوم التقديم هنا أيضا منطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير الاختصاص جازمه ازيد اضربت ولا غيره وكذا ازيد اضربت وغيره (ولا ما زيد اضربت ولكن أكرهته) لازدجنى الكلام بلص على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده الى الصواب بأنه الاكرام وإنما الخطأ في تعيين المضروب فردّه الى الصواب أن يقال ما زيد اضربت ولكن صمرا (وأما نحو زيد اعرفته فتأكد أن قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أي عرفت زيدا عرفته (والا) أي وإن لم يقدر المفسر قبل المنسوب بل بعده (فتخصيص) أي زيدا عرفت عرفته لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيد اعرفته محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قوله لا زيد اعرفته لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ (وأما نحو) وأما محمود فهديناهم فلا يفيد الا للتخصيص لا امتناع أن يقدر الفعل مقدما نحو أما فهدينا

في الانشاء الا بتكاف لانها افادة ثبوت شيء لشيء وتفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وكتب أيضا مانصه يقتضى أن في صنيع المصنف حسنا ولعل وجه ما قاله السيد متعذرا به عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لأن كلامه في مبحث الخبر ومبحث رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به يعلم بالمقايسة اه قال سم وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى الاحسنية اه لكن يتضح به حسن ما لصنيع المصنف تأمل ورد صاحب الأطول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطأ في الاشتراك حيث قال ماملخصه كما يكون رد الخطأ في التعيين يكون رد الخطأ في اعتقاد التركة او لازالة التردد فكان عليه ذكر ذلك وايضا يدعو الى ذكره قوله بعد ولهذا الخ لأنه يجب ادخاله في المشار اليه ليتم التعليم فاعتذار السيد بأن المصنف لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد وحده اعتمادا على المقايسة بما سبق ضعيف اوجبه الغفلة عن التعليل (قوله لمعنى الاختصاص) أي اختصاص نفي الضرب بزيد سم (قوله لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال في الأطول قلت الا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن قرينة على ذلك (قوله وكذا زيد اضربت وغيره) أي كما زيد اضربت ولا غيره في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره (قوله وأما نحو زيد اعرفته) مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفت وفي قوة وأما زيد اعرفته فمحتمل الامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص أطول (قوله فتأكد) أي ذو تأكيد وكتب أيضا أي فضمون الكلام مؤكدا بالتكرير سم (قوله فتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أي ذو تخصيص (قوله محتمل للمعنيين) في المطول محتمل التخصيص وبمجرد التأكيد ويفهم منه أنه اذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص اه اذا كان للتخصيص يكون للتأكيد تأمل سم (قوله آكد) يقتضى أن في زيد اعرفت تأكيد وهو كذلك لان التخصيص فيه تأكيد فبال تكرار حصل تأكيد على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) المنهك للتأكيد وان كان غرضه مقصود منه التأكيد بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذي اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار إنما يفيد لاثبات والتخصيص مشتمل على الاثبات والنفي والتأكيد موافق للمؤكد في المعنى ويمكن أن يجاب بأنه لما كان مؤكدا لجزئه الأول وهو الاثبات كان مؤكدا له في الجملة او يقال التكرار مؤكد للتخصيص بجزأيه بان يجعل الاثبات اللاحق تفيدا للاختصاص كالاسباب السابق بدليل انه تفسير للسابق (قوله وادنا نحو) وأما محمود) مقابل لنحو زيد اعرفته (قوله فلا يفيد الا للتخصيص) أي لا مجرد التأكيد فالجهر بالنسبة الى مجرد التأكيد فلا

لا التزامهم وجود فاصل بين اما والتفاء (قوله لا التزامهم وجود فاصل بين اما والتفاء) ولا يجوز تقدير الفعل
 بهذا التقديم لان تخصيصه بنظر لا قد يكون من الجهل ثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وهو مرسوم سالك
 سائل ما فقامت به فاقول ان زيد نضرته واما همرا فاكرمته فليتم اهل (وكذلك) اي ومثل زيد
 عرفت في افادة الاختصاص (قوله زيد مررت) في المفعول بواسطة ان اعتقد انك مررت بانسان
 وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة مررت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربه وما شيا حجت (والتخصيص
 لازم للتقديم غالبا) اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم
 النوق وانما قال غالبا لان

يرد ان مع كل تخصيص تأكيذا (قوله لا التزامهم وجود فاصل بين اما والتفاء) ولا يجوز تقدير الفعل
 مقدما بدون التفاء لان المقدّر هو الجواب والمذكور انما هو مفسر والجواب لا بد من اقترانه
 بالتفاء فلا يجوز تقديره مقدما بدونها (قوله وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر النخ) في عقود
 الجمان وشرحه للجلال السيوطي ان شرط افادة التقديم للتخصيص ان لا يكون لاصلاح التركيب
 مثل واما ثمود فهديتاهم وحينئذ في كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه ايضا على
 انه اعترض كون التقديم في الآية للحصر بان الهداية المذكورة اعني الدلالة على ما يوصل الى المطلوب
 غير مخصوصة بثمود وما اجيب به عنه من ان الخصوص هو الدلالة وما عطف عليها من استحبابهم
 العمى على الهدى لا يجدي نفعا لان ذلك ايضا غير مخصوص بهم كما لا يخفى يس (قوله قد يكون
 مع الجهم - ل النخ) ومع الجهم - ل بذلك لا معنى للحصر به وفي قوله قد يكون اشعار
 بانه قد يكون مع العلم ايضا وعلى هذا فنأزعه في كاية كونه للتخصيص وكتب ايضا قوله لانه قد يكون
 مع الجهل ثبوت اصل الفعل فيه بحث لان هذا مبنى على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين
 اضافيا بيانا لما يخص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع
 انما هو في الاضافي كصرحوا به حينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للحققي اللهم الا ان يدعى انه لا يجي تقديم
 متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافي كما ينبغي وعنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقدم مفعوله ونحوه عليه
 رد الخطأ وان احتمل بناؤه على الاكثر فزري (قوله ثبوت اصل الفعل) فيكون المقصود بالكلام اثبات
 اصل الفعل (قوله فليتم اهل) اشارة الى دقته وحسنه (قوله لمن اعتقد انك مررت بانسان) اي واصاب في
 ذلك وقوله وانه غير زيد اي واخطأ في هذا (قوله والتخصيص النخ) والذي عليه الجمهور ان التخصيص
 هو الحصر وقال تقي الدين السبكي هو غيره فالتخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شيء من غير
 تعرض لغيره باثبات ولا نفى بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقدمه له في كلامه فاذا قلت زيدا ضربت
 كان المقصود الا هم افادة خصوص وقوع الضرب على زيد لا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض في الكلام
 لغير زيد باثبات ولا نفى واما الحصر فعناه نفى غير المذكور واثبات المذكور ويعبر عنه بما والا وبانما
 فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم فان قوله تعالى افغير دين الله يبعثون لوجعل في معنى
 ما يبعثون الاغير دين الله وهمزة الانكار داخلة عليه لزم ان يكون المنكر اخصر لا مجرد نفيهم غير دين الله مع ان
 مجرد ذلك منكر وكذلك اغير الله تأمروني اعبدوا وقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وكذلك
 أهؤلاء اياكم كانوا يبدون أثقا آلهة دون الله يريدون وانما جاء الحصر في اياكم تعبدوا اياكم لتستعين للعلم بانه
 لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره فهو من خصوص المادة لا من وضع اللفظ يس بتصرف وتقي الدين موافق
 في القول بعدم افادة التقديم الحصر لان الحاجب والحيان وابن جماعة مستدين بهذه الآيات ونحوها
 ويمكن ان يجاب من طرف الجمهور بانهم لم يقولوا بازوم التخصيص للتقديم كيا بل غالبا فتكون هذه
 الآيات ونحوها من غير الغالب (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) قال في الاطول اي لتقديم المفعول

الزوم السكتي ديرة تحقيق إذا التقديم قد يكون لا غرض آخر كجراد الا تبادوا التبرك والاسناد اذ موافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفصاحة ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فأسلاكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال اما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام (ولهذا) أي ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في إياك نعبد وإياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفي لآلى الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره ويفيد) التقديم (في الجميع) أي جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أي بعده (ادتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذي شأنه اهدم وهم ببيانها أعني (ولهذا يقدر) المجدوف (في بسم الله مؤخرا) أي بسم الله أفعل كذا ليفيدهم الاختصاص الاهتمام لان المشركين كان

على الفعل وشبهه لا المطلق التقديم إذا لا يصح في تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر ولا في تقديم المسند اليه إذا التخصيص والتقوى سواء في نحو هو ياتيني وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ في تقييد الزوم بالغالب حزازة أطول وفي المطول ان المراد تقديم ما حقه التأخير (قوله والاستاذاذ) نحو الحبيب وأيت (قوله وموافقة كلام السامع) كقولك زيدا أكرمت جوابا لمن قال من أكرمت (قوله ورعاية السجع) أي السجع من النثر غير القرآن وقوله والفصاحة أي من القرآن لان ما سمي في غير القرآن سجة يسمى في القرآن فاصلة رعاية للادب اذ السجع في الاصل هدير الحمام (قوله ونحو ذلك) كنعجيل المسرة (قوله قال الله تعالى الخ) كماها المنة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم انه ليس فيه تقديم المعمول على عامله بل أحد المعمولين على الآخر فان عليكم خبران ولحافظين اسمها فساكنه مبنى على ان المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على طاملة فقط بل تقديم ما حقه التأخير وان لم يتقدم على عامله ويؤيده قول المطول في شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في الغالب عن تقديم ما حقه التأخير اه فقوله تقديم ما حقه التأخير يشعر بما ذكرنا ثم رأيت صرح بذلك فيما يأتي في قول المصنف ومنها التقديم سم وهذا بظاھره يقضى حصول التخصيص بتقديم المفعول الثاني على الاول في نحو أعطيت درهما زيدا وظاهر ما كتبناه عن الاطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافة خبره (قوله لا يحسن فيه باعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أي لا تملأوه إلا الجحيم ويمكن حمل آية وهما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون عليه بتزليل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم منزلة العدم فنرى (قوله ولهذا يقال في إياك نعبد) كون تقديم إياك للاختصاص لا ينافي انه لرعاية الفصاحة كما علم الامر (قوله اي جميع صور التخصيص) الذي في الاطول اي في جميع صور تقديم ما حقه الفعل ثم اعترض على قول المصنف وراء التخصيص فقال فيه بانه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص إذا لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الأهم اه فالذي الجأ الشارح الى حمل الجميع على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص (قوله اي بعده) انظر لم يقل اي غيره مع انه المراد وقد يقال اشارة تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة تأمل سم قال يس ولا يخفى ما فيه لان ما قسره اي الشارح هو مدلول وراء (قوله اهتماما بالمقدم) سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كالا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فنرى (قوله ولهذا) اي للاهتمام والاولى ولهذا ايضا لثلاث يتوهم اختصاص

يبدؤن بأسماء آلهتهم فيقولون باسم الآلات باسم العزى فقصد تخصيص اسم الله بالا ابتداء للاهتمام والرد عليهم (واورد اقرأ باسم ربك) بمعنى لو كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لأن كلام الله تعالى أحق رعاية بما يجب رعاية (واجيب بأن الأهم فيه القراءة لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهم في نفسه هذا جواب الكشف (وبأنه) أي باسم ربك (متعلق باقرأ الثاني) أي هو مفعول اقرأ الذي بعده (ومعنى) اقرأ (الاول اوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته إلى مقروءه كافي فلان يعطى كذا في المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لأن أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولام تمتضى للمعدول عنه) أي عن الأصل (كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لأن في نحو ضرب زيد غلامه مقتضيا للمعدول عن الأصل (والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط أي أخذ لا اعطاء (اولان ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جمل الأهمية ههنا قسما لكون الأصل التقديم وجعله في السند اليه شاملة له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث

تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لانه المجموع لأمري من التخصيص والاهتمام أطول ويمكن ارجاع اسم الإشارة في كلام المصنف إلى ما ذكر من الأمرين (قوله فقصد الموحّد تخصيص اسم الله) أي على طريق قصر الأفراد لأن معتقد الكفار انه يبدؤا باسم الله تعالى واسم غيره من آلهتهم الباطلة وكتب أيضا قوله فقصد الموحّد تخصيص اسم الله تعالى الخ لو قال تخصيص اسم الله فلا ابتداء للاهتمام للرد عليهم (كان أوضح وانسب بما قدمه) قوله (واورد) أي على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام (قوله اول سورة نزلت) فيه مساححة لان السورة بتمامها لم تنزل اول الامر بل الذي نزل اولها وهو قوله اقرأ باسم ربك الى ما لم يعلم حتى انه نزل هذا مجردا عن البسملة والبسملة انما نزلت بعد ذلك فلولا أنها أول آية نزلت لسلم من تلك المساححة وكتب أيضا مانصه وقيل المدثر وقيل الفاتحة ووفق بأن اقرأ الى ما لم يعلم اول ما نزل مطلقا والمدثر أي اولها أول ما نزل من الآيات بعد فترة الوحي والفاتحة أول ما نزل من السور (قوله فكان الأمر بالقراءة أهم) دون بيان ملابسها المتوقف على العلم بأصلها (قوله هذا جواب الكشف) حاصله انه روعيت الأهمية باعتبار العارض وقدمت على الأهمية باعتبار الذات لقوة ذلك العارض وشدة بكونه كالناسخ (قوله أي هو مفعول اقرأ الذي بعده) أي مفعول به بواسطة الحرف على أن الباء للاستعانة والمصاحبة ونظير التركيب بالقلم كتبت أو شياني ذهبت هذا هو المنهج وقيل مفعول به بلا واسطة في الأصل فالمعنى اقرأ اسم ربك وانما ادخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دالا على التكرير والدوام ونظير التركيب بالخطام اخذت أي اخذت الخطام انظر المطول وجوابه يس (قوله كذا في المفتاح) فيه إشارة الى أن في الجواب الثاني شيئا ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا إيجاد مطلق القراءة (قوله لانه عمدة في الكلام) أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما في الحفيد (قوله مقتضيا للمعدول عن الأصل) وهو التباس الفاعل بضمير المفعول المقتضى تقدم المفعول لانه مرجح الضمير تأمل سم (قوله جبل الخ) لان العطف يقتضى المنايعة وكتب أيضا قوله جمل الأهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بأن كلامه هنا مخالف لكلامه في احوال السند اليه الموافق لكلام التوم وفي ضمن بيان هذا الاعتراض آخر فهم من كلامه عبد القاهر وهو ان الأهمية لا تكفي سببا للتقدير وقد دفعهما بقوله فراد المصنف الخ (قوله شاملة له) أي

قال ان لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال ندم للعناية ولكونه هم من غير ان يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأنه الاهتمام بحاله اغرض من الاغراض (كقوله قتل الخارجي فلان) لأن الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول لينخلص الناس من شره (اولاً في التأخير اخلا لا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فانه لو أخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكتم إيمانه (لتوهم انه من صلة يكتم) اي يكتم إيمانه من آل فرعون (فلم يفهم انه) اي ذلك الرجل كان (منهم) اي من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف قسم الاول أعنى مؤمن لكونه اشرف ثم الثاني وهو من آل فرعون لثلاثتهم خلاف المقصود (أو) لأن في التأخير اخلا لا (بالتناسب كراعاة الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآي على الألف (القصر) في اللغة الحبس وفي الاصلاح تخصيص شيء من شيء بطريق مخصوص وهو (حقيقي وغير حقيقي) لأن تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بأن لا يتجاوز الى غيره اصلاً وهو الحقيقي او بحسب الاضافة الى شيء آخر بأن لا يتجاوز الى ذلك الشيء وان أمكن ان يتجاوز الى شيء آخر

لكون الاصل التقديم وكتب أيضاً قوله شاملة له ولاغيره من شمول المسبب لأسبابه والمعلوم لعلله لا الكلي لجزئياته (قوله في التقديم) أي في علة التقديم (قوله مجرى الاصل) اي القاعدة الكلية فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقديم سم أي القاعدة الكلية في مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لأسبابه يدل على ذلك قول الشيخ يجري مجرى الاصل ولم يقل شيئاً هو الاصل (قوله وجه العناية) اي سببها وقوله يعرف له اي لذلك الشيء معنى اي مزية واعتبار (قوله فراد المصنف) تفريع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ اي الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك ولاغيره المرادة للمصنف في بحث المسند اليه ولذا جعلها شاملة له ولاغيره فلا يخالف بين ما ذكره هنا وهناك لأنه حيث لم يعمها اراد بها ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسامع وافق نفس الامر أم لاسم وان دفع بهذا أيضاً ما يرد على جعل الاهمية هنا شاملة من ان عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله الخارجي) من خرج على السلطان من سعة الجرف الكلية (قوله لأن الاهم في تعلق القتل وهو الخارجي الخ) يعني ان إفاضة وقوع القتل على الخارجي أهم من إفاضة وقوعه من فلان لأن قصد الناس وقوع القتل على الخارجي لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل فرعون لأن الاصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة ولا مقتضى للعدول عن الاصل ومجاب بأن النكات لا تنزاحم ويرجح بعضها عن بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم انه منهم) أي مع ان المراد افهام انه منهم لإفاضة ذلك مزيد عناية الله به

(القصر)

(قوله تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص) اما على الاطلاق أو على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلاً بمعنى القصر حقيقة اصطلاحية فنرى (قوله بطريق مخصوص) كاحد الطرق الاربعة الآتية (قوله بالشيء) الباء داخلة على المقصور عليه في الاظهر (قوله وفي نفس الامر) عطف تفسيري سم (قوله لا يتجاوز) اي لا يتجاوز الشيء الاول المقصور الشيء الثاني المقصور عليه الى غير هذا الشيء الثاني (قوله وان أمكن الخ) أي مكانا وقوعيا لا مجرد الامكان والا فلا وكان

في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى العفود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطبقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى (والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير (لا النعت) (النحوي) أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل أعجبني هذا العلم

في الواقع لم يوجد غيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقيا ع س سم وكتب أيضا قوله وان امكن الخ فيه اشارة الى أنه قد لا يمكن للحقيقي والاضافي بحسب اعتبار المعتبر ان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد الجميع أو لم يوجد شيء منه أو الى بعضها فهو إضافي وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض سم (قوله في الجملة) أي في بعض أمثلة القصر لا في كلها اذ قد لا يتجاوزه الى شيء آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لا اله الا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلا (قوله وانقسامه الخ) جواب سؤال مقدر (قوله لا ينافي كون التخصيص) الذي هو القصر (قوله مطلقا) أي حقيقيا وادافيا (قوله من قبيل الاضافات) أي النسب التي يتوقف تعلقها على تعلق غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصود عليه (قوله لكن يجوز (المخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع كذا في الاطول وقوله بل قد يمنع نحو انما الله واحد وذكر مثل ذلك في الجواز الآتي في قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز في قصر الصفة قد يمنع (قوله صفات أخرى) جمع هنا الصفات وأفردي نظرها السابق الموصوف اشارة الى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعني المعنى القائم بالغير) سواء دل عليه بلفظ النعت النحووي كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد ألا يقول قال يس وهل يدخل في ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة (قوله لا النعت النحووي) أي المراد اخراج النعت النحووي لانه لا يكون مقصورا على منعه ولا العكس وقائم في ما زيد الا قائم ليس نعنا نحويا كما هو ظاهر وأن صلاح في غير هذا التركيب أن لا يكون نعنا نحويا (قوله الذي يدل على معنى في متبوعه) أي على حصول معنى في متبوعه وثبوته له بخلاف البديل في نحو صح ز يد علمه فان لفظ العلم وان دل على معنى حاصل في زيد وثابت له إلا أنه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافته الى ضمير زيد وأما العالم في جاء زيد العالم فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيدم قطع النظر عن ضميره فاندفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يبين ماهيته لأن مدلوله نفس الموصوف نحو هذا الجواب القائم بنفسه ويمكن دفعه بأنه وان دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تضمننا للقائم بنفسه يدل على معنى في الجوهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه أيضا أنه غير مانع لانه يدخل فيه مثل جاءني زيد أخوك لانه يدل على معنى في المتبوع وهو الاخوة ويمكن دفعه بأن المراد الدلالة المقصودة وليس في أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل النقص الاصل تكرير النسبة وقوله غير الشمول أي المهود في باب التأكيده وهو الذي بالانفاظ المخصوصة نحو كل واجعين فلا اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاء اقوم الشاملون لزيد (قوله لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوي لان النعت النحووي اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى وظاهر ان اللفظ والمعنى متباينان فكيف يتصادقان الا ان يقال الكلام على المساحة والمراد ان التصديق بين الصفة المعنوية وبين

وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل وأما نحو قولك ما زيد إلا أخوك وما الباب إلا ساج وما هذا إلا زيد فن قصر الموصوف على الصفة تقديرا إذا لمعنى أنه مقصور على الانصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا (والأول) أي قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقي نحو ما زيد إلا كاتب إذاريد أنه لا يتصف بغيرها) أي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لأن للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا إذا قلنا ما زيد إلا كاتب واردنا أنه لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (والثاني أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي) كثير نحو ما في الدار إلا زيد

معنى انتم النحوى إلا أنه شدة الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى إلى اللفظ على المساحة سم (قوله في مثل أعجبنى هذا العلم) في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعتا نحويا نظرا لأن مدلوله نفس الموصوف وما في يس من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد نعت النحوى (قوله ومررت بهذا الرجل) استشكله الفني مع قول الشارح وأما نحو قولك ما زيد إلا أخوك الخ حيث أول الأخ وجعل صفة حينئذ المراد الصفة المعنوية حقيقة أو حكما فليكن رجل صفة معنوية حكما وكتب أيضا قوله بهذا الرجل أن الرجل جامد فكيف يكون نعتا نحويا إلا أن يؤول بالسكامل في الرجولية فهو مشتق تقديرا وفي سم جواب آخر فراجع (قوله وأما نحو الخ) جواب ما يقال أن هذه ليست صفة معنوية فاجاب بأنها مؤولة بها سم وقد يقال كان ينبغي ترك المثال الأول لعدم احتياج الأخ إلى التأويل لأنه يدل على معنى هو الأخوة فهو ما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وإن لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة أي مقدرة سم (قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ أو الخبر سم أي على القول بالجواز فيهما (قوله إذا أريد أنه الخ) فإن أريد أنه لا يتصف ببعض ما عداها فاضافي فهو يختلف باعتبار المستعمل سم (قوله بغيرها) أي بكل مغاير لها (قوله لا يكاد يوجد) أي من البليغ المتجرى للصدق وكتب أيضا ما نصه لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد إلا نادرا تتربلا للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعده عنه أي لا يقرب ذلك الشيء إلى الوجود أصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله لتعذروا أنفسا لتعذر بالتعسر غالبا ناسب الأول ع ق وكتب أيضا قوله وهو لا يكاد يوجد مبالغة في نفي وجوده والمراد ما نفي وجوده صادق وهو نفي لصدق هذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي إليه لأنه يمكن للتقسيم وجود الكاذب على أنه لا كلام في وجود الادعائ منه وأما نفي وجوده بين التراكيب وحينئذ معنى قوله لتعذر الاحاطة لظهور تعذر الاحاطة بصفات الشيء ظهورا لا يخفى على أحد فلا يأتي بهذا القصر عاقل وحينئذ التعويل في التقسيم على ما يقصده المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها إلا العليم الخبير أطول ببعض تصرف (قوله لتعذر الاحاطة) أي احاطة المتسكّم وكتب أيضا قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشيء لأن منها ما هو خفي فلا يقع من العاقل المتجرى للصدق اثبات البعض ونفي ما سواه (قوله حتى يمكن الخ) تقرير على ا. احاطة (قوله بل هذا محال) أي قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا وهذا اضرب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب أيضا قوله بلى هذا محال ظاهره أن المحالية لم تستفد من المتن وهو كذلك لأن المتعرض له في المتن إنما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محالة ولادلة لتعذر على المحالية لأن المراد التعذر عادة لاعتقلا على أنه كثيرا ما يراد به التعسر وكتب أيضا قوله محال مانصه فيه نزاع الفظه في بس وع ق

على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد (وقد يقصده) أي بالثاني (المبالغة لعدم الاعتماد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا ما في الدار الازيد أن جميع ما في الدار بما عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصل العمر و ان كان حاصل البكر وخالد (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى أو مكانا) أي تخصيص أمر بصفة مكان أخرى (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله دون أخرى

(قوله على معنى ان الحصول) أي حصول انسان لا حصول مطلق شيء فلا يرد ان الدار لا تخلو عن شيء غير زيد اقله الهواء كذا قيل ويلزم عليه صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الابيض بتقدير انه لا يتصف بشيء من الالوان غير البياض فالاولى للتمثيل بنحو لاله الا الله وخاتم الانبياء الاحمد من عرق (قوله أي بالثاني) قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر اشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا فترى (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الأمر للغير ايضاع (قوله فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا) كما يكون القصر الادعائي حقيقيا يكون اضافيا بأن يدعى ذلك بالنسبة الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى قصرا حقيقيا حقيقة أو مجازا قال الاستاذ الظاهر الثاني ويدل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الأمر سمى في العروس انه من المجاز المركب وفي الاطول من البدائع الدقيقة انه قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمر وما ضرب الا زيد لا لرد اعتقاده بل التنزيل لضرب وعمر و منزلة العدم وكتب على قول سم سم بأن يدعى ذلك الخ مانصه فالفرق بين الحقيقي الادعائي والاضافي الادعائي أن الاول يجعل فيه ما عدا المذكور بمنزلة العدم والثاني يجعل فيه ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم نحو ما في الدار الازيد بمعنى الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوزها الى عمرو وان كان حاصل البكر وخالد فهذا القصر الاضافي ادعائي اذا جعل عمرو بمنزلة العدم والحاصل ان الاول ينزل فيه من سوى المذكور بمنزلة العدم والثاني ينزل فيه بعض من سواء وهو ما يكون القصر بالاضافة اليه بمنزلة العدم (قوله فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم) يعني ان يقصد المبالغة كما صرح به المحشي يس (قوله من غير الحقيقي) منه يعلم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي انظر يس وقد نازع في الاطول عند قول المصنف الآتي ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الانقسام الثلاثة في القصر الحقيقي (قوله تخصيص أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباء داخلة على المقصور عليه وكتب ايضا قوله تخصيص أمر بصفة الخ اعلم ان دون تقتضي تجاوز صاحب ما اضيفت اليه مما اضيفت اليه في عمله وتعمل تعلق العامل بخصوصا بصاحبه وتنفى الاشتراك بينه وبين ما اضيفت اليه فقوله جاء زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد عن عمرو في تعلق المحي به وينفي اشتراك التعلق بينهما اذا تم هذا في التعريفين اشكال قوي لانه يفيد ان في القصر الاضافي اثبات التخصص لا مروءة فيه عن آخرو من البين فسادهم ولو جوز النجوز بالتخصص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لا مردون آخر يكون مجرد اثبات الصفة قصرا لان قوله دون أخرى لا يفيد سلب صفة أخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة أخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله او مكانا كذا في الاطول (قوله او مكانا) هذا قصر

معناه مجاوز الصفة الأخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه بأحدهما ويتجاوز الأخرى ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك إذا كان أحط منه قليلا ثم استعيرت للتفاوت في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم ولقائل أن يقول إن أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمرا واحد

القلب وما قبله قصر الأفراد وأما قصر التعيين فداخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكي كما سيأتي (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به المراد من قوله دون أخرى فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لا تتفاهم مع أنه ليس مراد اسم أي فالمراد بقوله دون أخرى متجاوزا الصفة الأخرى من الإثبات إلى النفي وبهذا يحصل الجواب عن بحث الأطول المذكور فيكون حاصل الجواب أن المراد بالتخصيص الإثبات بقوله دون أخرى نفي الصفة الأخرى (قوله متجاوزا الصفة الأخرى) قال الفنري إشارة إلى أن دون وقع حالا وذو الحال أما المفعول المذكور وهو الأمر وأما الفاعل وهو المخصص فإنه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملقوظ به وأما مكانها فقبل حال ومعناه أو واضع تلك الصفة مكان أخرى وقبل منصوب على الظرف أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه أقول جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصه بأحدهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالا من المفعول إتيان الحال من النكرة (قوله اشتراكه في صفتين) في العبارة قلب والأصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب وأصل دون أن تستعمل في أدنى مكان من الشيء محسبا يقال هذا دون ذلك إذا كان في مكان قريب من ذلك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض درجته من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الشرف وربما تستعمل للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كافي المتز وتقام للمكان المعنوي أما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة إطلاق المجلة التي هي أهم من المحلية الحسية فهو استعمال اسم الأخص في الأعم في الجلة وقيل نقل إلى مطلق تخطى حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد بعد نقله إلى المكان المعنوي المرامي فيه ثم غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه التجاوز بالمكان بجامع ملابسة التفاوت في الجلة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذي هو تجاوز شيء إلى شيء أن يكون مجازا مرسل من إطلاق اسم المحل على المصدر الملائس في الجلة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشيء) الجار متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دناءته وقرب منه لا بابتداء المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال فعل التفضيل بالإضافة ومن فنري (قوله إذا كان أحط منه) أي في الحس والشهادة (قوله استعيرت) أي نقلت أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب للمرتبة المنحطة كما يؤيده عبارة عرق فيكون دون استعمال في المكان المعنوي بالنقل أو الاستعارة من المكان الحسي (قوله في الأحوال والرتب) يجوز يد دون عمرو في الفضل والرتبة (قوله ثم اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيّد في المطلق أو المراد بالاتساع فيه صيورته حقيقة درجته وقوته في كل تجاوز أي في كل ذي تجاوز حد إلى حد وذو تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل إذا المراد بالحد الحكم فالخط لنفسه لا يتناول كلاًه حينئذ دون أي في قصر الصفة على الموصوف أو الأمر المحكوم عليه فالخط من أي في قوله في كل تجاوز حد إلى حد ودون في قصر الصفة على الموصوف وقوله وتخطى ح إلى حكم دون في قصر الموصوف على الصفة أشار إلى ذلك بعضهم وفي وجه آخر فانظره بالماضي (قوله فاستعمل في كل تجاوز حد الخ) وإن لم يكن هناك

آخر فقد خرج من ذلك اذا انتقد الخطاب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن
اعتقده كاتبا وشاعرا ودينا ودينا ما كتب الا زيد ان اعتقده كاتبا وزيدا ودينا ودينا ما كتب الا زيد ان
من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير ان قصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله مكان آخر ومكان آخر
(فكل منهما) اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظه اوفيه ان كل واحد من قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصيص بشيء دون شيء والثاني التخصيص
بشيء مكان شيء (والمخاطب بالاول من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ويعنى بالاول التخصيص بشيء دون شيء (من يعتقد الشركة) اى شركة صفتين في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد الا
كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وصهر وفي
الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر افراد قطع الشركة) التى اعتقدها المخاطب (والمخاطب) (بالثاني) اعنى
التخصيص بشيء مكان شيء من ضربى كل من القصرين (من يعتقد العكس) اى عكس الحكم الذى أثبتته المتكلم
فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقيوم وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد ان
الشاعر صهر ولا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده) عطف
على قوله يعتقد

تفاوت (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) في قصر الموصوف على الصفة وقوله وبقولنا ما كتب الا زيد
في قصر الصفة (قوله وان زيد الخ) لنا أن نختار هذا الشق وزيد الا دم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلا
على التفصيل والتعيين فالمتى في قصر الموصوف على الصفة قصر اضافيا كما يؤخذ من عرق صفة أخرى
واحدة اعتقد المخاطب وجودها في الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا
يقال في قصر الصفة الاضافى بخلاف الحقيقى فان المتنى فيه هو ما عدا الصفة المذكورة او الموصوف المذكور على
الإطلاق والاحمال أشار اليه بعضهم (قرأه ومن استعمال الخ) من عطف السبب على المسبب وكتب
أيضا قوله ومن استعمال لفظه أو بناء على أنما للتوبيخ (قوله ويبنى) انما أتى بالعناية هنا وفي قوله
وبالثنائى لحفاء المراد بالاول والثاني لأنه لم يبين الاول من الضربين والثاني منهما لكن بداءة المصنف فيما
تقدم بالتخصيص بشيء دون شيء وتثنيته بالتخصيص بشيء مكان شيء قرينة على المراد أفاده سم (قوله من
يعتقد الشركة) ظاهره الحصر وفيه انه قد مخاطب به من يعتقد ان المتكلم يعتقد الشركة فيخطابه
المتكلم بذلك ردا عليه من ان المخاطب لم يعتقد الشركة الا أن يقال لم يعتبره لسكونه نادرا ع من سم وكتب
أيضا قوله من يعتقد الشركة قال في الاطول هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي أن يصح الخطاب من يعتقد اتصاف
المسند اليه بالمقصود عليه ويجوز اتصافه بالنمير فيقصر قطعا لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا
ما زيد الخ) اى في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما كتب الا زيد في قصر الصفة (قوله ويسمى هذا القصر
الخ) قال ع ق لا يخفى انه لو عبر في قصر الافراد بلفظة مكان وفي قصر القاب والتعيين بلفظة دون أمكن
تصحيح كل منهما الا ان الصفة المثبتة تقررت مستقلة في مكان مشاركة الاخرى في الاشتراك ومستقلة دون
ثبوت الاخرى في الافراد والتعيين السكون فيه تكلفه مع مخالفته لما هو كالا اصطلاح (قوله من
يعتقد العكس) قال في الاطول هكذا كلمتهم وينبغي أن يجوز أن يكون الخطاب به من اعتقد ثبوت الحكم
لمن تراه وجوز ثبوته الاخر فتثبته لآخر وتثنيه عما أثبتته القاب الحكم اه وكتب أيضا المراد بالعكس
ما ينافى ذلك الحكم ع ق (قوله اقباب حكم الخطاب) أى تبدل حكمه بغيره بخلاف قصر الافراد
فليس فيه تبدل حكمه بل فيه اثبات البصر ونفى البصر ع ق (قوله أو تساويا عنده) ينبغي أن يدخل في

العكس على ما يفصح به لفظ الايضاح اي المخاطب بالثاني اذ من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامر ان
 اتى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيرها بالصفة في قصر
 الصفة حتى يكون المخاطب بقوله لئلا يزيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام والقعود من غير علم بالتعيين وقولنا
 ما شاعر الا يزيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى هذا القصر
 قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالخاص ان التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد
 والتخصيص بشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساوى عنده قصر تعيين وفيه نظر
 لانا لو سلمنا ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء بشيء دون
 آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل
 السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل
 التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة

قصر التعيين ما اذا كان التردد بين امرين هل الثابت احدهما او كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على
 التعيين وأصاب وبثبوت اخرى معها لا على التعيين بخلاف ما لو أخطأ في الصفة التي اعتقدها على التعيين
 فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة الى ما تردد فيه قصر تعيين وأقره عس بقى أيضا
 ما اذا تردد دل الثابت احدهما او كلاهما او غيرها سم ملخصا (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح)
 أي فالاولى حل كلامه هنا عليه لينطبقا وان احتمل ان يكون راجعا لتعريف قصر الافراد والقلب معا
 وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه قاله ع (قوله الامر ان الخ) اشار بذلك الى ان ضمير تساوى راجع الى
 معلوم من السياق وهو الامر ان الشاملان للصفتين في قصر الموصوف وللأمرين في قصر الصفة (قوله
 وغيرها) أي والاتصاف بغيرها أي على البديل لا الاجتماع وكذا يقال في قوله وغيرها (قوله حتى يكون
 الخ) تفريع على قوله او تساوى (قوله ما زيد الا قائم) في قصر الموصوف وقوله او بقولنا ما شاعر الا يزيد
 في قصر الصفة (قوله ان للتخصيص) أي تخصيص المتكلم شيئا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوف والمفعول
 المحذوف الذي هو الشيء ان كان واقعا على الصفة فالمراد بقوله بشيء الموصوف فتحقق قصر الصفة على
 الموصوف وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله بشيء الصفة فتحقق قصر الموصوف على الصفة فالبناء
 داخلة على المقصور عليه على كلا الأمرين (قوله لانا سلمنا الخ) فيه اشارة الى منع كونه من تخصيص شيء
 بشيء مكان آخر لان المخاطب في قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم
 مكانها ما يثبتته وكتب أيضا قوله لو سلمنا أي بأن راد مكان آخر ولو احتملا سم (قوله فلا يخفى ان فيه
 تخصيص شيء الخ) أي فجعله من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لامن تخصيص شيء بشيء دون آخر تحكم
 (قوله ولهذا جعل السكاكي) أي لكونه فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر وان كونه من تخصيص شيء
 بشيء دون آخر اظهر من كونه من تخصيص شيء بشيء مكان آخر جعل السكاكي الخ) أي فعلى المصنف
 مؤاخذه من جهة مخالفته لمن تقدمه بلاموجب ايضا وقال في الاطول ما ملخصه خالف المصنف المتفاح
 لجامع بين قصر القلب وقصر التعيين ما انهما لمن اعتقد الاتصاف بالنظر الى أحد الأمرين لا بالنظر اليهما
 وانهما لرد اعتقاد المخاطب العكس بيانه ان المخاطب في قصر التعيين في عرضة الخطأ في التعيين وعلى تقدير
 خطئه في التعيين يردده الى العكس فقصر التعيين لرد الخطأ لقوة كما ان قصر قلب لرد الخطأ بالفعل
 (قوله الذي سماه المصنف) ربما يشعر بأن تسميته بذلك مما انفرد بها المصنف عن السكاكي او عن القوم
 فانظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) قد يقال هذا الاشتراط ضائع لعلمه من أن المخاطب بقصر

افراد عدم تنافي الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون للصفة المنفية في قولنا
ما زيد الاشاعر كونه كاتباً أو منجماً لا كونه منجماً اي غير شاعر لأن الاخام وهو وجدان الرجل غير
شاعر يتنافى الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا لتحقيق تنافيهما اي تنافي الوصفين حتى يكون
المنفي في قولنا ما زيد الاقائم كونه قائدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما يتنافى القيام ولقد أحسن صاحب المفتاح
في اهل هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الاشاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به
في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا
شرط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لا ناذقول أما الأول فلا دلالة للنظر عليه مع اننا لانسلم عدم
حسن قولنا ما زيد الاشاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر وأما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم
بما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وأيضا
لم يصح

الافراد من يعتقد الشركة وظاهر كلامها انه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افرادا مع انه يشترط فيه
عدم تنافي الانصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحددين لم يثبت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى
فيه قصر الافراد نحو لا بريد الاحمر وفاته لا يجتمع موصوفان في وصف الابوة لزيد اذا لم يرد الاب الا
على فلا يتأتى في قصر الافراد وجوب ان المصنف تركها بالضرورة ذلك واما المتعويل على ظهور المقابلة كذا في
يس (قوله اقوالنا) اي الافراد او قصر افراد غير متعويل لاجل ان المتعويل مطعون في الظاهر (قوله عدم
تنافي الوصفين) عدم تنافيهما صدق بان يكون بينهما عزم وخبر من وجه او مطلق نحو ما زيد الاماش لا
ايض ولا ضاحك يس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما
الكانب زيد لا عمرو لمن اعتقد ان الكاتب عمرو ولا زيد لانه لا يشترط فيه تحقق التنافي الا ترى ان وصف
الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه قلت قد تقدم ان المخاطب بالثاني من يعتقد العكس في كل من قصر الموصوف
على الصفة وعكسه فيكون المصنف تأيلا باشتراط تحقق التنافي في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه
قلت ليس الامر كذلك على طريق المصنف ثانيا اعتقاد العكس تارة يتحقق مع تحقق التنافي كما عهده ذلك في قصر
الموصوف وهذا نص عليه وتارة يتحقق مع عدم التنافي كما في احد قسمي قصر الصفة على الموصوف كذا في يس
قوله (وقلبا) عطف على قوله افرادا وقوله تحقق عطف على قوله عدم ففيه العطف على معمولي مختلفين وفيه
الخلاف المشهور كذا في القنري والاطول وهو مبني على كون افرادا معمول مطلق أي قصر افرادا وهو معمول
لاجله وتمييز فان جعل حالا من قصر اي حالة كون القصر افرادا فاللازم انما هو العطف على معمول واحد واحد
من يس (قوله مع عدم تنافي الشعر والكتابة) لصحة اجتماعهما في موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج
عن اقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عن هذه الاقسام الثلاثة قطعاً (قوله التنافي في اعتقاد المخاطب)
من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الامر بان لا يمكن اجتماعهما مع سيم (قوله
للفظ) أي لفظ المان (قوله معلوم مما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافي في الافراد معلوم من
قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان اللان ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض
في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب (قوله وايضا) عطف على قوله
فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب ايضا دأبه اي وايضا لوقلنا المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب
لا في نفس الامر لم يصح قول المصنف الخ اي لان التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي لعلمه

قول المصنف ان السكاكى لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظرين في الشرح (وقصر التعمين أعم) من ان يكون الوصفان فيه متنافيين اولا فكل مثال يصلح لقصر الأفراد والقلب يصلح لقصر التعمين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك قصرة) اى قصر الموصوف على الصفة (اذا زاد شاعرا لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعرا) مثل بمنالين اولهما الوصف المنبث فيه معطوف عليه والنفي معطوف والثاني بالعكس

من قوله المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد بالتنافي على ذلك التقدير من سم (قوله قول المصنف) اى في الايضاح (قوله وعلل المصنف) اشار به الى بطلان دليله بعدما بطل مدعاه سم (قوله وفيه نظرين في الشرح) حاصله انه ان اراد ان اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفى غيرها فاداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان اراد ان اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف ايضا على التنافي بل يفهم منه المتكلم بقرينة او بعبارة كان يقول ما زيد الا كاتب فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد الا شاعرا لكن في الاطول ان في الايضاح ليكون اثبات المخاطب الصفة المنفية في كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها (قوله وقصر التعمين أعم) اى من كل منهما على اتم ادوليس المراد انه اعم من المجموع بان يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين اما متنافيان اولا ولا واسطة وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله فكل مثال يصلح الخ وفيه اشارة الى ان الاحمية والاختصية انما هي باعتبار التحقق قال في الاطول الاحمية بحسب التحقق بمعنى ان كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعين وربما يصلح للتعين ما لا يصلح للأفراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح اه ونظر ابن جماعة في كون قصر التعمين اعم قال اذ اللازم في قصر التعيين كون المخاطب شاعرا في انصاف زيدا بحدى الصفتين وليس على التعيين وفي قصر الافراد من يعتقد انصافه بهما وفي قصر القلب من يعتقد انصافه باحدهما على التعيين فيكون بينهما مبينة ويمكن أن يقال العموم من حيث شرط شيء فيهما وعدم شرط شيء فيه لأن قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق عليه احدهما اه ما خصصا من يس والعل في قول الشارح من ان يكون الوصفان الخ اشارة الى جواب سؤال ابن جماعة (قوله وللقصر طرق) اى سواء كان حقيقيا او غيره وفي الاطول ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لكن ما في الاطول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا صمرو فان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقى ثم رأيت في يس ما يؤثرنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما في الشرح العضدى على مختصر الاول من ان الاستثناء من الاثبات نفي اتفاقا حفيد وسياى عن الاطول ما يخالف ما في الشرح العضدى (قوله منها العطف) كانه شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلاول مع النفي في المعطوف عليه فلذا اطلقوا الا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طريقة العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه في بحث العطف اطول وكتب ايضا قوله العطف قدمه لانه أقوى الطرق للتصریح فيه بالنفي والاثبات بخلاف غيره فان النفي فيه ضمنى ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لأن دلالة على القصر ذوقية لا وضعية كذا في القنري (قوله وما زيد كاتبا بل شاعرا) انما ذكر بل بعد النفي دون الاثبات لانها بعد النفي تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو ما زيد كاتبا بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه اثبات

(وقلبا زيد قائم لا قاعد أو ما زيد قائما بل قاعد) فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الاستحالة قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها أي قصر الصفة على الموصوف

الشعر لزيد مع السكوت عن نفي الكسابة واثباتها لزيد اه سيرا مي وكتب أيضا ما نصه ما نافية حجازية وشاعر معطوف على محل كائب باعتباره قبل دخول الناسخ وبكون من عطف المقررات قال الفري و زوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند البصريين ولهذا جاز العطف على محل اسم ان بمضمي الجبراه ولا يصح نصبه عطفًا عليه بعد دخول الناسخ لانه مثبت وهي لا تعمل فيه ولا أنه خبر لمبتدأ محذوف هنا وان نص عليه النحويون لان بل حينئذ يحذف ابتداء فتخرج عن العاطفة التي كلالنا فيها واعلم أن فائدة بل القصر مبنى على أن ما قبل بل في النفي متقرر نفيه كما عليه الجمهور أما على أنه مسكوت عنه كما عليه البعض فلا ووقع للحفيد مخالفة في الانتقال لما ذكرنا فاحذرهما (قوله وقلبا زيد قائم لا قاعد) اقتصراره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فلا اقتصار لما سيصرح به الشارح فترى (قوله إذا تحقق) أي ثبت سواء كان شرطًا كما قال المصنف أو لا فلا إشكال عام (قوله التنبيه على رد الخطاب الخ) أي لا من جوهر اللفظ بل من حيث وجود هذه الزيادة في كلام البلغاء الخالي عن التطويل بل لفائدة وإعطاء التنبيه على رد الخطاب الخ لان علامه في قصر القلب ولان اليراد فيه أقوى فلا ينافي في أنه قد يكون فائدة النفي التنبيه على تردد الخطاب إذا كان قصر تعيين تدبر (قوله بحسب المقام) فان كان هناك اعتقاد انك حمل على الافران وان كان هناك اعتقاد عكس حمل على القلب ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند المصنف في قصر القلب إذا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف لئلا يشكل عليك صحة كون زيد شاعر لا عمر وقصر قلب (قوله بتقديم الخبر) نيه بذلك على أن جواز ما شاعر عمرو على اعراب شاعر خبر مقدم وما عمرو ومبتدأ مؤخر الاعلى أن شاعر مبتدأ وعمر فاعل إذ حينئذ لا يجوز كما في الاطول قال لانه بطل النفي فيما بعد بل فيلزم حمل السفة من غير اعتماد اه وقد يقال يمتنع في التابع ما لا يمتنع في المتبوع (قوله لبطلان العمل) أي بتقديم الخبر كافي المطول وهذا عند الجمهور والاقدم جواز قوم الاعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان او غيره وجوزها ابن عصفور إذا كان ظرفا كذلك في المطول (قوله اورد للقلب مثالا) ظاهره مثالا واحدا مع انه اورد للقلب مثالين واحدا في الاثبات وواحدا في النفي فيمكن جعل التنوين للجنس أو يقال جعلهما واحدا نظرا لاتحاد متعلقهما (قوله ومنها النفي والاستثناء) في الاطول لا الاستثناء مطلقا إذ الاستثناء من الاستثناء ليس المقصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الايجاب فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكأن جاء في الرجال العلماء ليس قصر كذلك جاء في الرجال الجهال ليس قصر بخلاف نحو ما جاء في الازيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط والاقيل جاء في زيد فتأمل اه ببعض اخصار (قوله ما زيد الاشاعر وما زيد الاقائم) ليس لاعداد الامثلة هنا كبير فائدة اذ المثال الواحد نحو ما زيد الاقائم يضاف لما ينافيه كالسكانب فيكون قصر افراد ولما ينافيه كالقاعد فيكون قصر قلب فكان الاولى الاقتصار على مثال واحد كما صرح في قصر الصفة ولا يزال مثله في العطف لانه متوقف على التصريح بالطرفين فلا يتطرق له

افرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو أو عمرو شاعر ابل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لا اشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب مثلا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الامة فان مثلا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثلا لهما يصلح مثلا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق (ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا (ما زيد الا شاعرو) قلبا (ما زيد الا قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (ما شاعر الا زيد) والكل يصلح مثلا للتعين والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انما كقولك في قصره) افرادا (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد وفي دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام الممتد به لقصر القلب دون الافراد وأشار إلى سبب افادة انما القصر بقوله (انضمته معنى ما والا) وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما والا حتى كأنها لفظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء على الإطلاق

الاحتمال في الاضافة (قوله افرادا وقلبا) أي بحسب المقام (قوله ما شاعر الا زيد) ليس التقدير ما أحد شاعر لوجوب نصب شاعر حينئذ لان نقض النفي بالا لا يوجب ابطال عمل ما الا فيما بعد الا وليس التقدير أيضا ما شاعر أحد الا زيد غلى أن أن يكون زيد فاعلا لانه يشكل عمل شاعر في زيد لانه لما بطل فيه فيما بعد الالم يبق معتمدا على النفي فيما بعد الا فيتعين أن يكون المبتدأ مؤخر افاده في الاطول (قوله والكل أي) من الامثلة المذكورة لقصره أو قصرها (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) كان المناسب أن يقول بحسب حال المخاطب اذ لا اعتقاد في قصر التعيين (قوله ومنها انما الخ) كان الاولى أن يقدم على هذه الدعوى ودليها أعني قوله لتضمنه الخ بيان وجه كون النفي والاستثناء مفيدا للقصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم أيضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الامة قولهم شر أهرذاناب بما أهرذاناب الاشر فتخصيص انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا أن يقال خصمه بالتعويل للإشارة إلى رد ما ذكره بعض الأصوليين

من أن وجه افادته القصر أن ما نافية وان للاثبات ولا يرجع النفي والاثبات إلى ما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع إلى ما بعده والآخر إلى ما عداه وكون ما راجعا إلى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفي لما عداه وان اردته لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار اطول (قوله انما زيد كاتب وانما زيد قائم) في اعداد أمثلة قصره مامر (قوله افرادا وقلبا) أي بحسب المقام ولم يذكر المصنف ولا الشارح قصر التعيين في انما ولعله اعتمادا على المقايسة (قوله انما يستعملان الخ) ان كان الشارح نقل عبارة دلائل الاعجاز بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليه أنه استعمل انما في قصر الافراد الا أن يقال أنه قصد تعيين المذهبين لافساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه استعمله في قصر الافراد وان ثانت في عبارة دلائل الاعجاز ورد الاعتراض على صاحب الدلائل تدبر (قوله المعتد به) أي البليغ (قوله لقصر القلب دون الافراد) أي على خلاف ما مشى عليه المصنف فانه صرح باستعمال لافي قصر الافراد في بحث العطف السابق قريبا واما انما فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها لقصر الافراد لكن شرحه الشارح على أنها يستعمل له (قوله حتى كأنهما لفظان مترادفان) تفريع على النفي وانما قال كأنهما ولم يقل حتى أنهما لانه إذا كان بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كلمترادفين لان من شرط المترادفين أن يتحددا معنى وافرادا في اللفظ وهما ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (قوله على الاطلاق) أي من غير قيد وكتب أيضا أي من

فليس كل كلام يصلح فيه ما ولا يصلح فيه انما مخرج بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في
 افادة انها مقصورة وفي نسخة اخرى ما ولا يبيد ثلاثة اوجه نقل (اقول المفسرين انها حرم عليكم المينة بالنصب
 معناها ما حرم عليكم الا المينة) وهذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) اي رفع المينة وتقرير هذا الكلام
 ان في الآية ثلاث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع نصب المينة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع المينة
 كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والوصول بلا
 حائد وعلى الثانية موصولة والمائد محذوف لتكون المينة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى
 والمعنى ان الذي حرره الله عليكم هو المينة وهذا يفيد القصر (لما مر) في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد
 وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم
 الله عليكم الا المينة كانت مطابقة للقراءة الثانية والام تكن مطابقة لها لا فادتها لقصر فراد السكاكي والمصنف
 بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ المينة رفعها
 ونصبها وما على القراءة الثالثة اعني رفع المينة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة اي ما حرم عليكم
 الا المينة وان تكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم هو المينة ويرجح هذا ببقاء ان عاملة على ما هو اصلها
 وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب

كل وجه (قوله فليس كل كلام الخ) تفريع على قوله ليس بمعنى ما والا وكتب ايضا مانصه لان انما تستعمل فيما
 من شأنه ان لا ينكره المخاطب وما والا بالعكس فهذا دليل على انه ليس المعنى المعنى على الاطلاق اهـ وقوسياتي
 هذا في قول المصنف واصل الثاني ان يكون ما استعمل له بما يجمله المخاطب وينكره بخلاف الثالث ومراده
 الثاني ما والا وبالثالث انما (قوله لقول المفسرين) اي من العرب العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس
 وابن مسعود ومجاهد فلا استدلال بقولهم من حيث ذلك فصح الاستدلال وان دفع الاعتراض بان التفسير
 مستمد من هذا الفن فكيف يتمسك صاحبه بهذا الفن بقول اصحاب التفسير وهو مرجعهم في تصحيح دعاويهم
 (قوله لبقى ان بلا خبر) وجعلها موصولة والمائد ضميرا مستترا يعود على الذي والخبر محذوف والتقدير ان
 الذي حرم اي هو المينة الله تعالى عكس للمعنى المقصود وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حينئذ بيان للمحرم
 بالكسر مع ما فيه من التكف وايقاع ما على العالم وجعلها موصولة والمائد ضمير المفعول محذوف والمينة
 بدلا منه او مفعول محذوف والخبر محذوف اي ان الذي حرره الله المينة ثابت تحريمه تكف لا ينبغي ارتكابه
 في كلام الله تعالى (قوله والمائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا يفيد القصر) اي هذا المعنى يفيد
 قصر التحريم على المينة وما عطف عليها لان ما حرم في قوة المحرم فهو كالمنطلق في المنطلق زيد وزيد
 المنطلق (قوله من ان نحو المنطلق زيد الخ) اي من اجل المعرفة الطرفين (قوله وزيد المنطلق) ذكر على وجه
 الاستطراد والافئلة من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بلازم ان يكون للحصر قلت
 انما يحتمل عدم افادته لذلك اذ اظهر له فائدة اخرى وهنا لم يظهر له فائدة اخرى فيحمل على القصر المتبادر
 والسؤال والجواب في الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب في القراآت المتطابق
 لكن جهة التطابق مختلفة لان القصر في الاولى من انما وفي الثانية من التعريف الجندى (قوله والا اي والا
 تكن انما متضمنا معنى ما والا لم تكن اي الاولى مطابقة لها اي للثانية لا فادتها اي الثانية القصر دون
 الاولى (قوله وحرم) دافع على رفع ومبنيا حال من حرم وفي نسخة وحرم مبنيا فتكون الواو للحال
 (قوله وان تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاولى والتعريف على الثاني

في اختيار كونها موصولة، اذ الرجاء اختيار انما افادة (واقول انما اثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
أي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم ولا ثبات قيا، ونفي ما سواه من القعود ونحوه
وأما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة
انفصال الضمير منه) أي من انما نحو انما يقوم انما فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذرهما نالا
بأن يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير وعادله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال
ببيت من حو من يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الزائد) من الزود وهو الطرد
(الحامي الذمار) أي العهد وفي الأساس هو الحامي الذمار اذا حامي ما لم يحمله أليم عليه وعنف من حماه وحريته
(وانما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو
قال وانما أدافع

(قوله في اختيار كونها موصولة) أي حيث تلاوه والمطابق لقراءة الرفع لما مر فانه مبني على ان ما موصولة
اذ لو كانت كافة لم تستند في افادة قصر الى ما مر في تعريف المسند بل ان تضمنه معنى ما والا تكافي القراءة
النصب تأمل سم وكتب أيضا مانصه وعلى تسليمه يقال السبب ابقاء الى عامله (قوله ولقول النحاة) صح
الاستدلال بكلام النحاة لأنه يستنبط من كلام العرب (قوله انما اثبات ما يذكر بعده الخ) أي الحكم
الذي يذكر بعده وكتب أيضا مانصه والاثبات والنفي المذكوران معنى ما والا فانما متضمنة لبعثهما
ولاشك ان سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفي وانما صرحوا به في انما لخصتهما فيه بخلاف العطف وما
والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة (قوله أي سوى ما يذكر بعده) أي بما يقابله كما سيظهر
وصرح به في الأطول (قوله ونحوه) كلا ضطجاع (قوله ونفي ما سواه) من قيام عمرو وبكر وغيرهما فا
سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينبغي كل حكم سواء مطول ولا
ينافي هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقيا لان كونه حقيقيا باعتبار عموم المنفي عنه وان كان الحكم
المنفي خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) لم يقل ولو جوب انفصال الضمير مع أن الحق ما عليه ابن مالك
وجوبه اذا أريد الحصر في الضمير نظرا الى الحالة الثانية وهي اتصال الضمير اذا أريد الحصر في الفعل نحو
انما قلت وقول سيدي به اذ الفعل ضرورة بناء كما في يس على ان انما ليس للحصر كما هو المنقول عنه وهو
خلاف ما عليه الجماعة وقول الرجاء يجوز انما الفصل والوصل بناء على انه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير الفصل
على الحصر في الضمير في وصل انما كالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فتبين ان الحق ما قاله ابن مالك ولا
عبارة بتشنيع أي حيان عليه فانه في غير عمله وكتب أيضا قوله واهية الخ فيه دور لأن صحة الانفصال متوقفة
على التضمن كما قال الشارح وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلالنا بها عليه وقد يجاب
باختلاف الجهة فالنوقف الاول توقف حصول والثاني توقف معرفة وكتب أيضا على قوله ولصحة انفصال
الضمير مانصه في مقام لا يصح الفصل فيه بدون انما (قوله الا بأن يكون المعنى) وعند الاتصال بأن تقول انما
أقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من اتصال معنوي لا لفظي (قوله وما مله) انظره مع أن يقوم الغائب وانا
للمتكلم الا ان يقال الفاعل في الحقيقة محذوف أي ما يقوم احدا الا انا (قوله ثم استشهد الخ) لا يقال لا شاهد
فيه على ذلك لجواز ان يكون الضمير ليس فاعلا بل تأكيذا للفاعل الذي هو ضمير مستتر ليصح العطف عليه
لأننا نقول بمن كونه تأكيذا بداءة الفعل بغير الهمزة مع ان صحة العطف يكفي لها فاصل ما وهو مانع
احسابهم على انه لو كان الامر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه الشارح (قوله ولهذا
صرح باسمه) تقوية للشاهد (قوله أي العهد) وعليه فالمراد بالحماية الوقاء بالعهد والمراد بالعهد ولو ضمنا
كالعهد يحفظ الزوج زوجته وماله وولده (قوله وانما يدافع) ليست الواو بعاطة لأن الجملة تنذيرية

عن احسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز أن يقال أنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما يدافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيد وليست ماموصولة وأنا خبرها إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما (ومنها التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف (تميمى أنا) كان الأنسب ذكر مثالين لأن التيمية والقيسية أن تنافي لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والالم يصلح لقصر القلب (وفي قصرها

والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كأنه قيل أن الذائد الحامى لاني شجاع مطاع قال السيرامى والقصر في إنما محتمل للأقسام الثلاثة بحسب ائمة قدام مخاطب يس (قوله عن احسابهم) جمع حسب وهو في الأصل المفخرة والمراد العرض ونحوه (قوله لما كان غرضه الخ) وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو في قرينة المدح فاندفع ما قد يقال في كلامه مصادرة لأنه أخذ الدعوى في الدليل لأن كون المراد حصر المدافع لا المدافع عنه وكونه لو قال إنما يدافع عن احسابهم لصار المعنى الخ مبنى على تسليم افادة إنما الحصر التي هي الدعوى (قوله وأخره) أي عن قوله عن احسابهم (قوله وهو ليس بمقصود) لما فيه من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لأنه في معرض التفخيز وعد المآثر (قوله ولا يجوز أن يقال) في دفع الاستشهاد (قوله لأنه كان يصح الخ) لا يأتي إلا على قول ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لا على قول قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشر (قوله على أن الخ) فان قلت كيف يجوز حينئذ عطف أو منى على المستتر في أدافع مع أنه لا يصح أدافع منى قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة مع أنه لا يصح أسكن زوجك وخلاصته أنه يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الاوائل فترى (قوله وليست ماموصولة) منع لسؤال وارد على استشهاد المتن بالبيت وكتب أيضا ما نصه بمعنى الذي فلا يكون مانع فيه وإن أفاد الحصر (قوله إذ لا ضرورة في العدول الخ) فيه يوجد العدول بأن المراد الوصف أي أن قويا يدافع أنا كما أشار إليه صاحب الكشف في ما في آيات سورة الكافرين وغيرهما فترى أي وما تستعمل في صفات من يعلم (قوله عن لفظ من) مع كونها المستعملة في العالم كما هنا لاسيما والمقام مقام مفاخرة وأيضا وكانت موصولة كتبت مفصولة من أن (قوله أي تقديم ماحقه التأخير) سواء بقي بعد التقديم على حالة كما في زيد اضربت أولا كما في أنا كفيت مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على قول السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنا في الأصل تأكيد كيدا كما سبق تحقيقه إلا أنه غير ظاهر على رأي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وإن كان من قبيل القار فتقييد التقديم بما حقه التأخير غير مناسب هنا لأن يبنى على الأعم الاغلب فترى (قوله ماحقه التأخير) خرج به ما وجب تقديمه لصدارته كإين ومتى كما مر عند قوله المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا كذا في يس (قوله كان الأنسب الخ) في بعض الشروح أن قوله المصنف تميمى أنا وقصر تعيين إذا كان المخاطب يرددك بين قيس و تميم وقصر قلب إذا كان ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وقصر افراد إذا كان يعتقد أنك تميمى وقيسمى من جهتين أهوبه يعرف ما في كلام سم ويوافق ما في بعض الشروح قول المطول أنه يصلح لاعتباره مقابلا لاسلب التيمية فيكون قصر قلب ولا اعتباره مقابلا للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد إذا لا منافاة بين النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالولاء وبالنسب كذا في يس فتعبر الشارح بالانسب لا مكان صلاحية المثال لها على ما ذكر (قوله ان تنافيا) أي إذا جعلنا المتبر في النسب طرف الاب فقط كما هو المعروف وقوله والأي وان لم يتنافيا أي إذا جاوزنا في النسب

أنا كفيت مهمك) افراداً وقلباً وتعييناً بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر (تختلف من وجود دلالة الرابع) أي التقديم (بالفحوى) أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك (و دلالة الثلاثة الباقية بوضع لأن الواضح وضعها المعان تفيد القصر (والاصل) أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل (في الاول) أي طريق المعطف (النص على المنفى كما مر فلا يترك) النص عليهما (لا كراهية الاطناب كما إذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمره وبكره فقول فيهما) أي في هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) أما في الاول فعناه لا غير النحو أي لا التصريف ولا العروض وأما في الثاني فعناه لا غير زيد أي لا عمره ولا بكره وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيهاً بالغايات وذ كر بعض النحاة أن لا في لا غير

اعتبار الام (قوله أنا كفيت مهمك) ان قلت الكلام في تقديم ما حقه التأخير وأنا مبتدأ حقه التقديم قلت بلا حظاً أنه في الاصل تو كيد تقديم وجمل مبتدأ كما سبق عن السكاكي والمصنف لم يرتض به فليس فيه تقديم ما حقه التأخير عنده وان أفاد التخصيص كما قررناه آنفاً ذاً كذا في يس (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب حال المخاطب إذا المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاده بل هو شك (قوله فدلالة الرابع) وكذا دلالة زيد المنطلق (قوله بالفحوى) كسلي وحره وعشره هو مفهوم الكلام ومذهبه أطول (قوله أي بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الاصول لأن الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم (قوله والباقية) بالجر عطفاً على الرابع كما به عليه الشارح فقيه عطف مع مولى عاملين مختلفين قاله في الاطول (قوله بوضع) إلا أن أحوال القصر من كونه افراداً وقلباً وتعييناً إنما تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد لوضع (قوله وضعها المعان تفيد القصر) أي اثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من ثلاثة وهذا يفيد القصر أي يستلزم القصر والاختصاص وكتب أيضاً قوله وضعها المعان تفيد القصر فإن حرف النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء للاخراج عن حكم النفي ويلزم من اجتماعها قصر وهكذا غيره أطول ومنه يعلم ما في كلام الحفيد هنا فتدبر (قوله كما مر) من الامثلة فإن في لا المعطوف عليه هو المنبت والمعطوف هو المنفى وفي بل بالعكس مطول (قوله لا كراهية الاطناب) أي في مقام الاختصار أو لتأتى الانكار عند الحاجة أو قصد الابهام أو نحو ذلك كما في يس (قوله كما إذا قيل زيد يعلم النحو الخ) قد يقال في هذا المثال نص عليهما إلا أو لفظ غير ونحوها عبارة عن المنفى وبحاج بأن المراد بالنص التصريح وليس في ذ كر غير ونحوها تصريح بالمنفى بل هو مذكور معها إجمالاً لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها فليتأمل سم وقال في الاطول ويرى بما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصاعلي المنبت والمنفى كما إذا قصد القصر الحقيقي فلذا قيده بقوله إذا قيل فاعرفه اه (قوله فتنه قول فيهما) أي رداعلي القائل مامر (قوله لا غير) فيه جرى على القول بجواز حذف ما أضيف اليه غير إذا وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد بالسمع خلافاً لمن زعم أن قولهم لا غير لحن واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس واسمه محذوف تقديره ليس معلومه غير النحو وفي محل رفع عند الزجاء على أنه اسم ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النحو معلومه وأما غير في لا غير فجعلها بحسب المعطوف اه سم باختصار (قوله أي لا لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله أي لا عمره) فيكون من قصر الصفة (قوله وبنى على الضم) هذا هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح نحو لا ريب فيه يس (قوله وذ كر بعض النحاة) المراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى فري وكتب أيضاً قوله وذ كر الخ أراد على عدد

ليست عاطفة بل لفي الجنس (أو نحوه أي نحوه لا غير مثل لا ماسوا ولا من عداه وما أشبه ذلك) (و) الأصل
(في) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفي وهو ظاهر (والنفي) أي الوجه الثالث من وجوه
الاختلاف أن المنفي بلا العاطفة (لا يجمع الثاني) أدنى النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد
يقع مثل ذلك في كلام المصنفين (لأن شرط المنفي بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفي (منفيا قبلها
بغيرها) من أدوات النفي لأنها موضوعة

المصنف لها من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض النجاة الخ وعليه فهي معطاة حكم
العاطفة من افادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغي على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول
العطف في المعنى اه وفي يس أن الكلام على هذا ليس من طرق القصر ونقله عن الأطول لكن الوجه
الاول (قوله بل لنفس الجنس) والخبر محذوف أي لا غير عالم أو معلوم له (قوله أو نحوه) معطوف على
مقول القول وهو جملة زيد يعلم الخ وكان الظاهر أن يقول الشارح أي نحو زيد يعلم النحو لا غير وهو زيد يعلم
النحو لا سواء لكن لما كان الغرض الأهم من قول المصنف أو نحوه بيان أن لا اختصاص للفظ لا غير هنا
فانه قد يتوهم اقتصر في التفسير على رجوع ضمير نحوه للا غير تدبر يس (قوله مثل لا ماسوا) في الاول
وقوله ولا من عداه في الثاني (قوله والأصل في الثلاثة الخ) قال الفري وكما ترك الأصل الاول كراهة
الاطناب يترك هذا يضافي مثل قولك ما زيد اضربت وما أنافات إذا قصد به قصر الفعل على غير المذكور
لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت اه بقي أنه يرد عليه ما قاله
ع س أنه يلزم منه أن يكون نحوه ما جاء القوم الا زيد على خلاف الأصل لأنه نص فيه على المنفي والمثبت
جميعا ولم يقل بذلك أحد الا أن يمنع أنه نص فيه على المنفي لأنه القوم ولم ينص فيه على الافراد واحدا
واحدا وأجاب بعض الأفاضل بأن الكلام في الاستثناء انفرغ كما صرح به المصنف وأقول إنما خص
المصنف الكلام بانفرغ لانه محل خفاء كما سيذه عليه يس وفي الأطول الاقتصار على المثبت في النفي
والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح في - فانه أن الأصل فيه ذلك (قوله بلا العاطفة) يعني لا مطلق النفي
كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم واه يس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله
النفي بلا العاطفة ليس المراد أن هذا الحكم مختص بالنفي بل بل العطف يدل كذلك لكن المدعى هنا
خصوص من النفي بلا قرينة الدليل والافلاخفاء في امتناع ما زيد الا قائم بل قاعد لكن بدليل آخر لا بما ذكره
اه وكان الدليل الآخر هو ما ذكره من أن بل تنقل حكم ما قبلها الى ما بعدها في المثبت وتقرر حكم ما قبلها
في المنفي وتثبت ضدها لما بعدها على ما فيه يس بتصريف وإنما كان المدعى هنا خصوص النفي بلا لان
اقتصوده هو الفرق بين الثاني وبين الآخرين ولا يصح ما زيد الا قائم بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل
قاعد وتعمي أنابل قيدي كما في الأطول (قوله لا قاعد) انظر هل يصح بدل لا قاعد لا عمرو مثلا شيخنا
وأقول الظاهر أن لا يصح لانه وان لم يكن المعطوف بهام فما قبلها - كنهه يروم أن النزاع في قيام زيد وعمرو
لا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام يس (قوله) وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين) لافي
كلام الله تعالى بل ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم مطول وفيه انه وقع في كلام الزمخشري
وهو عن يستدل بتراكيبه عند الشارح والسيد وغيرها الا أن يقال لعل هذا منه مذهب له يخالف
للجمهور فلا يستدل به فانه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور ع س سم وفي الأطول ومما ينبغي
أن ينظر فيه نظر من يسلك في المازدانة ما يكاد يشبه بالجمع بين لا والنفي والاستثناء وهو ما يؤكده النفي
والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة جئ بها للتأكيديس الا ومنه قول الكشاف

لأن تنفيهما أو جبهته للمتبع لا لأن تعيدها للنفي في شيء قد نفيتها وهذا الشرط مفقود في النفي والامتناء
لأنك إذا قلت ما زيد القائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بمقاعد ولا قائم
ولا مضطجع ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئاً هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في
ما يقوم إلا زيد وقوله بغيرها يعني من أدوات النفي على ما مرح به في الفتح وثبتته الاحراز عما إذا كان
منفياً بنحو الكلام أو علم التكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجي في انما لا يقال هذا يقتضي جواز أن يكون
منفياً قبلها بلا العاطفة الأخرى نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند لا نأقول الضمير لذلك الشخص أي
بغير لا العاطفة التي نفى بها ذلك النفي ومعلوم أنه يمتنع نفية قبلها بالامتناع أن ينفي شيء بلا قبل إلا بيانها
وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذي غيره فإن المهوم منه أنه لا يؤذي غيره سواء كان لذلك الغير
كرماً أو غير كريم (وبجامع النفي بلا العاطفة (الآخرين) أي انما والتقديم (فيقول انما نأعمى لاقيمي

وما هي الشهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على الشهوات بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيداً للقصر
وأراد به لا غير الشهوات موجودة فكانه قيل ما هي الشهوات ما هي الشهوات وكيف لا يسمى هذا
المسلوك مزدلفة وقد عده الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين وأوضح به دعوى أنه مما يكثر
في الكشف ونكاد أي نجترى بأنكار الوقوع فيه ولا تخاف اه مع حذف (قوله لا لأن تنفيهما أو جبهته
للمتبع) هذا ظاهر في مثل جاءني زيد لا عمرو ولكنه يشكل بمثل زيد قائم لا قاعد لأن المنفي به القاعد وهو
لم يوجب للمتبع أي القائم والجواب أنه نفى به أثبوت القاعد لزيد بعد إيجاب ثبوت القاعد لزيد فقد وقع
للمتبع إيجاب الثبوت لزيد وهذا الثبوت منفي بلا عن التابع كذا في الحفيد وغيره وقال في الأطول
كان مرادهم نفى ما أوجب للمتبع عما بعدها ونفى ما بعدها عما أوجب له المتبع أو نفى التعلق بما
بعدها بعد التعلق بالمتبع ليشمل جاءني زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضررت زيد لا عمرو إلا أنهم تسامحوا
في البيان واكتفوا بذكر المعنى في العطف على السند إليه واعتمدوا على المقايضة لظهور الحال بعد هذا
القدر من البيان (قوله ونحو ذلك) كما استلحق (قوله هو منفي قبلها بما النافية) فلزم التكرار (قوله
وكذا الكلام في ما يقوم إلا زيد) نفيت القيام عن عمرو وبكرو غيرهما فلا يصح أن تقول ما يقوم إلا زيد
لا عمرو وكتب أيضاً ما نصه من قصر الصفة على الموصوف والاول أغنى ما زيد الا قائم من قصر الموصوف
على الصفة (قوله لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غير نوع لا وحيد إذ يكون المثل المذكور
صحيحاً وقوله لا نأقول الخ حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها فلا يصح المثل (قوله هذا
يقتضي جواز الخ) لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون ذلك المنفي منفياً قبلها بغيرها (قوله أي بغير لا
العاطفة الخ) وفي المثل المذكور نفى بغير شخص لا الأولى هند الداخلية في جملة النساء المنفية فيفيد كلام
المصنف بطلان هذا المثل لا جوازه (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضي كلام
المصنف جواز أن يكون منفياً قبلها بشخصها لأن الامتناع أن يكون منفياً قبلها بغير شخصها وحاصل
الجواب أن هذا مدفوع لأنه معلوم أنه يمتنع نفية قبلها بشخصها (قوله وهذا كما يقال الخ) مرتبط بقوله
الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله فإن المهوم منه أنه لا يؤذي غيره) لأن الضمير في لا يؤذي غيره
راجع لشخص الكريم لا إلى نوعه حتى يكون المعنى لا يؤذي غير الكريم أن هذا النوع فيصدق بأذيته لغير
الكريم (قوله وبجامع الآخرين) بقي أنه حينئذ يسند القصر إلى أيها موفيه تفصيل فقي لامع انما نحو
انما ضربت زيد لا عمرو لا يسند إلى انما اتفاقاً من الشارح والسيد لأنها أقوى في لامع التقديم نحو زيد
ضربت لا عمرو لا يسند إلى التقديم اتفاقاً أيضاً منما واختلاف في التقديم وانما فذهب الشارح إلى أنه يسند

وهو يأتي لا محالة ولا النفي هما) أي في الأخيرين (غير مصرح به) كافي النفي والاستثناء فلا يكون النفي بلا العاطفة منفيًا بغيرها من أدوات النفي وهذا (كما يقال امتنع زيد عن الجي لا محالة) فإنه يدل على نفي الجي عن زيد لكن لا صريح يحال ضمنا وإماما معناه الصريح إيجاب امتناع الجي عن زيد فيكون لا نفيًا لذلك الإيجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن الجي من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة أن النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كافي إنما أنا نعيم لا قيدي إذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن الجي على نفي عن عمرو ولا ضمنا ولا صريحًا قال (السكاكي شرط مجامعة) أي مجامعة النفي بلا العاطفة (الثالث) أي إنما (أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو إنما يستجيب الذين يسمعون) فإنه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لأن الاستجابة لا تكون إلا لمن يسمع بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو إذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال (عبد القاهر لا تحسن) مجامعة (الثالث) (في)

إلى التقديم لأنه أقوى وعكس السيد لأن إنما أقوى من سم والقوى وقوله لأنه أي التقديم أقوى هذا ما ذكره الشارح في شرح افتتاح وذكروا في المطول أن إنما أقوى وقال في الأطول الأظهر أن النفي لا يجمع التقديم الذي للقصر ولا إنما للقصر بل يحمل إنما على التأكيد كما هو أصل وضع أن التأكيد بما ومنه إنما زيدا ضربت فإن إنما فيه ليس للقصر كقول أبي الطيب * إنما لذة ذكرناها ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا أجاز الجمع بين التقديم ولا وإنما ولا والنفي والاستثناء نص في القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجمعه (أه) قوله وهو يأتي لا محالة قال في المطول والتنزيل بنحو زيدا ضربت لا محالة أحسن قال السيد لا احتمال أن يقال هو يأتي لا محالة من باب التقوى دون التخصيص فلا يكون هناك إلا طريق العطف فقط إلا أن هذا الاحتمال مرجوح لأن قوله لا محالة يدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التنزيل به حسنا لا أن التنزيل بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كافي النفي والاستثناء) راجع للنفي وكتب أيضا قوله كما في النفي والاستثناء فإن نفيه مصرح به وإن لم يكن النفي مصرح به أطول (قوله إيجاب) المراد به الوجوب أي الثبوت (قوله امتناع الجي عن زيد) في العبارة قلب والأصل امتناع زيد عن الجي كافي المتن فتدبر (قوله نفيًا لذلك الإيجاب) أي عن التابع (قوله والتشبيه الخ) عبارة الأطول بدد قول المصنف كما يقال امتنع زيد عن الجي لا عمرو وما نصه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجيء زيد لا عمرو وللفرق بين النفي المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفي الأخيرين دون الثاني فلا يرد أنه لا يصح نظيرًا لما سبق لأن النفي بلا ليس منفيًا قبلها فيه بخلاف ما سبق (قوله من جهة أن النفي الضمني الخ) فيه أن المشبه به بل والتشبيه لا يفيد أن النفي الضمني ليس في حكم الصريح فكان الأولى والأظهر أن يقول من جهة أن النفي فيه غير مصرح به بل ضمني ويؤيده قوله قبل فإنه يدل على نفي الجي عن زيد الخ فتدبر (قوله شرط مجامعة الثالث أن لا يكون الوصف مختصا) ظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم فيصح أن نقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط في قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفي بلا العاطفة الطريق إنما أن لا يكون الموصوف في نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال إنما المتقى يسلك منهاج السنة لا طريق البدعة (أه) وفي الأطول يشترط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال إنما الموصوف قاعد لا قائم فترك بيانه ظهور حاله بالمقايسة (أه) (قوله أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال في الأطول ولا يذهب عليك أنه لا يتصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص إلا للتنزيل الخاطب منزلة الخفي أو التردد لدواع (قوله بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة النال أطول (قوله لأن الاستجابة) قيل عليه إذا صح

الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) إلى الصواب إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي يستعمل فيه النفي والاستثناء (بما يجعله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أي إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز وفيه بحث لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصير بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن انما تكون خبر من شأنه أن لا يجعله المخاطب ولا ينكره حتى أن انكاره يزول بأدنى توبيخ لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في الفتح (كقولك لصاحبك

قصره بانما فما المانع من صحة العطف يس (قوله كما تحسن قيد في تحسن المنفي فيفيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله إذ لا دليل الخ) فيه أنه تقدم منع ما زيد إلا قائم لا قاعد فلم لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد يس (قوله وأصل الثاني الخ) وجه الاختصار في هذا الاختلاف على الثاني والثالث كأنه لأن الأول والرابع مستويا بالنسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلاثة أقسام فلا يرد أنه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أي الحكم) عبارة الأطول أن يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذي استعمل فيه الخ) إشارة إلى أن اللام بمعنى في وان ضمير استعمل لغير ما فهي صلة جرت على غير ما هي له ولا يبرز لآمن اللبس وأيضا عدم الأبراز مع الفعل جائر اتفاقا وانما الخلاف مع الوصف على ما نقل عن الراعي لكن رأيت في التصريح وجمع الجوامع حكاية الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يجعله المخاطب وينكره) فان قلت جهل المخاطب بما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لأن المراد به الانكار التام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فخرى وكتب أيضا ما نصه الجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا في قصر التعيين إذ المتردد لا انكار عنده ثم رأيت في الأطول ما نصه مما يجعله المخاطب وينكره فاستعمله في قصر التعيين على خلاف الأصل إذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره لكفاء اه ولو اكتفى الخ أنظره مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار وأنه لا يأتي الثاني وعليه فالعلة إذا وجد الثاني فقط كان من التنزيل الآتي اه (قوله وفيه بحث) اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال في الأطول الاشكال لانه يصح أن تكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء غالبا في المنكر وربما يستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول كما أنه ربما استعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم ومآل تنزيل المجهول منزلة المعلوم في تنزيل المجهول والحقيق منزلة المجهول الادعائي كما أن مآل تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النفي والاستثناء تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيلين ودقهما (قوله سوى لازم الحكم) وهو العلم بأن يعرف الحكم (قوله ما شأنه أن لا يجعله المخاطب ولا ينكره) ولكنه جاهل ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى أن انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التأويل المذكور (قوله كقولك الخ) تمثيل لأصل الثاني أعني النفي والاستثناء وكتب أيضا قوله كقولك الخ قال في المطول دخولا على تمثيل المصنف مانصه ثم أنه قد يترك كل من الاصلين اخرجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار إلى أمثلة الاصلين وتركها بما بقوله كقولك الخ أي إلى المصنف الآتي مؤكدا

وقد رأيت شعبان بعيد ما هو الازيد اذا اعتقده غيره) أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد (مصرأ) على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أي لذلك المعلوم (الثاني) أي النفي والاستثناء (افرادا) أي حال كونه قصر افراد (نحو وما محمد إلا رسول أي مقصور على الرسالة لا يتعد أهالي إلى التبري من الهلاك) فالخطابون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عاقلين بكونهم مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمراً عظيماً (نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم إياه) أي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عليه الصلاة والسلام (أو قلباً) عطف على قوله افراد (نحو ان أنتم إلا بشر مثلنا) فالخطابون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاهلين بكرههم بشر أو لامتكبرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

بما ترى (قوله وقد رأيت) الأنسب رأيتما (قوله شعبان) بفتح شين وكسر باء تحريك وقد يسكن أي شخصاً كذا في الصحاح أطول (قوله من بعيد) وشأن البعيد أن يجهل وينكر (قوله اذا اعتقده غيره) فهو قصر قلب وكتب أيضاً قوله اذا اعتقده غيره أي غير زيد بأن يكون زيد أو عمر أو يكون عمر اطمأن بالاحتمال القسامين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أي الحكم المعلوم منزلة الحكم المجهول وكتب أيضاً قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثاني الخ (قوله لاعتبار مناسب) بتووين اعتبار أي لأمر معتبر مناسب للمقام (قوله فيستعمل له) أي فيه على ما صنع الشارح ويحتمل رجوع الضمير للتزويل فتكون اللام للتعليل (قوله أي حال كونه) أي كون الثاني وقوله قصر افراد أي دال قصر افراد وكتب على قوله أي حال كونه مانصه أو لأجل الأفراد (قوله أي مقصور على الرسالة) فهو مقصور الموصوف على الصفة وفي قوله لا يتعداها الخ (إشارة إلى أن القصر اضافي) (قوله من الهلاك) أي اوت (قوله نزل استعظامهم الخ) أي فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد أن الملائكة دعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة انكارهم أطول وكتب أيضاً قوله نزل استعظامهم لاشك أن المعلوم هو عدم التبري من الهلاك فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ أن يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبري منزلة المجهول لاستعظامهم هلاكه فكأنهم منكرون ليجري الكلام على سنن واحد فتأمل (قوله فاستعمل له) أي فيه في ذلك الحكم المعلوم وهو اثبات الرسالة مع نفي التبري عن الهلاك (قوله والاعتبار المناسب الخ) قال في الأطول ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفسد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والأقرب عندي أنه قصر قلب أي وما محمد إلا رسول لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى الوهية لأن البقاء يخص الاله وكل شيء هالك إلا وجهه واعتقاد الألوهية يناقض اعتقاد الرسالة اه وهذا كما على أن معتمد القصر ليس الصفة أغنى قد خلت من قبله الرسل وفي الكشف كقول السيد إشارة إلى أنها معتمدة فكانه قيل وما محمد إلا يخلو كما خلت الرسل قبله نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم إياه نحو طوبوا على طريق قصر القلب (ان أنتم إلا بشر مثلنا) خاطبهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذي هو مرادهم لأنه في زعمهم أبلغ إذ كانوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تعدون الانصاف بها إلى الاتصاف بنقيضها الذي ثبتت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل أنه يمكن أن يكون قصر افراد جرياً على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما زعمون وقصر القلب بلا تنزيل أيضاً بأن يكون المراد ما أنتم إلا بشر مثلنا لا بشر أعلى منا بالرسالة ع ق وكتب أيضاً ما نصه قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المذكورين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقبلوا هذا الحكم وقالوا ان أنتم الابرار مثلنا أي مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا لتنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا ان نحن الابرار مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله (وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الابرار مثلكم من باب مجازاة الخصم) وارضاء العنان اليه بتعليم بعض مقدماته (ليعثر الخصم) من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أي اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيت من كوننا بشرا أخق لا نسكروه ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله تعالى علينا يا رسالة فلماذا اثبتوا البشرية لا أنفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك)

السابق بأن المنشأ في التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفي السابق حال المخاطب فقط ولا يخفى أنه وهم لان المنشأ في التنزيل مطلقا مخافة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا أنه في السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك ببحث شريف نظنه موهبة رؤوف لطيف وهو أن ما جعلوه تنزيلا يحتمل أن يكون على مقتضى الظواهر ويكون الكلام من قبيل الكتابة فيكون أن أنتم الابرار مثلنا بمعنى أن أنتم الابرار غير رسل لا ستلزام البشرية نفى الرسالة فذكر البشرية وأريد انتفاء الرسالة فنفى الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام اغتيال أن أنتم الابرار مثلنا تريدون أن تصدونا الآية دون ما أنتم الابرار مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إلما في الأول من الاشكال الذي أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول ببعض تلخيص (قوله لا اعتقاد القائلين الخ) هذ هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) النافية للبشرية على زعم القائلين (قوله لما اعتقدوا الخ) فبنى القصر هنا على حال المتكلم والمخاطب وفي المثال السابق على حال المخاطب فقط (قوله من التنافي الخ) بيان لما (قوله فقبلوا) أي القائلون (قوله المخاطبين) أي بأن أنتم الابرار مثلنا (قوله من باب مجازاة الخصم أي الجري معه وعدم مخالفته في السلوك) (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو كونهم بشر الا يقال لا معنى للمجازاة هنا لانها إنما تكون فيما يخالف الواقع عند المجازي فيسهل على سبيل التنزل وهنا ليس كذلك اذ بشريتهم موافقة للواقع بلا خلاف لانا نقول المجازاة تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ثانيها الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع والتبكي في هذا باعتبار الإشارة بتسليمها الى أنها لا دخل لها في المطلوب كالبشرية هنا مما باختصار وكتب أيضا قوله بتسليم بعض مقدماته لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة الى اصغائه لما يلي اليه بعد ذلك فيعثر بما يلي اليه بعد ذلك وينفخهم وأما اذا عورض من أول وهلة فرما كان سببا لنفرتهم وعدم اصغائه وعناده (قوله من العثار) أي لامن العثور وهو الاطلاع (قوله اسكات الخصم والزامه) بأنه يترتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطاعيته في الظفر ما ينقطع به اما باظهار ان ما سلم له لا يستلزم مطلوبه كما هنا وأنه يستلزم ما يناقض المطلوب كما نقل في آية قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أي في الصورة فانه أقوى في المجازاة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحجة رألا ترى الى قولهم ولكن الله يمين على من يشاء من عباده سيد وحاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وإنما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم ولا حسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعني اثبات البشرية ونفي الملكية لا نفى الرسالة فرادهم مانحن

عطف على قوله كقولك اصادك وهذا مال الاصل انما أى الاصل فى انما اذا استعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما هو أخوك) ان يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترفقه عليه (أى أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مضيقا على أخيه) والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) (أى انما نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصاحون) ادعوا ان كونهم مصاحين أمر ظاهر من شأنه الى لا يجمله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء الانهم هم المفسدون لارد عليهم مؤكدا بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التبريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية انما على العطف امة

الابشر منكم لا ملائكة كما تقولون اكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه اذ لا يلزم عن الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر لكن يرد على هذا أن المخاطبين أعنى الكفار لا ينكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم بهذا الحصر أعنى ان نحن الابشر منكم الا ان يجاب بان القصر قد يكون لنكتة غير الافراد والقلب والتعيين ملخصا من سم (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطفه على قوله نحو وما محمد الخ فلتتخلص من الاعتراض الآتى لأنه ليس من امثلة التنزيل منزلة المجهول المستعمل فيها النفي والاستثناء حتى يعطف على مثاله السابق فان ذلك لا يلائم قول المصنف بعد وقد ينزل الخ فان دفع ما لم سم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسبأنى القدح فيه يقول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا او عقد قول المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا فى مجهول بالفعل لكنه شأنه ان لا يجمل وانما قال الاول ولم يقل والمتعين او والصواب لا مكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ويقر به واى شأنه ان يعلمه ويقر به وهو جاهل بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر (قوله لا على مقتضى الظاهر) اى لا يعلم انه اخوه لكن لما لم يشفق عليه نزل منزلة الجاهل نحو طوب بالقصر (قوله المجهول) اى عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) اى ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصير على انكاره لا المعلوم بالفعل لأن المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر سم (قوله من شأنه ان لا يجمله المخاطب ولا ينكره) وان كان هو جاهلا له ومنكر بالفعل (قوله بما ترى) اى بما تعلمه محققا وبما تبصره اظهروا كماله أطول (قوله من ايراد الجملة الاسمية) اى من الجملة الاسمية الموردة لان المؤكد الجملة الاسمية لا يرادها سم فهي من إضافة الصفة (قوله الدال على الحصر) اى حصر السند فى السند اليه فالعنى لامفسد الالهم لما تقرر من أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر السند على السند اليه وتأكيد الرد على الكفار حاصل به أيضا وان كان قصر السند اليه على السند هنا أبلغ في ذلك (قوله ثم تعقيب الخ) عبارة الأطول وهنا تأكيد آخر لم يشر اليه المصنف وهو توبيخهم وتقريرهم بقوله ولكن لا يشعرون وجعله داخلا فى قوله ما ترى كما يشر به كلام الشارح بعيد عن السوق ويأباه بيان الايضاح (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومزية انما) أى شرفها وفضلها (قوله على العطف) واما النفي والاستثناء والتقديم فقيمهما تعقل الحكيم أيضا مما لم تظهر هذه المزية لانهما عليهما ولذلك لم يتعرض لهما مع ان لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون التقديم معمولا لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء فى الازدادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف ان صورة العطف تحتل الاستتلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكيم بواسطة ذلك الارتباط علق والحاصل

يعقل منها) أي من انما (الحكماء) الذين لا يثبت لهم ذكر وانفي عما عداه (معاً) بخلاف العطف فإنه يفهم منه
 أولاً الاثبات ثم انفي نحو زيد قائم لا قائداً وبالعكس نحو ما زياً قائماً بل قائداً (واحد من واقعها) أي هو واقع انما
 (التمريض نحو انما يتذكر) أو لو الباب فإنه تعريض بذالك كفارة من فرط جهلهم كالبهايم فطعم النظر منهم كطعمه
 منها) أي كدفع النظر من البهايم (ثم القصير كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مرقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام
 الازيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الاصرماً أو ما ضرب عمر الازيد والمفعولين نحو ما
 أعطيت زيد الادرها وما أعطيت درهما الازيد وغير ذلك من المتعلقات (ففي الاستثناء يؤخر المقصور
 عليه مع اداة الاستثناء) حتى لو اريد القصير على الفاعل قيل ما ضرب عمر الازيد ولو اريد القصير على المفعول
 قيل ما ضرب زيد الاصرماً ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى
 هذا قياس البواق فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف

ان الاستثناء هو الاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكماء مع الكن تعلقهما معاً في انما أقوى
 منه في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا خصت في المتن بالذكر والاحسن ان يقال غير انما لا يعقل
 فيه الحكماء اجمالاً أولاً ملو وكتب على قوله فقيهما تعقل الحكماء ايضاً معاً ما فيه يؤخذ منه انه كان
 الاحسن ان يقول ومزينة غير العطف عليه الا ان يقال انما اكل في هذه المزية منهما كما بينه عرق بقوله مع ان
 لها الخ (قوله يعقل منها الحكماء) أي بحسب الوضع بمعنى ان الواضع وضعها للمجموع فلا يرد انه قد يلاحظ
 احدهما قبل الآخر سم (قوله معاً) أي وتعقل الحكماء معاً ارجح اذ لا يذهب فيه الودم الى عدم القصير من أول
 الامر كما في المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أي مواضعها (قوله التعريض) أي الكلام الذي راد به
 التعريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى ليلوح بغيره أي يفهم منه معنى آخر عرق (قوله انما يتذكر
 اولو الباب) فانا نجزم بأنه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر التذكر أي تعقل الحق في أولى الباب أي أرباب
 العقول فإنه معلوم بل هو تعريض الخ أي فئات الفائدة هو المتوسل اليه (قوله على مامر) أي من كونه
 حقيقياً او اضافياً قصر صفة على موصوف او عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) في قصر الفعل على الفاعل
 وبالعكس وقوله كالفاعل والمفعول في قصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر
 المتعلقات سوى المفعول منه فلا يقال ما سرت الا والنيل مثلاً لانه لم يسمع وكذا لا يقع القصير بين الفعل
 ومصدره المؤكد اجمالاً فلا تقول ما ضربت الاضرباً وأما قوله تعالى أن نطق الاظنا فمنها الاظنا ضعيفاً فهو
 مصدر نوتي وذكر في الطول انه يقع القصير بين الصفة والموصوف والبدل والبدل منه نحو ما جاء في رجل الا
 فاضل وما جاء في أحد الا اخوك وما ضربت زيدا الارأس وما سلب زيد الا ثوبه اهو وما صرح به من جواز
 التفرغ في الصفات أحد القولين للنجاح عليه الزمخشري وأبو البقاء والقول الثاني عدم الجواز وعليه
 الاخفش والقاسمي كذا في يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ)
 جواب سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نوبى أي مع
 أن القصير اما قصر صفة على موصوف او العكس (قوله مثلاً) أي او قصر المفعول على الفاعل او أحد
 المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلاً أعني قصر
 الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أي على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواق أي
 قياس معنى البواق ومنها القصر بين الفاعل والحال فمنها قصر الفاعل في وقت الفعل على الحال نحو
 ما جاء زيدا الاراكبا فعناه المتبادر ان زيدا في زمان المجيء مقصور على صفة الركوب فهو من قصر الموصوف

أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي أفرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أي جائز على قلة (تقديمها) أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونها (بجملتهما) وهو أن يلى المقصور عليه الأداء (نحو ماضرب الأعمرا زيد) في قصر الفاعل على المفعول (و) ماضرب (الازيد عمرا) في قصر المفعول على الفاعل وانما قال بجملتهما احترازا عن تقديمهما مع إزالتها عن حالها بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه كقولك فيما ضرب زيد الأعمرا ماضرب عمرا الازيد فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمها بجملتهما (لاستزامة أمر الصفة قبل تمامها) لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره

على الصفة على المتبادر فقول الشارح فيرجع الخ تفريع على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ فقله إلى قصر الصفة ناظر إلى نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ناظر إلى نحو قصر ما جاء زيد إلا راكبا الداخل في قوله وعلى هذا قياس البواق غاية ما فيه أنه اقتصر في البيان على الظاهر المتبادر فلا ينافي أن في قصر الفاعل على المفعول مثلا وجها آخر يقتضى أنه من قصر الموصوف على الصفة كما بين فيما سياتى ملخصا من سم مع زيادته (قوله أو قصر الموصوف الخ) فيه أن المشرع أعم من المشرع عليه الآن يقال قوله قصر الفعل الخ أي أو قصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون قوله أو قصر الخ راجعا له وبيان ذلك أن في معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ما ذكره الشارح والآخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فقول الشارح فيرجع الخ في التحقيق إلى قصر الصفة تفريع على ما ذكره فمعنى ماضرب زيد الأعمرا ماضرب زيد الأعمرو قوله أو قصر الموصوف على الصفة يرجع إلى الآخر فمعنى ماضرب زيد الأعمرا ماضرب زيد الأعمرو وكان الظاهر الأول لأنه يلزم على الثاني كما في سم عن عس الفصل بين الصفة المقصور عليها وقيدتها وتقديم المقصور عليه على الأول أن تأخر قيده عنها ولتصحیح التفريع وجه آخر قدمناه وقوله وعلى هذا قياس البواق أي فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيدا ماضرب عمرو الازيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيدا ماضرب عمرو الازيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن الظاهر الأول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك) فإذا قلت في قصر الفاعل ماضرب زيد الأعمرا أن أريدها ماضرب زيد الأعمرو دون كل ما هو غير عمرو وكان حقيقيا وإن أريد دون خالد كان اضافيا ثم إن أريد الرد على من زعم أن ماضرب زيد عمرو وخالد مثلا كان أفرادا أو على من زعم أن ماضرب زيد عمرو وخالد دون عمرو وكان قلبا أو على من شك في ماضربيه منهما كان تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا من عرق (قوله بجملتهما) الباء للملابسة (قوله لاستزامة الخ) هذا التعليل قاصر لأنه لا يجري في قصر الموصوف كما إذا جعل قولك ماضرب الأعمرا زيد من قصر الموصوف لنا وله بمعنى ما زيد الأضارب عمرو فهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا في قولك ماضرب الازيد عمرا إذا جعل من قصر الموصوف بتأويله على معنى ماضرب عمرو والاضرب زيد لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها إنما يلزم عليه حال التقديم تأخيرها عن جميعها فاقهم ملخصا من عرق (قوله قبل تمامها) أي في المثالين المذكورين والأقرب أن يجعل على حذف المضاف أي لا يهتم استزامة والاقتلا استزامة في نفس الأمر لأن الكلام إنما يتم بآخره نوبى وكذا القنرى (قوله لأن الصفة المقصورة على الفاعل) أي قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلا أو على المفعول في قصر الفاعل على المفعول

وعلى هذا فقرر وانما جاز على قلة نظر الى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر (ووجهه الجميع) أي السبب في افادة النفي والاستثناء لقصر فيما بين المبتدا والخبر والمفاعل والمفعول وغير ذلك (ان النفي في الاستثناء المفرغ) الذي حذف فيه المستثنى منه وأغرب ما بعد الاستثناء العوامل (يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه) لأن الالاء اخرج والاعراج يقتضي مخرجا منه (عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاعراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو ما ضرب الازيد ما ضرب أحد وفي نحو ما كسوته الاجبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الارا كما جاء كائنا على حال

وهكذا وقوله هي الفعل الخ هو بالنظر لما قبل مثلاً أعني الصفة المقصورة على الفاعل في قصر المفعول على الفاعل وقوله وعلى هذا أي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا فقرر) فتقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله ان النفي في الاستثناء المفرغ الخ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء لأن وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثناء والتقديم اما راجع الى النفي والاستثناء أو الى العطف فزيدا ضربت في معنى ما ضربت الازيدا أو زيداً ضربت لا غير ما اقتصر على البيان في المفرغ لأن البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ أيضاً أطول (قوله يتوجه الى مقدر) قال في الاطول القول بتقدير المستثنى منه يتنافى ما يسجىء في بحث الابعاز والاطناب من أن قوله تعالى ولا يحيق المكر السىء الا بأهله من أمثلة المساواة وما وجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحوى دما اليه أمر لفظي هو بمنزل من نظر صاحب المعاني الا أن يراد بالمقدر في هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل (قوله عام) وفي مثل ما اشترت الانصف الجارية يقدر المستثنى منه جزء منها وهو مفهوم كل عام فبطل ما قيل أراد بالعام ما يتناول الكل نحو هذا المثال اذ المقدر فيه الجارية وكتب أيضاً قوله عام أي ولو عموماً نسبياً اذ الشرط انما هو عموماً لبعض غير المستثنى فدخل القصر الاضافي والحاصل ان المراد بعمومه في الحقيقي تناوله جميع الافراد وفي الاضافي تناوله المستثنى والبعض الذي اريد الاختصاص بالنسبة اليه وحينئذ فالاستدلال على عمومه يتناول المستثنى وغيره ليتحقق الاعراج فيه بحث لأن التناول ليتحقق الاعراج يكفي فيه شمول المستثنى وشيء آخر وان لم يكن جميع ما خص المستثنى باعتباره بقى أنه في نحو ما زيد لا يقوم بحتمل أن يقدر ذلك العام بفعل لا يقوم يس ملخصاً (قوله مناسب للمستثنى في جنسه) ظاهره يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه المقدر فظاهر العبارة غير مراد والمراد أن يكون المستثنى داخل في الجنس الذي هو المستثنى منه المقدر وعبارة الاطول ولا يخفى أن في قوله في جنسه مسامحة لأن المقدر يجب أن يكون جنس المستثنى لا مشاركة في الجنس فلا تصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسب له في كونه جنسه وان القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر أعم الاشياء لحصل القصر وايضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاء في احد الازيد ليس مناسباً له في صفته مع افادته القصر اه وكتب على قوله فالمراد الخ مانصه اقول كون المستثنى منه جنساً للمستثنى لا يتنافى اشتراكها في جنس اعلى من المستثنى منه فانتفاء المسامحة في كلامه ممكن وكتب أيضاً قوله مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدر فيما جاء الازيد احد لحيوان او شيء حتى لا يتنافى القصر بحىء حمار وفي اعطيته الاجبة لباساً حتى لا يتنافى اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما يعرّف في العرف جنساً ويقال للشيء المشارك للمستثنى فيه انه من جنسه الا ترى انه لا يقال

من الاحوال وفي نحو ماسرت الايوم الجمعة ماسرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس (و) في (صفته)
يعني التفاعلية والتعمولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناصب
للمستثنى في جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أي من ذلك المقدر (شيء بالاجاء القصر) ضرورة بقاء ما عداه
على صفة الانتفاء (وفي إنما يؤخر المقصور عليه تقول انها ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الاخير بمنزلة
الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه (ولا يجوز تقديمه) أي تقديم المقصور عليه بانها (على غيره
لللباس) كما إذا قلنا في انها ضرب زيد عمرا انها ضرب زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا لباس
فيه اذا المقصور عليه هو المذكور بعد الاسواء قدم أو أخر وهما ليس لفظا لامذكورا في اللفظ بل
متضمننا (وغير كالافي افادة القصرين)

للحمار أنه من جنس زيد مع أنه حيوان كزيد ويقرب منه ما يفهم من قولهم الجنس إلى الجنس عميل فن
فسره بما يصدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله من الاحوال) أي من احوال المجيء (قوله وعلى
هذا القياس) نحو ما صليت الا في المسجد (قوله فاذا اوجب منه شيء بالا) لشيء أو أوجب لشيء منه بالا
كما في ما جاءني الا زيد فانه لم يوجب من العام شيء بل أوجب لشيء منه أطول (قوله القيد الاخير)
أي من قيدي الفعل لما سبق من أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) ههنا
نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز إذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انها زيد اضربت
فانه لقصر الضرب على زيد ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انها وهذا ليس
كذلك أي بل هو مستفاد من التقديم وتقدم أن هذا عند الشارح وان مختار السيد انه مستفاد من
انها لان التقديم سمويس زاد يس وفي البروس رد على قولهم المحصور فيه هو الاخير امور منها
ان قولك انها قت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر للفعل وليس الاخير فان الاخير هو الفاعل وهو
الضمير ولو قصد حصره لفصل الضمير كما سبق ومنها قوله ^{يحيى} انها يأكل آل عجد من هذا المال فان
المراد ليس لهم فيه الا الاكل لانهم لا يأكلون الا من هذا المال كما يقتضيه قواعدهم ومنها قوله
تعالى انها يريد الشيطان ان يقع بينكم العداوة والبغضاء في الحمر والميسر فان المراد ما يريد الا
ان يوقع العداوة في الحمر والميسر ومقتضى ما ذكره ان يكون المراد ما يريد ان يوقع العداوة الا
فيهما ومنها قوله تعالى او تقولوا انها اشرك ابائنا من قبل فان المعنى لم يقع الا ان اشرك ابائنا من
قبل ومقتضى قواعدهم ما اشرك ابائنا الا من قبل أي لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله
تعالى يا قوم انما فتنتم به مقتضى ما قالوه ان المعنى ما فتنتم الاباء وليس المراد فانه لا يصح فيه قصر
القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون انهم فتنوا به وبغيره ولا انهم فتنوا بغيره فقط
فتمين ان يكون المعنى لم يقع الا انكم فتنتم به ومنها قوله تعالى واذا قضى امرا فانما يقول له
كن فيكون فيلزم على ما قالوه ان التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انها المعنى لا يقع شيء
الا قوله كن ومنها قوله تعالى قال انها يأتينكم به الله ان شاء فالعنى على ما قالوه ما يأتينكم به الله الا ان
شاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد ما يأتينكم به الله دليل انه جواب لقولهم
فاتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين اه ببعض تلخيص وكتب على قول سم ويس بل هو مستفاد
من التقديم مانصه فيه ان في الحكم بانها في هذا التركيب لا قصر فيه وفي انما جاءني زيد لا عمرو
للقصر تحكما أطول (قوله لللباس) وذلك لتقرر تأخير المقصور عليه (قوله وغير كالا) خص غير
لا يستعمل في التبريع من ادوات الاستثناء غير الا غيرها لكن هذا بناء على ان سوى ملازمة للنصب
على الطرفية والا فهي كغير سم (قوله في افادة الخ) تبع الفتح في تخصيص وجه الشبه والاولى
الاقتصار على قوله وغير كالا إذ فيه تكثير

قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعييننا (و) في (امتناع مجامعة لا) العاطفة
لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والله اعلم

المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة في جميع احكام الاطول (قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال
في الاطول ولك ان تريد بالقصرين التصريحين المبتدأ والخبر والقصر بين غير هما وهو اقرب (قوله
افرادا وقلبا وتعييننا) ظاهره ان ذلك خاص بغير الحقيقي لان هذه اقسامه وليس
كذلك مكان الاحسن ان يقول حقيقيا وغير حقيقى افرادا
وقلبنا وتعييننا (قوله لما سبق) اى من ان شرط المنفى
بلا ان يكون منقيا قبلها
بغيرها والله
اعلم

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى أو الانشاء

(فهرست الجزء الاول من التجريد على مذهب السعد على متن التلخيص)

صفحة	
٥٥	مقدمة
٦٤	مبحث الفصاحة
١٠٠	مبحث البلاغة
١٢٣	الفن الاول عام المعاني
١٢٩	تنبيه صدق الخبر الخ
١٤٩	احوال الاسناد الخبري
١٧١	مبحث الحقيقة العقلية
١٠٥	مبحث المجاز العقلي
١٩٩	احوال المسند اليه
٣١٧	احوال المسند
٣٧٢	احوال متعلقات الفعل
٣٨٨	القصر